

وزارة الشّعَافَة  
البيت العامّة التّوّرّي لِلكتاب

# فَرَائِدُ الْعُقُودِ الْعَلَوِيَّةِ عَلَى شَرِحِ الْأَزْهَرِيَّةِ

تأليف

عليّ بن إبراهيم الحلبي

١٠٤٤-٩٧٥

صاحب السيرة الحلبيّة

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الثانٍ



فَرَانِدُ الْعُقُودِ الْعَلَوِيَّةِ  
عَلَى شَرْحِ الْأَزْهَرِيَّةِ  
(الْجَزْءُ الثَّانِي)

الإشراف العام  
د. علي القييم

وزارة الثقافة  
مديرية إحياء ونشر التراث العربي  
إحياء التراث العربي  
(١٥٥)

# فرائد العقود العلوية

## على شرح الأزهرية

تأليف

علي بن إبراهيم الحلبي

١٠٤٤ - ٩٧٥

صاحب السيرة الحلبية

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

(الجزء الثاني)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧



مكتبة لسان العرب

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

[lisanerab.com](http://lisanerab.com)

رابط بديل

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية /تأليف علي بن إبراهيم الحلبي،  
تحقيق فخر الدين قباوة . - دمشق : وزارة الثقافة ، ٢٠٠٧ - ج ٢ -  
(ص ٩١١) . ٢٤ سم .

(إحياء التراث العربي : ١٥٤ - ١٥٥).

١ - ٤١٥، ح ل ب ف - العنوان ٣ - الحلبي  
٤ - قباوة ٥ - السلسلة  
مكتبة الأسد

## [الأسماء المرفوعة]

ثم شرع يتكلّم على المرفوعات من الأسماء، فقال: **المرفوعات** من الأسماء أي: الأسماء المرفوعة. بدا بها لأنها العُمدة. والمرفوعات: جمع مرفوع لا مرفوعة، لقوله: **سبعة**، لا زائد عليها بالنسبة لِعَاد ذُكر في هذا الكتاب.

**الأول** منها: **الفاصل**، **والثاني**: **نائِي**، **والثالث** **والرابع**: **المُبتدأ** و**خَبْرُهُ**، **والخامس**: اسم **«كانَ»** وأخواتها أي: نظائرها في العمل. ثُبَّه النظائر بالأخوات لما بينهما<sup>(١)</sup> من التماثل والموافقة، ثم أطلق لفظ المتشبه به. وهو الأخوات - على المتشبه. وهو النظائر. وتُسمى هذه الاستعارة تصريحية.

و**«كانَ»**<sup>(٢)</sup> وأخواتها: ثلاثة عشر فعلاً سبأني بيانها. وليس المراد بـ**«أخواتها»** كل ما يعمل عملها أي: ما يرفع الاسم وينصب الخبر، حتى يشمل ذلك مرفوع أفعال المقاربة **وَمَا** **وَلَا** **وَلَاتْ** **وَإِنْ** **المشبهات** بـ**«ليس»**، لأن المصنف لم يتكلّم<sup>(٣)</sup> فيما سبأني على مرفوع ما ذُكر. وكان المناسب أن يذكر اسم **«كادَ»**<sup>(٤)</sup> وأخواتها، كما ذكر خبر ذلك في المنصوبات، وأن يذكر اسم **«ما»** الحجازية لأنه ذكر منصوبها في المنصوبات.

(١) في العطار: لما بينها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: كان.

(٣) كذا. وهو صحيح، لأن المراد ما كان قد فعله من قبل حين صرف كتابه.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: كان.

**والسادسُ:** خَبِيرٌ «إِنْ» وأخواتها أي: نظائرها في العمل. وهي: أنْ وکانَ ولکنَّ ولیتَ ولعلَّ. وليس العراد بأخواتها كلَّ ما يعمل عملها أي: ينصب الاسم ويرفع الخبر، حتى يشمل مرفوع «لا» النافية للجنس، لأنَّه لم يتكلَّم<sup>(۱)</sup> فيما سيأتي على مرفوعها.

وكان المناسب أن يذكره، كما ذكر منصوبها في المنصوبات، وكان المناسب أيضاً ألا يقيِّد المعرفونات بالأسماء، ويذكر الفعل المضارع المرفوع، كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات.

**والسابعُ:** تابُعُ المَرْفُوعِ، وهو أربعةُ أشياء. وهي في الحقيقة خمسة: نَعْتُ وَتَوْكِيدُ وَعَطْفُ، أي: بيانٌ وَتَسْقُّ، وَبَدْلٌ.

وإنما قَدَمَ الفاعل على المبتدأ لأنَّه أصلُ المَرْفُوعِ عند الجمهور، أي: الكثير، أو الأشرفُ الأقوى لأنَّ عامله لفظيٌّ وعامل المبتدأ معنويٌّ، واللفظي أشرف وأقوى.

وقيل: أصل المعرفونات المبتدأ لأنَّه مبدوء به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، بخلاف الفاعل إذا تقدم، لأنَّه عاملٌ معمولٌ، والفاعل معمولٌ ليس غيرُ. وقيل: كلُّ أصلٌ برأسه. وإليه جنح شيخ المحققين.<sup>(۲)</sup> قال الجلال السُّيوطي: وهو المختار. وقال الشيخ أبو حيَان: وهذا الخلاف لا يُجديفائدة.

**ثُمَّ نائبُهُ** أي: نائب الفاعل، لأنَّه يخلفُه عندَ حَلْفِهِ، ثُمَّ المُبْتَدأ

(۱) انظر التعليقة قبل الماضية. م: لا يتكلَّم.

(۲) هو الرضي الأسترآبادي.

وَخَبْرُهُ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ فَاعِلٌ مَعْنَى لِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْخَبْرُ، وَالْخَبْرُ كَجُزْءِهِ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ الْفَعْلُ<sup>(١)</sup> أَوْ شِبْهِهِ. وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَشْعُلُ الْمُبْتَدَأَ الَّذِي لَهُ فَاعِلٌ يُعْنِي عَنِ الْخَبْرِ، إِلَّا أَنْ يَقُولُ: ذَاكَ لَمْ يَتَعَرَّضَ لِهِ الْمُصْنَفُ لِقُلْتَهُ.

١١٣

ثُمَّ اسْمُ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ أَيْ: لَوْلَا «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا لَأَعْرَبَ مُبْتَدًأً. وَبِهَذَا يَنْدُفعُ مَا عَسَاهُ يَقُولُ: اسْمُ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا أَقْرَبُ لِلْفَاعِلِيَّةِ مِنِ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْ ثُمَّ سَمَاءُ سـ<sup>(٢)</sup> فَاعِلًا، فَكَانَ الْأُولَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لِمَا كَانَ يُعْرَبُ مُبْتَدًأً لَوْلَا «كَانَ» لَا فَاعِلًا كَانَ الْمُبْتَدًأُ أَبْسِقُ مِنْهُ فِي الْوُجُودِ.

ثُمَّ خَبْرُ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا، لِأَنَّهُ خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ أَيْ: كَانَ يُعْرَبُ خَبْرًا لَوْلَا «إِنَّ»، وَالْخَبْرُ مُؤْخَرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

ثُمَّ التَّابِعُ، لِأَنَّهُ مُتَابِعٌ عَنِ الْمَتَبَعِ. وَإِذَا اجْتَمَعَتِ التَّوَابِعُ الْأَرْبَعُ<sup>(٤)</sup> - يَعْنِي التَّعْتُ وَالتَّوْكِيدُ وَالْبَدْلُ وَالْعَطْفُ أَيْ: عَطْفُ الْبَيَانِ وَعَطْفُ النَّسْقِ - قُدِّمَ مِنْهَا النَّعْتُ لِأَنَّهُ بِمَنْزَلَةِ الْجَزِءِ مِنْ مَتَبَعِهِ، لِأَنَّ الْغَرْضَ الْأَصْلِيَّ مِنْهُ تَعْرِيفُ الْمَتَبَعِ بِإِيْضَاحِهِ أَوْ تَحْصِيصِهِ،<sup>(٥)</sup> وَعَامِلُهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَّوْكِيدُ لِأَنَّ الْغَرْضَ مِنْهُ التَّقوِيَّةُ، ثُمَّ الْبَدْلُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنَ<sup>(٦)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ الْفَعْلُ». وَانْظُرُ الْمَطَارَ.

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ الْمُصْنَفِ.

(٣) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَدْلٌ مِنْ نَظِيرِهِمَا: بِهَذَا.

(٤) كَذَا. وَهُوَ جَائزٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعَدْدَ صَفَةً لِلْمَعْنُودِ. وَانْظُرُ صَ ٥٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَتَحْصِيصِهِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: عَيْنُ.

المُبَدِّل منه إِلَّا أَنَّ<sup>(١)</sup> عامله غير عامل الأول، ثُمَّ عَطْفُ البَيَانِ لِأَنَّهُ تابع  
بغير واسطة، ثُمَّ عَطْفُ النَّسْقِ لِأَنَّهُ تابع بواسطة.

وأَتَى فِيهِ<sup>(٢)</sup> وَفِي التَّابِعِ بـ«ثُمَّ» لِلْمَشَاكِلَةِ.<sup>(٣)</sup> وَفِيهِ أَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ  
يُنْبَغِي تَقْدِيمَه عَلَى التَّوْكِيدِ، وَعَلَيْهِ جُرْيٌ فِي «الْتَّسْهِيلِ» لِأَنَّهُ جَارٌ مَجْرِيِ  
الْتَّعْتُ في الإِيْضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ. بَلْ قَدْمَه بعْضُهُمْ عَلَى التَّعْتِ، قَالَ:  
لِأَنَّهُ أَشَدَّ<sup>(٤)</sup> فِي التَّبَيِّنِ مِنَ التَّعْتِ، إِذَا لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ مَا ذُكِرَ وَالْتَّعْتُ  
يَكُونُ لِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ مَدْحَى وَذَمَّاً إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ. إِلَّا أَنْ يَقَالُ: أُخْرَى  
لِتَسْمِيَتِهِ عَطْفًا. فَقَدْ شَارَكَ الْمُؤَخَّرُ فِي الاسمِ. فَلَيُنَاءِلُ. فَعَلَى رَأْيِ  
الْمُصْنَفِ يَقَالُ: جَاءَ الرَّجُلُ الْفَاضِلُ نَفْسُهُ أَخْوَةُ أَبُو بَكْرٍ وَزَيْدٍ.

وَلَهَا أَيُّ: وَلِهَذِهِ الْمَرْفُوعَاتِ السَّبْعَةِ أَبْوَابٌ سَبْعَةٌ، تُذَكَّرُ فِيهَا،  
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَابٌ، يُذَكَّرُ فِيهِ.

---

(١) كذا. ومثل هذه العبارة مولد لا وجه له في العربية، إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبتدأ  
أو اسمٌ ناميٌ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك  
بدون الروا استثناف لإثبات ما يتوجهُ إليه، أو هو توكيده للإثباتات. انظر ص ٥٠٩  
و معجم أخطاء الكتاب ص ٦٥٠. وكذلك الزعم أنه توكيده للخبر المعنوف، لأن  
الخبر المزكود لا يخفى. انظر ص ٥٦٧.

والإشكال فيه إيقاع الاستدراك قبل ما هو الخبر، ومحذف «إِلَّا أَنَّ» يبعد إلى  
العبارة صوابها، كما يبلو من صنيع الحلباني في ص ٥٣٠ و ٨٣٤، حيث أفسد عبارة  
الأزهرى. وانظر ص ٨١٦ و ٦٦٦. والنحو الواقي ١: ٤٠٩.

(٢) أي: في تفصيل المعرفات.

(٣) يعني المشاكلاة والمناظرة في ترتيب المعرفات والتتابع.

(٤) م: «أَبْهَ». وفي الحاشية عن نسخة: أَشَدَّ.

## الباب الأول من تلك الأبواب التسعة

### بابُ الفاعِلِ

وهو أي: الفاعل لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحاً: الاسم الصريح أو المؤول من الحرف المصدري والفعل، المستند إليه باعتبار مدلوله فعل<sup>(١)</sup> اصطلاحاً باعتبار مدلوله، تامٌ متصرف أو جامد متعدّ أو لازم، أو شبهة أي: الفعل.

وهو<sup>(٢)</sup> اسم الفاعل. وهو ما أخذ من مصدر فعل لمن تلبس بما دلّ عليه ذلك الفعل من الحدث، على معنى حدوث ذلك الحدث وتجددده. وأمثلة المبالغة. ومثال المبالغة ما حُول عن<sup>(٣)</sup> صيغة اسم الفاعل الثلاثي إلى صيغة: فعال أو مفعال أو فعول أو فعيل أو قيل، للبالغة والتكثير. والصفة المشبهة باسم الفاعل وهي ما أخذت<sup>(٤)</sup> من فعل لازم لمن تلبس بما دلّ عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى ثبوت ذلك الحدث واستمراره. واسم التفضيل. وهو ما أخذ من فعل ثلاثي متصرف تامٌ مجرد، قابل للتفاوت، غير دالٌ على لون أو عيب. وترك الكلام على المصدر واسمه، واسم الفعل، والظرف وعديله.<sup>(٥)</sup> مقدّم أي: ذلك الفعل أو شبهة عليه أي: على الفاعل أي: على ذلك الاسم المسمى بالفاعل اختياراً. وإسناد ما ذكر إنما أن يكون على

(١) هنا ناتب فاعل لاسم المفعول: المستند.

(٢) يعني شبه الفعل.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: من.

(٤) م: «وهي ما أخذ». و في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٥) يعني الجار وال مجرور.

جهة قيامه، أي: قيام الفعل أو شبهه أي: قيام مدلوله به، أو وُقُوعه أي: وقوع ذلك الفعل أو شبهه، أي: وقوع مدلوله منه أي: من ذلك الاسم أي: من مدلوله.

فعلم أنَّ الفاعل قسمان: اسمُ أُسِنَدَ إِلَيْهِ فَعَلَ اصطلاحَيْ أو ما في معناه، على جهة قيام مدلول ذلك الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم، واسمُ أُسِنَدَ إِلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى جَهَةِ وقوعِ مدلول ذلك من مدلول ذلك الاسم.

وقد أشار إلى ما يتضمن الأول، بقوله: فالاول - وهو إسناد الفعل الذي هو الأصل إلى الفاعل، على جهة: طريقة قيامه به أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسمَى بالفاعل، على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم - نحو: عَلِيمَ زَيْدَ.

فإنَّ العِلْمَ الذي هو مدلول الفعل المستند الذي هو «عِلْم»<sup>(١)</sup> قائم به «زَيْد» الذي هو الاسم المُسمَى بالفاعل المستند إليه أي: لمدلوله ١١٤ أي: مُتَبَّعٌ به أي: بذلك العِلْم/ الذي هو مدلول الفعل المستند، وليس واقعاً من مدلول ذلك الاسم، لأنَّه من الكيفيات التفسانية.

وأشار إلى ما يتضمن الثاني، بقوله: [والثاني]<sup>(٢)</sup> - وهو إسناد الفعل إلى الفاعل، على جهة وُقُوعِه منه، أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسمَى بالفاعل، على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم - نحو: قَامَ زَيْدَ.

(١) في الأصل: المستند إليه أي لمدلوله.

(٢) من م.

فإن القيام الذي هو مدلول الفعل المستند الذي هو «قام» واقع<sup>(١)</sup> من «زيد» الذي هو الاسم المسمى بالفاعل، أي: أحدهما وأوجده. وقد وقع الاتفاق، كما في «شرح المقاصد»<sup>(٢)</sup> على أن الفعل يُسند حقيقة للعبد، وإن كان مخلوقاً له - تعالى -<sup>(٣)</sup> ولا قدرة ولا تأثير للعبد فيه. والمراد ما أُسند إليه الفعل بالأصلة، لا مطلقاً حتى يشمل ما كان بالتبعية، كالنعت إن شِلَمْ أن الفعل مُسند إليه<sup>(٤)</sup> وكعطف النسق لأن الأصلة هي المبادر، ويجب حمل التعريف على ما هو المبادر. وخرج بـ«قام» الناقص نحو: كان وأخواتها. فإن ما يُسند إليه<sup>(٥)</sup> ذلك لا يسمى فاعلاً عند الجمهور، كما سيأتي.

وخرج بـ«مقدِّم عليه» نحو: «زيد» من قوله: زيد قام. فلا يجوز جعله فاعلاً وذلك الفعل مُسندًا إليه<sup>(٦)</sup> خلافاً للكوفيين، بل يكون مبتدأ لا غير وذلك الفعل مستند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود على «زيد». وفي نحو<sup>(٧)</sup>: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» يكون فاعلاً لا غير لفعل محدود وجواباً يفسره المذكور، وفي نحو<sup>(٨)</sup>: «ابشر

(١) م: وفع.

(٢) هو شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، للمحقق سعد الدين مسعود بن عمر الفتيازاني الشافعي الغراساني، توفي سنة ٧٩٣. كشف الظنون من ١٧٨٠ ومعجم المطبوعات العربية من ٦٣٧.

(٣) الاعتراض ليس في م.

(٤) م: المسند إليه.

(٥) في الأصل: «ما يُسند إلى». وفي م وحاشية الأصل عن نسخة: ما أُسند إلى.

(٦) م: مسند إليه.

(٧) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٨) الآية ٦ من سورة التغابن.

يَهْدُونَا؟)؟ يجوز أن يكون فاعلًا لفعل محذوف يفسره المذكور، وأن يكون مبتدأ، والأرجح كونه فاعلًا، وفي نحو<sup>(١)</sup>: «الثُّمَّ تَخْلُقُونَهُ»؟ يجوز الأمران أيضًا، والأرجح كونه مبتدأ.

وخرج بقوله: «أو وقوعه منه» نائب الفاعل. واقتصر ابن الحاجب على قوله: «على جهة قيامه به». وأورد عليه نائب الفاعل لأن الفعل قائم به. وأخرجه<sup>(٢)</sup> به شارح كلامه شيخ المحققين، حيث ذكر أن المراد بذلك أن يكون على طريقة قيامه به وشكله.

وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل الا تغيير صيغة الفعل إلى: فعل ويُفعَل ونحوهما. فكل ما أُسنَد إليه الفعل على هذا التمط فاعل عن النهاة، وإن لم يكن الفعل أي: المصدر قاتما به على الحقيقة. قال: بقوله<sup>(٣)</sup> «على جهة قيامه به» يخرج مفعول ما لم يُسم فاعله. انتهى. أي: لتغيير صيغة الفعل له.

ثم أشار المصتف إلى ما يستفاد من تكرير المثال، زيادة على ما تقدم، بقوله: وعُلِّمَ مِن هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ . وهم: عَلِمَ زِيدٌ، وقَامَ زِيدٌ . أن إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حقيقة لغةً واصطلاحاً، لا اصطلاحاً فقط، كالمثال الثاني - وهو: قام زيد، لأن زيداً فعل القيام وأوجده، والفاعل لغة هو: من<sup>(٤)</sup> فعل الفعل وأوجده، كما علمت . ومعجازاً أي: لغة وإن كان حقيقة اصطلاحاً، كالمثال الأول . وهو: عَلِمَ زِيدٌ،<sup>(٥)</sup> لأن

(١) الآية ٥٩ من سورة الواقعة.

(٢) أي: الرضي الأسترابادي . م: وأخرج.

(٣) في الأصل و م: «فقوله». والتصويب من شرح الكافية ١: ٧١.

(٤) م: «من هـ». وفوق كل من الكلمتين «م» إشارة إلى التقديم والتأخير.

(٥) سقطت من م.

زيداً لم يفعل العلم ولم يوجد له.

فلا ينافي أن «زيداً» من «علم زيداً» فاعل حقيقي اصطلاحاً. إذ<sup>(١)</sup> الفاعل اصطلاحاً لا يجب أن يوجد الفعل، بل يكون وصفاً له وقائماً به. وبين المصتف الفاعل في الحقيقة الحقيقة، والفاعل في الحقيقة الاصطلاحية. وحينئذ لا يُعرض عليه بأنه حيث كان هذا من الفاعل المجازي لا يصبح صدق التعريف عليه، وينسد التمثيل به، لأن<sup>(٢)</sup> التعريف لبيان حقيقة المعرف دون إطلاقاته المجازية.

ثم أخذ يمثل لما يُشبه<sup>(٣)</sup> الفعل، فقال: ومثال اسم الفاعل [نحو قوله تعالى]:<sup>(٤)</sup> «مُخْتَلِفُ الْوَانَةِ». فـ«الوانة» فاعل بـ«مختلف» لاعتماده على الموصوف المحدوف أي: صنف.

ومثال ما يُفْيِدُ الْبَالَةَ تَحْوُّ: أضراب، بتشديد العين، زيد؟ وأضراب<sup>(٥)</sup> زيد؟ وأضروب<sup>(٦)</sup> زيد، بكثرة؟ وأضررب<sup>(٧)</sup> زيد؟ وأضررب<sup>(٨)</sup> زيد، بقلة؟ والثاني من هذا القسم أقل من الأول. فـ«زيداً» فاعل بما ذكر. ومثال الصفة المسببة: زيد حسن وجهه. فـ«وجهه» فاعل بـ«حسن». ومثال اسم التفضيل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: أن.

(٢) الجار والمجرور متعلقان بـ«لا يعرض».

(٣) م: أشبه.

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر. وما بين معرفتين هو من م.

(٥) كذا هنا وفي الموضعين التاليين، بتقديم حرف المفعف على همزة الاستفهام، وهو جائز لأن العراد هو التمثيل بالجمل.

١١٥ في عَيْنِ زَيْدٍ.<sup>(١)</sup> فـ«الكُحْل» فاعل بـ«أَحْسَن». واسم التفضيل / لا يرفع الظاهر إلا في نحو هذا المثال.

وقد اشتهرت هذه المسألة بمسألة الكُحْل، وقد أفردها الإمام الكافي<sup>(ج)</sup> بالتأليف، وسبقه إلى ذلك الكرماني شارح «البخاري». وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس مسبوق ذلك الاسم بـ«يُنْفِي» أو «يُشَبِّه»، ويكون الاسم الظاهر المعروف أجنبياً، أي لا سبيلاً، مُفَضلاً على نفسه باعتبارين، والغالب<sup>(٢)</sup> أن يكون بين ضميرين أو لهما للاسم الموصوف، وثانيهما لذلك الاسم الظاهر، كما في المثال المذكور. وتقديره: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ الكُحْلَ حالَ كون ذلك الكُحْل في عين ذلك الرجل، من ذلك الكُحْل حالَ كونه في عين زيد. قال بعضهم ولم يقع<sup>(٣)</sup> مثل هذا المثال في القرآن.

ومثال المصدر<sup>(٤)</sup> قول القائل: ألا إن ظُلْمَ نفسيه المرأة بيَّنٌ. فـ«المرء» فاعل بـ«ظلُم». ومثال اسم المصدر: عَجَبْتُ مِنْ عطاءِ الدَّنَانِيرِ زَيْدٌ. فـ«زيد» فاعل بـ«عطاء». ومثال اسم الفعل: هِيَاهَتِ الْعَقِيقُ! فـ«الْعَقِيق» فاعل بـ«هيَاهات». ومثال الظرف<sup>(٥)</sup>: (وَمَنْ عِنْهُ عِلْمُ الْكِتَابِ). فـ«علم» فاعل بـ«عِنْهُ». ومثال المجرور<sup>(٦)</sup>: (أَفِي اللَّهِ شَكٌ؟)؟ فـ«شك» فاعل بـ«أَفِي الله».

(١) في حاشية م عن الشنواري أن «في عينه» حال من الكحل، والباء عائنة على «رجلاً»، و«منه» متعلقان بـ«أحسن»، والباء عائنة على الكحل، و«في عين» حال منها.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) م: ولا يقع.

(٤) في الأصل: ومثال اسم المصدر.

(٥) الآية ٤٣ من سورة الرعد. والواو ليست في م.

(٦) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

وهذه كلّها أمثلة الاسم الصريح. ومثالُ الاسم المُؤَولِ «أنا أنزلنا» من قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «أَتَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا»؟ و«أَنْ تَخْشَعْ قُلُوبُهُمْ» من قوله، تعالى: «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعْ قُلُوبُهُمْ»؟<sup>(٢)</sup> و«ما ذَهَبَ اللَّيَالِي» من قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

### \* يُسْرُ النَّرَّةَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي \*

فإنَّ كُلًاً من: [أنا]<sup>(٤)</sup> أنزلنا، وأنْ تخْشَعْ، وما ذَهَبَ اللَّيَالِي ، فاعل بالفعل قبله<sup>(٥)</sup> محله رفع، أي: لأنَّه اسم تأويلاً<sup>(٦)</sup> تقديره في الأول: إِنْزَالُنَا ، وفي الثاني خُشُوعُ قُلُوبِهِمْ ، وفي الثالث: ذَهَابُ اللَّيَالِي . فَعُلِّمَ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُصْدَرِيَّ السَّابِكُ هُنَا هُوَ «أَنْ» و«أَنْ» المُخْفَفَة والمشددة و«ما» دون: لو وكيفي . فلا يوجد فاعل مُؤَول من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين . وأجاز الكوفيون [السبك]<sup>(٨)</sup> من غير سابك ، تمسكًا بقوله تعالى: «ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ جِينَ»<sup>(٩)</sup> ، أي: سجنُهُ ، بفتح السين . ورُدَّ بأنه يجوز أن

(١) الآية ٥١ من سورة المنكوبات.

(٢) الآية ١٦ من سورة الحديد . و«من قوله... قُلُوبُهُمْ» ليس في م .

(٣) صدر بيت عجزه:

وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ، لَهُ، ذَهَابًا

شرح المفصل ١: ٩٧ و ٨: ١٤٢ والدرر ١: ٥٤ .

(٤) تتمة يقتضيها السياق .

(٥) كذلك . و«أَنْ تَخْشَعْ» فاعل لل فعل «يَأْنِ» لا لل فعل: آمن .

(٦) م: اسم في الأول تأويلاً .

(٧) في الأصل: ذَهَبَ اللَّيَالِي .

(٨) من م . وهي الأصل: وأجازه الكوفيون .

(٩) الآية ٣٥ من سورة يوسف . و«حتى جين» ليس في م .

يكون فاعلُ «بَدَا» ضميراً مستترًا في عائدًا على المصدر المفهوم منه، وهو البداء. ويؤيد ذلك أنه جاء مصريحاً به في قول القائل:<sup>(١)</sup>

\* بَدَا لَكَ ، مِنْ تِلْكَ الْقَلُوصِ ، بَدَا \*

وهو أي: الفاعلُ أعمَّ من أن يكون اسمًا صريحًا أو مؤولًا. وإذا كان اسمًا صريحاً، أي: غير مؤول،<sup>(٢)</sup> فهو صادق على قسمين: ظاهيرٍ ومُضمرٍ، بالجز على البالية بدلٌ مُفصلٌ من مجلل، أو بالرفع على الخبرية لمبتدأ محنوف، والتصب بفعل محنوف، وهو بعيدٌ إن لم يكن متنوعاً. وترك قسماً ثالثاً، وهو المبهم. وقد يُراد بالظاهر ما عدا المُضمر فيشمله،<sup>(٣)</sup> ولا يضرّ عدم التمثل له.

### [الفاعل الظاهر]

والقسم الظاهير أقسامٌ ثمانيةٌ، لأنَّه إما أن يكون مفرداً أو مثنياً أو مجموعاً، وكلَّ واحدٍ إما لمذكر أو لمؤنث، والجمع إما تصحيحاً أو تكسيراً. الأول منها: الاسم المفرد المُقابل للثنية، أي: المثنى، والجمع تصحيحاً وتكسيراً، وهو لمذكر نحو: جاءَ زَيْدٌ، ويجيَّهُ زَيْدٌ.<sup>(٤)</sup> فـ

(١) عجز بيت لمحمد بن بشير الخارجي صدره:

لَكَلَكَ ، وَتَوْعُودُ حَنْ لِقاوَهُ ،

المغني ص ٤٣٣ وشرح أبياته ٦: ١٩٥ - ١٩٣ والخزانة ٤: ٣٦. وفي الأصل دم «لي». والقلوص: الناقة النية.

(٢) م: أو غير مؤول.

(٣) أي: فيشمل المبهم. م: فلا فيشمله.

(٤) م: ويجيّهه عمرو.

«جاءة»: فعلٌ ماضٍ، ويجيء: فعلٌ مضارع، وزيد: فاعلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

والثاني منها: مثنى المذكّر نحو: جاء الزيدان، ويجيء الزيدان. فـ «الزيدان»: مثنى زيد فاعلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف نياية عن الضمة.

والثالث منها: جمّع المذكّر السالم من التغيير، يُرفع «السالم» صيغة لـ «جمع». ويجوز جره صيغة لـ «مذكّر»، بل هو أولى لأن المتصف بالسلامة حقيقة إنما هو المفرد، واتصاف «الجمع» بذلك باعتبار اتصاف المفرد به. نحو: جاء الزيدون، ويجيء الزيدون. فـ «الزيدون»: جمع «زيد» تصحّيحاً فاعلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو نياية عن الضمة.

والرابع منها: جمّع التكسير للمذكّر<sup>(۱)</sup> نحو: جاء الرجال، ويجيء الرجال. فـ «الرجال»: جمّع رجلٍ تكسيراً فاعلٌ. فهو<sup>(۲)</sup> مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

والخامس منها: المفرد المؤنث نحو: جاءت هند، وتجيء هند. فـ «هند»: فاعلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وهو مؤنث لدخول الناء في فعلها.

۱۱۶

والسادس منها: مثنى المؤنث نحو: جاءت الهندان، وتجيء الهندان. فـ «الهندان»: مثنى «هند» فاعلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف نياية عن الضمة، مؤنث لدخول الناء في فعلهما.

(۱) في الأصل وـ مـ: «المذكّر». والتصويب من الشرح.

(۲) سقطت من مـ.

والسابع<sup>(١)</sup> منها: جَمِعُ الْمُؤْنَثِ السَّالِمُ من التَّغْيِيرِ نَحْوُ جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ وَتَجَيَّءُ الْهِنْدَاتُ. فـ«الْهِنْدَاتُ»: جَمِعُ «هِنْدٌ» جَمِع سَلَامَةٍ فَاعِلٌ. فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفِيعَهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وَهُوَ مُؤْنَثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ.  
وَالثَّاَمِنُ وَهُوَ تَامَّهَا: جَمِعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُؤْنَثِ<sup>(٢)</sup> نَحْوُ جَاءَتِ الْهُنْدَوْدُ، وَتَجَيَّءُ الْهُنْدَوْدُ. فـ«الْهُنْدَوْدُ»: جَمِعُ «هِنْدٌ» تَكْسِيرًا فَاعِلٌ. فَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفِيعَهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وَهُوَ مُؤْنَثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ.  
وَلَوْ كُنْتُمْ مُضَارِعَ الْمَاضِي فِي التَّمْثِيلِ كَمَا فَعَلْنَا لِكَانَ أَوْلَى، لِيَكُونَ فِيهِ الإِشْعَارُ بِأَنَّ كُلَّاً مِنَ الْفَعْلِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ يَرْفَعُ الْإِسْمَ الظَّاهِرَ، دُونَ غَيْرِهِما. وَهُوَ فَعْلُ الْأَمْرِ.

لَمْ لَا يَخْفَى أَنَّ مِنَ الْمَاضِي مَا لَا يَرْفَعُ إِسْمَ الظَّاهِرِ، وَهُوَ «أَفْعَلٌ» فِي التَّعْجِبِ نَحْوُ: مَا أَحَسَّ زِيدًا! فَإِنْ فَاعَلَهُ ضَمِيرُ مُسْتَرٍ وَجَوْبَيًا يَعُودُ إِلَيْهِ «أَمًا». وَمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَحَاشَا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زِيدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَحَاشَا بَكْرًا. فَإِنْ فَاعَلَهُ ضَمِيرُ مُسْتَرٍ وَجَوْبَيًا، يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفَعْلِ، أَوْ عَلَى الْبَعْضِ<sup>(٣)</sup> الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلِيْتَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الْبَصَرِيْنِ، أَوْ عَلَى الْمَصْدِرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفَعْلِ عَنِ الْكَوْفِيْنِ، كَمَا سَيَّأَتِي. وَهَذَا قَدْ<sup>(٤)</sup> يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: نَحْوُ: جَاءَ زِيدٌ.

(١) هَذِهِ الْفَقْرَةُ مُكَرَّرَةٌ فِي مِنْ، مَعَ إِشَارَةِ زِيَادَةٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: «الْمُؤْنَثُ». وَالتصويبُ مِنَ الشَّرْحِ.

(٣) لَا مَانِعٌ مِنْ دُخُولِ «الْأَلِ» عَلَى: بَعْضٍ وَكُلِّ وَغَيْرِهِ. انْظُرِ الْأَسْمَاءِ وَاللَّقَاتِ (غَيْرِهِ). وَسُقْطَ «وَحَاشَا بَكْرًا... الْبَعْضُ» مِنْ مِنْ.

(٤) فِي مِنْ وَحَاشَيِ الْأَصْلِ عَنِ نَسْخَةِ قِبَدِ.

وهذه التي ذكرها المصنف أمثلة الفعل المستند إلى الاسم الظاهر. وأمّا أمثلة ما يُشبهه فقد تقدّمت. لا يقال: وقد قدم المصنف<sup>(١)</sup> على ما ذكر مثالين من أمثلة الفعل. لأنّا نقول: إنّما فهمهما ثمّ ليصاحاً للتعرّيف. فإنّ قيل: الزَّيْدَانُ وَالهِنْدَانُ وَالزَّيْدُونُ وَالهِنْدَاتُ وَالزَّيْوَدُ<sup>(٢)</sup> وَالهُنْدُوُ<sup>(٣)</sup> مفرداتها أعلامٌ شخصية، وهي: زيد وهنـد، والأعلام تدلّ<sup>(٤)</sup> على الوحـدة، لأنّ العـلم ما وُضـع لـمعـنـى لا يـتـناـول غـيرـه، كـما سـيـاتـيـ، وـإـذـا زـيـدـ عـلـيـهـ أيـ: عـلـىـ تـلـكـ الأـعـلامـ ما يـدـلـ عـلـىـ التـثـبـيـةـ أوـ الجـمـعـ،<sup>(٥)</sup> أيـ: ما تـكـوـنـ بـهـ مـثـنـاـ أوـ مـجـمـوعـةـ، دـلـ كـلـ مـنـهـ حـلـىـ التـعـدـ، وـالـوـحـدـةـ وـالـعـدـدـ مـتـضـادـانـ فـلـاـ بـجـمـعـانـ.<sup>(٦)</sup> فـكـيـفـ جـازـ تـثـبـيـةـ العـلـمـ وـجـمـعـهـ؟

قلـتـ فيـ الجـوابـ عـنـ هـذـاـ السـؤـالـ: إـذـا زـيـدـ تـثـبـيـةـ العـلـمـ الشـخـصـيـ اوـ جـمـعـهـ<sup>(٧)</sup> قـصـيدـ تـنـكـيـرـ، أيـ: يـرـأـدـ بـهـ شـخـصـ مـا مـسـىـ<sup>(٨)</sup> بـهـذاـ الـاسـمـ، فـيـحـصـلـ مـجـزـداـ عـنـ الـشـخـصـاتـ فـيـصـبـرـ كـسـائـرـ أـسـمـاءـ الـاجـنـاسـ كـ «ـرـجـلـ»ـ، فـتـزـولـ مـنـهـ الـوـحـدـةـ، ثـمـ يـتـشـقـيـ وـيـجـمـعـ بـعـدـ زـوـالـ تـلـكـ الـوـحـدـةـ، كـمـاـ تـقـدـمـ، بـذـلـيلـ جـواـزـ دـخـولـ «ـأـلـ»ـ عـلـيـهـ أيـ: عـلـىـ مـاـ ثـقـيـ وـجـمـعـ، أيـ: المـثـنـيـ<sup>(٩)</sup>ـ وـالـجـمـعـ، فـقـيلـ: الزـيـدـانـ وـالـزـيـدـوـنـ. وـإـنـمـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ عـوـضاـ.

(١) مـ: وـقـدـ المـصـ.

(٢) كـذـاـ. وـلـمـ يـرـدـ ذـكـرـ هـذـاـ فـيـ الـأـمـلـةـ.

(٣) فـيـ الشـرـحـ: وـالـعـلـمـ يـدـلـ.

(٤) فـيـ الـأـصـلـ وـمـ: «ـوـالـجـمـعـ»ـ. وـالـتـصـوـيـبـ مـنـ الشـرـحـ.

(٥) مـ: فـلـاـ بـجـمـعـاـ.

(٦) مـ: وـجـمـعـهـ.

(٧) مـ: يـسـىـ.

(٨) مـ: مـاـ يـتـشـقـيـ وـيـجـمـعـ أـيـ الـمـعـنـىـ.

عَمَّا فَاتَهُ مِنْ تَعْرِيفِ الْعَلْمِيَّةِ، أَيْ: مِنْ التَّعْيِينِ الْمُسْتَفَادُ مِنْ الْعَلْمِيَّةِ.  
وَفِيهِ أَنَّ الْعَلْمَ إِذَا نُكَرَّ تَرْزُولُ مِنْهُ الْوَحْدَةُ الْمُعَيْنَةُ لَا الْوَحْدَةُ الشَّائِعَةُ  
الَّتِي تَدَلُّ عَلَيْهَا النَّكْرَةُ. فَالْأَزَائِلُ بِالشَّتَّيْنِ وَالْجَمْعِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَحْدَةُ  
الْمُعَيْنَةُ لَا الْوَحْدَةُ الشَّائِعَةُ. وَالْوَحْدَةُ مُطْلَقاً تُنَافِي التَّعَدُّدَ. فَالْتَّكْبِيرُ وَإِنَّ  
سُوْغَ الشَّتَّيْنِ وَالْجَمْعِ بِمَنْعِهِ الْوَحْدَةَ الْمُعَيْنَةَ إِلَّا أَنَّهُ<sup>(١)</sup> لَا يَمْنَعُ الْوَحْدَةَ مُطْلَقاً،  
كَمَا عَلِمْتَ. فَالسُّؤَالُ بَاقٍ.

وَالْحَقُّ فِي الْجَوابِ مَنْعُ السُّؤَالِ مِنْ أَصْلِهِ، بِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوَحْدَةِ  
لَيْسَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى التَّعَدُّدِ، لِأَنَّ الدَّالُّ عَلَى الْوَحْدَةِ الْمُفَرْدُ، وَالْدَّالُّ عَلَى  
الْتَّعَدُّدِ هُوَ الْمُشَتَّى وَالْمُجْمُوعُ، وَهُمَا غَيْرَانِ.

### [الفاعل المضمر]

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُضَمَّرُ، وَيُقَالُ لَهُ: الْفَسِيمُ. وَتَقْدِيمُ بَيَانِ وَجْهِ  
الْتَّسْمِيَّةِ بِذَلِكَ. وَهُوَ أَيُّ الْمُضَمَّرِ: مَا دَلُّ وَضْعَاهُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ عَلَى  
شَخْصٍ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ شَخْصٍ مُخَاطِبٍ أَيْ: يَوجَهُ إِلَيْهِ الْخَطَابُ، وَلَوْ  
مُفْرُوضَ الْوُجُودِ، كَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْخَطَابَ الْحَقِيقِيَّ لَا يَسْتَلزمُ وَجُودَ  
الْمُخَاطَبِ بِالْفَعْلِ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُنَزَّلَ الْمَعْدُومُ مِنْزَلَةَ الْمَوْجُودِ فَيَقْعُدُ  
الْخَطَابُ بَعْدَ التَّنْزِيلِ - فَالْمَعْجَازُ<sup>(٢)</sup> فِي التَّنْزِيلِ لَا فِي الْخَطَابِ - أَوْ  
شَخْصٌ غَائِبٌ يُحَكَى بِهِ عَنْهُ بِاعتِبَارِ تَقْدِيمِ ذِكْرِهِ لِفَظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حَكْمًا.  
فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْفَسِيمَ / مَوْضِعُ لِجَزِئِيَّاتِ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ الْكَلِيَّةِ

١١٧

(١) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجہ له في العربية. وانظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٢) م: المعجاز.

التي هي متكلّم ومخاطبٌ وغائبٌ، استُحضرت تلك الجزئيات الغير<sup>(١)</sup> المتناهية بملاحظة تلك المفاهيم. فهي أي: تلك الفسائير جزئيات وضعًا واستعمالًا، لأنَّ تلك الفسائير موضوعة لهذه المفاهيم نفسها، لستُعمل في جزئياتها، فتكون كليات وضعًا جزئيات استعمالًا.

مثلاً لفظ «أنا» موضوع لكلَّ فردٍ مشخص يصدق عليه مفهوم متكلّم، على الأول، وموضوع لذلك المفهوم نفسه، لكنَّ يُستعمل في فردٍ مشخص من تلك الأفراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم، على الثاني. وهذا تقريب للكلام على هذا البحث البعيد المرام الذي<sup>(٢)</sup> تزاحمت عليه أفهم الأعلام. ويقال بمثل ذلك في اسم الإشارة، كما سألي الإشارة إليه.<sup>(٣)</sup>

وخرج بـ«وضعًا» ما دلَّ على شخصٍ متكلّم أو شخصٍ مخاطبٍ أو شخصٍ غائبٍ لا بالوضع نحو «زيد» في قوله من اسمه [«زيد»]: «زيد ضرب»،<sup>(٤)</sup> وقولك لمن اسمه «زيد»: يا زيد افعل كذا، وقولك لزيد الغائب: زيد فعلَ كذا.

فإنَّ «زيدًا» في الأول دلَّ على شخصٍ متكلّمٍ الخ، لكنَّ لا بالوضع. فإنَّ الأسماء الظاهرة كلُّها موضوعة للغيبة لا باعتبار تقدُّم الذكر.<sup>(٥)</sup> ومن

(١) يجوز دخول «ال» على «غير». انظر من ٥٦.

(٢) في م وحاشية الأصل عن نسخة: التي.

(٣) م: كما سألي في الإشارة إليه.

(٤) في الأصل و م: «يضرب». وانظر آخر هذه الفقرة. وما بين معرفتين هر تمة من العطار.

(٥) م: للغيبة باعتبار تقدُّم الذكر.

ثم قيل: «يا تميم كلهم»، نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولأنَّ من اسمه «زيد» يقول: زيد ضرب.

وبدأ المصنف بالمتكلِّم، لتقديمه على المخاطب بالطبع، لأنَّه مفيد والمخاطب مستفيد، ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب إلا بعد تحقق وصف المتكلِّم بالتكلُّم، ولتقديمه على الغائب بالشرف.

ثم ثنى بالمخاطب لأنَّه أشرف من الغائب لتوجيه الخطاب له، وإن كان مؤخراً عن الغائب باعتبار أنَّ الخطاب لا يصل إليه إلا بعد صدوره عن المتكلِّم متعلقاً بشأن الغائب. فقد لُوحظ واعتبر حال الغائب قبل وصول الخطاب للمخاطب، فهو مقدم على المخاطب بهذا الاعتبار.

وهو أي: الضمر قسمان: مسْتَر وبارز. وكلَّ منهما يقع فاعلاً. والبارز قسمان: متصل ومنفصل. وسيأتي تعريفهما في كلامه في باب «المفعول به». وهو أنَّ المتصل مما لا يتقدَّم على عامله، ولا يلي «إلا» في الاختيار. وفيه كلام يأتي أيضاً.

والمسْتَر لا يتقدَّم باتصال ولا بانفصال. لكنَّ بعضهم وصفه بالاتصال، وعليه جرى المصنف هنا حيث اقتصر في التمثيل على المتصل، وأدخل فيه المسْتَر جوازاً، فذكر أنَّ الضمير أي: المتصل بقرينة التمثيل اثنا عشر نوعاً. وكان القياس أن يكون أربعة عشر نوعاً، لما ستعلم.

فذكر منها في البارز فقط اثنان، للمتكلِّم، أحدهما: له وحده غيره مُعْظَم نفسه، وهو: أكرمُتُ، بضمِّ التاء. ضمُورها للمتكلِّم لأنَّ الفَصَمَ أقوى الحركات، والمتكلِّم متقدَّم فأخذته. ثانيةهما: له مع غيره واحداً أو أكثر،

أو معمّلاً نفسه، وهو: أكرمنا، يُسكون الميم، هو من المشترك بين الواحد المعظّم نفسه وبين جماعة الذكور والإناث. وإنما فعلوا ذلك لقلة الالتباس فيه.

ومنها كذلك أي: البارز فقط خمسة للمخاطب، أحدها أكرمت بفتح الناء للمذكور المفرد لأنّ القسم لا يمكن، والفتح راجع على الكسر لخفته، والمذكور مقدم على المؤنث فأخذه، أو لأنّ خطاب المذكور أكثر، فالتحفيف به أتيق.

وثانيها: أكرمت، يكسرها أي: الناء للمؤنث المفرد لأنّه لم يبق غير الكسرة، ولم يبق غير المخاطبة<sup>(١)</sup> فأعطيتها، ولأنّ الياء تقع ضميرها في نحو: اضربني، والكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها لها، وحذكي: أكرمني، بباء بعد الكسرة.

وثالثها: أكرمنا. وهو<sup>(٢)</sup> للمثنى مطلقاً أي: مذكراً كان أو مؤنثاً. ولم يفرقوا بين المخاطبين والمخاطبتيين في ذلك، اتكالاً على قرينة الخطاب.<sup>(٣)</sup> فإنه يعلم من الخطاب حال المخاطب من ذكرة وأنوثة. ولم يغولوا على ذلك في المفرد لكثرة، فاحتيط له.

قيل: وزادوا الميم لنلا يتبع بالمفرد<sup>(٤)</sup> المخاطب عند إشباع الفتحة للإطلاق، ولি�تميز المخاطب المثنى عن الغائب بذلك. وفيه أنَّ

(١) م: غير المخاطب.

(٢) م: وهي.

(٣) أقمع هنا في م عبارة من أول الكلام على المضرور.

(٤) م: بالمراد.

المخاطبِين متميّزان<sup>(١)</sup> عن الغائبين بوجود الثناء المتناثة فوقُ في الأول دون الثاني، وكذا التمييز / بزيادة الميم حاصل بين المخاطبِين والغائبين.

ورابعها: أكْرَمْتُمْ، وهو لِجَمْع الْذُكُورِ، وخامسها: أكْرَمْتُنَّ، وهو لِجَمْع الْإِنَاثِ، فرقاً بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص الجمع المذكر بالعيم لمشابهتها للواو التي تكون علامة له في الغيبة، كما سيأتي، بجماع أن كلاً شفوي. ومن ثَمَّ ضُمَّ ما قبلها.

وقيل: أصله «أكْرَمْتُمُو» بواو دالٌّ على جماعة الذكور المخاطبِين، بدليل عودها إذا لقيها<sup>(٢)</sup> ضمير نحو: أكْرَمْتُمُوهُ. واختصاص الجمع المؤنث بالتون كما خُصّ بها في جمع الغائبة، كما سيأتي، وشددوا التون هنا لأنهم قالوا: أصله «أكْرَمْتُنَّ»<sup>(٣)</sup> بزيادة ميم فأدغموا العيم في التون إدغاماً واجباً. ولذلك ضُمُّوا ما قبل التون.

وليس المضمر «أكْرَمْتَ» بضم الثناء بجملته، وكذا ما عُطف عليه من «أكْرَمْتَ» بفتحها وما بعده، كما قد يُتوهّم، بل هو الثناء فقط في الجميع أي: جميع ما ذُكر. وهي الفاعلُ، وحرّكت خوف اللبس بتاء الثانية،<sup>(٤)</sup> ولم يعكس لأن تاء التائبث حرف، وهو أولى بالسكون.

وهي اسم لما تقدّم، مبنيٌ للشّبه الوضعي، على الراجح كما تقدّم، مَحَلُّه رفع على المبالغة،<sup>(٥)</sup> أو على حلفٍ مضاد أي: إعراب محله رفع

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: يتميزان.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لقينا.

(٣) م: أكْرَمْتُمْ.

(٤) م: تاء الثانية.

(٥) يعني أن «رفع» مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة في الدلالة. وفي العطار: هو نفس الرفع على سيل المبالغة.

أو ذو رفع، لا يَظْهُرُ فيه إعرابٌ. ولا تكون هذه التاء إلّا في محل رفع. وليس المضمر «أكرمنَا» بجملته، بل هو «نا» فقط. وهي فاعل، وهي اسم مبنيٌّ محله رفع، كما هنا. وتكون في محل نصب، كما سبّاتي في المفعول به، وتكون في محل جُرُّ نحو: ربّنا الطف بنا. وليس لنا ضمير متصل متحد المعنى، يقع في هذه المحال الثلاثة، إلّا لفظة «نا» خاصة.

والحُرُوفُ اللاحِقةُ لَهَا أي: لتلك التاء . وهي الميم والألف في الثنى، والميم في جمع الذّكور، والتون في جمع الإناث . لا دَخْلَ<sup>(١)</sup> لها في الفاعلية . وإنما الغرض منها تمييز مَن هي له . فالغرض من الألف الدلالة على الثنية<sup>(٢)</sup> وزيدت قبلها الميم لما تقدّم، ومن الميم الدلالة على جمع الذّكور، ومن التون الدلالة على جمع الإناث . ومنها لكن لا يقيد كونها كذلك، أي: من البارز فقط، بل منه ومن المستتر، خَمْسَةٌ للغائب:

أحدُها من المستتر: أكْرَمٌ، أي: المستتر فيه جوازاً، ومثله «يَكْرِمُ»  
بالياء المتناثة تحت المفرد المذكّر نحو: زَيْدٌ أكْرَمٌ ويَكْرِمُ . ففي «أكْرَمٌ  
ويَكْرِمُ» ضَمِيرٌ مُسْتَبَرٌ جوازاً<sup>(٣)</sup> هو الفاعل، تقديره: هُوَ .

وثانيها من ذلك: «أكْرَمْتُ» يُسْكُونُ التاء ، أي: المستتر فيه جوازاً،  
ومثله «تَكْرِمُ» بالباء المتناثة فوق المفردة، نحو: هَنْدٌ أكْرَمْتُ وَتَكْرِمُ .

(١) في شرح الأزهرية والتفريع: لا مدخل.

(٢) م: الشبيه.

(٣) سقطت من م.

ففي «أكْرَمْتُ وَتَكْرِيمُ» ضميرٌ مُسْتَبِّنٌ جوازاً هو الفاعل، تقديرٌ: هيـ . والثاء في «أكْرَمْتُ» حرف تأنيث إجماعاً. وخرقه بعضهم فادعى اسمية هذه الثاء وأنها<sup>(۱)</sup> هي الفاعل. وعليه لو جاء بعدها اسم ظاهر نحو: أكْرَمْتُ هند، كان ذلك الاسم الظاهر بدلاً من تلك الثاء، أو مبتدأ والجملة قبله خبرهـ .

وثلاثها من البارز: «أكْرَمَا» للمثنى مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: الزيدانـ أو الهنـدانـ أكـرمـاـ . ولم يفرـقوا بينـهماـ، ورـبـماـ فـرقـواـ فقالـواـ في المؤنـثـ: «أكـرمـتـاـ» بنـاءـ قبلـ الأـلـفـ .

ورابعها من ذلك: «أكـرمـواـ» لجمع الذـكورـ، نحو: الـزيدـونـ أـكـرمـواـ . ورسمـواـ بعدـ هـذـهـ الـواـوـ، أيـ: المـتـنـطـرـةـ الـمـتـصـلـلـ بـفـعـلـ مـاضـ ومـثـلـهـ الـأـمـرـ كـ«قـومـواـ»ـ والمـضـارـعـ كـ«يـقـومـواـ»ـ، الـفـارـقـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ وـاـوـ الـعـطـفـ فـيـمـاـ لـاـ تـتـصـلـلـ بـهـ الـواـوـ مـنـ الـأـفـعـالـ نحوـ: جـادـدـواـ وـسـادـدـواـ . ثـمـ أـحـقـواـ بـهـ مـاـ اـتـصـلـتـ بـهـ الـواـوـ مـنـ الـأـفـعـالـ،<sup>(۲)</sup> نحوـ: أـكـلـواـ وـشـرـبـواـ، الـتـيـ لـاـ تـلـتـبـسـ بـوـاـوـ الـعـطـفـ لـاتـصـالـهـاـ وـانـفـصـالـ وـاـوـ الـعـطـفـ، طـرـداـ لـلـبـابـ . وـبـيـنـ ثـمـ سـمـعـيـ فـيـ«الـقـامـوسـ»ـ هـذـهـ الـأـلـفـ بـالـفـارـقــ .

وخامسـهاـ منـ ذـلـكـ: «أـكـرـمـنـ»ـ لـجـمـعـ الإـنـاثــ .

وليسـ المـضـيرـ «أـكـرـمـ»ـ وـمـاـ عـطـفـ عـلـيـهـ، بلـ هوـ الـمـسـتـرـ فـيـ «أـكـرمـ»ـ وـفـيـ «أـكـرـمـتـ»ـ كـمـاـ عـلـمـتــ،ـ وـالـبـارـزــ فـيـ:ـ أـكـرمـاـ وـأـكـرمـواـ وـأـكـرمـنـ،ـ الـذـيـ هـوـ الـأـلـفــ وـالـواـوــ وـالـتـونــ .

(۱) في حاشية الأصل عن نسخة: وأنـماـ .

(۲) سقط «نـحوـ جـادـدـواـ...ـ الـأـفـعـالـ»ـ منـ مـ .

فالألف في «أكْرَمَا» والواو في «أكْرَمُوا» والنون في «أكْرَمَنَ» هي الفاعل فقط. وهي اسم مبني محله<sup>(١)</sup> رفع فيه ما تقدم، لا يظهر فيه إعراب، ولا تكون هذه الألف والواو والنون إلا في محل رفع.

فعلم / أنه لا يستتر في فعل الغائب ضمير التثنية والجمع. وذهب ١١٩ المازني إلى أن الفاعل في: أكْرَمَا وأكْرَمُوا وأكْرَمَنَ، ضمير مستتر، وأنَّ الألف والواو والنون علامات كناه الثالث. وعليه فكل من ضمير التثنية والجمع مستتر في فعل الغائب.<sup>(٢)</sup> ووافق الأخفش المازني<sup>(٣)</sup> في الواو دون الألف والنون، على ما هو ظاهر صنيع «المغني».<sup>(٤)</sup>

إنما خصوا جمع المذكر الغائب بالواو وجمع المؤنث الغائب بالنون للتمييز بينهما، ولم يعكسوا لأن الواو في الضمائر المتصلة تقدم النون، والمذكر مقدم، وقابلوا بين الواو والنون لما بينهما من المشابهة. هذا. وقد قال الشيخ<sup>(٥)</sup> أبو حيان: الذي أذهب إليه أنَّ هذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعاليل وضعيات، والوضعيات ينبغي الآتِ عَلَى انتهِيَّهُ. ويوافقه قول المحقق:<sup>(٦)</sup> هذه التعاليل مناسبات ذكروها،

(١) في الشرح والتبيّن: محلها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: الغائبين.

(٣) كذلك، والمازني تلميذ للأخفش، حصلت موافقته لشيخه في ذلك. فالتعبير فيه قلب في التركيب، أو هو وهم دخل من عبارة السيوطي في الهمج ١: ٥٧، أو يعكس ضبط الأسماء.

(٤) ص ٤٠٤ .

(٥) م: وقال الشيخ.

(٦) هو السعد التغزاني. م: شيخ المحققين.

أي: بعد الواقع. قال: **وَالْحَاكِمُ**<sup>(١)</sup> بذلك الواضح. انتهى. وقد قدمنا الكلام في نظير هذا.

ثم إن حذف العاطف هنا<sup>(٢)</sup> سائع لأنّه في مقام التعدد. ثم الحكم على القسمير المستتر بأنه متصل، الذي اقتضاه كلام المصنف وصرّح به غيره، كابن هشام في «التوضيح» وابن مالك في «الخلاصة»، في هذا الباب، مخالف لقول ابن هشام في بعض تعاليقه: الحق أنّ الاتصال والانفصل من عوارض الألفاظ. انتهى. أي: الألفاظ الحقيقة. فلا ينافي ما تقدم من أن القسمات المسترة ألفاظ اصطلاحاً.

وفي كلام المحقق:<sup>(٣)</sup> المتصل بحسب اللغة لا يُطلق إلا على البارز لأنّ الحسن يكذب باتصال شيء في «ضرب» من: زيد ضرب. بل القول بالاتصال، أي القول بوصف المستتر بالاتصال، اصطلاح نحوئي ولا مشاحة فيه. انتهى.

وقد علمت أن القسمير البارز المنفصل يقع فاعلاً، وهو اثنا عشر نوعاً أيضاً:

اثنان للمتكلّم، أحدهما له وحده غيره معظم نفسه، وهو «أن» بغير ألف من نحو قوله: «ما قام إلا أنا» بالألف الزائدة. وثانيهما له مع غيره أو معيظماً<sup>(٤)</sup> نفسه، وهو «نحن» من قوله: ما قام إلا نحن. وذكر

(١) في الأصل: فالحكم.

(٢) يعني في تعداد ضمائر الخمسين المتقدمتين.

(٣) هو الشريف التفتازاني.

(٤) في الأصل و: أو معظم.

بعضهم أن أصله «أَنْتُمْ» بضمّ الحاء وسكون التون، نقلَت حركة الحاء إلى التون وأُسكتتِ الحاء.

وخمسة منها للمخاطب، أحدها للمفرد المذكر، وهو «أَنْ» من نحو قوله: ما قام إِلَّا أَنْتَ، بفتح التاء. وثانيها للمفردة المؤنثة، وهو «أَنْ» من نحو قوله: ما قام إِلَّا أَنْتِ، بكسر التاء. وثالثها للمعنى مطلقاً، وهو «أَنْ» من نحو قوله: ما قام إِلَّا أَنْتُمَا. ورابعها لجمع الذكر، وهو «أَنْ» من نحو قوله: ما قام إِلَّا أَنْتُمْ. وخامسها لجمع الإناث، وهو «أَنْ» من<sup>(١)</sup> نحو قوله: ما قام إِلَّا أَنْتُنَّ.

فعلم أن الضمير في «أَنَا» هو «أَنْ» زيدت عليها الألف لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أن الضمير «أَنَا» بجملته ، فالالف أصلية ، واختاره الشيخ ابن مالك . وفي «أَنْتَ» وفروعه هو «أَنْ» فقط زيدت عليه التاء وهي حرف خطاب<sup>(٢)</sup> تُصرَفَ فيها كالاسمية ففتتحت للمذكر ، وكُسرت للمؤنث ، ووصل بها ميم وألف في المشتى ، وميم فقط في جمع الذكر ، ونون مشددة في جمع الإناث.

وفنب الفراء<sup>(٣)</sup> إلى أن الضمير في «أَنْتَ» هو المجموع ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء . والظاهر أن مثل «أَنْتَ» عندهما فروعه .

وخمسة منها للغائب ، أحدها للمفرد المذكر ، وهو «أَهُوَ» من نحو قوله: ما قام إِلَّا هُوَ . وتشديد واوه لغة . وثانيها للمفردة المؤنثة الغائبة ،

(١) سقطت من م.

(٢) م: «خطاب حرف» مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٣) م: الغزالي.

وهي «هي» من نحو قوله: ما قام إلّا هي. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير في ذلك هو الهاء فقط، والواو في الأول والياء في الثاني زِيدتا للإشباع.

وثالثها للمثنى مطلقاً، وهو الهاء من «هُما» من نحو قوله: ما قام إلّا هما. ورابعها لجمع المذكر،<sup>(١)</sup> وهو الهاء من «هُمْ» من<sup>(٢)</sup> نحو قوله: ما قام إلّا هُمْ. وخامسها لجمع المؤنث، وهو الهاء من «هُنَّ» من<sup>(٢)</sup> نحو قوله: ما قام إلّا هُنَّ.

فعلم أنَّ الضمير في «هما وهم وهنَّ» الهاء فقط، زِيدت عليها الميم والألف في الأول، والميم في الثاني، والتون المشددة في الثالث. وحُكِي عن الفارسي في «هما وهم» أنَّ الضمير هو المجموع. ١٢٠ والظاهر أنَّ / مثلهما «هُنَّ». وإلّا فما الفرق؟

---

(١) م: الذكور.

(٢) في الأصل: في.

## الباب الثاني من المرفوعات

### بابُ نائبِ الفاعلِ

هذه عبارة الشيخ ابن مالك، عدل إليها عن قول القدماء من التحاة: «المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله»، لما فيه من القصور والصدق على ما ليس مراداً، إذ لا يشمل نائب الفاعل إذا كان<sup>(١)</sup> غير مفعول به،<sup>(٢)</sup> ولأنه يقال للمفعول الثاني من نحو «أُعطيَ زيدٌ درهماً»: إنه مفعول فعلٍ لم يُسمَّ فاعله.

وإن<sup>(٣)</sup> أجب عن الأول بأن الفعل عند القدماء إذا أُسند لغير المفعول به لا يكون إسناده حقيقياً لأنَّه على خلاف الأصل، ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لأنَّه شريك الفاعل - وأولى منه<sup>(٤)</sup> أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله صار علماً بالغالبة على كل ما ناب عن الفاعل - وعن الثاني<sup>(٥)</sup> بأنَّ الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لـ «أُعطيَ» منصوب.

(١) م: لأنَّه يشمل نائب الفاعل إذا كان.

(٢) في حاشية الأصل بقلم آخر: «إنْ كان ظرفاً أو جازاً ومحروراً أو مصدراً». انظر العطار ص ٨٩. والجار وال مجرور في «لأنَّ» معطوفان على «لما» في محل نصب بالمعطف ولا يعلقان.

(٣) كلَّا، والصواب حلف «إن» - انظر العطار ص ٨٩ - وإنَّ الواو هنا: للحال من فاعل: عدل. وإن: حرف زائد للتعميم. والمراد: على كل حال، أجب أم لم ي يجب.

(٤) يعني: والجواب الأفضل من قوله: أجب عن الأول.

(٥) المعطف على «عن الأول». وانظر العطار ص ٨٩.

**ونائبُ الفاعلِ** أي: ما يُطلق عليه هذا اللفظ **هُوَ**: كُلُّ اسم صريح أو مُؤَوَّل حُذِفَ أي: ترك فاعلُهُ أي: فاعل عامله لفظاً وتقديرًا<sup>(١)</sup> لِغَرضِي من الأغراضِ المبيَّنة في فن «المعاني»، التي منها العِلمُ أو الجهلُ به، أو عدم تعلق الغرض بذكره، أو الخوف منه أو عليه، أو صونه عن لسانك أو صون لسانك عنه.

قال ابن الصائِع، بمعجمة فمهملة: قولُهم أي النهاة: «يُحذف الفاعل لكذا وكذا» ملبيانٌ من القول<sup>(٢)</sup> نازح عن الحق جملة، إذ لا فرق بين طلب العلة لذلك وطلبها فيما يُبَيَّن<sup>(٣)</sup> الفعل للفاعل. انتهى. وفيه أنَّ هذا جاء على خلاف الأصل على ما سيُعلم، ولعله نظر إلى أنَّ هذا من الوضعيَّات وهي لا تُتعلَّل. وقد علمت ما فيه. وفي كلام بعضهم أنه من أسباب الاختصار، لأنَّه يدلُّ على الفاعل بإعطائه حكمَه، وعلى المفعول بوضعه.

**وأقيمتُ هُوَ** أي: ذلك الاسم الذي حُذف فاعل عامله لفظاً وتقديرًا، الذي يُقال له: **نائبُ الفاعلِ**، **مقامه**<sup>(٤)</sup> أي: مقام الفاعل في أحکامه المختصَّة به منها الرفع بالمسند لا بالإسناد.

وأمَّا ما جاء من نصبه ورفع المفعول عند أمن اللبس كقولهم: **خرق القوب المسماَر**، وكسر الزجاج الحجر، برفع الأول ونصب

(١) م: أو تقديرًا.

(٢) م: في القول.

(٣) في الأصل: «بني». وفي الحاشية عن نسخة: بين.

(٤) هذا هو الصواب. أعني فتح أوله. وتقول العطار ص ٩٠: «بضم أوله، مأخوذ من: أقام، أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل» يخْطئ آخره زعمَ الضم.

الثاني، فهو شاذٌ وهو من باب القلب، هو من مُلْعَنِ كلامهم.  
وادعى ابن الطراوة أنه مقيس، وأيد بقراءة ابن كثير<sup>(١)</sup>: «فَتَلَقَّى  
آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ»، بنصب «آدَم» ورفع «كلمات». ونظر فيه  
المصنف، بإمكان حمله على الأصل، لأنَّ من تلقى شيئاً فقد تلقاه  
الآخر. انتهى. وفيه أنَّ هذا واضح فيما يُنسب إليه التلقي عادة.  
وخرج بـ«أُقِيمَ مَقَامَهُ» المفعول الثاني في نحو: أُعطي زيدُ  
درهماً، لأنَّه لم يُقمْ مَقَاماً الفاعل.

### [البني للمجهول]:

وَغَيْرُ عَالِمٍ أَيْ: عاملُ ذلك الاسم إلى صيغة «فُلَّا» بضمِّ أوله  
وكسرِ ثانيه لفظاً أو تقديرًا، في الفعل الماضي من الثلاثي المجرد  
المتصرف ولو ناقصاً، أو إلى صيغة «يَفْعُلُ» بضمِّ أوله وفتح ما قبله  
آخره كذلك في الفعل المضارع مما ذكر، أو إلى صيغة «مَفْعُولٍ» في  
الاسمِ أَيْ: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد.

وتعبيره بالتغيير يُريد إلى أنَّ الأصل إسناد العامل إلى الفاعل،  
عُدل عنه وأُسند لغيره<sup>(٢)</sup> على خلاف الأصل. وهو ما ذهب إليه  
البصريون. وذهب الكوفيون إلى أنَّ إسناد العامل لغير الفاعل صورة  
أصلية أيضًا.

ثم إنَّ قوله «وَغَيْرُ عَالِمٍ» النَّحْ غيرُ محتاجٍ إليه في التعريف، بل

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) م: إلى غيره.

يوجب قصوراً فيه، لأنَّ التغيير المذكور خاصٌ بالعامل الثلاثي المجرد.  
إلا أن يقال: اقتصر على الثلاثي المجرد لأنَّه الأصل.

ومن ثم قال: فإنَّ كانَ هامِلُهُ أي: نائب الفاعل فعلًا ماضِيًّا ثلاثةً صحيح العين مجردةً، ولو مضاعفًا، ضمًّا أو لُّهُ وكُبِّرَ ما قبل آخره، أي: يجب أن يكون أوله مضمومًا وما قبل آخره مكسورًا تَحْقِيقًا أي: محققاً أي: ملفوظًا به. وذلك نحو: ضرب زيد.

والالأصل، كما عُلِّم، إسنادُ العامل للفاعل، فكان الأصل أن يقال: ١٢١ ضربَ عمرو زيدًا. فتعديل عن ذلك وحذف أي: ترك / الفاعل، وهو «عمرو»، وأقيم المفعول، وهو «زيد»، مقام الفاعل الذي هو «عمرو» في أحكامه المختصة به.

فصار ذلك المفعول مرفوعًا بعدَ أن كانَ منصوبًا، وصار عمدةً يعتمد عليه الكلام لا يتم بدونه، بعدَ أن كانَ فضلةً يستغني عنه الكلام ويتم بدونه، وصار مُنفصلاً بالفعل مثلًا بعدَ أن كانَ مُنفصلاً عنه بالفاعل، أي: الأصل فيه ذلك، وامتنع أي: وصار ممتنعاً تقديمه على الفعل، بعدَ أن كانَ جائز التقديم عليه، أي: الفعل.

وأنت الفعل<sup>(١)</sup> وجوابًا أو جوازًا لتأنيثه، إنَّ كانَ<sup>(٢)</sup> مؤنثًا - فوجوبًا نحو: ضربت امرأة، وجوازًا نحو: غيبت الشمس وأحضرت للقاضي امرأة - وغيره حامله أي: صار مغيرًا عن صيغته الأصلية، أي:

(١) كذا. والمراد انصاف الفعل ببناء النائب، للدلالة على تأنيث المستند إليه، كما ذكر العلبي قبل. وإنما فالفعل لا يؤنث ولا يذكر.

(٢) أي: نائب الفاعل.

التي كان الأصل أن يجيء عليها، على ما تقدم. وتغييره يضمّ أوله وكسّر ما قبل آخره تحقيقاً أو تقديرًا، أي: مقدراً، أي: غير ملفوظ به. وذلك نحو: كيل الطعام. فإنّ ضمّ أوله وكسّر ما قبل آخره مقدر لا ملفوظ به. والأصل في هذه الصيغة «كيل» بضم الكافِ وكسّر الباء. فاستثنى الكسرة على الباء، فتناثرت منها إلى الكاف بعد حذف حركتها، ولم تُحذَف الباء لمناسبة حركة ما قبلها لها، فصار «كيل» يكسّر الكافِ وسُكُونِ الباء. فكسّر الباء وضمّ الكاف مقدراً.

وقد يكون ضمّ أوله تحقيقاً وكسّر ما قبل آخره تقديرًا. وذلك نحو: شد العزام، من الثلاثي المضاعف. والأصل في هذه الصيغة «شدّة» بـ**الباءين**، فأدغمت أحد المثلثين في الآخر. فكسّر أولهما، أي: المثلثين، الذي هو ما قبل الآخر مقدراً.

والسرّ في ضمّ الأول وكسّر ما قبل الآخر تميّز صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة العامل المبني للفاعل. ولم يقتصر على ضمّ الأول لثلا يتبّس مجهول الماضي بمجهول المضارع حالة الوقف في نحو: أكرم. إذ يقال فيه حينئذ: أكرم. فلا يقال: <sup>(١)</sup> مجهول المضارع مرفوع، ومجهول الماضي مبني على الفتح.

ولم يقتصر على كسر ما قبل الآخر لثلا يتبّس بالأمر في نحو «علم» بفتح الفاء والعين المشددة. <sup>(٢)</sup> إذ يقال فيه حينئذ: «علم» بكسر العين المشددة. وذلك حالة الوقف، فلا يقال: <sup>(١)</sup> الماضي مبني على الفتح، والأمر على السكون.

(١) يعني: فلا يحتاج إلى القول.

(٢) سقطت من م.

وإنما اختاروا للمبني للمفعول هذا الوزن التقييل دون المبني للفاعل، لكون المبني للمفعول<sup>(١)</sup> أقل استعمالاً من المبني للفاعل. واختاروا هذا الوزن دون بقية الأوزان، لأنه ليس من أوزان الاسم. لا يقال: «ولو كُبِرَ الأول وضُمَّ الثاني لحصل<sup>(٢)</sup>» هذا الغرض لأنه ليس من أوزان الاسم أيضاً، لأننا نقول: نعم لكن الخروج من الضمة للكسرة أولى من العكس، لأنه طلب خفة بعد تقليل.

ثم إن هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشائع. فلا يزد نحو<sup>(٣)</sup>: «رِدَثْ إِلَيْنَا»، «ولَوْ رِدُوا»<sup>(٤)</sup> بكسر الراء، كما قُرِئَ به فيهما،<sup>(٥)</sup> بنقل كسرة العين إلى الفاء حملأ له على معتل العين كـ«قَالَ وَيَاعَ»، حيث يقال: قَيْلَ وَيَيعَ، لدوره.

ولو قال المصنف: «ضم أول متحرك منه» لشمل نحو: استخرج المال واكتسب الثناء. فإن أزلهما وهو ما بعد الهمزة ليس مضموماً،<sup>(٦)</sup> لأن همزة الوصل لا اعتداد بها وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك، كما تبع<sup>(٧)</sup> في ضم الأول ثاني الفعل المبدوء ببناء المطاوعة نحو: تعلم الخط وتكتسُ الخطب.<sup>(٨)</sup>

(١) سقط «هذا... للمفعول» من م.

(٢) م: حصل.

(٣) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٥) م: فهما.

(٦) م: ما بعد الهمزة مضموم.

(٧) م: كما يقع.

(٨) مثل هذا التركيب يقتضي شبه جملة تكمل معناه.

ثم إن محل قولهم «وَكُسرَ ما قَبْلَ آخِرِه» إذا<sup>(١)</sup> لم يكن مكسوراً. وإنما بقي على كسره نحو: شُرِبَ الماء، لأنه لا معنى لكسر المكسور، ولا حاجة إلى تكلف أداء زوال تلك الكسرة، كما بحثه الشيخ أو حيان، فقال: لو قيل: إنها أي: كسرة «شَرِب» زالت، وجاءت كسرة أخرى، لكان وجهًا. انتهى.

وقد قدمنا ما فيه. وفي قولنا هنا: «أي: يجب أن يكون أوله مضموماً وما قبل آخره مكسوراً» إشارة إلى ذلك.

وخرج بقولنا «المتصرف» الجامد، فلا يبني للمفعول عند الجمهور،<sup>(٢)</sup> نحو: عَسَى ولَيْسَ. ودخل في قولنا «ولو ناقصاً» كان وأخواتها، فإنها تبني للمفعول عند الجمهور. وعليه لا يقام خبرها مقام اسمها/ خلافاً للفراء. وسيأتي في الكلام المصتف التعرّض للمسألة في ١٢٢ باب «كان»، وسنوضحها.

ثم هذا إذا كان عامل نائب الفاعل فعلاً ماضياً،<sup>(٣)</sup> الخ ما تقدم. وأنا إن كان حايله فعلاً ماضياً معتل العين جاز<sup>(٤)</sup> كسر أوله وضممه نحو: قال وباع. وحَتَّى تقلب الألف في الأول ياء وفي الثاني واواً. وإن كان عامله فعلاً مُضارِحاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره أي: يجب أن يكون أوله مضموماً وما قبل آخره مفتوحاً، ليعدل الفعل بالفتح

(١) هنا الطرف متعلق بالخبر المحذوف لـ «إن». انظر ص ١٩٧.

(٢) سقط «عند الجمهور» من م.

(٣) م: إذا كان العامل فعلاً ماضياً.

(٤) كذلك، بعدم الفاء في جواب «أنا» المقحمة هنا في عبارة الأزهري.

في المضارع الأنفل من الماضي، لزيادته عليه في اللفظ والمعنى، تحقيقاً أي: محققاً، أي: ملفوظاً به. نحو: يُضربَ زِيدٌ. فـ «يُضربُ» من «يُضربُ زِيدٌ»: فعل مضارع مبنيٍ للمفعول بضم أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقاً. وزِيدٌ: نائبٌ فاعلٌ - أو تقديرًا أي: مقدراً، أي: غير ملفوظ به.

وذلك نحو: يُبَاعُ الْعَبْدُ. فـ «يُبَاعُ»: فعل مضارع مبنيٍ للمفعول بضم أوله وفتح ما قبل آخره تقديرًا. والأصل: «يَبْتَيِعُ» بضم أوله وفتح ما قبل آخره. فنُقلَت فتحة الياء إلى ما قبلها، فقلبت الياء الفاء لتحررها في الأصل، أي: قبل النقل، وانفتح ما قبلها بعد النقل. ففتح الياء التي هي قبل آخره مقدراً لا ملفوظ به.

ونحو: يُشَدُّ الْحَبْلُ. فـ «يُشَدُّ» الحبل: فعل مضارع مبنيٍ للمفعول بضم أوله وفتح ما قبل آخره تقديرًا. والأصل «يُشَدُّ» الحبل، بـ «الـين» أدهم أحد المثلين في الآخر. ففتح أولهما الذي هو ما قبل الآخر مقدراً. وفي التمثيل<sup>(١)</sup> بالمثالين المذكورين إشارة إلى أنه لا فرق في المقدار بين أن يكون للإعلال أو للإدغام.

ثم إن محل قولهم «وفتح ما قبل آخره» إذا لم يكن الآخر مفتوحاً. وإلا بقي على فتحه نحو: يَعْلَمُ وَيُدَحِّجُ، لأنَّه لا معنى لفتح المفتوح. وبذلك صرَح المحقق.<sup>(٢)</sup> وفي قولنا «يجب أن يكون أوله مضموماً وما قبل آخره مفتوحاً» إشارة إلى ذلك. وقد قلمنا أنَّ الشيخ

(١) في حاشية الأصل عن نسخة التمثيلين.

(٢) هو السعد التفازاني.

أبا حيان وافق على هذا. فيطلب منه الفرق بين الماضي والمضارع.  
هذا إن كان<sup>(١)</sup> عامله فعلاً ماضياً أو فعلاً مضارعاً. وأما إن كان  
عامله اسم فاعلٍ جيء به،<sup>(٢)</sup> أي: باسم الفاعل، على صيغة اسم  
المفعول تحريراً نحو: مضرورٌ زيدٌ. فـ«مضرورٌ»: اسم مفعول،  
وزيدٌ: نائب الفاعل. والأصل، كما علمت، إسناد العامل للفاعل،  
فكان الأصل أن يقال في المثال المذكور: ضاربٌ عمروٌ زيداً، فحذف  
الفاعل - وهو عمرو - وحوّلت صيغة اسم الفاعل - وهو ضارب - إلى  
صيغة اسم المفعول. وهو «مضرور» تحريراً.

أو جيء به، أي: اسم الفاعل، على صيغة اسم المفعول تقديرًا،  
أي: اعتباراً نحو: قُتيل بالشرين عمرو، مما استوى فيه صيغة اسم  
الفاعل واسم المفعول، وإنما يختلف بالاعتبار. فـ«قُتيل» بمعنى:  
مقتول، وعمرو: نائب الفاعل. والأصل في هذا المثال: قاتلٌ زيدٌ  
عمراً.<sup>(٣)</sup> فحذف الفاعل الذي هو «زيد»، وحوّلت صيغة اسم الفاعل  
إلى صيغة اسم المفعول تقديرًا. فصيغة «مفعول» مقدرة.

واقتصره على اسم الفاعل مما أُلحق بالفعل وعمل عمله ربما  
يشير بأنّ غيره، مما أُلحق به، لا يُبني للمفعول. وفي كلام الشيخ أبي  
حيان: ولا يرتفع المفعول الذي لم يُسم فاعله إلا بالفعل واسم

(١) م: هذا إذا كان.

(٢) كلّا، بعدم الفاء الرابطة لجواب «أنا» المقصومة هنا في عبارة الأزهري. ولو لاما لما  
كانت حاجة إلى الفاء، كما جاء في تقريرات الأنباي من ٩٠.

(٣) م: عمرو.

المفعول. وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف. انتهى. وفي كلام بعضهم:  
وإن كان العامل مصدرًا لم يُغير عن حاله.

### [الظاهر والمضمر]:

ثم شرع في تقسيم نائب الفاعل إلى قسمين، كما فعل في الفاعل، فقال: ونائبُ الفاعل يكون على قسمين: ظاهِرٌ كَمَا تَلَّنَا ببعض أنواعه، وهو المفرد فيما تقدَّم، ومُضْمَرٌ متصلٌ ومنفصلٌ. والأول بارز ومستتر على ما تقدَّم، والثاني لا يكون إلَّا بارزاً. وكل منها يقع نائب فاعل كما يقع فاعلاً، كما علمت.

وعلى القسم الأول اقتصر المصطف، كما اقتصر عليه<sup>(١)</sup> في الفاعل، حيث قال: نحو: أَكْرِمْتُ، يَقْسِمُ التاءُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، أي: منفرداً غَيْرَا / معظمُ نفسه. وأَكْرِمْنَا، لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعْنَهُ غَيْرُهُ مشاركاً له، في ١٢٣ مدلول الفعل الذي اتصل به «نا»، أو المُعْظَمُ تَقْسِمُ حقيقة أو ادعاء. وأَكْرِمَتْ، يُفْتَحُ التاءُ لِلْمُخَاطِبِ، وأَكْرِمْتِ، يُكْسِرُ التاءُ لِلْمُخَاطِبَةِ، وأَكْرِمْتُمَا، لِلْمُتَكَبِّرِ الْمُخَاطِبِ مُطْلَقاً أي: مُذَكَّراً كانَ أو مُؤْنَثَا، وأَكْرِمْشُمْ لِجَمِيعِ الْذَّكُورِ، وأَكْرِمْشُنْ، لِجَمِيعِ الْإِنَاثِ. وأَكْرِمَ، لِلْمُفَرَّدِ الْمُذَكَّرِ الغائبِ، وأَكْرِمَتْ، يُسْكُونُ التاءُ لِلْمُفَرَّدةِ الغائبةِ، وأَكْرِمَا، لِلْمُتَكَبِّرِ الغائبِ مُطْلَقاً، أي: مذَكَّراً كانَ أو مُؤْنَثَا - وربما قيل لمتشَى<sup>(٢)</sup> المؤتَثِ: أَكْرِمَنَا، بناءً قبل الألف كَمَا تقدَّم<sup>(٣)</sup> في الفاعل -

(١) سقط «كما اقتصر عليه» من م.

(٢) في الأصل: وربما قيل المثلث.

(٣) م: كما قيل.

وأكِرْمُوا، لِجَمِيعِ الْمَذَكَرِ الغائبِ، وأكِرِمنَ، لِجَمِيعِ الْمُؤْتَثِ الغائبِ.  
 وال فعل في جمِيعِ هذِهِ الأمثلة مُضْمُومُ الأوَّلِ - وَهُوَ الْهَمْزَةُ -  
 مَكْسُورٌ مَا قَبْلِ الْآخِرِ - وَهُوَ الرَّاءُ، لَأَنَّهُ فَعْلٌ ماضٌ مبنيٌ للمفعولِ.  
 ولذلك<sup>(١)</sup> يُقال في الجمِيعِ، أي: في كُلِّ فردٍ منها: إِنَّهُ فَعْلٌ ماضٌ مبنيٌ  
 لِمَا لَمْ يُسْمَّ فاعِلُهُ.

والضَّمِيرُ البارزُ الَّذِي هُوَ التاءُ فِي: أَكَرِمْتُ، وَ(نَا) فِي: أَكَرِمنَا،  
 وَالثاءُ فِي: أَكَرِمْتَ، مفتوحةً ومكسورةً، وَفِي: أَكَرِمْتُمَا، وَفِي: أَكَرِمْتُمْ،  
 وَفِي أَكَرِمْتُنَّ، وَالْمَسْتَرُ جِوَازًا فِي: أَكِرْمٌ وَأَكِرْمَتُ، وَالْبَارِزُ وَهُوَ الْأَلْفُ  
 فِي: أَكِرْمَا، وَالْوَاوُ فِي: أَكِرْمُوا، وَالْتَّوْنُ فِي: أَكَرِمنَ: نَائِبُ الْفَاعِلِ. وَهُوَ  
 اسْمٌ مَبْنِيٌّ لِمَا تَقْدِمُ مَحْلُهُ رُفْعٌ، لَا يَظْهُرُ فِيهِ إِعْرَابٌ.

وقد مثَلَنا للضمير المنفصل في الفاعل، و يأتي نظيره<sup>(٢)</sup> هنا، فلا  
 حاجةٌ للتكرير بذكره هنا لعلمه بالمقاييسة. وفي حلف العاطف من هذه  
 الأمثلة ما عُلِمَ<sup>(٣)</sup> فيما سبق.

واقتصاره في التمثيل على المفعول به لِمَا آتاهُ الأصلُ، كما سبق،<sup>(٤)</sup>  
 وَالَّذِي ينوبُ عنِهِ عِنْدَ فَقْدِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ، مذكورةٌ هِيَ وَشَرْوَطُهَا وَمَا الْأُولَى  
 بِالنِّيَابَةِ مِنْهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، فِي الْمُطَرَّلَاتِ.

(١) في الأصل: وكذلك.

(٢) في حاشية الأصل بقلم آخر: فيقال: ما أَكِرْمٌ إِلَّا أنا، وما أَكِرْمٌ إِلَّا أَنتَ، وما أَكِرْمٌ إِلَّا  
 نَائِبُكَ إِلَّا نَائِبُكَ لِلْمَفْعُولِ، وَمَا بَعْدُ إِلَّا نَائِبُ فَاعِلٍ.

(٣) في حاشية الأصل بقلم آخر: وهو أن حلف العاطف في التعداد جائز.

(٤) سقط «واقتصاره... سبق» من م.

## الباب الثالث والرابع من المرفوعات

### بابُ المُبْتَدِأ، وبابُ الْخَبَرِ

ولم يذكر ما يقوم مقام الخبر<sup>(١)</sup> وجمع المبتدأ والخبر في باب للازمهما غالباً، ومن غير الغالب وجود مبتدأ لا خبر له، أي: ولا ما يقوم مقام الخبر، كما ستعلم.

[المبتدأ اسم صريح أو مؤول]:

المبتدأ هو الاسم الصريح أو المؤول المجرد عن جنس العوامل اللغوية غير الرائدة وشبها، للإسناد أي: الذي جيء به مجرداً، لأجل إسناد غيره إليه، أو إسناده إلى غيره، غالباً. وعلى مثال الأول اقتصر المصنف.

نخرج بـ«الاسم» الفعل والحرف فلا يقع كلّ منهما مبتدأ، على ما تقدم، وبـ«المجرد عن العوامل اللغوية» الفاعل حقيقة أي: اصطلاحاً، نحو: قام زيد و(إذا السماء انشقت)<sup>(٢)</sup>، والفاعل مجازاً أي: غير مصطلح عليه - وهو اسم «كان» وأخواتها ونائب الفاعل - نحو: كان زيد قائماً، ونحو: ضرب زيد، لعدم التجدد عن العامل اللغوي، لأنّ عاملهما أي: الفاعل الحقيقي والمجازي لفظي. وهو الفعل الذي هو: قام وانشقت<sup>(٣)</sup> وكان ضرب، لأن المراد باللفظي غير المعنوي، فيشمل المقدر، ولا يضر عدم تمثيل المصنف له.

(١) في حاشية الأصل بقلم آخر: نحو: أقام زيدان؟

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٣) يعني ما يقلّ بعد: إذا.

وَخَرَجَتْ بِـ«الإسناد» الأعْدَادُ المَسْرُوَدَةُ نَحْوُهُ: وَاحِدُ الْثَّنَانِ ثَلَاثَةٌ.  
فَإِنَّهَا وَإِنْ تَجَرَّدَتْ هَنِي العَوَالِمُ الْلُّغَوِيَّةُ لَكِنَّ<sup>(١)</sup> لَا إِسْنَادٌ فِيهَا، أَيْ: لَا  
إِلَيْهَا وَلَا لَهَا، لَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْعَادِ أَنَّهُ لَا يُضَمِّنُ مُبْتَداً وَلَا خَبَرًا  
لَهَا. قَالَ فِي «التَّصْرِيف»:<sup>(٢)</sup> وَإِثْبَاتُ الْأَلْفِ فِي «الثَّنَانِ» مِنْ اسْتِعْمَالِ  
الشَّيْءِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ. انتهِي. وَفِي كَوْنِ الرَّفْعِ أَوَّلَ أَحْوَالِ الْأَسْمَاءِ نَظَرٌ،  
وَالْأُولَى أَنْ يُقَالَ: لَأَنَّ الرَّفْعَ أَشْرُفُ أَحْوَالِهِ. عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى كَوْنِهِ  
مَرْفُوعًا أَنْ يَكُونَ مَعْرِبًا وَالْغَرْبُ عَدْمَهِ.

وَدَخَلَ فِي قَوْلَنَا: «أَوْ إِسْنَادُهُ إِلَى غَيْرِهِ»: «قَائِمٌ» فِي نَحْوِهِ: أَفَانِيمُ  
الْزَّيْدَانِ؟ فَإِنَّهُ مُبْتَداً، وَالْزَّيْدَانُ: فَاعِلٌ قَامَ مَقَامَ الْخَبْرِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلَنَا: «غَالِبًا» نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ. فَإِنَّ «أَقْلُ»:  
مُبْتَداً لَا خَبَرَ لَهُ، وَلَا فَاعِلٌ يَسْلُدُ<sup>(٣)</sup> تَسْدَ الْخَبْرَ لَا ثَابِنًا وَلَا مَحْنُوقًا، لَأَنَّهُمْ  
أَجْرُوهُ مُجْرِيًّا: قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ. فَجَمِلَةُ «يَقُولُ»: نَعْتُ لَـ«رَجُلٍ».

وَدَخَلَ بِقَوْلِهِ: «غَيْرُ الزَّائِدَةِ» نَحْوُهُ: يُخَسِّيكَ دِرْهَمٌ، وَنَاهِيكَ بِزِيَّدٍ،  
وَ«مَلِّ مِنْ خَالِقِي غَيْرُ اللَّهِ»؟<sup>(٤)</sup> وَرُبُّ / رَجُلٌ عَالِمٌ لِقَيْتُهُ، وَبِقَوْلَنَا: ١٢٤  
وَشِبَهُهَا:<sup>(٥)</sup>

(١) فَكَذَا بِإِقْحَامِ «الَّكِنَ» فِي عِبَارَةِ الْأَزْهَرِيِّ، لِتَصْبِيرِ لَا وَجْهٍ لَهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ. انْظُرْ صِ ٦٦٦، ٤٣١ وَ ٤٣٢ وَالْمَطَّارِ صِ ٩١.

(٢) فِي ١: ١٥٩. وَانْظُرْ الْكِتَابَ ٢: ٣٤.

(٣) م: سد.

(٤) الآية ٣ مِنْ سُورَةِ فَاطِرَةِ.

(٥) عَجَزْ بَيْتُ لَكْبَرٍ بْنِ سَعْدِ الْغَنْوِيِّ صِدْرَهُ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى، وَارْفَعْ الصَّوْتَ عَالِيًّا

يَرْثِي أَخَاهُ أَبَا الْمَغْوَارِ، وَيَأْمُرُ قَاصِدَهُ بِرْفَعِ صَوْتِهِ. الْأَصْمَعِيَّاتُ صِ ٩٦ وَالْعَيْنِيُّ ٣: ٣٧٠ وَالْخَزَانَةُ ٤: ٣٧٠.

\* لَعَلَّ أَبِي الْمِغَوَارِ، مِنْكَ، قَرِيبُ \*

فَإِنَّ الْمُجْرُورَ مَا ذُكِرَ مُبْتَدًأ فِي مَحْلٍ رُفْعٍ، وَمَا بَعْدَهُ<sup>(١)</sup> خَبْرُهُ.

فَ«حَسِبُكَ»: مُبْتَدًأ فِي مَحْلٍ رُفْعٍ، وَدِرْهَمٌ: خَبْرُهُ. وَنَقْلُ الْجَلَالِ الشُّيوطِيِّ أَنَّ شِيخَهُ الْكَافِيَجِيِّ اخْتَارَ أَنْ يَحْسِبَكَ: خَبْرُ مُقْدَمٍ، وَدِرْهَمٌ: مُبْتَدًأ مُؤْخِرٌ. قَالَ: لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارُ عَنِ الدِّرْهَمِ بِأَنَّهُ كَافِيٌّ، لَا عَنِ الْكَافِيِّ بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ. قَالَ: وَمَا قَالَهُ شِيخُنَا هُوَ الصَّوَابُ. انتهى.

وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْكَافِيِّ بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ، بِأَنَّ يَتَصَوَّرُ مِنْ يَرِيدُ أَخْذَ كَفَائِتِهِ مَعَ جَهْلِهِ بِقَدْرِهَا، يَعْنِي الْكَافِيِّ، وَيُسَأَلُ عَنِ الْقَدْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: بِحَسِبِكَ دِرْهَمٌ. إِذْ الْقَصْدُ لَيْسَ إِلَّا الْإِخْبَارُ عَنِ الْكَافِيِّ بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَعْرِبُ نَحْوُ «بِحَسِبِكَ» مُبْتَدًأ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُجَرَّدٍ عَنِ الْعِوَامِ الْلُّفْظِيَّةِ؟ قُلْتُ<sup>(٢)</sup>: أَشَارَ الْمُصْنَفُ لِهَذَا السُّؤَالِ وَالْجَوابُ عَنْهُ، بِقَوْلِهِ: وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَيِّ: فِي جَعْلِ نَحْوِ «بِحَسِبِكَ» مُبْتَدًأ كَوْنُهُ مُجَرَّرًا بِحَرْفِ زَانِدٍ، الْلَّازِمُ لَهُ عَدُمُ التَّجَرْدِ عَنِ الْعِوَامِ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّازِدَ وَالْجُودُ كَلَا وَجُودٌ. فَهُوَ<sup>(٣)</sup> مُجَرَّدٌ عَنِ الْعِوَامِ حَكِيمًا.

وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: هَذَا السُّؤَالُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا لَوْ سَكَتَ<sup>(٤)</sup> عَنْ قَوْلِهِ «غَيْرُ الزَّانِدِ» الَّذِي أَنْتَ بِهِ، لِإِدْخَالِ مَا ذُكِرَ الْمُتَوَهِّمُ خَرْوَجَهُ، لَوْ سَكَتَ

(١) كَلَا. وَخَبْرُ «زِيَادَةِ» فِي الْمَثَالِ الثَّالِثِ مُقْدَمٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ نَاعِيٌّ.

(٢) م: قَلَّنَا.

(٣) يَعْنِي الْأَسْمَ الَّذِي بَعْدَ الْبَاءِ.

(٤) م: إِنْ سَكَتَ.

عن ذلك القيد. فيقال: لا يخرج لأنَّه مجرَّد عن العوامل اللفظية، لأنَّ المراد بها<sup>(١)</sup> عند الإطلاق الأصليةُ، والزائدةُ وجودُها كلاً وجُودُه.

ولا يخفى أنَّ تعريف المصنف يصدق على نحو: هيهات العقيق! ونَزَال! وأَوْهَا! فإنَّه اسم مجرَّد عن العوامل اللفظية للإسناد، لأنَّه مسند إلى فاعله الظاهر في الأول، والمستتر<sup>(٢)</sup> فيما بعده. فكان ينبغي أن يزيد قوله: «المخبر عنـه»، وحيثـذا يزيد قوله: «أو وصف أو ما في معناه رافع لمكتفى به عن الخبر غالباً» لما عُلِم.

والخَبَرُ هُوَ الاسمُ الصريحُ أو المُؤَولُ، حقيقةُ أو حكمًا، المُسندُ إلى المُبْتَداً. فخرجَ عاملُ الفاعلِ الحقيقِيِّ أو المجازِيِّ،<sup>(٣)</sup> إذا كان غير اسم، وكذا إذا كان اسمًا، فلا يُسمَى خبراً، فإنه مُسندٌ إلى الفاعلِ، لا إلى المُبْتَداً. وخرجَ فاعلُ الفعلِ، وفاعلُ اسم الفعلِ، وفاعلُ نحو الوصف الواقع مبتدأً، لأنَّه ليس مسندًا إلى المبتدأ، بل الفعلُ واسمُ الفعلُ والوصفُ المبتدأ هي المسندة إلى ذلك الفاعل.

مثالُ المُبْتَداً الصريحِ المسندُ إليه غيرُه ومثالُ الخَبَرِ الذي هو الاسمُ المسندُ إلى المبتدأ: زَيْدٌ قائمٌ. ومثالُ المبتدأ المُؤَول<sup>(٤)</sup>: «(وأنْ) تصوِّموا خَيْرًا لَكُمْ». فـ«لَزِيدًا»: مُبْتَداً لأنَّه اسمٌ صريحٌ، وكذا «أنْ تصوِّموا»: مبتدأ لأنَّه اسمٌ مُؤَولٌ، وكلُّ واحدٍ<sup>(٥)</sup> منهما مُجرَّدٌ عن العواملِ

(١) في الأصل: «منها». وفي الحاشية عن نسخة: بها.

(٢) م: والمستتر.

(٣) م: والمجازي.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) م: لكل واحد.

**اللفظية للإسناد.** وـ«قائمٌ» في الأول «وخيرٌ»<sup>(١)</sup> في الثاني: خبرٌ لأنَّه اسم مُسندٌ إلى المُبتدأ.

ومثال المبتدأ المُسند إلى غيره نحو: أقائم الزيدان؟ فإنَّ «قائم»: مبتدأ لاعتماده، والزيدان: فاعل ساد<sup>(٢)</sup> مسد الخبر، لا خير، كما علمت. فالمبتدأ ثلاثة أقسام: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له بل له فاعل يُسند<sup>(٣)</sup> مسد الخبر، ومبتدأ<sup>(٤)</sup> لا خبر له ولا فاعل يُسند مسد الخبر.

[ظاهر أو مضمر]

والمبتدأ قسمان: ظاهِرٌ ومضمرٌ، كما تقدَّم نظيره في الفاعل ونائمه. وإذا أردت معرفة كلِّ منها فالمبتدأ الظاهِرُ أقسام ثمانية، لأنَّ الظاهر كما علمت مفردٌ ومثنىٌ ومجمعٌ، وكلَّ واحد مذكرٌ ومؤنثٌ، والجمع تصحِّح وتکسر، كما تقدَّم في الفاعل.

فالأولُ من تلك الأقسام الثمانية: مفردٌ، أي: ليس مثنى ولا مجموعاً، مذكَّرٌ صريحٌ نحو «زيدٌ» من قوله: زيد قائم. والثاني منها مثنىٌ مذكَّرٌ نحو «الزيدان» من قوله: الزيـدان قائمان.<sup>(١)</sup> والثالث منها جمْعٌ مذكَّرٌ مُكسرٌ نحو «الزيـود» من قوله: الزيـود قيام. والرابع منها جمْعٌ مذكَّرٌ سالمٌ نحو «الزيـدون» من قوله: الزيـدون قائمون. والخامس منها مفردٌ مؤنثٌ نحو «هندٌ» من قوله: هند قائمة.

(١) في الأصل: وخير.

(٢) م: سد.

(٣) يعني نحو: أفلَّ رجل يقول ذلك. وسقط حتى «الخبر» من م.

(٤) في الأصل و م: (يقرمان). والتوصيب من الشرح.

والسابع منها مُثُنٌ مُؤَنٌ نَحْوُ «الهندان» من قولك: الهندان / ١٢٥  
قائمتان . والسابع منها جمْع مُكَسَّر<sup>(١)</sup> مُؤَنٌ نَحْوُ «الهُنُودُ» من قولك:  
الهُنُودُ قِيَامٌ . والثامن منها جمْع مُؤَنٌ سَالِمٌ نَحْوُ «الهِنَدَاتُ» من قولك:  
الهِنَدَاتُ قائماتُ .

والمبتدأ في ذلك كله معرب لفظاً، والخبر أي خبر المبتدأ في ذلك كُلُّهُ مطابق لِمُبتدئه في التذكرة والثانية والإفراد والتشبيه والجمع  
تَكْبِيرًا وَتَصْحِيحًا . وذلك واجب . وكل من: قائم وقائمان وقائمون ...  
يتحمل لضمير المبتدأ<sup>(٢)</sup> ، والألف علامة التشبيه والواو علامة الجمع ،  
كما في: الزيدان والزيدون .

### [ال Shawāhid و الāmālah و مصادرها ]:

وأفراد أقسام الظاهير المذكور<sup>(٣)</sup> كثيرة جدًا: مصدر: جَدُّ، أي:  
كثرة<sup>(٤)</sup> بلية لا يطبع<sup>(٥)</sup> في استيعابها ، وفيما ذكرناه منها كِفَايَةً ،  
سيَمِّا<sup>(٦)</sup> للذكي . فإنَّ الذكي - وهو سريع الفطنة - يُدرِكُ بالمثال - وهو  
جزئيٌ يُذكر لإيضاح القاعدة - الواجب ما لا يُدرِكُه الشَّيْءُ - وهو من لا  
فطنة له - بِالْفِ شاهِدٍ .

(١) في الشرح والتلقيح: تكبير .

(٢) في الأصل: يتحمل ضمير المبتدأ .

(٣) م: المذكورة .

(٤) في الأصل د: كثيرة . وفي حاشية الأصل عن نسخة: كثرة .

(٥) م: لا يطبع .

(٦) هذا جائز على أن المراد هو التشبيه لا الأولوية ، كما ذكرنا من قبل .

وهو جزئي يذكر لإثبات<sup>(١)</sup> القاعدة. فلا يكون إلا من كلام الله تعالى - أو من كلام رسوله، أو من كلام من يوثق بعريته، ممن كان قبل يبعثه وفي زمانه ﷺ ويعده إلى أن فسدت الألسن، من<sup>(٢)</sup> مسلم وكافر تلقت الأنثمة شعره ونشره بالقبو، من حرّ عبد ذكر وأنثى كبير وصغير. ومن ذلك مصنفات إمامنا الشافعي. فعن الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله تعالى عنه:<sup>(٣)</sup> كلام الشافعي في اللغة حجّة.

والمراد بكلام الله كلّ ما ورد أنه قُرئ به، ولو شاذًا مخالفًا للقياس. فقد أطبق التحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة. قال الجلال السيوطي: لا أعرف فيه خلافاً بين التحاة.

والمراد بكلام الرسول ﷺ كلّ ما أضيف إليه غير موضوع عليه،<sup>(٤)</sup> لأنّ الأصل فيما أضيف إليه<sup>(٥)</sup> أنه لفظ الرسول، حتى يثبت ما يخالفه. ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعاجم والمؤلفين من الرواية، لجواز<sup>(٦)</sup> الرواية بالمعنى، ولهذا ترى الفضة الواحدة مروية على أوجه شتى بعبارات مختلفة، لأنـا<sup>(٧)</sup> لا نقطع بأنّ الرسول لم يتنفّظ<sup>(٨)</sup> بتلك الأوجه.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لإيضاح.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: عن.

(٣) الجملة الدعائية ليست في م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الجار والمجرور «الجواز» متعلقان بالمصدر: كون. م: من الرواية لجواز.

(٦) الجار والمجرور متعلقان أيضًا بخبر «لا» من قوله: لا نظر.

(٧) في الأصل: لم يلفظ.

(٨) انظر تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف من ٢٥٢ - ٣٥٠.

فسقط ما أطّال به الشيخ أبو حيّان ، من الاعتراض على الشيخ ابن مالك ، في استدلاله بالأحاديث ، ومنه:<sup>(١)</sup> لم أر أحداً من المتقدين ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة ، أي: الاستدلال بالأحاديث على إثبات القواعد العربية ، لا مِنْ نُحَاة البصرة كالخليل وسَ ، ولا مِنْ نُحَاة الكوفة كالكسائي والفراء ، ولا مِنْ تابعهم كنُحَاة بغداد والأندلس . إذ لو وثقوا بأن ذلك لفظ الرسول - [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] -<sup>(٢)</sup> لجري مجرى القرآن في الاستدلال به على إثبات القواعد .

قال: وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، وكان ممن أخذ عن ابن مالك: قلتُ له ، يعني ابنَ مالك: هذا الحديث من رواية الأعاجم ، ووقع فيه من روايتم ما يعلم<sup>(٣)</sup> منه أنه ليس من لفظ الرسول . فلم يُجب بشيء . انتهى .

قلتُ: وقد علمت جوابه متى قدمناه . وقد سبق ابنَ مالك إلى هذا ابنُ خروف ، وقد اعترضه شيخ أبي حيّان الأستاذ أبو الحسن بن الصانع بمعجمة فمهملة ، حيث قال:<sup>(٤)</sup> تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبوه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث . واعتمدوا في ذلك على القرآن وعلى صريح النقل عن العرب . ولو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ ، لأنَّه أفعص العرب . وابن خروف

(١) انظر الاقتراح ص ١٥٧ - ١٦٠ . والخزانة ١: ٦ - ٧ .

(٢) من م .

(٣) في الأصل: من رواية ما يعلم .

(٤) الآخر ص ١٦٠ والخزانة ١: ٧ .

يستشهد بالحديث كثيراً. فإن كان على وجه الاستظهار فحسنٌ، وإن كان يرى أنَّ من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

ولا يتقيَّد الاسم المؤول بأن يكون فيه السايك ظاهراً، كما تقدَّم، بل يجوز أن يكون مقدِّراً نحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ»، لأنَّ التقدير: أن تسمع. وسهل حذفها ظهورُها في «أن تراه». بل يجوز أن يكون مُؤَوِّلاً بدون سايك. وذلك مطرد في باب التسوية، ومن ثُمَّ لم ١٢٦ تقدِّر فيه «أن» نحو<sup>(١)</sup>: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»، والتقدير: سماعُك، وإنذارُك وعدمُه سواء عليهم.

### [الضمائر المنفصلة]

هذا ما يتعلَّق بالمبتدأ الظاهر. والمُبْتَدأُ النُّضَمُ - ولا يكون إلا منفصلاً - أقسامٌ، وهي اثنا عشر<sup>(٢)</sup>: اثنان للمتكلِّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

الأولُ من تلك الأقسام ما هو لِلْمُتَكَلِّمِ وحدهُ. وهو «أنا» بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، تثبت وقفاً وتحذف وصلاً، نحو: أنا قائمٌ. وذهب بعضهم إلى عدم الإتيان بالألف وتتسكين التون نحو: أَنْ فعلتُ. والثاني منها<sup>(٣)</sup> ما هو لِلْمُتَكَلِّمِ وممةٌ غَيْرُهُ أو المُعْظَمُ نفسهُ. وهو «نحن»، نحو: نَحْنُ قائمُونَ.

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل و م: اثني عشر.

(٣) سقطت من م، والحقت بالحاشية.

والثالث منها ما هو للمخاطب المذكر. وهو «أن» بزيادة التاء المفتوحة، نحو: أنت قائم. والرابع منها ما هو للمخاطبة المؤنثة. وهو «أن» بزيادة التاء المكسورة، نحو: أنت قائمة. وذهب بعض الكوفيين إلى أصلالة التاء فيهما.

والخامس منها مبنيٌّ، أي: ما هو لمعنى المخاطب مطلقاً، أي: مذكراً كان أو مؤنثاً. وهو «أن» بزيادة التاء والميم والألف، نحو: أنسا قائماً، حالة كونه لم يُمْتَنِي المذكراً، وأئمها<sup>(١)</sup> قائماً، بزيادة التاء والميم والألف حالة كونه لم يُمْتَنِي المؤنث.

والسادس منها جمْعُ المذكراً، أي: ما هو لجمع المذكراً المخاطب. وهو «أن» بزيادة التاء والميم، نحو: أئم قائمون. والسابع منها جمْعُ الإناث، أي: ما هو لجمع الإناث<sup>(٢)</sup> المخاطبات. وهو «أن» بزيادة التاء والنون، نحو: أئنْ قائمات.

والثامن منها المفرد، أي: ما هو للمفرد الغائب. وهو جملة «هُوَ» عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين، نحو: هُوَ قائم. والتاسع منها المفردة، أي: ما هو للمفردة الغائبة. وهو جملة «هي»<sup>(٤)</sup> أو الهاء وحدها، نحو: هي قائمة.

والعاشر منها مبنيٌّ، أي: ما هو لمعنى الغائب مطلقاً، أي: مذكراً

(١) سقطت من م والشرح.

(٢) م: جمْع المؤنث.

(٣) يعني النون المثلثة.

(٤) م: هو.

كان أو مُؤْتَنًا. وهو الهاء بزيادة الميم والألف، نحو: مُما قائمانِ، حالة كونه لِمُتَّنِي المُذَكَّرِ، أو بزيادة الميم والألف، نحو: هُما<sup>(١)</sup> قائمانِ، حالة كونه لِمُتَّنِي المُؤْتَنِ.

والحادي عشر منها جَمْعٌ، أي: ما هو لجمع المُذَكَّرِينَ<sup>(٢)</sup> الغائبينَ. وهو الهاء بزيادة الميم، نحو: هُم قائمونَ. والثاني عشر منها جَمْعٌ، أي: ما هو لجمع الإناث الغائباتِ. وهو الهاء بزيادة التون المشددة، نحو: هُنَّ قائماتِ.

وحيث كان المبتدأ، فيما ذكر، ضميرًا فالمبتدأ في ذلك كُلُّ مبنيٍّ، لما تقدم، لا يَظْهُرُ فِيهِ اهْرَابٌ، محله رفع. والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدئه، في التذكير والثأثيث والإفراد والتثنية والجمع. ولم يحفظ مثل: نحن قائمٌ.

### [الخبر مفرد أو جملة]:

وكما أن المبتدأ قسمان كذلك الخبرُ قسمانِ، لكن مفردٌ وغيرُ مفرد. ولما كان المفرد مختلفاً باختلاف الأبواب قال: فالمعنى هنا أي: في باب خبر المبتدأ: ما لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا شَبِهَهَا أي: الجملة، ولو كان مثنيًّا أو مجموعاً لِمُذَكَّرٍ أو مُؤْتَنِيًّا، كما تقدم في الأمثلة المذكورة. فالخبرُ فيها أي: تلك الأمثلة كُلُّها مفردٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شَبِهَهَا. فكُلُّ من المثني والمجموع مفردٌ في هذا الباب، وغير مفرد في باب

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والمعطار: الذكور.

الإعراب، إذ المفرد فيه كما علِمَ ما ليس مثُلٌ ولا مجموعاً.  
ويجوز تعدد هذا الخبر، نحو: زيدٌ عالمٌ منطلقٌ. وقيل: لا يجوز  
فيجب العطف<sup>(١)</sup> في غير الأول.

وغير المفرد هنا أربعة أشياء:

الشيء الأول: الجملة الاسمية. وهي أي: الجملة الاسمية مطلقاً:  
ما صدرت باسم ملفوظ به أو مقدر ومسند إليه<sup>(٢)</sup> أو مسند. وسيأتي في  
بحث الجمل<sup>(٣)</sup> لهذا مزيد بيان.

فلا اسم ملفوظ به المسند إليه نحو: زيد أبوه قائم. فـ(زيد):  
مبتدأ أول، وأبواه: مبتدأ ثان،<sup>(٤)</sup> وقائم: خبر المبتدأ الثاني. وهو: أبوه.  
والمبتدأ الثاني خبره - وهو: أبوه قائم. جملة اسمية لتصدرها باسم:  
في موضع رفع خبر المبتدأ الأول. وهو: زيد.

والجملة<sup>(٥)</sup> مطلقاً اسمية كانت أو فعلية إذا وقعت خبراً عن ١٢٧  
المبتدأ، وكانت غير المبتدأ في المعنى بـالـأـلـا تكون خبراً عن ضمير  
الشأن أو ضمير القصة، ولا عن مفرد مدلوله الجملة كالنطق  
وال الحديث<sup>(٦)</sup> والكلام والقول، فلا بد فيها من رابط<sup>(٧)</sup> يربطها بالمبتدأ  
لأنها كلام مستقل، وجعلها خبراً يصيّرها جزءاً كلام. فلا بد من شيء

(١) م: لا يجوز فيعطف.

(٢) م: مقدر مسند إليه.

(٣) م: الجملة.

(٤) لي الأصل: ثاني.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: والحدث.

(٦) هذه الجملة جواب الشرط «إذا»، والجملة الشرطية كلها خبر للمبتدأ: الجملة.

يدلّ على ذلك ، والدلال على ذلك يقال له: رابط . ولما كان المُطرد منه الضمير ، دون اسم الإشارة كما في نحو قوله ، تعالى<sup>(١)</sup>: «ولِيَاسُ التَّقَوْىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ» ، وإعادة المبتدأ بمعنىه دون لفظه كما في نحو قوله ، تعالى<sup>(٢)</sup>: «وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ» ، لأنّ «المصلحين» هم «الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة» في المعنى - فالذين: مبتدأ ، وجملة إنّا لا نُضِيعُ أجرَ المصلحين: خبره - أو بلفظه ومعناه<sup>(٣)</sup> كما في قوله ، تعالى<sup>(٤)</sup>: «الْحَاجَةُ مَا الْحَاجَةُ؟ وَاشْتَهَارٌ<sup>(٥)</sup> الجملة على اسم عام يشمله كما في نحو قوله: زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ! اقتصر عليه<sup>(٦)</sup> المصطف هنا في التعبيل ، حيث قال:

والرَّابِطُ هُنَا ، أي: في المثال المذكور ، بَيْنَ الْمُبَدَّأِ الْأَوَّلِ - وهو «زَيْدٌ» . وَخَبَرُهُ - وهو جملة: أبوه قائم - الهاءُ من «أبوه» . فَإِنَّهَا عَائِدَةٌ<sup>(٧)</sup> على «زَيْدٍ» الذي هو المبتدأ الأول ، فقد ربطت بينه وبين الجملة . الشيء الثاني من تلك الأشياء الأربع: الجملة الفعلية . وهي أي: الجملة الفعلية مطلقاً: ما صدرت بفعل مفظوظ به أو مقدر . فال الأول

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٣) م: بلفظه ومعناه.

(٤) الآيات ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٥) العطف على: اسم.

(٦) يعني: انتصر على الضمير . وهذه الجملة جواب: لما .

(٧) م: أبوه عائد.

نحو: زَيْدٌ قَعْدَ أَخْوَهُ . فـ «زَيْدٌ»: مُبْتَداً، والجملة بعدها . وهي: فَمَدَّ أَخْوَهُ - فِعْلٌ وفَاعِلٌ . فهي جملة فعلية لتصدرها بفعل ، وهي خَبَرٌ «زَيْدٌ» الذي هو المبتدأ . والرَّابطُ بَيْنَهُما ، أي: بَيْنَ «زَيْدٍ» وَخَبَرِهِ الذي هو الجملة ، الْهَاءُ مِنْ «الْأَخْوَهُ» . وإنما كانت رابطة لأنها عائدةٌ عَلَى: زَيْدٍ .

وكما يربط الضمير مذكوراً يربط محفوظاً، في مواضع مخصوصة، منها: «وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ حُسْنٌ»<sup>(١)</sup> في قراءة ابن عامر في سورة «ال الحديد»، أي: وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ حُسْنٌ .

فإن كانت الجملة عين المبتدأ في المعنى ، بأن كانت خبراً عن ضمير الشأن نحو<sup>(٢)</sup>: «قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ، أو ضمير القصة نحو<sup>(٣)</sup>: «فَإِذَا هِيَ شَاهِيْصَهْ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا» ، أو كانت خبراً عن معنى المفرد المذكور نحو: «الْتُّطْقِي ، أي: منطوفي ، اللَّهُ حَسَبِي» ، لم تتحرج إلى رابط ضمير أو غيره<sup>(٤)</sup> مما تقدم . وفيه أن هذا الثاني ليس من الإخبار بالجملة ، بل بالمفرد على إرادة اللفظ .<sup>(٥)</sup>

إنما لم يكن اسم الإشارة مطرداً في الرابط ، لتخلله في نحو قوله: زَيْدٌ قَامَ هَذَا . وكذا إعادة المبتدأ بمعناه ، لأنَّ مَيْمَنَ التَّمثيل لَهُ بالأية المتقدمة من وجوهه ، منها أنه يجوز أن يكون مما اشتغلت فيه الجملة على اسم عام يشمل المبتدأ . وكذا إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه ، لأنَّ خاص

(١) الآية ١٠ . وحقيقة الفقرة ليست في م .

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٤) م: ضميرًا أو غيره .

(٥) يعني أن الجملة في محل رفع خبر على العكابية .

بموضعين: أحدهما فصد التهويل كما تقدم. والثاني: أَنَّا الْعَيْدُ<sup>(١)</sup> فلو عَيْدٌ. وكذا العموم، لتأخّله في نحو قوله: زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ.

### [الكون العام والخاص]:

الشَّيْءُ الثَّالِثُ من تلك الأشياء الأربع: الظرفُ التَّامُ. وهو، كما قال المصنف، ما يُفهم بمجرد ذكره، أي: دُون ملاحظة ما يتعلّق هو به. انتهى. أي: متعلّقهُ الخاصُّ. وفي كلام أبي حيّان أنَّ التَّامَ ما يحصل الفائدة، مع تعلّقه بالكون العام، المكانِيُّ والزَّمانِيُّ. فالأول نَحْوُ: زَيْدٌ هِنْدَكَ، والثاني نحو: السَّفَرُ هَذَا.

وخرج بـ«التَّامَ» غيره، فلا يجوز نحو: زَيْدُ الْيَوْمَ، إذ لا يُفهم بدون ملاحظة متعلّقه، ولا يفيد مع قوله: استمرَ الْيَوْمَ، ويفيد مع قوله: جلَسَ الْيَوْمَ، مثلاً من الأمور الخاصة.

وإذا وقع الظرفُ التَّامُ بعد المبتدأ، أو لم يرفع<sup>(٢)</sup> اسمًا ظاهراً، كان متعلّقاً بمحذوف وجوباً إنْ قُدِرَ ذلك المتعلق عاماً، وجوازاً إنْ قُدِرَ خاصاً. وقد يُقدِّره عاماً واجبُ حيث لا قرينة على الخصوص، وجائز إنْ وُجِدَتْ تلك القرينة.

وحيث قُدِرَ خاصاً أو عاماً، يقال لذلك الظرف: مستقرٌ، بناء على أنَّ المستقر هنا هو ما استقر فيه معنى عامله، خلافاً لما اشتهر أنَّ ١٢٨ المستقر خاص / بالعام. فإنه مبني على أنَّ المستقر: ما انتقل إليه

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: البعيد.

(٢) في الأصل: ولم يرفع.

الضمير الذي كان في ذلك العام محلوف، واستقر فيه بعد حذف ذلك العامل، لأنّه لا ينتقل ضمير إلا من العامل العام لأنّه يُحذف تسيّاً<sup>(١)</sup> فينتقل ضميره مع حذفه، بخلاف العامل الخاص معناه مُرافق فلا ينتقل ضميره، بل يُحذف مع ضميره. وسيأتي لهذا تزيد بيان، في الكلام على الظروف وال مجرورات، عقب الكلام على الجمل.

ويجوز هنا أن يقدّر ذلك المتعلق اسمًا، وأن يقدّر فعلًا. واختلف الناس في الأولى منها، واحتاج كلّ لما قاله بما يطول. وفي «المغني»: الحقّ عندي أنه لا يترجح تقديره<sup>(٢)</sup> اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى. انتهى. وفي كلام المحقق:<sup>(٣)</sup> الإنصاف أن المفهوم من نحو: «ازيد عندك»: ثابت أو مستقر، لا ثبت واستقرار. انتهى.<sup>(٤)</sup>

وفي «المغني»: ويلزم من قدره فعلًا أن يقدّره مؤخرًا، لأنّ الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدّم على المبتدأ،<sup>(٥)</sup> أي: لفظاً. فكذا تقديرًا خوف التباس<sup>(٦)</sup> المبتدأ بالفاعل.

إذا علم ذلك فـ «زيد» في المثال الأول: مبتدأ، وعندك: ظرف مكان متعلّق بمحذف وجوهاً، إن قدر عاماً، تقديره: «مستقر» إن قدر

(١) م: سيا.

(٢) في الأصل: «تقديرًا». وفي الحاشية عن نسخة: «لا يرجع». م: «بتقديره». وانظر المغني ص ٤٩٩.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) سقط «وفي كلام المحقق... انتهى» من م.

(٥) المغني ص ٥٠١.

(٦) م: خوف التباس.

اسمًا، وَحَ يَكُونُ مُفَرِّدًا، أَوْ «اسْتَقَرَ» إِنْ قُدِّرَ فَعْلًا، وَحَ يَكُونُ جُمْلَةً، لَأَنَّهُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ. وَذَلِكَ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَحْذُوفِ خَبَرُ الْمُبَتَدَأِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالظَّرْفُ مَعْوِلُهُ<sup>(١)</sup> مَنْصُوبٌ بِهِ.

وَقِيلَ: الْخَبَرُ نَفْسُ ذَلِكَ الظَّرْفِ. وَهُوَ مَا اشْتَهِرَ عَلَى الْسَّنَةِ الْمُعْرِيْبَيْنِ. وَحَ يَكُونُ الظَّرْفُ فِي مَحْلٍ رُفِعَ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَمَنْصُوبًا<sup>(٢)</sup> بِذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَحْذُوفِ، لَأَنَّ كَوْنَ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَحْذُوفِ غَيْرُ مَنْظُورٍ إِلَيْهِ عِنْدَ قَاتِلِ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِكُونِهِ خَبَرًا لَا لِكُونِهِ عَامِلًا فِي الظَّرْفِ. وَقِيلَ: الْخَبَرُ هَمَا مَعًَا.

وَحَقَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْخَلَافُ لِفَظِيَّ، قَالَ: لَأَنَّ الْمَقْصُودَ الْإِخْبَارُ بِوُجُودِ الشَّيْءِ فِي الظَّرْفِ. فَمَنْ قَالَ: «إِنَّهُ الْمَحْذُوفُ» نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ، فَاعْتَبَرَ الْمُقْبَدَ دُونَ الْقِيدِ. وَالْقَاتِلُ بِأَنَّهُ الظَّرْفُ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ الظَّاهِرُ الْمَلْفُوظُ بِهِ، فَاعْتَبَرَ الْقِيدَ دُونَ الْمُقْبَدِ. وَالْقَاتِلُ بِأَنَّهُ الْمَجْمُوعُ نَظَرَ إِلَى الْقِيدِ وَالْمُقْبَدِ مَعًا. وَهَذَا الثَّالِثُ اخْتَارَهُ شِيخُ الْمُحَقِّقِينَ<sup>(٣)</sup> وَتَبَعَهُ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامَ.<sup>(٤)</sup>

وَرَقَنَ عَلَى ذَلِكَ، أَيْ: عَلَى «زَيْدٌ عِنْدَكُ» فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: «السَّفَرُ غَدًا» فِي الْمَثَالِ الثَّانِي. فَيُقَالُ فِيهِ بِمِثْلِ مَا قَبْلَ فِي ذَلِكَ، الشَّيْءُ الرَّابِعُ وَبِهِ تَمَّ تَلْكُ الْأَشْيَاءُ الْأَرْبَعَةُ: الْمَجْرُورُ التَّالِمُ. وَأَمَّا قَوْلُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ: مَعْوِل.

(٢) كَذَا، وَهُوَ يَعْنِي أَنَّ الظَّرْفَ إِعْرَابِيُّ فِي آنِ وَاحِدٍ. وَفِي الْأَصْلِ وَمَ: مَنْصُوبٌ.

(٣) هُوَ الرَّضِيُّ الْأَسْتَرايَاذِيُّ.

(٤) كَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ جَدِ الرَّاحِدِ الْمَبْيوَسِيِّ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، إِمامٌ فِي الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ وَالْأَصْلُولِ وَالْحَسَابِ وَاللُّغَةِ وَالْمُوسِيقِيِّ وَالْمُنْطَقِ، تَوْفَى سَنَةُ ٨٦١، شُلَّرَاتُ النَّهْبِ ٧: ٢٨٩.

المصنف: «الجَازُ والمَجْرُورُ» فعلٌ ضرب من التجزّز. وقد بيّنا ذلك في «خير الكلام على بسمة شيخ الإسلام». وذلك المجرور نحو «الدار» من قولك: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، و«الشَّاء» من قولك: الْبَرُّ فِي الشَّاء. وإذا وقع المجرور بحرف أصلية أصالةً محضةً. وهو غير الزائد<sup>(١)</sup> زيادةً محضةً وغير المشبه للزائد. بعد المبتدأ، كالمثالين المذكورين، كان متعلقاً بمحذوف، وحَ يقال فيه بمثيل ما تقدم في الطرف.

فـ«زَيْدٌ والْبَرُّ» كلّ منهما مبتدأ، و«فِي الدَّارِ وفِي الشَّاء» جازٌ ومَجْرُورٌ مُتعلقٌ بمحذوفٍ وجوبياً إنْ قُدرَ عَامًا، تقديره «مستقرٌ» إنْ قُدرَ اسماً، أو «استقرٌ» إنْ قُدرَ فعلًا. وذلك المحذوف خبر المبتدأ، على الصحيح. والجاز والمجرور معموله<sup>(٢)</sup> في محل نصب به. فعلى الأول يكون مفرداً، وعلى الثاني يكون جملة.

وقيل: الجاز والمجرور هو الخبر. وهو ما اشتهر على السنة المعتبرين، وعليه يكون محل الجاز والمجرور رفعاً<sup>(٣)</sup> على الخبرية، ويكون محلهما نصباً<sup>(٤)</sup> أيضاً بذلك المتعلق المحذوف، لأنّه لا بد للجاز والمجرور من نحو ما ذكر من متعلق يتعلق به، لعدم استقلاله، لأنّ هذا المتعلق المحذوف، وإن حذف عند أهل هذا القول نسيّاً،<sup>(٥)</sup> غير منظور إليه من جهة كونه خبراً، لا من جهة كونه عاملاً في الجاز والمجرور.

(١) م: وهو خبر الزائد.

(٢) يعني أنه معمول للخبر المقدر.

(٣) في الأصل و م: رفع.

(٤) انظر التعليقة ٢ في الصفحة الماضية. وفي الأصل و م: «النصب». وفي حاشية الأصل عن نسخة: محلها.

(٥) في الأصل: «نسيّاً». م: نسباً.

وكيف يكون الجار والمجرور هنا<sup>(١)</sup> لا عامل له، مع ظهور التصب في عدبله - وهو «عندك». وليس<sup>(٢)</sup> إلا بذلك المتعلق الممحوف، كما قدمناه؟ ثم رأيت بعض من لقيناه من المشائخ صرّح بذلك أي: بأن ١٢٩ الجار والمجرور / محلهما نصب أيضاً، والحالة هذه. وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الإسلام في «البسملة». وقد بيّناه في الكلام عليها. بما يوافق ما ذكرناه هنا.

وقيل: الخبر هو مجمع الجار والمجرور وذلك الممحوف. وفي هذا الخلاف ما تقدم عن تحقيق بعضهم.

وخرج بـ«التام» الناقص، فلا يجوز نحو: زيدُ بك. <sup>(٣)</sup> إذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلقة، ولا يفيد مع قوله: «استقرْ بك»، ويفيد مع قوله: «وائِقْ بك»، من الأمور الخاصة.

فإن قيل على الصحيح، من أن المتعلق الممحوف هو الخبر: لا يخرج الظرف والمجرور عن الإخبار بالمفرد أو الجملة، فما فائدة زيادتها وإفرادها بالذكر؟ وما وجه إضافة الشبه فيما للجملة دون المفرد، مع احتمالها<sup>(٤)</sup> لكل منها باعتبار المتعلق؟

قلنا: سياطي للمصنف، في أواخر الكلام على الجمل، لظير السؤال الأول مع الجواب عنه، بأن فائدة ذلك مراعاة الخلاف، إذ في السكوت عنهما إخلال من بعض الوجوه.

(١) سقطت من م.

(٢) أي: وليس التصب.

(٣) في الأصل: «لك». وفي الحاشية عن نسخة: بك.

(٤) في الأصل: احتمالهما.

وأما الجواب عن السؤال الثاني فيمكن أن يقال: نظر في ذلك المتعلق إلى ما هو الأصل من تقدير الفعل، ومن ثم عدّهما سـ من الجـملـ، أو نـظرـ فيـ ذـلـكـ إـلـىـ أـنـ الجـملـةـ لـمـ كـانـتـ عـلـىـ خـلـافـ الأـصـلـ فيـ هـذـاـ الـبـابـ أـضـيـفـ الشـبـهـ إـلـيـهـاـ، أوـ لـأـنـ كـلـاـ مـنـ الجـملـةـ وـالـظـرفـ إـذـاـ وـقـعـ بـعـدـ النـكـرـةـ كـانـ صـفـةـ أوـ بـعـدـ الـعـرـفـةـ كـانـ حـالـاـ، أوـ لـأـنـهـمـاـ<sup>(١)</sup>ـ يـقـعـانـ مـوـقـعـ الـجـملـةـ فـيـ صـلـةـ الـموـصـولـ.

---

(١) أي: الظرف وال مجرور.

## الباب الخامس من المرفوعات

### بابُ اسمٍ «كانَ» واسمٍ أخواتِها

أي: نظائرها. وتقدم وجه التسمية بذلك.

اعلم - يا مَن يَتَأَّلْ مِنَ الْعِلْمِ، وَفَقَدَ اللَّهُ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ أي: خلق  
فيك القدرة على ذلك والداعية إليه - أَنَّ «كانَ» وَأَخْوَاتِهَا أي: نظائرها  
تَرْفَعُ الْإِسْمَ أي: الْمُبْتَدَأُ، أي: الذي يُعرَب مبتدأ لولاهما، ويسمى  
اسْمَهَا،<sup>(۱)</sup> وَتَنْصِيبُ الْخَبَرَ أي: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أي: الذي يُعرَب خبراً  
لِلْمُبْتَدَأِ<sup>(۲)</sup> لولاهما، ويُسمَى خبرَها. وهي تسمية اصطلاحية، فلا حاجة  
إلى ادعاء تقدير مضارف محدوف أي: خبرُ اسمَهَا.

ورفعُها الاسم على التشبيه بالفاعل، ونصيبُها للخبر على التشبيه  
بالمفعول، لأنَّها شبيهة بفعل متعدٌ لواحد في عمله الطبيعي - وهو رفع  
الأول ونصب الثاني - كـ «ضَرَبَ زِيدٌ عَمْرًا». وسمى سَمْرُونا مرفوعها فاعلاً  
أي: حقيقة. ورُدَّ باته كما لا يُسمَى عنده منصوبُها المشبهُ بالمفعول مفعولاً،  
حقيقة، فالقياس الْأَيْسَمُ مرفوعُها المشبهُ بالفاعل فاعلاً، حقيقة.

وقال جمهور الكوفيين: لا عمل لها في الاسم، وإنَّه باق على  
رفعه بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، الذي هو الابتداء، وإنَّ ذلك  
المنصوب منصوب على الحال. ورُدَّ بأمور، منها أنه يلزم أن تكون  
ناصبة لا رافعة. وهو غير معهود في شيء من الأفعال.

(۱) سقط «أي الذي... اسمها» من م.

(۲) م: الذي يُعرَب مبتدأ.

وذهب الفراء منهم إلى أنها عاملة في الاسم الرفع، كما يقول البصريون، لكن تشبيهها بالفاعل، وأن منصوبها منصوب على التشبيه بالحال، لأنها شبيهة<sup>(١)</sup> بفعل فاصل كـ«جاء زيد راكباً».

وهي أي: «كان» وأخواتها الذي هو القسم الأول من «التواسع»، من التسخن بمعنى الإزالة لأنها، كما علمت، تزيل حكم المبتدأ - وهو رفعه بالأبتداء - وحكم الخبر. وهو رفعه بالمبتدأ.<sup>(٢)</sup> وهي ثلاثة عشر فعلاً. الأول من تلك الأفعال: «كان». وهي أم الباب لاختصاصها بأمور لا تكون لأنواعها، وهي<sup>(٣)</sup> موضوعة لأنصار المعتبر عنده، الذي هو اسمها، بالعتبر أي: بمصدره في الزمن الماضي، إما مع الدوام والإستمرار نحو<sup>(٤)</sup>: «كان الله غفوراً رحيمًا». فإنه كذلك أولاً وأبداً. وإما مع الانقطاع نحو: كان الشَّيْخُ شاباً. فإن اتصف الشيخ بالشباب<sup>(٥)</sup> انقطع عند اتصافه بالشيخوخة.

وفي كلام بعضهم: ولا دلالة لـ«كان» على الدوام والاستمرار، واستفادة<sup>(٦)</sup> ذلك في نحو «كان الله غفوراً رحيمًا» من قرينة خارجية، لا من لفظ «كان»، خلافاً لمن قال: إنها للدوام والاستمرار، حيث لا دليل على الانقطاع.

(١) في م وحاشية الأصل عن نسخة: مشببة.

(٢) سقط «وحكم الخبر... بالمبتدأ» من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) الآية: ٩٦ من سورة النساء....

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: بالتشبيه.

(٦) في الأصل: واستعارة.

١٣٠ والثاني منها: «أمسٍ». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في وقت المساء. وهو ما بعد الزوال في الزمن الماضي. نحو: أمس البرد شديداً.

والثالث منها: «أصبح». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في وقت الصباح. وهو ضد المساء في الزمن الماضي. نحو: أصبح الشُّرُّ رخيضاً.

والرابع منها: «أضَحَى». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في وقت الضحى. وهو وقت شروق الشمس في الزمن الماضي. نحو: أضَحَى النَّفَّيَةِ مُجتَهِداً.

والخامس منها: «ظَلَّ». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في جميع النهار في الزمن الماضي. نحو: ظَلَّ زَيْدٌ صائماً، أي: وُجِدَ صائماً في جميع النهار.

والسادس منها: «بَاتَ». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في جميع الليل في الزمن الماضي. نحو: بَاتَ زَيْدٌ ساهراً، أي: وُجِدَ ساهراً في جميع الليل.

والسابع منها: «صَارَ». وهي موضع لـ**النَّصَافِي** المُخْبِرِ عنه، أي: تحول اسمها وانتقاله من شيء إلى مصدر خبرها. نحو: صَارَ العاهمُ عالِمًا، أي: وُجِدَ العاهم بصفة العلم، بعد أن لم يكن بها.

والثامن منها: «لَيْسَ». وهي مخفف «لَا يَسِّ» كـ«صَيْدَ»، وهي فعل على الأصح، ومقابله ما ذهب إليه الفارسي أنها حرف، ووافقه<sup>(١)</sup>

(١) كذا. والفارسي بعد ابن شقيق وابن السراج. فالمحروض أنه هو الذي وافقهما. فالعبارة فيها قلب في التركيب، أو سهو في التعبير. وانظر ارتضاف الضرب ٢: ٧٢.

ابن شقيق وابن السراج . قال ابن السراج : أنا أُفني بفعلية «ليس» تقلبهاً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها . انتهى . أي : لأنها وضع وضعت العروض ، من حيث إنَّه لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلقتها ، كما سيأتي عن المصطف .

وهي موضوعة لِنفي الحال ، أي : لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر . وذلك عند الإطلاق أي : وهو التجدد عن القرينة المعينة لذلك ، أي : الدالة<sup>(١)</sup> على نفي الحال والصارة عنه . نحو قوله : ليس الصُّلْحُ قائمًا ، أي : الآن ، كما هو المتبار لعدم وجود قرينة تصرف عنه ، بخلاف نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : «الَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» ، فإنها لنفي المستقبل ، لوجود القرينة الدالة على الاستقبال .

وذهب سيبويه إلى أن «ليس» للنفي مطلقاً ، أي : غير مقيد بزمان ، أي : لا دلالة لها على زمان مخصوص بحيث تُحمل عليه ، بل هي محتملة لسائر الأزمنة . ولذلك تارة تقييد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالمضى . ويوافقه قول «الصحاب» : «ليس : كلمة نفي» .

وبهذا يعلم أن قول الأندلسي<sup>(٣)</sup> «وأحسب أن ليس بين القولين أي<sup>(٤)</sup> قول سـ وقول غيره ، تناقض لأن خبر (ليس) إن لم يقييد بزمان يُحمل على الحال ، وإذا قيـد بزمان من الأزمنة فهو على ما قـيد به» فيه

(١) في الأصل : الدالة .

(٢) الآية ٨ من سورة هود .

(٣) هو أبو محمد القاسم بن أحمد المرسي ، إمام في النحو والعربية والقراءات ، توفي سنة ٦٦١ . بغية الوعاء ٢ : ٢٥٠ .

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة : أو .

نظراً . وعلى <sup>(١)</sup> قول غير سَ جرى المصنف .  
 والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر منها: ما زال وما  
 فتى وما بَرَحَ وما انفكَ . فهذِه الأفعال الأربع موضع لِمُلازِمة الخبرِ ،  
 أي: لِمُلازِمة مصدر خبرها للمُخْبِرِ عَنْهُ بذلك الخبر الذي هو اسمها ،  
 على حَسْبِ ما يقتضيه الحال .

نَحوُ: ما زالَ الْجُودُ مَحْبُوبًا ، أي: استمرَت المحبوبة ودامت  
 للوجود في سائر الزَّمن . ويقال بمثل ذلك في نحو: ما فتَى الْعِلْمُ نافِعًا ،  
 وما بَرَحَ الْجَهَلُ مُضِرًا ، وما انفكَ الصَّبْرُ مُرَا . لأنَّ هذه الأفعال الأربع  
 معانِيها <sup>(٢)</sup> متَقْتَلَة بلا خلاف .

والثالث عشر منها ، وهو تعامدها: «ما دام» . وهي موضوع لِاستمرارِ  
 الخبرِ ، أي: لِاستمرار مصدره للمُخْبِرِ عَنْهُ الذي هو اسمها ، أي: لتوقُّت  
 شيء بعده دوام ثبوت مصدر خبرها لاسمها . نَحوُ: لا راحة ما دام  
 الخلاف موجوداً . فقد أُفْتَ عدم الراحة بعدة دوام وجود الخلاف .

### [شروط عملها]:

وهذِه الأفعال الثلاثة تَشَرَّ تكون بالنسبة للعمل على ثلاثة أقسام:  
 القسم الأول: ما يَعْمَلُ العمل المذكور بِلا شَرْطٍ . وهي ثمانية ،  
 من «كانَ» إلى «ليس» بإدخال الغيبة ، أي: «كانَ / ليس» وما يبيَّنُهما ،  
 ١٣١ وهو: أَمْسَى وأَصْبَحَ وأَضْحَى وظَلَّ وَيَاتَ وصارَ .

والقسم الثاني: ما يُشْتَرِطُ فيه ، أي: ليَعْمَلَ العمل المذكور ، نَفْيُ بأَيْ

(١) سقطت الواو من م .

(٢) سقطت من م .

أدلة كائنة، سواء كانت حرفًا نحو: ما أو لم أو إن أو لا أو لن، أو اسمًا أو فعلًا، ملفوظًا بها أو مقدرة، أو شبيهه أي: النفي. وهو<sup>(١)</sup> النهي، ومنه الدعاء بـ «لا» خاصة، والإستفهام. ولم يذكر هذا الثالث في «الوضيح». وإنما كان النهي والاستفهام شبيهين بالنفي، لأن النهي فيه عموم، والاستفهام كذلك لأن سؤال عن غير معين<sup>(٢)</sup> يطلب تعينه في الجواب.

**وهو أي:** القسم الثاني أربعة:

أحدها: «زال» ماضي «يزال» من باب «فعل» بالكسر «يفعل» بالفتح كـ «علم يعلم»، ولا مصدر له ولا أمر عند الجمهور، لا ماضي «يزيل» بفتح الياء من باب «فعل» بالفتح «يفعل» بالكسر كـ «ضربَ يضرِبُ»، فإنه تام بمعنى: ماز،<sup>(٣)</sup> أي: ميز، وله مصدر وأمر - فامرته: «زل» بكسر الزاي بمعنى: ميز، أي: ميز. تقول لآخر:<sup>(٤)</sup> زل ضائقك عن معزك، أي: ميز بينهما. ومصدره الزيل، بفتح الزاي بمعنى التمييز - ولا ماضي «يزول» من باب «فعل» بالفتح «يفعل» بالقسم كـ «نصرَ يتصرُّ»، فإنه تام بمعنى: انتقال، وله مصدر وأمر أيضًا. فامرته: «زل» بضم الزاي بمعنى: انتقال. تقول لآخر:<sup>(٥)</sup> زل عن مكانك، أي: انتقل عنه. ومصدره الزوال بمعنى: الانتقال.

**والثاني:** «فقيء» بكسر العين بوزن «شرب» ويفتحها بوزن «أكل»،

(١) هنا ما في م والشرح والطار، وفي الأصل: «وهي». وفي العاشرة من نسخة: وهو.

(٢) كذا. والمراد بالاستفهام هنا النفي والاستبعاد، أي: الإنكار الإبطالي. انظر المطار ص ٩٦. وقل من النحوة من ذكر الاستفهام في هذا المجال.

(٣) في الأصل: ما زال.

(٤) م: الآخر.

ومضارعه «يَنْتَأُ» بفتح العين. وربما قيل: «[يَنْتَوْ] يَنْتَأُ» بضمها.<sup>(١)</sup>

والثالث: «بِرَحَّ».

والرابع: «انْفَكَّ».

وإنما اشترط فيها، أي: في هذه الأفعال الأربع لعمل العمل المذكور، ذلك أي: تقدُّم النفي أو شبهه، لأنَّ معناها النفي ونفي النفي إثبات، أي: يلزم<sup>(٢)</sup> الإثبات الدائم. ومن ثم كانت هذه الأفعال مفيدة لملازمة مصدر خبرها لاسمها.

والقسم الثالث: ما يُشترطُ فيه، أي: لعمله العمل المذكور، تقدُّم «ما» المصدرية الظرفية. وهو: «دَامَ» خاصة، وسيأتي في كلامه بيان معنى كونها مصدرية وظرفية.

ثم أعاد أمثلة هذه الأفعال الثلاثة عشر، لبيان كيفية الإعراب، فقال: مثال «كان» مع اسمها وخبرها قوله: كان زيد قائماً. فـ «كان» فعلٌ ماضٍ ناقصٍ يرفعُ الاسم وتنصبُ الخبر. وزيد: اسمها وهو مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وقائماً: خبرها وهو منصوبٌ بها. وعلامة نصيبي الفتحة الظاهرة.

وسمِّيت أي: «كان» ناقصة لافتقارها إلى خبر منصوبٍ، جيء به عوضاً عنها وأخواتها من الدلالة على الحدث، إذ هي لمجرد الزمان<sup>(٣)</sup> المجرد عن الحدث. ومن ثم قيل لها: أفعال العبارة، أي:

(١) م: «بضمها». وما بين مقوفين تتمة يقتضيها السياق.

(٢) م: يلزم.

(٣) في الأصل: بمجرد الزمان.

ليست أفعالاً حقيقة.<sup>(١)</sup> ولعدم دلالتها على الحدث لم تؤكّد بالمصدر.<sup>(٢)</sup>  
وهذا أشهر القولين. والثاني: أنها تدلّ على الحدث إلا «ليس». وهو  
الصحيح. ولم يكتف بمرفوعها الذي هو اسمها. وسيصرّح المصنف بأنَّ  
معنى التمام في هذه الأفعال أن يكتفى بالمرفوع ولا يحتاج إلى منصوب،  
لدلالتها على الزَّمان والحدث جميعاً، كغيرها من الأفعال الحقيقة.

وكذلك، أي: ومثل هذا القول في الإعراب ومعنى النقص في  
«كان»، القَوْلُ في باقيها أي: الأفعال المذكورة. تَقُولُ: أَمْسَى زَيْدٌ فَقِيهَا.  
فـ«أَمْسَى»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وَزَيْدٌ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة. وفَقِيهَا: خَبِيرُهَا منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة. وسُمِّيت ناقصه لافتقارها إلى خبر منصوب الخ ما تقدم.

وأصبحَ عَمَرُ وَرِحَا. فـ«اصْبَحَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وَعَمَرُو:  
اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وَرِحَا: خَبِيرُهَا وهو  
منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وأضَحَى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِّداً. فـ«أَضَحَى»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وَمُحَمَّدٌ:  
اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وَمُتَعَبِّداً: خَبِيرُهَا  
منصوب بها. / وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

١٣٢

وَظَلَّ بَكَرٌ سَاهِرًا.<sup>(٣)</sup> فـ«ظَلَّ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وَبَكَرٌ: اسمُها  
مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وَسَاهِرًا: خَبِيرُهَا منصوب بها.  
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) في الأصل: «حقيقة». وسقطت الواو من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) كلا. وهو منافق لما جاء من تفسيره «ظل» قبل.

وبات أخْوَكَ نائِمًا. فـ«بات»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. وأخْوَكَ: اسمُها مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الواو<sup>(١)</sup> الظاهرة. ونائِمًا: خبرُها منصوبٌ بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وصارَ السُّعْرُ رَجِيْصاً. فـ«صارَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. والسُّعْرُ: اسمُها مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ورجِيْصاً: خبرُها منصوبٌ بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولَيْسَ الزَّمَانُ مُنْصِفًا. فـ«ليَسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. والزَّمَانُ: اسمُها مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ومنْصِفًا: خبرُها منصوبٌ بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَمَا زَالَ الرَّسُولُ صَادِقًا. فـ«ما»: نافية. وزَالَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. والرَّسُولُ: اسمُها مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وصادِقًا: خبرُها منصوبٌ بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَلَا تَرَأْلُ قَائِمًا. فـ«لا»: نافية. وتَرَلُ: فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزومٌ بـ«لا». واسمها مستترٌ فيها. وقائِمًا: خبرها.

وَلَا يَرَلِ اللَّهُ مُحَسِّنًا إِلَيْكَ: لا: دعائية. ويزل: فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ مجزومٌ بـ«لا». والله: اسمُها. ومُحسِّنًا إِلَيْكَ: خبرها.<sup>(٢)</sup> وأَزَالَ زِيدٌ قَائِمًا؟ فالهمزة: للاستفهام. وزَالَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. وزيد: اسمها. وقائِمًا: خبرها.

وَمَا فَتَنَعَ الْعَبْدُ خَاضِبًا: فـ«ما»: نافية. وفتَنَعَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ.

(١) في الأصل: «الضمة». وفي الحاشية عن لسحة: الواو.

(٢) كلًا، بإغفال إعراب: إليك. م: واسمها مستترٌ فيها ومحسنًا خبرها.

والعبد: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وخاضِعاً: خَبِيرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وما انفكَ الفقيه مُجتهدًا. فـ«ما»: نافية. وإنفكَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. والفقيق: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ومُجتهدًا: خَبِيرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وما بَرَحَ صاحبُكَ مُبَشِّسًا. فـ«ما»: نافية. وبَرَحَ: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. وصاحبُكَ: اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ومُبَشِّسًا: خَبِيرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولا أصحبُكَ ما دامَ زَيْدٌ مُنْزَدِدًا إِلَيْكَ. فـ«ما»: ظرفية مصدرية.

وسميت «ما» هذه ظرفية لينابيتها عن الظرف. وهو العلة. وسميت مصدرية لتأولها<sup>(١)</sup> مع صلتها بمصدر، أي: يحل المصدر محلها ومحل صلتها، وَحَ يكون التقدير في المثال المذكور: لا أصحبك مُدَّةً دَوَامَ زَيْدٍ مُنْزَدِدًا إِلَيْكَ.

بحلاف ما إذا لم يتقدمها «ما»، أو كانت غير ظرفية، فإنها لا تعمل، وإن ولي مرفوعها منصوب كان حالاً. نحو: دامَ زَيْدٌ صحيحاً، وأعجبَ ما دامَ زَيْدٌ صحيحاً أي: من دوامه صحيحاً، لا من مدة دوامه. ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. وأثنا قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «كُلُّما أضاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ» فلم تتب عن الظرف، لأنَّ المعنى: كلَّ وقتٍ أضاءَ لهم. والزمان المخصوص لا يُسمى ظرفاً اصطلاحاً.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لتأولها.

(٢) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

ولما كانت «ما» هذه لا يشملها قولهم «ظرفية» عبر في «المبني» بدلـه بـ«زمانـية». ولا يلزم من وجود «ما» المصدرـية الظرفـية العملـ، بـدلـيل<sup>(١)</sup>: «خالـلـيـنـ فـيـهـاـ،ـ ماـ دـائـتـ السـمـاـوـاتـ وـالـأـرـضـ»، لـأنـهـ لاـ يـلزمـ منـ وجودـ الشـرـطـ وجودـ المـشـروـطـ.

وكـذاـ،ـ أـيـ:ـ ومـثـلـ القـولـ فـيـ هـذـهـ الأـفـعـالـ التـلـاثـةـ [عـشـرـ]<sup>(٢)</sup> عـمـلاـ وـإـعـرابـاـ،ـ القـوـلـ فـيـمـاـ تـصـرـفـ مـنـهـ أـيـ:ـ مـنـ هـذـهـ الأـفـعـالـ،ـ أـيـ:ـ مـاـ أـخـدـ مـنـ تـلـكـ الأـفـعـالـ وـاشـتـقـ،ـ مـنـ المـضـارـعـ وـالـأـمـرـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـاسـمـ الـمـفـعـولـ.ـ وـكـذاـ المـصـدـرـ،ـ عـلـىـ رـأـيـ الـكـوـفـيـنـ الـقـائـلـينـ بـأـنـ الـمـشـتـقـ مـنـهـ هوـ الـفـعـلـ الـماـضـيـ.ـ وـمـذـهـبـ جـمـهـورـ الـبـصـرـيـنـ أـنـ الـمـشـتـقـ مـنـهـ هوـ المـصـدـرـ.ـ وـظـاهـرـ صـنـيـعـهـ أـنـ المـصـدـرـ هوـ محلـ الـخـلـافـ بـيـنـ الـبـصـرـيـنـ وـالـكـوـفـيـنـ،ـ وـأـنـ الـمـضـارـعـ وـالـأـمـرـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـاسـمـ الـمـفـعـولـ مـشـتـقـةـ مـنـ ١٣٣ـ الـفـعـلـ الـماـضـيـ اـتـقـافـاـ.ـ /ـ وـلـيـسـ كـذـلـكـ.ـ وـلـعـلـهـ تـبعـ فـيـ ذـلـكـ ظـاهـرـ كـلـامـ المـحـقـقـ<sup>(٣)</sup>ـ فـيـ «ـشـرـحـ تـصـرـيفـ العـزـيـ».ـ<sup>(٤)</sup>

وـهـوـ مـعـتـرـضـ بـأـنـهـ لـمـ يـوـافـقـ<sup>(٥)</sup>ـ مـذـهـبـ جـمـهـورـ الـبـصـرـيـنـ مـنـ أـنـ الـفـعـلـ بـأـنـوـاعـهـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـاسـمـ الـمـفـعـولـ مـشـتـقـةـ<sup>(٦)</sup>ـ مـنـ المـصـدـرـ،ـ وـلـاـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ مـنـ أـنـ المـصـدـرـ وـالـمـضـارـعـ وـالـأـمـرـ وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـاسـمـ

(١) الآيات ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود.

(٢) من م.

(٣) هو السعد التنازلي.

(٤) ص ٣.

(٥) م: لم يوافقه.

(٦) في الأصل وم: مشتق.

المفعول مشتقة من الفعل الماضي، ولا مذهب بعض البصريين من أن الفعل مطلقاً مشتقاً من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل، ولا مذهب بعض آخرين منهم من أن الفعل الماضي مشتق من المصدر، والمضارع مشتق من الماضي، والأمر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة<sup>(١)</sup> من المضارع.

### [ما يتصرف منها]:

ثم لا يخفى أن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف بحال. وهو «ليس» باتفاق - قال المصنف:<sup>(٢)</sup> لأنها وُضعت وضع العروض ، من حيث لا يفهم معناها إلا بذكر متعلّقها - «دام» على الأصح . قال المصنف<sup>(٣)</sup> نقلأ عن أبي حيّان: لأنها لا تكون إلا صلة لـ «اما» الظرفية كما علمت ، ولا يقع صلتها إلا الفعل الماضي . وأما ما جاء من: يدوم ودُمْ و دائم و دَوَام ، فمن تصرفات «دام» الثامة.<sup>(٤)</sup>  
ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً . وهو: زال وفَتَ وانْفَكَ وترَحَ . فإنه لم يستعمل منها أمرٌ ، لأن من شرط عملها تقدُّم النفي كما علمت ، وهو لا يدخل على الأمر ، ولا مصدر . وفي «البهجة التزضية»<sup>(٥)</sup> أنه لم يأت منها وصف أيضاً . وفيه نظر.

(١) سقط «من الفعل الماضي... مشتقة» من م.

(٢) التصريح ١: ١٨٦.

(٣) التصريح ١: ١٨٦ . وانظر النكات الحسان في شرح غابة الإحسان ص ٦٩ .

(٤) م: الثانية.

(٥) ص ٤٩ .

ومنها ما يتصرف تصرفاً ثالثاً، وهو الباقي، فسمه «كان». تقول في مضارع «كان»: يَكُونُ زَيْدٌ قائماً. فـ«يَكُونُ»: فعل مضارع ناقص. وزيد: اسمها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وقائماً: خبرها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول في الأمر منها: كُنْ قائماً. فـ«كُنْ»: فعل أمر ناقص. واسمه مُسْتَبِّرٌ فيه وجوباً في محل رفع به. وقائماً: خبره منصوب به. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول في اسم الفاعل منها: كائِنٌ زَيْدٌ قائماً. فـ«كائِنٌ»: اسم فاعل «كان» الناقصة. وزيد: اسمه مرفوع به. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وقائماً: خبره منصوب به. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولا يخفى أنَّ اسم الفاعل في هذا الترتيب يجوز أن يكون مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد. وَـيجعل خبره من حيث التسخُّن ساداً مسداً خبره من حيث الابتدائية، لأنَّ به تمام الفائدة. ولا يضر كونه منصوباً، لأنَّه ليس خبراً حقيقةً، وإنَّما هو ساداً مسداً. وربما ينزع فيه قولهم: «ويُعني عن الخبر مرفوع وصفي». إلا أن يقال: هي قضية مهملة.

وقيل: الساد مسداً الخبر هو الاسم. ورُدَّ بأنَّ الكلام لا يتم به وشأنُ الساد أن يتم به الكلام. وقيل: الساد هو مجمع الاسم والخبر. وفيه أنَّ الجملة ليست مرفوعة وصفية. وفيه ما تقدم. وقيل: الساد محنوف. ورُدَّ بأنه مخالف للظاهر.

إذا قلنا بجواز تعدد خبر المبتدأ. وهو الصحيح كما تقدم. هل<sup>(١)</sup>

(١) كذا بعدم الفاء الرابطة للجواب. انظر من ٣٤.

يجوز تعدد خبر هذه الأفعال وما تصرف منها أو لا<sup>(١)</sup> ذكر الشيخ أبو حيّان أنّ الظاهر من كلام سـ لاـ . ونصّ عليه ابن دُرُستُويه اختاره ابن أبي الربيع لأنّها شُبِهَت كما تقدّم بـ «ضرَبَ»، وهو لا يتعذّى إلـ لمفعول واحد، وما شُبِهَ به يجري مجرأه.

وتقول في اسم المفعول منها على رأي قال به الجمهور، وهو جواز بناء «كان» الناقصة وأخواتها للمفعول: زيد مكـون قائم.<sup>(٢)</sup> فـ «مـكـون»: اسم مـقـعـول «كان» الناقصة، مـحـوـل<sup>(٣)</sup> عن اسم الفاعـل [الرافـع]<sup>(٤)</sup> للإـسـم النـاـصـب لـلـخـبـرـ. فأصل «مـكـون قـائـم»: كانـ زـيـدـ قـائـمـاـ . فـحـوـلـ «كانـ» إلى «مـكـونـ» . وقد علمـت وجه الأصالة في ذلك، في بـاب «نـاـبـ الفـاعـلـ» . وحـذـفـ الإـسـمـ وـأـنـبـ عـنـهـ الخـبـرـ<sup>(٥)</sup> كما قال الفـراءـ، فـأـرـتـفـعـ اـرـتـفـاعـهـ.

ولا يخفـي أن «يـكـونـ»<sup>(٦)</sup> في هذا التـرـكـيبـ مـبـداـ يـقـامـ خـبـرـهـ من حيث التـسـخـنـ مـقـامـ خـبـرـهـ من حيث الـابـتدـائـيـةـ.<sup>(٧)</sup> ولا يـدـعـ لـأـنـهـ مـرـفـوعـ وـصـفـيـ . وفيـهـ<sup>(٨)</sup> أـنـ هـذـاـ إـخـبـارـ بـالـجـمـلـةـ وـلـاـ رـابـطـ ، وـأـنـهـ حـصـرـواـ نـاـبـ الفـاعـلـ فيـ المـفـعـولـ بـهـ /ـ وـالـمـجـرـورـ وـالـمـصـدـرـ وـالـظـرـفـ ، وـلـيـسـ هـذـاـ

(١) سقط «أـوـ لـاـ» من مـ.

(٢) في الأصل: «فـائـمـ» . وانظر الشرـ.

(٣) في الأصل: تحـولـ.

(٤) من مـ والـشـرـ.

(٥) أيـ: قـائـمـ . وقد سـدـ مـدـ الـاسـمـ.

(٦) في الأصل: مـكـونـ.

(٧) في العـلـارـ صـ ٩ـ٨ـ أـنـ «فـائـمـ» سـدـ مـدـ اـسـمـ «مـكـونـ» ، مـدـ خـبـرـ الـبـتـدـاـ: مـكـونـ . مـ مـبـداـ يـقـامـ خـبـرـهـ من حيث الـابـتدـاءـ بـهـ .

(٨) سـقطـ الواـوـ مـنـ مـ.

واحداً منها، إلا أن يقال: ذاك<sup>(١)</sup> فيما ناب عن فاعل اصطلاحاً، وما ناب عنه ما ذُكر ليس فاعلاً اصطلاحاً.<sup>(٢)</sup>

وقيل: لا يُبَيِّنَ مِنَ النَّاقِصَةِ اسْمٌ مَقْعُولٌ. وقال به أبو علي الفارسي، وأوراد عليه تلميذه ابن جنبي أن سـ قال في كتابه: كائنٌ ومكونٌ كضاربٍ ومضروبٍ. فأجابه بقوله: ما كُلٌّ<sup>(٣)</sup> داءٌ يعالجه الطبيب، ولعل سـ إِنْتَما<sup>(٤)</sup> قصد أن يبين أن هذا الفعل متصرفٍ. ومن ثم لم يذكر ما يقام مقام اسمه إذا حُذف، ولم يذكر<sup>(٥)</sup> الاسم والخبر لـ «كائن».

وأجاب التبراني بأن سـ أشار إلى أن «كان» إذا بُنيت للمفعول يُحذف اسمها ويُقام ضمير مصدرها، أي: المفهوم منها، مقامته. وذكر ابن عُصفور أنه يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أو المجرور، فيقال: مكونٌ فيه أو عندك. وقد صرَّح بذلك سـ في «باب الظرف»، أي: فقد قال المصتف في «التصريح»: واسم المفعول كقول سـ في الظرف: «مكونٌ فيه». قاله أبو حيـان.<sup>(٦)</sup> انتهى.

وهذا تصريح بجواز بناء «كان» الناقصة للمفعول، وأنه لا يقام خبراً مقام اسمها بل يُقام مقامه إنما ضمير المصدر المفهوم منها أو

(١) في حاشية الأصل من نسخة ذلك.

(٢) م: ليس فاعل اصطلاحاً.

(٣) كل: مفعول به لفعل محنوف يفسره ما بعده، أي: ما يعالج.

(٤) سقطت من مـ.

(٥) سقط «ما يقام... ولم يذكر» من مـ.

(٦) التصريح ١: ١٨٧. وانظر النكات الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٦٩. مـ: قاله الشيخ أبو حيـان.

الطرف أو المجرور. وفي كلام بعضهم: إن قلنا: إنها أي «كان» الناقصة تعمل في الطرف، أي: بأن قلنا بدلاتها على الحدث، أُقيم<sup>(١)</sup> مقام اسمها، وإلا بأن قلنا «إنها لا تعمل فيه لعدم دلالتها على الحدث» تعين ضمير المصدر.

فعلم أنَّ من يقول ببناء «كان» للمفعول لا يقول بإقامة خبرها مقام اسمها، كما قال المصنف تبعاً للفراء، وحَ يجب أن يبقى منصوباً، فتقول: مكونُ عندك أو في الدار قائماً، أو مكونُ قائماً. وحَ يكون «قائماً» [قائماً]<sup>(٢)</sup> مقام خبره من حيث الابتداء، ولا يضر كونه منصوباً، لما تقدم.

واختار الشَّيخ أبو حيَان مذهب أبي عليِّ الفارسيِّ،<sup>(٣)</sup> حيث قال: والذي اختاره مذهبُ الفارسيِّ، وهو عدم جواز بناء «كان» وأخواتها للمفعول، قال: إذ<sup>(٤)</sup> لم يسمع شيءٌ من ذلك عن العرب، والقياس يأبه، فوجب اطْرَاحه. انتهى.

وتقول في المصادر من «كان»: عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ قائماً. فـ«كون»: مصدرُ «كان» الناقصة. وزَيْدٌ: مجرورٌ به، وأما قوله «بالإضافة» فعلى التسامح، وموضعه رفعٌ على أنه اسمه. وقائماً: خبرٌ منصوبٌ به. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) أي: الطرف.

(٢) من م.

(٣) سقط «حيث... الفارسي» من م.

(٤) م: إذا.

وال المصدر في قول الشاعر:<sup>(١)</sup>

\* وَكُونُكَ إِتَاهُ، عَلَيْكَ، يَسِيرُ \*

[ف «كون»]:<sup>(٢)</sup> مبتدأ ، والكاف: اسمه ، وإتاه: خبره من حيث النسخ ،  
ويسير: خبره من حيث ابتدائته .

وقيل: لا مصدر للناقصة . فيكون تصرفها ناقصاً . وقى على  
ذلك ، أي: على ما تصرف من «كان» من المضارع والأمر والمصدر  
واسم الفاعل واسم المفعول ، ما تصرّف أي: أخذ واشترى من أخواتها:  
المتصرف تصرفنا تماماً ، الذي هو: أنسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات  
وصار . فيقال في إعراب المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم  
المفعول منها ما قيل فيها<sup>(٣)</sup> مما ذكر . أو تصرفنا ناقصاً ، الذي هو: زال  
وفتن وانفق وترح . فيقال في إعراب المضارع واسم الفاعل واسم  
المفعول منها ، على ما تقدم ، ما قبل فيها مما ذكر .<sup>(٤)</sup>

[ما يكون منها تماماً]:

وَكُلُّهَا أي: «كان» وأخواتها يجُوزُ استعمالها تامةً ، فيكتفى  
بمعرفتها ولا يحتاج إلى منصوب ، كما يجوز استعمالها ناقصة ففتقر

(١) عجز بيت صدره:

بِطْلِي وَجْلِي، سَادَ فِي قَوْمِهِ اللَّئِي

العبي: ٢: ٥٠ والهمع: ١: ١١٤ والدرر: ١: ٨٣.

(٢) من م.

(٣) م: بها.

(٤) في الأصل وم: فيها فيما ذكر.

إلى المتصوب، إلا ثلاثة منها. وهي: ليس وفقيه وزال. فإنها لا تُستعمل تامة، بل هي ملازمة للنقص.

وقد علمت معنى النقص، وهو احتياجها للمنصوب وعدم اكتفائها بالمرفوع. ومعنى التمام: أن تكفي بمرفوتها، ويقال له: فاعلٌ حقيقة،<sup>(١)</sup> ولا تحتاج إلى منصوب. حتى إذا وقع<sup>(٢)</sup> بعدها أعراب حالاً، لا خبراً.

ونكون هذه الأفعال ح أفعالاً قاصِرَةً أي: لازمة، ومعانيها مُختلفة. فمعنى «كان» ح وُجْدٌ، نحو: «كانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءَ مَعْهُ»،<sup>(٣)</sup> ونحو: إذا كان الشتاء. وقيل: هي فيه بمعنى: حَضَرَ.

ومعنى ظَلَّ زِيدٌ: أقامَ نهاراً، ومعنى بَاتَ زِيدٌ: أقامَ لَيْلًا، ومعنى ١٣٥ أَصَبَّعَ زِيدٌ [واضَحَّى زِيدٌ]<sup>(٤)</sup> وأَمْسَى زِيدٌ: دَخَلَ في وقت الصَّبَاحِ والصُّحْنَى والمساء. قال الله، تعالى<sup>(٥)</sup>: «فَسُبْحَانَ اللَّهِ، حِينَ تُمْسُونَ، وَحِينَ تُصِبِّحُونَ» أي: تدخلون في وقت المساء والصَّبَاح. ومعنى بَرَحَ زِيدٌ وَانْفَكَ زِيدٌ: انْفَصَلَ. وتُستعمل **«بَرَحٌ»** بمعنى: ظهر. ومنه: بَرَحُ الخفَاءُ أي: ظهر. ومعنى **«صارٌ»**: رجعَ نحو<sup>(٦)</sup>: **«أَلَا إِلَى اللَّهِ تَعَبِّرُ**

(١) سقطت من م.

(٢) سقط **«حـ»** إذا وقع من م.

(٣) حدِيث شرِيف بخلاف في اللفظ. انظر المستدرك ٢: ٣٤١ وفتح الباري ٦: ٣٥١.

**الأُمُورُ**) أي: ترجع، وبمعنى: انتقل نحو: صار الأمر إليك، أي: انتقل. ومعنى **(دام)**: يقىء. ومنه<sup>(١)</sup>: **(خالِيَنَ فِيهَا، مَا دَأَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)** أي: بقيت.

---

(١) الآيات ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود. وفي الأصل: **(ومنها)**. وفي الحاشية عن نسخة: ومنه.

## الباب السادس من المعرفات

### بابُ خَبِيرٍ «إِنْ» وَخَبِيرٍ أَخْوَاتِهَا

أي: نظائرها. وقد تقدم وجه التسمية<sup>(١)</sup> بذلك.

اعلم - يا من يتأتى منه العلم ، وفَقْكَ الله ، تقدم معناه -<sup>(٢)</sup> أن «إن» وأخواتها ، أي: نظائرها ، تنصي卜 الاسم أي: المبتدأ ، أي: الذي يعرب مبتدأ لولاتها ، ويُسْمِي اسمها ، وترفع الخبر أي: خبر المبتدأ ، أي: الذي يعرب خبراً للمبتدأ لولاتها ، ويُسْمِي خبرها .

وهي تسمية اصطلاحية ، كما علمت في نظيره . وهذا القسم الثاني من التواسخ بالمعنى المتقدم ،<sup>(٣)</sup> وعند الكوفيين لا عمل لـ «إن» وأخواتها في الخبر ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها . وإنما عملت هذه الأحرف<sup>(٤)</sup> هذا العمل لأن فيها شبهاً بالفعل لفظاً ومعنى . أمّا لفظاً فمن حيث بناوها<sup>(٥)</sup> على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة ، ولزوم آخرها الفتح . وذكر المصنف في «التصريح» أن «أن» المفتوحة أكثر مشابهة لل فعل من المكسورة . - وأمّا معنى فمن حيث إن في «أن وإن» معنى: أكدت ، وفي «كأن» معنى: شبهت ، وفي «لكن» معنى: استدركت ، وفي «ليت» معنى: تميّنت ، وفي «عل» معنى: ترجيت .

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: تسميتها .

(٢) أي معنى: وفَقْكَ الله .

(٣) فرقه في الأصل بقلم آخر: الذي هو من النسخ بمعنى الإزالة .

(٤) سقط «هذه» الأحرف من م .

(٥) في الأصل و م: «بناتها» . وهو جائز ، والوجه من المطرار ص ٩٥ . ولفظاً: مفعول مطلق للمبتدأ المحذوف: الشبة .

ولقّة هذا الشّيء عملت عمل الفعل الغير الطبيعي له،<sup>(١)</sup> لأن العمل الطبيعي لل فعل، كما علمت ، رفع الأول الذي هو الفاعل ونصب الثاني الذي هو المفعول ، وغير الطبيعي عكسه . وهو دليل على قوّة المشابهة . ومين ثم ذكر المصنف أنها إنما عملت هذا العمل ، أي: الغير الطبيعي ، تشييئها بفعل تقدّم متصوّبه على مرفوعه ، الدال ذلك<sup>(٢)</sup> على قوّة التصرّف لقوّة المشابهة . وذكر المصنف في «التصرّف» أن ذلك تبيّه على الفرعية .

وهي أي: «إن» وأخواتها سُنَّة أحرُف ، على المشهور . أحدها «إن» المكسورة الهمزة ، وثانيها «أن» المفتوحة الهمزة ، وثالثها «كان» ، ورابعها «لكن» ، المُشدّدات الثُنُونات الأربع ،<sup>(٣)</sup> أي: نون: إن وأن وكأن ولكن ، بخلاف المخففات النون فإن فيها تفصيلاً :

وهو أن الأكتر في «إن» المكسورة الهمزة الإهمال ، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية . وكان مقتضى ذلك<sup>(٤)</sup> وجوب الإهمال ، لكن أعملت<sup>(٥)</sup> استصحاباً للأصل . وأنا «أن» المفتوحة الهمزة<sup>(٦)</sup> فتبقي

(١) أي: المعايير الطبيعي لل فعل . فال الأولى: حرفة موصولة ، والإضافة لفظية كما ترى ، والتعبير صحيح فصيح . انظر الورقة ٧ .

(٢) أي: العمل .

(٣) كذا ، وهو جائز لأن العدد لم يقف إلى المعلوم . انظر الورقة ٧ .

(٤) م: تلك .

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: استعملت .

(٦) في الأصل: «مفتوحة الهمزة» . وهو خطأ شائع بين المتأخرین والمعاصرین ، لأن المراد هو: المفتوحة همزتها . فال: حرفة موصولة في الأول ، ونائبة من ضمير الغائب في الثاني . انظر الورقة ٧ وما مضى في الفقرتين الماضية والتي قبلها .

على عملها، لكن يجب في اسمها أن يكون ضميراً محدوداً وفي خبرها أن يكون جملة.

وكذا «كأن» تبقى على عملها، ولا يجب في اسمها أن يكون ضميراً محدوداً، ولا يجب في خبرها أن يكون جملة، بل يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها. وفي كلام شيخ المحققين:<sup>(١)</sup> وإذا حُقفت «كأن» فالأصح إلغاؤها. انتهى.

وأما «لكن» فتُهمل وجوباً. وعن الأخفش ويونس جواز إعمالها. قال شيخ المحققين: ولا أعلم له شاهداً. وقال المصتف في «التصريح»: لم يُسمع من العرب: «ما قام زيد لكن<sup>(٢)</sup> عمراً قام» بنصب «عمرو». وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تُعرف. وخاتمتها «لَيْتَ»، وسادتها «لَعْلَ»، المفتوحتان.<sup>(٣)</sup>

### [معاني هذه الأحرف]:

ومعانيها، أي: هذه الأحرف الستة، مُختلفة. فـ «إن» المكسورةُ الهمزة وـ «أن» المفتوحةُ الهمزة موضوعتان<sup>(٤)</sup> لِسْجَرَدْ توكيدي، أي: تقوية الحكم أي: النسبة، أي: التصديق بوقوعها أو عدم وقوعها. وذلك إذا كان المخاطب عالماً أي: مصدقاً بذلك. وهذا عرض عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تام. وليرفع الشكُ

(١) هو الرضي الأسترابادي.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لكنه.

(٣) في الشرح: المفتوحان.

(٤) في الأصل ر: م: (موضعنان). قوله «المكسورة والمفتوحة» يوجب الثانية هنا.

١٣٦ عنها<sup>(١)</sup> أي: النسبة، أي: التردد في أن النسبة واقعة أم لا، ولرفع الإنكار لها.<sup>(٢)</sup>

وهو<sup>(٣)</sup> لرفع الشك مستحسن، ولرفع الإنكار واجب، ولمجرد التأكيد لا ولا.<sup>(٤)</sup> لكن المفهوم من<sup>(٥)</sup> كلام بعضهم أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك. وحمله بعضهم على كلمة «إن» خاصة، بخلاف سائر المؤكّدات.

فعلم أنه لا يؤتى بهما، إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، إلا إذا نزل منزلة المتردد أو منزلة المنكر. وقد يؤتى بهما لغير ذلك، فيستعملان في الأمر الذي وُجد وكان يُظْنَ به ألا يوجد، كقول من أحسن إلى شخص وقابله ذلك الشخص بالإساءة: أحسنت إلى فلان، ثم إنّه كان جزائي منه ما ترى.

و«كان» موضوعة للتشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة. وهو أي: التشبيه لا بالمعنى المذكور<sup>(٦)</sup> لغة: الدلالة على مشاركة أمر، وهو هنا المُشَبَّه<sup>(٧)</sup> لأمر وهو المشبه به، في معنى. وهو وجه الشبه الذي قُصِّدَ اشتراك الطرفين فيه.

(١) يعني: إذا كان المخاطب متردداً فيها.

(٢) يعني: إذا كان المخاطب منكراً لها.

(٣) أي: استعمالهما في التعبير. وسقط «الرفع الشك مستحسن» من م.

(٤) يعني: لا يستحسن ولا يجب، إذا كان المخاطب عالماً بالنسبة المذكورة. وسقطت «الا» الثانية من م.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: في.

(٦) م: لا معنى المذكور.

(٧) م: الشبه.

**وَالْكِنْ** موضعية للإسْتِدْرَاكِ. وَهُوَ أَيْ: الْإِسْتِدْرَاكُ تَعْقِيبُ الْكَلَامِ  
يُرْفَعُ مَا: شَيْءٌ يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ، أَوْ يُرْفَعُ نَفْيُ مَا يُتَوَهَّمُ<sup>(١)</sup> نَفْيُهُ. فَ«نَفْيُهُ»  
مُعْطَوفٌ عَلَى «ثُبُوتُهُ» بِتَقْدِيرٍ<sup>(٢)</sup> مُضَافٌ. فَالْمَعْنَى: أَوْ تَعْقِيبُ الْكَلَامِ  
بِإِثْبَاتٍ مَا يُتَوَهَّمُ نَفْيُهُ. لَأَنَّ رَفْعَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَهُوَ أَوْلَى<sup>(٣)</sup> مِنْ جَعْلِ  
«نَفْيُهُ» نَاثِبًّا<sup>(٤)</sup> فَاعْلَى فَعْلٌ مُحْذَوْفٌ مَعَ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ، الَّذِي  
سَلَكَهُ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى قُولِهِ «رَفْعُ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ» لِكُفَاهُ، لَأَنَّ الْمُتَوَهَّمَ  
ثُبُوتُهُ إِمَّا إِثْبَاتٌ أَوْ نَفْيٌ.<sup>(٥)</sup> وَيَعْصُمُهُمْ قَصْرُ نَظَرِهِ عَلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: لَمْ  
يَظْهُرْ مَثَلٌ لِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ نَفْيَهُ. **«فَاقْتَرِبُوا. يَا أُولَئِي الْأَبْصَارِ»**.<sup>(٦)</sup>  
وَقَدْ تَأَنَّى لِمَجْرِدِ التَّأكِيدِ نَحْوُ: لَوْ جَاءَنِي زِيدٌ أَكْرَمْتُهُ، لَكُنَّهُ لَمْ  
يَجِدْ. فَقَدْ أَكَدَتْ مَا أَفَادَتْهُ «لَوْ» مِنَ الْامْتِنَاعِ. وَهِيَ بِسِيَطَةٍ. وَقَالَ  
الْكُوفَيُونَ غَيْرَ الْفَرَاءِ: هِيَ مَرْكَبةٌ مِنْ «لَا إِنْ»، فَطُرِحَتْ<sup>(٧)</sup> الْهَمْزَةُ  
تَخْفِيْفًا، وَزُيِّدَتِ الْكَافُ بَيْنَهُمَا. وَفِيهِ أَنَّ الْكَافَ الزَّائِدَةَ مَفْتوحةٌ.

**وَالْأَيْتُ** موضعية لـ**الْتَّئْمِنِيَّ**. وَهِيَ مَحْبَّةُ حَصْولِ الشَّيْءِ وَالْغَيْرِ الْوَاجِبِ  
حَصْولُهُ<sup>(٨)</sup> مُسْتَحِيلًا كَانَ، وَتَعْلِقُهُ بِهِ أَكْثَرُ، أَوْ مُمْكِنًا غَيْرَ مُتَرْقِبٍ حَصْولُهُ،

(١) سقط «نَفْيُ مَا يُتَوَهَّمُ» مِنْ مِنْهُ.

(٢) سقطت مِنْ مِنْهُ.

(٣) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ أَدَلِ.

(٤) سقطت مِنْ مِنْهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا.

(٦) الْأَيْةُ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْحُشْرِ، اتَّبَعَهَا الْمَرْفُوفُ هُنَا تَعْرِيْفًا بِمِنْ قَصْرِ نَظَرِهِ.

(٧) مِنْ: وَطَرَحَتْ.

(٨) أَيْ: الْمُغَایِرُ الْوَاجِبُ حَصْولُهُ. فَالْتَّبَيِّنُ صَحِيحٌ فَصَحِيحٌ، وَسُقْطَةُ «مُسْتَحِيلًا... مُرْتَقِبٍ حَصْولُهُ» مِنْ مِنْهُ.

وتعلقه به قليل ، أي: ميل النفس إلى حصول ذلك الشيء . ولما كان من مالت<sup>(١)</sup> نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا التمني طلباً.

وعليه جرى المصنف حيث قال: وهو أي: التمني طلب ما لا طمع فيه أي: في حصوله - وهو المستحيل حصوله - أو ما فيه<sup>(٢)</sup> أي: ما في حصوله عشرة . وهو الممكן الغير الواجب<sup>(٣)</sup> المترقب حصوله .

و«القلل» موضوعة للترجمي . وهو مجتة الشيء الممكן غير الواجب حصوله ، المحبوب للنفس المترقب الذي لا وثوق بحصوله ، أي: ميل النفس إلى حصول ذلك الشيء . ولما كان<sup>(٤)</sup> من مالت نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا الترجمي طلباً.

وعليه جرى المصنف حيث قال: وهو أي: الترجمي طلب الأمر المحبوب للنفس المترقب حصوله ، الذي لا وثوق بحصوله . وعلى قياسه يكون الإشراق خوف الشيء الممكן غير الواجب حصوله ، المكره للنفس المترقب الذي لا وثوق بحصوله . والغالب أنَّ من خاف من شيء<sup>(٥)</sup> يطلب عدم حصوله . فالإشراق: طلب عدم الأمر المكره للنفس . وفيه أنه يرجع إلى طلب الأمر المحبوب . فالترجمي إذا شامل للإشراق.<sup>(٦)</sup>

---

(١) م: مال.

(٢) م: أي: ما فيه.

(٣) سقطت من م . وانظر تعليقنا على أول الفقرة السابقة.

(٤) م: كانت.

(٥) في هذا تعديلة للمخوف بـ «من» . والأولى حمله على أنَّ الخوف هنا بمعنى الفزع .

(٦) م: شامل الإشراق .

تُقُولُ، إذا أردت التمثيل لهذه الأحرف السّة: إنَّ زَيْدًا قاتِمٌ، وبِلَغَنِي أنَّ زَيْدًا قاتِمٌ. فـ «إنَّ» بالكسر أي: كسر الهمزة في الأولى، والفتح أي: فتح الهمزة في الثانية: حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَتَصْبِيْرٌ ورفع. ولعله إنما انتصر على التصريح لأنَّه المتفق عليه. وزَيْدًا: اسمُها منصوب بها اتفاقاً. وقائمٌ: خَبْرُهَا مرفوعٌ بها على الأصح، كما نقدم.

وأتنا ما جاء من قولهم: «إنَّ الماء»، بكسر الهمزة وتشديد النون ورفع «الماء»، فليس من هذا الباب. وأصله: أنَّ زَيْدٌ الماء، بفتح الهمزة وتشديد النون، فعل ماضٍ بمعنى: حَصَبَ. والماء: منصوب على أنه مفعول به. حُذف الفاعل / وهو «زَيْدًا»، وأقيمت المفعول وهو «الماء»<sup>١٣٧</sup> مقامه، فرفع وكسرت الهمزة، عند من يكسر فاء<sup>(١)</sup> المضاعف المبني للمفعول، فيقول: <sup>(٢)</sup> «إِرْدًا» بكسر الراء. تبه عليه المصطف في «التصريح»<sup>(٢)</sup> في باب «نائب الفاعل».

وتمتاز «أنَّ» المفتوحة الهمزة عن «إنَّ» المكسورة الهمزة، بكونها أي: المفتوحة لابد أن يطلبها عاملٌ. لتفع الجملة المفترضة<sup>(٤)</sup> بها موقع الفاعل كما تئلنا له، بقولنا: بلغني أنَّ زَيْدًا قاتِمٌ، أي: قيامٌ زيد. وتفع

(١) في الأصل: «ما». وسقطت من م.

(٢) في الأصل و م: لتفعل.

(٣) لم: ٢٩٦.

(٤) كذا، والجملة التي دخلت عليها «أنَّ» انحلت منها في مصدر مؤول، وقددت جملتها. ولو أراد منع المعتقدين بقاء الجملة بعد «أنَّ» - انظر إعراب الجمل ص ١٩ - وكانت الجملة المعزومة صلة الحرف المصدري لا محل لها من الإعراب. فما في موقع الفاعل هو المصدر المؤول من «أنَّ» ومعموريها معًا، م: المفرونة.

موقع المفعول نحوه: علمتْ أنتَ قائمٌ، أي: قيامك.<sup>(١)</sup> ونفع موقع المجرور نحوه: علمتْ بـأنتَ قائمٌ، أي: بـقيامك. بخلاف «إنَّ المَكْسُورَةِ»، قد لا يطلبها عامل كما مُثُلَّ، وقد يطلبها عامل نحوه<sup>(٢)</sup>: «قالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ». وتقولُ: كانَ زَيْدًا أَسَدًا. فـ«كانَ»: حرفُ تَشِيهٍ وتصبِّ ورفع. وزيدًا: اسمُها. وأسدًا: خبرُها. وهي مركبة لا بسيطة، على الصحيح. والأصلُ أي: أصل هذا الترتيب: إنَّ زَيْدًا كأسدٍ.<sup>(٣)</sup> فقدمَتِ الكافُ على «إنَّ»، ليُدلُّ الكلَّامُ مِن<sup>(٤)</sup> أولِ الأمرِ عَلَى التَّشِيهِ، وفتحَتْ همزة «أنَّ» لدخول الجاز الذي هو الكاف، ولم تصر بالفتح حرفاً مصدرياً،<sup>(٥)</sup> وصارت الكاف مع «أنَّ» كلمة واحدة.

وحَ تكون للتشبيه<sup>(٦)</sup> المؤكَّد كباقي أخواتها، أي: أخوات «كانَ» التي هي: إنَّ وأنَّ ولكنَ ولَيْتَ ولعلَّ. فإنَّها قدمَتْ لتدلُّ على معانيها من أولِ الأمر. فإنَّ الأوَّلين يفيدان التوكيد من أولِ الأمر، والثالث يفيد الاستدراك كذلك، والرابع والخامس يفيدان التمني والترجح كذلك. وتقول: قامَ النَّاسُ لِكِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ. فـ«لكِنَّ»: حرفُ استدراكٍ وتصبِّ ورفع. وزيدًا: اسمُها وهو منصوبٌ بها. وجالِسٌ: خبرُها وهو مرفوعٌ بها. وما قامَ النَّاسُ لِكِنَّ عَمْرًا قائمٌ. فالاول لرفع ما يتوجه ثبوته،

(١) سقط «ونفع موقع المفعول... قيامك» من م.

(٢) الآية ٣٠ من سورة مریم.

(٣) في الأصل وـم: «ـكـالـأـسـدـ». والتصويب من الشرح والعطار وتغيرات الأنباي.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: من.

(٥) م: حرفاً مصدرياً.

(٦) م: يكون التشبيه.

والثاني لإثبات ما يتوهم نفيه.

ولَيَّتِ الْحَسِيبَ قَادِمٌ. فـ «الَّيَّتِ»: حرف تمنٌ ونصبٌ ورفعٌ.  
والحسيب: اسمها وهو منصوبٌ بها. وقدم: خبرها وهو مرفوعٌ بها.  
ولَقُلْ اللَّهُ رَاحِمٌ. فـ «الَّقُلْ»: حرف ترجُّعٌ ونصبٌ ورفعٌ. والله:  
اسمها وهو منصوبٌ بها. وراحيم: خبرها وهو مرفوعٌ بها. وـ «الَّعَلْكَ  
بَاخْرُجْ نَفْسَكَ»<sup>(١)</sup> أي: قاتل نفسك. فـ «الَّعَلْ»: حرف إشارةٍ ونصبٌ  
ورفعٌ. والكاف: اسمها في محل نصبٍ بها. وباخر: خبرها مرفوعٌ بها.  
وَرِبِّمَا دَخَلَتْ «أَنْ» فِي خَبْرِهَا حَمْلًا لَهَا عَلَى «عَسَى»، لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا.  
ومنه قوله ~~بِكَفِيلٍ~~: «الَّعَلْ بِعَصْكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَّ بِعُجْجَتِهِ مِنْ بَعْضِ»<sup>(٢)</sup>.

ثم لما كانت نواسخ المبتدأ والخبر - على ثلاثة أقسام، وذكر  
قسمين منها - وهما «كان» وأخواتها [و«إن» وأخواتها]<sup>(٣)</sup> - شرع في  
القسم الثالث، وهو ما يزيل حكم المبتدأ والخبر، بمعنى ينصلبهما  
مفعولين له، تتميماً للأقسام، وإن لم يكن مما هو فيه - وهو الكلام  
على المرفوعات . بقوله:

(١) الآية ٦ من سورة الكهف.

(٢) الأحاديث: ٦٥٦٦ و ٦٧٤٨ في البخاري و ١٧١٣ في مسلم. وانظر المرطرأ من ٧١٨  
وسنن النسائي: ٨ ٢٣٣ والترمذى: ٢ ٣٩٨ وأبي داود: ٣ ٣٠١ والمتن: ٢ ٣٣٢ .

(٣) من م.

## باب تَعْبِيمِ التَّوَاسِخِ

أي: مُتَمِّمِها. وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل، بدليل قوله:  
وهو أي: متّم التواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين له، بعد استيفاء  
فاعله. يقال للمبتدأ: مفعوله الأول، وللخبر: مفعوله الثاني. وهو أي: ما  
ينصب ما ذكر قسمان: ما يتعلّق معناه بالقلب، ويقال له: فعل القلب. وما  
لا يتعلّق معناه بالقلب، ويقال له: <sup>(١)</sup> فعل التصيير.

### [ظنٌ وأخواتها]:

فالقسم الأول «ظنٌ» <sup>(٢)</sup> وأخواتها أي: نظائرها، من كلّ ما ينصب  
المبتدأ والخبر مفعولين، ومعناه متعلق بالقلب. وهي أي: «ظنٌ»  
وأخواتها التي هي من أفعال القلوب: سبعة.

وهي: ظننتُ أي: «ظنٌ» من هذا التركيب، وكذا: حسِبتُ  
وزعمتُ وخلتُ وعلمتُ ورأيتُ ووَجَدتُ. وهذه الأفعال، أعني أفعال  
القلوب، على قسمين: ما يُفِيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، وما يُفِيد  
تحقق وقوعه.

فالأربعة الأولى منها - وهي: ظننت وحسبت وزعمت وخللت -  
تُفِيدُ ترجيح وقوع المفعول الثاني أي: تُفِيدُ أنَّ الحكم على المفعول  
الأول ببعضه المفعول الثاني صادر عن طرف راجح، دائمًا في  
<sup>١٣٨</sup> «زعمت»، / غالباً فيما عدّها، وقد تُفِيد تحقق ذلك في غير الغالب.

(١) سقط «فعل القلب...» ويقال له من م.

(٢) في الشرح والمطار والتبيّغ: «ظننت». وسقط «الأول» من م.

**والثلاثةُ الباقيَّةُ منها - وهي:** علمت ورأيت ووجدت - تُفِيدُ تَحْقِيقَ  
وَقُوَّعَهُ أي: تُفِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمُفْعُولِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup> بِمُضْمُونِ الْمُفْعُولِ  
الثَّانِي صَادِرٌ عَنْ عِلْمٍ وَتَحْقِيقٍ، دَائِمًا فِي «وَجَدْتُ»، وَغَالِبًا فِيمَا عَدَاهَا،  
وَقَدْ تُفِيدُ<sup>(٢)</sup> التَّرْجِيعَ فِي غَيْرِ الْفَالِبِ.

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ عُلِّمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُشْرِطُ فِي «ظَنَّ» الَّتِي تَعْمَلُ  
الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَدَ، راجحًا أو جازمًا. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ  
بِمَعْنَى ذَلِكَ، بِأَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى: أَتَهُمْ، لَمْ تَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ، بَلْ  
تَتَعَدَّى لِمُفْعُولِ وَاحِدٍ فَقَطُّ، نَحْوُ: سُرِقَ لِي مَا فَظَنَتُ زِيدًا، أَيْ:  
أَتَهُمْهُ . وَمِنْهُ<sup>(٣)</sup>: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَلَمٍ» أَيْ: بِمَتَّهُمْ .

وَفِي «حَسِبَ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَدَ، راجحًا أو جازمًا. فَإِنْ لَمْ  
تَكُنْ بِمَعْنَى ذَلِكَ، بِأَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى: احْمَرَ وَابْيَضَ، لَمْ تَعْمَلُ الْعَمَلُ  
الْمَذْكُورُ، بَلْ تَكُونَ لَازْمَةً، نَحْوُ قَوْلُكَ: حَسِبَ، أَيْ: صَرُثْ أَحَسَبَ،  
ذَا بِياضٍ وَحُمْرَةٍ كَالْبِرْصِ .

وَفِي «زَعَمَ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَدَ راجحًا. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى  
ذَلِكَ، بِأَنَّ كَانَتْ بِمَعْنَى: كَفَلَ وَضَمَّنَ، لَمْ تَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ، بَلْ<sup>(٤)</sup>  
تَكُونَ مُتَعَدِّيَّةً لَوَاحِدٍ، نَحْوُ: زَعَمَ زِيدٌ عُمْرًا، أَيْ: كَفَلَهُ وَضَمَّنَهُ . وَمِنْهُ<sup>(٥)</sup>

(١) سقطت من م..

(٢) في الأصل: يُفِيدُ.

(٣) الآية ٢٤ من سورة التكوير.

(٤) في الأصل: بـأـنـ.

(٥) الأحاديث: ١٢٦٥ في الترمذى و ٣٥٦٥ في أبي داود و ٢٣٩٨ في ابن ماجه  
والمسند: ٥ ٢٦٧ و ٢٩٣ .

«الْأَرِعَيمُ غَارِمٌ».

وإن كانت بمعنى: رأس أو طمَع أو سَمِنَ أو هَزْلَ، لم تُعمل العمل المذكور أيضًا، بل تكون لازمة نحو: زعمَ زيدٌ، أي: رأس. ومنه: فلانٌ زعيمُ القومِ، أي: رئيسهم. وزعمَ زيدٌ أي: طمع. قال ابن خالويه: يقال: زعمَ في غير مَزْعِمٍ، أي: طمع في غير مطعم. وزعمت الشاةُ أي: سَمِنَت أو هَزَلت.

وأكثر ما يُستعمل الزَّعْمُ فيما يُشكِّل في صحته، أي: لم يقم الدليل على صحته، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر. ففي «عروض الأفراح»<sup>(١)</sup>: إذا تأملته، أي الزَّعْمُ، تجده يُستعمل حيث يكون المتكلّم شاكراً. فهو لقول<sup>(٢)</sup> لم يقم الدليل على صحته، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر. ولم يُستعمل في القرآن إلا للباطل. أي: وعليه: «زَعَمَ مَطِيلُ الْكَذِبِ». واستُعمل في غير القرآن<sup>(٣)</sup> للتصحيح كثيراً، أي: ومن كُم أكثر سَـ في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج: «زَعَمَ العَخْلِيلُ كَذَّا». وفي «التصريح»<sup>(٤)</sup> أن «زَعَمَ» يأتي بمعنى: قال. كقوله:<sup>(٥)</sup>

(١) هو شرح لتلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن علي السكري المتوفى سنة ٧٧٣، طبع في القاهرة سنة ١٢٢٨ و١٣٤٨. كشف الظنون من ٤٧٧ والمجمع الشامل ٣: ١٤٧.

(٢) م: كقول.

(٣) ليس «إلا الباطل... غير القرآن» في م.

(٤) في ١: ٢٥٠.

(٥) قسم بيت لأبي زيد الطائي ترمه:

وماذا يزيدُ الْيَرْمَ تَلَهِيفِي؟

يرثي عثمان بن عفان، رضي الله عنه. ديوانه من ١٢٠ والتصريح ١: ٢٥٠. واللهيف والتلهيف: من الحزن والحسنة.

يا لهَفْ تَقْسِيَ، إِنْ كَانَ الَّذِي رَأَعْمَوْا حَقًّا  
أَيْ: <sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ الَّذِي قَالُوهُ حَقًّا. نَصْ عَلَيْهِ ابْنُ بَرِيَّ.

وَيُشْرِطُ فِي «خَالٍ» أَنْ تَكُونَ مَاضِي «يَخَالُ» بِمَعْنَى: يَعْتَدِدُ رَاجِحًا،  
لَا بِمَعْنَى: تَكْبِيرٌ. وَإِلَّا لَكَانَ <sup>(٢)</sup> لازِمًا نَحْوُ: خَالٌ زَيْدٌ: تَكْبِيرٌ وَأَعْجَبٌ بِنَفْسِهِ.  
وَإِلَّا يَكُونُ بِمَعْنَى «يَظْلَمُ» بِالْمُشَالَةِ <sup>(٣)</sup> نَحْوُ قَوْلُكَ: خَالٌ الْفَرَسُ، أَيْ: ظَلَمَ  
بِمَعْنَى: غَمَرَ فِي مَشِيهِ، لَا بِمَعْنَى: صَارَ ذَا خَالٍ. وَإِلَّا لَكَانَ لازِمًا أَيْضًا  
نَحْوُ قَوْلُكَ: خَالٌ زَيْدٌ: صَارَ لَهُ خَالٌ. وَلَا بِمَعْنَى: نَظَرَ وَأَبْصَرَ، وَإِلَّا لَكَانَ  
مَتَعْدِيًّا لَوَاحِدَ نَحْوُ: خَالٌ زَيْدٌ الْهَلَالُ، أَيْ: نَظَرَهُ وَأَبْصَرَهُ.

وَيُشْرِطُ فِي «عَلِمَ» أَنْ تَكُونَ <sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى: اعْتَدَدَ جَازِمًا، أَوْ رَاجِحًا،  
لَا بِمَعْنَى: عَرَفَ، وَإِلَّا لَكَانَ مَتَعْدِيًّا لَوَاحِدَ نَحْوُ: عَلِمَتُ زَيْدًا، أَيْ:  
عَرَفْتُهُ. وَهَذِهِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ «عَلِمَ» وَ«عَرَفَ» اسْتَدَلَّ بِهَا بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ  
مَتَعْلَقُ الْعِلْمُ الْكَلِيَّاتُ وَالْمَرْكَبَاتُ، وَمَتَعْلَقُ الْمَعْرِفَةُ الْجَزِيَّاتُ وَالْبَسَاطَةُ.  
وَالصَّحِيحُ تَرَادُفُهُمَا. وَعَلَيْهِ فَهَذِهِ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْمُتَرَادِفَيْنِ أَيْ: اخْتَصَاصُ  
أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ بِحُكْمِ لَفْظِيِّ، أَمْ مُوكُولٌ لَاخْتِيَارِ الْعَرَبِ لِحُكْمِهِ لَمْ  
نَطَّلِمْ عَلَيْهَا الْآنَ، فَقُبْلَ. <sup>(٥)</sup>

وَإِلَّا تَكُونَ «عَلِمَ» بِمَعْنَى: انشَقَتْ شَفَتُهُ الْعُلِيَا. وَإِلَّا لَكَانَ لازِمًا

(١) سقط من م حني «ضمير المتكلّم» في إعراب «خلت»، ثم الحنّ بالحاشية.

(٢) كذا، بحمل جواب «إلا» على جواب: لولا. انظر من ٣٥.

(٣) أي: بالظاء المشالة لا بالضاد. انظر التصریع ٢٤٩: ١ و ٢٥٠.

(٤) م: يكون.

(٥) في الأصل: «إلا أن قبيل». وفي الحاشية عن نسخة: «الآن قبيل». وفي حاشية م: الآن قبل.

نحو: عَلِمَ زَيْدٌ، أي: اشقت شفته العليا. ومصدره<sup>(١)</sup> العُلْمَة بضم العين. وفيه أن ما ذُكر<sup>(٢)</sup> مصدر: «عَلِمَ» بضم اللام، وما هنا بكسرها. ويُشترط في «رأى» أن تكون بمعنى: اعتقاد اعتقاداً جازماً، أو راجحاً، ومثلها «رأى» الحُلْمِية على الأصح، لا بمعنى: أبصر. وإنما كان متعدياً لواحد أيضاً<sup>(٣)</sup> نحو: رأى الشمس: أبصرها. وإنما تكون بمعنى: أصباب، نحو: رأى المصيَّد: أصباب رِتْهَ.

وإنما تكون مرادفة له «اعتقد». <sup>(٤)</sup> وإنما كان متعدياً لواحد أيضاً نحو: رأى أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> جَلَّ كذا أي: اعتقاد ذلك. وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى: ذهب إلى جَلَّ كذا. وإنما تكون بمعنى: أشار.

١٣٩ وإنما كان متعدياً لواحد أيضاً نحو: رأى زَيْدٌ كذا أي أشار به.

ويُشترط في «وَجَدَ» أن تكون بمعنى: اعتقاد اعتقاداً جازماً، لا بمعنى: أصباب. وإنما كان متعدياً لواحد نحو: وَجَدَ زَيْدٌ ضالتَه أي: أصبابها. ومصدره الِرِّجْدَانُ أو الْوُجُودُ. وإنما تكون بمعنى: استغنى أو حَزِنَ أو حَقَدَ. وإنما كان لازماً نحو: وَجَدَ زَيْدٌ أي: صار ذا حِدة. ومصدره الِرِّجْدَ مثلاً الواو، والجدة بكسر الجيم. ووَجَدَ زَيْدٌ على قَدْرِ محبوبه: حَزِنَ. ومصدره الِرِّجْدَ بفتح الواو. ووَجَدَ زَيْدٌ على عدوه: حَقَدَ. ومصدره المَوْجِدة.

(١) سقطت من حاشية م.

(٢) يعني أن العُلْمَة مصدر: عَلِمَ، لأن مصدر اشتقاق الشقة هو: عَلِمَ. وفي هنا نظر أيضاً.

(٣) سقطت من حاشية م.

(٤) في حاشية م هنا تكرار واضطراب في المعرض.

(٥) في حاشية م: «أَبْوَحَ». وَحْ: رمز مختصر من: حنيفة.

تُقول إذا أردت التمثيل، لهذه الأفعال المستوفية<sup>(١)</sup> لهذه الشروط: ظننت زيداً قائماً. فـ«ظننت»: فعل ماض وفاعل. الفعل: ظنٌّ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو الناء المضمومة. وزيداً: مفعول أول لـ«ظننت». وقائماً: مفعول ثانٍ له.

وكذا القول، أي: ومثل هذا القول في إعراب «ظننت زيداً قائماً» يقال في إعراب: حسِبْتَ عَمِراً مُقيماً. فـ«حسِبْتَ»: فعل ماض وفاعل. الفعل: حسِبَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو الناء [المضمومة].<sup>(٢)</sup> وعمراً: مفعول أول بـ«حسِبَ». <sup>(٣)</sup> ومقيماً: مفعول ثانٍ [له].<sup>(٤)</sup>

وتقول: زَعَمْتُ رَاشِداً صادِقاً. فـ«زَعَمْتُ»: فعل ماض وفاعل. الفعل: زَعَمَّ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو الناء المضمومة. ورَاشِداً: مفعول أول لـ«زَعَمَّ». وصادِقاً: مفعول ثانٍ له.

وتقول: خَلَتِ الْهِلَالُ لاتِحاً. فـ«خَلَتِ»: فعل ماض وفاعل. الفعل: خَالَ. والفاعل ضمير المتكلّم<sup>(٥)</sup> وحده، وهو الناء المضمومة. والهِلَالُ: مفعول أول بـ«خَالَ». ولاتحاً: مفعول ثانٍ له.

وَعَلِمْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا. فـ«عَلِمْتُ»: فعل ماض وفاعل. الفعل: عَلِمَّ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو الناء المضمومة.<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل وـم: المستوفاة.

(٢) تمة يقتضيها السياق.

(٣) سقطت من مـ.

(٤) تمة يقتضيها السياق.

(٥) هنا ينتهي ما سقط من مـ وألحق بمحاشيتها.

(٦) زاد هنا في مـ: وفاعل الفعل.

والمسْتَشَار: مَفْعُولٌ أَوْلَى [لـ «عَلِمَ»].<sup>(١)</sup> وناصِحًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ [لـه].  
 ورأيُتُ الْجُودَ مَحْبُوبًا. فـ «رأيَتُ»: فعلٌ ماضٌ وفاعلٌ. الفعل:  
 رأى. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التاء [المضّومة].<sup>(٢)</sup>  
 والجود: مَفْعُولٌ أَوْلَى لـ «رأى». <sup>(٣)</sup> ومحبوبًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ له.  
 ووَجَدْتُ الصَّدْقَ مُتَجِيًّا. فـ «وَجَدْتُ»: فعلٌ ماضٌ وفاعلٌ. الفعل:  
 وجدَ. والفاعل ضمير المتكلّم وحده، وهو التاء [المضّومة].<sup>(٤)</sup>  
 والصدق: مَفْعُولٌ أَوْلَى [لـ «وَجَدَ»].<sup>(٥)</sup> ومُتَجِيًّا: مَفْعُولٌ ثَانٍ له.

#### [أفعال التصيير]

هذا ما يتعلّق بالقسم الأول، وأما القسم الثاني - وهو ما ينصلب  
 المبتدأ والخبر مفعولين، وليس معناه متعلّقاً بالقلب - الذي يقال له فعل  
 التصيير، نحو: صيرتُ وجعلتُ ورددتُ وتركتُ واتخذتُ، فقد أشار  
 إليه المصطف بقوله:

وما أشبه ذلك أي: وما أشبه هذه الأفعال السبعة المذكورة التي  
 هي أفعال القلوب، في العمل المذكور، من أفعال التصيير أي: مما  
 ينصلب مفعولين أصلُهُما المبتدأ والخبر، وليس معناه متعلّقاً بالقلب،  
 يقال فيه أي: في إعرابه بمثيل هذا الإعراب الذي قيل، في هذه الأفعال  
 السبعة المذكورة.

(١) ما بين مفعولين تمة في الموضعين يقتضيها السياق.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) تمة يقتضيها السياق.

فعلم أن حصر ما ينصلب المبدأ والخبر في السبعة المتقدمة إضافي،<sup>(١)</sup> أي: ما ينصلب ذلك من أفعال القلوب. فلا ينافي قوله هنا:<sup>(٢)</sup> «وما أشبه هذه الأفعال السبعة».

وحَيْشُرط في «جَعَلَ» الذي ليس من أفعال القلوب أن يكون بمعنى «صَبَرَ»، لا بمعنى: اعتقاد راجحاً، وإلا كان من أفعال القلوب نحو<sup>(٣)</sup>: «وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا لَهُمْ بِأَعْلَمٍ» - فالملائكة: مفعوله الأول. وإناثاً: لمفعوله الثاني - وألا يكون بمعنى: أوجد أو أوجب أو قارب. وإنلا تعدى مفعول واحد نحو<sup>(٤)</sup>: «وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ» أي: أوجد، ونحو: جعلت للأمير<sup>(٥)</sup> كذا أي: أوجبت له كذا، ونحو قول الشاعر:<sup>(٦)</sup>

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَقْلُبُنِي ثُوبِي،  
أي: قارب.

(١) أي: بالنسبة إلى المصرح به. انظر العطار.

(٢) العبارة فيها تصرف. انظر ما مضى قبل.

(٣) الآية ١٩ من سورة الزخرف. وجعلوا أي: اعتذروا.

(٤) الآية ١ من سورة الأنعام.

(٥) لعل الصواب: للأجير.

(٦) قسم بيت لمعرو بن أحمر تمنه:

لَانْهَضْ نَهْنَهْ الشَّارِبُ السُّكِيرِ

والمشهور خطأ في قافية: «الثَّمِيلِ». ديوانه من ١٨١ والخزانة ٤: ٩٣ - ٩٥ . وشرح أبيات المغني ٧: ٢١٣ - ٢١٥ . ولوب: تنازع فيه الفعلان: جعل وبطل. وهو بذلك من فاعل جعل. وفاعل يقلل: ضمير يعود عليه. والمعني: جعل ثوبى إنما قمت يقلبه. ولهذا فسر «جعلت» بقوله: قارب.

نقول في التمثيل لـ «جَعَلَ» الذي بمعنى «صَبَرَ»:<sup>(١)</sup> جعلت الطين إبريقاً. ونقول في التمثيل لـ «رَدَدْتُ»: رددت<sup>(١)</sup> العدو صديقاً، ولـ «تَرَكْتُ»:<sup>(٢)</sup> تركت الجاهل عالماً، ولـ «أَتَخَذْتُ»: أخذت<sup>(١)</sup> الدقيق عصيدة.

يختلف ما لا يتعذر من أفعال القلوب للمفعولين،<sup>(١)</sup> بألا يتعذر أصلاً نحو: فكر وتفكر، أو يتعذر لواحد كـ «عَرَفَ وَفِهِمَ» نحو: عرفت ١٤٠ زيداً وفهمت المسألة، وما يتعذر / لمفعولين غيرهما أي: ليس أصلهما المبتدأ والخبر، من غير أفعال القلوب والتصوير، بل من أفعال الحواسن نحو: أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عمراً جبة. فإنه أي: هذا القسم ليس من التوسيع، لأن مفعوليته ليس أصلهما المبتدأ والخبر. إذ لا يقال: زيد درهم، ولا عمرو جبة.

وظاهر هذا أنه لا بد في مفعولي جميع التوسيع من صحة حمل الثاني على الأول. وصحة الإخبار عن الطين بأنه إبريق، وعن العدو بأنه صديق، والجاهل بأنه عالم، والدقيق بأنه عصيدة، إنما يتاتي على ضرب من التجوز. وهو مجاز الأول.

وذهب أبو علي الفارسي وجمع متأخرون إلى أن «سمع» ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وليس من أفعال القلوب ولا من أفعال التصوير، بل من أفعال الحواسن، بشرط أن يتعلق بما لا

(١) سقطت من م.

(٢) تامة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «أن يأني». وفي العاشرة عن نسخة: إنما تأتي.

يُسمع كالأعيان، وأن يكون الخبر فعلاً دالاً على النطق نحو: سمعت النبي [ﷺ] <sup>(١)</sup> يقول، وسمعت زيداً يقرأ. فـ«النبي» في الأول «زيداً» في الثاني: <sup>(٢)</sup> مفعول أول. وجملة «يقول» في الأول وـ«يقرأ» في الثاني: في محل المفعول الثاني.

وجمهور التحاة على أن «سمع» فيما ذكر متعد لمحض واحد، وهو «النبي» <sup>ﷺ</sup> في الأول، «زيداً» في الثاني، وجملة «يقول» في الأول وـ«يقرأ» في الثاني: في محل نصب على الحال من ذلك المفعول.

---

(١) من م.

(٢) م؛ الثالث.

## البابُ السَّابِعُ [أي] [١] مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ

### بَابُ تَابِعٍ [الاسم] المَرْفُوعُ

وَالْمَرْادُ بِهِ أَيْ : بِالتَّابِعِ مِنْ حِيثُ هُوَ تَابِعٌ كُلُّ ثَانٍ . وَأَوْلَى مِنْهُ كُلُّ مُتَأْخِرٍ أَهْرَبٌ بِإِعْرَابٍ أَيْ : بِجِنْسِ إِعْرَابٍ سَابِقِهِ ، إِنْ وُجُدَ لِهِ إِعْرَابٌ ،  
الْحَاصِلِ وَالْمُتَجَدِّدِ [٢] دَائِمًا . وَيُدْخَلُ فِي «كُلُّ ثَانٍ» كَمَا قَالَ شِيخُ  
الْمُحَقِّقِينَ [٣] التَّعْتُ الثَّانِي فَمَا فَوْهُ ، وَكَذَا التَّأْكِيدُ الْمُكَرَّرُ وَعَطْفُ النَّسْقِ  
الْمُكَرَّرُ ، لَأَنَّ [٤] كُلًا مِنْهَا ثَانٍ [تَابِعٌ] [٥] لِلْمُتَبَعِ كَالْمُتَابِعِ لِلْأَوَّلِ .

فَخَرَجَ التَّعْبُرُ أَيْ : خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . فَلَئِنْهُ مُعَرَّبٌ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ الْحَاصِلِ  
دُونَ الْمُتَجَدِّدِ ، أَيْ : كُلُّ مُتَجَدِّدٍ بِسَبِيلِ دُخُولِ النَّاسِخِ ، أَيْ : وَهُوَ «كَانَ  
وَإِنْ وَأَخْرَاهُمَا» . وَخَرَجَ حَالُ الْاِسْمِ الْمَنْصُوبِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا  
ضَاحِكًا . فَلَئِنْهُ أَيْ : الْحَالُ الْمُذَكُورُ مُعَرَّبٌ بِإِعْرَابٍ سَابِقِهِ الْحَاصِلِ دُونَ  
الْمُتَجَدِّدِ رَفِعًا أَوْ جَرًّا . وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : لَا يَتَبَعُ سَابِقَهُ إِذَا زَالَ عَامِلُ  
النَّصْبِ ، وَخَلَقَهُ عَامِلُ الرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، وَمَرَرَتْ  
بِزَيْدٍ ضَاحِكًا .

(١) مِنْ م.

(٢) أَيْ : مَا يَطْرَا عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ عَامِلُهُ أَزْ لَا . انْظُرُ الْعَطَارَ ص ١٠٢ . وَالْحَاصِلُ : صَفَةُ لِـ  
«إِعْرَابٍ» .

(٣) هُوَ الرَّضِيُّ الْأَسْتَراَبَادِيُّ . انْظُرُ شِرْحَ الْكَافِيَّ ١: ٢٩٩ .

(٤) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ وَانْ .

(٥) لِـ الْأَصْلِ وَمِنْهُ ثَانٍ . وَالتصوِيبُ مِنْ شِرْحِ الْكَافِيَّ . وَمَا بَيْنِ مُعْتَرِفَيْنِ هُوَ  
مِنْ مِنْ .

وينقسمُ التابعُ أربعةً أقساماً، كما قسمه الزجاجي: <sup>(١)</sup> النعتُ والعلفُ بياناً أو نسقاً والتوكيدُ والبدلُ. ولكلُّ واحد منها كلامٌ يخصُّه.

### [النعت]

فالأولُ من تلك الأربعة: النعتُ. ويرادفه الصفةُ والوصفُ. وهو التابعُ المُشتقُ بالفعلِ، أو المشتقُ بالقوءة. وسيأتي في كلامه أنه الجامدُ المسؤولُ بالمشتق. وبهذا يخرج بقية التوابع. فإنه لا يجب أن تكون مشتقة ولا مسؤولة بالمشتق.

فلا يضرّ مجيء التوكيدُ اللفظيُّ مشتقاً في نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ. الأول نعت والثاني تأكيد لفظيٌّ. ولا يضرّ مجيء عطف النسبة مشتقاً أيضاً نحو: جامني رجلٌ مسلمٌ [وصالح<sup>(٢)</sup>] وصائمٌ، ومسؤولٌ بالمشتق نحو: جامني زيدٌ وهذا.

وبهذا يعلم <sup>(٣)</sup> ما في «شرح القطر» لمصنفه، وقوله: الموضّح لكتابه في المعرفة، أو المخصوص له في التكرارات، أي: الأصلُ فيه ذلك. وإنما فيجوز أن يكون لمجرد نحو: <sup>(٤)</sup> المدح أو الدم أو الترحّم أو التأكيد.

### [المشتقتُ الحقيقي]

مثالُ التابع المُشتقُ بالفعلِ نحو قوله: جاءني زيد العالِمُ. فإنه اسم فاعل بحسب الأصلِ، لكنه صار بحسب الاستعمال كالمؤمن

(١) في الأصل: «الزجاج». وانظر الجمل في نحو للزجاجي ص ١٣.

(٢) من م.

(٣) م: تعلم.

(٤) سقطت من م.

والكافر. فليس المراد منه التجدد والحدث، بل الثبوت والاستمرار كالصفة المشتبه. قال فيه: حرف تعریف على الأصح، لا موصولة<sup>(١)</sup> حتى تكون هي النعت، وليس مشتقة بالفعل.

ومثال التابع المُشتق لا بالفعل بل بالقوية تَحْوُ قولك: جاءني زيد الدمشقي. فإنه أي: «الدمشقي»، وإن لم يكن مشتقاً بالفعل، لكنه<sup>(٢)</sup> في قوية المشتق، لأنّه في معنى: المنسوب إلى دمشق. والمنسوبُ اسم مفعول.

٤٤١ وليس المراد بالمشتق بالفعل / هنا ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث منسوب لذلك المصدر، لأنّه بهذا المعنى يشمل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، ولا ينبعُ بواحد منها. بل تعني: نقصد ونريد بالمشتق بالفعل المشتق الصريح. وهو ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه.

ومثله قول بعضهم: المشتق ما دلّ على مُسمى ومعنى قائم به. وهو اسم الفاعل واسم المفعول. وفيه العطف على جزء العلم. والصفة المشتبهة واسم التفضيل وأمثلة المبالغة، لا غيرها من اسم الزمان والمكان والآلة، كما تقدّم. فالحصر في كلامه بالنسبة لهذه الثلاثة.

### [الجامد المؤول]:

ونعني: نقصد ونريد بالمشتق بالقوية الجامد. وهو هنا ما لم يوجد من لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه. - المؤول ذلك الجامد

(١) كذا. وأل: حرفية موصولة للعاقل. ولا يصح كونها للتعریف، لأنّها ليست للعهد ولا للذكر ولا للمحضور. وانظر ما يذكره المؤلف عن هذا في السطور التالية.

(٢) هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر من ٤٣١ و ٤٣٢.

بالمُشتقّ، أي: ما أُقِيم من الأسماء العارية عن الاشتغال بالمعنى المتقدّم مقام المُشتقّ منها بالمعنى المذكور، لكونه يرجع إليه بالتأويل. وذلك كاسِم الإشارة غير المكاني نحو: جاءني زيدٌ هذا، أي: الحاضرُ أو المشارُ إليه. وأما اسم الإشارة المكاني فلا يقع نعْتاً، لأنَّه ملازم للنَّصب على الظرفية. فإنْ وقع موقع النَّعت، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ هنا أو هناك أو ثُمَّ، كان النَّعت<sup>(١)</sup> بمتعلِّقه المحنوف لا به، على التَّحقيق. وكـ«ذِي» بمعنى: صاحب. نحو: جاءني رجلٌ ذو مالٍ، أي: صاحبُ مالٍ. وأما «ذو» الطائِيَّةُ التي بمعنى: «الذِي» فلا تقع نعْتاً إلا على القول بِإعرابها، نحو: مررتُ بِالرَّجُلِ ذي قَامَ، أي: الذي قام. وكـ«الْمَسْوِبِ» أي: ما يصدق عليه هذا اللَّفظ. وإلا فهذا اللَّفظ مشتق بالفعل، وتقدّم في كلامه مثال المنسوب. وكالمصدر الملزَم إفراده وتذكيره، نحو: مررتُ بِرَجُلٍ عَذْلٍ - وهو سماعيٌ. فإنه بمعنى: «عادل» عند الكوفيَّين، و«ذِي عَدْلٍ» عند البصريَّين - وكـ«أَيِّ»،<sup>(٢)</sup> نحو: مررتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ أي: الكامل! وكالجملة. فإنَّ النَّعت بمضمونها في الحقيقة.

### [الإيضاح والتخصيص]

والمرادُ بالإيضاح، أي: يكون<sup>(٣)</sup> النَّعت موضِحاً لمتبوعه عندهم. رفع الإحتمال أي: أن يرفع عنه الاشتراك اللَّفظي الواقع بينه وبين غيره.

(١) في الأصل: «النَّصب». وفي العاثية عن سخة: النَّعت.

(٢) م: وأي.

(٣) م: أن يكون.

وذلك في المَعَارِفِ، أي: فيما إذا كان المتبع معرفة كما مثنا، أي: كما يعلم من مثنا. وهو: جاعني زيدُ الْعَالَمِ وزيدُ الدَّمْشَقِيُّ.

فإن «زيداً» له مشارِكاتٌ في هذا الاسم، فلا يدرى: من الجاني منهم؟ فإذا قيل: «الْعَالَمُ أو الدَّمْشَقِيُّ»، ارتفع الاشتراك والاحتمال. وفيه أن الاشتراك قد يحصل في الصفة<sup>(١)</sup> والتناسب، فلا يرتفع الاشتراك بل يقل. وأجيب بأنهم جروا على ما هو الغالب، [وقطعوا النظر على ذلك، لذوره].<sup>(٢)</sup>

والمراد بالخصيص، أي: يكون<sup>(٣)</sup> التعت مخصوصاً لمتبوعه عندهم، تقليل الاشتراك والاحتمال، أي: أن يقلل الاحتمال والاشتراك الواقع فيه. وذلك في النكيرات، أي: فيما إذا كان المتبع نكرة، نحو: جاعني رجُلٌ فاضلٌ، ومررتُ بِقَاعَ عَرْقَبٍ، بالعين والراء المهمَلَتين والفاء والعيجم، أي: خَسِين. فكل من «رجل وقاع» يصدق على أفراد كبيرة. فإذا قيل: «فاضل» قل الاشتراك الواقع بين أفراد الرجل، وإذا قيل «عرفج» قل الاشتراك الواقع بين أفراد القاع.

وقد علمت أن الاشتراك والاحتمال بمعنى. ولعل تعبير المصنف بالاحتمال في جانب المعرف، وبالاشتراك في جانب النكيرات، مجرد تفنن، أو لما كان<sup>(٤)</sup> الاشتراك في المعرف طارئاً وفي النكيرات

(١) في الأصل: «الهيئة». وفي العاشرية عن نسخة: الصفة.

(٢) من حاشية م.

(٣) في الأصل: «أي يكون». وفي العاشرية عن نسخة: أن.

(٤) الجملة الشرطية معطوفة على خبر «العل» في محل رفع بالعلف. م: ولما كان.

وضعيّاً<sup>(١)</sup> عَبَرَ فِي الْأُولِيَّ بِالْاحْتِمَالِ، وَفِي الثَّانِي بِالاشْتِراكِ.

### [الحقيقي والسيبي]

ثُمَّ النَّعْتُ مِنْ حِيثُ هُوَ قِسْمَانِ: حَقِيقِيٌّ وَسَبَبِيٌّ، لِأَنَّهُ أَيْ: النَّعْتُ بِاعتبارِ مَا صَدَقَهُ، بحسبِ الاستقرارِ لِمَا وُجِدَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> فِي الْخَارِجِ، لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَرْفَعَ ضَمِيرَ المَنْعُوتِ اصْطِلَاحًا المُسْتَرِ وَيَجْرِي عَلَيْهِ، أَوْ لَا يَأْنِي يَرْفَعُ ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا بَارِزًا، أَوْ يَرْفَعَ ضَمِيرَ المَنْعُوتِ المُسْتَرِ لِكُنَّهُ لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِ بَلْ يَجْرِي عَلَى غَيْرِهِ. الْأُولُّ هُوَ الْحَقِيقِيُّ، وَالثَّانِي بِأَقْسَامِهِ هُوَ السَّبَبِيُّ.

فَالنَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ قَدْ عَلِمْتَ، مَا زِدْنَاهُ فِي تَعْرِيفِهِ، أَنَّهُ هُوَ الرَّافِعُ لِضَمِيرِ المَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ، الْجَارِي عَلَى مَنْ هُوَ / لَهُ فِي الْمَعْنَى، لَا مَا ١٤٢ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ فَقَطُّ، لِصِدْقِهِ بِنَحْوِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوِجْهَ، بِنَصْبِ «الْوِجْهِ». فَإِنَّ «حَسَنَ» جَارٍ عَلَى غَيْرِ المَنْعُوتِ، مَعَ رَفْعِهِ لِضَمِيرِ المَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ. وَقَدْ صَرَّحَ غَالِبُ النَّحَاةِ بِأَنَّهُ سَبَبِيُّ، وَيَعْصِمُهُمْ سَمَاءً مَجَازِيًّا. وَعَلَيْهِ فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةُ، فَلَا يَحْسُنُ التَّفْرِيعُ.

### [مَوَاقِفُ الْمَنْعُوتِ]

وَالنَّعْتُ الْحَقِيقِيُّ يَتَبَعُ مَنْعُوتَهُ وَجُوبَاهُ، حِيثُ لَا مَانِعٌ وَلَمْ يَقْطَعْ عَنِ التَّبَعِيَّةِ، فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشَرَةِ فِي وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ طَارِئِ وَفِي النَّكَراتِ وَضَعِيَّةِ.

(٢) مِنْ الْمَوْجُودِ مِنْهُ.

وواحدٌ من ثلاثة أخرى: الإفراد والتشبيه والجمع، وواحدٌ من اثنين: التذكير والتأنيث، وواحدٌ من اثنين آخرَين: <sup>(١)</sup> التَّعْرِيفُ والتنكير. تَقُولُ، إِذَا أَرْدَتَ التَّمثيلَ لِذَلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ. فَ «زَيْدٌ»: فاعلٌ. والفاصلٌ: نَعْتٌ. وَهُوَ أَيْ: «الْفَاضِلُ» نَعْتٌ حَقِيقِيٌّ لِأَنَّهُ رَافِعٌ لِضَمِيرٍ مَنْعُوقٍ الَّذِي هُوَ «زَيْدٌ» الْمُسْتَبَرُ، وَجَارٌ عَلَيْهِ. فَهُوَ جَارٌ عَلَى مِنْ هُوَ لِهِ فِي الْمَعْنَى. وَقَدْ وَاقَعَ مَنْعُوكَهُ فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشَرَةِ.

وَبِيَانِ ذَلِكَ أَنَّ «زَيْدًا وَالْفَاضِلُ» مَرْفُوعٌ، وَالرَّفْعُ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةَ، وَهِيَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْعَجْرُ. وَهُمَا أَيْضًا مُفَرَّدَانِ، وَالإِفْرَادُ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةَ، وَهِيَ الْإِفْرَادُ وَالْمُشَبِّهُ وَالْجَمْعُ. وَهُمَا أَيْضًا مُذَكَّرَانِ، وَالتَّذَكِيرُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُمَا التَّذَكِيرُ وَالتَّأْنِيَّةُ. وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ: الْأُولُّ عَلَمٌ وَالثَّانِي اسْمٌ مَوْصُولٌ، <sup>(٢)</sup> وَالْتَّعْرِيفُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالْمُنْكَرُ. فَهُنْ يَوْمَنِيَّةُ أَرْبَعَةِ مِنْ عَشَرَةِ.

وَإِنَّمَا وَاقَعَهُ أَيْ: وَاقَعَ هَذَا النَّعْتُ مَنْعُوكَهُ فِيمَا ذُكِرَ، لِأَنَّ النَّعْتَ الْحَقِيقِيَّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْعُوكَهُ لِفَظًا إِلَّا أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> نَفْسٌ مَنْعُوكَهُ مَعْنَى. وَالْمُوافَقَةُ فِي الْمَعْنَى تُشَعِّرُ بِالْمُمَائِلَةِ لِفَظًا أَيْضًا، أَيْ: فَلَا يُبَدِّلُ مِنْهَا، يُخَلِّفُ الْمُخَالَفَةَ مَعْنَى. فَإِنَّهَا تُشَعِّرُ بِمَدَمَ الْمُمَائِلَةِ لِفَظًا.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى جَوابِ سُؤالِ مُبَيِّنِ، <sup>(٤)</sup> فَقَالَ: لَا يُقَالُ مَعَ الْمُوافَقَةِ

(١) انظر ما مضى قبلَ.

(٢) يعني أن «ال» اسبة موصولة. والرابع أنها حرافية موصولة للعاقل، كما ذكرنا ص ٥٢٦.

(٣) كلما، ومثل هذا التعبير لا وجده في العربية. انظر من ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) أي: ضعيف لا ينبغي أن يقال، لأن جوابه ظاهر.

بينهما معنى: قد تُوجَدُ المُخالفة بِيَتَهَا لَفْظًا، في بعض هذه الأمور الأربع، كما هو ظاهر السياق. فقد وُجِدَتِ المُخالفة بينهما في الإعراب في مثل: مَرَدُتْ بِسِيَوْهٍ هذا. فإنَّ المَنْعُوتَ وهو «سيوه» مَكْسُورٌ آخِرَةً،<sup>(١)</sup> والنَّعْتُ وهو «هذا» سَاكِنٌ آخِرُه. فلم يتفقا في الإعراب. وكذا وُجِدَتِ المُخالفة بينهما في ذلك، في مثل: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ. فإنَّ المَنْعُوتَ وهو «جَحْر» مرفوع، والنَّعْتُ وهو «خَرِب» مجرور.

وقد وُجِدَتِ المُخالفة بينهما في الأفراد وغيره، في مثل: جاءَ<sup>(٢)</sup> عَبْدُ اللهِ الظَّرِيفُ، أو بَعْلَبَكَ الظَّرِيفُ، أو تَابَطَ شَرَا الظَّرِيفُ. فإنَّ المَنْعُوتَ وهو «عبد الله وبعلبك وتَابَط شَرَا» مُرْكَبٌ: الأول إضافي والثاني مرجيٌ والثالث إسنادي، والنَّعْتُ وهو «الظَّرِيفُ» مُفَرَّدٌ.

وقد وُجِدَتِ المُخالفة بينهما فيما ذُكر، في مثل: مَرَدُتْ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ. فإنَّ المَنْعُوتَ وهو «رجل» مُفَرَّدٌ، والنَّعْتُ وهو «يَكْتُبُ» مُرْكَبٌ من الفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي هو الضمير المستتر في ذلك الفعل جوازًا.

وقد وُجِدَتِ المُخالفة بينهما في التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، في مثل قوله تعالى: (وَيَأْلِيلُ كُلُّ هُمَزةٍ لَمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مَالًا)<sup>(٣)</sup> - فإنَّ المَنْعُوتَ وهو «هُمَزةٌ» نكرة، والنَّعْتُ وهو «الَّذِي» معرفة -<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>:

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والتفسير: جامعي.

(٣) الآيات ١ و ٢ من سورة الهمزة، و «مالاً» ليس في م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة غافر.

﴿حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. فإنَّ المعنوت وهو اسم «الله» معرفة بل أعرف المعارف، والنتع هو «شديد العقاب» نكرة لأنَّ «شديد» صفة مشتبهة وإضافتها لفظية لا تفيدها تعرِيقًا.

ولأنما لم يُقل بما تقدَّم لأنَّا نَقُولُ، في الجواب عن القسم الأول: **المراد بالتبَعَيَّةِ** في الإعراب، أي: في وجوبه الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر، أن يَكُونَ أي: الإعراب لفظاً أو مَحَلًّا أو تقديرًا، والتبَعَيَّة بهذا المعنى حاصلة، لأنَّه لا شَكَّ أنَّ كُلَّا من «سيبوه وهذا» ١٤٣ في محل جرٍ بالباء، و«جحر» مرفوع لفظاً / «خرب» مرفوع تقديرًا لضمة منع من ظهورها حركة المجاورة. فقد توافق في المثالين المذكورين النَّعْتُ والمعنوتُ في الإعراب، ولم توجد المخالفة بينهما في ذلك.

ونَقُولُ<sup>(١)</sup> في الجواب عن القسم الثاني: لا نسلِّم أنَّ كُلَّا من «عبد الله وبعلبك وتأبط شرّاً» عَلَمَا مُرْكَبٌ، بل هو مفرد كما تقدَّم في بحث<sup>(٢)</sup> الكلام. وعلى تسلِّيم أنه من المركب ثم<sup>(٣)</sup> هو من المفرد هنا، إذ **المراد بالمفرد هنا**، أي: في باب النَّعْتِ، ما لَيْسَ مُثْنَى ولا مَجْمُوعًا. **فيدخلُ في ذلك**، أي: في المفرد بهذا المعنى، **العلمُ المُرْكَبُ** بأقسامِه الثلاثة.

(١) في الأصل: ونَقُولُ.

(٢) م: بحث.

(٣) سقطت من م.

وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة الخبرية، إذا وقعت نعّتاً، لأنها ليست مثنيّة ولا مجموعاً. وأيضاً النعّت إنما هو بمضمونها، ومضمون الجملة أي: ما تُؤوّل به مفهوم لا مركب، أي: مضمونها في المثال المذكور «كاتب».

ونقول<sup>(١)</sup> في الجواب عن القسم الثالث: إن كلاً من «الذى وشديد العقاب» ليس نعّتاً، بل هو بدل، أو هو نعّت مقطوع. وقد صرّح شيخ المحققين<sup>(٢)</sup> بأنّ النعّت المقطوع تجوز مخالفته لمنعوه تعریفاً وتنكيراً. ومن ثم قيدت كلام المصتف، فيما سبق، بغير المقطوع.<sup>(٣)</sup>

ومن اعتبار مضمون الجملة وأنها<sup>(٤)</sup> توصف باعتبار ذلك بالإفراد، لا مانع من وصفها بالاعتبار المذكور، بالتذكير والتنكير. فتُوصَف بالموافقة لموصوفها فيما ذكر، كما هو المفهوم من صنيعه. وهو مخالف لقول شيخ المحققين: الجملة ليست نكرة ولا معرفة. فيُخَصُّ قولهم: «النعّت يوافق المنعوت في التعریف والتنكير» بالنعّت المفرد. وكما تكون الجملة من النعّت الحقيقي، كما مثل المصتف، تكون من النعّت التسبيي نحو قولك: مررت برجل قام أبوه، أي: قائم الأبا. فلا يخرج النعّت بها عنهما.

**وسمى هذا النعمت الذي وجب أن يواافق منعوه في هذه الأمور**

(١) في الأصل و م: وتقول.

(٢) هو الرضي الأسترابادي.

(٣) انظر أوآخر ص ٥٢٩.

(٤) م: فإنها.

الأربعة حقيقةً، لِجَرِيَانِهِ عَلَى المَنْعُوتِ لَفْظًا وَمِنْتَيْ. أَمَّا جَرِيَانُهُ لَفْظًا فَلِإِلَهٌ تَابَعَ لَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَغَيْرِهِ مَا تَقْدَمُ، وَأَمَّا جَرِيَانُهُ مِنْتَيْ فَلِإِلَهٌ نَفْسَةٌ<sup>(١)</sup> فِي الْمَعْنَى، كَمَا عُلِمَ مِمَّا سُبِقَ فِي كَلَامِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَ النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْمَوْافَقَةِ الْمُذَكُورَةِ الْقُسْمَ الثَّانِي مِنَ النَّعْتِ السَّبِيِّيِّ، وَهُوَ الرَّافِعُ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ الَّذِي لَمْ يَجْرِ عَلَى الْمَنْعُوتِ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ، نَحْوُهُ: مَرِرتُ بِرَجُلٍ حَسِنَ الْوِجْهَ، بِنَصْبِ «الْوِجْهِ». لَا يَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ الْمُصْتَفَ [حِينَئِذٍ]<sup>(٢)</sup> بِالْحَقِيقِيِّ مَا يَشْكُلُ هَذَا الْقُسْمَ، وَمِنْ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ الرَّافِعُ لِضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ»، لَأَنَّ نَقْوِلُ: يُنَافِي التَّفْرِيعَ بِقَوْلِهِ: فَالنَّعْتُ<sup>(٣)</sup> الْحَقِيقِيِّ إِلَيْنَا.

وَقَدْ يَمْنَعُ مَا نَعْلَمُ مِنْ مَوْافَقَةِ النَّعْتِ الْمُذَكُورِ لِمَنْعُوتِهِ، فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ الْمُذَكُورَةِ، كَأَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤْتَثُ كَ«عَلَّامَةٌ وَنَسَابَةٌ وَهُمَزَةٌ وَرَبِيعَةٌ»<sup>(٤)</sup> وَصَبُورٌ وَجَرِيعٌ، أَوْ يَسْتَوِي فِيهِ مَا ذُكِرَ وَالْمَفْرَدُ وَغَيْرُهُ كَ«عَدْلٌ وَرِضاً» وَاسْمُ التَّفْضِيلِ الْمُجَرَّدُ عَنِ «أَلْ» وَالْإِضْفَافَ إِلَى مَعْرِفَةِ نَحْوِهِ: أَفْضَلٌ.

وَالنَّعْتُ السَّبِيِّيُّ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ الْجَارِيُّ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِ، وَيَتَبَعُهُ حِيثُ لَمْ يَرْفَعْ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي حَاشِيَةِ الأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: تَفْسِيرٍ.

(٢) مِنْ مِنْ.

(٣) فِي الأَصْلِ وَمِمَّا: «وَالنَّعْتُ». وَانْظُرْ صِ ٥٢٩.

(٤) فِي حَاشِيَةِ الأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ. وَرَبِيعَةٌ.

(٥) مِمَّا: مِنْ هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى فَلَذَا رَفَعَ.

ضمير المぬوت المستتر مぬوته وجوباً في اثنين فقط حاصلين<sup>(١)</sup> من خمسة. وهم واحدٌ من وجوه الإعراب الثلاثة، أي: الرفع والنصب والجر، وواحدٌ من اثنين: التعريف والتذكير.

ولا يلزم أن يتبع منعوه في الاثنين الباقيين من الخمسة الأخرى - وهي الإفراد والثانية والجمع والتذكير والثالث - بل قد يتبع وقد لا يتبع، كما سيصرح به، لكن يلزم أن يوافق ذلك النعت مرفوعه الاسم الظاهر أو الضمير البارز، في واحد من الوجوه الثلاثة المذكورة في لغة ضعيفة، وواحد من الوجهين الآخرين<sup>(٢)</sup>. وهم التذكير والثالث - اتفاقاً لأنّه في الحقيقة نعت له لا للأول. فإذا كان ذلك الاسم الظاهر أو الضمير البارز مفرداً مذكراً، مثلاً، وجب أن يكون ذلك النعت كذلك، في الأول على لغة ضعيفة، / وفي الثاني اتفاقاً.

١٤٤

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله: ويطابق، أي: النعت<sup>(٣)</sup> التسيبي الذي لم يرفع ضمير المぬوت المستتر، [مرفوقة الذي هو الاسم الظاهر، أو الضمير البارز]<sup>(٤)</sup> في اثنين من الخمسة الباقية. وهم واحدٌ من الإفراد والثانية والجمع على لغة ضعيفة. وهي لغة من لم يتلزم إفراد الفعل بل يتحقق به علامة الثنوية والجمع، كما يتحقق به علامة الثالث. وقد اشتهرت تلك اللغة بلغة «أكلوني البراغيث». فإن الوصف محمول على الفعل في ذلك كما سيصرح به - وواحدٌ من

(١) م: حاصلة.

(٢) في الأصل: «الآخرين». وفي المعاشرة عن سخنة: الآخرين.

(٣) في الشرح أن هذا من كلام الأزهري نفسه.

(٤) من م.

## الذكير والتأييث اتفاقاً.

وذلك نحو قوله: مررت بِرَجُلٍ قاتمِينَ أبواه، وبرجل قاتمِينَ آباؤه، وجاءني غلامُ رجَلَينِ ضارباه هما، وجاءني غلامُ رجالٍ ضاربوه هم، ونحوه: مررت بِرَجُلٍ قاتمَةَ أُمَّهُ، وامرأة قاتِمَ أبوها، وجاءني غلامُ امرأة ضاربته هي، وجاءتني أُمَّهُ رجَلٍ ضاربها هو. فكل من «قاتمِينَ وقاتمِينَ وضارباه وضاربوه» خالف منعوه ووافق مرفوعه.<sup>(١)</sup>

فـ«قاتمة» في المثال المذكور - وهو: مررت بِرَجُلٍ قاتمةَ أُمَّهُ - تابعة<sup>(٢)</sup> لـ«رَجُلٍ» الذي هو منعوها في الجر، وهو واحدٌ من ثلاثة وهي أي: تلك وجوه الإعراب التي هي الرفع والنصب والجر، وتابعة له في التذكير، وهو واحدٌ من الثنين وهما التعريف والتذكير، ولم تبعه في التذكير، واتفق أنها تبعه في الإفراد وهو، كما علمت، غير لازم. وهو أي: «قاتمة» تبع وطابق مرفوعه السبيبي، وهي<sup>(٣)</sup> «أُمَّهُ»، في التأييث والإفراد، وهما اثنان من خمسة.

وليس الأفضل، أي: القياس، في التعت المذكور ما تقدم، من إلحاق علامة التشيبة والجمع<sup>(٤)</sup> به، كما أشار إلى ذلك بقوله: «على لغة». بل الأفضل، أي: القياس، في التعت السبيبي المذكور أنه، إذا رفع اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزاً مثنى أو مجموعًا تصحيحاً أو تكسيراً، أن يكون ذلك التعت مع ذلك المرفوع كال فعل في الإفراد، أي: في

(١) أي: الاسم الذي بعده، وهو فاعل له مرفوع.

(٢) في الشرح: تابع.

(٣) في الشرح: وهو.

(٤) م: علامة الجمع.

لزوم كونه مفرداً، إذا رفع ما ذكر.

فالوصف في ذلك محمول على الفعل. وهذا ما حكاه عامة التحاة. فقد قال بعضهم: حكى أئمّة التحو أنَّ ثنوية الصفة وجمعها، إذا رفعت الظاهر، ضعيف<sup>(١)</sup> كـ«أُكْلُونِي البراغيث». انتهى.

وخالف الزجاج، فقال: ثنوية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها، [إذا رفعت الظاهر]<sup>(٢)</sup> فصحيح في الكلام، لا كضعف «أُكْلُونِي البراغيث». والفرق أنَّ أصل الصفة كسائر الأسماء التي تثنى وتُجمَّع. وإنما يمتنع ذلك بالحمل على الفعل، فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاة لهذين الأمرين. انتهى.

أي: مراعاة شبهاها بالفعل تقتضي عدم ذلك، ومراعاة كونها اسمًا ظاهراً تقتضيه. قال بعضهم: وهو حَسْنٌ، لو ساعد عليه السمع. وذلك تَحْوُ قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبْوَاهُمَا وَيَغْلَامٍ رَجُلَيْنِ ضَارِبِهِمَا<sup>(٣)</sup>، كما تقول: قَامَ أَبْوَاهُمَا وَضَرَبَهُمَا، وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَاهِدٍ أَبْأُوهُمْ وَيَغْلَامٍ رَجَالٍ ضَارِبِهِمْ، كما تقول: قَعَدَ أَبْأُوهُمْ وَضَرَبَهُمْ. والأحسن في [نعتٍ] جمِيع التكسير<sup>(٤)</sup> أو التصحیح، أي: إذا وقع

(١) م: أئمّة التحو ثنوية الوصف وجمعها إذا رفعت الظاهر.

(٢) في الأصل: «تصحیح». وفي الحاشية عن نسخة: «فصحیح». م: «الصحیح». وما بين معقوفين هو منها.

(٣) في الأصل و م: «رجل ضاربه هو». والتصحیح هنا ويدع من التصریح ٢: ١١٠.

(٤) م: قائم.

(٥) في المطرار ص ١٠٥: «هكذا في النسخ التي كتبوا عليها، وفي حاشية لمبة المصنف ما نصه: الذي شاهدته بخط المؤلف: والأحسن في جممه التکیر». وانظر الفقرة التالية هنا. وما بين معقوفين هو من الشرح والمطرار.

النتت جمع تكسير أو تصحيح، الجَمْعُ أي: أن يوتى بذلك النتت مجموعاً جمع تكسير، على خلاف القياس. وذلك نحو قولك: مررت بِرَجُلٍ قَعُودٍ غَلْمَانَهُ<sup>(١)</sup> وبرجلين قَعُودٍ غَلْمَانَهُما وبرجال قَعُودٍ غَلْمَانَهُم، ومررت بِرَجُلٍ قَعُودٍ مَسْلُومَهُ، أو مَسْلُومَهُما أو مَسْلُومَهُم.<sup>(٢)</sup> فهذا أحسن من إفراده الذي هو القياس على الفعل نحو قولك: غَلْمَانَهُ أو غَلْمَانَهُم، أو غَلْمَانَهُم، أو مَسْلُومَهُ أو مَسْلُومَهُما أو مَسْلُومَهُم.

ولا منافاة بين أفضحية الإفراد على الجمع مطلقاً، فيما تقدم، وأحسنة<sup>(٣)</sup> الجمع تكسيراً على الإفراد هنا، لأن ذلك لما كان هو القياس كان أفضح، وهذا لما كثر استعماله كان أحسن. والجمع تكسيراً أحسن من جمعه تصحيحاً نحو قولك: قَاعِدِينَ غَلْمَانَهُ أو غَلْمَانَهُم، أو مَسْلُومَهُ أو مَسْلُومَهُما أو مَسْلُومَهُم.

١٤٥      وقيل: إفراده أفضح من تكسيره في ذلك. وقيل: إن تبع جمعاً / أيضاً، أي: كان كُلُّ من المعنوت والاسم الظاهر جمعاً، فجمعه تكسيراً أفضح نحو قولك: مررت بِرَجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُم. وإنما فالإفراد أفضح نحو قولك: مررت بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غَلْمَانَهُ وبرجلين قَاعِدِينَ غَلْمَانَهُما. وقد اتفقا على أن الإفراد أفضح من الجمع تصحيحاً.

فعلم أن «قَعُودًا» أفضح من «قَاعِد»، و«قَاعِدًا» أفضح من «قَاعِدِينَ»، وأن<sup>(٤)</sup> تقيد المصنف في الاسم الظاهر بكونه جمع تكسير

(١) في شرح الأزهرية: برجال قعود غلمانهم.

(٢) يعني: أو برجلين قعود مسلموهما أو برجال قعود مسلموهم.

(٣) سقط من م حتى «فإنها موضوعة»، ثم الحق بالحاشية بقلم آخر.

(٤) في حاشية م: فأن.

لا محل له ، بل مثله جمع التصحیح .

وقد وعدناك بأن المصنف سيصرح بأن النعت السبیی لا يلزم<sup>(۱)</sup> أن يتبع منعوه ، في الاثنين الباقيين من الخمسة الأخرى ، بل قد يتبع وقد لا يتبع . وقد نبه على ذلك هنا بقوله: ولا يلزم في النعت السبیی أن يتبعه أي: المنعوت في اثنين من الخمسة الباقية: واحد من ثلاثة ، وهي الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من اثنين ، وهو التذکیر والثانية ، لأنّه كما علمت مما قدمناه في المعنى نعم للمرفع به ، لا نعت للجاري عليه الذي هو الأول .

ولذلك أي: لكونه ليس نعماً في المعنى للجاري عليه ، بل للاسم المعرف ، سُمِّي سَبِّي ،<sup>(۲)</sup> أي: لكونه وصفاً قاتماً في المعنى بالسبیی ، أي: وهو الاسم الذي بيته وبين المنعوت سببٌ وعلاقة ، وهو الاسم الظاهر المُضاف إلى ضمير المنعوت اصطلاحاً ، كما مثلنا أي: كمثالنا . وهو: مررت برجل قائمة أمّه . ومثل الاسم المذكور الضمير البارز ، كما علمت . ويجوز تعدد النعت بلا خلاف .

---

(۱) في حاشية م: لا يلزم .

(۲) في حاشية الأصل عن نسخة: سبي .

## [المعارف والنكرات]

ثم لما ذكر المصنف التعريف والتثكير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، وقدم الكلام على المعرفة، مع أنها خلاف الأصل لأندراجه<sup>(١)</sup> كل معرفة تحت النكرة من غير عكس، لشرف<sup>(٢)</sup> المعرفة ولانحصارها وكثرة أفراد النكرة وانتشارها. ومن ثم بين المعرفة بالعدد دون الحد. وإنما أتى بها بالعدد ليتأتى له قوله: «والنكرة ما عدا ذلك»، ولقول الشيخ ابن مالك: من تعرّض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

## [المعارف]

قال: والمعارف ستة<sup>(٣)</sup>. وهي متفاوتة في التعريف، فأعرّفُها الضمير لأنّه لا يفتقر إلى أن يوصف بخلاف غيره، لكن بعد لفظ الجملة. فقد ذكر بعضهم أن لفظ الجملة أعرف المعرفات إجمالاً. فلذلك قدم الضمير، فقال:

### ١- [الضمائر]:

الأول منها المُضمر. ويقال له: الضمير. وتقدم وجه تسميته بذلك. وهو أي: المضمر ما ذَلَّ وضعاً على شخصٍ مُتكلِّم، أو شخصٍ مُخاطِب، أو شخصٍ هائِبٍ، لما قدمناه في باب «الفاعل» أنَّ الضمير

(١) الجار والمجرور متعلقات بخلاف.

(٢) الجار والمجرور متعلقات بالفعل: قدم.

(٣) كذا. وهو جائز لأن العدد لم ينبع إلى المعلوم، ومثله كثير في الكتاب. انظر ص ٥٧.

موضوع<sup>(١)</sup> للجزئي ، لا للمفهوم الكلّي واستعمل<sup>(٢)</sup> في الجزئي حتى يكون كلّياً وضعاً جزئياً استعمالاً ، بل هو جزئي وضعاً واستعمالاً.

فخرج أحرف<sup>(٣)</sup> المضارعة ، لأنها إنما تدلّ على التكلّم والخطاب والغيبة . وكذلك الكاف في «إِنَّكَ» ، والياء في «إِنَّيْ» ، والهاء في «إِنَّاهُ» .<sup>(٤)</sup>

وذلك<sup>(٥)</sup> نحو: «أَنَّ» بغير ألف من «أَنَا» فإنها موضوعة<sup>(٦)</sup> للشخص المتكلّم وحده غير معظم نفسه ، و«أَنَّ» من «أَنْتَ» بفتح التاء فإنها موضوعة للشخص المخاطب المذكر ، و«هُوَ» فإنها موضوعة<sup>(٧)</sup> بجملتها للشخص الغائب المذكر ، وفروعهن أي: فروع هذه المذكورات.

ففرع «أَنَّ»<sup>(٨)</sup> من «أَنَا»: «أَنْحَنُ». فإنها للمتكلّم ومعه غيره أو له وحده معظمها نفسه . وفرع «أَنَّ» من «أَنْتَ» بفتح التاء: «أَنَّ» من «أَنْتِ»<sup>(٩)</sup> بكسر التاء . فإنه للمفردة المؤنثة المخاطبة . و«أَنَّ» من «أَنْثَمَا»<sup>(١٠)</sup> لمعنى المذكر والمؤنث المخاطب ، و«أَنَّ» من «أَنْثُمْ» لجمع

(١) في حاشية م: مرفوع.

(٢) المطّف على المبني: لا للمفهوم . يعني: لا للمفهوم الكلّي والمستعمل . ولتجوز الحالية من المفهوم . انظر ما يأتي في الكلام على اسم الإشارة بعد .

(٣) سقط من حاشية م.

(٤) يعني أن «إِنَّا» هو الضمير المنفصل في: إِنَّكَ وإنَّي وإنَّاهُ .

(٥) أي: المضرور .

(٦) هنا يتنهى ما سقط من م والحق بحاشيتها . انظر من ٥٣٨ .

(٧) سقطت من م .

(٨) م: أي .

(٩) م: بفتح التاء أنت .

(١٠) في الأصل: من أَنْتَنَ أنتَمَا .

الذكور المخاطبين، و«أن» من «أثنَّ» لجمع الإناث المخاطبات.  
وفرع «هُوَ»: «هيَ»، فإنها بجملتها<sup>(١)</sup> للمفردة الغائبة، والهاء من  
«هُما» لمعنى المذكر والمؤنث الغائب، والهاء من «هُم» لجمع الذكور  
الغائبين - وقيل: الضمير كلمة «هم» بجملتها - والهاء من «هُنَّ» لجمع  
الإناث الغائبات.

وهذا كله في الضمائر المنفصلة. وقس على ذلك الباقى من  
الضمائر المتصلة المسترة والبارزة. وتقدم بيان ذلك كله والكلام عليه  
١٤٦ مستوفى في باب «الفاعل». فلا عود / ولا إعادة.

ولا يخفى أن الضمائر متفاوتة في التعريف. فأعرفها ضمير المتكلم،  
ثم ضمير المتكلّم ومعه غيره،<sup>(٢)</sup> ثُمَّ ضمير المخاطب.<sup>(٣)</sup> وأدعى غير  
الجمهور أن ضمير الغائب العائد على نكرة يكون نكرة. ولذا دخلت  
عليه «ربَّ» نحو: زيه<sup>(٤)</sup> رجلًا. وقيل: إن عاد على واجب التكبير  
كالحال والتميّز فهو نكرة، وإن عاد على غيره كان معرفة.

ولما كان العَلَمُ، غير لفظ الجلالة لما تقدم، يلي الضمير في  
التعريف، خلافاً للسيراني حيث ذهب إلى أنه أي: العَلَمُ أعرف  
المعارف، ذكره<sup>(٥)</sup> عقبه بقوله:

(١) في الأصل: وفروع هو هي فإنه بجملته.

(٢) سقط «ثم ضمير المتكلّم مع غيره» من م.

(٣) زاد في المطار ص ٦ هنا: «تم الغائب». وأغفله الحلبى للمخلاف فيه، أو لأنه يرد  
بعد الكلم.

(٤) في الأصل: رب.

(٥) أي: ذكره المصنف.

## ٢- [الاسم العلم]:<sup>(١)</sup>

والثاني منها أي: المعارف العلم. وهو اسم يُعَيِّن مُسماه، أي: يُظهره ويجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان، بلا قيد. فخرجت التكراط لأنها لا تُعَيِّن مُسماها، وخرج بقية المعرف لأنها إنما تُعَيِّن مُسماها، بقيد الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب، والمرجع في ضمير الغائب، والإشارة الحسية بالنسبة لاسم الإشارة، والعلم بالصلة بالنسبة للموصول، والألف واللام والإضافة بالنسبة للمعرف بهما.

ثم هذا العلم إنما شخصي بأن يكون موضوعاً للشخص معين كـ «زيد» للذكر و«هند» للمؤنث، وإنما جنبي بأن يكون موضوعاً للجنس والماهية المعينة في الذهن باعتبار ذلك التعيين، كـ «أسامه». فإنه وضع لجنس وماهية السبع<sup>(٢)</sup> الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور - وكـ «ثعالة». فإنه وضع لجنس وماهية التعلب، الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور - وكذلك «ذوالة» بالمعجمة. فإنه وضع لماهية الذب الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور.

لهم لا يخفى أنه لا يجوز أن يستعمل كل من «أسامة وثعالة وذوالة» في نفس هذه الماهية، لكن بالنظر لما وُجِدَت فيه من الأفراد. فيقال: أسامة أشجع من ثعالة، وثعالة أحيل من ذوالة، أي: صاحب هذه الماهية أشجع من صاحب هذه الماهية، وصاحب هذه الماهية أحيل من صاحب هذه الماهية.

(١) سقطت من م.

(٢) م: «التعلب». وفي الحاشية: السبع.

ويجوز أن يستعمل في الفرد نفسه، لكن باعتبار تلك<sup>(١)</sup> الماهية، فنقول لكل أسد رأيته: هذا أسامه، ولكل ثعلب رأيته: هذا ثعاله، ولكل ذئب رأيته: هذا ذؤاله. وكلها استعمال حقيقي. فإن رأيتك في الاستعمال الثاني خصوص ذلك الفرد كقولك: هذا أسامه الذي أكل فلانا بالأمس، كان استعمالاً مجازياً.

وفي كلام بعض الحذاق: العَلَمُ الْجِنْسِيُّ لَيْسَ بَعْلَمَ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْمَنْطَقِ لَأَنَّ نَظَرَهُمْ إِلَى الْمَعْنَىِ، وَعَلَمَ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لَأَنَّ نَظَرَهُمْ إِلَى الْأَحْكَامِ الْلُّفْظِيَّةِ. وهذا من باب تناقض الأصطلاحين، بحسب اختلاف النظريتين.

وهذا، كما ترى، يشير إلى أن العَلَمُ الْجِنْسِيُّ معرفة لفظاً لا معنى. وإليه ذهب جماعة منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال بن هشام، وأدعى بعضهم أنه معرفة لفظاً ومعنى.

### ٣- [أسماء الإشارة]:

ولما كان اسم الإشارة يلي العَلَمِ في التعريف خلافاً لابن السراج، حيث ذهب إلى أنه أي: اسم الإشارة أعرُف المعرف، قال: «لأنك تعرفه بعينك وقلبك»، ذكره<sup>(٢)</sup> عقبه بقوله: والثالث منها اسم الإشارة. وهو أي: اسم الإشارة، أي: اللُّفْظُ المُسْمَىُ بِهِذَا الاسم عند التحاة، ما وُضِعَ لِمُسْمَىٰ إِلَيْهِ حسْيَةٌ بِأَحَدِ الأَعْصَاءِ.

(١) م: ذلك.

(٢) أي: ذكر، المصنف.

(٣) في الأصل: وأشار.

فلا تَوَرَّ في أخذ «الإشارة» في تعريف «اسم الإشارة»، لأنَّ المعنى ما تُطلق عليه النهاة هذا النطق، وهو ما وُضع للأمر المشار إليه. وأورد على هذا التعريف لفظ «المشار إليه»، لأنَّه وضع للأمر المشار إليه. وأجيب بأنَّ الإشارة المعتبرة في المشار إليه ليست الحسية بل أعمَّ.

ومن هذا تعلم أنَّ أسماء الإشارة لا يُشارُ بها إلَّا إلى مُشاهد محسوس. فلو أُشير إليها إلى غير ذلك كان لتزيله منزلة المُشاهد المحسوس. ولا يخفى أنَّ المسمى إما أنْ يكون مذكراً أو موثقاً، وكلَّ واحدٍ منها إقاً أنْ يكون مفرداً أو مثنياً أو مجموعاً. فالأقسام ستة. وقد أشار إلى ذلك المصطف بقوله:

ويَكُونُ أيٌّ: اسم الإشارة للْمَذَكُورِ وَالْمُؤْتَبِثِ، أيٌّ: / لمفردِهما ١٤٧  
وَمُشَاهِمَا<sup>(١)</sup> وجَمِيعِهِما كـ «ذا» من «هذا» لِلمفرد المُذَكُور<sup>(٢)</sup> أيٌّ: للشخص الموصوف بما ذكر، لا لهذا المفهوم لِيُستعمل<sup>(٣)</sup> في الجزئي المذكور حتَّى يكون كلياً وضعاً جزئياً استعمالاً، بل هو جزئي وضعاً واستعمالاً،<sup>(٤)</sup> كما تقدَّم في الضمير.<sup>(٥)</sup> و«ذه» بكسر الذال المعجمة وسكون الهاء أو بكسرها، مع الإشبع أو بدلone، من «هليو» لِلمفردة المُؤْتَبِثِ. ورُشارُ إليها بـ «تي» أيضًا.

(١) في الأصل وم: «ومشاهما». وفي حاشية الأصل عن نسخة: «ومشاهما». وفي الشرح: ومشاهما.

(٢) في الأصل: والمذكور.

(٣) م: يستعمل.

(٤) سقط ديل مو... واستعمالاً من م.

(٥) انظر من ٥٤٠ - ٥٤١.

و«ذانِ» من «هذانِ» لمعنى المذكر، و«ذانِ» من «هاتانِ» لمعنى المؤنث  
 حالة الرفع، و«هذين وهاتينِ» في حالتي النصب والجز.  
 و«أولاً» من «هؤلاء» للجمع مطلقاً، أي: لجمع<sup>(١)</sup> المذكر والمؤنث  
 العاقل وغيره. وهو للعاقل أكثر. وهو ممدود عند الحجازيين، مقصور  
 عند غيرهم. والمد أولى.

فال المشار إليه ستة، والمشار به خمسة، وهذه الصيغ الخمسة<sup>(٢)</sup>  
 كلها للقرب.<sup>(٣)</sup> ويؤتى بـ«ذاك وتيك وذانك وتابيك» بالتحفيف  
 وـ«أولاًك» بالقصر للمتوسط، ويؤتى للبعيد حسناً أو رتبة بـ«ذلك وتلك  
 وذانك وتابنك» بالتشديد، وـ«أولاًلك»<sup>(٤)</sup> بالقصر وـ«أولنك» بالمد.  
 فقد علمت من هذا أن المراتب ثلاثة،<sup>(٥)</sup> وأن اللام لا تلحق  
 المثنى ولا الجمع ممدوداً، وأن حالة البعد<sup>(٦)</sup> في المثنى يدلّ عليها  
 بتشديد النون، وـ«أولنك» بالمد لا يؤتى بها للمتوسط بل للبعيد، لأن  
 حاليه في البعد والتوسط حالة واحدة.

ولا يخفى أن هذه الكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف باتفاق،  
 لأن اسم الإشارة لا يضاف، لكن يُعْرَف فيها<sup>(٧)</sup> تصرف الكاف

(١) في الأصل وم: «للجمع»، والتصريب من العطار.

(٢) كذا، وهو جائز وصحيح، لأن العدد غير مضاف إلى المدود. انظر ص ٥٧.

(٣) م: «تقريب». وفي حاشية الأصل عن نسخة: للتقريب.

(٤) م: وأولاًلك.

(٥) كذا، وهو جائز وصحيح، لأن العدد غير مضاف إلى المدود.

(٦) في الأصل: البعيد.

(٧) م: بها.

الاسمية غالباً، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة  
الثنية وعلامة الجمع، فتقول: ذاكٌ وذاكٌ وذاكُمْ وذاكُنَّ.<sup>(١)</sup>

ومن غير الغالب أن تفتح للمذكر وتكسر<sup>(٢)</sup> للمؤنث، ولا تلحقها  
علامة ثنوية ولا علامة جمع، ودون<sup>(٣)</sup> هذا أن تفتح مطلقاً، ولا تلحقها  
علامة ثنوية ولا علامة جمع.

#### ٤. [الأسماء الموصولة]:

ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الإشارة في التعريف ذكره  
عقبه،<sup>(٤)</sup> بقوله: والرابع منها الاسم الموصول. وهو ما افتقر أبداً إلى  
الوصل بجملة خبرية، محتملة للصدق والكذب في نفسها، معهودة  
للمخاطب إلا في مقام التهويل،<sup>(٥)</sup> أو بظرف أو بمحضه أو تأمين، أي:  
تم بهما الفائدة، أو وصف صريح، وافتقر إلى عائد يعود على ذلك  
الاسم الموصول أو ما هو خلفه.<sup>(٦)</sup>

ومن ثم لا يجوز أن يرتفع «زيد» بـ«خرج»<sup>(٧)</sup> في قوله: «الذى  
خرج زيداً»، لأنه يؤدي إلى خلو الصلة من العائد أو خلنه.

(١) سقطت من م.

(٢) أي تعرك بالكسر.

(٣) سقطت الواو الأولى من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) يعني أنه، في حالة التهويل والتعظيم، يحسن أن يكون مضمون الصلة بهما.

(٦) أي: خلف للضمير.

(٧) م: زيد يخرج.

فخرج بقولنا «أبداً» النكرة الموصوفة بما ذُكر. فإنها وإن افتقرت لذلك لكن حال كونها موصوفة<sup>(١)</sup> لا أبداً. ودخل بقولنا «أو وصف صريح»: «أل» الموصوفة لأنها لا توصل إلا بالوصف المذكور بالضارب والمضروب.

وقد ذكروا أن الإعراب الذي تستحقه «أل» في نحو: « جاء الضارب » انتقل إلى ذلك الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها. وقد ألغى بعضهم في ذلك بقوله:<sup>(٢)</sup>

حاجيتكُمْ، ليُخَبِّرُوا: ما اسمانِ وأؤُلُّ، إعرابُهُ في الفساني؟  
وخرج بقوله «إلى عائد» الموصول الحرفي، لأنه وإن افتقر أبداً إلى الوصل بما ذُكر، لكن لا يفتقر إلى عائد.

وإنما اشترط في الجملة أن تكون خبرة لأن الموصول وضع وصلة<sup>(٣)</sup> إلى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجلُ الذي قام أبوه. ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرة.

وإنما اشترط كونها معهودة للمخاطب لأن وضع الموصول<sup>(٤)</sup> على الإبهام، فيؤتي بالصلة لتعريف المخاطب الموصول العبيم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول، من اتصافه بمحضهون تلك الصلة، إلا في

(١) مثل هذه العبارة لا وجده له في العربية، وكذا ما تراه في الفقرة البعد التالية. انظر من ٦٦٦ و٤٣٢ - ٤٣١ . وفي حاشية الأصل عن نسخة: موصولة.

(٢) سقط «في ذلك بقوله» من م.

(٣) م: فصلة.

(٤) م: الموصوفة.

مقام التهويل فيحسن إيهامها نحوه: **(فَنَشِيَّبُهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَّبُهُمْ).**<sup>(١)</sup>  
 وقولنا: «أو ما هو حَلْفٌ» ليدخل نحوه قول الشاعر: <sup>(٢)</sup>  
**\* وأنتَ الَّذِي ، فِي رَحْمَةِ اللهِ ، أطْعَمْ**

أي: في رحمتك. فأوقع الظاهر موقع الضمير. قال أبو علي الفارسي:  
 ومن الناس من لا يجيز هذا. قال الشيخ أبو حيان: هذا لم يجزه سيبويه  
 في خبر المبتدأ، فآخرى إلا يجوز عنده / في الصلة.

١٤٨

ثم لا يخفى أن الموصول الاسمية قسمان: نص في معناه لا  
 يتجاوزه إلى غيره، ومشترك بين معانٍ<sup>(٣)</sup> مختلفة بلفظ واحد. وعلى  
 الأول اقتصر المصنف، تسهيلاً على المبتدئ، فقال: وهذا الموصول  
 الذي هو نص في معناه يقع بعضه على المفرد المُذَكَّر، وبعضه على  
 المفرد<sup>(٤)</sup> المؤنث، وبعضه على مثنائهما<sup>(٥)</sup> وبعضه على جمومهما.

نحو: **«الَّذِي»** فإنه للمفرد المُذَكَّر عالِمًا<sup>(٦)</sup> أو غيره، أي: للشخص  
 الموصوف بذلك، لا لهذا المفهوم ليُستعمل في الجزئي المذكور حتى

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) عجز بيت لمجنون لبلى صدره:

**فِيَازِبْ لَبَّيْ ، أَنْتَ فِي كُلِّ تُوْطِنْ**

شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ والددر ١: ٦٤.

(٣) في الأصل: معاني.

(٤) سقطت من ٢.

(٥) في الأصل وم: «مثيئهما». وفي الشرح: «مثبيهما». وانظر ما مضى قبل في حاشية  
 الأصل عن سخة.

(٦) أي: من يقوم به العلم. يعني العاقل. م: علماً.

يكون كلياً وضعاً جزئياً<sup>(١)</sup> استعمالاً، بل هو جزئي وضعاً واستعمالاً، كما تقدم<sup>(٢)</sup> في الضمير واسم الإشارة، «الّتِي»<sup>(٣)</sup> فإنها للمفردة المؤنثة عالمة<sup>(٤)</sup> وغيرها.

و«اللَّذَانِ» فإنّه لمعنى المذكر رفعاً و«اللَّذَيْنِ» نصباً وجراً، و«اللَّذَانِ» فإنّه لمعنى المؤنث رفعاً و«اللَّذَيْنِ» نصباً وجراً.

و«الآلِي» مقصوراً كـ«العلَى»،<sup>(٥)</sup> وقد يُمدّ، و«اللَّذَوْنَ» بالباء في الأحوال كلّها عند أكثر العرب، وقد يقال: جاء اللَّذَوْنَ. فإنّهما لجمع الذُّكُورِ، الأول للعاليين كثيراً ولغيرهم قليلاً، والثاني للعاليين فقط، و«اللَّاتِي وَاللَّاتِي». فإنّهما لجمع المؤنث عالماً وغيره.<sup>(٦)</sup> وقد تُحذف ياؤهما اكتفاء بالكسرة، فيقال: اللَّاتِ وَاللَّاتِ.<sup>(٧)</sup> وقد يتناقض<sup>(٨)</sup> الثاني والأولى، فيقع كلّ منهما مكان الآخر، فيقال: جاء اللَّاتِي قاموا، كما يقال: جاء الآلِي قُمُّنَ.

#### ٥- [المعروف بـ«آل»]:

ولما كان المعروف بـ«آل» يلي الاسم الموصول في التعريف ذكره

(١) م: جزي.

(٢) انظر من ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٥ و ٥٥٠.

(٣) سقطت الواو من م.

(٤) م: عامة.

(٥) في الأصل: «كالفلّى». وانظر العطار والتصريح ١: ١٣٢.

(٦) العبارات في م مضطربة بالتقديم والتأخير والحلف.

(٧) م: اللاتي واللاتي.

(٨) في الأصل: «يتناقض». م: «يتناقض». والتصويب من أوضح المسالك ١: ١٠٣ - ١٠٤.

عقبه، بقوله: **وَالخَامِسُ مِنْهَا الْمَعْرُفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ**، أي: بمجموعهما<sup>(١)</sup> كما ذهب إليه الخليل وسيبوه، لا خلاف بينهما في ذلك كما قال الشيخ ابن مالك. وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي فهي همزة وصل، أم أصلية فهي همزة قطع؟ قال الخليل<sup>(٢)</sup> بالثانية. وإنما وصلت في الدرج لكترا الاستعمال.<sup>(٣)</sup> وقال سـ بالأول. وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر، لكترا الاستعمال.

وقيل: المعرف اللام<sup>(٤)</sup> فقط، والهمزة لا دخل لها في التعريف. وقيل: المعرف الهمزة فقط، واللام لا دخل لها في التعريف، وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام.

وذلك المعرف كـ«الرَّجُلُ» للمذكـر و«المرأة» للمؤثـث. ولا يخفى أن «آل» المعرفة على ثلاثة أقسام:

إما أن تكون لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي، وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة، نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلًّا شَيْءًا حَيًّا»، قوله<sup>(٦)</sup>: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدُّرْهَمُ وَالدِّينَارُ». <sup>(٧)</sup>

(١) م: مجموعهما.

(٢) سقطت من م.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) م: باللام.

(٥) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٦) هذا القول متسبـ إلى العرب. انظر الجامـع لأحكـام القرآن ٧: ١٣٣ والقول في المعمـوم والخصوص في «الطبع في أصول الفقه» للشـيرازـي. وفي الأحادـيث لفـظ آخر. انظر الصحـيقـة تحت الرـقم ١٧٠٣ والجامـع الصـغير ١: ١٧٣ وصحـيقـه ١: ٤٤٧.

وإما لتعريف الجنس والحقيقة في ضمن جميع أفرادها، حقيقة أو عرفاً، وتسمى لام الاستغراب الحقيقي في الأول، والعرفي في الثاني، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «وَخَلَقَ النَّاسَ ضَعِيفًا»، والثاني نحو قوله: جمع الأمير الصاغة. لأن المراد من ذلك عرفاً أنه جمع صاغة بلده أو مملكته، لا جميع صاغة الدنيا.

وفيه أن «ال» في «الصاغة» كما قال المصنف في «التصريح»<sup>(٢)</sup> موصولة، لا معرفة التي الكلام فيها. ويرد بأن هذا الوصف مما غلبت عليه الاسمية. فـ«ال» فيه معرفة، كما تقدم.

وإما أن تكون لتعريف الشيء المعهود، وتسمى لام العهد. وذلك المعهود إما أن يكون معهوداً ذكراً، أو معهوداً ذهناً، أو معهوداً حضوراً. فالأول: <sup>(٣)</sup> أن يذكر مصحوبها صريحاً نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «(في زجاجة الزجاجة)»، أو كنابة نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «(وليس الذكر كالأنثى)». فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكتيناً عنه، بما في قولها: «تذرث لَكَ ما في بطني مُحرراً»<sup>(٦)</sup>. فإن ذلك كان عندهم خاصاً بالذكور.

والثاني: أن يعلم المخاطب مصحوبها قبل ذكره، من غير أن يجري ذكره، نحو: « جاء القاضي»، إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور.

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) في ١: ١٥٠.

(٣) سقط «أن يكون معهوداً... فالأول» من م.

(٤) الآية ٣٥: من سورة التور.

(٥) الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

والثالث: أن يكون مصحوبها حاضراً جسماً كقولك لآخر، وقد شتم إنساناً حاضراً بالمجلس: لا تشم الرجل، أو علماً كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: «اليوم أكملت لكم دينكم».

ثم لا يخفى أن المعرف بـ«الأن» الجنسية قد اتفق، في بعض الاستعمالات، أنه غالب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالأعلام الشخصية، وقيل: العلم بالغلبة، كالعقبة.

## ٦- [المضاف إلى معرفة]:

ثم أشار إلى ما به/ختام المعارف بقوله: والسادس منها: **المضاف** ١٤٩ إضافة ممحضة، أي: تفيده التعريف أو التخصيص. وهو المضاف إلى واحدٍ من هذه المعرف الخمسة المتقدمة. فالمضاف إلى الضمير كـ«غلامي»، والمضاف إلى العلم نحو: غلام زيد، والمضاف إلى اسم الإشارة نحو: غلام هذا، والمضاف إلى الموصول [الإيسعي]<sup>(٢)</sup> نحو: غلام الذي قام، والمضاف إلى المعرف بالألف واللام نحو: غلام الرجل. بخلاف المضاف إضافة غير ممحضة بــ إلا تفيده الإضافة ذلك، لأن كان غير مضاف لواحد من المذكورات، بل كان مضافاً إضافة لفظية كـإضافة الوصف إلى معموله كـ«ضارب زيد هذا أو الآن». فهو باقي على تكيره، لأن إضافته غير ممحضة أي: لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً، بل هي لمجرد التخفيف.

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تتمة من الشرح.

وإنما قيد المصنف اسم الفاعل بـ «الآن أو غدًا» لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون مجروره في محل نصب به، بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي. فإنه لا يكون مضافاً لمعموله.

ثم لا يخفى أنهم ذكروا أن المضاف إلى شيء من هذه المعرفات يكون في رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم دون الضمير. قال الجمال بن هشام في «شرح القطرة»: والدليل على ذلك أنك تقول: مررت بزيد صاحبك. فنصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير. فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة أعرف من موصوفها. ولا يجوز أن تكون الصفة أعرف من موصوفها، بل دونه أو متساوية له. انتهى.

ثم لا يخفى أيضاً أنه قد اتفق، في بعض الاستعمالات، أنه غالب هذا المعرف بالإضافة على بعض من يستحقه، حتى التحقق بالأعلام الشخصية، وقيل له: العلم بالغلبة. كـ «ابن عباس». فإنه قد غالب على سيدنا عبد الله بن عباس، دون إخوته.

[ما يكون في النعت وما لا يكون]:

ثم أشار إلى ما لأجله ذُكرت هذه المعرف، بقوله: وهي أي: هذه المعرف ستة بالنسبة إلى «باب النعت» على ثلاثة أقسام: الأول منها مالا يُنْعَت ولا يُنْعَت به. وهو الضمير. أما الله لا يُنْعَت فلأنه فَيْنِي عن الإيضاح الذي هو الغرض الأصلي من نعت

المعرفة، لأنَّه واضح لِكُونِه نَصًّا في مُسْمَاه لا يحتمل غيرَه. وتوضيُّع الواضح تحصيلٌ للحاصل.

وَجَوْزُ الْكَسَانِي نَعْتُ ضَمِيرَ الْغَائِبِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ). وَهُوَ وَمِثْلُه مَحْمُولٌ عَلَى الْبَدْلِ عِنْدَ الْجَمْهُورِ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ نَصٌّ فِي مُسْمَاهِ، إِذَا تَعَيَّنَ مَرْجِعُه نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ فَلَيْتَهُ ضَرِبَتُ. ثُمَّ حَمَلُوا نَعْتَ الْمَدْحُ وَالذَّمُ وَنَحْوِهِمَا عَلَى نَعْتِ الإِيْضَاحِ طَرْدًا لِلْبَابِ. وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُنْعَتُ بِهِ فَلَيْلَهُ لَيْسَ مُشْتَقًا وَلَا مُؤْوِلاً بِالْمُشْتَقِّ.

وَالثَّانِي مِنْهَا: مَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ. وَهُوَ الْعَلَمُ الشَّخْصِيُّ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَلَوْ بِالْغَلَبَةِ، بَأنَّ كَانَ صَفَّةً فِي الْأَصْلِ. لَكِنَّ فِي «الْبَسْمَلَةِ» لشِيخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَاً أَنَّ الْعَلَمَ بِالْغَلَبَةِ يَصْحَّ أَنْ يَقُولَ نَعْتَ بِاعتِبَارِ أَصْلِهِ قَبْلَ الْعَلْمِيَّةِ. وَبَنَى عَلَيْهِ جُوازُ كُونِ «الرَّحْمَن» نَعْتًا لِلْفَظِ الْجَلَالَةِ، مَعَ كُونِهِ عَلَمًا بِالْغَلَبَةِ.

أَمَّا أَنَّهُ يُنْعَتُ فَلَا حِاجَةٌ<sup>(٢)</sup> إِلَى الإِيْضَاحِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقْعُدُ الْإِشْتِراكُ الْأَنْفَاقِيُّ فِيهِ أَيِّ: الْعَارِضُ بِسَبِّ التَّكَرُّرِ فِي وَضْعِ الْعَلَمِ اتَّفَاقًا. فَقَدْ قَالَ فِي «الْبَسِيطَةِ»: الْإِشْتِراكُ فِي الْأَعْلَامِ اتَّفَاقِيٌّ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْوَضْعِ، لِأَنَّ وَاضِعَ الْأَسْمَاءِ الْعَلَمَ لَمْ يَقْصُدْ مَشَارِكَةَ غَيْرِهِ لَهُ، إِنَّمَا المَشَارِكَةُ حَصَلَتْ بَعْدِ الْوَضْعِ لِكُثُرَةِ الْمَسْمَئِينَ بِالْفَظِ الْوَاحِدِ. فَلَذِلِكَ لَمْ يَقْدِحْ هَذَا الْإِشْتِراكُ، فِي تَعْرِيفِ الْعَلَمِ، بِكُونِهِ اتَّفَاقِيًّا غَيْرُ مَقْصُودٍ لِلْوَاضِعِ بِخَلْفِ

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَلَا حِاجَةٌ». ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ مَصْوِيًّا كَمَا أَبْشَرَاهُ: فَلَا حِاجَةٌ.

اشتراك التكراة. فإنه مقصود بوضع الواضع<sup>(١)</sup> في كل مسمى غير معين.  
وأما آنَّه لا يُنْتَعِتُ بِهِ فلِجُمُودِهِ، ولِقَدْمِ تَأْوِيلِهِ<sup>(٢)</sup> بِالْمُشْتَقِ لِمَا  
يَبْيَنُهُما، أي: العلم والمشتقة، مِنَ التَّضادِ لِأَنَّ الْعِلْمَ يَدْلُلُ عَلَى الْوَحْدَةِ لَا  
غَيْرَ، وَالْمُشْتَقُ يَدْلُلُ عَلَى التَّعْدِدِ، / أي: يصلح لأن يدل على متعدد.  
وإِلَّا فَالْمُشْتَقُ كُلُّهُ، وَالْكُلُّ فِي ذَاهِنِهِ لَا تَعْدُدُ فِيهِ، وَالتَّعْدِدُ فِي إِنَّمَا هُوَ  
بِاعْتِيَارِ صَدْقَةِ عَلَى أَفْرَادِهِ.

وَالثَّالِثُ مِنْهَا: مَا يُنْتَعِتُ وَيُنْتَعِتُ بِهِ. وَهُوَ الْبَاقِي مِنْ تِلْكَ الْمَعَارِفِ  
السَّتَّةِ، وَهِيَ أي: تِلْكَ الْمَعَارِفِ الَّتِي هِيَ الْبَاقِي: الإِشَارَةُ أي: اسْمُ  
الإِشَارَةِ، وَاسْمُ الْمَوْصُولِ، وَاسْمُ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَاسْمُ  
الْمُضَافِ إِلَى وَاحِدِ مِنْهَا أي: الْمَعَارِفِ السَّتَّةِ.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْمَوْصُولَ يُنْتَعِتُ بِخَالِفِهِ قَوْلُ شِيفَنَ الْمُحَقِّقِينَ<sup>(٣)</sup>:  
وَقُوعُ الْمَوْصُولِ مَوْصُوفًا لَمْ أَعْرِفْ لَهُ مَثَالًا قَطْعِيًّا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْتَغْنِي  
عَنِ الصَّفَةِ بِالصَّلَةِ،<sup>(٤)</sup> أي: فَلَا حاجَةُ لِنَعْتِهِ، وَحَقَّ تَكُونُ الْأَقْسَامِ أَرْبَعَةَ،  
عَلَى حَسْبِ مَا تَقْضِيهِ الْقِسْمَةُ الْعُقْلَيَّةِ. وَمَثَلُهُ فِي «الْبَسِيط»<sup>(٥)</sup>  
بِالْجَمْلَةِ، فَجَعَلَهُ الْأَقْسَامَ ثَلَاثَةَ فِي نَظَرِهِ.

(١) م: بِكُونِهِ اِنْتَفَاقًا غَيْرَ مَقْصُودٍ بِوَضْعِ الْوَاضِعِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: تَأْوِيلِهِ.

(٣) هُوَ الرَّضِيُّ الْأَسْتَرَبَادِيُّ. م: بِخَالِفِ قَوْلِ شِيفَنَ الْمُحَقِّقِينَ.

(٤) م: «وَالظَّاهِرُ بِالصَّفَةِ عَنِ الصَّلَةِ»، مَعَ إِشَارَةِ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ لِنُوقِّعِ مَا وَقَعَتْ «مِنْ»  
بَيْنَهُمَا.

(٥) فِي ص. ٣٢٠ - ٣٢٤. وَالْبَسِيطُ: شَرْحُ لِجَمِيلِ الزَّجَاجِيِّ، صَفَهُ إِبْنُ أَبِي الرِّبْعِ عَيْدِ  
الْأَلْهَ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرْشِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ الْمُتَوْفِيِّ سَنَةَ ٦٨٨.

## [النَّكَرَاتُ]:

ثُمَّ لَمَّا بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ أَخْذَ فِي بَيْانِ النَّكَرَةِ، وَأَخْتَرَهَا مَعَ أَنَّهَا الْأَصْلُ، لِمَا تَقْدِمُ، الَّذِي مِنْهُ كَثِيرٌ أَفْرَادُهَا وَإِنْتَشَارُهَا. وَمِنْ ثُمَّ عَرَفَهَا بِتَعْرِيفَيْنِ: التَّعْرِيفُ الْأُولُ بِمَا هُوَ فِي قُوَّةِ الْعَدِّ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ: وَالنَّكَرَاتُ مَا سِوَى ذَلِيلِكَ، أَيْ: سِوَى الْمُتَقْدِمِ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، لَأَنَّهُ لَا وَاسْطَةَ بَيْنَهُمَا، خَلَافًا لِمَنْ أَنْبَثَهَا وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْمَ الْخَالِيَّ مِنْ «أَلْ» وَالْتَّنْوِينِ كَـ«أَيْنَ»<sup>(١)</sup> وَمَعْنَى وَكِيفَ».

وَالْتَّعْرِيفُ الثَّانِي بِالْحَدِّ<sup>(٢)</sup> أَشَارَ إِلَيْهِ بِقُولِهِ: وَهِيَ أَيْ: النَّكَرَةُ الَّتِي هِيَ مَفْرَدُ النَّكَرَاتِ: مَا: إِسْمٌ شَائِعٌ فِي أَفْرَادِ جِنْسٍ مَوْجُودٍ، أَيْ: مَفْهُومٌ كُلِّيٌّ مَوْجُودٌ ذَلِكَ الْجِنْسُ بِوْجُودِ أَفْرَادِهِ فِي الْخَارِجِ كَـ«زَجْلِيٌّ»، أَيْ: كَهَذَا الْلَّفْظِ. فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ الرِّجَالِ، أَيْ: صَادَقَ عَلَى كُلِّ فَرَدٍ مِنَ افْرَادِ الرِّجَالِ.

فَإِنَّهُ مَوْضِعٌ لِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ، وَهُوَ الذَّكَرُ مِنْ بَنِي آدَمَ، أَيْ: لِهَذَا الْجِنْسِ الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ فَرَدٍ مِنَ افْرَادِهِ الَّتِي هِيَ: زَيْدٌ وَعُمَرٌ وَبَكْرٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ. وَذَلِكَ الْجِنْسُ مَوْجُودٌ وَمَحْقُوقٌ بِوْجُودِ تَلْكَ الْأَفْرَادِ فِي الْخَارِجِ، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنْهَا إِطْلَاقًا حَقِيقِيًّا مِنْ حِيثِ كُونُ ذَلِكَ الْجِنْسِ مَوْجُودًا<sup>(٣)</sup> فِيهِ، لَا مِنْ حِيثِ خَصْوَصُ ذَلِكَ الْفَرَدِ، كَمَا عَلِمْتَ. أَوْ هِيَ إِسْمٌ شَائِعٌ<sup>(٤)</sup> فِي أَفْرَادِ جِنْسٍ أَيْ: مَفْهُومٌ كُلِّيٌّ مُقْدَرٌ وُجُودُهُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ كَأَيِّ.

(٢) مَ: الْحَدِّ.

(٣) مَ: مَوْجُودٌ.

(٤) كَشَطَتِ النَّقَاطُ الْمُتَلِقَاتُ بِالْأَصْلِ وَأَعْجَمَتِ الْعَيْنَ: شَائِعٌ.

بوجود أفراد المقدرة الوجود في الخارج كـ «الشمس»، أي: هذا اللفظ. فإنها أي: هذه اللفظة<sup>(١)</sup> لم توضع على أن تكون خاصة بمفرد مخصوص<sup>(٢)</sup> كـ «هندي»، وإنما هي موضع ووضع أسماء الأجناس التي لها أفراد موجودة، وحاصلة في الخارج كـ «رجل».

فهي موضوعة لمفهوم كلّي، وهو الكوكب النهاري، أي: لهذا الجنس الصادق على كل فرد من أفراده لو وُجد في الخارج، بحيث لو وُجد شيء أطلق عليه هذا الاسم إطلاقاً حقيقياً،<sup>(٣)</sup> من حيث كون ذلك الجنس موجوداً فيه، لا من حيث خصوص ذلك الفرد، كما مرّ نظيره. فحقّها أن تصدق على متعدد موجود في الخارج، كما أنّ نحو «رجل» كذلك، أي: حقه أن يصدق على متعدد موجود في الخارج، لصدقه على ذلك بالفعل.

فإن قيل: تعريف النكرة بما ذكر يصدق على القمير واسم الإشارة والموصول، لأنّ لفظ «أنا» مثلاً شائع في أفراد مفهوم المتكلّم وحده يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً، و«أنت» شائع في أفراد مفهوم المذكّر المخاطب كذلك، و«هو» [شائع في أفراد مفهوم المذكّر الغائب كذلك]، و«هذا» شائع في أفراد مفهوم الواحد المذكّر المشار إليه يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً،<sup>(٤)</sup> ولفظ «الذي» مثلاً شائع في أفراد مفهوم الواحد المذكّر، فإنه يستعمل في كل منها كذلك.

(١) سقط «هذه اللفظة» من م.

(٢) سقط «خاصة بمفرد مخصوص» من م.

(٣) م: إطلاق حقيقة.

(٤) سقط «وهذا شائع... حقيقياً» من م. وما بين معرفتين هو منها.

أُجيب بأن المراد بالشَّيْعَ في حد النَّكْرَة الشَّيْعَ في أفراد المفهوم الكلِّي الذي هو موضوع اللفظ، كما علمت، وكل منضمير واسم الإشارة والموصول ليس موضوعاً للمفهوم الكلِّي، وإنما كل واحد منها موضوع لكل فرد يعينه من أفراد ذلك المفهوم<sup>(١)</sup> الكلِّي، كما علمت أنها جزئيات وضعاً واستعمالاً.

نعم على المذهب الثاني، أنها موضوعة للمفهوم الكلِّي لاستعمال في جزئي، يحتاج إلى الجواب عن هذا السُّؤال. قال بعضهم: وقد أشار إليه في «البسيط» بقوله: وأمّا الاشتراك في المضمرات وأسماء الإشارة، / وإن كان مقصوداً للواضع، إلَّا آنَه<sup>(٢)</sup> اشتراك في المسمى ١٥١ المعين. فلذا لم يقدح في التعريف، بخلاف اشتراك النَّكْرَة. فإنه في كل مسمى غير معين. فلذلك افترق الاشتراكات. انتهى فليتأمل.

فقد عُلم أن النَّكْرَة تصدق على متعدد، فهي محتاجة إلى ما يخصصها. وإلى ذلك أشار المصطف بقوله: فجَمِيعُ الاجناسِ مِنَ النَّكِيراتِ الجامدة كَـ«رَجُل» تُنْعَثُ، لِإِبَاهِيمَهَا واحتِياجِها إلى التَّخْصِيصِ، ولا يُنْعَثُ بِهَا لِجَمْعِهَا،<sup>(٣)</sup> إِذَا لَمْ تُؤْوَلْ بِالْمُشْتَقِّ. فإن أولت به نُعَثْ بها نحو: مررتُ بِقَاعَ عَرْفَجِ أي: خشن، وبرجلِ أسدِ أي: شجاع. فهي عند عدم التأويل بالمشتق كالالأعلام في ذلك الحُكْمِ أي: في نعتها وعدم النعت بها.

(١) سقطت من م.

(٢) كذلك. ومثل هذا التركيب لا وجده في العربية. انظر من ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٣) سقطت من م.

## [ما تُنعت به المَعْارف]

ثُمَّ لِمَا أَجْمَلَ، فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup> «إِنَّ الْقَلْمَ يُنْعَتُ، وَإِنَّ كُلًا مِنْ اسْمِ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ وَالْمَعْرَفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمَضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْارِفِ السَّتَّةِ يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهِ»، أَخْذَ فِي بَيَانِ مَا يُنْعَتُ بِهِ بَعْضُ ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ:

وَالْقَلْمُ يُنْعَتُ بِمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ مِنَ الْمَعْارِفِ، فَيُنْعَتُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولِ، وَالْمَعْرَفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْمَضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، أَيْ: مِنَ الْمَعْارِفِ السَّتَّةِ الَّتِي هِي الصَّمِيرُ وَالْعَلَمُ وَاسْمُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولُ<sup>(٢)</sup> وَالْمَعْرَفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ [وَالْمَضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْارِفِ].<sup>(٣)</sup> وَإِنَّمَا نُعَتَ بالْمَضَافِ إِلَى الصَّمِيرِ لِأَنَّهُ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ كَمَا مَرَ.

وَاسْمُ الإِشَارَةِ لَا يُنْعَتُ بِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعْارِفِ، بَلْ لَا يُنْعَتُ مِنْهَا إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، سَوَاءَ كَانَتْ مَعْرَفَةً<sup>(٤)</sup> لَهُ، أَوْ زَانَةً فِيهِ لَازِمَةً كَالْمُقْتَرَنَةِ بِالْاسْمِ الْمَوْصُولِ، أَوْ مَوْصُولَةً بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي فِي التَّمْثِيلِ. وَكَانَهُ لَمْ يَقُلْ: «الْمَعْرَفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ» لِذَلِكِ. وَقَدْ قَالَ شِيخُ الْمُحَقِّقِينَ:<sup>(٥)</sup> لَا يَقُعُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ نَعْتًا إِلَّا مَا فِيهِ اللَّامُ، لِمَشَابِهَتِهِ لِلصَّفَةِ، نَحْوُ: الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي، بِخَلْفِ «أَمْنٍ وَمَا» انتَهَى.

(١) القول فيه تصرف.

(٢) سقطت من م.

(٣) تَمَّ بِقَتْضِيَّهَا السَّيَاقُ، وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَّا: الْمَضَافُ إِلَى مَضَافٍ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْارِفِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «أَكَانَتْ مَعْرَفَةً». م: «كَانَتْ الْمَعْرَفَةُ». وَالْعَطْفُ بِـ«أَوْ» بَعْدِ يَقْتَضِي عَدْ هَمْزَةَ النَّسْوَةِ.

(٥) هُوَ الرَّضِيُّ الْأَسْتَراَبَادِيُّ. وَانْظُرْ شِرْحَ الْكَافِيَّةِ ٣١٣: ١.

وإنما اشترط في نعت اسم الإشارة أن يكون فيه الألف واللام، لأن الجنس المعرف بالألف واللام يُزيل الإبهام الحاصل في اسم الإشارة، لأن التاسع لا يفهم منه جنس المُشار إليه، إذا كان بحضور المتكلّم أجناس متعددة. فإذا جيء بالجنس المقوّون أي: المعرف بـ«أَل» زال الإبهام. أي: وفي معنى ذلك الاسم الموصول الذي هو «أَل» أو المقوّون<sup>(١)</sup> بها، لأن الصلة لا بد أن تكون معهودة، كما علمت، وإنما فعلته قاصرة.

على أن هذا التوجيه ربما خالف قول شيخ المحققين توجيهها لكون<sup>(٢)</sup> اسم الإشارة أعرف من المقوّون بـ«أَل»، لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللام يُعرف بالقلب دون العين. انتهى. وقد تقدم ذلك عن ابن السراج أي: لأن اسم الإشارة معه الإشارة الحسية.

تقول في نعت الكلم باسم الإشارة: جاء زيد هذا، أي الحاضر. فهو مؤول بالمشتق. وسكت عما ينعت به الموصول، وعما ينعت به المعرف بالألف واللام، وعما ينعت به المضاف إلى واحد من المعرفات الستة. لكنه ذكر في الأمثلة الآتية ما يعلم منه أن المعرف بالألف واللام ينعت باسم الإشارة والموصول والمعرف بالألف واللام.

ولا يخفى أيضاً أنه ينعت<sup>(٣)</sup> بالمضاف إلى المعرف بالألف واللام، والمضاف إلى اسم الإشارة، والمضاف إلى الموصول، وأن

(١) م: والمقوّون.

(٢) شرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) م: ولا يخفى أنه ينعت أيضاً.

المضاف إلى واحد من المعارف يُنعت بمضاف مثله، وبالمعرف بالألف واللام، وباسم الإشارة.

وتقول في نَعْتِه بالموصوِّل الإسْمِيِّ: جاءَ زَيْدُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، أيِّ القائمُ أَبُوهُ. فالنعت في الحقيقة بمضمون الموصول وصلته.

وتقول في نَعْتِه بالمعرف بالألف واللام: جاءَ زَيْدُ الْخَيْرٍ وَجَهْهُ.

وتقول في نَعْتِه بالمضاف إلى معرفة، من تلك المعرف ستة:<sup>(١)</sup> جاءَ زَيْدُ صَاحِبِكَ، بالإضافة إلى الضمير، لأنَّ ما أضيف إلى الضمير في رتبة العلم كما تقدم، أو «صاحبُ زَيْدٍ»<sup>(٢)</sup> بالإضافة إلى العلم، أو ١٥٢ «صاحبُ هَذَا» بالإضافة إلى اسم الإشارة، أو / صاحبُ الَّذِي قَامَ بالإضافة إلى الموصول، أو «صاحبُ الرَّجُلِ» بالإضافة إلى المعرف بالألف واللام، أو «صاحبُ غَلَامِي» بالإضافة إلى المعرف بالإضافة إلى الضمير، أو صاحبُ غلامٍ زيد، أو صاحبُ غلامٍ هَذَا، أو صاحبُ غلامٍ الذي قام، أو صاحبُ غلامٍ الرجل.

وتقول في نَعْتِ اسْمِ الإشارة بـالاسم الموصوِّل المقرُون بـ«أَلِّ» الزائدة اللازمية: جاءَ هَذَا الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، أيِّ القائمُ أَبُوهُ. وتقول في نَعْتِه بالجنس أيِّ باسم الجنس المعرف بالألف واللام: جاءَ هَذَا الرَّجُلُ، أيِّ الحاضرُ. وتقول في نَعْتِه بالمضاف المقرُون بـ«أَلِّ» الموصولة: جاءَ هَذَا الصَّارِبُ الرَّجُلُ.

(١) كذا. وهو جائز لأنَّ العدد لم يقف إلى المعدود. انظر من ٥٧.

(٢) كذا أيضًا، والموصوف هو «زيد». من قوله: جاءَ زَيْدٌ. فلعل الصواب: «صاحبُ غَمَرَوْ». انظر ما يلي من ٥٦٣ بعد ٤ فقرات.

ثم أشار إلى مثال نعت المقربون بـ «أَلْ»، كأنه توقّم أنه ذكر<sup>(١)</sup> ما يُنعت به أولاً كالذّي قبله، فقال: وتقول في نعتِ المقربون بـ «أَلْ» بِمِثْلِه: جاءَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ. وقد يمتنع نعته. وذلك في نحو: جاءَنِي رجلٌ فاكِرْمَتُ الرَّجُلَ، كما صرّح به المصنف في «التصريح»، أي: لأنّ حلَّ محلَ الضمير. وقد أَنْزَلَ في بعض الفضلاء بقوله: أَفِدْنِي، يَا نَحْوِيُّ، أَيُّ مُعْرَفٍ بِلَامٍ، وَقَالُوا: نَعْتُهُ غَيْرُ جَائزٍ؟ وبالموصول: جاءَ الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، أي: القائمُ أَبُوهُ. وباسم الإشارة: جاءَ الرَّجُلُ هَذَا، أي: الحاضرُ.

ويُنعت أيضًا بالمضارف إلى واحد من هذه الثلاثة، نحو: جاءَ الرَّجُلُ مَحْبُّ الْعُلَمَاءِ، وَمَحْبُّ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، وَمَحْبُّ هَذَا.<sup>(٢)</sup>

ثم لا يخفى أنه عُلِّيَّ، مما سبق، أنَّ كُلَّاً من اسم الإشارة والموصول أَعْرَفُ من المعْرَفَ بـ «أَلْ»، وكلُّ ما أُضِيفَ إلى شيءٍ من هذه المعارف فهو في رتبة ما أُضِيفَ إليه، إِلَّا المضارف إلى الضمير فإنه في رتبة<sup>(٣)</sup> العَلَمِ، وَأَنَّ الصِّفَة<sup>(٤)</sup> لا تكون أَعْرَفَ من موصوفها بل دونه أو مساوية له. وَحَ يَنْشأُ توقفٌ في صحة نعت المعْرَفَ بـ «أَلْ» باسم الإشارة والموصول والمضارف إلى واحد منها.

(١) انظر الورقتين ١٤٩ و ١٥٠.

(٢) كذا. والأمثلة الثلاثة المذكورة لتفصي تحلية النعت بـ «أَلْ» الحرفي الموصولة: المحب، وتكون الإيمانة لغالية. ولَا فمحب: بذلك من الرجل لا نعت، ثلَّا يكون النعت أَعْرَفَ من المعنوت، كما سيذكر المؤلف في الفقرة التالية. وانظر من ٤٥ و ٢١٦ و ٤١٧ و ٥٠٦.

(٣) في م و حاشية الأصل عن نسخة: مرتبة.

(٤) م: وأما الصفة.

وتقول في نعت المضاف إلى واحد من هذه المعارف الستة: جاء  
غلامي صاحبُك ، وغلامُ زيدٍ صاحبُ عمرو ، وغلامُ هذا صاحبُ هذا ،  
وغلامُ الذي قام أبوه صاحبُ الذي قام أخوه ،<sup>(١)</sup> وغلامُ الرجل صاحبُ  
المرأة ، وجاء غلامي الكامل ، وجاء غلامي هذا .

فالرافع<sup>(٢)</sup> للنعت في هذه الأمثلة جميعها عاملٌ لفظي ، وهو ما  
رَفِعَ المَنْتَهُوَتَ لفظاً - وذلك فيما عدا اسم الإشارة . أو مَحْلًا<sup>(٣)</sup> وذلك  
في اسم الإشارة . وقيل: الرافع للنعت معنويٌ . وهو كونه تابعاً .

---

(١) في الأصل: «أبوه». وفي الحاشية عن نسخة: آخره.

(٢) في الشرح والتفصي: والرافع.

(٣) في الشرح: ومحلًا.

## [تنمية التوابع]

ولمّا فرغ من الكلام على النعت، الذي هو الأول من التوابع،  
شرع في الكلام على الثاني منها، فقال:

## [التوكيد]

والثاني من التوابع التوكيد. وربما قيل له: «التأكيد» بالهمزة،  
ويبدأها ألفاً على القياس في نظيره من نحو: راس. وهو لغوي  
وصناعي. فمعنىـه اللغوي: <sup>(١)</sup> إحكام الشيء. ومعناه الصناعي: تمكين  
الشيء في النفس. والمراد به المؤكـد. وهو، أي: التوكيد بالمعنى  
المذكور، ضرمان: لفظي منسوب للفظ، ومعنوي منسوب للمعنى.

## [اللفظي]

فاللفظي هو إعادة الأول، أي: الذي أعيد به المعنى الأول،  
ملتبساً بلفظه أي: بذلك اللـفـظ. ويكون في الكلمات الثلاث، أي:  
الإسم والفعل والحرف، ويكون في الجملة أيضاً. فالأول كـ«جاء زـيدـ»،  
والثاني كـ«قام قـامـ»، والثالث كـ«نعم نـعـمـ»، <sup>(٢)</sup> والرابع: ذهب  
زـيدـ ذهب <sup>(٣)</sup> زـيدـ. أو إعادة الأول، أي: أو الذي <sup>(٤)</sup> أعيد به المعنى

(١) م: فمعنى اللغوي.

(٢) سقطت الكاف من الأصل دـمـ. والتوصيب من الشرح.

(٣) سقطت من مـ.

(٤) مـ: والذيـ.

الأول ملتبساً بِمُرادِفِهِ، أي: مرادف ذلك اللُّفْظَ كـ «جاءَ لَبْثَ أَسْدٌ، وَجَلَسَ قَعْدَ زَيْدٍ». لكن قال بعضهم: الجلوس: ما كان عن قيام، والقعود: ما كان عن اضطجاع - وَنَعَمْ جَبِيرٌ.

لكن في كلام شيخ المحققين<sup>(١)</sup> أن «نعم» تقع بعد الاستفهام، دون «جبير». ومن ثم لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله ما ذُكر، بناء على ما ذكر. ولشموله كما قال بعضهم لنحو «ازيد عطشان نطشان، وحسن بحسن»، قال: فإن كُلَّا من «أطشان وبسن» توكيده لفظي وليس بمرادف، بدليل أنه لا يفرد، وكل من المترادفين يصح إفراده.

قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وليس /من التوكيد<sup>(٢)</sup> قول المؤذن: «الله أكبر الله أكبر»، بخلاف: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة.<sup>(٣)</sup>

ثم أشار إلى فائدة التوكيد اللغطي، بقوله: وإنما جيء به، أي: بالتوكيدي اللغطي يقسمه،<sup>(٤)</sup> لقصد التقرير،<sup>(٥)</sup> ورفعاحتمال السهو والغفلة عن المتكلّم، أي: جعل مدلوله مقرراً<sup>(٦)</sup> محققاً ثابتاً بحيث لا يُظنّ به غيره. مثلاً إذا قلت: «جامعي زيد زيد، أو ليث أسد»، جيء بالقافي لثلا يتوهم أن الجائي غيره كـ «عمرو» مثلاً، و«ذنب» مثلاً، وإنما ذُكر «زيد» أو «ليث» على سبيل السهو والغفلة.

(١) هو الرضي الأسترابادي.

(٢) يعني: لأن الجملة الثانية إنشاء تكبير آخر. انظر العطار وشرح القطر ص ٢٩٢.

(٣) سقطت الجملة الثانية من م.

(٤) م: بقسميه.

(٥) يعني تحقيق مفهوم المؤكّد ومدلوله، لجعله مسقاً ثابتاً.

(٦) م: مفرداً.

ويقولنا «المعنى الأول» يندفع ما قبل: يَرِدُ على كلامه نحو: «باباً باباً، وسُورَةٌ سُورَةً، وصَفَا صَفَا، ودَكَّا دَكَّا»، من قوله: قرأْتُ الكتاب باباً باباً،<sup>(١)</sup> وقرأْتُ القرآنَ سورةً سورةً، ومن قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا»، قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «كَلَّا إِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّا دَكَّا».

فإنه وإن أُعيد في ذلك الأول بلفظه لكن لا بمعناه، بل بمعنى مغاير للأول، فإنَّ المراد:<sup>(٤)</sup> باباً بعد باب، وسورةً بعد سورة، وصفاً بعد صفاً، ودكماً بعد دكماً. فليس تأكيداً. فهو حال على التأويل.<sup>(٥)</sup>

ومن غير التأكيد أيضاً قوله - تعالى - في سورة العرسات: «وَيُلْ يَوْمَنْدِ لِلْمُكَذِّبِينَ... وَيُلْ يَوْمَنْدِ لِلْمُكَذِّبِينَ»<sup>(٦)</sup> الخ، قوله - تعالى - في سورة الرحمن<sup>(٧)</sup>: «فَبِايِّ الْأَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ؟... فَبِايِّ الْأَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ؟»<sup>(٨)</sup> الخ، لأن كل مرة ذكرت فيها جملة، من ذلك، فهي باعتبار معنى آخر غير الأول،<sup>(٩)</sup> كما بيته غير واحد من المفسرين.

(١) سقط «من قوله... باباً» من م.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٣) الآية ٢١ من سورة النجم.

(٤) هذا مع خبره بعد وزيادة القاء هو خبر «فإن»، أو هو توكيده قوله «فإن»، والخبر ما يعلمه في محل رفع على الحكایة. وفيه تصحيح لكثير من العبارات التي ورد فيها الاستدراك، بدون هذا التوكيد.

(٥) يعني أن ما ذكر من الأمثلة يعرب كل منه حالاً، على التأويل بلفظ مفردة، نحو: مرتبًا ومرتبين. انظر المطار. وأولى من هذا أن الحالية للحظة الأول، والثانية معطوف على الأول بحرف محنون، هو القاء. فتصبب بالطف لا بالحالية. م: على الأول.

(٦) الآيات: ١٥ و١٩ و٢٤ و٢٨ و٣٤ و٣٧ و٤٠ و٤٥ و٤٧ و٤٩ و٤٩ من سورة العرسات.

والجملة الثانية ليست في م.

(٧) الآيات: ١٣ و... من سورة الرحمن. والجملة الثانية ليست في م.

(٨) م: الأولي.

أو إنما جيء به<sup>(١)</sup> لخوف التسبّب أي: نسيان الأول، أو إنما جيء به لخوف عدم الإصغاء إلى الأول، أو إنما جيء به لخوف عدم الاعتناء بالأول من التساقط.

وفيه أن خوف النسيان وخوف عدم الإصغاء لازم للتقرير، فلا فائدة لذكرهما بعده. ومن ثم اقتصر [عليه]<sup>(٢)</sup> صاحب «التلخيص». وأجيب بأنه وإن لزم ذلك للتقرير إلا أنه<sup>(٣)</sup> فرق ما بين القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى خوف النسيان أو خوف عدم الإصغاء. فالجمع بينهما أنسُب بمقصود الكتاب.

فعلم أن التوكيد بمعنى المؤكّد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبعه، أو خوف نسيانه أو خوف عدم الإصغاء إليه أو خوف عدم الاعتناء به. وفيه أن هذا التعريف يصدق بعطف البيان. فإنه يقرر متبعه.

### [المعنوي]:

وأمام التوكيد المعنوي فهو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة، أي: مضاف إلى المتبع، أو الرافع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، أي: بمتبوع ظاهره العموم. فلفظ «إرادة» معطوف على «تقدير»، ويجوز أن يكون معطوفاً على «إضافة»، أي: احتمال تقدير<sup>(٤)</sup> إرادة. فالتابع: جنس، أي: كالجنس، لأنّه يشمل المحدّدة وفبرة.

(١) أي: بالتركيز اللفظي.

(٢) من م. وانظر ص ٧١ من التلخيص للقزويني.

(٣) كما، ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) سقطت من م.

وـ«الرافع»<sup>(١)</sup> إلى آخره: فَصَلٌ، أي: كالفصل، لأنَّه يُخرج بقية التوابع. وفيه آنَّه لا يُخرج البدل في نحو قولك: مررتُ بقومك أُولَئِمْ وآخِرِهم، صغيرهم وكبيرهم: فإنَّه تابع رافع لاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. وأُجيب بأنَّ المقصود بالذات من التوكيد الرفع المذكور، وليس ذلك هو المقصود من البدل، وإنما هذا عارض جاء من خصوص هذه المادة.

وبَعْدَ التوكيد المعنوي في الغرض الأول . وهو الرافع<sup>(٢)</sup> احتمال تقدير إضافة، أي: مضاف إلى التتابع - بلفظ النفس بمعنى الجهة - فإن أُريد بها مجازاً الدُّمْ كانت بدلاً - أو العين بمعنى النفس مجازاً. فإن أُريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي كانت بدلاً. وأو<sup>(٣)</sup> في كلامه مانعة الخلط، لجواز الجمع بينهما. وحَ يجُب تقديم «النفس»، وقيل: يحسن، لأنَّ النفس كما علمت عبارة عن الجهةحقيقة، والعين عبارة عنها مجازاً.

ويؤتى بهما حالَ كونِ النفس والعين مُضافتين إلى ضمير المتبوع، أي: المؤكَد، يفتح الكاف، حالَ كونِ الضمير مطابقاً له، أي: للمؤكَد، في الإفراد إن كانَ ذلك المؤكَد مُفرداً، وفي التذكير إن كانَ ذلك المؤكَد مذكراً، ومطابقاً<sup>(٤)</sup> له في فروعهما.

(١) في الأصل: فالرافع.

(٢) في الأصل و م: «الواقع». والتوصيب من الشرح.

(٣) في الأصل و م: «أو». والتوصيب من الشرح.

(٤) م: أو مطابقاً.

١٥٤ وهي أي: / تلك الفروع: الثانية لأنّه فرع التذكير، والثالثة والجمع لأنّهما فرع الإفراد. فيؤتى بالضمير مؤثثاً إن كان ذلك المؤكّد مؤثثاً، ويؤتى به مثثّأ أو مجموعاً إن كان ذلك المؤكّد مثثّأ أو مجموعاً، ويؤتى بالنفس أو العين مع الباء الموحدة ودونها.

تُقُولُ، إذا أردت التمثيل للمفرد المذكور: «جاء زَيْدٌ»، فيحتمل هذا التركيب تقديم مضاف إلى «زَيْدٍ» الذي هو المتبع، وأنه<sup>(١)</sup> حُذف ذلك المضاف، وأن إسناد «جاء» إلى «زَيْدٍ» من الإسناد المجازية بالمعنى - وهو إسناد الشيء إلى غير من هو له - والأصل: «جاء رسول زَيْدٍ» مثلاً، حُذف المضاف وأُسند مجازاً عقلياً الفعل<sup>(٢)</sup> إلى المضاف إليه الذي هو «زَيْدٌ»، على حد قوله تعالى: «واسأل القرية التي كُنَّا فيها»<sup>(٣)</sup> أي: أهلها، بناء على أن القرية لم تُستعمل في الأهل، بل في الأبية.<sup>(٤)</sup>

فإذا أردت رفع احتمال هذا المجاز، وإثبات الحقيقة، فإنك تُقُولُ: جاء زَيْدٌ نفسه أو عَيْنِه<sup>(٥)</sup> أو «بنفسه أو بعينه». فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون العجائب رسول «زَيْدٍ» أو خبره أو ثقله، أو تحوّ ذاتك من ملابسيه، أي: ما بينه وبين زيد ملامسة وعلاقة ككتابه.<sup>(٦)</sup> فقد رفعت ذكر النفس أو العين احتمال تقديم مضاف إلى

(١) م: وأن.

(٢) م: وأسند الفعل.

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف. و«التي كنا فيها» ليس في م.

(٤) م: بالية.

(٥) م: وعيته.

(٦) م: ككتابة.

المتبوع، وقد أضفتهم إلى ضمير المؤكّد، وهو مفرد مذكور. وتقول، إذا أردت التمثيل للمفردة المؤنثة: جاءت هنّد نفسها أو عينها، أو بنفسها أو بعينها. فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجانبي رسولها، إلى آخر ما تقدّم. وقد أضفت لفظ النفس أو العين إلى ضمير المؤكّد وهو مفرد مؤنث.<sup>(١)</sup>

قيل: وهذا تصريح من النحاة، بأنَّ العلم الشخصي يجوز التجوز به، وهو يخالف تمثيل الأصوليين به، للنص الذي لا يتحمل غير معناه، ولو معنى مجازاً. وفيه نظر لا يخفى.

فالموافقة في الضمير، وأما لفظ النفس أو العين فيكون في ذلك، أي: المفرد المذكور والمؤنث، مفرداً لا غير. وقد أشار إلى ذلك بقوله: ولفظ النفس أو العين، في توكيد المفرد المؤنث، يجب أن يكون كلفظهما في توكيد المفرد المذكور، في الإفراد، أي: في الإثبات بهما مفردين.

فإذكـر كما علمت<sup>(٢)</sup> تقول: جاءت هنـد نفسها أو عينـها، أو بنفسـها أو بعينـها، بإفراد كلـ من النفسـ والعـينـ، كما تقول: جاء زيدـ نفسهـ [أو]<sup>(٣)</sup> عـيـنهـ، أو بنفسـهـ أو بـعيـنهـ، بإفرادـهما وإضافـتهـما إلى ضـميرـ<sup>(٤)</sup> المؤـكـدـ، مطابـقاـ لهـ فيـ الإـفـرادـ وـالـتـذـكـيرـ وـالـتـائـيـثـ.

وأـما لـفـظـهـماـ فيـ توـكـيدـ الـمـئـنـيـ مـطلـقاـ فلاـ يـجـبـ أنـ يـكـونـ مـفـرـداـ بلـ

(١) سقطت من مـ.

(٢) سقطت من مـ.

(٣) تـمـةـ يـقـضـيهـاـ الصـيـاقـ.

(٤) فيـ الأـصـلـ إـلـىـ الضـمـيرـ.

الأفضل، كما يعلم من كلامه الآتي، أن يكون مجموعاً على «أفعل» بضم العين، وأما لفظهما في توكيده الجمع كذلك فيجب أن يكون مجموعاً كذلك. فقول المصنف: تَجْمِعُ أَيْ أَنْتَ النَّفْسُ وَالْعَيْنُ جَمْعٌ قِلَّةٌ عَلَى «أَفْعُلٍ»، أي: وجوباً في الثاني، وعلى الأفضل في الأول.

وإذا أردت التمثيل للمثنى تَقُولُ في تَوْكِيدِ المُتَنَّى مطلقاً: جاءَ الزَّيْدَانُ أَوِ الْهِنْدَانُ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، أو بِأَنْفُسِهِمَا أَو بِأَعْيُنِهِمَا. ولا تأتي به جمع كثرة كـ«النُّفُوسُ وَالْعَيْنُونَ»، ولا جمع قلة على غير «أفعُل» بالنسبة للعين كـ«أعيان».

ويجوز ألا تجمعه هذا الجمع أي جمع قلة على «أفعُل»، بل تأتي به إما مفرداً مضافاً إلى ضمير ذلك المثنى، فتقول: نفْسُهُمَا أو عيْنُهُمَا،<sup>(١)</sup> وإما مثنى مضافاً لذلك الضمير، فتقول: نفْساهُمَا أو عيْنَاهُمَا. وهو أي: الجمع على «أفعُل» أفضَّلُ مِنَ الْإِفْرَادِ، أي: من إفرادهما، والإفرادُ أي: إفرادهما أفضَّلُ مِنَ التَّشْتِيهِ، أي: من تشتيتهما التي هي الأصل، لأنَّ فيه اجتماعَ تشتتَينِ.

وإذا أردت أن تمثل للجمع تَقُولُ في تَوْكِيدِ الجمعِ المُذَكَّرِ:<sup>(٢)</sup> جاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، أو بِأَنْفُسِهِمْ أَو بِأَعْيُنِهِمْ لَا غَيْرُ - ولا يجوز أن تقول: «نفْسُهُمْ أَوْ عيْنُهُمْ» بالإفراد، ولا تقول: «نفْسُهُمْ أَوْ عيْنُهُمْ» بالجمع كثرة. وتَقُولُ في تَوْكِيدِ جَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ: «جاءَتِ الْهِنْدَاتُ

(١) في الأصل و م: «وعيْنَهُمَا». وانتظر ما جاء قبل وبعد.

(٢) م: «جَمِيعُ الْمُذَكَّرِ». وسقط «الجمع المذكر... في توكيده» من م، ثم ألحق بالحاشية مبنِّراً غير واضح.

أنفسُهُنَّ أو عيْنُهُنَّ» لا غُيرٌ. ولا يجوز أن تقول: «نفْسُهُنَّ أو عيْنُهُنَّ»<sup>(١)</sup>  
بالإفراد، / ولا تقول: «نفْسُهُنَّ أو عيْنُهُنَّ»<sup>(٢)</sup> بالجمع كثرة.

فعلم أن الإتيان بالنفس والعين مجموعتين على «أفضل» أفعى في  
المثنى، وواجب في الجمع مذكراً أو مونتا. وأوجبه الشيخ أبو حيان في  
المثنى أيضاً، ومنع الإفراد<sup>(٣)</sup> والتثنية فيه، وقال: لم يقل به أحدٌ. وردد بان  
ابن لياز أجاز ذلك تبعاً لابن معطي، ونقل ابن كيسان سماع الشيبة.

ثم إن قولهم: «إن احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر النفس أو  
العين» نازع فيه جمع منهم ابن عصفور، وقالوا: إنما يضعف الاحتمال  
ولا يرتفع من أصله. وعن سـ أنه لا يرتفع المجاز المذكور حتى تجتمع  
الفاظ التوكيد. وقد يقال: ذكر النفس والعين صار قرينة، على رفع  
احتمال المجاز المذكور اصطلاحاً.

هذا، وفي كلام شيخ المحققين<sup>(٤)</sup> أن التركيد اللغظي يؤتى به  
لهذا الغرض أيضاً، أي: لرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبع، حيث  
ذكر أن التامِن قد يظن بالمتكلِّم تجوزاً، لأنَّ المتكلِّم ربما نسب<sup>(٥)</sup>  
ال فعل إلى شيء، والمراد ما يتعلّق به، نحو: قطعُ الأمير اللصُّ، أي:  
قطع مندوءه. فيجب إنما تردِيدُ اللَّفْظ<sup>(٦)</sup> المنسوب إليه، فيقال: الأمير

(١) في الأصل: وعيونهم.

(٢) في الأصل و: وأعيونهم.

(٣) م: أيضاً في منع الإفراد.

(٤) هو الرضي الأستراباذي.

(٥) م: ينسب.

(٦) م: تكرير لغظ.

الأميرُ، أو تكيره معنَى. وذلك بالنفس أو العين. انتهى.

وقد يقال، على تسليم استواء هذين الأمرين في الاستعمال المذكور، كما هو ظاهرٌ صنيعه: يجوز أن يكون ما ذكره المصتف تبعاً لغالب النحاة بياناً للغرض الأصلي، الذي وضع له كل من التأكيد اللغطي والمعنوي. فلا تضر مشاركة اللغطي للمعنوي في بعض مفاداته. ويتحمِّل التوكيد المعنوي في الغرض الثاني - وهو رفع احتمال إرادة الخصوص بـما ظاهره العموم - بلفظ: كلاً وكيلنا وكلًّا وأجمعٍ وتوابيعه، فيؤتى في توكيد المثل المذكور بـ«كلاً» وفي توكيد المثل المؤنث بـ«كيلنا»، حالَ كونِ «كلاً وكيلنا» مضافين إلى ضمير المؤكَد، يفتح الكاف. نحو: جاءَ الزَّيْدَانِ كلامُهُما، وجاءَتِ المرأتانِ كيلناتهما، ورأيتُ الزيدينِ كليهما والمرأتينِ كليتهما.

ويتحمِّل في توكيد ما له أجزاءٌ يصحُّ وقوع بعضها موقعة، سواء تعدد في ذاتها أو باعتبار عامله،<sup>(١)</sup> بـ«كلًّا» حالَ كونها مضافة إلى ضمير المؤكَد، يفتح الكاف، مطابقاً له تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وجمعياً. ولا يجوز حذف هذا الضمير استثناءً بثنته.<sup>(٢)</sup> وأما «جميماً» في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» فهو حال، لا تأكيد

(١) الضمير للمؤكَد. يعني العامل في المؤكَد، إذ قد يكون في تعدد، نحو: اشتربت الدار. فقد يكون الشراء على تعدد في دفعات لأجزاء متواالية، أو لأجزاء محدودة. وفي العطار: «عاملها». فالضمير للأجزاء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: «بئته». فلمل المراد: «بئته» كما في م.

(٣) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

والأصل: جميعه، فمُحْدِفُ الضمير - ولا يجوز إقامة الظاهر مقام هذا الضمير. وأما «كل» في قول القائل:<sup>(١)</sup>

\* يا أشْبَهَ النَّاسِ، كُلُّ النَّاسِ، بِالْقَمَرِ \*

فهو نعت لا تأكيد، أي: الكاملين.<sup>(٢)</sup>

تُقُولُ في توكيده المفرد المذكور الذي له أجزاء متعددة باعتبار عامله: اشتريت العبد كلّه. وتقول في المفرد المذكور الذي له أجزاء متعددة في ذاته لكونه دالاً على جماعة: جاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ . وتقول في توكيده المفرد المؤنث الذي له أجزاء متعددة في ذاته لكونه دالاً على جماعة: جاءَتِ الْقِبْلَةُ كُلُّهَا . وتقول في توكيده اسم الجمع المذكر: جاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ . وتقول في توكيده اسم الجمع المؤنث: جاءَتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ .

وظاهر صنيعه أنه لا يجوز: جاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُمْ ، أي: كما لا يجوز: جاءَتِ الْقِبْلَةُ كُلُّهُنَّ ، وأنه لا يجوز: جاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُ ولا النِّسَاءُ كُلُّهُ ، وأنَّ كُلًا من لفظ الجيش والقبيلة ليس اسم جمع.<sup>(٣)</sup> ولعلهم راغوا فيهما الجنس،<sup>(٤)</sup> وهو شيء واحد.

(١) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة صدره:

كُمْ كُمْ ذَكْرِي ثُلُكِ! لَوْ أُجَزِّي بِذِكْرِكُمْ

ديوانه ص ١٢٤ والمغني ص ٢١٢ وشرح أبياته ٤: ١٨٦ - ١٨٤ والأمالى ١: ١٩٣  
وديوان كثير عزة ص ٥٣١ .

(٢) يعني أن الـ: جنسية للبالغة والكمال. والراجح أنها للاستغراف الحقيقي، لتحقق البالغة في الوصف. انظر شرح أبيات المغني ٤: ١٨٥ .

(٣) م: ليس جماعاً.

(٤) أي: الجنس.

فترفع بذكر «كُلُّ وكِلاً وكُلَّنا» احتمال إرادة الخصوص أي: احتمال كون الجاتي بعض المذكور أي: أحد الرَّبَدَيْن أو إحدى المرأتين<sup>(١)</sup> أو بعض الجيش أو بعض القبيلة أو بعض القوم أو بعض النساء، وأنك<sup>(٢)</sup> عبرت بالكُلُّ أي: بقولك: «الزَّيْدَانِ وَالمرأَتَانِ وَالجَيْشِ وَالْقَبْيلَةِ وَالْمَوْلَى» عن البعض، أي: عن ذلك البعض مجازاً.

وفيه أن المحقق<sup>(٣)</sup> قال: التوكيد بـ«كلاً وكُلَّنا» ليس لرفع توهّم عدم الشمول، لأن المثنى نص في مدلوله لا يُطلق على الواحد أصلاً، أي: فاحتمال إطلاقه على الواحد منفي. انتهى.

١٥٦ وسبب التجوز في إطلاق الكل وإرادة البعض / إما لأنك<sup>(٤)</sup> لم تمتَّ بالمتَّخلِفِ مما ذُكر عن التَّعْبِيِّ لقلته، أو لأنك جعلت الفعل الواقع من البعض مما ذُكر كالواقع من الكُلُّ مبالغة، بنيت<sup>(٥)</sup> ذلك بناءً على أنهما في حُكْمِ شخصٍ واحدٍ.

فقد رفعت توهّم عدم الشمول في ذلك. ومن ثم لا يقال: اختصار الزَّيْدَانِ كلاماً، لامتناع الاحتمال<sup>(٦)</sup> المذكور ضرورة أن الاختصار لا يكون إلا بين اثنين فأكثر. ولا يقال: جاءني زيدٌ كله، إجماعاً لعدم

(١) م: «أي إحدى الرَّبَدَيْن أو واحد المرأتين». وانظر الورقة ١٠٤.

(٢) المصدر المؤول معطوف على: كون الجاتي.

(٣) هو السعد الفتازاني. وسقط «قال» من م.

(٤) في الأصل و م: «أنك». والتصويب من الشرح والعطار، ليوافق ما بعده: أو لأنك.

(٥) م: بثت.

(٦) سقطت من م.

تجزئي<sup>(١)</sup> «زيد» في ذاته، بحيث يصبح أن يقع<sup>(٢)</sup> بعض تلك الأجزاء موقعاً، وباعتبار عامله إذ لا يبعض «زيد» في المجيء.

وبحكم بعضهم الإجماع على جوازه، واختاره الشيخ ابن مالك، واحتى له بأن التوكيد قد يأتي لمجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال، كما أتوا بعد «كل» بـ«أجمع»، ولا احتمال يُرفع به لرفعه بـ«كل». وأجاب عنه الشيخ أبو حيان بأن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة لا حاجة للفظ آخر يؤكد، إلا إن ثبّت به رواية عن العرب. ولم يُسمع هذا المثال. انتهى. أي: بخلاف التأكيد بـ«أجمع» بعد «كل» مسموع.<sup>(٣)</sup>

هذا، وفي «التوضيح» أن «كل ويلا وكيلنا» يؤتى بها للغرض الأول، أي: لرفع احتمال تقدير مضاف إلى متبع. وبين عليه بعض شيوخ مشايخنا<sup>(٤)</sup> أنه لا حاجة لذكر الغرض الأول، لأنّه موجود في الغرض الثاني. فذكره مستدرك للاستغناء عنه بالثاني. كذا قال.<sup>(٥)</sup>

ويختلف «كلًا» في هذا الفرض - وهو رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم - «أجمع» في المفرد المذكر، وـ«جماعة» في المفرد المؤنث، وـ«أجمعون» في جمع المذكر، وـ«جئن» في جمع المؤنث،

(١) أي: تجزئي. أبدلت الهمزة وأوّل للتخفيف على منصب الأخشن، فصارت طرقاً بعد فسحة، فقلبت ياء وضمة الزاي كسرة، كما يكون في: التعدي والتشكي. انظر شرح اختبارات المنفصل ص ١٤٧٤.

(٢) زاد هنا في م: زيد.

(٣) أي: هو مسموع.

(٤) المراد به هو الشهاب عميرة البرائسي.

(٥) م: قوله.

فتقولُ: جاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ، فهُوَ خَلْفٌ عَنِ الْكُلُّ، وَجَاءَتِ الْقِبْلَةُ جَمِيعًا،  
فهُوَ خَلْفٌ عَنِ الْكُلُّ، وَجَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، فهُوَ خَلْفٌ عَنِ الْكُلُّ، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ جَمِيعًا،  
فهُوَ (١) خَلْفٌ عَنِ الْكُلُّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (لَا يَغُوِّتُنَّهُمْ أَجْمَعِينَ). (٢)

فَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ كُلًا مِنْ «أَجْمَعٌ وَجَمِيعًا» يُجْمِعُ، الْأُولُّ عَلَى  
«أَجْمَعِينَ» وَالثَّانِي عَلَى «جَمِيعَ»، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرِكُ كُلُّ مِنْهُمَا. وَهُوَ كُذُلُكُ  
لَأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ.

وَلَمَّا كَانَ قَدْ يُتَوَهَّمُ، مِنْ كَوْنِ «أَجْمَعٌ» تَخَلَّفُ «كُلًّا»، أَنْ يَمْتَنِعُ  
الجمع بَيْنَهُمَا قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ جَمِيعَتْ بَيْنَ «كُلًّا وَاجْمَعَ» فِي الْمَذَكُورِ  
وَ«جَمِيعًا» فِي الْمُؤْنَثِ، حِيثُ أَرَدْتَ مُزِيدًا التَّأكِيدَ، لَكِنْ يُشَرِّطُ تَقْدُمُ  
«كُلًّا» عَلَى «أَجْمَعٍ وَجَمِيعًا» لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ «كُلًّا» هِيَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ  
«أَجْمَعٍ وَجَمِيعًا» (٣) كَالنَّاسِ لِـ«كُلًّا»، فِي إِفَادَةِ التَّقْوِيَةِ بِالْدَّلَالَةِ عَلَى  
الإِحْاطَةِ وَالشُّمُولِ. وَمِنْ ثُمَّ كَانَتْ خَلْفَهُ عنْهَا.

وَيُشَرِّطُ عَدْمُ الْعَطْفِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ، فَتَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ  
الْمَذَكُورِ: جاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ. وَلَا تَقُولُ: وأَجْمَعٌ. وَكَذَا الْبَاقِي مِنَ الْأَمْثَالِ.  
فَتَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ الْمُؤْنَثِ: جَاءَتِ الْقِبْلَةُ كُلُّهَا جَمِيعًا، وَفِي جَمِيعِ  
الْمَذَكُورِ: جاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَ[فِي جَمِيعِ الْمُؤْنَثِ: جَاءَتِ] (٤)

(١) م: «فَهُوَ». وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةِ فَهَذِهِ.

(٢) الْآيَةُ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ. وَالْقُولُ هُوَ عَلَى لِسَانِ إِبْلِيسِ.

(٣) سَقطَتْ مِنْ م.

(٤) تَحْمِلُ بِقَضْبِهِ السِّيَاقِ.

النساء كُلُّهنَّ جمِعٌ. قالَ اللَّهُ، تَعَالَى<sup>(١)</sup>: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ». ثُمَّ إِنْ أَرِيدُ زِيادةَ التَّأكِيدِ جِيءُ بِ«أَجْمَع» بِـ«أَكْتَبْنَا فَأَبْصَرْنَا<sup>(٢)</sup>»، وَيَعْدُ «جَمِيعًا» بِـ«كَتَمَاءَ بَصِيرَةَ بَقِيَّةَ»، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيَغَ تَدْلِي عَلَى الْاجْتِمَاعِ. وَلِنُدْرِهِ التَّأكِيدُ بِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهِ الْمُصْتَفِ.

وَفِي كَلَامِ شِيفَخِ الْمُحَقِّقِينَ<sup>(٣)</sup> إِذَا أَرِدْتَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَاظِ التَّوْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، أَيِّ: بِيَقْسِيمِهِ،<sup>(٤)</sup> قَدَّمَتِ النَّفْسُ ثُمَّ الْعَيْنَ ثُمَّ «كُلُّ» ثُمَّ «أَجْمَع» وَأَخْوَاتِهِ مِنْ: أَكْتَبْنَا فَأَبْصَرْنَا وَأَبْتَعْنَا. اِنْتَهِيَّ. أَيِّ: فَتَقُولُ: جَاءَ الْجَيْشُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَبْنَا فَأَبْصَرْنَا أَبْتَعْنَا،<sup>(٥)</sup> وَجَاءَتِ الْقَبْيلَةُ نَفْسُهَا عَيْنُهَا كُلُّهَا جَمِيعًا كَتَمَاءَ بَصِيرَةَ بَقِيَّةَ.

وَقَدْ عَلِمْتَ وَجْهَ تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ، وَتَقْدِيمِ «كُلُّ» عَلَى أَجْمَعٍ. وَأَمَّا تَقْدِيمِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ عَلَى «كُلُّ» فَلَأَنَّ الإِحْاطَةَ الَّتِي هِي مَدْلُولُ «كُلُّ» صَفَةً لِلنَّفْسِ، وَالْمَوْصُوفُ مَقْدَمٌ عَلَى صَفَتِهِ، وَأَمَّا تَقْدِيمِ أَكْتَبْنَا فَعَلَى أَبْصَرْنَا وَأَبْتَعْنَا فَلَكُونُهُ أَظْهَرُ مِنْهُمَا فِي إِفَادَةِ الْجَمْعِيَّةِ، لِأَنَّهُ مُأْخُوذُ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَوْلَ كَتَبِيَّعٍ، أَيِّ: تَامٌ،<sup>(٦)</sup> وَهَذَا الْمَعْنَى خَافِ فِيهِمَا لِأَنَّ «أَبْصَرْنَا» مِنْ مَصْدَرِ: تَبَصَّرَ الْعَرَقُ أَيِّ: سَالٌ، لِأَنَّ السَّبِيلَانَ غَالِيَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ اِجْتِمَاعٍ، وَ«أَبْتَعْنَا» مِنْ الْبَيْعِ. وَهُوَ طَوْلُ الْعَنْقِ.

(١) الآيات: ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ وَ٧٣ مِنْ سُورَةِ صِّ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ مِ.

(٣) هُوَ الرَّضِيُّ الْأَسْتَراَبَادِيُّ.

(٤) انْظُرْ شِرْحَ الْكَالِمَةِ ١: ٣٣٦ - ٣٣٧. وَفِي الْأَصْلِ: بَقِيسِيَّهُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: لَبَعْ أَبْصَرَ.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَمِ: «تَامٌ». وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ مِنْ نِسْخَةِ تَامٌ.

وبعضهم توقف في تقديم كلّ من أبصع وأبشع على الآخر، وفي كلام ١٥٧ الزمخشري / وابن الحاجب تقديم أبشع على أبصع ، وعن شيخ المحققين أن المشهور<sup>(١)</sup> عكس ذلك ، وفي كلام ابن عُصفور: وأنت بالخيار بين أبشع وأبصع . فائهما<sup>(٢)</sup> شئت فلمنتَه . وإن حذفت «أجمع» لم تأت بما بعدها.

### [بين التوكيد والنعت]:

ثم شرع بتكلّم على ما يخالف فيه التوكيد النعت ، بقوله: **والْتَوْكِيدُ** من حيث هو يُخالِفُ النَّعْتَ في أمور ثلاثة ، حسب ما ذكر هنا: أحدهما: أَيْهَا أَيْ: التوكيد المعنوي لا يتبع نكرة عند البصريين ، لأن جميع ألفاظه معارف ، بعضها بالإضافة وهو: النفس والعين وكل وکلا وكلتا ، وبعضها بالعلمية الجنسية وهو: أجمع وجماعه وجمعهما وتوابعهما . ومن ثم لم تُنصب حالاً . والقول بأنها<sup>(٣)</sup> معارف بنيّة الإضافة ، لأنها مضافة للضمير حُذف للعلم به ، ينافي ما قدمناه من أن الضمير لا يحذف من ألفاظ التأكيد التي تضاف إليه .

وخرج بـ «المعنوي» **اللغطي** ، فإنه يتبع نكرة نحو: جامني رجل رجل<sup>(٤)</sup> ، وبـ «البصريين» الكوفيون.<sup>(٥)</sup> فإنهم أجازوا تأكيد النكرة . قال الجمال بن هشام: وهو الصحيح ، حيث كان المؤكّد محدوداً والتوكيد

(١) م: «الكثير». وانظر شرح الكافية ١: ٣٣٦.

(٢) في الأصل: فائهما.

(٣) أي: أجمع وجماعه... م: أنها.

(٤) سقطت من م.

(٥) معطوف على «اللغطي». م: الكوفيين.

من الفاظ الإحاطة نحوه: اعتكفت أسبوعاً كلّه، وقول الشاعر:<sup>(١)</sup>  
\* يا ليت عدّة حول كُلِّه رَجَبْ \*

أي:<sup>(٢)</sup> بخلاف: صمت زماناً كلّه، لأنّ التكراة غير محدودة، ولا صمت  
شهرًا نفسه، لأنّ التوكيد ليس من الفاظ الإحاطة.

والثاني من تلك الأمور: أنّ الفاظه أي: التوكيد المعنوي لا  
يُعطّف ببعضها على بعض، خلافاً لابن الطراوة، لأنّ الفاظ التوكيد ليست  
مستقلّة. فلو عُطّفت لكان كعطف الشيء على نفسه. وخرج بـ «المعنوي»  
اللفظي. فإنّ الفاظه يُعطّف ببعضها على بعض، نحو: والثوم والثوم.

والثالث من تلك الأمور: أنه أي: التوكيد مطلقاً لا يقطع عن  
متبوّعه، لأنّ بصير كقطع الشيء عن نفسه، لما تقدّم.

بخلاف النعم فيهن، أي: في هذه الأمور الثلاثة. فإنه يتبع  
النكرة، ويجوز عطف بعض الفاظه على بعض، ويجوز قطعه عن  
متبوّعه، لاستقلاله بنفسه.

### [العطف]

والثالث من التوابع العطف. وهو، أي: العطف بمعنى المعطوف،

(١) عجز بيت عبد الله بن مسلم الهمذاني صدره:  
لكنة ساقه أن قيل: ذا رَجَبْ ،

يننزل بأمرأة ثانية المسجد كثيراً في شهر رجب. شرح شلور التهجد من ٤٢٩  
والإنصاف من ٤٥١ والمعيني ٤: ٩٦. وفي الأصل: «حولي». والرواية: «رجباً».  
انظر وفاة الرفقاء ٢: ٤٢ - ٤٣ وشرح أشعار الهمذانيين من ٩١٠.

(٢) سقطت بقية الفقرة من م.

**ضريان:** عطف بيان أي: معطوف مبين، وعطف نسق أي: معطوف منسق.<sup>(١)</sup>

[عطف البيان]:

فَعْطُفُ أَيْ: مَعْطُوفُ الْبَيَانِ، أَيْ: الْمُبَيَّنُ، هُوَ التَّابِعُ الْجَامِدُ  
المحض أي: الذي لا يؤول بالمشتق - وفي معنى الجامد ما جرى  
مجراه، كالصفات التي غلبت عليها الاسمية، بحيث صارت تجري  
عليها الصفات فلا تجري هي على موصوف - الَّذِي حِيَةٌ بِهِ، أَيْ:  
بِذَلِكَ الْجَامِدُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، لِإِيْضَاحِ مَتَبُوعِهِ وَبِيَانِهِ فِي الْمَعَارِفِ، أَيْ:  
الَّذِي يَحْصُلُ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ مَتَبُوعِهِ مِنِ الإِيْضَاحِ وَالْبَيَانِ مَا لَا يَوْجُدُ فِي  
الْمَتَبُوعِ وَحْدَهُ.

فلا يُشترط أن يكون عطف البيان في ذاته أوضح من المتبع، بل  
ذلك هو الغالب. وعليه يُحمل قول بعض المتقدمين: ويكون عطف  
البيان أوضح من المتبع، فَيُنَزَّلُ مِنْهُ مَنْزَلَةُ الْكَلْمَةِ الْجَلِيلَةِ مِنَ الْكَلْمَةِ  
الخفية، إذا ترجمتها<sup>(٢)</sup> بها. وذلك نحو: العقار: الخمر، والسرحان:<sup>(٣)</sup>  
الذهب. انتهى.

ومن ثم قال في «المغني»:<sup>(٤)</sup> من الخطأ قول كثير من<sup>(٥)</sup> النحوين

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: نسق.

(٢) ترجمتها أي: بيتها وأوضحتها.

(٣) سقطت الواو من الأصل.

(٤) ص ٦٣٠ - ٦٣١.

(٥) أقحم هنا في الأصل: المحققين.

في نحو «مررتُ بهذا الرجل»: إنَّ الرجل نعمَ، أي: لا عطفٌ بيانٌ.  
 قال ابن مالك: أكثر التحوين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحاصل  
 لهم عليه توهّمهم أنَّ عطفَ البيان لا يكون إلَّا أخصَّ من متبعه، أي:  
 وليس كذلك. فإنه في<sup>(١)</sup> الجوامد بمنزلة النعمَ في المشتقِ، ولا يمتنع  
 كون المعنون أخصَّ من النعمَ.<sup>(٢)</sup> وقد هُدِي ابنُ السِّيدِ إلى الحقِّ في  
 المسألةِ، فجعلَ ذلك عطفاً لا نعمَّا. وكذا ابن جنبي. انتهى.

وممَّن توهَّمَ أنَّ عطفَ البيان لا يكون إلَّا أخصَّ ابنُ الأنباريِّ،  
 حيث قال: يجبُ أن يزيد<sup>(٣)</sup> الاسمُ الثاني على الأولِ بكونه<sup>(٤)</sup> معروفاً،  
 لأنَّه لا يكون إلَّا بعدَ اسمِ مشترَكٍ.<sup>(٥)</sup> إلَّا ترى أنك إذا قلتَ: «مررتُ  
 بوليك زيلد» قد خصصتْ واحداً من أولادهِ، فإنَّ لم يكن له إلَّا ولدٌ  
 واحدٌ كان بدلاً ولم يكن<sup>(٦)</sup> عطفَ بيانٍ، / لعدمِ الاشتراك؟

١٥٨

فالإيضاح بالجامد في المعرفَ كقول الأعرابيِّ لما قال  
 لسيِّدِنَا<sup>(٧)</sup> عمرَ بنِ الخطابِ، رضيَ اللهُ عنهُ: إنَّ ناقتي نَقَبَتْ، أي: رفَّ  
 ثُغُورَها. فاحملني على غيرِها. وقال له سيدِنَا عمرٌ: كذبْتَ. ولم يحملهُ،  
 وحلفَ على ذلك:<sup>(٨)</sup>

(١) في الأصلِ و م: «من». والتوصيب من المعني.

(٢) سقط «أخصَّ من النعمَ» من م.

(٣) في الأصلِ: يزيد.

(٤) في الأصلِ: لكرمه.

(٥) م: مشتركة.

(٦) سقط «له إلَّا ولد... ولم يكن» من م.

(٧) م: سيدنا.

(٨) الرجلُ لعبد الله بن كيسة، شرح المفصل ٣: ٧١ وألماني١: ٣٩٢ والعزارة٢: ٣٥١. والثُّرُّ: تُثْرُّ الظهر أو جرمِه.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ، عُمَرٌ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقْبٍ، وَلَا دَبَرٌ  
 فَاغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَزَ  
 أَيْ: حَتَّىٰ فِي يَمِينِهِ. فَ«عُمَرٌ»: عَطْفٌ بِيَانٍ عَلَىِ أَبِي حَفْصٍ، ذُكْرٌ  
 لِإِيَاضَاحٍ، لَا شَهَارَه بِهَذَا الاسم أَكْثَرُ مِنْ اشْتَهَارَه بِهَذِهِ الْكُبْنَةِ.  
 وَالإِيَاضَاحَ فِي الْمَعَارِفِ، بِمَا فِي مَعْنَى الْجَامِدِ، كَوْلَهُ تَعَالَىٰ<sup>(١)</sup>:  
 (فُلُّ: أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ). فَإِنْ كُلًا مِنْ «الْمَلِكُ  
 النَّاسُ» وَ«إِلَهُ النَّاسُ»: عَطْفٌ بِيَانٍ، كَمَا أَعْرَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، [أَيْ]<sup>(٢)</sup>:  
 لَأَنَّهُ مِنَ الصَّفَاتِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْاِسْمِيَّةُ، بَدْلِيلٌ عَدْمٌ جَرِيَانِهِ عَلَىِ  
 مَوْصُوفٍ وَوَصِيفٍ، إِذَا يُقَالُ: مَلِكٌ عَظِيمٌ إِلَهٌ وَاحِدٌ.

نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «الْمَغْنِي»<sup>(٣)</sup>، حَيْثُ قَالَ: وَمِنَ الْوَهْمِ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ  
 فِي «مَلِكُ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ»: إِنَّهُمَا عَطَفَا بِيَانًا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانٌ.  
 وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُمَا أَجْرِيَا مُجْرِيَ الْجَوَامِدِ، إِذَا يُسْتَعْمَلُانِ غَيْرُ جَارِيَيْنِ  
 عَلَىِ مَوْصُوفٍ، وَتَجَرَّيُ عَلَيْهِمَا الصَّفَاتُ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِلَهٌ وَاحِدٌ وَمَلِكٌ  
 عَظِيمٌ. انتهى.

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ تَصْرِيعٌ بِجُوازِ تَعْدُدِ عَطْفِ الْبَيَانِ. وَقَالَ أَبُو  
 حَيَّانٌ: لَا أَعْلَمُ عَنِ التَّحْمَاهِ شَيْئًا فِي جُوازِ تَعْدُدِ عَطْفِ الْبَيَانِ.  
 أَوْ الَّذِي جَيَءَ بِهِ<sup>(٤)</sup> لِتَخْصِيصِهِ، أَيْ: لِتَخْصِيصِ مَتَّبِعِهِ فِي النَّكْرَاتِ،

(١) الآيات ١ - ٣ مِنْ سُورَةِ النَّاسِ.

(٢) مِنْ م.

(٣) ص ٦٣٠. م: نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «الْمَغْنِي».

(٤) م: الَّذِي جَيَءَ بِهِ أَوْ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>: (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ). فَ«صَدِيدٌ»: عَطْفٌ بِيَانٍ عَلَى مَاءٍ، ذُكْرٌ لِتَخْصِيصِهِ، لِصَدْقِ الْمَاءِ بِالصَّدِيدِ وَغَيْرِهِ. وَهَذَا مَذْعُوبُ الْكَوْفَيْنِ وَجَمَاعَةِ الْبَصَرَيْنِ.

وَمِنْ جَمِيعِهِمْ ذَلِكُ، وَخَصْ عَطْفُ الْبَيَانِ بِالْمَعْارِفِ، وَأُوجِبَ فِي النَّكَرَاتِ الْبَدْلَيَّةِ بَدْلًا كُلًّا. قَالَ: لَأَنَّ النَّكَرَةَ مَجْهُولَةُ، وَالْمَجْهُولُ لَا يُبَيِّنُ الْمَجْهُولَ.<sup>(٢)</sup> وَدُفِعَ بِأَنَّ بَعْضَ النَّكَرَاتِ قَدْ يَكُونُ أَخْصَّ مِنْ بَعْضٍ، وَالْأَخْصَّ يُبَيِّنُ غَيْرَ الْأَخْصَّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَعْارِفِ أَنَّ كُونَ عَطْفِ الْبَيَانِ أَوْضَعَ مِنْ مَتْبُوعِهِ هُوَ الْعَالَبُ.

وَقَدْ يَجيِئُ عَطْفُ الْبَيَانِ لِغَيْرِ الْإِيْضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ، كَالْمَدْحُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الزَّمْخَشْرِيِّ: إِنَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ عَطْفُ بَيَانٍ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْكَعْبَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ» جِيَّةٌ بِهِ لِمَجْرِدِ الْمَدْحُ. وَمِنْ تَمْثِيلِ الْمُصْنَفِ بِمَا ذَكَرَ، يُعْلَمُ أَنَّهُ أَيِّ: عَطْفُ الْبَيَانِ يُوَافِقُ النَّعْتَ فِي الْإِيْضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ، لِمَا عُلِمَ أَنَّ الْفَرْضَ الْأَصْلِيَّ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> الْإِيْضَاحُ فِي الْمَعْارِفِ وَالتَّخْصِيصُ فِي النَّكَرَاتِ، وَيُوَافِقُ النَّعْتَ الْحَقِيقِيَّ، فِي أَنَّ الْعَالِمَ فِيهِ هُوَ الْعَالِمُ فِي مَتْبُوعِهِ، وَفِي أَنَّهُ أَيِّ: عَطْفُ الْبَيَانِ يَتَبَعُ مَا<sup>(٦)</sup> قَبْلَهُ فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشَرَةِ: فِي وَاحِدٍ مِنْ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ

(١) الآية ١٦ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ. وَالصَّدِيدُ: مَا يَجْرِي مِنْ أَجْسَادِ أَهْلِ جَهَنَّمِ.

(٢) مَ: وَالْمَجْهُولَةُ لَا تُبَيِّنُ.

(٣) مَ: بِيَانٍ.

(٤) الآية ٩٧ مِنْ سُورَةِ الْعَائِدَةِ. وَانْظُرُ الْكَشَافَ ١: ٦٨١.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ مَ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «تَبَعَ لِمَا». وَانْظُرُ الشَّرْحَ وَالتَّفْيِيقَ.

الثلاثة أي: الرفع والنصب والجر، وواحدٍ من الأفراد والثانية والجمع، وواحدٍ من التعريف والتذكير، وواحدٍ من التذكير والتأنيث.

ويفارق أي: عطف البيان النعت في الجمود الممحض، أي: الذي لا يقول بمشتق، لما علم أن النعت لابد أن يكون مشتقاً بالفعل أو مؤولاً به، وعطف البيان لابد أن يكون جامداً ممحضاً. وح يكون إعراب سيبوته «ذا الجمة» من قولهم «يا هذا [ذا]<sup>(١)</sup> الجمة» عطف بيان فيه نظر، لأنه مؤول بالمشتق.

فعلم أن الجامد المذكور يخرج النعت، ويقوله: «الذي جيء به» أنه يخرج بقية التوابع. فإنه لا يؤتى بشيء<sup>(٢)</sup> منها لأجل الإيضاح والتخصيص.

وقد يعرب عطف البيان بدلاً، أي: بدل كل<sup>(٣)</sup> من كل. وذلك فيما إذا جاز أن يحل التابع محل المتبع، وإلا لم يجر بينهما فرق.<sup>(٤)</sup> ولا يخفى أنه فرق بينهما من وجوه آخر:

منها أن عطف البيان لا يقع فعلاً ولا تابعاً لفعل بخلاف البدل، ومنها أن عطف البيان كما علمت يقصد به الإيضاح أو التخصيص بخلاف البدل، ومنها أن عطف البيان لا يقع ضميراً ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل،<sup>(٥)</sup>

(١) تامة من الكتاب ١: ٣٠٦، وفيه أن ذا: بدل أو عطف على الاسم.

(٢) في حاشية الأصل: لا يقول بشيء.

(٣) زاد هنا في م: منها.

(٤) في حاشية الأصل ما يشعر بإسقاط «إلا». وبينهما أي: بين البدل وعطف البيان، كما سيذكر الآن.

(٥) سقط حتى «البدل ومنها أن»، من م.

ومنها أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير بخلاف البدل، ومنها أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهو من جملة<sup>(١)</sup> أخرى، والعامل في عطف البيان هو العامل في المعطوف عليه المُبيَّن.

ومن ثم تقول في النداء: / «يا أخانا زيداً» بالنصب<sup>(٢)</sup> إن كان عطف بيان، و«يا أخانا زيدُ» بالضم إن كان بدلاً، لأن التقدير على الثاني: يا أخانا يا زيدُ، ومن فم تعين إعراب «توفلاً» من قول القائل:<sup>(٣)</sup>

\* أبا أخونَا، عبد شمسٍ وتوفلاً \*

عطف بيان على «أخونَا» لا بدل<sup>(٤)</sup> منه، لأنه لا يقال: «يا توفلاً» بالنصب بل: «يا توفلُ» بالضم.

وتعين إعراب «بشر» من قول القائل:<sup>(٥)</sup>

\* أنا ابنُ التارِكِ البكريِّ، بشرِ \*

(١) في الأصل: «جهة». وسقط «من» من م. وانظر المعنى ص ٥١٠.

(٢) يعني نصب: زيداً.

(٣) مصدر بيت طالب بن أبي طالب عجزه:  
أيْدِكُمَا بِالْهِ، أَنْ تُحِدِّنَا حَرَبَا

التصريح ٢: ١٣٢ والمعيني ٤: ١١٩ والدرر ٢: ١٥٣. م: أبا أخونَا.

(٤) كذا. «بدل» معطوف على «عطف» بـ «لا». ثم إن توفلاً: معطوف عطف سق على «عبد» الذي هو عطف بيان لأخرى: للبحر.

(٥) مصدر بيت للمرار الأسدي عجزه:

علَيْهِ الطَّيْرُ، تَرْفِيَّهُ، وَقُوَّاعِهِ

الكتاب ١: ٩٣ والتصريح ٢: ١٣٣ والمعيني ٤: ١٢١ والمخازنة ٢: ١٩٣. والشارك: الجاعل، اسم فاعل ينبع مفعولين، أقرب إلى أولهما: البكري. والثاني جملة: عليه الطير، أي: الطيور الجارحة. وترفيه أي: تنتظراً ازهاق روحه. ووقوعاً جمع واقع، أي: هابطة، حال ثانية من الطير.

عطف بيان على «البكري» لا بدل<sup>(١)</sup> منه لعدم حلول الثاني محل الأول، لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يُضاف إلَّا لما فيه ذلك عند الجمهور، خلافاً للقراء.

وقد نظر ابن هشام في اشتراط صلاحية البدل لأن يحل محل<sup>(٢)</sup> المبدل منه، بأنهم يغتوفون في التوالي<sup>(٣)</sup> ما لا يغتوفون في الأوائل، بدليل أنهم جوزوا في<sup>(٤)</sup>: «إنك أنت» أن يكون «أنت» بدلاً من الكاف، مع أنه لا يجوز: إنْ أنت.

### [عطف النسق]:

هذا ما يتعلق بالقرب الأول الذي هو عطف البيان. وأما القرب الثاني الذي هو عطف النسق فقد شرع فيه، بقوله: وعطف أي: معطوف<sup>(٥)</sup> النسق أي: المنسوق أي: المنظوم هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي<sup>(٦)</sup> بيانها.

فالتابع: جنس، أي: كالجنس، من حيث إنه يشمل جميع التوابع والمتوسط إلى آخره: فصل، أي: الفصل، من حيث إنه أخرج ما عدا

(١) كذا. وبدل معطوف على «عطف» به «لا». فليحرر.

(٢) سقطت من م.

(٣) في التوضيح ٢: ١٣٢: «الثواني». وسقط من م، ثم العنق بالحاشية مبتوراً. والعبارة هي للأزهري لا لابن هشام.

(٤) الآيات: ١٠٩ من سورة المائدة... .

(٥) م: المعطوف.

(٦) م: الباقي.

المحمدود، من باقي التوابع. وفيه أنه<sup>(١)</sup> لا يُخرج النعت المعطوف نحوه: جاء، زيد العاقل والعالم. فإنه تابع متوسط بينه وبين متبعه أحد حروف المطف.<sup>(٢)</sup>

وأخرج ما بعد حرف التفسير نحو: هندي مسجد أي: ذهب. فإن ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على أنه عطف بيان أو بدلة. قال في «التصريح»:<sup>(٣)</sup> وليس لنا عطف بيان بتوسط<sup>(٤)</sup> حرف إلا هذا. لا عطف نسق،<sup>(٥)</sup> لأن حرف التفسير الذي هو «أي» ليس من حروف العطف، خلافاً للكوفيين، حيث عدّوها من حروف العطف.

وسمى نسقاً لأن النسق: النظم، وما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إصرابه ونسقه. وإنما كان النسق: النظم، لأنه يقال: هذا على نسق هذا، أي: على نظمه.

وحروف العطف على الأصبع تسعه، بإسقاط «إما» المكسورة الهمزة، وهي «إما» الثانية في نحو قوله، تعالى<sup>(٦)</sup>: «فاما مَنْ يَعْمَلْ وَإِمَّا فِدَاءً»، لأن العاطف إنما هو الواو المقترنة بها. ولو كانت<sup>(٧)</sup> للعطف

(١) سقطت من م.

(٢) وجود حرف العطف قبل «العالم» يعني أنه معطوف لا نعمت، وإن كان فيه معنى الوصف. م: وبين متبع أحد حروف العطف.

(٣) في ٢: ١٣٤.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: متوسط.

(٥) م: إلا لهذا لا عطف نسق.

(٦) الآية ٤ من سورة محمد.

(٧) يعني: إنما.

للزم دخول حرف العطف على مثله .  
وأما «إما» الأولى في نحو<sup>(١)</sup> الآية المذكورة فليست عاطفة اتفاقاً، لأنَّ حرف العطف لا يتقدُّم على المعطوف عليه. ونقل ابن عصفور اتفاق التحاة على أنَّ العاطف<sup>(٢)</sup> هو الواو، وقال بعضهم: عَدْ «إما» في حروف العطف سهوٌ ظاهِرٌ.

ومقابِلُ الأَصْحَّ ما نُقلَّ عن أكثر التحَاة أنَّ «إما» المذكورة هي العاطفة، واستدَلَّ له بـأنَّ الواو لو كانت هي العاطفة<sup>(٣)</sup> لكانَ للجمع في نحو هذا المثال، ونحن نجد الكلام فيه لأحد الشَّيْئين. فـ«إما» هي العاطفة، وهي في ذلك شبيهة بـ«أو».<sup>(٤)</sup>

وفي كلام ابن الأنباري: وهي أَفَعَدُ في باب الشَّك من «أو»، لأنَّ صدر الكلام مع «أو» على اليقين ثم يطرأ الشَّك من آخر الكلام إلى أوله، وأما «إما» فالكلام معها على الشَّك من أوله. وفي كلام شيخ المحققين:<sup>(٥)</sup> الحقُّ أنَّ الواو هي العاطفة، وـ«إما» لأحد الشَّيْئين غير عاطفة، والواو في نحو:<sup>(٦)</sup>

(١) سقطت من م.

(٢) م: العطف.

(٣) سقط «او» استدلَّ له ... العاطفة من م.

(٤) م: ظاماً في ذلك العاطفة وهي شبيهة بأو.

(٥) هو الرضي الأستراباذي.

(٦) عجز بيت لسعد بن فرط صدره:

بـأَيْقَاماً أَنْتَ شَالِثٌ تَعَامِلُهَا

شرح الحماسة ٤: ١٧٤ - والغزالة ٤: ٤٣٢ والعبني ٤: ١٥٣ وديسان  
الأحرص من ٢٢١. وشالت تعاملها أي: ماتت وذهبت.

\* إِنَّمَا إِلَى جَنَّةٍ، إِنَّمَا إِلَى نَارٍ \*  
مقدمة. انتهى.

### [معاني حروف العطف]:

وحرروف العطف قسمان: ما يقتضي التشيرك في اللفظ والمعنى، أي: الإعراب والحكم، وهو<sup>(١)</sup> سبعة: الواو والفاء وثُمْ وحَتَّى وأو وأم، وما يقتضي التشيرك في اللفظ، أي: الإعراب فقط أي:<sup>(٢)</sup> دون المعنى أي: الحكم، وهو ثلاثة: يل ولكن ولا.

فالأول من القسم الأول الواو. وهي أصل حروف العطف موضوعة لـ**المطلقي الجمجم**، أي: الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق،<sup>(٣)</sup> أي: الحاصل من **غير قبيله**<sup>(٤)</sup> حاصل بـ**قبيلته**، لأن يكون المعطوف بها سابقاً على المعطوف في الزمان، أو **مصالحة** لأن يكون زمنهما واحداً، أو **بعدية**/ لأن يكون متاخراً عن المعطوف عليه في ١٦٠ الزمان. ولا يستفاد شيء<sup>(٥)</sup> منها، وإنما تُستفاد القبلية أو **المصالحة** أو **البعدية** بأمر خارج، إنما تكون ذلك هو الواقع، أو بالـ**تضييق بالظرف** المفيد لذلك.

(١) في الأصل: «وهي». وفي العاشبة عن نسخة: «وهو». م: في اللفظ أي الإعراب والمعنى والحكم وهو.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: المعلق.

(٤) في الشرح والمطرار: تقييد.

(٥) يعني: لا يستفاد شيء مما ذكر.

فالظرفُ نحو قوله: جاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ، أو بَعْدَهُ، أو مَعَهُ.  
والواقعُ نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «وَاسْجُدُوا وَارْكَعُوا»، وقوله تعالى<sup>(٢)</sup>:  
«يُوحِي إِلَيْكُمْ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ»، وقول العرب: اختصم زيداً  
وعمرضاً، وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «فَانجِبِنَا وَاصْحَابَ السَّفِينَةِ»، وقوله  
تعالى<sup>(٤)</sup>: «لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ»، وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «وَقُولُوا:  
حِطَّةٌ. وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا».

فإذا خلا الكلام عن ذلك احتمل المعاني الثلاثة،<sup>(٦)</sup> أي: القبلية  
والمحاكمة والبعدية على السواء، لا مرجع لحمله على أحدهما. وقيل:  
يُحمل على البعدية أي: الترتيب. ورده شيخ المحققين<sup>(٧)</sup> بأنه لو كانت  
للترتيب، أي: موضوعة له، لناقض قوله تعالى: «وَادْخُلُوا الْبَابَ  
سُجَّدًا»،<sup>(٨)</sup> وقولوا: حِطَّةٌ قوله تعالى، في موضع آخر: «وَقُولُوا:  
حِطَّةٌ. وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا»، لأن القصة واحدة. انتهى. أي: فلا  
يجوز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما تأخر في الأخرى.

وفي «شرح الكتاب» أي: كتاب مسيبوي للأخفش: أجمع النحويون

(١) الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة الشورى.

(٣) الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٤) الآية ٢٦ من سورة الحديد.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف. وحطة: أن تحط علينا خطابانا، أي: ما نسأله هو أن  
نغير لنا ثوابينا. وانظر الفقرة الثالثة.

(٦) في الأصل و م: «الثلاث». والتصريب من الشرح.

(٧) هو الرضي الأسترابادي.

(٨) الآية ٥٨ من سورة البقرة. وليس في م: وقولوا حِطَّةٌ... سُجَّدًا.

واللغويون من البصريين والковتبيين على أن الواو ليست للترتيب. واستدلّ على ذلك بأمور منها أن الصحابة، وهم أهل اللسان، قالوا للنبي ﷺ في أمر الصفا والمروة: «بِمَ تَبْدُأُ»؟ فقال: «ابدأُوا<sup>(١)</sup> بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لما سألوا. وحُكِي عن الشافعِي أنه ذهب إلى أنها تفيد الترتيب. ولذلك ذهب إلى وجوب ترتيب الأعضاء في الوضوء. انتهى.

وأقول: ذهب إلى إفادتها الترتيب الفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين. وهو ينazuء في الإجماع الذي تقدّم عن الأخفش. ولم أقف على أن أحداً من أئمتنا نقل عن إمامنا الشافعِي الاستدلال المذكور.

وقد علمت أنه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق، لأن المطلق في المثال ليس للتقييد بالإطلاق الذي هو عدم القيد كما فعل الفقهاء، حيث فرقوا بين مطلق الماء والماء المطلق، لأن ذلك اصطلاح لهم في بعض أنواع المياه، وما هنا اصطلاح لغوي. هذا كله بالنسبة للوضع، وأما بالنسبة للاستعمال فالأكثر مجِّيئها للمعية والمصاحبة، والكثير مجِّيئها للبعدية والترتيب، وعكس البعدية والترتيب قليل.

والثاني من ذلك القاء. وهي موضوعة لـالتَّرْتِيبِ، أي: كون ما بعدها واقعاً بعد ما قبلها، ولو ذُكر العطف المفضل على المُجمَل، والتعقِّبُ أي: كون ما بعدها واقعاً عَقِبَ وقوع ما قبلها من غير مهلة وترانِي. لكنه في كل شيء يحسِّبُ الحالِ، أي: حال ذلك الشيء اللاقى

---

(١) الحديث ٨٦٢ في الترمذ وتحت الرقم ١٩٠٥ في أبي داود. والرواية: ببدأ.

به، تَحُوْ قولك في عطف المفرد: جاءَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا. إذا كانَ عَمِرُوا جاءَ بَعْدَ زَيْدٍ بِلَا مُهْلَةٍ وَتَرَاجُّ في الزَّمْنِ بَيْنَهُما. فلو قلتَ: ما جاعني زَيْدٌ فَعَمِرُوا، كنتَ نافِيًّا لِتَعْقِيبِ مَجِيءِ عَمِرُوا لِمَجِيءِ زَيْدٍ.

وتقول في عطف جملة على جملة: قَامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عَمِرُوا، إذا كانَ عَمِرُوا قد عَقَبَ قِيَامَ زَيْدٍ مِنْ غَيْرِ تَرَاجُّ وَمُهْلَةٍ. فإنَّها تَفِيدُ كونَ مَضْمُونَ الجَمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا عَقَبَ مَضْمُونَ الْجَمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا بِلَا تَرَاجُّ وَمُهْلَةٍ، تَحُوْ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلَدَ لَهُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ التَّزَوُّجِ وَالوِلَادَةِ إِلَّا مُدْنَةُ الْحَمْلِ.

والظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِمُدْنَةِ الْحَمْلِ غَالِبًا، وَلَعْلَهُ مَرَادُ المُصْنَفِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُما<sup>(١)</sup> إِلَّا مُدْنَةُ الْحَمْلِ»، وَإِنْ كَانَتْ مُدْنَةُ الْحَمْلِ مُتَطَابِلَةً. وَرَيْحَانَهُ أَنَّ مَرَادَهُ مُدْنَةُ الْحَمْلِ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَهَا. وتقول: دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فِي بَغْدَادِ،<sup>(٢)</sup> إِذَا لَمْ تُقْمِ<sup>(٣)</sup> فِي الْبَصْرَةِ وَلَا بَيْنَهُمَا إِقَامَةٌ تَقْطُعُ السَّفَرَ.

فهذا تَعْقِيبٌ حَقِيقِيٌّ، وَإِنْ تَرَاجَى الزَّمْنُ بَيْنَ التَّزَوُّجِ وَالوِلَادَةِ، وَبَيْنَ دُخُولِ الْبَصْرَةِ وَبَغْدَادِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنَ التَّعْقِيبِ الْمَعْجَازِيِّ. وَاعْتَرَضَ ذَكْرُ التَّرْتِيبِ مَعَ التَّعْقِيبِ بِأَنَّ التَّرْتِيبَ لَازِمٌ لِلتَّعْقِيبِ، فَلَا حَاجَةٌ لِذَكْرِهِ. وَأَجَبَ بِأَنَّهُ نَصٌّ عَلَيْهِ لِيُعْلَمُ اعْتِبارُهُ فِي الْوَضْعِ.

١٦١      وَاعْتَرَضَ عَلَى إِفَادَتِهَا/ التَّرْتِيبُ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ بِسْتَخْلَفَهُ فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: «أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا»، لِأَنَّ مَجِيءَ الْبَاسِ سَبَبَ

(١) كُلَا، بِخَلَافٍ فِي نَصِّ الْعِبَارَةِ لِمَا مَضِيَ.

(٢) سَيَذْكُرُ هَذَا الْمَثَالُ مِنْ ٥٩٦ بِلِفْظِ: مَالِكُوفَةِ.

(٣) م: وَبَغْدَادٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَقْمِ.

(٤) الآية ٤ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

للهلاك . فهو متقدّم عليه ، فهو من عكس الترتيب . ومن ثم استدلّ به الفراء على عدم إفاده الفاء للترتيب<sup>(١)</sup> مع قوله ، كما علمت ، بأنَّ الواو تفيد الترتيب . وهو غريب . وأُجِبَّ بـأيَّة أي : الشأن والحال فيه على تقدير الإرادة ، أي : أردنا إلْهَاكَها ، فجاءها باسْنَا الذي هو الإلْهَاك بيائنا<sup>(٢)</sup> .

هذا ، وفي كلام شيخ المحققين<sup>(٣)</sup> أنَّ هذا من عطف المفصل على المُجمل ، أي : الترتيب الذّكري ، نحو<sup>(٤)</sup> : «ونادى نوح زَيْدَهُ ، فقالَ رَبُّهُ ، إِنَّ ابْنَيَّ مِنْ أَهْلِي» ، لأنَّ تبييت البأس تفصيل للهلاك المُجمل ، أو الفاء<sup>(٥)</sup> في ذلك بمعنى الواو ، كما قيل به في قول أمير القيس<sup>(٦)</sup> :

### \* يُسْقِطُ اللُّوَى ، بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ \*

فالفاء في ذلك ناتبة<sup>(٧)</sup> عن الواو لأنَّه لا يقال : «زيَّدَ بين عمرو فخالِد» ، وإن كان أُجِبَ عنه بأنَّ التقدير : بين مواضع الدُّخُولِ فمواضع<sup>(٨)</sup> حومل ، كما يجوز<sup>(٩)</sup> جلستُ بين العلماء فالزَّهاد .

(١) م: الترتيب.

(٢) هذا يقتضي أنَّ الآية المذكورة وردَ فيها «بيائنا» حين الاستشهاد ، وكذلك ما سبره في الفقرة التالية ، وهو غير ثابت فيما بين أيدينا . م: بيائنا .

(٣) هو الرضي الأستراباذي .

(٤) الآية ٤٥ من سورة هود .

(٥) م: لإلْهَاك المُجمل والفاء .

(٦) عجز بيت صدره :

فَقا ، تَبَلَّى ، مِنْ ذَكْرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلٍ

ديوانه ص ٨ . يخاطب صاحبيه ، للوقوف على النبار وبكاء الأطلال .

(٧) في الأصل: ناتب .

(٨) في الأصل: فموضع .

(٩) م: كما يقال .

واعتَرَضَ على إفادتها المعنى الثاني ، وهو التعقيب ، بِتَخْلُفِهِ فِي  
قُولِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup> : «وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ، فَجَعَلَهُ غُنَاءً أَحَوَى» أي: يابساً  
أسود. فإن المرعى لا يصير بمجرد خروجه يابساً أسود. وأجيبيت بأنه  
أي: الشأن والحال فيه على تقدير شيء محفوظ، تقديره: فمضت مدة،  
أي: لا يختلف مثل ذلك عنها غالباً، فجعله غناءً أحوى.

ومثل هذا يقال في مثل قوله ، تعالى<sup>(٢)</sup> : «إِنَّمَا تَرَكَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ  
السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً» أي: فتضي مدة، فتصبح  
الأرض مخضرة؟ وفيه: لِمَ قُدِرْتِ الْمَدَةُ هُنَا ، دون: «تَرَوْجَ زِيدٌ فُولْدَةً  
لَهُ ، وَدَخَلَتِ الْبَصْرَةَ فَالْكَوْفَةَ»<sup>(٣)</sup>؟

أو أَنَّ الفاء في ذلك<sup>(٤)</sup> بمعنى: ثُمَّ. فالفاء في ذلك نائبة عن  
«ثُمَّ» ، كما نابت عنها في قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : «فَخَلَقْنَا الْعَلْقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا  
الْمُضْغَةَ عِظَاماً ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًاً» ، لترابي المعطوفات.

والثالث من ذلك: ثُمَّ. وهي موضوعة للترتيب . وقد علمته .  
والتراثي للمهلة في الزمن . وهو ضد التعقيب . وذلك نحو قولك: جاءَ  
رَيْدُ ثُمَّ عَمْرُو ، إذا كانَ مَعْجِي ثُمَّ عَمْرُو بَعْدَ مَعْجِي وَرَيْدٍ بِمَهْلَةٍ وَتَرَاجٍ . فلو  
قلت: «ما جاءَني رَيْدُ ثُمَّ عَمْرُو» كنت نافياً [لتراثي]<sup>(٦)</sup> مجِيءاً عَمْرُو

(١) الآيات ٤ و ٥ من سورة الأعلى.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٣) مضى المثال في ص ٩٤ بلحظة: بغداد.

(٤) سقط «في ذلك» من م.

(٥) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٦) من م.

عن مجيء زيد.

واعتبرىن على إفادتها المعنى الأول - وهو الترتيب - بخلافه في قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «ولقد خلقناكم، ثم صوّرناكم، ثم قلنا للملائكة: اسجّدوا لآدم»، لأنّ القول للملائكة كان قبل وجود المخاطبين - فهو من عكس الترتيب.<sup>(٢)</sup>

وأجيب بـ أي: الشأن والحال فيه على حذف مضارب، والتقدير: ولقد خلقنا أباكم، ثم صوّرنا أباكم أي: آدم، ثم قلنا للملائكة: اسجّدوا لآدم - فهو من إقامة الظاهر مقام الفسیر،<sup>(٣)</sup> ولاشك أن القول المذكور للملائكة بعد خلق آدم وتصویره، فهو من الترتيب - أو أن «ثم» في ذلك ناتبة عن الواو، كما قبل به، في قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «خلقكم من نفس واحدة، ثم جعل منها زوجها»، لأنّ الجعل سابق على الخلق المذكور.

واعتبرىن على إفادتها المعنى الثاني - وهو التراخي - بخلافه في قول الشاعر يشبّه فرساً في جريه:<sup>(٥)</sup>

كَهْرُ الرُّدِينيِّ، تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ، ثُمَّ اضطَرَّبَ  
أي: كاهتزاز الرمح الرُّدِيني المنسوب لرُدِينه، امرأة كانت تقوم الزمام.

(١) الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) م: فهو عكس الترتيب.

(٣) يعني أن المراد: «اسجّدوا له». فأقيم آدم مقام الفسیر الذي هو الهاء.

(٤) الآية ٦ من سورة الزمر.

(٥) البيت لأبي دُواد الإيادي. ديوانه ص ٢٩٢ والمغني ص ١٢٦ وشرح أبياته ٣: ٥٣.  
وانظر ديوان حميد بن ثور ص ٤٣.

والعجاج: الغبار. والأنباب: جمع أنبوبة. وهي<sup>(١)</sup> ما بين كل عقدتين من عقد الرمح.

فإن قيل: ما وجه تخلف المعنى المذكور فيما ذكر؟ قلنا: إن<sup>(٢)</sup> الإضطراب يعقب الحرجي بلا تراثي ومهلة في الزمن، بل زمنهما واحد. أجبت بأن «ثم» ناتبة فيه عن الفاء، في إفاده معناها الذي هو التعقب، كما ثابت الفاء عن «ثم» في إفاده معناها - وهو التراخي - فيما سبق. فهما يتقاربان.

فإن قيل: على أن زمن الإضطراب والجري واحد، يُشكل كون «ثم» للترتيب. أجبت بأن الترتيب حاصل في لحظات لطيفة.

١٦٢ وقد تأتي «ثم» للترتيب الذري دون الزماني، كقول الشاعر:/<sup>(٣)</sup>  
إِنَّ مَنْ سَادَ، ثُمَّ سَادَ أُبُوْهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ، قَبْلَ ذَلِكَ، جَدُّهُ  
وفي كلام بعضهم: «ثم» إذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب.

والرابع من ذلك: حتى. وهي موضوعة للتدرج والغاية، أي: أن ما قبلها الذي هو المعطوف عليه يتحقق<sup>(٤)</sup> شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها - وهو المعطوف الذي هو الغاية التي هي آخر الشيء - أي:

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) م: المعنى المذكور إذا.

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٩٣ والمفتني ص ١٢٥ وشرح أبياته ٣٩  
والخزانة ٤: ٤١١. وما بين معرفتين تامة من هذه المصادر. وفي الأصل: «جاد  
قبل» وفي الحاشية عن نسخة: ساد.

(٤) م: يتحقق.

يكون<sup>(١)</sup> ما بعدها غاية لما قبلها. وبين ثمّ وجب أن يكون ذلك المعطوف بها بعضًا من المعطوف عليه، حقيقة أو حكماً.

وذلك الغاية إما يُحَسِّبُ القُوَّةُ والضَّعْفُ في المعطوفِ. وقد اجتَمَعا

أي: القوّةُ والضَّعْفُ في المعطوفِ، في قوله أي: الشاعر:<sup>(٢)</sup>

قَهْزَنَاكُمْ، حَتَّى الْكُمَاءَ، فَانْتُمْ تَهَابُونَا، حَتَّى يَبْيَنَا الأَصَاغِرَا  
فَالْكُمَاءُ: جَمْعُ كَمِيٍّ وهو الشجاع، مَعْطُوفٌ على الكاف. وأما  
قوله: «عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ» ففيه مسامحة. والكماء بعض من ذلك  
حقيقة، وهم في غاية القوّةِ. والتبين: جَمْعُ ابن، مَعْطُوفٌ على «نا» في  
«تَهَابُونَا». والتبين بعض من ذلك حقيقة، وهم في غاية الضَّعْفِ  
لوصفِهم بالصَّغِيرِ<sup>(٣)</sup> الذي شأنه الضَّعْفِ.

ولما يُحَسِّبُ الشَّرَفِ وَالخِسْتَ في المعطوفِ. مِثَالُ الْأَوَّلِ، أي:  
الشرف في المعطوف: مات النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ. ومِثَالُ الثَّانِيِّ، أي:  
الخِسْتَ في المعطوف: أَسْتَفَنَ النَّاسُ حَتَّى الْحَجَامُونَ.

فإنَّ الْأَنْبِيَاءَ في المِثَالِ الْأَوَّلِ مَعْطُوفٌ عَلَى النَّاسِ، وهم بعض  
الناس حقيقة، وهم في غاية الشرفِ. والحجامون في المِثَالِ الثَّانِيِّ  
مَعْطُوفٌ عَلَى النَّاسِ، وهم بعض الناس حقيقة، وهم في غاية الخِسْتَ.  
والدليل على ذلك ما جاء في الحديث:<sup>(٤)</sup> «كَسَبُ الْحَجَامِ خَيْثٌ».

(١) م: أن يكون.

(٢) الجنى الدالى من ٤٩٥ والمعنى من ١٣٦ وشرح شواهد ١: ٣٧٣ وشرح أبياته ٣:  
١٠٧ وحاشية الصبان ٣: ٩٧ والدرر ٢: ١٨٨، والأصغر: جمع أصغر.

(٣) كذا. والوصف في البيت هو بالأصغرية لا بالصغر.

(٤) الأحاديث ١٥٦٨ في مسلم و ١٢٧٥ في الترمذى والمسند ٢: ٢٩٩. وخبيث هنا  
أي: مكرور.

ولا يخفى أنَّ بعضية ما ذُكر من حيث كونه جزءاً من كلِّ، إن أريد بالكاف في «قهْرناكم» و«نَا» في «تهابوننا» وبالناس في «مات الناس»، و«استغنى الناس» المجموع من حيث هو مجموع، على حد قولك: أكلتُ السمكة حتى رأسها.

ومن أمثلة البعض الحُكمي قول الشاعر، يصف حال المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند، وكان<sup>(١)</sup> قد هجاه ثم جاء إليه ومدحه، فكتب له صحيفة لعامله بالحيرة وأمره فيها بقتله وختمه، وأوهمه أنه كتب له فيها بصلة، فلما دخل الحيرة فتح المتلمس تلك الصحيفة وفهم ما فيها وألقاها في نهر الحيرة وفرَّ إلى الشام، وألقى زاده ونعله ليختفَّ عن راحلته، لتجو به من عدوه:<sup>(٢)</sup>

ألقى الصَّحِيفَةَ، تَكَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ    وَالزَّادُ، حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا  
لأنَّ النَّعْلَ، وإن لم تكن<sup>(٣)</sup> بعضًا من الصحيفة والزاد، إلا أنَّ  
المعنى:<sup>(٤)</sup> ألقى ما يُنقله، وهي بعض من ذلك.

لكن في كونه ألقى الصحيفة ليختفَّ رحله الظاهر أنه إنما هو باعتبار ما أظهر المتلمس من حاله. وإنما ألقاها خوف الاطلاع

(١) سقطت من م.

(٢) البيت لأبي مروان التحرري، الكتاب ١: ٥٠ والجني الداني من ٥٤٧ والمغني من ١٣٢ وشرح أبياته ٣: ٩٦ والخزانة ١: ٤٤٥.

(٣) يفسر «البعض الحُكمي» الوارد في أول الفقرة. وفي الأصل و م: «لم يكن». والنمل مؤنة، كما جاء في البيت المستشهد به والشرح بعد.

(٤) كذلك. ومثل هذا التعبير لا وجده في العربية. وانظر من ٤٣٢ - ٤٣١، ٦٦٦. وسقط حتى «كرنة» من م.

عليها فيقتل. وأما نسبة هذا البيت للملتمس ففيه<sup>(١)</sup> بعد كبير. ومن قمة لم يوجد في ديوانه.

ومن أمثلة البعض الحُكمي أيضًا: أعجبتني العجارية حتى كلامها. ولا يقال: «حتى ولدها»، لأنَّ الكلام لشدة ملابسته لها كأنَّه بعض منها، بخلاف الولد. ومن قمة حُسنَ فيه الاستثناء المتصل دون الولد، نحو: أعجبتني العجارية إلا كلامها، دون: إلا ولدها.<sup>(٢)</sup> إذ شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها، كما سيأتي.

ثم لا يخفى أنَّ «حتى» موضوعة لمطلق الجمع لا الترتيب. فنقول: مات كلُّ أبٍ لي حتى آدم، وحفظت<sup>(٣)</sup> القرآن حتى سورة الفاتحة، وإن كانت أول ما حفظت.<sup>(٤)</sup>

وذكر شيخ المحققين<sup>(٥)</sup> أنَّ من ادْعى أنَّ «حتى» موضوعة للترتيب، أي: كابن الحاجب والزمخري<sup>(٦)</sup> ليس مراده الترتيب الخارجي، بل ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأقوى إلى الأضعف أو بالعكس،<sup>(٧)</sup> أو

(١) كلَّا، بذكير خبر المبتدأ: نسبة. وذلك جائز لاكتساب المؤنة التذكير بإضافات إلى مذكور.

(٢) م: دون ولدها.

(٣) م: لا للترتيب فنقول حفظت.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: حفظ.

(٥) هو الرضي الأستراباذي.

(٦) زاد هنا في الأصل: «والمحقق». وهو السعد الفتازاني، متأخر عن الرضي ولا يصح درورده في تفسير هبارته.

(٧) م: وبالعكس.

من الأشرف إلى الأحسن أو بالعكس. وهو<sup>(١)</sup> المعتبر عنه بالتدريج، فلا خلاف.

والخامس من ذلك: ألم. قال ابن كيسان: أبدلث ميمها من واو.<sup>(٢)</sup> وهي قسمان: مُتَصِّلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ. فإن أردت معرفة كل منها فالمتصلة قسمان:

إما أن يطلب بها وبالهمزة التعيين، وهي المعادلة للهمزة، فيكونها لطلب التعيين، أي: المشاركة للهمزة في ذلك. وتلك الهمزة هي ١٦٣ الدالة على أحد المستويين<sup>(٣)</sup> في الحكم / في ظن المتكلّم، والغالب دخولها على مفردتين نحو قوله: أعندهك<sup>(٤)</sup> زيد أم عمرو؟ إذا كنت عالِمًا بأنَّ أحدهما عنده، ولكن شَكَكت في حسيده.<sup>(٥)</sup> ومن ثم يجب في جواب ذلك تعين أحدهما.

أو لا يطلب بها وبالهمزة التعيين، وهي المعادلة للهمزة الدالة على التسوية. ولا تقع أي: المشاركة لها في إفادة التسوية - وهي الواقعة بعد همزة التسوية، أي: الدالة على التسوية - ولا تقع «أم» حيالاً بين جملتين<sup>(٦)</sup> في تأويل المفردتين، أي: في محل المصدر، سواء

(١) م: أي وهو.

(٢) يعني: من واو: أو.

(٣) م: التسويف.

(٤) كذا، بدخول الهمزة على غير المستفهم عنه، خلافاً لما فرره العلماء في مثل هذا. انظر التصریح ٢: ١٤٣. وهو جائز أيضاً وصحيح، كما ترى في المثال الوارد في الفقرة التالية، خلافاً لمن زعم أنه خطأ.

(٥) أي: في تعيين شخصه.

(٦) كذا، وهو غير لازم: انظر إعراب الجمل من ١٤٤ - ١٤٥.

تقدّمت على الهمزة كلمة «سواء» نحو: سواه على أقام زيد أم عمرو، أو نحوها<sup>(١)</sup> نحو: ما أبالي، وما أدرى، ولبيت شعري.

ولا يختلفا في ذلك «أو». قال في «المغني»: إذا عطفت بعد الهمزة بـ«أو» فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً. وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء أكان كذا أو كذا. وفي «الصحاح»: تقول: سواء على قمت أو قعدت. انتهى. ولم يذكر غير ذلك [وهو سهو].<sup>(٢)</sup> انتهى.

وسُمِّيت «أم» في هذين القسمين متصلةً، لاتصال ما بين متعاطفيها وعدم الاستغناء بأحدهما. فتسميتها بذلك لأمرٍ خارج عنها. وقيل: سُمِّيت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا في إفاده الاستفهام بمثابة الكلمة واحدة. وهي أي: تسميتها<sup>(٣)</sup> بذلك لأمرٍ داخلٍ فيها. ومن ثم رجع على الأول.

وعُورِضَ بقصوره لأنَّه لا يتأتى<sup>(٤)</sup> إلا في<sup>(٥)</sup> المسوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، والأول شامل للتنوعين. وبين ثم اقتصر عليه في «المغني». وقد علمت من كلامه أنها تسقى في النوعين مُعادلة، لأنَّها تعادل الهمزة في إفاده الاستفهام، وفي إفاده التسوية.

(١) يعني: أو نحو الكلمة سواه. م: ونحوها.

(٢) تمعة من م. والمراد أن ما جاء في الصحاح هو غير صحيح، كما جاء في قوله الفقهاء وغيرهم. والحق أنه إذا لم ترد الهمزة قبل «سواء» جاز العطف بـ«أم» وبـ«أو». انظر حاشية الدسوقي على المغني ٤٤: ٤٤.

(٣) في الأصل: فتسميتها.

(٤) في الأصل و م: لا يأتي.

(٥) م: إلا فراد.

والمنقطعة غيرُهُما أي: غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبـ «أم» التعيين، أو بعد همزة التسوية. وهذه المنقطعة لا يُفارقُها معنى الإضراب، أي: معنٰى هو الإضراب إيطالياً أو انتقالياً، وتختص بالجمل المستقلة لأنها بمعنى «بل» الابتدائية. وقد تقتضي مع ذلك، أي: معنى الإضراب، استفهاماً حقيقياً أي: وهو الظليبي، وقد لا تقتضيه أي: الاستفهام الحقيقي بآلا تقتضي استفهاماً أصلاً - وهو الإضراب الممحض - أو استفهاماً إنكارياً.<sup>(١)</sup>

فالأول أي: كونها للإضراب، لكن<sup>(٢)</sup> الإبطالي مع الاستفهام الحقيقي، نحو قوله: إنها لـأليل أم شاء؟ بالمدّ أي: بل أهي شاء؟ فالهمزة داخلة على جملة، لا على مفرد.

وذلك أي: وبيان ذلك أنك رأيت أشباحاً من بعدي، فاعتقدت أنها لـأيل، فقلت: «إنها لـأيل»، على سبيل الجزم، ثم علمت بطلان هذا الاعتقاد، وحصل لك شك في أنها شاء أم ظباء مثلاً، فقلت: أم شاء؟ أي: أم هي شاء؟ يقصد الإضراب عن الأول وإيطاله، لتبيّن بطلان اعتقاده واستئناف سؤال عن الشباؤ، أي: أهي شاء أو غيرها؟ فقد حصل الإضراب، أي: الإبطال، مع الاستفهام الحقيقي.

والثاني أي: كونها للإضراب، لكن الانتقالي<sup>(٣)</sup> مع عدم الاستفهام

(١) العطف على: استفهاماً حقيقياً.

(٢) كما، والعبارة لي حاجة هنا إلى تقدير مبدأ «هو» أو مطروف عليه محذوف: لا الانتقالي، انظر ص ٦٠٩.

(٣) كما أيضاً. وانظر التعليقة المتقدمة.

أصلًا، وهو الإضراب المحسن كما علمت، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «**فَلَمْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ؟ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ؟**» أي: بل هل؟ ولا يقال: «بل أهل»،<sup>(٢)</sup> لأن الاستفهام لا يدخل على مثله.

والثالث أي: كونها للإضراب، لكن الانتقالي<sup>(٣)</sup> مع الاستفهام الإنكاري، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «**أَمْ لَهُ الْبَنَاثُ وَلَكُمُ الْبَثُونُ؟**» أي: بل الله؟ إذ لو جعلت للإضراب المحسن للزم المحال، وهو نسبة البنات له، تعالى عن ذلك. ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا.

وستقيت «أم» هذه ب揆امها الثلاثة منقطعة لانقطاعها وعدم اتصال ما بين متعاطفيها،<sup>(٥)</sup> لوقوعها بين جملتين مستقلتين أي: ليس<sup>(٦)</sup> في تأويل المفردین، أو لعدم صبرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة. فقد علمت أن «أم» المنقطعة لا تدخل إلا على جملة مستقلة، ولا تدخل على المبتدأ. ومن قدر المبتدأ في قوله «أم شاء»، خلافاً للشيخ ابن مالك<sup>(٧)</sup> حيث تمسك بظاهر هذا، على جواز دخولها على المفرد، وبأنه سمع: «إن هناك إيلاماً أم شاء» بالنصب.

ورؤى باته على معنى أنه: أم أرى شاء. وقد قال الجمال بن هشام:

(١) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٢) م: بل هي.

(٣) كلما. وانظر التعليقة الثانية في الصفحة المتقدمة.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الطور. و«أم» ليست في م.

(٥) كلما. وليس هنا متعاطفان، بل متلاطمان.

(٦) كلما. وهو جائز.

(٧) م: خلافاً لابن مالك.

١٦٤ خرقاً / ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحوتين، فرغم أن «أم» المقطعة تعطف المفردات.

والسادس من ذلك: أو، و تكون لأحد الشيدين. وهي<sup>(١)</sup> إما أن تقع بعد الطلب أو بعد الخبر. فإذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير بين الشيدين أو الإباحة لكل منها:

فالأول أي: التخيير نحو: تزوج هنداً أو أختها.

والثاني أي: الإباحة نحو: تعلم فقهاً أو نحوها.

والفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير يمنع الجمع بين الشيدين، والإباحة لا تمنعه. وليس المراد بالإباحة الشرعية فقط، كما قد يكتوم من ظاهر المثال، بل ما يعم العقلية والعرفية، لأن الكلام في معنى «أو» لغة<sup>(٢)</sup> في أي وقت كان، وعند أي قوم كانوا. وهذه التفرقة لجمع ابن مالك، والمعرف عن قدماء النحاة أنها للتخيير بين المتعاطفين، سواء امتنع الجمع بينهما أم جاز هذا. وفي كلام المحقق:<sup>(٣)</sup> التحقيق أن «أو» لأحد الأمرين أو الأمور، وأن جواز الجمع وامتناعه بحسب دلالة القرآن.

إذا وقعت «أو» بعد الخبر فهي للشك والتردد. وفي كلام بعض الشيوخ، متى أدركناه: هل المراد بالشك معناه الأصولي<sup>(٤)</sup> أو مطلق التردد؟ فيه نظر - أو التشكيك والإبهام:

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) فوقها في الأصل بقلم آخر: أي: بحسب اللغة.

(٣) هو السعد الفتازاني.

(٤) في الأصل: «الأصول». وفي الحاشية عن نسخة: الأصولي.

**فالأول أي:** الشك نحو قوله - تعالى - حكاية عن حال أهل الكهف، حين استيقظوا من رقادهم و(قال قائل منهم: <sup>(١)</sup> كم ليشم؟): **« قالوا: لينا يوماً أو بعض يوم»**، لأنهم دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند غروبها، فشكوا: هل هو وقت دخولهم، أو هذا غروب يوم الدخول؟<sup>٣</sup>

**والثاني أي:** الإبهام نحو قوله تعالى <sup>(٤)</sup>: **« وإننا أو إياكم لعلى هدى، أو في ضلال مبين»**. فكل من «أو» الأولى والثانية للإبهام، أي: أن أحد الفريقين متى ومتكم له أحد الأمرين، أي: كونه على هدى، أو في ضلال مبين.

**والفرق بين الإبهام والشك أن الإبهام يجتمع العلم أي:** علم المتكلم، لأن الغرض منه إيقاع التامع في الشك والتزدد مع علم المتكلم بالحال، بخلاف الشك لاته التردد من المتكلم، ومع التردد لا علم.

**ونكون «أو» لأحد الأشياء.** وهي أيضاً بعد الخبر تكون للشك أو الإبهام، وبعد الطلب تكون للتبخير بين تلك الأشياء أو لإباحة الجمع بينها. <sup>(٥)</sup> ولو قدم كما في «القطر» قوله «وتكون لأحد الأشياء» على قوله «فإذا وقعت» النع لأفاد هذا واندفع ما قد يتوهم <sup>(٦)</sup> من المخالفة بين «أو» التي لأحد الشيئين والتي لأحد الأشياء، المشير بها مخالفة الصنيع.

(١) الآية ١٩ من سورة الكهف. م: قائلهم.

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبا.

(٣) سقط «تكون للتبخير... بيتهما» من م.

(٤) في الأصل: «يفهم». وفي الحاشية عن نسخة: يتورهم.

وقد تكون للتخدير والإباحة في تركيب واحد، فيجوز أن تُحمل فيه على التَّخْيِير أو تُحمل فيه على الإباحة، باعتبارين مختلفين. وذلك التركيب نحو قوله - تعالى - في كفارة اليمين<sup>(١)</sup>: «فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ» الآية بالتنصُّب أو الرفع.<sup>(٢)</sup> وشأنها أي: تلك الآية: «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ، أَوْ كِنْسُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقْبَةٍ».

فإنه لا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ الْجَمِيعِ، أي: بين جميع هذه الأشياء الثلاثة، على اعتقاد أنَّ الْجَمِيعَ هُوَ الْوَاجِبُ في الكفارة. وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على التَّخْيِير لا على الإباحة. وبيانُ الجَمْعِ بَيْنَها أي: بين تلك الأشياء الثلاثة، إذا لم يُعتقد ذلك أي: أنَّ جميع تلك الأشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة. وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على الإباحة، لا على التَّخْيِير. ولعله حاول بهذا الكلام الجواب، عن السُّؤال الذي أورده الجمال بن هشام، في «المغني».<sup>(٣)</sup>

وقد مثل الأنمة للتخدير بآية الكفارة، مع إمكان الجمع بين خصالها، أي: يجوز ذلك. وحاصل هذا الجواب الذي ذكره عن هذا السُّؤال أنا لا نسلم جواز الجمع مطلقاً، بل محل جواز ذلك إذا لم يُعتقد وجوب إخراج جميع تلك الخصال. وإلا لم يَجُوزُ الجمع بينها.<sup>(٤)</sup> فلها حالتان: حالة يجوز فيها الجمع ذ «أو» بالنسبة إليها للإباحة،

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) يعني لفظ «الآية». فالتنصُّب على المفعول به لمحنرف: اقرأ. والرفع على الخبر لمبدأ: هي.

(٣) انظر منه ص ٦٤ و ٦٧ في كلامه على الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٤) م: بينهما.

وحلّة لا يجوز فيها الجمع فـ «أو» بالنسبة إليها للتخيير.

وفي أنّ هذا التفصيل في جواز الجمع بين خصال الكفار مخالفٌ لما تقرر في كتب الأصول، من أنّ الأمر بواحد منهم من أشياء معينة يوجب عند أهل السنة واحداً / مبهمًا لا بعينه، أي: القدر المشترك ١٦٥ بينها، في ضمن أيٍّ معيّن منها.<sup>(١)</sup> قالوا: وعليه لو فعل المكلّف تلك الأشياء كلّها، وكانت ممّا يجوز الجمع بينها وكان منها أعلى ثواباً كخصال الكفار، فالتحقيق أنّ المثاب عليه واحد منها لا بعينه. وقيل: المثاب عليه أعلاها.

وعند المعتزلة أنّ الأمر المذكور يوجب تلك الأشياء كلّها، لكن يُسيط وجوبها فعلٌ واحد منها لو اقتصر عليه. فالأمر عندهم يتعلق<sup>(٢)</sup> بكلّ واحد منها بخصوصه، على وجه الاكتفاء بواحد منها. وعليه لو فعلها المكلّف كلّها، والحالة هذه، أثّيب ثواب فعل واجبات.

فأنت تراهم مثلوا بآية الكفارة لما يجوز فيه الجمع، والاعتقادُ الذي ذكره المصطف لا يتصور من العالم بالحكم المذكور، ومن غير العالم لا إيمان فيه. فلا معنى لعدم الجواز في حقه.

والجواب عن السؤال الذي أورده في «المغني»: الموافق لما تقرر في كتب الأصول ما أجاب به في «المغني»،<sup>(٣)</sup> من أنه لا يتصور الجمع بين خصال الكفار، وتلك الخصال كفارات أي: كلّ واحد<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: «أو معيّن منها». وفي الحاشية: أي معيّن فيها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: متعلق.

(٣) من ٦٤.

(٤) كما بالذكر. وهو صحيح. انظر من ٣٩٧ و ٥٧٦.

منها كفارة. وإنما لم يتصور ذلك لما علمت أن المكلف إذا جمع بين خصال الكفارة كانت الكفارة واحدة منها بعينها، وقيل: أعلاها عند أهل السنة. فتمثل الأئمة بأية الكفارة للتخيير واضح.

ونص عبارة «المغني» في الجواب: قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كلّ منها كفارة، لا يتصور وقوع ذلك، بل تقع<sup>(١)</sup> واحدة منهن كفارة، والباقي<sup>(٢)</sup> قربة مستقلة خارجة عن ذلك.<sup>(٣)</sup> انتهى.

فإن قيل:<sup>(٤)</sup> يمكن تصحيح كلام المصنف يجعل الجواز في كلامه بمعنى الإجزاء. ويُوجَّه عدم الإجزاء بفساد النية عند الشافعية، ومنهم المصنف، لأنَّه لما نوى بمجموع الخصال الثلاثة<sup>(٥)</sup> الكفارة صار كلّ خصلة جزء المخرج؛ فلم تقع واحدة منها كفارة، فلم يتصور الجمع بيتها.

قلنا: نظم كلامه يأبى ذلك. وفي كلام فقهائنا، معاشر الشافعية: إذا بدأ بالأغلفظ كانت «أو» للترتيب وهو التنويع، أو بالأخف كانت للتخيير. فالأول كما في قوله، تعالى<sup>(٦)</sup>: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» الآية، والثاني كما في الآية المذكورة في الكفارة.

(١) في الأصل: يقع.

(٢) في الأصل: «والثانية». م: والثالثة.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: عن ذلك.

(٤) انظر المطرار من ١١٧.

(٥) كلُّها. وهو جائز لأن العدد غير مضاف إلى المعلوم. انظر من ٥٧.

(٦) الآية ٣٣ من سورة المائدة.

ثم لما فرغ مما يتعلّق بالقسم الأوّل، أي: المشرِك في اللّفظ والمعنى، شرع فيما يتعلّق بالقسم الثاني أي: المشرِك<sup>(١)</sup> في اللّفظ فقط، فقال:

والسّابعُ من أحرف العطف، وهو الأوّل من القسم الثاني: «اللّكن» يُسْكِنَ النّوْنَ. وهي موضوعة للإِسْتِدَرَاكِ، وقد تقدّم بيانه. وإنما يُعطف بها أي بـ«اللّكن» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: الشرط الأوّل إِفْرَادٌ مَعْطُوفُها، والشرط الثاني أن تُبَيَّنَ بِنَفْيِ أو نَهْيِ. والشرط الثالث الْأَنْقَرَنَ بالوَاوِ. وذلك نحو قولك في النّهي: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لِلّكِنْ طَالِحٍ بالجز عطفاً على «صالح»، لمن اعتقد أنك ما مررت بـرجل طالح<sup>(٢)</sup> أيضاً. ففي كلام المحقق:<sup>(٣)</sup> كلام التّحاة صريح في أنه إنما يقال: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، لمن اعتقد أنّ المجيء منتفى عنّهما جميعاً، لا لمن اعتقد أنّ زيداً جاءك دون عمرو، كما وقع في «المفتاح» أي: فيكون من قصر القلب. وأنما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك معاً، فيكون من قصر الإفراد فلم يقل به أحد. انتهى.

ونحو قولك في النّهي: «لا يَقُولُ زَيْدٌ لِلّكِنْ حَمْرَوْ»، لمن توهم نهي عمرو عن القيام أيضاً.

فعلم أن «اللّكن» لا تكون للقصر لا قلباً ولا إِفْرَاداً، ولا تعطف

(١) في الأصل: «أي المشرِك في اللّفظ والمعنى... أي المشرِك». م: أي المشرِك في اللّفظ والمعنىأخذ في المشرِك.

(٢) في الأصل و م: «صالح». والتصرُّف من العطار.

(٣) هو السعد الفنازاني. وفي المطار: «قال الرضي». وهو وهم. انظر شرح الكافية

الجمل، ولا تكون عاطفة إن وقعت بعد إيجاب أو اقترنت بالواو، بل إن دخلت على جملة أو وقعت بعد إيجاب أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء أي: **تَبْدِأ**<sup>(١)</sup> بعده الجمل وتستأنف، والغرض منه إفاده مجرد الاستدراك دون العطف.

فالأول أي: ما دخلت فيه على جملة كقوله، أي زهير بن أبي سلمي، بضم التين، يمدح العارث:<sup>(٢)</sup>

إنَّ أَبْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ، لَكِنْ وَقَاتِعُهُ، فِي الْعَرِبِ، تُنتَظِرُ فَ«وَقَاتِعَهُ»: مبتدأ، وتنتظر: خبره. والبادر: جمع بادرة. وهي العدة.

١٦٦ ومثال ما وقعت فيه بعد /إيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم. ولا يجوز «لكن عمرو» إلا على تقدير أنه مبتدأ محذوف الخبر للقرينة. وقد سكت عن ذلك المصنف.

والثاني أي: ما وقعت فيه بعد الواو كقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «ما كان مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ» [أي: ولكن كان رسول الله].<sup>(٤)</sup> فـ«رسول»: خبر لـ«كان» المحنوفة، وليس معطوفاً بالواو الداخلة على «لكن»، لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب

(١) كذا، وجملة «وَقَاتِعَهُ تُنتَظِرُ» في قول زهير هي من تمام التعبير بـ«إن»، معطوفة على جملة «لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ» في محل رفع بالعلف، وليس استئنافية. وهذا يعني أن لكن: حرف عطف واستدراك. فحامل. م: بتدأ.

(٢) شعر زهير ص ٩٥. والعارث هو ابن ورقاء الصيداوي منبني آسد. وتنتظر أي: تتوقع.

(٣) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٤) من م.

والسلب . وزعم ابن أبي الربيع أن «لكن» حين<sup>(١)</sup> اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه .

والثامن من حروف العطف وهو الثاني من القسم الثاني : بـل ، خلافاً للخوارزمي : حيث قال : «بل» ليست من حروف العطف . فقد قيل : لا سلف له في ذلك . للإضراب أي : التي للإضراب ، لا يعطّف بها إلا يشترطين<sup>(٢)</sup> . الشرط الأول : إفراد ممطوفها . والشرط الثاني : أن تُسبّق بـإيجاب أو أمر .

فالإيجاب<sup>(٣)</sup> نحو قوله : قـام زـيد بـل عـمـرـو ، والأمـر<sup>(٤)</sup> نحو : لـيـقـمـ زـيدـ بـلـ عـمـرـو . وهي حـ لـازـالـةـ الحـكـمـ عـمـاـ قـبـلـهاـ وـلـتـصـيـرـهـ كـالـمـسـكـوـتـ عـنـهـ ، مـعـتـحـلـ لـلـاتـصـافـ بـذـلـكـ الـحـكـمـ<sup>(٥)</sup> وـعـلـمـهـ ، إـلـاـيـهـ لـمـاـ بـعـدـهـ . وـذـهـبـ ابنـ الحاجـبـ إـلـىـ أـنـ الـأـوـلـ غـيرـ مـسـكـوـتـ عـنـهـ ، بـلـ مـنـفـيـ عـنـهـ الـحـكـمـ قـطـعاـ . وـتـزـادـ (ـلاـ)ـ قـبـلـ<sup>(٦)</sup> «ـبـلـ»ـ لـتـوكـيدـ الـإـضـرـابـ بـعـدـ الـإـيجـابـ ، وـلـتـوكـيدـ

(١) سقطت من م . والرابع أن «رسول» معطوف بالواو مع ملاحظة معنى «لكن» . فالعطف ملازم للاستدرال هنا ، كما يكون بـ(ـلاـ)ـ وـ(ـبـلـ)ـ ملازماً لمعناهما . انظر الكشاف ٣: ٤٤ و المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٢٢ .

(٢) في حاشية م : «قوله لا يعطّف بها ، كما في نسخ الحلبي . ونسخ شرح الأزهرية : ولا يعطّف بها الخ» . وهذا يعني أن «للإضراب» متعلقان بخبر معلوم لـ«ـبـلـ»ـ لا بحال محلوبة عنها ، كما تفيد عبارة الحلبي هنا . على أن ما في الشرح والتقييع هو : «ـوـيـعـطـ بـهـاـ»ـ من دون النفي والمحمر .

(٣) سقطت من م والشرح .

(٤) سقطت من الشرح .

(٥) م : لانتصاف الحكم بذلك .

(٦) م : متزايداً قيل .

التقرير<sup>(١)</sup> بعد النفي . فالأول كقول الشاعر:<sup>(٢)</sup>  
 وجُهُكَ الْبَدْرُ، لَا بَلِ الشَّمْسُ، لَوْلَمْ يَقْضَنَ لِلشَّمْسِ كَسْفَهُ، أَوْ أَفْوُلُ  
 وَالثَّانِي كقوله:<sup>(٣)</sup>

وَمَا هَجَرْتُكَ، لَا بَلِ زَادَنِي شَغْفًا هَجْزٌ، وَبَعْدَ تَرَاهِي، لَا إِلَى أَجْلٍ  
 ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مُحْتَرَزَ الْأَوَّلِ بِقُولٍ: فَإِنْ دَخَلْتَ عَلَى جُمْلَةِ فِيهِ  
 لِبِسْتَ لِلْعَطْفِ، خَلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ، بَلْ هِيَ حَرْفُ اِبْتِداِ، أَيْ: تُبْتِداِ  
 بَعْدِهِ الْجُمْلَ وَتُسْتَانِفُ، وَهِيَ حِينَئِذٍ إِمَّا لِلْإِبْطَالِ، أَيْ: إِبْطَالُ مَا قَبْلَهَا  
 وَإِثَابَاتُ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ<sup>(٤)</sup>: (أَمْ يَقُولُونَ: بِهِ جِنْهُ. بَلْ جَاءُهُمْ بِالْحَقِّ) -  
 فَالْجَائِي بِالْحَقِّ لَا جُنُونٌ بِهِ - وَإِمَّا لِلِّإِنْتِقالِ أَيْ: لِلِّإِنْتِقالِ عَنْ أَسْلُوبِ مَا  
 قَبْلَهَا إِلَى أَسْلُوبٍ آخَرَ، نَحْوُ<sup>(٥)</sup>: (فَدَفَأَتَحَقَّ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ  
 فَصَلَّى. بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا). .

وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ مَالِكٍ، حِيثُ قَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»:  
 إِنْ «بَلْ» هَذِهِ، أَيْ:<sup>(٦)</sup> الدَّاخِلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ

(١) م: التقدير.

(٢) المغني ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٢ - ١٤ . والهمع ٢: ١٣٦ والتصريح ٢: ١٤٨  
 والدرر ٢: ١٣٥ وشرح الأشموني ٢: ٤٢٨ . والكسفة: ذِعاب الضوء . والأفول: الغياب .

(٣) المغني ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٤ - ١٦ . وشرح شواهد ١: ٣٤٨ والهمع ٢: ١٣٦  
 والدرر ٢: ١٣٨ وشرح الأشموني ٢: ٤٢٩ والتصريح ٢: ١٤٨ . وترانبي:  
 امتد وتطاول . والأجل: المدة المحددة . وإلى أجل: متعلقان بالفعل: ترانبي .

(٤) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الأعلى .

(٦) سقطت من م .

للإبطال.<sup>(١)</sup> وأجيب من جانبه بأن «بل» في الآية الأولى لا يتعين أن تكون للإبطال، بل يجوز أن تكون للانتقال من الإخبار عن الكفار إلى الإخبار عن وصف النبي ﷺ.

وسكت المصنف عن محترز الثاني، وهو وقوعها بعد التفي والنهي، ومقتضاه أنها لا تكون حَّ عاطفة، نحو: ما قام زيدُ بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً، مع أنها عاطفة. وهي حَّ لتقرير حكم ما قبلها وإثبات صدده لما بعدها، خلافاً للمبرد، حيث أدعى أنها كالواقعة بعد الإيجاب والأمر.

لا يقال: هي وإن كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست للإضراب، بل لمجرد العطف، والمقسم<sup>(٢)</sup> في كلام المصنف «بل» التي للإضراب. لأننا نقول: المفهوم من كلام الجلال المحلي في «شرح جمع الجواب»<sup>(٣)</sup> أنها في الإيجاب والأمر ليست للإضراب أيضاً، بل لمجرد العطف. والمفهوم من «جمع الجواب» أنها مع المفرد مطلقاً، أي: موجِّهاً أو منفِّياً، بعد أمرٍ أو نهي للإضراب والعطف معاً.

فكلامه لا يوافق واحداً منها، وتقسيمه الإضراب<sup>(٤)</sup> مع الجملة إلى إيطالي وانتقالي يقتضي أنه مع المفرد لا يكون كذلك، ويوافقه قول

(١) انظر شرح الكلمة الشافية ص ١٢٣٣ . م: فلسطين.

(٢) يعني ما ذكر من أقسام المعاني. والعبارة قبلُ لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣٢ . م: والقسم.

(٣) جمع الجواب كتاب في أصول الفقه لشاج الدين عبد الرهاب بن علي السكري المتوفى سنة ٧٧١، واسم شرحة: البدر الطالع في حل جمع الجواب. انظر كشف الظنون ص ٥٩٥ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٠ من خطبة المحقق.

(٤) م: وتقسيم الإضراب.

شيخ الإسلام في «حواشي شرح جمع الجرائم»: المذكور:<sup>(١)</sup> انقسام الإضراب إلى إبطالي وانتقالي خاص بالجمل، لأنه مع المفرد لا يكون إلا الإبطالي.

ونظر فيه<sup>(٢)</sup> الشهاب بن قاسم بأنه يجوز إجراء ذلك في المفرد، ففي الإيجاب إبطالي، وفي النفي انتقالي. وهو، كما علمت، إنما يتاتي<sup>(٣)</sup> [على أنها] مع المفرد مطلقاً للإضراب. وقد علمت ما فيه.

والناسع<sup>(٤)</sup> من حروف العطف، وهو الثالث من القسم الثاني: لا. وهي موضوعة للنفي، أي: لنفي الحكم عمّا بعدها وقصره على ما قبلها، قليلاً أو إفراداً. ويُعطَّف بها يشترطين، بل بثلاثة. الشرط الأول ١٦٧ إفراداً معطوفها/. والشرط الثاني أن تُبْقَى بابعاب، أو أمر أو دعاء أو تحضيض، دون غيرها من أنواع الطلب. ومنع التحضيض شيخ المحققين.<sup>(٥)</sup> ومثل الدعاء النساء.<sup>(٦)</sup> والشرط الثالث لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر.

فالإيجاب نحو قولك: جاء زيد لا عمرو، رد<sup>(٧)</sup> على من اعتقد

(١) سقطت من م.

(٢) أي: جعل فيه نظراً وتزداداً، لأنه غير مسلم به. والشهاب هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، ثقىه نحوى، توفي سنة ٩٩٤. شذرات النسب: ٨ . ٤٣٤ - ٤٣٣

(٣) في الأصل و م: «يأتي». وما بين معقوفين هو من م.

(٤) سقطت الوالو من الأصل و م. وهي ثابتة في الشرح والطار.

(٥) هو الرضي الأسترابادي.

(٦) سقطت من م.

(٧) م: رد.

وجود مجيء عمرو دون زيد، أو اعتقاد<sup>(١)</sup> اشتراكهما في المعجم، والأمر نحو قوله: أضرب زيداً لا عمراً. والدعاء نحو: غفر الله لزيد لا عمرو. والتخصيص نحو: هلا ضربت زيداً لا عمراً. والتداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي.

فعلم أن «لا» لا تعطف الجمل، خلافاً لابن الخطّاز، حيث أجاز: زيد قاتم لا عمرو قاعد، وأنها لا تعطف بعد التقى والتهي والاستفهام والعرض والتمني والترجّي، وأنها لا يُعطف بها حيث يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نحو: جاموني رجل لا زيد، لصدق الرجل على زيد. كذا جزم به الشيخ أبو حيّان تبعاً للسهيلي في «نتائج الفكر»،<sup>(٢)</sup> وتوقف فيه الشيخ بهاء الدين السبكي لأنّه مثل: «قام رجل وزيد»، في صحة الترکيب. فإن امتنع «قام رجل وزيد» ففي غاية البعد، لأنك إن أردت بالرجل زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً، وهو سائغ<sup>(٣)</sup> إذا قصد الإطناب، وأن أريد به غيره كان كعطف الشيء على غيره، ولا كلام فيه.

قال: وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل: قام النّاسُ لا زيد؟ وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة: قام النّاسُ وزيد، وقد شرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الوصف كقولنا: زيد كاتب لا شاعر؟ وأي فرق بين «زيد

(١) م: واعتقد.

(٢) من ٢٥٨.

(٣) في الأصل: شائع.

كاتب لا شاعر» و«قام رجل لا زيد»؟ انتهى ملخصاً.  
 ورفع هذا التوقف لوالده فأجابه بأنَّ من شرطَ هذا الشرطَ بينَ أنَّ  
 «لا» لا تدخل إلا لتأكيد النفي. فلا بد أن يكون الكلام الذي قبلها  
 يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ومفهوم الخطاب يقتضي  
 قوله: «قام رجل»، نفي قيام المرأة. فإذا قلت: «لا امرأة» دخلت  
 «لا» للتصرُّح بما اقتضاه المفهوم. وكذلك: قام زيد لا عمرو، [وأقام  
 زيد لا عمرو]؟<sup>(١)</sup>

وأما<sup>(٢)</sup> «قام رجل لا زيد» فلم يقتضي [المفهوم]<sup>(٣)</sup> نفي قيام  
 زيد. فلذلك لم يجز العطف بـ«لا» لأنَّها لا تكون لتأكيد النفي بل  
 لتأكيده. وهذا هو السبب في أنَّ أحدَما من النحاة لم يذكر في أمثلته ما  
 يكون الأول فيه محتملاً أن يندرج فيه الثاني، ولا ما يكون الثاني  
 يحمل أن يندرج فيه الأول،<sup>(٤)</sup> ولأنَّ العطف يقتضي المغایرة، وهي  
 عند الإطلاق إنما تصرف إلى ما لا يصدق<sup>(٥)</sup> أحدهما على الآخر. ومن  
 ثم جاز: «[زيد]<sup>(٦)</sup> شاعر لا كاتب»، لأنَّ الوصف بأحدهما لا ينفي  
 الوصف بالآخر، لعدم صدق أحدهما على الآخر، لأنَّ معنى الكتابة  
 ليس في شيءٍ من معنى الشِّعر، وعكسه.

(١) من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) من م.

(٤) م: الأول فيه.

(٥) في الأصل: ما لا ينصرف.

(٦) من حاشية يس على التصرُّح ٢: ١٤٩.

وإنما صحت: قام رجلٌ وزيدٌ، وجاء زيدٌ ورجلٌ، مع عدم وجود الفائدة المذكورة فيه، لصدق الرجل على زيد واحتمال أنه هو. وأما<sup>(١)</sup> «قام الناسُ لا زيدٌ» فإن أريد بالناس غير زيد جاز، وإن أريد العموم وإخراج زيد كان يخطئ لي أنه يجوز، بناءً على أن «لا» من أدوات الاستثناء، ولم أر أحداً من النحاة صرّح به، فاستقر رأيي على الامتناع كما امتنع الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيدٌ. فإن احتمال إرادة الخصوص جائزة فيهما. فإن كان مسوغًا جاز فيهما، وإلا امتنع فيهما.

فهو سواء في الامتناع عند إرادة العموم. وكذلك عند الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيدٌ. فإن احتمال إرادة العموم<sup>(٢)</sup> جائزة فيهما، حملًا على الظاهر، حتى تأتي قرينة على إرادة الخصوص. انتهى.

وقول البهاء السُّبْكِي: «إنه كعطف الشيء على نفسه تأكيداً وهو شائع» ورد<sup>(٣)</sup> أن عطف الشيء على نفسه ممتنع. ولذلك امتنع العطف في ألفاظ التأكيد المعنوي، لكونه يشبه ذلك، كما قدمناه.<sup>(٤)</sup>

وإذا علمت أن هذه الأحرف التسعة مُشَرِّكة<sup>(٥)</sup> في اللفظ الذي هو الإعراب، فاعلم<sup>(٦)</sup> أنك إن عطفت أنت - أيها المخاطب - بهيلو الأحرفي التسعة على مرفوع رقمت المعطوف بـها، موافقةً لذلك المرفوع، أو

(١) سقطت من م. وفي العبارة قبلها استشكل. فلبحر.

(٢) في الأصل: «الخصوص». وسقط «في قام رجل... جائزة» من م.

(٣) في الأصل: شائع ورد.

(٤) م: لما قدمناه.

(٥) في الأصل: م: مشتركة.

(٦) في الأصل: وإذا علمت... وتعلم.

عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَنْصُوبٍ نَصْبَتْهُ أَيْ: ذَلِكَ الْمَعْطُوفُ، موافقةً لِذَلِكَ  
 ١٦٧ المَنْصُوبُ، أو عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَخْفُوضٍ / خَفَضَتْهُ أَيْ: ذَلِكَ الْمَعْطُوفُ،  
 موافقةً لِذَلِكَ الْمَخْفُوضُ، أو عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَجْزُومٍ جَزَّمَهُ أَيْ: ذَلِكَ  
 الْمَعْطُوفُ، موافقةً لِذَلِكَ الْمَجْزُومُ. وهذا<sup>(١)</sup> ذُكرٌ تتميماً. وإلا فكلامه  
 في المعطوف من الأسماء.

### [العطف بين النظائر]:

وَعْلَمَ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الْإِسْمِ  
 عَلَى الْإِسْمِ رَفَعًا وَنَصْبًا وَخَفَضًا، وَعَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ رَفَعًا وَنَصْبًا  
 وَجَزْمًا، حِيثُ اتَّحَدَ زَمْنَهُمَا وَإِنْ اخْتَلَفَ صِيغَتِهِمَا.

وَحَقَّ تَقُولُ فِي مَثَلِ عَطْفِ الْإِسْمِ عَلَى الْإِسْمِ فِي الرَّفْعِ: قَامَ زَيْدٌ  
 وَعَمْرُو - فَ«عُمَرُو» مَرْفُوعٌ<sup>(٢)</sup> بـ«قَامَ» بِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ - وَفِي النَّصْبِ:  
 رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا - فَ«عَمْرًا» مَنْصُوبٌ بـ«رَأَيْتَ» بِالْعَطْفِ عَلَى «زَيْدًا»  
 - وَفِي الْخَفْضِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو - فَ«عُمَرُو» مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ  
 بِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ.

وَتَقُولُ فِي مَثَلِ عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ،  
 فـ«يَقْعُدُ» مَرْفُوعٌ بِالْجَرَدِ بِالْعَطْفِ عَلَى «يَقُومَ» - وَفِي النَّصْبِ: لَئِنْ يَقُومَ  
 وَيَقْعُدُ زَيْدٌ - فـ«يَقْعُدُ» مَنْصُوبٌ بـ«لَئِنْ» بِالْعَطْفِ عَلَى «يَقُومَ» - وَفِي الْجَزْمِ:  
 لَمْ يَقُومْ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ. فـ«يَقْعُدُ» مَجْزُومٌ بـ«لَمْ» بِالْعَطْفِ<sup>(٣)</sup> عَلَى «يَقُومَ».

(١) يعني العطف على المجزوم.

(٢) م: معطوف.

(٣) م: مجزوم بالعطف.

هذا في متعدد الزمان والصيغة. ومثال متعدد الزمان دون الصيغة قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: **﴿يَقْدُمُ قَوْمٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَوْرَدُهُمُ النَّارَ﴾**. فـ «أورد»<sup>(٢)</sup> معطوف على «يقدم» لاتحادهما في الزمن دون الصيغة - <sup>(٣)</sup> قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: **﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾**. فـ « يجعل» معطوف على «جعل» لاتحادهما في الزمن دون الصيغة.

فعلم أنه لا يُعطِّف ما زنه ماضٍ على ما زنه مستقبل وعكسه. فيُعطِّف ما زنه مستقبل وصيغته صيغة الماضي على ما زنه مستقبل وصيغته صيغة المضارع، وعكسه. ثم الحكم على الفعل بأنه معطوف فيه تجوُّز، لأن المعطوف إنما هو الجملة، ولكن لما كان الفعل هو المقصود بالعلف لاتحاد فاعل الفعلين نُسِّب العطف لل فعل. كذا قبل، وفيه أنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الإعراب في المعطوف.

ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل في المعنى، كاسم الفاعل، وعكسه، لأن اسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل، ولأن اسم الفاعل يؤول بالفعل إذا حل محل الفعل، كما أن الفعل يؤول باسم الفاعل إذا حل محل اسم الفاعل.  
فالأول: نحو قوله، تعالى<sup>(٥)</sup>: **«إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا»**،

(١) الآية ٩٨ من سورة هود.

(٢) م: فأوردتهم.

(٣) سقط «لاتحادهما... الصيغة» من م.

(٤) الآية ١٠ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ١٨ من سورة الحديد.

لأنَّ المعنى: إنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا، لأنَّ حَقَ الْمُنْكَرُ مِنْ حِلٍّ هِيَ أَنْ تَكُونَ فَعَلًا. وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ<sup>(١)</sup> أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَيْسَ جَمْلَةً إِلَّا إِذَا وَقَعَ صَلَةً لِلَّامِ. فَإِنَّهُ حَقٌّ مُقْدَرٌ بِالْفَعْلِ.

وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: (أَوَلَمْ يَرُوا إِلَى الظَّبَابِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ، وَيَقْبِضُنَّ)؟ لَأَنَّ الْمُعْنَى: قَابِضَاتٍ، لَأَنَّهُ حَالٌ<sup>(٣)</sup> كَمَا أَنَّ الْمُعْطَوْفَ عَلَيْهِ وَهُوَ «صَافَاتٍ» حَالٌ. وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ اسْمًا. وَمِثَالُ عَطْفِ الْاسْمِ الْمُذَكُورِ عَلَى الْفَعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ، وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّ). فَ«مُخْرِجٌ» مَعْطَوْفٌ عَلَى «يُخْرِجٌ». وَجَعَلَهُ الرَّمْخَشِرِيُّ مَعْطَوْفًا عَلَى «فَالْقَ». •

### [البدل]:

وَالرَّابِعُ، مِنَ التَّوَابِعِ وَهُوَ تَنْتَهِيَ الْبَدْلُ. وَهُوَ لُغَةُ الْعِوَضِ أَيْ: مَا قَامَ مَقَامَ غَيْرِهِ - لَكِنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ جَنْيَيْ: الْبَدْلُ أَعْمَمُ تَصْرِيفًا مِنَ الْعِوَضِ. فَكُلُّ عِوْضٍ بَدْلٌ وَلَيْسَ كُلُّ بَدْلٌ عِوْضًا. انتهَى. - وَاصْطِلَاحًا: التَّابِعُ التَّقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ، أَيْ: الْحُكْمُ الثَّابِتُ لِلْمُتَبَعِ، يُغَيِّرُ وَاسِطَةً. قَالَ ابْنُ الْأَبَارِيِّ: وَالْغَرْضُ مِنْهُ الإِبْصَاحُ، وَرَفْعُ الالْتَبَاسِ، وَازْدَالَةُ التَّوْسُعِ وَالْمَجَازِ.<sup>(٥)</sup> انتهَى.

(١) هو المعد الغنازاني.

(٢) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٣) كذا. وهو ذكر للإعراب الحُكمي، لا الحُقْبَيِّ. وجملة يَقْبِضُنَّ: في محل نصب بالمعطف لا بالحال.

(٤) الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: المجازات.

فالتابع جنس أي: كالجنس، لأنَّه يشمل التَّوابع كلها. والمقصودُ نصل أي: كالفصل، لأنَّه خَرَجَ بِهِ النَّعْتُ وعَطَفُ البَيَانِ وَالْتَّوْكِيدُ. فإنَّها ليست مقصودة بالنسبة، بل مَكْمُلَاتٌ لِلمَقْصُودِ بالنسبة.

فإنْ قيلَ: مُقتضى هذا أنَّ المبدل منه غير مقصود بالنسبة، فيخالف ما نقله ابن القواص عن الجمهور من أنَّه مقصود بها. أجبَبْ بِأَنَّه مقصود بها، لكن لا بالذَّاتِ، والمقصود بها بالذَّاتِ إنما هو التابع.

وهذا هو محمل<sup>(١)</sup> قولهم: المبدل منه في لِيَةِ الْطَّرْحِ، أي ليس المقصود بالنسبة/ بالذَّاتِ. وإلا فليس المراد أن اعتباره مُلْغَى من كُلِّ ١٦٨ وجه، بل لأنَّه مقصود لغيره. ومن ثُمَّ قال شيخ المحققين: <sup>(٢)</sup> لا بدَّ في ذكر المبدل منه من فائدة، لا تحصل لو لم يُذْكُر، صوَّرَا لِكَلَامِ الفصحاء عن اللَّغوِ، بل قد<sup>(٣)</sup> يتوقف عليه صحة الكلام، <sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ».<sup>(٥)</sup>

و«يُغَيِّرُ وَاسِطَة» نصل آخر، خَرَجَ بِهِ عَطَفُ النَّسْقِ أي: المعطوف نسقاً، لأنَّه وإن كان المعطوف نسقاً مقصوداً بالنسبة، أي: الحكم الثابت للمتبوع بالذَّاتِ، لكن بالواسطة التي هي حرف العطف. فالمراد بالواسطة في كلامه حرف العطف.<sup>(٦)</sup>

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: محل.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) سقطت من م..

(٤) زاد هنا في الأصل: بقوله.

(٥) الآية ١٠٠ من الأنعام.

(٦) سقط «فالمراد...» المطفف من م. والعبارة تبلُّ لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١ و ٤٣٢.

وهذا واضح في المعطوف بحرف **مُشَرِّكٍ**<sup>(١)</sup> [في اللفظ] والمعنى نحو الواو. وأما المعطوف بحرف **مُشَرِّكٍ**<sup>(٢)</sup> [في اللفظ] فقط دون المعنى<sup>(٣)</sup> فالمعطوف عليه ليس مقصوداً بالنسبة الثابتة للمتبوع، بل بنسبة أخرى نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمرو أو لكن عمرو، وجاءني زيدٌ لا عمرو أو بل عمرو. فهو خارج بقوله «المقصود بالنسبة» لما علمت.

### [أقسام البدل:]

وهو أي: البدل، من حيث هو، أربعة أقسام:

القسم الأول: **بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ**. وهو الذي تكون ذاته عين ذات الأقل، وإن لم يكن مفهومهما<sup>(٤)</sup> واحداً. وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مررتين، ولا يحتاج أن يكون معه رابط يربطه بالبدل منه، لأنّه عينه نحو<sup>(٥)</sup>: «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ»، فيمضي قرأ بالجزر، فإنه بدلٌ كلٌّ من كلٍّ، ونحو<sup>(٦)</sup>: «أَهَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ». فالصراطُ الثاني: **بَدَلٌ مِنْ الْأَوَّلِ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ**. وما ذاك إلا لأنّهما لعین واحدية.

واستفيده من المثال المذكور أن تختلفُ هما أي: البدل والمبدل منه

(١) في الأصل و م: مشترك.

(٢) م: «مشترك». وما بين معرفتين منها.

(٣) سقط «دون المعنى» من الأصل وألحق بالحاشية. وسقط من م: فقط دون المعنى.

(٤) في الأصل و م: «مفهومهما». والتوصيب من العطار.

(٥) الآياتان ١ و ٢ من سورة إبراهيم.

(٦) الآياتان ٦ و ٧ من سورة الفاتحة.

بالصُّفَةِ، وهي هنا في المبدل منه دون البَدْل وهي<sup>(١)</sup> «المُسْتَعْيِمُ»، والإضافة، وهي هنا في البَدْل دون المبدل منه وكذا التعريف، لا يضرُ كما قد يتوهم.

وعبر الشِّيخ ابن مالك عن هذا البَدْل بالبَدْل المُطابِقِ، نظراً إلى أنَّ لفظ «كُلُّ» لا يطلق إلَّا على ما يقبل التَّجزِيَّةِ. وهذا البَدْل يقع في اسم الله - تعالى - .<sup>(٢)</sup> كما تقدَّم.

والقسم الثاني: بَدْلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ. وهو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه، ولو كان مساوياً له كالنصف، أو أكثر منه كالثلثين، خلافاً للكسائي حيث أدعى أنَّ البعض لا يقع إلَّا على ما دون النصف. ولا يُشترط أن يكون مفهومه بعضاً من مفهوم المبدل منه. وهو يفيد أيضاً توكيده النسبة وتقريرها لذكره مررتين، ولا بد أن يكون معه رابط، يربطه بالمبدل منه، وهو هنا الضمير ملقوظاً به أو مقدراً. فالأول نحو: أكلت الرَّغيف نصفه أو ثلثيَّه.<sup>(٣)</sup> وعن الكسائي لا يسمى مثل هذا بدل بعض لما علمت.

والثاني نحو<sup>(٤)</sup>: (وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا). فـ«مَنِ اسْتَطَاعَ»: بَدْلٌ مِنْ «النَّاسِ» الصادق بالمستطاع وغيره، بناءً على أنَّ «أَلَّ» في «النَّاسِ» للاستغراف لا للعهد،<sup>(٥)</sup> بَدْلٌ بَعْضٍ مِنْ

(١) م: وهو.

(٢) الاعتراض ليس في م.

(٣) م: أو ثلثه.

(٤) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٥) م: أو للعهد.

كُلُّ. والرَّابِطُ مَحْذُوفٌ أَيْ: مَقْدَرُ تَقْدِيرِهِ: «مِنْهُمْ». ولَيَسْتُ<sup>(١)</sup> «مَنْ» اسْمَ مَوْصُولٍ<sup>(٢)</sup> فَاعْلَمُ الْحَجَّ - وَلَا لَزْمٌ أَنْ يَجْبَعَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَحْجَجَ مُسْتَطِيعُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَحْجَجْ أَثْمَوا كُلَّهُمْ. وَذَلِكَ باطِلٌ، لَأَنَّ فِيهِ تَكْلِيفٌ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ، إِذَا التَّقْدِيرُ حَّ: وَلَهُ عَلَى النَّاسِ [الْحَجَّ الْبَيْتِ]<sup>(٣)</sup> أَنْ يَحْجَجَ الَّذِي أَسْتَطَاعَ مِنْهُمْ - وَلَا أَيْ: ولَيَسْتُ<sup>(٤)</sup> «مَنْ» شَرْطِيَّةً، وَالْجَوابُ مَحْذُوفٌ يَدْلِلُ عَلَيْهِ مَا تَقْدِمُ أَيْ: مِنْ أَسْتَطَاعَ فَلَيَحْجُجْ،<sup>(٥)</sup> لَأَنَّهُ لَا حَاجَةٌ لِدَعْوَى الْحَدْفِ مَعَ إِمْكَانِ تَكْلِيمِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ.

فَإِنْ جَعَلَتْ «أَلْ» فِي «النَّاسِ» لِلْعَهْدِ الذَّكْرِيِّ،<sup>(٦)</sup> أَيْ: مَنْ جَرَى ذَكْرُهُمْ وَهُمُ الْمُسْتَطِيعُونَ، كَانَ بَدْلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ. وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الْجَمَالُ ابْنُ هَشَامَ: وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا، أَيْ بَدْلُ الْبَعْضِ وَبَدْلُ الْكُلِّ، مُحْتَمِلَانِ فِي الْآيَةِ. انتهى.

ثُمَّ الْحُكْمُ عَلَى «مَنْ» بِأَنَّهَا لَيْسَ فَاعْلَمُّا وَلَا شَرْطِيَّةً إِنَّمَا هُوَ عَلَى القَوْلِ الْأَصْحَّ فِيهِمَا.<sup>(٧)</sup> وَمُقَابِلُ الْأَصْحَّ: يَجُوزُ كُونُهَا فَاعْلَمُّا - وَبِهِ قَالَ ابْنُ السَّبِيلِ - أَيْ: وَيَكُونُ مَعْنَى تَكْلِيفِ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ بِأَنْ يَحْجَجَ الْمُسْتَطِيعِ

(١) في الأصل و م: «وليس». والتوصيب من شرح الأزهرية وحاشية العطار.

(٢) كذا، على إضافة الموصوف إلى الصفة.

(٣) من م.

(٤) في الأصل و م: «وليس». وانتظر ما مفهى قبل.

(٥) م: محفوظ وهو فليجع لدلالة ما تقدم عليه.

(٦) في الأصل: «الذهبني». وسقط حتى «ذكرهم» من م. والتوصيب من العطار وحاشية يس على التصريح ٢: ١٥٧.

(٧) أي: في الفاعلية والشرطية.

أَنْ يَلْزِمْ غَيْرَ الْمُسْتَطِعِ أَنْ يَأْمُرَ الْمُسْتَطِعَ بِالْحَجَّ. وَيَجُوزُ<sup>(١)</sup> كُونَهَا شُرُطِيَّة، وَبِهِ قَالَ الْكَسَائِيُّ.

وَأَمَّا عَكْسُ هَذَا الْقِيمَةِ، وَهُوَ بَدْلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ،<sup>(٢)</sup> فَقَدْ نَقلَ الشَّيْخُ أَبْو حَيَّانَ ثُبُوتَهُ، وَجَعَلَ مِنْهُ: «الْقِيَثَةُ / غُدُوَّةُ يَوْمِ الْجَمْعَةِ»، عَلَى أَنَّ ١٦٩ «يَوْمِ الْجَمْعَةِ»:<sup>(٣)</sup> بَدْلٌ مِنْ «غُدُوَّة». وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَذَكَرَ الْجَلَالُ التَّسْيُوْطِيُّ أَنَّ ثُبُوتَهُ هُوَ الْمُخْتَارُ. قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُ لَهُ شَاهِدًا مِنَ التَّنزِيلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: «فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتٍ عَدِينَ». فَ«جَنَّاتٍ عَدِينَ»: بَدْلٌ مِنَ الْجَنَّةِ. اِنْتَهِيَ.

وَرُدَّ بِأَنَّ «أَلَّا» فِي «الْجَنَّةِ»: لِلْجِنْسِ الصَّادِقِ بِـ«جَنَّاتٍ عَدِينَ».

فَهُوَ بَدْلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلِّهِ. وَاسْتَشَهَدَ لَهُ<sup>(٥)</sup> بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الْقَائِلِ:<sup>(٦)</sup>  
 رَحْمَ اللَّهُ أَعْظَمَاً، ذَفَنُوهَا بِسِجِّستانَ، طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ  
 فَابْدَلَ «طَلْحَةً»، وَهِيَ كُلُّهُ، مِنَ الْأَعْظَمِ وَهِيَ بَعْضٌ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالْأَعْظَمِ جَمْلَةً طَلْحَةً، إِنَّمَا حَصَنَ الْأَعْظَمَ بِالذِّكْرِ  
 لِأَنَّهَا دِعَامَةُ الْبَدْنِ وَأَصْلُ بَنَائِهِ. وَحَ يَكُونُ بَدْلٌ كُلِّ مِنْ كُلِّهِ.  
 وَالْقَسْمُ الْثَالِثُ: بَدْلُ الْإِشْتِمَالِ.<sup>(٧)</sup> وَهُوَ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبَدِّلِ

(١) م: وَيَلْزِمُ.

(٢) م: التَّقْسِيمُ وَهُوَ بَدْلُ الْبَعْضِ.

(٣) سُقْطٌ عَلَى أَنَّ يَوْمِ الْجَمْعَةِ مِنْ م.

(٤) الْأَيْتَانُ ٦٠ وَ ٦١ مِنْ سُورَةِ مُرِيمٍ. وَفِي الْأَصْلِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُطَبَّرَعَاتِ التَّحْوِيَّةِ: «أُولَئِكَ» بِدَوْنِ الْفَاءِ، وَهِيَ وَاجِهَةُ فِي الْآيَةِ.

(٥) يَعْنِي بَدْلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ.

(٦) ابن قَيْسَ الرَّقِيَّاتِ، دِيْوَانُهُ صِ ٢٠ وَالدَّرْرُ ٢: ١٦٢.

(٧) فِي شَرْحِ الْأَزْمَرِيَّةِ وَحَاشِيَةِ الْمَطَّارِ: اِشْتِمَالٌ.

منه ملابسة بغير الكلية والبعضية. وهو يفيد أيضاً توكيده النسبة وتقريرها، لأنّه بمثابة المذكور مرتين، ولا بدّ معه من رابط يربطه بالبدل منه. وهو هنا الضمير ملفوظاً به أو مقدّراً أيضاً.

فالأول نحو قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، قِتَالٍ فِيهِ». فـ«قتال»: بدلٌ من «الشهر» بدلٌ اشتعمالٍ. وإنما سميَّ هذا البدل بـ«ذلك لاشتعمال المبدل منه». وهو «الشهر» - في المثال المذكور، على البدل - وهو «قتال». اشتعمالاً بـطريق الإجمالٍ، لا كاشتعمالٍ الظرفٍ على المعظروفي. فإنه ليس بلازم أن يكون اشتعمال المبدل منه على البدل من هذه الحيثية [المذكورة]<sup>(٢)</sup>، كما قد يتوهم من المثال المذكور، بدليل: نفعني زيدٌ علمٌ، وسلبَ زيدٌ مالٌ، ولا أن يكون البدل مشتملاً على المبدل منه من الحيثية المذكورة نحو: سرقَ زيدٌ ثوبٌ - فإنه ليس بلازم بدليل ما سبق - وقولك: سرقَ زيدٌ فرسٌ.

بل<sup>(٣)</sup> اشتعماله أي: المبدل منه على البدل من حيث كونه مشعراً به أي: معلماً به، ومُتقاضياً أي: طالباً له في الجملة، بعحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره أي: البدل، مُنتظرة له، لكون الحكم أي: النسبة إليه لا تناسبه بحسب الظاهر غالباً، وإنما تناسب البدل، تبيحه هو أي: البدل مبيناً لما أجمل أولاً، كالمثل المذكورة.

الآن ترى أنَّ المسوؤل عنه في الحقيقة القتال<sup>(٤)</sup> في الشهر الحرام،

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: المثال.

والاتفاق علم زيد، والمسلوب ماله؟ ويقولنا «غالباً»، لا يرد أن بدل الاشتمال قد يوجد<sup>(١)</sup> مع كون النسبة مناسبة<sup>(٢)</sup> للمبدل منه حقيقة دون البدل، نحو: أكلتُ الجَزَرَ ورقَه.

والثاني، أي: ما الرابط فيه مقدر، نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «قُتلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ، التَّارِ». فـ«التَّارِ» بدل من «الْأَخْدُودِ» بدل اشتمال، والرابط مقدر تقديره فيه.

هذا وتُنقل عن ابن جماعة أنه نَقلَ، في حواشيه على ابن المصطفى، أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطاً. واستُقيَّدَ مِنَ الْمِثَالِ جَوَازُ إِيَادَلِ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرُوفَةِ. فإن المبدل منه معَرَفٌ والبدل مُنْكَرٌ.

والقسم الرابع: الغلط، أي: بَدَلَ عَنِ اللفظِ الَّذِي ذُكِرَ، أي: سبق إليه اللسان غلطًا، لا أن ذلك البَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الغلطُ، كما قد يتوهمُ، نحو قوله: رأيتُ زَيْدًا الفَرَسَ. فـ«الفَرَسَ»: بَدَلَ مِنْ «زَيْدًا» بَدَلَ غلطًا، لأن «زَيْدًا» ذُكِرَ غلطًا، لأنك أردتَ أن تُقولَ ابتداءً: «رأيتُ الفَرَسَ»، فغَلَطْتَ أي: سبق لسانك إلى «زَيْدًا»، فذَكَرْتَ «زَيْدًا» عَوْضًا عَنِ «الفَرَسَ»، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ غلطُكَ أي: سبق لسانك إلى ذكر «زَيْدًا»، فرجعتَ عن ذكر «زَيْدًا» وأبدلتَ منه «الفَرَسَ»، [أي: مِنْ «زَيْدًا»].<sup>(٤)</sup> وهذا القسم لم يذكره أهل المعاني، لأنَّه لا يقع في فصيح الكلام،

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يوجد.

(٢) في الأصل: مناسبته.

(٣) الآياتان ٤ و ٥ من سورة البروج.

(٤) من م.

وهم لا يتكلمون إلا على الكلمات الفصيحة، بخلاف التحاة. فمن عاب على التحاة ذكره غيرُ مصيب.

فقد علمت أنَّ الغلط مرجعه اللسان. ولم يتعرض المصطف لبدل التسیان أي: الذي ذُکر بدلَ اللفظ<sup>(١)</sup> الذي جيء به نیساناً، ومرجعه الجنان أي: القلب. وذلك كقولك، وقد تصدقت بدينار، ثم نسيت ١٧٠ ذلك وظنست/ أنت تصدقت بدرهم، فعند إخبارك بالصدق بدرهم تذكرة أنت إنما تصدقت بدينار: تصدقت بدرهم دينار. فالدينار ذُکر بدلاً عن اللفظ<sup>(٢)</sup> الذي ذُکر نیساناً.

فالمبدل منه، وإن ذُکر عن قصد وروية، لكن تبيَّن<sup>(٣)</sup> فساد قصده. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وربما أشکل على كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والتسیان، ولإضاح الفرق أنَّ الغلط في اللسان والنسیان في الجنان. انتهى.

ولم يتعرض المصطف أيضاً لبدل البداء الذي يقال له: بدل الإضراب، أي: الانتقال. وذلك كقولك، وقد تصدقت بدرهم ودينار، ثم بعد إخبارك باتنك تصدقت بدرهم، عنَّ لك ويدا لك أنْ تُخْبِر باتنك تصدقت بدينار: تصدقت بدرهم دينار. فالمبدل منه حَ مذكور عن قصد وروية، ولم يبيَّن فساد قصده، كما تقدَّم في بدل النسیان. فالفرق بينهما واضح.

وشرط بدل البداء، كما قال شيخ المحققين،<sup>(٤)</sup> أن ترتقي من

(١) في الأصل: الغلط.

(٢) في الأصل: «الغلط». وفي الحاشية عن نسخة: اللفظ.

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر من ٦٦٦ - ٤٣٢ - ٤٣١.

(٤) هو الرضي الأسترابادي.

الأدنى إلى الأعلى، أي: كالمثال المذكور. وذكر أنَّ بدل الغلط يصدق بهذه الأنواع الثلاثة، وأنَّ النوعين الأوَّلَيْن لا يقعان في فصيح الكلام، بخلاف الثالث. قال: فإنَّه معتمدُ الشعراً كثِيرًا مبالغةً وتفتقُّتا، كأنك تُغلط نفسك. وادعاء الغلط وإظهاره أبلغ في المعنى من التصريح. انتهى ملخصاً.

والأكثرُون على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. واستدَلَّ له بظهور العامل في البدل،<sup>(١)</sup> في نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «ولولا أن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لَيُبُرِّئُهُمْ سُقْنَا مِنْ فِضْلَتِنَا»، وقوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا، لِمَنْ آتَنَا مِنْهُمْ». فإنَّ «بيوت» بدل من «من» و«من آمن» بدل من «الَّذِينَ»، وقد ظهرت فيهما اللام.<sup>(٤)</sup>

وقد حُكِي عن أبي علي الفارسي أنَّه قيل له: كيف تقول: إنَّ البدل يكون إِضاحًا للبدل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دلَّ عليه العامل<sup>(٥)</sup> في المبدل [منه]، واتصل البدل بالمبدل في اللَّفْظ، جاز أن يوضعه. انتهى. وذهب غير الأكثر

(١) سقط «غير العامل ... في البدل» من م.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الأعراف.

(٤) هنا ملهم النهاة، والحق أنَّ البدل في الآيتين هرَّ كل من الجار وال مجرور، لا المجرور وحده. فهما في محل نصب بالبدليلة، لأنَّ المبدل منها لي محل نصب أيضًا، ولا تكرار للعامل. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) سقط «في المبدل ... العامل» من م. وما بين معرفتين هو منها.

إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.  
وهل يجوز أن يتعدد البدل؟ قال الشيخ أبو حيّان: أما بدل البداء  
عند من أثبته فتكررت<sup>(١)</sup> فيه الأبدال، وأما بدل الكل والبعض والاشتمال  
فلا نص عن أحد من النحوتين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه. إلا  
أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر. انتهى.

---

(١) في الأصل: فيتكرر.

## [المنصوبات]

ولما فرغ من الكلام على المرفوعات شرع يتكلّم على المنصوبات، فقال: **المنصوبات**: جمع منصب لا منصوبة، بدليل قوله: **بِسْتَةَ عَشَرَ** منصوبًا. وبدأ منها بالفاعيل، لأنها الأصل في المنصوبات، وغيرها محمول عليها ومشبه بها.

**الأول** منها: **المَفْعُولُ يَهْ تَحُوُّ (زِيدًا)**، من قوله: **ضَرَبَتْ زَيْدًا**.

**والثاني** منها: **المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ تَحُوُّ (ضَرَبَا)**، من قوله: **ضَرَبَتْ ضَرَبَا**. وقدّم المفعول به على المفعول المطلق، مع أن المفعول المطلق هو المفعول حقيقة. ومن ثم قدمه غير واحد، لأن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، لولا الإعراب. ومن ثم قال [غير]<sup>(١)</sup> **فُطِرب**: المقتضي للإعراب تميّز الفاعل عن المفعول به، كما تقدم.

**والثالث** منها: **المَفْعُولُ لِأَجْلِهِ تَحُوُّ (نَادِيَباً)**، من قوله: **ضَرَبَتْ أَبْنِي نَادِيَباً**.

**والرابع** منها: **المَفْعُولُ فِيهِ** - قدّم المفعول لأجله على المفعول فيه، لأن المفعول لأجله أدخل من المفعول فيه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرًا - **تَحُوُّ (بِيَمْ وَخَلْفَ)**، من قوله: **ضَلَّبَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ**.

---

(١) تتمة يقتضيها السياق. انظر الورقة ٦٣.

والخامس منها المفعول ممه نحو «الليل»، من قوله: سرث والنيل.  
والسادس منها: خبر «كان» وخبر أخواتها نحو «فانما»، من قوله: كان الشر قائمًا.

والسابع منها: اسم «إن» واسم أخواتها نحو «الظلم»، من قوله:  
إن الظلم قائم.

والثامن منها: الحال نحو «راكيما»، من قوله: جاء الأمير راكبا.

والحادي عشر منها: التمييز نحو «مالاً»، من قوله: انتهِ/ الناس مالاً.<sup>(١)</sup>

١٧١  
والعاشر منها: المستثنى نحو «قليلاً»، من قوله: هلكت الفرسان  
إلا قليلاً.

والحادي عشر منها: اسم «لا» العامل عمل «إن» نحو «شجاع»،<sup>(٢)</sup>  
من قوله: لا شجاع حاضر. ولم يذكر خبر لا في المرفوعات.

والثاني عشر منها: المنادى المضاف وشبيهه أي: ثبته المضاف.  
فال الأول أي: المضاف نحو «غياب»، من قوله: يا غياث المستغيثين.

والثاني أي: الشبيه<sup>(٣)</sup> بال مضارع نحو «لطيفاً»، من قوله: يا لطيفاً بالعياد.  
وكان الأولى عدم التقييد بذلك،<sup>(٤)</sup> كما فعل في اسم «لا»، لأن  
كلامه في المنصوبات الشاملة للمنصوب محلّاً، بدليل ما سيأتي في  
كلامه، من تقسيم المفعول به إلى ظاهر وإلى ضمير. وإنما أفرد المنادي

(١) التمييز هنا غير ظاهر، والفعل «انتهِ» متعد إلى «مالاً». فهو مفعول به.

(٢) م: لا شجاع.

(٣) في م وحاشية الأصل من نسخة: المشبه.

(٤) أي: بال مضارع وشبيهه.

بالذكر، مع أنه من قسم المفعول به، لأن له أحكاماً تخصه.  
 والثالث عشر منها: خبر «كاد» وخبر أخواتها - ولم يذكر اسم  
 هذا القسم أي «كاد» وأخواتها في المرفوعات - نحو «تزهق»، من  
 قولك: كادت النّفوسُ تزهق<sup>(١)</sup>.  
 والرابع عشر منها: خبر «ما» الججازية وخبر أخواتها نحو  
 «أبَرَ»،<sup>(٢)</sup> من قولك: ما أَحَدٌ أَبَرٌ مِنَ الْمُلُوْكِ. ولم يذكر اسم «ما» الججازية  
 وأخواتها في المرفوعات.

والخامس عشر منها: التابع للمنصوب. وهو أربعة: نعت وتوكيده  
 واعطف<sup>(٣)</sup> وبدل. فالنعت نحو «قبلاً» من قولك: رأيْتَ رَجُلًا قَبِيلًا.  
 والسادس عشر، وبه تنتهي المنصوبات: الفعل المضارع إذا دخل  
 عليه ناصبٌ ولم يتصل بأخره شيء، يقتضي بناءه، كنون الإناث ونون  
 التوكيد نحو «يُفلح»، من قولك: لَنْ يُفلحَ الظَّالِمُ.  
 وفيه ما علمت من أن الكلام في المنصوبات ولو محلأً، وما  
 اتصل به نون الإناث أو نون التوكيد من المنصوب محلأً. وقد فلمنا أن  
 قياس ما هنا أن يذكر الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات.  
 ولها أي: لهذه المنصوبات أبوابٌ، تذكّر فيها.

(١) يعني أن جملة تزهق: في محل نصب خبر.

(٢) في م الشرح: «أبَرَ» في الموصيدين.

(٣) م: (وعطف وتوكيده) مع إشارتي تقليم وتأخير.

### [باب المفعول به]

الأول منها المَفْعُولُ بِهِ أي: الذي فُعل به الفعل، أي: تعلق به، فـ«أَل» فيه موصولة.<sup>(١)</sup> وهو الاسم الصريح أو العَوْلَ المنصوب بقرينة المقام، الذي وقع عليه أي: تعلق به بلا واسطة فعل الفاعل حقيقة، أي: الفاعل الحقيقي، كـ«أَنْزَلَ اللَّهُ الْفَيْثَ»، وخلق الله العالم، وـ«خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ [وَالْأَرْضَ]»<sup>(٢)</sup> تعلق فعل الفاعل وهو الخلق بهما.

قول غير واحد، في هذا: «إنه لا يجوز أن يكون مفعولاً به إلا على رأي المعتزلة . . . لأن المفعول به ما كان موجوداً قبل فعل الفاعل الذي تعلق به . . . وإن يقولون: إن المعدوم [شيء بمعنى] ذات مُستقرة<sup>(٣)</sup> في العدم، وإبرازه للوجود معنى واقع عليه الذي هو الخلق في المثالين المذكورين، كوقوع القرب على المضروب»، مردود لأنه كما علمت، وصرح به بعض المحققين، أن ليس من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل . . . وإنما الشرط توقف حقيقة الفعل عليه، سواء كان موجوداً في الخارج نحو: ضربت زيداً، أم لم يكن موجوداً نحو: بنيت الدار . . . انتهى<sup>(٤)</sup>.

وسنوضح هذا في باب المفعول المطلق.

(١) والجار والمجرور «بِهِ» في محل رفع نائب فاعل ولا يعلقان . . . وكذلك أشباه الجمل مع المفاسيل الأخرى . . . م: موصول . . .

(٢) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت . . . وما بين معقوفين يقتضيه السياق . . .

(٣) م: مفترضة . . . وما بين معقوفين هو منها . . . وفي الحاشية عن نسخة: مقررة . . .

(٤) سقطت من م . . .

أو وقع عليه فعل الفاعل مجازاً أي: الفاعل المجازي، أي: غير الحقيقي، وهو الاصطلاحية، نحو: أتبَتِ الرَّبِيعَ البَقلَ.

وبتفسير الفعل بالتعلق، يعلم<sup>(١)</sup> أن قوله: «ويصيغُ نفيهُ أي: فعل الفاعل عنهُ أي: عن المفعول» غير محتاج إليه، لأن تعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي، لأن هذه الزيادة إنما أتى بها،<sup>(٢)</sup> ليتدخلَ نحو «زيداً»، من قوله: ما ضربتْ زيداً. فإن «زيداً»: مفعولٌ به، معَ أنَّ الفعلَ مُنفيٌ عنهُ،<sup>(٣)</sup> لتعلقِ فعل الفاعل به [على]<sup>(٤)</sup> جهة النفي.

على أن الإثبات بهذه الزيادة مُضير، لأن حاصل التعريف<sup>(٥)</sup> حَلَّ أن المفعول به يُعتبر فيه أمران: وقوعُ الفعل عليه، وصحَّةُ نفيه عنه. فمتنى تخلُّف أحدهما لم يكن مفعولاً به، وإن وُجد الآخر. والفعل في «ما ضربتْ زيداً» مُنفي عن زيد وليس واقعاً عليه، فلا يكون مفعولاً به لتخلُّف وقوع الفعل عليه.

ويقولنا «المنصوب»، يخرج المجرور في نحو: مررتُ بزيدٍ. فإن «زيداً» وإن كان في الحقيقة/ مفعولاً به إلا أنه<sup>(٦)</sup> في الاصطلاح لا ١٧٢

(١) م: «تفسير الفعل بالتعلق تبيين». وفي العاشية عن نسخة: يعلم.

(٢) م: جاء بها.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) تسمى مكانها كلمة مطحوسنة في الأصل.

(٥) هذا على أن العبارة المذكورة هي من التعريف، كما هو المعتاد. ويجوز أن تكون كلاماً مستأنفاً، بعد تمام التعريف، لدفع توهُّم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المُنفي، انظر العطار من ١٢٣.

(٦) كذلك. ومثل هذا التعبير لا وجده في العربية، وهو كثير في كلام المتأخرین والمعاصرین. انظر من ٤٣٢-٤٣٢ و٦٦٦، وانظر آخر الفقرة، تجد ما هو أقرب إلى الصواب.

يطلق عليه لفظ المفعول به. نبه عليه شيخ المحققين.<sup>(١)</sup> ويقولنا «بلا واسطة»، يخرج المنادى نحو: يا عبد الله. فإنه وإن كان في الحقيقة مفعولاً به لكنه<sup>(٢)</sup> في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به.

### [الظاهر والمضرر]:

وهو، أي: المفعول به المتقدم ذكره، يكون على قسمتين: ظاهر ومضمر. وقد تقدم في «باب الفاعل» أن أقسام الظاهر ثمانية، وقدم فيهحقيقة الضمير، وقدمنا أنه ينقسم إلى مستتر وبارز، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل.

وإذا أردت معرفة كلّ، من المفعول الظاهر والمضرر،<sup>(٣)</sup> فالمفوعول به الظاهر الصريح نحو «زيداً» من قوله: ضربت زيداً، لتعلق فعل الفاعل به على جهة الثبوت، و«زيداً» [من نحو قوله]<sup>(٤)</sup> ما ضربت زيداً، لتعلق فعل الفاعل به على جهة التقي، والظاهر المُؤول نحو قوله، تعالى<sup>(٥)</sup>: «ولا تخافنون أنكم أشركتم بالله» أي: إشراككم. وقس هلى ما تقدّم، أي: على ما ذكره،<sup>(٦)</sup> بقية أقسام الظاهر الثمانية المتقدمة في الفاعل. فلا عود ولا إعادة. والمفعول به المضمر لا يكون مستتراً، وإنما يكون بارزاً. والبارز

(١) هو الرطب الأسترابادي.

(٢) انظر التعلقة قبل المقدمة. م: لكن.

(٣) م: «والضمير». وفي الحاشية عن نسخة: والمضرر.

(٤) من م.

(٥) الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٦) م: ما ذكر.

قِسْمَانِ لَا ثالِثٌ لَهُما: مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ، وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ أَيْ: عَنْ عَامِلِهِ فَالْمُتَّصِلُ بِعَامِلِهِ مَا لَا يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يَلِيهِ «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ . وَفِيهِ أَنَّ<sup>(۱)</sup> هَذَا يَصُدِّقُ عَلَى التَّاءِ مِنْ «قَمْتُ»، مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ . فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ .

وَالْمُنْفَصِلُ عَنْ عَامِلِهِ بِخَلَافِهِ، وَهُوَ مَا يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَيَلِيهِ<sup>(۲)</sup> «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ . وَفِيهِ أَنَّهَا يَصُدِّقُ عَلَى تَحْوِيلِ «أَنَا»، لَأَنَّهَا يَلِيهِ «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ . تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا أَنَا»، مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ . فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ . وَأَجِيبُ بِأَنَّ «مَا» وَاقِعَةٌ، فِي الْأُولَى وَالثَّانِيِّ، عَلَى الْإِسْمِ الْمَنْصُوبِ لِفَطَأَ أَوْ مَحَلًّا، بِقَرْبِيَّةِ الْمَقَامِ وَالْتَّمثِيلِ، وَكُلُّ مِنَ التَّاءِ وَ«أَنَا» اسْمُ مَرْفُوعٍ . فَهَذَا تَعْرِيفٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْمَتَّصِلِ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ، لَا لِمُطْلَقِ الْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ الشَّامِلِ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْمَرْفُوعِ .

وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا لِمُطْلَقِ الْمَتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَقَامِ وَالْتَّمثِيلِ، فَتَكُونُ «مَا» وَاقِعَةٌ عَلَى إِسْمٍ مَطْلَقاً، أَعْمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْفُوعًا مَتَّصِلًا أَوْ مَنْفَصِلًا، فَلَا يَرِدُ مَا ذُكِرَ لِأَنَّ الْأُولَى مَتَّصِلٌ وَالثَّانِي مَنْفَصِلٌ .

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ مِنْ كُونِ الْفَسِيرِ لَا يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ أَلَا يَلِيهِ «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ وَبِالْعَكْسِ . فَمَا فَائِدَةُ الْجُمُعِ بَيْنَهُمَا؟ أَجِيبُ بِأَنَّهَا لَا نَسْلِمُ أَنَّ مَا لَا يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ لَا يَلِيهِ «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ . أَلَا تَرَى أَنَّ تَحْوِيلَ «أَنَا» لَا يَتَقدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَيَلِيهِ «إِلَّا» فِي الْأُخْتِيَارِ؟ وَعَلَى التَّسْلِيمِ وَأَنَّ

(۱) فِي الْأَصْلِ: «أَنَا»، بَعْدَتْ «أَنَا» بِقَلْمَ آخِرٍ، مَعَ إِلْحَاقِ «هَذَا» بِالْحَاشِيَةِ .

(۲) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: وَلَا يَلِيهِ .

الكلام في المتصوب، فالغرض من ذلك مجرد الإيصال.  
وخرج بالاختيار الضرورة، فلا يزيد ما جاء في الضرورة، من نحو  
قول القائل:<sup>(١)</sup>

\* ألا يجاؤنَا، إلَّاكِ، دَيَارُ \*

إذ<sup>(٢)</sup> القياس: «إلا إياكِ». فجاء بالمتصل موضع المتصل. وأنكر  
المبرد ورود ذلك، وأنشد: «سواكِ دَيَارُ».  
وكذا<sup>(٣)</sup> قول الفرزدق من تصيده:<sup>(٤)</sup>

بالباعث الوارث الأموات، قد ضميت إياتهم الأرض، في ذهر الدعاء  
أي: الزمن الطويل. حيث قدم الضمير المتصل على فاعله<sup>(٥)</sup> فانفصل.  
والأصل: ضميتهم. وإنما كان هذا ضرورة لأنه لا يجوز في السعة  
الإتيان بالضمير منفصلاً، مع إمكان الإتيان به متصلة. لا يقال في نحو  
«قمت وأكرمت»: قام أنا وأكرمت إياته.

وكلٌّ منهما أي: من المتصيل والمُنفَصِل المذكورين اثنا عشر  
قسمًا<sup>(٦)</sup>. وقد قلمنا في «باب الفاعل» أنه<sup>(٧)</sup> كان القياس أن يكون

(١) عجز بيت صدره:

وما نبالي، إذا ما كُتِبَ جازتنا

الخصائص ١: ٣٠٧ وشرح المفصل ٣: ١٠٣ والمعنى من ٤٩٢ وشرح آياته ٦:  
٣٣٣ والخزنة ٢: ٤٠٥ والمعنى ١: ١٥٣. وديار أي: أحد.

(٢) في الأصل: إذا.

(٣) سقطت هذه الفقرة من م.

(٤) ديوان الفرزدق من ٢٦٦ والخزنة ٢: ٤٠٩. والباعث هو الله يبعث الموتى.

(٥) في الأصل: على عامله.

(٦) فوتها في م: نوعاً.

(٧) سقطت من م.

أربعة عشر قسماً - (١) سبعة منها للحاضرٍ وهو المتكلّم والمخاطب، وخمسة منها للغائب وهو غير المتكلّم والمخاطب. فلا يُشكِّل أن «إنا» تُستعمل في الباري - (سبحانه وتعالى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُواً كَبِيرًا) - (٢) ولا يوصف بالغيبة كما سيأتي.

**أمثلة المُتّصل:** زيد «أكْرَمَنِي» للمتكلّم وحده، وزيد «أكْرَمَنَا» يفتح الميم للمتكلّم ومعه غيره أو معظّماً نفسه. وإنما قيد بفتح الميم لأن «نا» مع سكون الميم تكون فاعلاً لا مفعولاً.

وزيد «أكْرَمَكَ» يفتح الكاف لـالمفرد المخاطب المذكور، وزيد «أكْرَمَكِ» يكسرها أي: الكاف لـالمفرد المخاطبة المؤنثة، وزيد «أكْرَمَكُمَا» لـالمثنى المخاطب مطلقاً، أي: مذكرًا كان أو مؤنثاً، وزيد «أكْرَمَكُمْ» لـجماعة الذكور المخاطبين، وزيد / «أكْرَمَكُنْ» لـجماعة الإناث المخاطبات.

وزيد «أكْرَمَهُ» للمفرد المذكور الغائب. والأولى إسقاط «المذكر» لاستعماله في الباري - سبحانه وتعالى - وهو لا يوصف بذلك. وفيه أنه يُستعمل (٣) في اللفظ الدال، وهو يوصف بأنه مذكر، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة. (٤)

وزيد «أكْرَمَهَا» للمفرد المؤنث الغائبة، وزيد «أكْرَمَهُمَا» للمثنى

(١) فوقها في م: نوعاً.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الإسراء.

(٣) يعني أن الضمير يستعمل للمذكر والغائب.

(٤) سقط «والاسم الظاهر من قبيل الغيبة» من م.

الغائب مطلقاً، أي: مذكراً كان أو مؤثراً، وزيد «أكرمُهُم» لِجَمَاعَةِ الْذُكُورِ  
الغائبين<sup>(١)</sup>، وزيد «أكرمُهُنَّ» لِجَمَاعَةِ الإناثِ الغائباتِ.

والكاف والهاء فيهنَّ أي: في «أكرمك وأكرمه» وما بعدهما هي  
الضمير وحدها، وما اتصل بهما من العيم والألف في «أكرمكما وأكرمهم»،  
والعيم في «أكرمكم وأكرمهم»، والنون المشددة في «أكرمكَنْ وأكرمَهَنْ»،  
حرروف دالة على التثنية والجمع تذكيراً وتأنيناً.

ومقتضى كلامه أنَّ الألف في «أكرمهمَا» ليست من مُسْمَى الضمير،  
وهو قياس «هي»<sup>(٢)</sup> عند الكوفيَّين، حيث ذهبوا إلى أنَّ الضمير هو<sup>(٣)</sup>  
الهاء وحدها. وتقديم عن البصريَّين أنَّ الضمير هو المجموع، وقياسه هنا  
أن يكون كذلك.

ويُقال في كُلِّ منها، أي: لفظ الياء و«نا» والكاف<sup>(٤)</sup> والهاء:  
ضمير متصل في محل نصب على المفعولية. وهو اسم مبني للشَّبه  
الوضعي، لا يظهر فيه إعرابٌ. وهذه الياء التي هي ياء المتكلِّم، كما  
تكون في محل نصب، تكون في محل جر. وكذا الكاف والهاء، كما  
يكونان في محل نصب، يكونان في محل جر. وأما «نا» فقد علمت  
أنها تكون في المحال الثلاثة.

وأمثلة المُنْفَصِلِ: زيد «إِيَّاهُ أَكْرَم»، لِمُتَكَلِّمٍ وحده، وزيد «إِيَّانَا

(١) سقطت بقية الفقرة من م.

(٢) في الأصل: «من». وفي الحاشية عن نسخة: «هي». وفي حاشية م عن نسخة:  
حتى.

(٣) في الأصل: «هي». وفي الحاشية عن نسخة: هو.

(٤) م: والكاف ونا.

أَكْرَمَ، لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعْنَى عَيْرٍ أَوِ الْمُعَظَّمِ نَفْسَهُ، وَزِيدَ «إِيَّاكَ» يُفْتَحُ الْكَافِ أَكْرَمَ، لِلْمُخَاطِبِ الْمَفْرَدِ الْمَذَكُورِ، وَزِيدَ «إِيَّاكَ» أَكْرَمَ،<sup>(١)</sup> يُكَسِّرُهَا أَيْ: الْكَافِ لِلْمُخَاطِبِ الْمَفْرَدَةِ الْمَؤْنَثَةِ، وَزِيدَ «إِيَّاكُمَا» أَكْرَمَ، لِمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الْمُخَاطِبِ مُطْلَقاً، أَيْ: مَذَكُوراً أَوْ مَؤْنَثَاً، وَزِيدَ «إِيَّاكُمْ» أَكْرَمَ، لِجَمَاعَةِ الْذُكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، وَزِيدَ «إِيَّاكُنَّ» أَكْرَمَ، لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ.

وَزِيدَ «إِنَّاهُ» أَكْرَمَ، لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ، وَزِيدَ «إِنَّاهَا» أَكْرَمَ، لِلْمُفْرَدِهِ الْغَائِبَةِ، وَزِيدَ «إِنَّاهُمَا» أَكْرَمَ، لِمَعْنَى الْغَائِبِ مُطْلَقاً مَذَكُوراً أَوْ مَؤْنَثَاً، وَزِيدَ «إِنَّاهُمْ» أَكْرَمَ، لِجَمَاعَةِ الْذُكُورِ الْغَائِبِينَ، وَزِيدَ «إِنَّاهُنَّ» أَكْرَمَ، لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

وَ«إِنَّا» فِيهِنَّ<sup>(٣)</sup> أَيْ: فِي «إِنَّاي وَإِنَّاك وَإِنَّاهُ» وَمَا عُطِّفَ عَلَيْهَا مِنْ فَرَوْعَهَا، يُكَسِّرُ الْهَمْزَةُ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَيْةِ، هِيَ الصَّمِيرُ وَحْدَهَا، وَمَا اتَّصَلَ بِهَا حُرُوفُ دَالَّةِ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْرَةِ وَالتَّثْبِيتِ وَالْجَمِيعِ وَالْإِفْرَادِ تَذَكِيرًا وَتَأْنِيَةً.

وَيُقَالُ فِي «إِنَّا» فِي كُلِّ مِنْهَا، أَيْ: مِنْ هَذِهِ الْأَمْثلَةِ: صَمِيرٌ مُنْقَصِّيلٌ فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. وَهُوَ اسْمٌ مَيْتٌ لِمَا تَقْدِمُ، لَا يَظْهُرُ فِيهِ إِعْرَابٌ. وَلَا تَكُونُ «إِنَّا» إِلَّا فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ.

فَإِنْ قَبِيلٌ: حِيثُ كَانَ التَّكَلُّمُ وَالْخُطَابُ وَالْغَيْرَةُ مَدْلُولَاتٍ<sup>(٤)</sup> لِهَذِهِ

(١) سقطت مِنَ الْأَصْلِ وَمِنَ الْحَقْتِ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ مُصَحَّحًا عَلَيْهَا.

(٢) فِي الشَّرْحِ: لِلْمَعْنَى.

(٣) مِنْ قَلْيَا فِيهِنَّ.

(٤) مِنْ مَدْلُولَاتِهِ.

اللَّوَاحِقُ، يلزم أَلَا يكون الضمير دَائِرٌ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطِبٍ أَوْ غَايَبٍ، أي: عَلَى الذَّاتِ مَعَ الصَّفَةِ المَذَكُورَةِ، بَلْ عَلَى مَجْزُودِ الذَّاتِ. وَهُوَ خَلَافٌ مَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «بَابِ الْفَاعِلِ»، مِنْ أَنَّ الضميرَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطِبٍ أَوْ غَايَبٍ، أي: عَلَى الذَّاتِ مَعَ الصَّفَةِ المَذَكُورَةِ.

أُجِيبُ بِأَنَّ التَّكَلُّمَ وَالْخُطَابَ وَالْغَيْبَةِ لَيْسَ مَدْلُولَاتٍ لِتَلْكَ اللَّوَاحِقِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَدْلُولَاتٍ لِلضَّمِيرِ. لَكِنَّ لَمَّا كَانَ لَا تُعْلَمُ دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِتَلْكَ اللَّوَاحِقِ نُسِّبَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ لِتَلْكَ اللَّوَاحِقِ. فَهَذِهِ اللَّوَاحِقُ مِنَ الْقَرِينَةِ الْمُعْيَّنَةِ لِلْمَعْنَى الْمَرَادِ، مِنَ الْمُشَتَّكِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ قَرِينَةَ الْمُشَتَّكِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا أَصْلُ دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، بَلْ تَعْيَّنُ ذَلِكَ الْمَدْلُولِ.

هَذَا. وَاخْتَارَ الشَّيْخُ أَبُو حِيَّانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْبَصَرِيَّينَ وَجَمِيعُ الْكُوفِيَّينَ، أَنَّ هَذِهِ اللَّوَاحِقُ هِيَ الْفَسَمَائِرُ، وَكَلْمَةُ «إِنَّا» عَمَادٌ، أي: زَيَّدَتْ لِلْأَعْتِمَادِ عَلَيْهَا. وَاخْتَارَ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمِيعُ مِنْهُمْ الْخَلِيلُ أَنَّ كُلَّاً مِنْ «إِنَّا» وَاللَّوَاحِقُهَا ضَمِيرٌ أُضِيفَ الْأَوَّلُ لِلثَّانِيِّ، وَالثَّانِيُّ الْخَلِيلُ ١٧٤ فِي / مَحْلٌ جَرٌ بِإِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ، وَذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى أَنَّ «إِنَّا» اسْمٌ ظَاهِرٌ لَا ضَمِيرٌ، وَاللَّوَاحِقُ ضَمَائِرٌ فِي مَحْلٌ جَرٌ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا.

### [باب المفعول المطلق]:

والثاني منها أي: من المنصوبات: **المَفْعُولُ المُطْلَقُ** عن التقييد بصلة أي: **الَّذِي يَصُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُنَا**: «**مَفْعُولٌ**» صِدْقاً غَيْرَ مُقَبِّدٍ بِعَجَارٍ، حَرْفٍ أَوْ ظَرْفٍ.

ومن ثم قال سيد المحققين:<sup>(١)</sup> ولفظ المطلق إشارة إلى عدم التقييد، لا للتقييد بالإطلاق. وقول المصتف أي: «الذى يصدق عليه قولنا» الخ ظاهره أنه لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به: «مفعول» من غير تقييد. وبه صرخ ابن هشام، حيث قال: المفعول المطلق: ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، والمفعول به: ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك: «به». انتهى.

وهو مخالف لما في «المعني» من قوله: جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: «مفعول»، وأطلق لم يرد إلا المفعول به، لــما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام خفوا اسمه. وإنما كان حق ذلك إلا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً بقيد الإطلاق. انتهى. وإنما كان حق المفعول المطلق ذلك لأن المفعول حقيقة للفاعل.

وقد يجيب بأن المراد المفعول المطلق والمفعول به حقهما ما ذكر فيما، وإن كان الاستعمال جاء بخلافه، بخلاف بقية المفاعيل فإنها

(١) هو السيد ال Georges جان.

ليست بمفعول للفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو<sup>(١)</sup> باعتبار تعلق فعل الفاعل به، لكونه وقع عليه [أو نُفِي عنه]<sup>(٢)</sup> أو وقع<sup>(٣)</sup> لأجله أو وقع فيه أو وقع معه.

فلذلك<sup>(٤)</sup> احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بالصلة، فقبل: مفعوله به أو له أو فيه أو معه. وهذا اصطلاح أهل البصرة. وأما أهل الكوفة فلا يسمون مفعولاً إلا المفعول<sup>(٥)</sup> به، وما عداه يسمونه الشبيه بالمفعول.

وهو أي: المفعول المطلق: المصدر<sup>(٦)</sup> الفضلة. وقد علمت أن المصدر اصطلاحاً هو اللفظ الذال على الحدث الجاري على فعله، ولغة هو نفس الحدث. وهو المفعول للفاعل<sup>(٧)</sup> حقيقة.

وتسمية اللفظ الذال عليه مفعولاً إنما هو<sup>(٨)</sup> بالنظر للدلالة عليه نظراً إلى الغالب، من أن الحكم على اللفظ حكم على ما هو مدلوله. وفي كلام سيد المحققين<sup>(٩)</sup> أن المفعول المطلق اسم للأثر الحاصل بالمصدر. قال: لكن لما كان المعنى المصدرية وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة. ولذا قالوا: إن المفعول المطلق هو المصدر. والتحقيق ما ذكرنا. انتهى. أي: من أنه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر.

(١) كما بالذكر. انظر التعلية قبل الأخيرة.

(٢) من م.

(٣) في حاشية الأصل من نسخة: أو نفي.

(٤) م: ولذلك.

(٥) م: مفعول الفاعل.

(٦) كما بذكر الفسیر، لأن المبدأ «تسمية» اكتسب التذکیر بإضافته إلى مذكر.

(٧) هو السيد الجرجاني.

## [المؤكّد والمبيّن]:

وذلك المصدر هو المؤكّد لعامله، أي: لما اشتمل عليه عامله، من المصدر بمعنى الحدث الذي تضمنه عامله،<sup>(١)</sup> [من المصدر بمعنى الحدث]، فيفيد ما يفيده عامله من ذلك المصدر من غير زيادة، أو المبيّن لتوسيعه أي: لنوع ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر زيادة على التأكيد، أو المبيّن لعدديه أي: عدد ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر، أي: لعدد مراته زيادة على التأكيد.

وإذا أردت معرفة كلّ من ذلك المصدر المؤكّد لعامله، وما ذكر معه، فالمؤكّد لعامله أقسام ثلاثة، لأنّ عاملة تارة يكون فعلًا نحوه: ضربت ضرباً، أي: أحدثت ضرباً ضرباً،<sup>(٢)</sup> ونارة يكون أي: عاملة وصفاً نحوه: أنا ضارب ضرباً، أي: أنا موجّد ضرباً ضرباً،<sup>(١)</sup> ونارة تكون أي: عامله مصدراً نحوه: عجبت من ضربك ضرباً، أي: من أن ضربت ضرباً ضرباً.<sup>(١)</sup>

فالتأكيد في الحقيقة كما علمت إنما هو للمصدر الذي اشتمل عليه العامل، لا نفس العامل، ونسبة للعامل توسيعاً.<sup>(٣)</sup> ولما كان هذا المؤكّد بمنزلة تكرير الفعل لم يتّسّع ولم يجتمع اتفاقاً. فلا يقال: ضربت ضربين، ولا ضربت ضربويّا لأنّ الفعل لا يتّسّع ولا يجتمع. والمبيّن لتوسيعه أي: لنوع عامله أقسام أربعة، لأنّه إنما أن يكون

(١) م: «عامل». وما بين معرفتين هو منها، وفيه تكرار لما مضى قبل.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: حاصلة توسيعاً.

مبينًا بالوَصْفِ أي: بسيه<sup>(١)</sup> إما مع ذكر الموصوف نحو: ضَرَبَتْ ضَرِبًا شَدِيدًا، أو بدون ذكره نحو:<sup>(٢)</sup> «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا»، أي: عملاً ١٧٥ صالحًا، أو إما أن يكون مبیناً بالإضافة أي: بسيبها نحو: ضَرَبَتْ ضَرِبَتْ ضَرَبَ الأمِيرِ، أي: ضرباً مثل ضرب الأمير، أو إما أن يكون مبیناً بالإشارة أي: بسيبها نحو: ضَرَبَتْ ذَلِكَ الضَّرَبَ . وفي جعل هذا الأخير من المصدر المبين نظر. وإنما هو مما يُهرب عن المصدر في ذلك، كما سنبينه . أو إما أن يكون مبیناً يُسبِّب لام العهد نحو: ضَرَبَتْ الضَّرَبَ، أي: المَعْهُودَ لِلْمُخَاطَبِ .

والأصح جواز تشبيه وجمع هذا النوع نحو: ضَرَبَتْ ضَرَبَيْنِ<sup>(٣)</sup> ضرباً عنيناً وضرباً رفيقاً، وضُرُبُونَا مُخْلِفَةً . قال الله تعالى: «وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا».<sup>(٤)</sup> والْمُبَيِّنُ لِتَنْدِيهِ أي: لعدد عامله، أي: من مَرَّةٍ أو مَرَّاتٍ أو مَرَّاتٍ . وهذا النوع يُشَتَّتُ ويجمع اتفاقاً، نحو: ضَرَبَتْ ضَرِبَةً أو ضَرَبَيْنِ أو ضَرَبَاتٍ .

[المصدر وما ينوب عنه]:

وخرج بـ«المصدر» غيره، من الحال المؤكدة نحو<sup>(٥)</sup>: «وَلَئِنْ مُدِيرًا»،

(١) ألمحتم هنا واد في م.

(٢) الآية ٩٧ من سورة النحل.

(٣) في الأصل وم: ضربتين.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأحزاب . وفي الأصل: «الظُّنُون» . وهي قراءة، انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم من ١٥٠٨ و ١٥٣١ و ١٥٣٢ .

(٥) الآياتان: ١٠ من سورة النحل و ٣١ من سورة القصص .

أو من الذوات،<sup>(١)</sup> فلا يُصب مفعولاً<sup>(٢)</sup> على الحقيقة. وفي كلام ابن هشام:<sup>(٣)</sup> توهّم أكثر التحريتين أن المفعول المطلق لا يكون إلا حَدَثاً. والذى دعاهم لذلك أتّهم يمثلون بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا النّوات. ولو مثلوا بأفعال الله - عز وجل - لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله - تعالى - مُوجِّه للأفعال والنّوات جميعاً. وبين على ذلك أن «السموات» من قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ» مفعول مطلق أي: لبيان النوع، كما صرّح به ابن الحاجب. وإنما كان ذلك مفعولاً مُطلقاً لأنّه يقع عليها اسم مفعول بلا قيد، إذ يقال فيها: «مفولة» لا «مفولة بها».

وأقول: ذكر التّقى السُّبكي أنّ من ادعى كون «السموات» مفعولاً مطلقاً بناء على أنّ الخلق عين<sup>(٥)</sup> المخلوق. فهو من المصدر. وقد قال في خلق الله العالم: وإن<sup>(٦)</sup> كان في ذاته موجوداً بفعل الله فالخلق واقع له، فالدرج تحت حَدُّهم المفعول به، وإن زاد بأمير آخر، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله. أي: وقد قالوا: إن المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده.

والحق أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، ولا يشرط أن

(١) يعني أسماء النّوات.

(٢) أي: مفعولاً مطلقاً.

(٣) انظر المعني ص ٧٣٦ - ٧٣٧.

(٤) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٥) في حاشية الأصل عن لسحة: غير.

(٦) في الأصل: وإنما.

يكون مفعولاً للفاعل حقيقة، ليشمل الأمور القائمة بالفاعل، كالعلم القائم بذاته - تعالى - كما أنا لا نشترط في الفاعل أن يكون فعل الفعل حقيقة نحو علم الله . انتهى .

وذكر الجلال السيوطي أن الإمام السبكي تأليفين في هذه المسألة: أحدهما مطول، والآخر تلخيص له، ذكر فيه أن نحو «السموات وصالحاً»، في **(خلق الله السماوات)** وعملت صالحاً، هو نفس المفعول لا محل الفعل، والمفعول غيره نحو «زيداً» من قولك: ضربت زيداً. فإن «زيداً»: مفعول به لأنه محل الفعل، والمفعول الذي أوجده الفاعل هو الضرب . وإنما سرّى المطلق<sup>(١)</sup> من ظنّ أن المفعول المطلق شرطه أن يكون مصدراً، وليس كذلك. فليس كل مفعول مطلق<sup>(٢)</sup> مصدراً . انتهى . وهو موافق ما تقدم عن ابن هشام .

ويقولنا **(الفضلة)** [خرج]<sup>(٣)</sup> نحو قولك: ضرب ضرب شديد<sup>(٤)</sup>. فإنه وإن كان مصدراً مؤكداً لعامله ليس من المفعول المطلق، لأنه عُدمة لا فضلة، لأنها نائب الفاعل . ونحو قولك: ضربك ضرب شديد، وضربك ضربتان . فإن الأول مصدر مبين لنوع عامله، والثاني مبين لعدده، وليس من المفعول المطلق لأنهما عُدمة لا فضلة، لأنهما خبر .

وقد ينوب على التوسيع - وهو ارتکاب اللغة المولدة - عن

(١) في الأصل: وإنما سد عن اللفظ .

(٢) م: وليس كل مفعول مطلق .

(٣) تامة يقتضيها السياق .

(٤) م: ضرباً شديداً .

المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق غير المصدر. وهو إما نائب عن المصدر المؤكّد، أو عن المصدر المبين:

فالأول: ما ناب<sup>(١)</sup> عن المصدر مما هو مشارك له في مادته وحروفه، كاسم المصدر غير الكلم نحو: اغتسلَ غُسلاً، أو اسم العين نحو<sup>(٢)</sup>: «وَاللَّهُ أَبْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتاً». ومنه «ضببة» في قول «المنهاج»: وما ضببَ بذنب أو فضة ضببة كبيرة، كما أشار إليه شارحة المحقق<sup>(٣)</sup> أو المصدر لفعل آخر نحو<sup>(٤)</sup>: «وَتَبَئَّلَ إِلَيْهِ تَبَيِّلًا»، أو ما هو مُرادف له معنى<sup>(٥)</sup> نحو: فَعَدَ جُلوسًا، بناء على أن ذلك المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني. والمتقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه.

والثاني: ما ناب عن المصدر مما يدلّ عليه من صفتة نحو: ١٧٦ سرث أحسن السير، أو من ضميره نحو قوله، تعالى: «لَا أَعْذِبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»<sup>(٦)</sup>، أو من إشارة إليه كـ«ضربته ذلك الضربة» كما علمت، أو من دالٌّ على نوعه نحو: رَجَعَ الْقَهْرَى، أو على عدده نحو:

(١) م: معاً ناب.

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح. والباتات: اسم مصدر لل فعل: أبْتَ. فليس اسم عين. وكل ذلك «ضببة» من الفعل: ضببَ.

(٣) هو السعد التفازاني.

(٤) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: معين.

(٦) الآية ١٥٥ من سورة العنكبوت. و«من العالمين» ليس في م.

**نَمَيْنَ جَلَدَةً**،<sup>(١)</sup> أو على آلة كـ «ضربته سوطاً». وهو سماعي فلا يجوز نحوه كثبته قلماً - أو من «كل أو بعض» مضارف للمصدر نحو<sup>(٢)</sup> **فلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**، وضربته بعض الضرب.

---

(١) الآية ٤ من سورة التور.

(٢) الآية ١٢٩ من سورة النساء.

### [باب المفعول لأجله]

**الثالث منها: المفعول لأجله.** وهو السبب العامل للفاعل على الفعل. ويُقال له أيضًا: المفعول له، ويقال له أيضًا: المفعول من أجله. وهو المصدر القليبي المذكور علة لحدث شاركه أي: شارك المصدر، بالتنصيб مفعول مقدم، الحدث: بالرفع فاعل مؤخر، ويجوز العكس، والأول أولى.

والمراد المشاركة في الزَّمَانِ والفَاعِلِ، أي: بأن يكون زَمْنُهُما واحدًا، وفَاعِلُهُما واحدًا. ولله ثلاثة أحوال: مجردة من «أَل» والإضافة، ومترولة بـ«أَل»، ومضاف.

### [النكرة والمعرفة]

فالحال الأول أي: المجرد من «أَل» والإضافة نحو: قُمتُ إجلالاً للشيخ. فـ«إجلالاً»:<sup>(١)</sup> مصدر قليبي، وفاعلُ القيام والإجلال واحد، وهو المتكلَّمُ، لأنَّ القيام والإجلال صَدَرَا منهُ وقاما به - فقد ذكر شيخ المحققين<sup>(٢)</sup> أنَّ معنى مشاركتهما في الفاعل أن يقُوما بشيء واحد - وزمتهما واحد، لأنَّ القيام قارنَ الإجلال في الزَّمانِ.

وقد ذكر شيخ المحققين أنَّ معنى مشاركتهما في الزَّمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو: جئتكم طمعًا في معرفتك، أو

(١) في الأصل وـم: «فالإجلال». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فـإجلالاً.

(٢) هو الرضي الأسترابادي.

يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: جبئك خوفاً من<sup>(١)</sup>  
فراشك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحاً لك.

والحال الثاني أي: المقربون بـ «أَل» نحو: ضربت ابني التأديب.  
فـ «التأديب»: مصدر قلبي، وفاعل الضرب والتآديب واحد وهو  
المتكلّم، وزمانهما كذلك، لأنّ زمان الحدث زمان المصدر.

والحال الثالث أي: المضاف نحو: قصّدْتُك ابتعاغاً معروفاً لك. فإن  
ابتعاغ: مصدر قلبي، وفاعل القصد والابتعاغ واحد وهو المتكلّم،  
وزمانهما واحد.

ولا يخفى أنّ اشتراط هذه الشروط - أعني المصدرية وكونها قلبية  
ومشاركة الحدث للمصدر في الزمان والفاعل - إنما هو لجواز النصب  
للمفعول المذكور، لا لتحقيق ماهيته. فإنْ فُقد شرط منها وجب جره  
بحرف من حروف التعلييل الأربع التي هي: اللام والباء وفي ومن.  
ففأقد المصدرية نحو<sup>(٢)</sup>: «والأرض وضئلاً للأنام». فإن الأنام  
علة للوضع، وليس الأنام مصدرًا - وفأقد القلبية نحو<sup>(٣)</sup>: «ولا نقتلوا  
أولادكم من إملأقي» أي: افتقار. فإن الإملاق علة للقتل، وهو وإن كان  
مصدرًا لكنه ليس قلبياً.

وفأقد الاتحاد في الزمان نحو قول أمير القيس:<sup>(٤)</sup>

(١) تمعى الحرف بـ «من» لتضمنه معنى النزع.

(٢) الآية ١٠ من سورة الرحمن. والأنام: الخلق، من إنس وجن وحيوان ونبات.

(٣) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٤) صدر بيت عجزه:

لذى السُّرِّ، إلَى لِيْسَةَ الْمُتَنَقْصِلِ

\* فِجَّثُ ، وَقَدْ نَفَثَ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا \*

أي: خلعت ثيابها لأجل النوم. فإنّ زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع.

وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي صخر الهذلي: <sup>(١)</sup>

\* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي ، لِذِكْرِكَ ، هَزَّةُ \*

أي: نشاطٌ. فإنَّ الذكرى علة لعروق الهزة، وفاعل العروق والهزّة مختلف. فإنَّ فاعل العروق هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلّم، لأنَّ المعنى: لذكرى إياك.

وإنما قلنا: «إنَّ هذه الشروط لجواز التصب»، لأنَّه يجُوزُ فيه أي: في المفعول لأجله المستوى للشروط المذكورة الجر بحرف التعليل، لكنه يقلُّ في الحال الأولى، أي: المجرد من «آل» والإضافة نحو قوله: <sup>(٢)</sup>

\* مَنْ أَتَكُمْ ، لِرَغْبَةِ فِيْكُمْ ، جُبْرِيزْ \*

ويه رُدٌّ على الجُزوئي في منعه الجر فيما ذُكر، وبكثرة في الحال الثاني، أي: المقرؤن بـ «آل». ومن القليل قوله: <sup>(٣)</sup>

---

= ديوانه ص ١٤ . والستر: ستار الدار. واللبسة: هيئة اللباس. والمفضل: من يلبس ثوبًا واحدًا خفيفاً للنوم.

(١) مصدر بيت عجزه:

كَمَا اتَّقْهَنَ الْمُصْفُورُ ، بَلَّهُ الْقَطْرُ

شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ . والسترة: م: ابن فضرة.

(٢) الرجز في شرح عمدة العحافظ ص ٣٩٩ وأوضاع المسالك ٢: ٢٢٩ وشرح الأشعري ١: ٢١٧ والتصرير ١: ٣٣٦ والعيني ٣: ٧٠ .

(٣) العيني ٣: ٦٩ والهمم ١: ١٩٥ والدرر ١٦٧ وشرح الأشعري ٢: ١٢٥ . والجبن أي: بسبب الجبن. وفي حاشية م: «تمامه:

## \* لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ \*

ويَسْتَوِي مَا أَيَّ: الْجَرُ<sup>(١)</sup> وَالنَّصْبُ فِي الْحَالِ التَّالِيِّ أَيَّ: الْمَضَافُ.  
فَمِنَ النَّصْبِ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: (يُنِفِّقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَيْتِغَاءً مَرْضَاهُ اللَّهُ)، وَمِنَ  
الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ).<sup>(٣)</sup>

١٧٧      وَوُجُوهُ الْأُولَى بِأَنَّهُ لَمَّا تَجَرَّدَ أُشْبَهَ الْحَالُ / وَالتَّمِيزُ، فَكَانَ حَثُّهُ  
وَجُوبُ النَّصْبِ. وَفِي كَلَامِ شِيخِ الْمُحَقِّقِينَ: <sup>(٤)</sup> الْأَحْسَنُ أَنْ يُحَالَ ذَلِكُ  
عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُعَلَّلُ. انتهى. أَيَّ: لَأَنَّ مَا يُذَكَّرُ مِنَ الْعُلُلِ نَابِعٌ  
لِلْوُجُودِ، وَإِنْكَارُ بِعِصْمِهِ لَمْ يَكُنْ فِي مَحْلِهِ.

وَلَوْ تَمَلَّتْ زُئْرُ الْأَعْدَاءِ.

=  
وَالرَّوَايَةُ: وَلَوْ تَوَالَّتْ.

- (١) م: في الجر.
- (٢) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة.
- (٣) الآية ٧٤ من سورة البقرة.
- (٤) هو الرضي الأسترابادي.

### [باب المفعول فيه]

الرابع منها: المَفْعُولُ لِيْهِ. وقلّمه على المفعول معه، لأنّ العامل يصل إليه لا بواسطة حرف ملفوظ به، بخلاف المفعول معه كما سيأتي. وهو، أي: المفعول فيه، المُسْمَى ظرفاً عند التصريحين، لوقوع الفعل فيه بالمعنى الآتي، ويسّمى عند أكثر الكوفيين صفة، وسمّاه القراء من الكوفيّين محلّاً، لأنّ الظرف عند الكوفيين ما تناهت أقطاره كالجراب.

وهو ما، أي: اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، فعلاً<sup>(١)</sup> أو شبيهه، مذكوراً أو محدوفاً جوازاً أو وجوباً، صُمِّنَ معنى «في» إذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها، لأنّه لا يصحّ التصريح بها في الفروض التي لا تتصرف كـ«عند». بل لو صرّح بها في شيء نحو: سرث في يوم الجمعة، لم يسمّ ظرفاً اصطلاحاً، فلا يكون من المفعول فيه.

### [اسما الزمان والمكان]:

ولأننا فسرنا «ما» باسم لقوله في بيانها: من اسم زمان مطلقاً عن التقييد بالمُبْهَم، أي: سواء كان مُبْهَماً أو مُخْتَصاً، واحتراصه إنما يوصي أو إضافته أو بلام التعريف، أو كان معدوداً.

ونعني - يُريد<sup>(٢)</sup> معاشر النهاة - بالمخْتَص ما يقع جواباً لـ«مثّي»، ونعني بالمَعْدُود ما يقع جواباً لـ«كَم». وفيه أن المعدود كـ

(١) في المطار: سواء كان ذلك فعلاً.

(٢) م: نريد.

«العشر الأول»، كما يصلاح أن يكون جواباً لـ «أنت»، يصلح أن يكون جواباً لـ «أكم». فهو وارد على كل من تعرّفي المختص والمعدود. ونعني بالمبهم في الزمان ما لا يقعُ جواباً لشيءٍ منها. وإنما كان المراد بالإطلاق ما ذكر لقوله: أو اسم مكان مبهم. وهو، أي: المبهم في المكان، ما ليس له صورة يدلّ عليها بنفسه، بل تتوقف دلالته عليها على شيء آخر، ولا أي: وليس له حدود مخصوصة، كأسماء الجهات كـ «فوق وتحت». فإنه لا حدود مخصوصة لشيء منها، ولا يدلّ على صورة مسمى، بحيث ينكشف ويُعلم، إلا بذكر ما يتعلق به.

وهو المضاف إليه<sup>(۱)</sup> أي: لا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، بخلاف نحو<sup>(۲)</sup> الدار والبيت. فإنه يدلّ على صورة مسمى نفسه، وله حدود مخصوصة. فانتصابهما، في نحو: دخلت الدار وسكنت البيت، ليس على الظرفية، بل على التوسيع بإسقاط الخافض. فليس من المفعول فيه.

إنما صلّح<sup>(۳)</sup> اسم الزمان للظرفية مبهمًا ومختصًا، ولم يصلح لها اسم المكان إلا مبهمًا، لأنّ أصل العوامل الفعل، ودلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان، لأنّه يدلّ على الزمان تضمنًا وعلى المكان التزامًا. قاله المصنف.

(۱) سقط «وهو المضاف إليه» من م.

(۲) سقطت من م.

(۳) كذا في الأصل. وهو صحيح في اللغة. وفتح اللام أفعى، لقولك في الوصف صالح.

فإن قبل: حيث تضمنَ اسمُ الزَّمانِ واسمُ المكانِ معنَى «في»،  
كان حقه البناء لما عُلِمَ من أنَّ الاسم إذا تضمنَ معنى الحرف يُبني.  
أجيب بأنَّ المقتضي للبناء أن يختلفُ الاسمُ الحرف في إفادَة معناه الذي  
حقه أن يُؤودَ، ويُطرحَ ذلك الحرف غيرَ منظورٍ إليه. هذا معنى التضمن  
كما تقدَّم، وليس هذا منه، إذ المراد هنا أنَّ معنى الحرف مُراغَعٌ في  
الكلام، وليس الاسم قائمًا مقامه، في إفادَة ذلك المعنى.

ثم أخذ المصطف يُمثل لما تقدَّم، من اسمِ الزَّمانِ البِهْمِ والمختصِ  
بأنواعِه الثلاثة والمعلود، واسمِ المكانِ البِهْمِ مع<sup>(١)</sup> ذكر أنواعِه الثلاثة.

فالزَّمانُ البِهْمِ أشار إلىه بقوله: نَحْوُ: صُمِّتْ يَوْمًا،<sup>(٢)</sup> واعتكفتْ  
جيًّا ومُدَّةً، والمختصُ بالوصف أشار إلىه بقوله: أو يَوْمًا طَوِيلًا،  
والمختصُ بالإضافة أشار إلىه بقوله: أو يَوْمَ الْخَمِيسِ، والمختصُ بلا مِ  
التعريف أشار إلىه بقوله: أو الْيَوْمُ أي: الْحَاضِرُ، والمعدودُ أشار إلىه  
بقوله: أو أُسْبُوعًا أو يوْمَيْنِ. ومن ثُمَّ قال: الْأَوَّلُ أي: المثالُ الأوَّلُ  
البِهْمُ، والمثالُ الثَّانِي الْمَوْصُوفُ، والمثالُ الثَّالِثُ الْعُضَافُ، والمثالُ  
الرَّابِعُ الْمَقْرُونُ بـ«الْأَلْ»، والمثالُ الْخَامِسُ الْمَعْدُودُ.

(١) م: «نَحْم». وفي الحاشية عن نسخة: مع.

(٢) جعل العطار ذكر «يَوْمًا» في البِهْم سبَقَ القلم من المصطف، لأنَّ المعدود  
ويصلح جوابًا لـ«كم». والحق أنَّ اليوم في أصل الوضع يعني الوقت والحين بدون  
تعين، فهو بهم في الوضع، ثم صار يستعمل مجازًا بمعنى النهار والليل، أو  
بمعنى النهار فقط. والظاهر أنَّ المراد به هنا الصيام في زمان، لا صيام نهار واحد.  
والدليل أنه جاء بعده: اعتكفتْ جيًّا ومدة.

١٧٨ والمكانُ المُبَهِّمُ ثلاثة أنواع: الجهات / الست ، وأسماء المقادير ،  
وما صيغ من الفعل .

فالتوع الأول أشار إليه بقوله: نحو: جلست خلف زيد . ويرادف  
«خلف» «وراء» نحو: جلست وراء زيد ، أو فوقه أو تعلته ، وما أشبهه  
ذلك<sup>(١)</sup> من بقية أسماء الجهاتِ الست ، لكل كائن في مكان ، نحو: أمام  
زيد . ويرادف «أمام» «قدام» . ويسميه وشماله ذات يمينه ذات شماله ،  
وшибه أي: شبه أسماء الجهات الست في الشباع ، كـ «ناحية الدار  
وجابتها ومكان الوقوف» .<sup>(٢)</sup> تقول: جلست ناحية الدار وجابتها ومكان  
بكر . وفي كلام بعضهم أن «جانب» مما يتعين التصريح فيه بـ «في» .

والى النوع الثاني أشار<sup>(٣)</sup> بقوله: وأسماء المقادير كـ «ميل وفرسخ  
وبيرد» ، كـ «سرت ميلاً وفرسخاً وبيرداً» .

والى النوع الثالث أشار بقوله: وما صيغ ، أي: اشتقت من الفعل ،  
أي: اللغوي الذي هو اسم الحدث الذي هو المصدر الذي اشتقت منه  
العامل ، واتحدت مادته ومادة عامله كـ «زميت مرئي زيد» . فـ «مرئي»  
مشتق من الرمي الذي اشتقت منه «رمي» . وفي التزييل شاهد لهذا النوع ،  
وهو «وانا كُنَا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاهِدَ لِلسَّمْعِ» .<sup>(٤)</sup>

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: قعدت مجلس زيد ، لم يجز

(١) في الأصل: أو ما أشبه ذلك .

(٢) في الأصل: «مكان بكر» . م: «ومكان الوقوف ومكان بكر» . والتصويب من الشرح .

(٣) زاد هنا في الأصل: إليه .

(٤) الآية ٩ من سورة الجن .

في القياس أن يجعل «مجلس» ظرفاً، بل يجب التصریح فيه بـ «في» إلا ما شدّ من نحو قولهم: هو متى مقعد القابلة، ومتجر الكلب، ومناطِ الفریتا. فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه، لمخالفة مادته لمادة عامله. وهو الاستقرار المتعلق به «متى» الواقع خبراً عن «هو». فلو أعمل في مقعد «قعدة» وفي مزجر «زجر» وفي مناط «ناطة» لم يكن في ذلك شذوذ، ولا مخالفة للقياس.

وظاهر صنيعه أنَّ ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان، وليس كذلك. فكان حقه أن يُبْتَه على نظيره في اسم الزمان، إذ قوله: «قعدتْ مقعد زيد» يصح أن يراد به الزمان، أي: زمان قعوده، كما يصح أن يراد به المكان. تبه عليه الشاطبي.

وقد تبع المصنف أبا علي الفارسي، في جعل أسماء المقادير من اسم المكان المبهم، وقد خالفه الشَّلَوَبِينُ وجعلها من التَّشِيهِ باسم المكان المبهم. و[قد]<sup>(١)</sup> يوافقه قول بعض شيوخ مشايخنا:<sup>(٢)</sup> تعريف المصنف للمكان المبهم، بما ذكره، لا يشمل أسماء المقادير. والضواب آتها ملحة بأسماء الجهات، بجامع التغيير والتبدل، أي: لأنَّ اليمين يصير شمالاً، والخلف يصير أماماً، إلى غير ذلك، وفي أسماء المقادير يصير المبدأ<sup>(٣)</sup> منتهياً.

وفي «شرح الشنور» لمصنفه وهو الجمال بن هشام: وحقيقة

(١) من م.

(٢) هو الشهاب عميرة البرْكُسي.

(٣) هنا في م فراغ وثلاث نقاط، مما يعني سقوط شيء من الكلام.

القول فيه، أي: في هذا القسم الذي هو أسماء المقادير، أنَّ فيه إيهامًا واختصاصًا. أمَّا الإيهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها. وأمَّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة. فعلى هذا يصحُّ فيه القولان. انتهى.

وجعلُ المصنف ما صيغ من الفعل من اسم المكان المبهم يخالف<sup>(١)</sup> قولَ الشِّيخ العرادي<sup>(٢)</sup>: الظاهر أنه من المخصوص لا من المبهم، كما نصَّ عليه بعضهم. وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح الكافية»<sup>(٣)</sup> حيث قال: «وأَمَّا المَكَانُ فَلَا يَكُونُ مِنْ أَسْمَانِهِ طَرْفًا صَنَاعِيًّا إِلَّا مَا كَانَ<sup>(٤)</sup> مِبْهَمًا، أَوْ مُشْتَقًا مِنْ اسْمِ الْحَدَثِ». فجعلَه قَسِيمَه<sup>(٥)</sup>. انتهى كلام العرادي. وفي كلام بعضهم: قد يقال: إنَّه يستعمل مبهمًا كـ«قد عُدْتُ مَقْعِدًا»، وغير مبهم كـ«قد عُدْتُ مَقْعِدًا زِيدًا».

إذا عُلِمَ هَذَا فَلَا يَأْسُ بِعِلْمِ مَا خَرَجَ<sup>(٦)</sup> عَنِ التَّعْرِيفِ. فخرج بـ«فُصْمَنَّ» معنى في «نحو «يَوْمًا» من قوله تعالى<sup>(٧)</sup>: (يَخَافُونَ يَوْمًا)، وـ«حيث» من قوله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ)<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: «بخلافه». م: «بخلافه». وفي المعاشرة عن نسخة: يخالف.

(٢) هو أبو محمد الحسن بن قاسم المراكشي، ويعرف بابن أم قاسم، نحوه مشهور، توفي سنة ٧٤٩. الدرر الكامنة ٢: ٣٢.

(٣) ص ٦٧٦.

(٤) في الأصل و م: «إلا مكانًا». وانظر شرح الكافية الشافية.

(٥) في الأصل: قسيمه.

(٦) أي: فلا يأس ببيانه.

(٧) الآية ٣٧ من سورة التور.

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وأخرين.

فإن «يوماً وحيث»، وإن كانا من أسماء الزمان والمكان، لكن ليسا على معنى «في»، لأنَّه ليس المرادُ أنَّ الخوفَ واقعٌ في ذلك اليوم، والعلمُ واقعٌ في ذلك المكان. وإنما المرادُ أنَّهم يخافون نفسَ اليوم، وأنَّ الله - تعالى - يعلم نفسَ المكان. فاتصابهما على المفعول به، لأنَّ الفعلَ واقعٌ عليهما لا فيهما.

وخرج بـ«اسم الزَّمانِ والمَكَانِ» نحو قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «وَتَرَغَبُونَ ١٧٩ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»، إذا قُدِرْتُ / «في»، لأنَّ النكاحَ ليس بواحدٍ منهما.

### [ما ينوب عن الظرف]:

والحقُّ باسم الزمان والمكان في اتصابهما على المفعول فيه<sup>(٢)</sup> أشياءً، منها أسماء عرضت دلالتها على الزمان والمكان، كأسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان كـ«سُرُّ عَشِيرَينِ يَوْمًا وَثَلَاثِينِ فَرْسَخًا»، وما أُفِيدَ به كُلْيَةً أو جزئيَّةً الزمان أو المكان كـ«سُرُّ جَمِيعِ الْيَوْمِ أو جَمِيعِ الْفَرْسَخِ أو كُلِّ الْيَوْمِ أو كُلِّ الْفَرْسَخِ»، وسُرُّ بَعْضِ الْيَوْمِ أو بَعْضِ الْفَرْسَخِ أو نَصِيفُ الْيَوْمِ أو نَصِيفُ الْفَرْسَخِ». ومنها أن يكون اسمَ عنِ نحو: لا أُكَلِّمُ الْقَارَاظِينَ، أي: مُدَّةُ غَيْبِيَّةِ الْقَارَاظِينَ. وهذا رجلان خرجا لجمع القَرَاظَةِ، ففَعَدا وطالَتْ غَيْبَتَهُما.<sup>(٣)</sup>

(١) الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: على الظرفية.

(٣) م: «طالَتْ غَيْبَتَهُما». والمعروف أنَّهما قُدِّما ولم يرجعا. والقراظ: شيء يدْفع به.

## [باب المفعول معه]

**الخامس منها: المَفْعُولُ مَعَهُ، أي: الذي فعل بمصاحبه،** بـأـن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه،<sup>(١)</sup> أو يكون المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه. والأصح أنه قباسي، وقيل: سماعي. ولأجله أخر عن المفاعيل.

قال بعضهم: ولم يقع في القرآن بيقين.<sup>(٢)</sup> قال الجلال السيوطي: قلت: في القرآن عدّة مواضع أعرّب كلّ منها مفعولاً معه، أحدها وهو أشهرها قوله، تعالى<sup>(٣)</sup>: **﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرْكَاءِكُمْ﴾** أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم. الثاني قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: **﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا، مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمُشْرِكِينَ﴾**. الثالث قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: **﴿ثُوَا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا﴾** أي: مع أهليكم. انتهى. وقد يقال: مراد هذا البعض بالبيقين ما يتنفي معه احتمال غير المفعولية المذكورة.

**وهو أي: المفعول معه الإسم المنصوب الفضيلة الواقع بعد واو المصاحبة، أي: المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد، المسْبُوقُ بِفَعْلٍ، نحو: جاءَ الْأَمِيرُ وَالجَيْشَ.** فقد دلت الواو على

(١) زاد هنا في الأصل: أو يكون المفعول مصاحباً له في صدور الفعل عنه.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: بيغين.

(٣) الآية ٧١ من سورة يومن.

(٤) الآية ١ من سورة البيحة. وجعلت هذه الآية ثلاثة في م.

(٥) الآية ٩ من سورة التحريم.

أنَّ ما بعدها شارك معمول الفعل الذي قبلها، وهو الفاعل، في ذلك الفعل في وقت واحد - أو مسبوقة باسم فيه معنى الفعل وحثُرُونَهُ نحوُ: أنا سائِرٌ والثَّيْلَ.

فيه ما تقدَّم. فكلَّ من الجيش والنيل صاحبُ الفاعل في صدور الفعل عنه. وهو المجيءُ في الأول، والتير في الثاني. وتحوُّ: سرَّتُ والطَّرِيقُ، وأنا سائِرٌ والطَّرِيقُ. فالطريق صاحبُ الفاعل في وقوع الفعل عليه، والثاخصُ لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم<sup>(١)</sup> لكن بواسطة الواء لـأَنَّه قاصر،<sup>(٢)</sup> لا الواوُ ولا المخالفَةُ.

فخرج بـ«الاسم» الفعل نحوُ قوله: لا تأكلُ السمكَ وشربتُ اللَّبَنَ، بالثصِّ، والجملة نحوُ: سرتُ والشمسُ طالعةُ، بـرفعهما.<sup>(٣)</sup>  
وخرج بـ«القضلة» العُمدة<sup>(٤)</sup> نحوُ: اشتراكَ زيدٍ وعمرٍ.

وخرج بـ«الواقع بعده واب المصاحِبِ» شيئاً: أحدهما الواقع بعده «مع» نحوُ: حيثُ مع زيدٍ، وثانيهما الواقع بعد واب العطف نحوُ: ضربتُ زيداً وعمرًا. فإنَّ الواء، وإن دلتُ على مشاركة عمرو لزيد في المضروبة، لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبة له، في ذلك في وقت واحد.

وخرج بـ«المَنْصُوبِ» وبـ«المَسْبُوقةِ بِفِعْلٍ» نحوُ قوله: كُلُّ رجُلٍ وصيغته، بالترفع عطفاً على «كُلُّ» والضمير راجع إلى المضاف،

(١) أي: اسم الفاعل: سائر.

(٢) يعني أن الفعل «سار أو الاسم سائِر» لازم لا ينصب المفعول.

(٣) أي: رفع الشمس وطالعة.

(٤) العُمدة هنا هو المعطوف على الفاعل، فهو مفهوم في العُمدة لأن الفعل يفيد المشاركة، ويقتضي للفاعل التين أو أكثر.

وهو «كلّ»، أي: كلُّ رجلٍ مع ضبعةِ كلُّ رجلٍ<sup>(١)</sup> مفترنان. وهو من مقابلة الجمع بالجمع،<sup>(٢)</sup> على طريقة: ركبَ القومْ دوابَهم. وخرج بـ«اسمٍ فيه معنى الفعلِ ومحروفةً» نحو قولك: «هذا لكَ وأباكَ» بالموحدة. فإنه وإن تقدم عليه<sup>(٣)</sup> اسم فيه معنى الفعل بواسطة تأويله بالمشاركة إليه، لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل الذي هو: أشير. فلا يتكلّم به أي: بهذا المثال، خلافاً لأبي عليٍّ الفارسيٍّ، حيث أجازه قياساً على قولهما: ما لكَ وزيداً؟ حيث أوجبوا فيه التنصب على المفعول معه بتقدير فعل، والتقدير: ما كان لكَ وزيداً؟

وأجيب بوضوح الفرق بينهما، وهو قوة الداعي إلى تقدير الفعل في الثاني، وهو تقدّم «ما» الاستفهامية وتأخيرُ المجرور، وهذا بالأفعال أولى، بخلاف الأول ليس فيه إلا الثاني.<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: «مع ضيته كل رجل». م: «مع ضيته». وانظر العطار. والضياعة هنا: الصنعة والحرفة.

(٢) يعني أن «كل رجل» جمع، و«ضياعة كل رجل» جمع أيضاً. فالواحد من الأول مع ضياعته، لا أن الجميع مع جميع الضياع.

(٣) مثل هذه العبارة مولد لوجه له في العربية. إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبدأ أو اسمٌ ناسخٌ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك بدون الروا استثناف لإذابات ما يتزعمُ نفسه، أو هو توكيده للإذابات. انظر من ٥٠٩ و ٥٠٥ و مجمع أخطاء الكتاب من ٦٥٠. وكذلك الزعم أنه توكيده للخبر محلل، لأن الخبر المؤكّد لا يحلف. انظر من ٥٦٧.

والاشكال فيه إتحام الاستدراك قبل ما هو الخبر، وحلف «لكن» يعيد إلى العبارة صوابها، كما يبدو من صنيع الحلباني في من ٤٦٧ و ٥٢٦، حيث أفسد عبارة الأزعرى. وانظر من ٨١٦ و ٤٣٢. وفي الأصل: «فيه». وفي العاثبة من سخنة: عليه.

(٤) أي: تأشير الجار والمجرور.

٦

[باب خبر «كان» وأخواتها]

السادس / منها: خبر «كان» وخبر أخواتها أي: نظائرها، في رفع ١٨٠  
الاسم ونصب الخبر، نحو «فائماً» من قوله: كان زيد فائماً.

[باب اسم «إن» وأخواتها]

التابع منها: اسم «إن» واسم أخواتها أي: نظائرها، في نصب الاسم ورفع الخبر، نحو «زيداً» من قوله: إن زيداً قائم.

\* \* \*

وتقديماً، أي: خبر «كان» واسم «إن» وأخواتهما،<sup>(١)</sup> في الكلام على المَرْفُوعاتِ، فلا حاجة إلى إهادة ذلك، لما جُبِلَتْ عليه التقوس من معاداة المعاداتِ.

---

(١) في الأصل و م: وأخواتها.

### [باب الحال]

الثامن منها: الحال. والأفضل تأثير وصفها فيقال: حال حسنة. وقد يتواءل لفظها فيقال: حالة حسنة. وألفها منقلبة عن واو، لقولهم في جمعها: أحوال ، وفي تصغيرها: حَوْلَة . وهي من التحول أي: التنقل . وهي نوعان: مؤسسة<sup>(١)</sup> ومؤكدة . والمعنى هنا إنما هو النوع الأول المذكور تعريفه ، في قوله: وهو أي: الحال الوصف ولو تأويلاً، النفلة أي: ما ليس جزءاً من الكلام التحوي ، وإن توقيف صدقه عليه، التبيين ليهيئة أي: صفة صاحبه ، أي: صاحب ذلك الوصف فصداً.

فخرج بـ «الوصف» نحو «القهقرى» ، في قوله: رجع زيد القهقرى . ودخل بقولنا «ولو تأويلاً» الجملة الواقعية حالاً ، نحو: جاء<sup>(٢)</sup> زيد والشمس طالعة ، لأنه في معنى: مقارنا لطلع الشمس ، ونحو «ثبات» في قوله ، تعالى<sup>(٣)</sup>: «فَانفِرُوا ثُبَاتٍ» ، لأنه في معنى: متثبيتاً . فعلم أن المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المشاهدة ، كما هو العتبار . ولأنه لا يخرج ما تقدم - ونحو: تكلم صادقاً ، ومات مسلماً . ولا يشك في على الوصف الحال الموطنة وهي الجامدة ، لأن الحال في الحقيقة وصفها لا هي.<sup>(٤)</sup>

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: مؤسسة.

(٢) م: جامني.

(٣) الآية ٧١ من سورة النساء.

(٤) في حاشية م: عبارة غير واضححة.

وخرج بـ «الفضلة» الخبرُ، نحو «ضاحك» من قوله: زيدٌ ضاحكٌ،  
وبـ «المبيّن للهيئة»<sup>(١)</sup> التمييزُ - فإنه مبيّن للذاتِ - وخرج بقولنا «قصدًا»  
التعتُ. فإنه وإن بين هيئة صاحبه نحو: رأيت رجلاً راكبًا، فإن المقصود  
بالذات من التعت بيان التقىد،<sup>(٢)</sup> وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض. وربَّ  
شيء يقصد لمعنى خاصٌ، وإن لزم منه معنى آخر. ويقال بمثل ذلك في  
بعض أفراد التمييز نحو «فارسًا» من قولهم: لله دره فارسًا!<sup>(٣)</sup> فإن «فارسًا»  
وإن حصل به بيان الهيئة فليس الغرض من ذكره ذلك.

نَمْ أَخَذْ بعَمَّ فِي صَاحِبِ الْوَصْفِ، فَقَالَ: فَاعِلًا كَانَ صَاحِبُهُ أَيْ:  
الْوَصْفِ لَفْظًا، نَحْوُ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا . فَ«رَاكِبًا»: حَالٌ  
يَنْ زَيْدٌ وَهُوَ فَاعِلٌ «جَاءَ» لَفْظًا . أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ  
فِي الدَّارِ قَائِمًا . فَإِنْ «قَائِمًا»: حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ مَعْنَى، وَهُوَ الْقَسِيمُ الَّذِي  
اَتَقْلَى مِنَ الْعَالِمِ الْمُحَلَّفِ تَسْيِيًا إِلَى الظَّرْفِ .

وإِنَّمَا كَانَ فَاعِلًا مَعْنَى لَأَنَّ الْفَعْلَ وَهُوَ «اسْتَقْرَرَ» مُثَلًا لِمَا حُذِفَ  
تَسْيِيًا، وَاتَّقْلَى الْقَسِيمُ مِنْهُ إِلَى الظَّرْفِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفَعْلُ مُوجَدًا فِي  
اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ، بَلْ مَعْنَاهُ مَفْهُومُ مِنَ الظَّرْفِ . وَقِيلَ: حَالٌ مِنْ  
زَيْدٍ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِبْتَدًى صُورَةً هُوَ فَاعِلٌ مَعْنَى، لَأَنَّ الْمَعْنَى: اسْتَقْرَرَ زَيْدٌ  
فِي الدَّارِ . قِيلَ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى مَعْنَوَيَّةِ الْفَاعِلِ .

أَوْ كَانَ صَاحِبُهُ مَفْعُولًا لَفْظًا، نَحْوُ «الْفَرَسُ» مِنْ قَوْلِكَ: رَكِيْثُ الْفَرَسِ

(١) كلما، بخلاف نفس المتن قبل.

(٢) الحق بحاشية م هنا: بالتعت.

(٣) هي حاشية م أن الجار والمجرور غير مقدم. ودر: مبتدأ مؤخر.

مُسْرَجًا . فـ «مُسَرَّجًا»: حالٌ مِنَ الْفَرَسِ ، وهو مفعول «ركبت» لفظاً - أو معنى ، نحو: هذا زيدٌ قاتلًا . فإن «قائماً»: حال من المفعول معنى ، وهو «زيد». وإنما كان مفعولاً معنى ، لأن المعنى: أُشيرُ إلى زيد . و«أُشير» مفهوم من الكلام ، وليس موجوداً في اللُّفْظِ ولا في التقدير.

وهذا إذا<sup>(١)</sup> كانت الحال من الفاعل نصاً ، أو من المفعول كذلك . وقد تأتي الحال محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول . وحينئذ إن لم يكن لبس ، بأن قامت قرينة لفظية أو حالية على تعين صاحب الحال ، جاز تأثيرها عنهما اعتماداً على القرينة . وإلا وجب ذكرها تالياً لصاحبيا لإزالة اللبس .

أو كان صاحبه مَجْرُوراً بالحُرْفِ تَحْوُ (هند) من قوله: مررت  
يَهْنِدْ جَالِسَةً . فـ «جالِسَةً»: حالٌ مِنْ هِنْدٍ - أو كان صاحبه مَجْرُوراً  
بِالْمُضَافِ ، يُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بِعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، تَحْوُ «الْحَمُّ»  
من قوله ، تعالى<sup>(٢)</sup>: «إِيَّاهُ / أَحَدُكُمْ أَنْ يَا كُلَّ لَعْنَمْ أَخِيهِ مَيْتَانَ» ؟ فإن  
«مَيْتَانَ»: حالٌ مِنَ الْأَخِ ، و«الْلَّعْنَمُ» الذي هو المضاف بِعْضُ الْأَخِ الذي  
هو المضاف إِلَيْهِ .

أو يكون ذلك المضاف كَبَعْثِيهِ أي: كبعض المضاف إليه ، في  
الإِسْتِنَاءِ هَنْهُ يُعَلَّفُ ذلك المضاف ، وإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، تَحْوُ  
«مَلَةً» من قوله ، تعالى<sup>(٣)</sup>: «أَنْ أَتَيْنَ مِلَةً إِبْرَاهِيمَ حَتِيقَةً» . فإن «احتيقَةً»:

(١) في الأصل: «وان». وفي العاشية عن سخة: (ذا).

(٢) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النحل.

حال من إبراهيم، و«ملة» كبعض المضاف إليه، لأنَّه في ذلك يُستغنى بذكر المضاف إليه الذي هو «إبراهيم» عن ذكر المضاف الذي هو «ملة»، إذ يصحُّ أن يقال في الكلام: <sup>(١)</sup> «أنْ أَتَيْنَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»، كما يقول من رأى وجه هند: «رأيْتُ هنَدًا»، فيستغني بذكر كل الشيء عن ذكر بعضه، <sup>(٢)</sup> بخلاف «رأيْتُ غَلَامَ هنَدَ قَانِمَةً» لا يجوز.

أو يكون ذلك المضاف عاملًا في الحال، أي: يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، نحو «مرجع» من قوله تعالى <sup>(٣)</sup>: «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا». فإنَّ «مرجع» عاملٌ، في الحال التي هي جمِيعاً، النسب. أي: ذ «جميعاً»: حال من الكاف الذي هو المضاف إليه، والمضاف الذي هو «مرجع» مما يعمل عمل الفعل، لأنَّ مصدر ميمي بمعنى الرجوع. وكان القیاس فتح جيمه لأنَّ المصدر الميمي قياس عليه الفتح.

فالعامل في الحال هنا المضاف الذي هو «مرجع»، وهو عامل أيضًا في صاحب الحال الذي هو المضاف إليه، وهو الكاف، والعامل في الحال فيما سبق، أي: في [قوله تعالى] <sup>(٤)</sup>: «إِيَّاهُ أَخْدُوكُمْ أَنْ يَاكُلَ لَعْمَ أَنْجِيَهِ مَيْتَنَا»؟ وفي قوله [تعالى] <sup>(٥)</sup>: «أَنْ أَتَيْنَ مِلَةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»، هو: أن يأكل، وأنْ أتبع. <sup>(٦)</sup> وهو العامل في نفس المضاف

(١) في حاشية م: قوله «في الكلام» أي: لا في القرآن.

(٢) ضرب على الكلمات الأشيرة في م، وسجل في الحاشية: بمعنى الشيء من ذكر كلهم.

(٣) الآية ٤ من سورة يونس.

(٤) تتمة يقتضيها السياق.

(٥) من م.

(٦) ذكر «أن» هنا في المرضعين مشكل، لأنَّ بهم آلة مع الفعل هو العامل، لا الفعل وحده.

الذى هو: لحم وملة، أيضاً. وليس ذلك العامل عاملًا في المضاف إليه  
الذى هو صاحب الحال، وهو: أخيه وإبراهيم.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملًا في الحال،  
من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف إليه، مع قولهم: إن العامل  
في الحال هو العامل في صاحبها؟

أجيب بأنه لما كان المضاف إليه فيما ذكر بمنزلة المضاف، لأنَّه  
كلُّ له أو ككلِّه، جاز أن يكون عاملُ المضاف عاملًا في الحال، وإن لم  
يكن عاملًا في صاحبها الذي هو المضاف إليه، لأنَّ صاحبها لما كان  
بمنزلة معنول ذلك العامل فكان<sup>(١)</sup> ذلك العامل عامل فيه. وهذا<sup>(٢)</sup>  
حكمَة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، أو كبعضه.  
لأنَّه عليه بعض شيخوخة مثابخنا، وهو مأمور من كلام المحقق<sup>(٣)</sup> في  
«حواشي الكشاف».

### [أقسام الحال المؤسسة]:

ثمَّ شرع يتكلَّم على أقسام الحال، فقال: وتنقسمُ الحالُ، بالنظرِ  
إلى وصفِها،<sup>(٤)</sup> إلى ثلاثة أقسام:  
إلى مُنتقلة، أي: فَيْر لازِمٌ لصاحبها، كما مَثَّلنا به فيما سبق، من  
قولنا: جاء زيد راكباً. الا ترى أنَّ الرُّكوبَ قد يُفارقُ زيداً، أو ينتقلُ

(١) في الأصل و م: «فكان». وانظر الشرح والمعطار.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: وعله.

(٣) هو السعد الفنازاني. وبعض شيخوخ المشائخ هو الشهاب عميرة البرلسي.

(٤) في الأصل: وطبعها.

إلى صفة أخرى، وينجيء ماشيئاً؟ وهذا هو الأصل فيها، لما علمت أنها مأنهودة من التحول.

والى لازمة لا تفارق صاحبها، أي: وهي غير مؤكدة، أي: لا يفهم معناها بدون ذكرها، لأن كلامه كما علمت في المؤسسة، نحو قوله: «ذَعْوَتُ اللَّهَ سَمِيعًا»، إذ هذه الصفة لا تفارقها - سبحانه وتعالى - ونحو<sup>(١)</sup> قوله: «خَلَقَ اللَّهُ الْزَرَافَةَ»،<sup>(٢)</sup> بفتح الزاي وضمها - وادعى بعضهم أن القسم فيها من لحن العامة - يديها: بدل بعض من الزرافة «أطْوَلَ مِنْ رِجْلِيهَا». فـ«أطْوَلَ»: حال من «يَدِيهَا» لازمة لا تفارق عادة - ونحو<sup>(٣)</sup> قوله: «خَلَقَ اللَّهُ الْبَرِّيُوعَ يَدِيهِ»: بدل بعض من البريء «أقْصَرَ مِنْ رِجْلِيهِ». فـ«أقْصَرَ»: حال من «يَدِيهِ» لازمة لا تفارق عادة - ونحو<sup>(٤)</sup>: «فَانِمَا بِالْقِسْطِ».

والى مُؤْطَّلة بكسر الطاء، وهي الحال الجامدة الموصولة بمشتق، نحو [قوله تعالى]<sup>(٥)</sup>: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا». فـ«بَشَرًا»: حال من فاعل «تمثيل». وهو الملك - وـ«سوياً»: ثمث بشرًا. وهو الشيغ لوقع الحال جامدة، أي: لأن الحال في الحقيقة، كما علمت، وهذا الاسم الجامد وطأ الطريق له بمجيئه قبله موصفاً به.

١٨٢ وفيه أن المعنى حينئذ: تمثل لها الملك / حال كونه بشاراً، وليس

(١) سقطت الواو الأولى من الأصل.

(٢) هي حاشية م تفسير للزرافة، بأوصافها المشهورة المتميزة.

(٣) سقطت من م.

(٤) الآية ١٨ من سورة آل عمران، والقسط: العدل.

(٥) الآية ١٧ من سورة مريم. وما بين معلقوتين من حاشية م.

ذلك . فالأولى أن يكون منصوبًا بزع المخاض ، أي: تمثل لها التلوك ببشر ، أي: تشبه به وتصور بصورته . ثم لا يخفى أن الموطنة لا تُقابل اللازمة والمتقلبة ، وإنما تُقابل المشتقة . فكان الأولى أن يقول: وتنقسم إلى مشتقة ، كما مثلنا ، وإلى موطن .

وتنقسم الحال ، بالنظر إلى زمانها ، إلى ثلاثة أقسام أيضًا:

إلى مقارنة في الزمان ، أي: تقرن [أيضاً]<sup>(١)</sup> مع مضمون عاملها في زمن واحد ، نحو [قوله تعالى]<sup>(٢)</sup>: «هذا بعلمي شيخاً» بمعنى: كبيراً .<sup>(٣)</sup> فإن الشبيخوخة مقترنة مع الإشارة في زمن واحد .

والى مقدرة ، ويقال لها: المُنتظرة . وهي المستقبلة ، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «ادخلوها» أي الجنة «خلدين» . إذ الخلود غير مقارن للدخول . فالمعنى: ادخلوها مقدرين الخلود .

والى محكية ، وهي الماضية ، نحو: جاء زيد أمن راكباً .<sup>(٥)</sup> فالمحض من ذكر «راكباً» حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي .

(١) من م .

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود . وما بين متفقين من م .

(٣) في الأصل و م: «كبير» . وانتظر العطار .

(٤) الآية ٦٣ من سورة الزمر . وصواب اللفظ: فادخلوها .

(٥) كذا ، وهو مثال يورده النحاة للحال الماضية . والصواب أنها هنا مقارنة لمضمون عاملها في الزمان . وهو ما أجازه بعد . إذ المجيء والركوب ماضيان أمن ، إلا إذا أريد أن زيداً جاء راجلاً ، وكان أمن راكباً ، فجعل الظرف قيداً للركوب وحله . وهذا غير ظاهر في كلام النحاة . لنظر الآية ١٨ من سورة الكهف والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ١٠٨٦ .

ويجوز<sup>(١)</sup> أن تكون في المثال المذكور من المقارنة ، بأن يكون «راكباً» أريد منه المعنى المقارن لعامله.

وتنقسم الحال بالنظر إلى الأفراد والعمليات إلى قسمين: مفردة كما تقدم من الأمثلة، ومتعددة لمتمدد، إما متفقة أو مختلفة. والأولى في المتفقة الجمع نحو: لقيت زيداً راكبين. ويجوز التفريق ، وله صورتان: الأولى أن تجعل كل حال بعد صاحبها،<sup>(٢)</sup> والثانية أن تكرر بعد ذكر صاحبها. فالأولى نحو: لقيت [راكبا]<sup>(٣)</sup> زيداً راكباً. والثانية نحو: لقيت زيداً راكباً راكباً.

وال الأولى في المختلفة، حيث لا فرينة يُعرف بها صاحب كل، جعل كل حال بجانب صاحبها نحو: لقيت منحدراً زيداً مصعداً. ويجوز على ضعف تكرير الحال بعد ذكر صاحبها على غير الترتيب، بأن تجعل الحال الأولى للثاني والثانية للأول مثلاً، نحو: لقيته مصعداً منحدراً. وحينئذ فيقدر<sup>(٤)</sup> الحال الأول<sup>(٥)</sup> وهو «مصدراً» للثاني من الأسمين ، وهو المفعول<sup>(٦)</sup> الذي هو الهمة . فقد اتصلت الحال بصاحبها - وبالعكس أي: فيقدر<sup>(٧)</sup> الحال الثاني<sup>(٨)</sup> وهو «منحدراً»<sup>(٩)</sup> للأول من

(١) بل هو الظاهر من سياق عبارة المثال . والمعنى ، واتع في الماضي مع التركوب.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: «صاحب». م: أن يجعل كل حال بعد صاحب .

(٣) من م. وانظر العطار.

(٤) في الأصل: «لتقدر». م: «فعينته تقدر». والتصرير من الشرح والمعطار.

(٥) كذا بالتدكير ، في الأصل و م والشرح والتفريع.

(٦) أي: في محل نصب مفعول.

(٧) في الأصل و م: «لتقدر». والتصرير من الشرح والمعطار.

(٨) في الأصل و م: «منحدراً». والتصرير من الشرح.

الإسمينِ. وهو الفاعل الذي هو النـاءُ. والثـزم ذلك خوف اللـبسِ.  
وشاـهدـهُ أيـ: هـذا الصـنـيـعـ، من حيث مـجـيـهـ الـحـالـ عـلـى غـيرـ  
الـتـرـتـيبـ، قـوـلـهـ: (١)

عـهـدـتـ سـعـادـ، ذـاتـ هـوـيـ، مـعـنـىـ فـرـدـثـ، وـعـادـ سـلـوانـاـ هـواـهاـ  
فـ(مـعـنـىـ) الـذـيـ هوـ الـحـالـ الثـانـيـ حـالـ لـلـأـولـ مـنـ الـإـسـمـيـنـ، أيـ: النـاءـ  
الـتـيـ هيـ فـاعـلـ: عـهـدـتـ، وـ(ذـاتـ هـوـيـ) الـذـيـ هوـ الـحـالـ الـأـولـ حـالـ  
لـلـثـانـيـ مـنـ الـإـسـمـيـنـ، أيـ: (سـعـادـ) الـتـيـ هيـ مـفـعـولـ: عـهـدـتـ.

وـفـيـ هـذـاـ قـرـيـنةـ يـعـرـفـ بـهـاـ صـاحـبـ كـلـ، وـهـيـ التـذـكـيرـ وـالتـائـيـثـ.  
فـهـوـ خـلـافـ الغـرـضـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ، مـنـ آنـهـ لـاـ قـرـيـنةـ يـعـرـفـ بـهـاـ صـاحـبـ  
كـلـ، كـمـاـ هـوـ الـمـسـتـفـادـ مـنـ مـثـالـهـ. فـلـاـ يـصـحـ أـنـ يـكـونـ شـاهـدـاـ. وـالـمـعـنـىـ:  
أـنـيـ أـنـاـ وـسـعـادـ مـتـحـابـانـ. (٢) فـأـنـاـ أـنـاـ فـصـرـتـ إـلـىـ اـزـديـادـ الـمـجـةـ، وـأـنـاـ هـيـ  
فـصـارـ (٣) هـواـهاـ سـلـوانـاـ.

وـقـدـ تـأـلـيـ الـحـالـ المـذـكـورـةـ أيـ: الـمـخـلـفـةـ عـلـىـ التـرـتـيبـ، فـيـكـونـ  
الـحـالـ الـأـولـ لـلـأـولـ مـنـ الـإـسـمـيـنـ، وـالـحـالـ الثـانـيـ (٤) لـلـثـانـيـ مـنـهـماـ، إـنـ  
أـمـنـ اللـبـسـ، أيـ: بـاـنـ كـانـ قـرـيـنةـ يـعـرـفـ بـهـاـ صـاحـبـ كـلـ، كـهـوـلـهـ أيـ:

(١) المـعـنـىـ مـنـ ٦٤٤ـ وـشـرـحـ أـيـاتـهـ: ٧ـ وـشـرـحـ أـيـاتـهـ: ١٩٥ـ وـالـعـيـنيـ: ٣ـ: ١٨٠ـ. وـالـشـطـرـ الثـانـيـ بـالـعـرـفـ  
الـأـسـوـدـ فـيـ الـأـصـلـ وـمـ، عـلـىـ آنـهـ لـيـسـ مـنـ الـمـعـنـىـ، مـعـ آنـهـ ثـابـتـ فـيـ الشـرـحـ وـالـتـقـيـعـ.  
وـعـادـ أيـ: صـارـ.

(٢) فـيـ الـأـصـلـ وـمـ: (مـتـحـابـانـ). وـالـتـصـرـيبـ مـنـ الشـرـحـ وـالـعـطـارـ.

(٣) فـيـ حـاشـيـةـ الـأـصـلـ عـنـ نـسـخـةـ: فـعـادـ.

(٤) كـذـاـ بـالـتـائـيـثـ فـيـ الـأـصـلـ وـمـ. وـهـوـ جـائزـ.

أمرى القيس: <sup>(١)</sup>

خَرَجْتُ بِهَا، أَمْشِي، تَبَعَّرْ رِدَاءَهَا عَلَى أَثْرِنَا ذِيلُ مِرْطٍ، مُرَحَّلٌ فَجُملَةُ «أَمْشِي» الَّتِي هِي الْحَالُ الْأُولُى حَالٌ مِنَ الْاِسْمِ الْأُولِى، <sup>(٢)</sup> أَيْ: النَّاءُ فِي «خَرَجْتُ» الَّتِي هِي فَاعِلٌ: خَرَجْ، وَجُملَةُ «تَبَعَّرْ» بِالثَّانِيَةِ، أَيْ: <sup>(٣)</sup> الْفَوْقِيَّةِ، أَيْ: <sup>(٤)</sup> الَّتِي هِي الْحَالُ الثَّانِيَةِ، حَالٌ مِنَ الْاِسْمِ الثَّانِيِّ، أَيْ: الْهَاءُ فِي «بِهَا»، أَيْ: الَّتِي هِي مَفْعُولٌ <sup>(٥)</sup> «خَرَجْتُ».

وَالْمَعْنَى: أَخْرَجْتُهَا مِنْ خَدْرِهَا حَالَ كُونِي مَاشِيَا، وَحَالَةً كُونِهَا جَازَّةً عَلَى أَثْرِي قَدْمِي وَقَدْمِهَا ذِيلُ مِرْطَهَا، تُخْفِي الْأَثْرَ قَصْدًا لِلشَّتَرِ. وَهَذَا عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: لَقِيتُ هَنَدًا مُصِيدًا مُنْجِبِرَةً. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَا اتَّصَرَ عَلَيْهِ الْمَصْنَفُ، عَنْدَ دُعَمِ الْقَرِينَةِ، خَلَافُ الْأُولَى.

وَمُتَعَدِّدَةُ لِغَيْرِ مُتَعَدِّدِ أَيْ: لِوَاحِدٍ، إِنَّمَا مَعَ التَّرَادُفِ أَوِ التَّدَاخُلِ - ١٨٣ وَقَدْ يَحْتَلُهُمَا <sup>(٦)</sup> نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُبَشِّسًا. فَإِنْ جَعَلْتَ / «رَاكِبًا وَمُبَشِّسًا» حَالَيْنِ مِنْ «زَيْدًا»، حَالًا بَعْدَ حَالٍ، فَهُوَ الْحَالُ الْمُتَرَادُفُ، يَمْعَنِي الْمُتَتَابِعُ. سُمِّيَّتْ بِذَلِكَ لِتَرَادِفِهَا أَيْ: تَتَابِعُهَا.

وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْجَمَهُورُ، وَمِنْهُ الْفَارِسِيُّ وَجَمَاعَةُ، قَائِلِينَ بِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَا يَقْضِي الْعَالِمُ إِلَّا حَالًا وَاحِدَةً. وَفِي

(١) ديوانه من ١٤ والدرر ١: ٢٠١. والمرط: إزار من العبر، والمرحل: المؤشى برسوم.

(٢) في الأصل: الثاني.

(٣) سقطت من م.

(٤) هذا على أن المجرور بحرف هو مفعول به في المعنى.

(٥) في م وحاشية الأصل عن نسخة: يحتملها.

كلام شيخ المحققين:<sup>(١)</sup> جوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال مختلفة، متضادة كانت أو غير متضادة، كخبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك قياساً على الزمان والمكان، لأنّ وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين<sup>(٢)</sup> مُحال، نحو: جلست خلفك أماتك، وضررت اليوم أمسِ. انتهى.

وإن جعلت «مبتدئاً» حالاً<sup>(٣)</sup> من فاعل «راكيماً» المستتر فيه فيها الحال المُتدالخلة. سميت بذلك لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى، لأنّه ضمير مستتر فيها.

هذا كله، أي: من التعريف وما بعده، ثابت وحاصل في الحال المبتدأ - وهي المؤسسة، أي: التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها - لا فيما يشمل المؤكدة. فليس التعريف في كلامه لمعنى الحال بل للمؤسسة، كما علمت.

### [أقسام الحال المؤكدة]:

و[قد]<sup>(٤)</sup> تخرج الحال عن كونها مؤسسة، وقد تأتي الحال مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها.<sup>(٥)</sup> وعرفها شيخ المحققين بالتها اسم غير حَدث، يجيء مُقرراً<sup>(٦)</sup> لمضمون جملة. انتهى. وفيه قصور،

(١) هو الرضي الأستراباذى.

(٢) م: الزمانين والمكالين المختلفين.

(٣) في الأصل: حال.

(٤) من م.

(٥) كرر هنا في م سطر من آخر الفقرة المتقدمة.

(٦) في الأصل: مقرراً.

كما يعلم من قول المصنف: وهي ثلاثة أنواع:

ال النوع الأول: مُؤكَّدة لِعَامِلِهَا . وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ حاملها، وتأكيدُها له إما لفظاً ومعنى ، نحو<sup>(١)</sup>: «أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً» ، وإما معنى لا لفظاً نحو<sup>(٢)</sup>: «تَبَّعْتَمْ صَاحِبَكَ» ، لأنَّ التَّبَّعَمْ الفصحُ الخفيف . فهو نوع من الفصحُ ، ولفظهما مختلف .

والنوع الثاني: مُؤكَّدة لِصَاحِبِها . وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ، نحو<sup>(٣)</sup>: «لَا مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيْبِيَا» ، لأنَّ معنى «جيبيَا» مستفاد من صاحب الحال ، وهو الاسم الموصول لآله من صريح العموم . وفي التمثيل بذلك لِما ذكر إشارة للرَّد على الشَّيخ ابن مالك ، حيث مثل به للمؤكَّدة لعاملها . وهذا النوع ذكره الجمال بن هشام ، وقال في «المغني»: وأهمُ النحوَيْن ذكر المؤكَّدة لصاحبها .

والنوع الثالث: مُؤكَّدة لِمَضْمُونِ جُمْلَةِ قَبْلَهَا . وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة ، وتلك الجملة مركبة من اسمين معرفتين جامدين ، نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ حَطُوفًا . فإنَّ العطف والعنُونُ من شأن الأبوة . وجعل الشَّيخ ابن مالك هذا النوع من المؤكَّدة لعاملها ، على تأويل الأب بمشتق . فالعامل الأب لِما فيه من معنى الإشراق .<sup>(٤)</sup> ومن

(١) الآية ٧٩ من سورة النساء . وللفظ: حال من الفسیر المستعر في الخبر المحدوف للمبتدأ: تأكيد . م: إما اللفظ والمعنى نحو:

(٢) الآية ١٩ من سورة التعل .

(٣) الآية ٩٩ من سورة يومن .

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة الاشتاق .

فَمَّا اشْتُرطَ الْجَمُودُ الْمَحْضُ .<sup>(١)</sup>

هذا، وغير خاف أن المؤكدة من الحال الالزمه، كما صرّح بذلك الجمال بن هشام في «الأوضاع»، حيث قال: وتقع وصفاً تابتاً<sup>(٢)</sup> في ثلاث مسائل: إحداها أن تكون مؤكدة، إلى آخره. فقول المصنف فيما سبق: «وَالى لازمة» أي: غير مؤكدة.<sup>(٣)</sup> وقد نبهنا عليه فيما سبق، وعامل الحال الأولى والثانية مذكور، وهو في الأولى «تبسم»، وفي الثانية «آمن»، وعامل الحال الثالثة محظوظ وُجُوهًا مُقدر بعد الخبر، تقديره في المثال المذكور كما قال سيبويه: أَحَدُهُ، وَنَحْوُهُ كَ «أَغْرِفَهُ». فإن كان المبتدأ لفظ «أنا» نحو: أنا أبوك عطوفاً، كان تقديره: أَحَدُ أو أَعْرَفُ عطوفاً.<sup>(٤)</sup> واختار شيخ المحققين أن العامل معنى الجملة،<sup>(٥)</sup> كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً. ومن قول المصنف يعلم أنه لا يجوز تقديم هذه الحال على تلك الجملة، ولا على أحد جزأيها.

---

(١) هنا هو المشهور في الجملة المتنيدة. وقد تكون فعلية كما ذكر القراء، نحو قول الله - تعالى - في الآية ١٢٢ من سورة النساء: (سَيْدِلُهُمْ جَنَاتٍ... وَعَنَّ الْوَحْشَةِ). وكذلك ما في الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء. وأجاز القراء أيضًا تقديم مثل هذه الحال، خلافاً لما سيرد بعد قليل. البحر ٧: ٤١١ والدر المصور ٩: ٤٠١.

وأنظر شرح الكافية ١: ٢١٤ وشرح التسهيل ٢: ٣٥٨ - ٣٥٦.

(٢) انظر أوضح المسالك ٢: ٧٩. وفي الأصل: «ويقع وصفاً تابعاً». وفي حاشية الأصل: «تابتاً».

(٣) كذا، بخلاف خبر المبتدأ، وجعل التفسير خبراً في المعنى.

(٤) كذا أيضًا. وتقدير العامل على هذا التحرر يعني أن الجملة المتنيدة هي الحال، وأن الحال المذكورة قبل هي مؤكدة لمضمون الجملة المقدرة أو شيء فيها، لا شيء في الجملة الاسمية المعنية.

(٥) أي: أنه عامل معنوي لا يجوز تقديم الحال عليه. وهو ما في مضمون الجملة، من نسبة أو إسناد كثيرو الأبرة. شرح الكافية ١: ٢١٥ وإعراب الكافية ص ١٦٤.

## [باب التمييز]

الناسُع منها: التَّمِيِّزُ. وَيُقَالُ لَهُ: التَّفْسِيرُ وَالتَّبَيِّنُ. فَهِيَ الْفَاظُ مُتَرَادِفَةٌ. وَهُوَ أَيُّ: التَّمِيِّزُ لِغَةً: فَصْلُ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِهِ، وَاصْطِلاحًا: اسْمٌ صَرِيحٌ نَّكِرَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ» الْبَيَانِيَّةِ أَيُّ: الَّتِي لِبِيَانِ الْجِنْسِ كَمَا سَبَبَتْ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، لَا الَّتِي يَكُونُ الْمَجْرُورُ بِهَا عِنْ الْمُبَيِّنِ بِهَا، لِتَخَلَّفُ ١٨٤ ذَلِكَ فِي نَحْوِ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، / وَلَا الْأَبْدَانِيَّةُ كَمَا سَبَبَتْ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ، مُبَيِّنٌ لِبِهِمْ اسْمٌ أَيُّ: رَافِعٌ لِخَفَافِهِ، أَوْ لِإِجْمَالِ نِسْبَةٍ. فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَالْتَّجَمُ بِمَعْنَى النَّاجِمِ.

فَعَرَجَ<sup>(٣)</sup> بِـ«الْمُنْصُوبِ» نَحْوُ: عَشَرَةُ مِنَ الدِّرَاهِمِ، لَأَنَّهُ لَيْسَ تَمِيِّزًا اصْطِلَاحًا. نَعَمْ، يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَمَائَةُ رِجَلٍ. وَخَرَجَ بِـ«الْتَّنَكِيرِ» نَحْوُ «وَجْهَهُ» مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، بِالْنَّصْبِ.<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ تُصِيبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. وَأَنَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:<sup>(٥)</sup>

### \* وَطَبِيتَ النَّفْسَ \*

فَـ«أَلَّ» فِي «النَّفْسِ» زَانِدَةٌ. فَهِيَ<sup>(٦)</sup> فِي مَعْنَى النَّكِرَةِ. وَخَرَجَ بِـ«مَعْنَى مِنْ» الْحَالِ. فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: فِي. وَيَخْرُجُ نَحْوُ: «عَشَرَةُ

(١) م: سببه.

(٢) سقطت هذه الفقرة من م، وسترد بعدُ مع شيءٍ من التفصيل.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «نَحْوَ وَجْهِهِ بِالْنَّصْبِ مِنْ قَوْلِكَ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ». وَانظُرِ الْشَّرْحُ وَالتَّفْسِيرُ.

(٤) مُضى فِي ص ١٢٤.

(٥) بِمَعْنَى: النَّفْسِ.

من الدراما ، لوجود «من» مع التعريف . فإنه ليس تمييزاً اصطلاحاً .  
وخرج به «المُبِين لإبهام اسم أو إجمالي<sup>(١)</sup> نسبة» اسم «لا»  
الثانية<sup>(٢)</sup> نحو: لا رَجُل - فإنه أي: «رجل» اسم نكرة بمعنى «من»  
الاستغراقية لا المُبَيَّنة ، أي: التي لبيان الجنس - ويخرج بها المفعول  
الثاني لـ «أستغفر» في قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

\* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا، لَسْتُ مُحْصِبَة \*

فإنه بمعنى «من» الابتدائية .

[المُبِين لإبهام الاسم]:

فالاول . وهو المُبِين لإبهام اسم . يقع بعد اسم المقدار ، عدداً أو  
مساحة أو وزناً أو كيلاً . فهو منحصر في أربعة مواضع:  
أحدها أي: تلك المواضيع الأربع: العدد المركب ، والعدد المُلحق  
بالجمع أي: جمع المذكر السالم ، والعدد المعطوف نحو<sup>(٤)</sup>: («أحد عشر  
كوبجا») ، وعشرون رجلاً ، و(«تسعة وتسعون نعجة»)<sup>(٥)</sup> . ذ («أحد عشر ، وعشرون ،  
وتسعة وتسعون») اسم مُبهم ، و(«كوبجا» ، ورجالاً ، ونعجة») اسم نكرة بمعنى

(١) كذا . وفي العبارة خلاف لقول المصنف .

(٢) في الأصل: الثبرة .

(٣) صدر بيت عجزة:

رَبُّ الْمَبَادِ، إِلَيْهِ الْوَرْجَهُ، وَالْعَقْلُ

الكتاب ١: ١٧ والمبني ٣: ٢٢٦ والخزانة ١: ٤٨٦ . والترجمة: الترجمة والقصد  
والعبادة .

(٤) الآية ٤ من سورة يوسف .

(٥) الآية ٢٣ من سورة ص .

«من» البِيَانِيَّةُ، مُبِينٌ لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ الْاسْمِ الْلَّاحِقِ لَهُ.<sup>(١)</sup>  
 ثَانِيَّهَا أَيْ: تَلِكَ الْمَوَاضِعُ: الْمِسَاحَةُ نَحْوُ: شِبْرٌ أَرْضًا. فَ«شِبْرٌ»<sup>(٢)</sup>  
 اسْمٌ مُبْهَمٌ، و«أَرْضًا» تَمْيِيزٌ، لَأَنَّهُ اسْمٌ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ» الْبِيَانِيَّةُ، مُبِينٌ  
 لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ الْاسْمِ.

ثَالِثُّهَا أَيْ: تَلِكَ الْمَوَاضِعُ: الْوَزْنُ كَ«رِطْلٍ زَيْتَنًا». فَ«رِطْلٌ» اسْمٌ  
 مُبْهَمٌ، و«زَيْتَنًا» تَمْيِيزٌ، لَأَنَّهُ اسْمٌ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ» الْبِيَانِيَّةُ، مُبِينٌ  
 لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ الْاسْمِ.

رَابِعُهَا أَيْ: تَلِكَ الْمَوَاضِعُ: الْكَيْلُ نَحْوُ: إِرْدَبٌ قَمَحًا. فَ«إِرْدَبٌ»  
 اسْمٌ مُبْهَمٌ، و«قَمَحًا» تَمْيِيزٌ، لَأَنَّهُ اسْمٌ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ» الْبِيَانِيَّةُ، مُبِينٌ  
 لِلإِبْهَامِ الْحَاصِلِ فِي ذَلِكَ الْاسْمِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْمَقَادِيرَ، إِذَا نُصِبَ عَنْهَا التَّمْيِيزُ، يُرَادُ بِهَا  
 الْمَقْدِرَاتُ لَا الْمَقَادِيرَ. فَيُرَادُ الْمَعْدُودُ وَالْمَذْدُورُ وَالْمَوْزُونُ وَالْمَكْيُولُ.

وَنَاصِبُ هَذَا التَّمْيِيزِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ نَفْسُ ذَلِكَ الْاسْمِ  
 الْمُبْهَمِ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> إِنَّمَا عَمِلَ تَشْبِيهًـ لَهُ بِالْمُشَبَّهِ.  
 وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ. وَوَجَهَ الشَّبَهُ أَنَّهُ طَالَبَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، أَوْ لَأَنَّهُ حَصَلَ  
 فِيهِ مَا بِهِ الْتَّعَامُ. وَهُوَ التَّنْوِينُ أَوْ التَّنْوُنُ، وَالتَّنْوِينُ فِي «أَحَدٌ عَشَرَ»  
 مَقْدِرًا. وَفِي كَلَامِ الْأَخْفَشِ: التَّحْقِيقُ أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزُ لَا نَاصِبُ لَهُ، وَإِنَّمَا  
 هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ.<sup>(٤)</sup>

(١) أَيْ: الْلَّاحِقُ لَهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: شِبْرًا أَرْضًا شِبْرًا.

(٣) كَذَا، وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ لَا وَجْهٌ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. انْظُرْ صِ ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «بِالْمَفْعُولِ». وَفِي الْحَاشِيَّةِ عَنْ نَسْخَةِ «بِالْمَفْعُولِ».

ثم لا يخفى أن كون هذه الثلاثة الأخيرة اسماء<sup>(١)</sup> للمقدار واضح، لأن بها يُعرف مقدار الشيء، وأما الأول الذي هو العدد فليس من جملتها عند المحققين. قال الجمال بن هشام:<sup>(٢)</sup> لأن المراد بالمقدار ما لم تُرَد<sup>(٣)</sup> حقيقته بل مقداره - حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه - والعدد<sup>(٤)</sup> ليس كذلك. ألا ترى أنت تقول: عندي مقدار رطل زيتاً. ولا تقول: عندي مقدار عشرين؟<sup>(٥)</sup> انتهى.

ثم حصر هذا القسم في هذه الأمور الأربعة مبني على التقريب على المبتدئ. وإلا فمعنى ما يقع بعدهما يُشبه الوزن نحو<sup>(٦)</sup>: (متقال ذرة خيراً)، وما يُشبه الكيل نحو: كُوز ماء، وما أفهم غيريّة نحو: لنا غيرها إيلاء، أو مثليّة نحو: لنا أمثالها شاء، أو تعجبنا نحو: لله ذرء فاريسا! أو كان فرعاً للتمييز نحو: جبة خزا، لأن الجبة مأخوذة من الخز. فهي فرعه بهذا الاعتبار.

### [المبین لِالجمَال نسْبَة]

والثاني - وَهُوَ المبین لِالجمَال<sup>(٧)</sup> نسبتاً - يقع في أربعة مواضع

(١) في الأصل وم: اسم.

(٢) شرح القطر ص ٢٣٩. وانظر التوضيح ١: ٣٩٦.

(٣) م: ما لم يرد.

(٤) م: والمعلوم.

(٥) في شرح القطر: مقدار عشرين رجلاً، إلا على معنى آخر.

(٦) الآية ٧ من سورة الزلزلة.

(٧) في شرح الأزemerية والتقطيع: المبين لِالجمَال.

أيضاً. قيل: أولى من هذا «أربعة أقسام»، لأنّ ما ذكر أقساماً للتمييز، لا للمواضع التي يقع فيها.

أخذها أي: تلك المواضع الأربع: المُنْقُولُ عَنِ الْفَاعِلِ تَحْوُ  
قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: (اشتَّمَلَ الرَّأْسُ شَبَيْباً). أصله: اشتَّمَلَ شَبَيْبُ الرَّأْسِ.  
فَحُولَ الإسْنَادُ مِنَ<sup>(٢)</sup> الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي  
النِّسْبَةِ، أي: في نسبة الشَّبَيْبُ لِلرَّأْسِ، فَجِيءَ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ «شَبَيْبُ»  
الَّذِي كَانَ فَاعِلًا،<sup>(٣)</sup> وَجُعِلَ تمييزاً.

والباعث على ذلك أي: التَّحْوِيل<sup>(٤)</sup> المذكور أن ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبَهِّمًا  
ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسِّرًا أَوْقَعَ فِي النِّسْبَةِ، لِحَصْولِهِ بَعْدِ الْطَّلْبِ، وَلَانْ فِيهِ إِفَادَةٌ  
عَلَيْهِنَّ.<sup>(٥)</sup> وفي كلام بعض الفقهاء: الحكيم إذا أراد التعليم لابد له أن  
يجمع بين إجمالي تنشوف معه النفس، وتفصيل تسكن إليه.

ثانيها أي: تلك المواضع الأربع: <sup>(٦)</sup> المُنْقُولُ عَنِ الْعَفْوِيِّ تَحْوُ  
قوله، تعالى<sup>(٧)</sup>: (وَقَبَرْزَنَا الْأَرْضَ عَيْوَنَا). أصله: وَقَبَرْزَنَا عَيْوَنَ الْأَرْضِ.  
فَحُولَ الْمُضَافُ أي: حُولَ الإسْنادِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ،<sup>(٨)</sup> فَحَصَلَ

(١) الآية ٤ من سورة مریم.

(٢) في الشرح والتفسيع: عن.

(٣) م: فاعله.

(٤) في الأصل: التَّحْوِيل.

(٥) أي: معلومتين.

(٦) كذلك. وهو جائز لأن المدد غير مضاد إلى المددود. انظر من ٥٧.

(٧) الآية ١٢ من سورة القمر.

(٨) في الشرح: عيون الأرض فحول الإسناد من المضاف.

إيهام في النسبة، أي: في نسبة التفجير<sup>(١)</sup> للأرض، فجيء بالمضارف وجُعلَ تمييزاً لذلك، وأقيمت المضارف إليه مقامة، فانتصب على المقصولة. والعلة فيه، أي: في التحويل المذكور، والباعث عليه ما تقدّم، من أن ذكر الشيء بهما لم يقع في النفس.

هذا مذهب أكثر المتأخرین. وذهب الشّلّویین<sup>(٢)</sup> إلى أن انتصار «عيوناً» ليس على التمييز، بل على الحال المقدرة، لأن الأرض حال التفجير لم تكن عيوناً، وإنما صارت عيوناً بعد ذلك. واستند في ذلك إلى أن سَنَ لم يذكر المتنقل عن المفعول.

وتبع الشّلّویین في ذلك ابنُ أبي الرّبيع،<sup>(٣)</sup> لكنه خرج الآية على وجهين آخرين: أحدهما: أن «عيوناً» بدل بعض من كل، حلف ضميره، أي: عيونها. الثاني: أن يكون مفعولاً على إسقاط الخافض، أي: بعيون. ورقة الجمال بن هشام.<sup>(٤)</sup>

ثالثها أي: تلك الموضع: المُنْقُولُ هِنَّ الْبُتَّدُلُ نَحْوُ قُولَهُ، تعالى: (أنا أكثُرُ مِنْكَ مَا لَهُ<sup>(٥)</sup>). أصله: مالي أكثُرُ منك. فمُحَوَّلُ المضارف أي: حُوّل الإسناد عنه إلى المضارف إليه، فحصل إيهام في النسبة، فجيء

(١) كلًا، والصواب التفجير.

(٢) انظر التوطئة من ٢٨٥.

(٣) هو أبو الحسين عبد الله بن أحمد الفرشي الأموي الأندلسي الإشبيلي، عالم بالحديث والفقه والأصول والقراءات والنحو، توفي سنة ٦٨٨. الليل والتكمة ٦: ٤٢ وغاية النهاية ٢: ٩٠. وانظر الملخص في خيط قوانين العربية من ٣٩٦.

(٤) اللمسة البدريّة ص ١٥١ - ١٥٢.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الكهف. وزاد في م: وولداً.

بالمضاد وجعل تمييزاً لذلك، وأقيم الفحص المضاد إليه مقام المضاد، فارتفع على الابتداء مكانه، وانفصل. والعلة في التحويل والباعث عليه ما تقدم.

وأبعها أي: تلك الموضع: **غَيْرُ المَنْقُولِ** عن شيء، كالواقع بعد اسم التفضيل، وله حالان: إما أن يكون منصوباً أو مجروراً. ولا يكون منصوباً إلا إن حسنه جعله فاعلاً لفعل، يجعل مكان اسم التفضيل من لفظه ومعناه، نحو: زيد أكثر مالاً، إذ يصح أن تقول: زيد كثُر ماله.

وإنما جاز نصبه في نحو: زيد أكرم الناس رجلاً، مع تخلف الشرط المذكور إذ لا يصح أن تقول: «زيد كرم رجل»،<sup>(١)</sup> لتعذر جره بإضافة اسم التفضيل له، لإضافته أولاً للناس. فلا يضاف ثانياً لامتناع إضافة اسم التفضيل مرتين.

وناسب التمييز، في هذه الموضع الأربع، المُسندُ من فعل في الأول والثاني - وهو «اشتعل» في الأول، و«فجر» في الثاني - أو شبيهه في الثالث والرابع. وهو «أكبر» في الثالث و«أكرم» في الرابع.

---

(١) م: أكرم رجل.

### [باب المستثنى]

العاشر منها أي: المنصوبات: **المُسْتَثْنَى**، أي: ما يطلق عليه هذا اللفظ في بعض أحواله، أي: وذلك فيما إذا كان منصوباً. وأدوات الاستثناء ثمانية.<sup>(١)</sup> وهي:

«إلا». وهي حرف اتفاقاً، وهي أنها أي: أُمُّ الأدوات، أي: أصلها، لأنَّ أُمَّ كُلِّ شيء أصله وعماده، كما تقدَّم، أي: أكثرها استعمالاً. ومن ثم بدأ بها.

و«غير». فإنها تخرج عن الصفة، وتتضمن معنى «إلا»، كما أن «إلا» تخرج عن الاستثناء وتتضمن معنى «غير»، فيوصف بها جمعٌ منكِر قبلها. وحيثند ينتقل إعرابها إلى ما بعدها نحو<sup>(٢)</sup>: «لو كان فيما

**إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ**» أي: غير الله.

و«سوى» يلفاتها الأربع. فـ«أَنَّهُ يُقَالُ فِيهَا: (سوى) بـكسر السين كـ(رضي)، وـ(سوى) بضم السين والكسر كـ(هذى)، وـ(سواء) بفتح السين والمد كـ(سماء)، وـ(سواء) بـكسر السين والمد كـ(بناء)». قال في «المغني»: والعامل أنها تُمدُّ مع الفتح وتُقصَّر مع القسم، ويجوز الوجهان مع الكسر. انتهى. والمدُّ مع الكسر أغربُها. ومن ثم آخرها.

ونذهب سـ/ والجمهور إلى أن «سوى» ظرف مكان يُعنى: وسط، ١٨٦ ملازم للتصب لا يخرج عن ذلك إلا في الشعر،<sup>(٣)</sup> فلا تكون بمعنى

(١) كذا. وهو جائز. انظر ص ٥٧.

(٢) الآية ٤٤ من سورة الأنبياء. وإلا الله: صفة لآلله مرفوعة.

(٣) في حاشية م شاهد شعرى على ذلك.

«غير». وذهب الرقانى وأبو البقاء إلى أنها تُستعمل ظرفاً غالباً، ويُعنى «غير» قليلاً. قال الجمال بن هشام: «والى هذا المذهب أذهب». وفي كلام ابن عصفور أن الاستثناء بغير الأولى من باقى اللغات، بطريق القياس عليها.

و«ليس». وهي فعلٌ عند الجمهور. وقيل بحرفيتها مطلقاً، وقيل بحرفيتها في باب الاستثناء خاصة.

و«لا يَكُونُ». وهي <sup>(١)</sup> فعل.

و«خلا وَهَا وحاشا». وهذه الثلاثة متعددة بين الفعلية والحرفية، كما سيأتي في كلامه. ولم يحفظ من في «عدا» غير الفعلية، وفي «حاشا» غير الحرفية.

### [المتصل والمقطوع والحصر]:

وللمُسْتَئْثِنِ بِهَا أي: بهذه الأدوات الثمانية <sup>(٢)</sup> أحكام، فالمُسْتَئْثِنُ بِـ«إلا» يُنْصَبُ وُجُوبًا إذا كان ما قبلها، أي: <sup>(٣)</sup> ما قبل «إلا»، كلاماً تاماً مُوجِبًا، يفتح العجم، نحو: قام الناس إلا زيداً. فـ«قام»: فعل ماضٍ، والناس: فاعلٌ، وإنما: حرف استثناء، وزيداً: منصوبٌ بـ«إلا» بذاته، على الأصح <sup>(٤)</sup> من أقوال ثمانية، منها أنه بـ«إلا» بمعنى: أستثنى، أي:

(١) يعني الكلمة: يكون.

(٢) كذا. وهو جائز. انظر من ٥٧.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: «الصحيح». وفي العاشبة من نسخة: «الأصح». واستخدام نحو «بذاتها» للتوكيد المعنوي جائز.

لتضمنها هذا المعنى . ورده ابن الأنباري<sup>(١)</sup> بخمسة أوجه : منها أنه لو كان كذلك لوجب لا يجوز في المستثنى إلا النصب ، مع جواز التفعع والجز في النفي على البدل ، نحو : ما جامني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا بزيد . ومنها : لماذا قدرتم : استثنى زيدا ؟ وهلا قدرتم : امتنع زيد .

قال : وحَكَىَ عن أبي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في محل خارج البلد ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى : بماذا انتصب ؟ فقال أبو علي : [بـ «إلا»]<sup>(٢)</sup> لأن التقدير فيه «استثنى زيدا» . فقال له عضد الدولة : وهلا قدرتم «امتنع زيد» فرفته . فقال أبو علي : إذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

ثم قال : والصحيح قول أكثر البصريين أن العامل هو الفعل بتوسط «إلا» ، لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه<sup>(٣)</sup> قوي بـ «إلا» ، فتعذر إلى المستثنى . ونظيره نصب المفعول معه بالفعل قبله بواسطة الواو ، نحو : استوى الماء والخشبة .

وعلى قوله «منصوب بـ «إلا» قوله «على الاستثناء» . وهو واجب النصب ، لأن مستثنى من كلام ثام موجب ، إذ العراؤ بالثمام أن يكون المستثنى منه مذكورا في الكلام . وقوله «قبلها» وقع التقييد به لموافقة الغالب ، وليس معتبرا في معنى الثمام ، كما سبقنا من كلامه .

(١) انظر الإنصاف من ٥٦٢ .

(٢) من ٣ .

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه لها في العربية . انظر من ٤٣١ و ٤٣٢ .

والمراد بالإيجاب، أي: بكونه موجباً، الا يتقدمة نفي أو شبهه.  
وهو النهي والاستفهام. وهذا الحكم ثابت سواء كان الاستثناء متصلأ  
أو منقطعاً.

والمراد بالإستثناء المتصل أن يكون المستثنى بعض المستثنى  
منه. وأما قوله: «أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه» ففيه نظر،  
لأن نحو: « جاءني بنوك إلا بني زيد» منقطع، مع أن المستثنى من  
جنس المستثنى منه.

والاستثناء المنقطع ملتبس<sup>(١)</sup> بخلافه، أي: بمخالفة المتصل،  
وإطلاق الاستثناء عليه مجاز على الراجع. وهو إلا يكون بعض  
المستثنى منه. وأما قوله: «الا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه»  
ففيه نظر علمته. ومن ثم قال شيخ المحققين:<sup>(٢)</sup> قد تبين أن المتصل  
ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظن بعضهم. انتهى.

ولا بد أن يكون المستثنى المنقطع بينه وبين المستثنى منه  
مناسبة. فلا يقال: « جاء القوم إلا ثعباناً» مثلاً.<sup>(٣)</sup> فالمتصل نحو: قام  
القوم إلا زيداً، لأن «زيداً» بعض القوم، والمنقطع نحو: قام الخيل<sup>(٤)</sup>  
إلا حماراً، لأن الحمار ليس بعض الخيل.

وفي الاستثناء المتصل إشكال مشهور، هو: لا يخلو إما أن يكون

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ملتبساً.

(٢) هو الرضي الأسترابادي. وانظر شرح الكافية: ١: ٢٢٤.

(٣) زاد هنا في م: النهي.

(٤) في الشرح: القوم.

«زيد» داخلاً في القوم أولاً . فإن كان الأول لزم التناقض ، لأنَّ المعنى حَ: جاء زيد مع القوم ولم يجئه . وإن كان الثاني فهو خلاف إجماعهم . وللناس في الجواب عن هذا الإشكال مذاهب ، من أحسنتها أنه داَخِل في مفهوم القوم ، خارج / عن حكمه ، فلا تناقض ، أي: فيقدر أن الإسناد ١٨٧ للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو «زيد» منه ، وإن كان الإسناد إلى المستثنى منه قبل الإخراج منه ذُكر .<sup>(١)</sup> وأما المستثنى المقطوع فخارج عن مفهوم المستثنى منه ، وعن حكمه معاً .

وإن كانَ ما قَبْلَ «إلا» من الكلام كلاماً تاماً غيرَ مُوجَبٍ ، بأنَّ تَقْدِمَ عَلَيْهِ نَفْيُهُ أو شَبَهُهُ كَمَا عَلِمْتَ ، فَلَمَّا لَمْ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَعَصِّلًا أَوْ مُنْقَطِلًا .

فإنَّ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَعَصِّلًا جَازَ فِيهِ - وَهُوَ الْأَرْجُحُ - الْإِتَّابُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ رَفِيعًا وَنَصِيبًا وَجَرًّا ،<sup>(٢)</sup> لفظاً أَوْ مَحَلًّا ، وَجَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، اتَّفَاقاً بَيْنَ<sup>(٣)</sup> الْعِجَازِيِّينَ وَالْمُتَبَيِّنِينَ . فَالإِتَّابُ لفظاً نَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفِيعِ ، عَلَى الْإِبَدَالِ مِنْ «الْقَوْم» بَدَلَ بَعْضُهُ مِنْ كُلِّ هِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - وَلَمْ يُحْتَاجْ لِلْفَسِيرِ الرَّابطِ بَيْنَ<sup>(٤)</sup> الْبَدَلِ وَالْمَبَدِلِ مِنْهُ لِحَصُولِ الْرِّبْطِ هُنَا ، لَأَنَّ «إِلَّا» وَمَا

(١) أي: ذكر هذا كله في الاستثناء المتصطل . انظر المطار . وفي الأصل و م: «ذُكراً» . وهي حاشية م: ذكر .

(٢) في الأصل: وجراً ونصيباً .

(٣) في الشرح: من .

(٤) في حاشية الأصل عن نسحة: «من» . وهو سهو ، لأنَّ المراد ما مضى في التعليقة المتقدمة .

بعدها من تمام الكلام السابق عليها. ولا يضر التناقض بين المبدل منه والمبدل في كون الأول منفيًا والثاني مثبتًا، خلافاً لعلب - وعلى أنه عطف نسقٌ عند الكوفيَّين، لأنَّ «إلا» عدُّهُم من مُحْرُوفِ العطفِ في باب الاستثناء خاصةً بمنزلة «لا» العاطفة، في أنَّ ما بعدها مُخالفٌ لما قبلها. ونحوه: «ما قام القوم إلا زيداً» بالتصب على الاستثناء. والإتباع محلًا نحوه: «ما فيها من أحد إلا زيد» بالرفع، و«لا إله إلا الله» بالرفع، و«ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به» بالتصب.

وإن كان الاستثناء مُنقطعًا فإن لم يمكن تسلُّط العامل على المستثنى وجَب التصب على الاستثناء، اتفاقاً بين الحجازيين والشِّعبيِّين، نحوه: «ما زاد هذا المال إلا التَّفْصُّ» بالتصب لا غير على الاستثناء، أي: ما زاد هذا المال لكن نقصَ.

ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل، لأنَّه لا يصح تسلُّط العامل عليه، إذ لا يقال: «زاد التَّفْصُّ» على معنى أنَّ التَّفْصُّ يزيد المال، أي: يكثُر بسيبه، لا على معنى أنَّ التَّفْصُّ زاد في نفسه وكثير، لأنَّ المبدل على نية تكرار العامل. فلا بد أن يصح تسلُّط العامل على المبدل. وذهب بعضهم إلى أنَّ «التَّفْصُّ» بالرفع على الابتداء وخبره محنوف، والتقدير: ما زاد هذا المال لكن التَّفْصُّ شأنه. (١)

وإن أمكن تسلُّط العامل على المستثنى ففيه خلافٌ بين الحجازيين والشِّعبيِّين. فالحجازيون يوجبون تصبَ المستثنى، أي:

---

(١) انظر الكتاب ١: ٣٦٧ وتعليق الفارسي عليه ٢: ٥٧ وشرح الكلبة ١: ٢٢٩ والارشاف ٢: ٣٠٤ والهمع ١: ٢٢٥ وحاشية الصبان ٢: ١٤٨.

يوجبون التنصب على الاستثناء، ولا يجيزون فيه الإتباع لأنَّه لا يصح في الإبدال<sup>(١)</sup> حقيقة، لأنَّ المستثنى ليس بعض المستثنى منه. والثَّمِيمُونَ يُجِيزُونَ<sup>(٢)</sup> فيه الإتباع لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، لكن بمرجوحة، نحو: «ما قامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا»، بالنصب على الاستثناء واجبًا عند العجَازِيْنَ، راجحًا عند الثَّمِيمِيْنَ.

ويجوز عندهم «إِلَّا حِمَارًا» بالرفع، على أنه بدل لصحة تسلط<sup>(٣)</sup> العامل عليه، إذ يقال: «قام حِمَارًا»، ما لَمْ يَتَقدَّمْ المستثنى على المُسْتَثْنَى مِنْهُ، أي: مع تأخيره عن العامل فيما، أي: في الاستثناء المُعْصِلِ والمُنْقَطِعِ أي: والمقسَّم<sup>(٤)</sup> أنه من كلام تام غير موجب.

فإن تقدَّمَ المُسْتَثْنَى على المستثنى منه وجَبَ نَصْبُه على الاستثناء، وامتنع إتباعه قولًا واحدًا، لأنَّ التابع لا يَتَقدَّمُ على المتبوع، ما دام باتِّه على تكبيته نحو: ما قام إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ. وعليه قول كُعبَة بْنَ زَيْدَ الْأَسْدِيَّ<sup>(٥)</sup>: ومالي، إِلَّا أَلَّا أَحْمَدَ، شِيعَةً وَمَالِيَّ، إِلَّا مَنْهَبَ الْحَقِّ، مَنْهَبُ والمنقطع<sup>(٦)</sup> نحو: ما قام إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ. وإعرابه أي: تطبيق<sup>(٧)</sup> هذا

(١) في الأصل: الإتباع.

(٢) م: يجوزون.

(٣) م: تسلط.

(٤) كلما في الأصل والعطار، وفوقه في الأصل: (مع). يعني أنه كذلك في نسخة. م: «والقسم». قوله «أله» يعني: لأنَّه، أي: لأنَّ المستثنى.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٢: ١٣٥ والمتنفس ٤: ٣٩٨ والعيبي ٣: ١١١ والخزانة ٢: ٢٠٧.

(٦) سقطت من م.

(٧) هي الأصل: «تطبيق». وفي العاشرية عن نسخة: تطبيق.

المركب على القواعد النحوية: ما: **نافية**. وقام: فعلٌ ماضٍ. وإنما: حرفُ استثناءً. وزيداً وحِماراً: نصبٌ، يحتمل أن يكون فعلًا وأن يكون مصدرًا<sup>(١)</sup> على الاستثناء. <sup>(٢)</sup> والقُومُ واحدٌ: كلٌّ منها فاعلٌ.

واختَرْزنا بِقولنا: «ما دام باقياً على تبعيته» عندما خرج عن ١٨٨ التبعية. فإنه يجوز أن يتقدم على المتبوع. وحينئذ لا يجوز نصبه على الاستثناء، بل يُعرب بحسب العوامل. وذلك في مثل: ما مررت بِمثلك أحدٍ، بالجز. فإن المتبوع، وهو «أحد»، أخْر عن تابعه، وهو «مثلك»، وصار تابعاً له، على أنه بدلاً منه بدأ كل من كل، <sup>(٣)</sup> أو عطف بيان، وفاءً بالقاعدة من أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يُعرب بحسب العوامل، وتكون النكرة بدلاً منه أو عطف بيان عليه.

ويذَلِك بِوجْه قَوْلُهُم أي: العرب، على ما حكاه يونس: مالي إلَا أبوك ناصِرٌ، بِرْفعِ الْمُسْتَنَى، وهو «أبوك» الذي لو كان منصوبًا لكان مستشن، مع تَقْدِيمِه على المُسْتَنَى منهُ الذي هو «ناصر»، أي: الذي لو نصب لفظ الأب لكان هو <sup>(٤)</sup> مستشن منه. وإنما وجوب الرفع للفظ الأب لأنَّه لم يبق على تبعيته بل صار متبوعاً، وصار متبوعه - وهو «ناصر». تابعاً له.

وحينئذ <sup>(٥)</sup> يكون إعرابه بالمعنى المتقدم: ما: **نافية** تميمية، بناء

(١) يعني: وأن يكون لفظه: نصبًا.

(٢) م: «الإثناء». وفي العاشية من نسخة: الاستثناء.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) ما في هذه الفقرة من جبارات شرح الأزهرية مفقود في المطبع منه عتدي، وفي التنقح أيضًا.

على أنه لا يجوز تقدّم خبر «ما» الحجازية ولو ظرفاً على الاسم، لا يقال: «ولالاتفاق<sup>(١)</sup> النفي»، لأننا نقول: ذاك نفي خبرها. ولهم: خبر مقدّم. ولألا: حرف استثناء مُلْفِي، لكون الاستثناء مُفَرِّغاً - كان الأولى أن يقول بدل هذا: لأن استثناء -<sup>(٢)</sup> وأبواه: مُبْتَداً مُؤخَر ومُضَاف إليه. وناصِرٌ: بَدَلٌ أو عَطْفٌ بيان، من «ابوئك» بَدَلَ كُلُّ مِنْ كُلٍّ، لأن «ناصِرًا»<sup>(٣)</sup> وإن كان عاماً في سياق النفي لكنه أُريد به خاص، فصح إيداله لأنَّ الأعمَّ لا يبدل من الأخص.

ولا يجوز تقديم المستثنى على جزأِي الكلام جميعاً، أي: على كُلِّ من المستثنى والعامل، نحو: إِلَّا زِيداً ما قام أحد.

وإن كانَ ما قَبْلَ «إِلَّا» من الكلام كلاماً غَيْرَ تَامٍ بَأنْ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ السُّتْنَى مِنْهُ، وغَيْرَ مُوجِبٍ بَأنْ تَقْدِيمَهُ نَفِيَ أو شَبَهُهُ كَمَا تقدّم، كانَ مَا بَعْدَ «إِلَّا» عَلَى حَسْبِ مَا يَقْضِيهِ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْعَوْاْمِلِ . وَيُسَمِّيُ هَذَا الإِسْتِثْنَاءُ اسْتِثْنَاءً مُفَرِّغاً، لِأَنَّ مَا قَبْلَ «إِلَّا» مِنَ الْعَوْاْمِلِ تَفَرَّغُ لِلْعَوْمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا غَالِبًا.<sup>(٤)</sup>

فإن كانَ ما قَبْلَ «إِلَّا» يَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ، لاقتضائه الرفع، رَفَعْنَا مَا بَعْدَ «إِلَّا»، وَقُلْنَا: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ. فـ«زَيْدًا»: مَرْفُوعٌ عَلَى الفاعِلِيَّةِ -  
«قام» لاقتضائه الرفع، والاستثناء في الحقيقة من عام<sup>(٥)</sup> محدوف، وما

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ولا تناقض.

(٢) أي: لأنَّ استثناء مفagu. وسقط «كان... استثناء» من م.

(٣) تمام العبارة مما لا وجه له في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣٢ - ٤٣٠ م: ناصر.

(٤) سقطت من م.

(٥) انظر التصریح ١: ٣٤٨.

بعد «إلا» بدل<sup>(١)</sup> من ذلك المحنوف، والتقدير في المثال المذكور: ما قام أحد إلا زيد. فمحذفوا المستثنى منه وأشغلو العامل بالمستثنى. وإن كان ما قبل «إلا» يحتاج إلى منصوب، لاقتضائه التصبّ نَحْسَبْنا ما بَعْدَ «إلا»، وَلَنَا: ما رأيْتُ إلا زيداً. فـ«زيداً» منصوب على المفعولية بـ«رأيْتُ». والأصل: ما رأيْتُ أحداً إلا زيداً.

إن كان ما قبل «إلا» يحتاج إلى مخصوصي، لاقتضائه الخضر، خَفَضْنا ما بَعْدَ «إلا»، وَلَنَا: ما مررت إلا بزيد. فـ«زيد» مخصوص بالباء المتعلقة بـ«مرر». والأصل: ما مررت بأحد إلا بزيد.

فإن قيل: لم ترتك المصنف القسم الرابع، وهو الموجب غير النام نحو: قام إلا زيداً؟ أجيب بأن هذا القسم غير جائز عندهم، لأنه لا يستقيم في الأغلب، لأن معنى هذا التركيب: قام جميع الناس إلا زيداً. وهو بعيد. فلذلك ترك في كلامهم. ومن غير الغالب استقامة نحو: قرأت [القرآن]<sup>(٢)</sup> إلا يوم كذا. إذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا اليوم المعين.

[المستثنى بغير وليس ولا يكون]:  
هذا المتقدم كله حُكْمُ المُسْتَثْنَى بـ«إلا»، وأما حُكْمُ المُسْتَثْنَى بـ

(١) كذا من التصريح ١: ٣٤٧ - ٣٤٨. والمبدلة عندم تقضي تكرار العامل، فليس الفعل الأول مفرحاً لهذا الاسم بعد: إلا. والأولى أن يبق الضغط له بالحصر، ويكون التقدير للمعنى لا لتوجيه الإعراب. وإلا كنا مع زاصي العطف على محلوف، وملعبهم بعد عن الضغط لأنه يجعل «إلا» حرف عطف. وكذلك الثان في المثاليين التاليين.

(٢) قصة من حاشية بس على التصريح ٢: ٣٤٨.

«غير وسيوى» يلغانها الأربع فهو الجر، لأن المستثنى بهما مجرور دائمًا بهما، قوله «بالإضافة» ضعيف،<sup>(١)</sup> ويحكم لـ «غير وسيوى» بما أي: الحكم الذي حكمنا به للاسم الواقع بعد «الا»، من وجوه النصب على الاستثناء مع التمام والإيجاب مطلقاً، أي: <sup>(٢)</sup> متصلة أو منقطعاً، نحو: قام القومُ غير زيد وسيوى زيد، وقام القومُ غير حمار وسيوى حمار، يتطلب «غير» لفظاً و«سيوى» تقديرًا. ويجوز في المعطوف على هذا المستثنى الجر مراعاة للفظ، والتطلب مراعاة للمعنى. نقول: قام القومُ غير زيد وصمو وعمرًا /

١٨٩

ومن جواز الوجهين، وهما التطلب على الاستثناء والإتباع للمستثنى منه، اتفاقاً بين العجائزين والتميميين - وذلك <sup>(٣)</sup> إذا كان الكلام تاماً غير موجب. وقد أشار إلى ذلك بقوله: مع النفي أي: أو شبهه، والتمام أي: وكان <sup>(٤)</sup> الاستثناء متصلة - نحو: ما قام القومُ غير وسيوى زيد، يرفع «غير وسيوى» على الإتباع، وتطلبهما على الاستثناء. فإن كان منقطعاً، والحالة هذه، فإن لم يمكن تسلیط العامل على المستثنى وجب التطلب على الاستثناء، اتفاقاً بين العجائزين والتميميين، نحو: ما زاد هذا المالُ غير وسيوى التقصى. وإن أمكن <sup>(٥)</sup> تسلیط

(١) إنما جعله هميفاً لأنه يرى أن المضاف إليه يكون جره بالمضاف لا بالإضافة. انظر

المطار من ١٣٧.

(٢) سقطت من ٢.

(٣) سقط من م حتى «عند العجائزين» من م، وألحق بالحاشية. وهذا الاعتراض حاصل بين الجار والمجرور «من جواز» والمبتدأ: نحو.

(٤) في حاشية م: وإن كان.

(٥) في الأصل: أمكنه.

العامل، على المستثنى، وجب نصبه على الاستثناء عند العجائزين، وجاز فيه عند التيميين الإتباع بمرجوحة، نحو: قام القومُ غَيْرُ وَسَوْيَ حَمَارٍ، بالترفع والتصب لـ «غير وسوى»، ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، ما دام<sup>(١)</sup> باقياً على تبعيته. وإلا وجب التصب على الاستثناء وامتنع الإتباع اتفاقاً، نحو: ما قام غَيْرُ وَسَوْيَ زَيْدَ الْقَوْمُ، وما قام غَيْرُ وَسَوْيَ حَمَارِ الْقَوْمُ.

ومن الإجراء على حسب ما يقتضيه<sup>(٢)</sup> العوامل، مع النفي، أي: أو يشبهه، وقدم الشمام - وهو الاستثناء المفرغ - نحو: ما قام غَيْرُ زَيْدَ وَسَوْيَ زَيْدٍ، يرفع «غير» لفظاً و«سوى» تقديرًا، على الفاعلية لاقتضاء العامل ذلك،<sup>(٣)</sup> وما رأيت غَيْرَ زَيْدَ وَسَوْيَ زَيْدٍ، يتصب «غير» لفظاً و«سوى» تقديرًا، على المفعولية لاقتضاء العامل ذلك، وما مررت بغير زَيْدَ وَسَوْيَ زَيْدٍ، يجر «غير» لفظاً و«سوى» تقديرًا بالباء، لاقتضاء العامل ذلك.

وأما حكم المستثنى بـ «ليس ولا يكُون» فهو التصب وجوياً، وهو المراد بقوله: فهو واجب التصب لكونه خبرهما. ولا يكون إلا متصلًا ولا يكون مفرغاً، واسمُهما ضمير مستتر فيهما وجوياً، عائد على اسم الفاعل أو اسم المفعول المفهوم من الفعل ويشبه السابق عند من، أو [على]<sup>(٤)</sup>

(١) سقطت من م.

(٢) م: ما يقتضيه.

(٣) سقطت بهبة الفقرة من م، وألحقت بالعashية مخرومة.

(٤) تتمة من الشرح والتبيّن.

البعضِ العَدُولِ عَلَيْهِ يُكُلُّو التَّابِقِ هِنَّ جَمِيعُ الْبَصَرِيَّينَ، أَوْ عَلَى  
الْمَعْدَرِ الْمَدُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ تَقْسِمُنَا، أَيْ: هِنَّ الْكُوفِيَّينَ، تَحْوُّ: قَامُوا  
لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا.

وَالتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ هُوَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ هُوَ أَيْ:  
الْقَائِمُ زَيْدًا.

وَالتَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ: «ضَرِبُوا لَيْسَ زَيْدًا أَوْ لَا يَكُونُ زَيْدًا»: لَيْسَ هُوَ  
أَيْ: الْمَضْرُوبُ زَيْدًا، أَوْ لَيْسَ هُوَ أَوْ لَا يَكُونُ هُوَ<sup>(١)</sup> أَيْ: بِعَضُّهُمْ زَيْدًا،  
عَلَى الْثَّانِي، أَوْ لَيْسَ هُوَ أَوْ لَا يَكُونُ هُوَ أَيْ: قِيَامُهُمْ قِيَامًا زَيْدًا، عَلَى  
الْثَّالِثِ، فَخَلِيفُ الْمُضَافِ، وَأَقِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامُهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَمْلَةَ «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ  
نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَانْفَةً، وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِيمَا قَالَهُ سَيِّدُ  
الْكُوفِيَّينَ قَصْوَرًا<sup>(٢)</sup> لَأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ نَحْوَ: الْقَوْمُ إِخْرَتُكَ<sup>(٣)</sup> لَيْسَ أَوْ لَا  
يَكُونُ زَيْدًا، لَأَنَّهُ لَمْ يَتَقدَّمْ فِيهِ فَعْلٌ وَلَا شَبَهٌ.

### [المُسْتَنْدُ بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا]:

وَإِمَّا حُكْمُ الْمُسْتَنْدِ بِ«خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا» فِيمَا النَّصْبُ وَإِمَّا الْجَزْءُ  
وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: يَجْمُوْزُ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَلَا يَلْهُمُهَا ضَمِيرٌ  
مُسْتَبِّرٌ فِيهَا وُجُوْنِيَا. وَفِي تَقْسِيرِهِ الْخِلَافُ التَّابِقُ فِي اسْمِ «لَيْسَ وَلَا

(١) م: وَلَا يَكُونُوا هُوَ.

(٢) م: قَصْوَرٌ.

(٣) م: إِخْرَتُكَ.

يكون». ولا يجوز نصبه إلا إن قدرتها أفعالاً، بتضمين «خلا» معنى: جاوز.  
وإلا فهو قاصر لأنه يقال: خللت الدار. فلا ينصب المفعول به بنفسه.  
والى الثاني أشار بقوله: ويَجُوزُ جَرْهُ بِهَا.<sup>(١)</sup> ولا يجوز جزءه بها إلا  
إن قدرتها حثوفاً جارةً للمُسْتَثنَى المذكور. نحو: قامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا  
وَرَبِيدًا، وَعَدَا زَيْدًا وَرَبِيدًا، وَحَاشَا زَيْدًا وَرَبِيدًا، يَنْصِبُ «زَيْدًا» وجَرْهُ في  
الأمثلة المذكورة. والجز بالأولين قليل، وبالثالث كثير.

وقد تعيّن هذه الكلمات الثلاث<sup>(٢)</sup> للفعلية، وحَ يتعيّن نصب  
المُسْتَثنَى بها ويُمْتَنَعُ جَرْهُ. وذلك إذا افترن بها «ما» المصدرية. والى  
ذلك أشار - رحمة الله تعالى -<sup>(٣)</sup> بقوله: / مَا لَمْ تَتَقدَّمْ «ما» المصدرية  
على «خلا وعدا» أي: «وحاشى»، وإن كان افترانها بـ«ما» المصدرية  
قليلًا. ومن ثُمَّ اقتصر على «خلا وعدا»، أي: محل جواز الوجهين ما  
لم تَتَقدَّمْ<sup>(٤)</sup> «ما» المصدرية على «خلا وعدا».

فإن تَقدَّمتَ عَلَيْهِما وَجَبَ النَّصْبُ وامتنع الجَرُّ، ومثلهما «حاشى»  
كما علمتَ، لِتَعْيَّنِ الفِعْلِيَّةِ وانتفاءِ الْحِرْفِيَّةِ حينئذٍ بافتران «ما»  
المصدرية، لأنَّ «ما» المصدرية مُختَصَّةً بالأفعال. أي: لا تتصل إلا  
بالأفعال، نحو: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمرًا، وما حاشى بكلِّها.  
وفيه أن هذه الأفعال جامدة لوقوعها موقع الحرف وهو «إلا»، و«ما»  
المصدرية لا تدخل على جامد كما في «التسهيل».

(١) سقطت من م.

(٢) م: ثلاثة.

(٣) الأعراض ليس في م.

(٤) م: يَتَقدَّمُ.

فإن لم تكن «ما» مصدرية، بأن كانت زائدة، لم تتعين هذه الكلمات للفعلية، وَحْ يجوز الوجهان. وإلى ذلك أشار بقوله: ما لم يُحْكَم بِزِيادةٍ «ما». فإن حكم بزيادتها فإنه يَجْوَزُ الْجَرُّ عَلَى تَقْدِيرٍ الحرفية، لانتفاء تعين الفعلية، بعدم تقدُّم «ما» المصدرية.

وممن أجاز زيادة «ما» الجرمي<sup>(١)</sup>. فإنه حکى عن العرب: ما خلا زيد، وما عدا زيد، بالجز على زيادة «ما». ونماذج في «المعني»<sup>(٢)</sup> بأنه إن أدعى زيادتها قياساً فقادس، لأن «ما» لا تُزاد قبل الجاز بل بعده، نحو: (فيما رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ)،<sup>(٣)</sup> (عَمَّا قَلِيلٌ)،<sup>(٤)</sup> وإن أدعى أن ذلك سماعي<sup>(٥)</sup> فهو من الشذوذ، بحيث يُحفظ ولا يقايس عليه. ومن صرخ بقلة اقران «حاشى» بـ«ما» المصدرية ابن مالك في «التسهيل»، فقال: وربما قيل: «ما حاشى». وعليه قول القائل:<sup>(٦)</sup>

### \* رأيت الناس ، ما حاشى قُرِيشَا \*

وبه يُردُّ على من أنكر اقرانها بـ«ما»، وينى عليه أنها حرف جز لا غير. ومن أنكر ذلك سـَ ولم يحفظ فيها إلـا الحرفية، كما قدمناه عنه. وتبعد على ذلك البصريون إلـا العبرـد. فإنه وافق الكوفتين على أنها

(١) ص ١٤٢.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران. م: فيما رحمة.

(٣) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: سماعي.

(٥) مصدر بيت للأخطل عجزه:

فليا ، تمن ، القسلم كمالا

شرح شعره من ٥٦٨ والمعني من ١٢٨ وشرح أبياته ٣: ٨٥ - ٨٦ والخزانة ٢: ٣٦ .

تكون فعلاً. ومما استدلوا به أنَّ المجاز وال مجرور يتعلَّق بها في قولهم<sup>(١)</sup>: «حاشَ اللَّهُ». ورُدَّ بأنَّ اللَّام زائدة لا تتعلَّق بشيءٍ. وظاهر كلام ابن الأباري أنَّ عدم افتراضها بـ«ما» قدر<sup>(٢)</sup> متفق عليه بين البصريين والكوفيين، لأنَّه لم يذكر ذلك في أدلةِهم على الفعلية.

---

(١) الآيات ٤١ و ٥١ من سورة يوسف. وفي الأصل: حاشا له.

(٢) في حاشية م: أي: أمر.

### [باب اسم «لا» التبرئة]

الحادي عشر منها اسم «لا» العاملة عمل «إن». وهي «لا» النافية للجنس، أي لصفته نصًا لا ظهوراً. ومن ثم اختصت بهذا الاسم، لأن «لا» العاملة عمل «ليس» وإن نفَتِ الجنس أيضًا، في بعض الأحيان، نحو قوله:<sup>(١)</sup>

تعز، فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر، مما قضى الله، واقتصر تفسيه ظاهراً لا نصاً. ومن ثم اشتهرت بالنافية للوحدة. فالمنفي في العاملة عمل «إن» أمكن، ومن ثم قيل لها: «لا» التبرئة، كما تقدم وإن كان حق «لا» التبرئة أن تصدق على «لا» النافية كائنةً ما كانت، لأن البراءة هي التبني. وإطلاق التبرئة عليها من باب [اطلاق]: زيد عدل.<sup>(٢)</sup>

### [المنصوب والمبني]:

ولا يكون اسم [«لا»]<sup>(٣)</sup> المذكورة أي: النافية للجنس نصًا إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوباً لفظاً أو محلاً. فيكون منصوباً<sup>(٤)</sup> لفظاً، إذا

(١) المعني من ٢٦٤ وشرح أبيه ٤: ٣٧٧ . والمعنى ٢: ١٠٢ والخزنة ١: ٥٣٠ . وتنمية عبارة الشارح لا وجده لها في العربية. انظر من ٦٦٦ و ٤٣٢ .

(٢) هذا به الوصف بال المصدر للبالغة. يعني أن التبرئة صفة لـ «لا». والمعروف أن «لا» مضافة إلى التبرئة، مضافة الدال إلى المدلول. انظر حاشية الصبان ٢: ٢ . وما بين معلقين من م.

(٣) من م.

(٤) م: منصوب.

كان مضافاً نحوه: لا غلام سَفِرَ حاضِرٌ . فـ «لا»: نافية للجنس، أي: لصفته وهي الحضور عن الغلام، لا لنفي الغلام نفسه. وغلام من «غلام سَفِرٍ»: اسمها منصوب بها لفظاً، لأنه مضاد. <sup>(١)</sup> وحاضر: خبرُها مرفوع <sup>(٢)</sup> بها - أو لم يكن مضافاً، لكن كان شبيهاً بالمضاد في أصل العمل فيما بعده، وإن كان عملهما <sup>(٣)</sup> مختلفاً.

وهو أي: الشبيه بالمضاد ما تصل به شيء من تمام معناه، وكان ذلك الشيء معمولاً له، مرفوعاً كان ذلك الشيء الذي هو المعمول نحوه: لا قَبِيحاً فعله حاضرٌ . فـ «قَبِيحاً»: صفة مشبهة اسم «لا» منصوب بها لفظاً، لأنه مشبه بالمضاد. وفعله: فاعلها. <sup>(٤)</sup> وحاضر: خبرُها مرفوع بها - أو منصوبها كان نحوه: لا طالعاً جَبْلًا مُقيِّمٌ . فـ «طالعاً»: اسم «لا» منصوب بها لفظاً، لأنه شبيه بالمضاد. وهو اسم فاعل ونافعه ضمير مشير فيه. وجبل: مفعول به. <sup>(٥)</sup> وقيمة خبرها - أو مخوضها كان ذلك المعمول بخافيض، يتعلّق مخوضه به أي: باسم «لا»، نحوه: لا ماراً بِزَيْدٍ هَنَدَا . فـ «ماراً»: اسم فاعل. وهو اسم «لا» منصوب بها لفظاً، لأنه شبيه <sup>(٦)</sup> بالمضاد. وبزيد: <sup>(٧)</sup> متعلق به أي به

(١) سقط «لأنه مضاد» من م، وألحق بالعافية من سخة.

(٢) م: مرفوعاً.

(٣) في الأصل: عملها.

(٤) أي: فاعل الصفة المشبهة ومضاف إلى اليماء.

(٥) كذلك، ولني الشرح والتفريع: «مفعوله». أي: مفعول اسم الفاعل.

(٦) في حاشية الأصل عن نسخة: مشبه.

(٧) زاد هنا في الشرح والتفريع: جار و مجرور.

«ماز». وفي كونه عاملًا للجزء بواسطة المحرف نظر. وعندنا: خبرها.  
 ويمثل الشبيه بال مضاد - وهو ما تصل به شيء من تمام معناه،  
 وكان ذلك الشيء معمولاً له كما علمت - <sup>(١)</sup> المتعلق به. وهو ما تصل  
 به شيء من تمام معناه، وكان ذلك الشيء غير معمول له، كالمعطوف  
 نسقاً نحو: لا ثلاثة ولا تين عندنا، لأن المعطوف عليه ليس عاملًا في  
 المعطوف، وكالمنعوت بجملة نحو: لا عظيمًا يرجى لكل عظيم غير الله،  
 أو بشبه <sup>(٢)</sup> الجملة نحو: لا حليمًا عندك أو في الدار مقيم. فإن المنعوت  
 ليس عاملًا في النعت، وليس فيه <sup>(٣)</sup> كما لا يخفى وصف المعرفة بالجملة  
 أو شبيهها، كما في: <sup>(٤)</sup> «يا عظيمًا يرجى [لكل عظيم]».

فإن لم يجعل ما ذكر نعتاً بل يجعل حالاً من فاعل «عظيمًا أو  
 حليمًا» كان من الشبيه بال مضاد، لا من المتعلق به. لكن سيأتي في  
 «باب التداء» جواز اعتبار النعت بالجملة وشبيهها بعد التداء فيكون  
 مبنياً نحو: يا عظيم يرجى لكل عظيم. فهل يقال بمثله هنا، فيقدر  
 النعت بذلك بعد بناء الاسم مع «لا»، فيجوز: لا عظيم يرجى، أو لا  
 حليم عندك أو في الدار؟

لا يبعد <sup>(٥)</sup> نعم، بل <sup>(٦)</sup> هو أولى من ذلك لسلامة هذا من وصف

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: علمت.

(٢) في الأصل: أشيء. م: يشبه.

(٣) أي: في المنعوت المذكور.

(٤) حديث شريف. انظر شرح العradi على الأنفاس ١: ٦٤٩. وما بين معمولين هو من م.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يبعد.

(٦) سقطت من م.

المعرفة بالجملة. وحيثُد ينخُرُجُ العَدِيْثُ - وَهُوَ<sup>(١)</sup> «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَتْ». بِتَرْكِ التَّنْوِينِ، بِتَقْدِيرِ تَعْلُقِ هَذَا الْجَازَ وَالْمَجْرُورُ بِ«مَانِع» بَعْدِ تَرْكِيهِ مَعَ «لَا»، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَخْرِيجِ الْبَغْدَادِيْنَ لَهُ، بَأْنَهُ مَنْصُوبٌ تُرْكَ تَنْوِينَهُ إِجْرَاءً لِهِ مُجْرِيِ الْمُضَافِ، وَلَا لِتَخْرِيجِهِ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيْنَ: إِنَّ هَذَا الْجَازَ وَالْمَجْرُورُ مَتَعْلِقٌ بِخَبْرِ «لَا» الْمَحْلُوفِ،<sup>(٢)</sup> وَالتَّقْدِيرُ: لَا مَانِعٌ [مَانِع]<sup>(٣)</sup> لِمَا أُعْطِيَتْ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْمُ «لَا» مُضَافًا وَلَا شَبِيهًَ بِهِ، بَلْ كَانَ اسْمُ «لَا» مُفَرِّدًا، أَيْ: فَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهًَ<sup>(٤)</sup> أَيْ: الْمُضَافٌ [بِوَاسِطةِ أَوْ غَيْرِهَا]<sup>(٥)</sup> وَلَا مَلْحُوقًا بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا لِنَفْطًا بِلِ مَحْلًا، فَيُبَيَّنُ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعَرَّبًا.

فَيُبَيَّنُ عَلَى الْفَتْحِ أَيْ: الْفَتْحَةُ، فِي نَحْوِ: لَا رَجُلٌ وَلَا رِجَالٌ، لِأَنَّهُمَا يُنْصَبَا بِالْفَتْحَةِ، لَوْ أَعْرَبَا.

وَبُيَّنَ عَلَى نَائِبِ الْفَتْحَةِ أَيْ: الْبَاءُ، فِي التَّثْبِيْتِ أَيْ: الْمُشَتَّى، وَفِي جَمِيعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ. فَالْأَوَّلُ أَيْ: الْمُشَتَّى نَحْوُ: لَا رَجُلَيْنِ، وَالثَّانِي أَيْ: جَمِيعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ: لَا زَيْلِيْنِ، يُكَسِّرُ الدَّالُ، لِأَنَّهُمَا يُنْصَبَا بِالْبَاءِ وَلَوْ أَعْرَبَا نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، كَمَا عَلِمْتُ. لَا يَقُولُ: «زَيْلِيْن» مَفْرَدَهُ زَيْدٌ، وَهُوَ

(١) المغني ص ٤٤١ .

(٢) في الأصل و م: «المحلوفة». والتصويب من العطار ص ١٣٥ .

(٣) ثمة من العطار.

(٤) في الشرح: ولا شبيه به.

(٥) من حاشية م عن نسخة.

علم، وقد ذكرت أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة، لأننا نقول: قدمنا أنَّ  
العلم إذا أرد جمعه هذا الجمع يُنوى تكيره. فالجمع نكرة.

ويُبيَّن على نائب الفتحة أيضًا، أي: الكسر أي: الكسرة، في الجمع  
بالألفِ والباء، نحو: لا مُسْلِمٌ، بالكسر من غير تنوين، لأنَّه أي:  
الجمع المذكور يُنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة لو أُعرب، كما عُلم.

وقد يُفتح أي: يُبَيَّن على الفتحة جوازًا، بناءً على الأصل  
المعروف، إجراء للباب على وَتِيرَةِ أي: طريقة واحدة، ويكون المراد  
بما ينصب به: <sup>(١)</sup> ما حقه أن ينصب به. وذلك عند أبي هُشَانَ الْعَازِنِيَّ،  
دون غيره من البصريين. فقد قال ابن جنبي: لم يُجز أصحابنا، أي:  
البصريون، الفتح إلا شيئاً فاسمه أبو عثمان. والصواب الكسر من غير  
تنوين. انتهى.

وعلى جواز الوجهين أي: البناء على الكسر من غير تنوين والبناء  
على الفتح، جرى <sup>(٢)</sup> في «الأوضح». وفي «سبك المنظوم» <sup>(٣)</sup> للشيخ  
ابن مالك أنه يُبَيَّن على الكسر مع التنوين. قال: لأنَّ تنوينه <sup>(٤)</sup> تكون  
«مُسْلِمٌ» لا كثنوين «زِيدٍ»، فلا ينافي البناء، أي: ليس تنوينه للصرف  
هل للمقابلة، والمنافي للبناء الأول دون الثاني.

وقيل: يتعين بناؤه على الفتح للخفة، لأنَّ الحركة ليست للاسم

(١) يعني ما ورد في عبارة الأزهري من المتن قبل. وفي الأصل: ما ينصب به.

(٢) انظر التصریح ١: ٢٣٩.

(٣) عنوان الكتاب: سبك المنظوم وملك المخرم. كشف الظنون ص ٩٢٨.

(٤) في الأصل: «لأنَّ تنوينه». م: لأنَّ تنوينه.

فقط بل للمجموع المركب. وهو «لا» والاسم. ورجحه في «المعنى». وفي كلام البدر الدمامي: الحق أنَّ الوجهين ثابتان عن العرب، مع أرجحية الفتح بنقل التاءات. فلا وجه بعد ذلك للاختلاف. ولهذا قال ابن خروف: لو وقفوا<sup>(١)</sup> على السماع ما اختلفوا. انتهى.

وأختلف الناس في علة بناء اسم «لا»، فقيل وهو الأرجح: هي تضمنه<sup>(٢)</sup> معنى «مِنْ» الاستغرافية، لأنَّ قوله: «لا رجلٌ في الدار» مثلاً بمعنى قوله: لا مِنْ رجلٍ في الدار. وبين ثمَّ صُرِّح بها في قول القائل: <sup>(٣)</sup>

\* لا لا مِنْ سَبِيلِ إِلَى هِنْدِ \*

وقيل: هي لتركيبه مع «لا»، أي: وتقديمَ أنَّ علة بناء المركبَ كـ«خمسة عشر» تضمنه معنى حرف المطف.

(١) النظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤: ٩٥ - ٩٦. ولبي الأصل: واقفوا.

(٢) م: تضمنه.

(٣) فيه بيت شعر:

لَقَامَ يَذُودُ الثَّانَى، قَنَها يَسِيفُو      وَقَالَ:

شرح ابن الناظم ص ٣٢٤ وأوضح السالك ١: ٢٨١ والبيحة المرضية ١: ٢٧ والمعجم ١: ١٤٦ والدرر ١: ١٢٥ والعلني ٢: ٣٣٢ والأشموني ٢: ٣ التصريح ١: ٢٣٩ .

### [باب المنادي]

الثاني: هَشَرَ منها: «المنادي» يفتح الدال. وَهُوَ المطلوب إقباله أي: توجهه، ولو بقلبه ولو حكماً، بحرف مخصوص. وهو «يا»، وهي أُمُّ الأدوات، و«أي». وبه الفز<sup>(١)</sup> الحريري في قوله: وما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟ فإن «يا» آخره متصل بأوله، ومعكوسه وهو «أي» يعمل عمله، كما علمت. وأيا وهيا وأا.

فخرج به «المطلوب إقباله» [المتفجع]<sup>(٢)</sup> عليه، نحو: يا محمداه. فإنه ليس مطلوبا إقباله. لكن في كلام شيخ المحققين:<sup>(٣)</sup> المتفجع عليه منادي، على وجه التفجع. فإذا قلت: «يا محمداه» كاتب يقول:<sup>(٤)</sup> تعال. فانا مشتاق إليك. كذا قال.

ودخل بقولنا «ولو حكما» نحو: يا سماءً ويا أرضًّا ويا الله، ونحو: يا زيد لا تقبل، وخرج به «حرف مخصوص» نحو قولك: أطلب إقبال زيد. فـ«زيد» ليس منادي اصطلاحاً.

### [المنصوب والمبني]:

وإنما يُنتصبُ أي: المنادي أي: يكون منصوباً لفظاً، إذا كان

(١) انظر مقامات الحريري ص ٢٠٦ م؛ وقد الفرز.

(٢) من م. وانظر العطار.

(٣) هو الرضي الأستراباذي. وأول القول للجزولي. انظر شرح الكافية ١: ١٣١ والقانون في النحو ص ٩٧ م؛ وفي كلام شيخ المحققين.

(٤) كذا. ولبي شرح الكافية: فكتلك ناديه وتقول له.

مُضافاً نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ كَانَ شَيْهَا بِالْمُضافِ فِي أَصْلِ الْعَمَلِ فِيمَا بَعْدِهِ.<sup>(١)</sup> وَهُوَ مَا عَمِلَ فِيمَا بَعْدُهُ إِنَّمَا الرَّفْعُ نَحْوُ: يَا حَسَنَا وَجْهُهُ - فَ«حَسَنَا»: صفة مشتبهه، ووجهه: فاعلها - أَوْ إِنَّمَا التَّنْصِيبُ نَحْوُ: يَا طَالِعًا جَبَلًا - فَ«طَالِعًا»: اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر. وجبلًا: مفعوله - أَوْ إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> الْجَرُّ بِخَاطِفٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ: يَا رَفِيقًا بِالْبَيَادِ. فَ«رَفِيقًا»: من أمثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل للمبالغة. وفي كون «رفيقًا» عاملًا للجر بواسطة الحرف نظر، كما تقدم في اسم «لا». وتقدم أن المتعلق إنما هو المخصوص.

أَوْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةً أَيْ: أَرِيدَ بِهَا غَيْرَ مُعَيْنٍ، نَحْوُ قَوْلِ الْأَعْنَى: يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي، وَنَحْوُ قَوْلِ الْوَاعِظِ: يَا خَافِلًا، وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ. لِأَنَّ الْأَعْنَى وَالْوَاعِظَ لَا يَقْصِدَا رَجُلًا بِعِينِهِ، أَيْ: شَانُهُمَا وَظَاهِرُ حَالِهِمَا ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْمُنَادِي مُقْرَدًا أَيْ: لَيْسَ مُضافًا وَلَا شَيْهًا أَيْ: شَيْءٌ  
المضاف، وَلَا نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةً، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُنْصُوبًا لِنَفْطًا بِلِ مَحْلًا،  
فَيُبَيَّنُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، لَوْ كَانَ مُعَرِّبًا.

ثُبَيَّنَ عَلَى الْفَصْمَ أَيْ: الْفَصْمَ فِي نَحْوِ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجَلُ، وَيَا  
هَنْدَاتُ، لِأَنَّهُ أَيْ: زَيْدًا<sup>(٣)</sup> وَنَحْوُهُ مَا ذُكِرَ يُرْفَعُ بِالْفَصْمَ أَيْ: الْفَصْمَ لَوْ  
أَعْرَبَ، كَمَا عُلِّمَ.

(١) انظر لنصب اسم «لا» في الورقتين ١٩٠ و ١٩١.

(٢) جاز دخول «أو» على «إنما» هنا وفيما ماضى قبل، لأن العبارة مركبة من كلامين. م: وإنما.

(٣) في الأصل: فإنه أي زيد.

ويُبَيَّنُ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْمُتَّنَّى نِيَابَةً عَنِ الْفُتْحَةِ تَحْوُّ: يَا زَيْدَانَ، لِأَنَّهُ  
يُرْفَعُ<sup>(١)</sup> بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الْفُسْمَةِ لَوْ أَعْرَبَ.

ويُبَيَّنُ عَلَى الْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الْفُسْمَةِ فِي جَمِيعِ الْمُذَكَّرِ التَّالِمِ تَحْوُّ: يَا  
زَيْلُونَ، لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الْفُسْمَةِ لَوْ أَعْرَبَ، كَمَا عَلِمَ.

وإِنْ كَانَتْ نِكْرَةً مَقْصُودَةً أَيْ: أُرِيدُ بِهَا مُعَيْنًا فَلِأَنَّهُ يُبَيَّنُ عَلَى الْفُسْمَةِ،  
أَيْ: الْفُسْمَةُ، مِنْ هَبَّيْرِ تَنْوِينٍ تَحْوُّ: «يَا رَجُلُ» لِمُعَيْنٍ، إِجْرَاءً لَهَا، أَيْ:  
النِّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ، مُبَعَّرَى الْعِلْمِ فِي إِفَادَةِ التَّعْيِينِ.

وَعَلَّةُ بِنَاءِ الْمَنَادِي الْمَذَكُورِ شَبَهَهُ لِلْحُرْفِ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ وَقَعَ  
مَوْقِعُ الْكَافِ الْاَسْسِيَّةِ الْمُشَبِّهَ لِلْكَافِ الْحَرْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ كَافُ الْخَطَابِ،  
لِأَنَّ «يَا زِيدُ» بِمَنْزِلَةِ: أَدْعُوكُ. وَهَذِهِ الْكَافُ كَافٌ: ذَلِكُ.

لَمْ يَخْفَى أَنَّ مَحْلَ وَجْبِ بِنَاءِ النِّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ عَلَى الْفُسْمَةِ مَا  
لَمْ يُوْصَفُ<sup>(٢)</sup> تِلْكَ النِّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ [بِجَمِيلَةِ أَوْ شَبَهِهَا].<sup>(٣)</sup> فَإِنْ وُصِّفَ  
بِجَمِيلَةِ أَوْ شَبَهِهَا - وَهُوَ الظَّرْفُ - جَازَ لِهَا التَّصْبِيبُ وَالْفُسْمَةُ، وَسَرَجَجَ  
نَعْبُدُهَا عَلَى ضَمْهَا لِأَنَّ النَّعْتَ بِمَا ذُكِرَ مِنْ تَمَامِ الْمَنْعُوتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
عَامِلًا فِيهِ. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ لَيْسَ عَامِلًا فِي النَّعْتِ. فَأَلْعَقَتْ تِلْكَ النِّكْرَةُ،  
لِكُونِهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ فِيمَا بَعْدُهَا،<sup>(٤)</sup> بِالْمُشَبِّهِ بِالْمُعْسَافِ، فِي كُونِهِ عَامِلًا

(١) فِي الْأَصْلِ: لِأَنَّهُ يُرْفَعُ.

(٢) الْمَصْدِرُ الْمَرْوُلُ مِنْ «مَا» وَمَا بَعْدُهَا فِي مَحْلِ جَرِ بِحُرْفِ مَقْدِرٍ: فِي، وَالْمُتَلَقِّي بِالْغَيْرِ  
الْمَحْلُوفِ لِ«أَنَّ». وَانْظُرُ الْوَرَقَيْنِ ٤٦ وَ٤٧.

(٣) مِنْ مِنْ.

(٤) مِمَّا بَعْدِهِ.

١٩٣ فيما بعده، بجامع أنَّ ما اتصل / بها من تسامها.

فالمنادى المنصوب إنما مضاف، أو شبيه به، أو شبيه بذلك الشبيه. وهو المُلحق بالشبيه بالمضاف، كما تقدم في اسم «لا». إلا أنَّ هذا الثالث يجوز فيه مع التنصب القسمُ.

فالموصوف بجملة تحوُّ قولهم في نداء الباري: <sup>(١)</sup> «يا عظيمًا يُرجى لِكُلِّ عظيمٍ». وعظيم: من أمثلة المبالغة <sup>(٢)</sup> كـ«رفيق». فجملة «يُرجى» في موضع تنصب تعتَّ <sup>(٣)</sup> لـ«عظيمًا» قبل ندائه. فهو <sup>(٤)</sup> من نداء الموصوف.

هذا قولُ الشیخ ابن مالک. وقولُ الجمال بن هشام الانصاری<sup>٥</sup>، احتراماً عن الخضراوي: <sup>(٦)</sup> جملة «يُرجى» في موضع تنصب على الحالِ من فاعلٍ «عظيمًا» المستتر فيه. والعاملُ في الحالِ هو العاملُ في صاحبها. وهو هنا «عظيمًا». وعليه فھي أي: هذه النكرة المقصودة من أمثلة الشبيه بالمضاف، لا من المُلحق به، لأنَّ ما اتصل بها معمول لها.

هذا توجيه التنصب الذي هو الراجع. وأما توجيه القسم الذي هو المرجوح - وهو «يا عظيم يُرجى لكل عظيم». فأنَّ <sup>(٧)</sup> جملة «يُرجى»

(١) النظر شرح التسهيل ٣: ٣٩٣ وشرح المرادي للألفية ١: ٦٤٩ وشرح الأشعوني ٣: ١٣٨ وحاشية الصبان ٣: ١٣٨. والحديث في كنز العمل ٧: ٤٦٦ ومجمل الروايات ١٢٨ برواية: يا عظيم.

(٢) كلما، و «عظيم» صفة مشبهة بخلاف مبالغة اسم الفاعل: رفيق.

(٣) في الأصل: «تعنا». وانظر الشرح والتتبّع.

(٤) م: فهذا.

(٥) يعني أن ذكر «الأنصاری» لئلا يظن أن المراد هو ابن هشام الخضراوي.

(٦) في الأصل: فلان.

نعت لـ «عظيم»، لكن نُعِّت بها بعد تدائه لا قبله، فهو من وصف  
المنادى، لا من نداء الموصوف، أي: اعتُبر الوصف بها بعد النداء.  
ووجه مرجوحيته أنه يلزم عليه نعْت المعرفة بالجملة، لأنَّ نكرة  
مقصودة، مع أنَّ الجمل بعَد المعرف أحوالٌ لا صفاتٌ، كما سبأني.  
وفيه أنَّ هذا أي: وصف المعرفة بالجملة لازم للشيخ ابن مالك.  
ويقال في شبيه الجملة بما قيل به في الجملة، نحو قولك لمعين:  
يا عظيماً عند الناس، أو يا عظيماً عند الناس، أو في الناس.

[باب خبر كاد وأخواتها]

الثالث عَشَر منها أي: المنصوبات: خَبَرُ «كَادَ» وخبر أخواتها أي: نظائرها.

اعْلَم - يا من يتأتى منه العلم، وَقُلْتَ اللَّهُ تَعَالَى: نَقْدِم بِيَان التَّوْفِيق - أَنَّ «كَادَ» وأخواتها أي: نظائرها تُسْمَى افْعَالَ الْمُقَارَبَةِ. وَهِيَ أي: هَذِهِ التَّسْمِيَّة مِنْ بَابِ تَسْمِيَّةِ الْكُلُّ أي: المَجْمُوعِ، أي: افْعَالِ الْمُقَارَبَةِ وَأَفْعَالِ الرَّجَاهِ وَأَفْعَالِ الشُّرُوعِ، بِاسْمِ جُزِئِهِ أي: بِاسْمِ بَعْضِ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ الَّذِي هُوَ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ.

فَهِيَ<sup>(١)</sup> مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ، لَا مِنْ بَابِ تَسْمِيَّةِ الْكُلَّ بِاسْمِ جُزِئِهِ، لَأَنَّ تَسْمِيَّةَ الْكُلَّ بِاسْمِ جُزِئِهِ عِبَارَةٌ عَنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ عَلَى مَا تَرَكَبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، كَتَسْمِيَّةِ الْمُرْكَبِ مِنْ كَلْمَتَيْنِ فَأَكْثَرُ كَلْمَةً.

[أنسامها الثلاثة:]

وَحْقِيقَةُ الْحَالِ أَنَّهَا أي: افْعَالُ هَذَا الْبَابِ، كَمَا عَلِمْتَ، ثَلَاثَةُ أَنْسَامٍ:

الْقَسْمُ الْأَوَّلُ: مَا وُضِعَ لِلَّدْلَالَةِ، أي لِأَجْلِ الدَّلَالَةِ، عَلَى قُرْبٍ الْعَبْرِ أي: الْمُخْتَرِ بِهِ، أي: عَلَى قُرْبِ حَصْولِهِ. فَالْمَوْضِعُ لِهِ الْقُرْبُ<sup>(٢)</sup> لَا الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، إِذْ هِيَ أَمْرٌ عَارِضٌ لِلَّذِكْرِ الْمَوْضِعِ لِهِ. وَيَقَالُ بِعَثْلِ هَذَا

(١) هي م وحاشية الأصل عن نسخة: فهو.

(٢) في الأصل: القريب.

فيما يأتي بعد، وهو أي: هذا القسم أفعال ثلاثة:  
 أحدها: «كاد». وهي أشهر تلك الأفعال، وين ثم بدأ بها. ومعناها  
 في أصل الوضع: قرب. ولا تستعمل بهذا المعنى، فلا يقال: كاد زيد من  
 الفعل، أي: قرب منه، ولا تكون إلا ناقصة، وقد يأتي منها المضارع  
 وأسم الفاعل والمصدر نحو: يكاد وكائد وكواداً وكيداً، بقلب الواو ياء.  
 وثانيها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «كَرَب» بفتح الراء أفعصح من  
 كسرها. وهي في الأصل بمعنى: قرب. وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال:  
 كَرَبَتِ الشَّمْسُ مِنِ الْغَرْبِ، أي: قربت منه. وهي في هذا المثال  
 فاصلة تامة. وقد تأتي متعدية، فيقال: كَرَبَتُ الْقِيَدَ، إذا ضيق به على  
 المقيد،<sup>(١)</sup> وتأتي ناقصة، وجاء منها المضارع نحو: كَرَبَ بالفتح يكُرُبُ  
 بالضم، كـ«الصَّرَبَ يَنْصُرُ»، وأسم الفاعل نحو: كارب. وقيل هو من  
 «كَرَبَ» التامة، ولم يجيء<sup>(٢)</sup> منها المصدر.  
 وثالثها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «أوشك». وهي في الأصل  
 بمعنى: أسرع فيه.<sup>(٣)</sup> وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال: أوشكَ فلان في  
 السير، إذا أسرع فيه، فتكون تامة، وتُستعمل ناقصة،  
 فكل من «كرب وأوشك» يُستعمل تاماً وناقصاً، بخلاف «كاد» لا  
 تُستعمل إلا ناقصة.<sup>(٤)</sup> وقد جاء منها المضارع نحو: يُوشِكُ - وهو أكثر من

(١) سقط «وقد تأتي... المقيد» من م.

(٢) في الأصل: «ولم يجيء». وهو لغة من يختلف الهمزة تسي، فيقول: جا يجي وشا يشا. م: ولم يجيء.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: لا يستعمل إلا ناقصاً.

١٩٤ ماضيها . وجاء منه اسم الفاعل نحو: **مُوشِك** ، أو حكي المصدر منها: **إرشاد** .  
 والقسم الثاني: ما **وُضَعَ لِلدلَّة** ، أي: لأجل الدلالة ، على رجائه  
 أي: الخبر ، أي: رجاء المتكلّم له . وتقديم معنى الرجاء ، وأنه في  
 الحقيقة يشمل الإشراق . وهو بهذا المعنى هو المراد هنا . وهو أفعال  
 ثلاثة أيضًا:

أحدها: **حَرَى** بالخاء والراء **الْمُهَمَّلَتَيْنِ** . وهي <sup>(١)</sup> بفتح الراء وقد  
 تكسر . وتُستعمل تامة وناقصة مسندة <sup>(٢)</sup> إلى «أن» والفعل ولم تصرف .  
 وثانيها أي: تلك الأفعال الثلاثة: **الْخَلُوق** بالخاء الممعجمة .  
 وتُستعمل تامة وناقصة مسندة <sup>(٣)</sup> إلى «أن» والفعل .

والثالثاً أي: تلك الأفعال الثلاثة: **عَسَى** . وتُستعمل تامة وناقصة  
 مسندة <sup>(٤)</sup> إلى «أن» والفعل غالباً ، وتصرف <sup>(٥)</sup> تصرفاً ناقصاً . وقد جاء  
 منها المضارع ، وهو: **أعْسَى** و**رَعَسُوا** و**رَعَسِي** ، دون المصدر . <sup>(٦)</sup>

والقسم الثالث: ما **وُضَعَ لِلدلَّة** ، أي: لأجل الدلالة ، على  
 الشرُوع في أي: في الخبر ، أي: التلبّي بأول أجزاءه . وهو كثير .  
 ومنه: **أَنْشَأَ** و**طَفِقَ** بفتح الفاء وكسرها . فهو من باب: ضرب  
 يتضرب ، أو من باب: عَلِمَ يتعلّم أو فَرَحَ يفرج . وقد جاء منها المضارع

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو .

(٢) الإسناد هنا فيه مبنيان: يسند الفعل التام إلى المصدر الموزول على أنه فاعله ، ويستند  
 الناقص إلى خبره المصدر الموزول على أنه المرجو للاسم قبله .

(٣) في الأصل وم: «وتصرفت» . وفي حاشية الأصل عن نسخة: «وتصرف» . وانظر العطار .

(٤) سقط «دون المصدر» من م .

وال المصدر. وهو «يَطْفَقُ» بالكسر «طَفْقًا» بفتح الفاء على أن ماضيه [طَفْق] بالفتح<sup>(١)</sup> و«يَطْفَقُ» بالفتح. ولم يجيء منه اسم الفاعل، وجاء منه المصدر، وهو من باب: فَرَحَ. وجاء على «طَفْقَةً»، على أن ماضيه «طَفْق» بالفتح أيضاً، لكن من باب: قَدَّ، لا من باب: ضَرَبَ.

و«عَلِيقٌ» بكسر اللام، و«جَعَلٌ». وقد جاء منه المضارع، وهو: يَجْعَلُ. ولم يجيء منه اسم فاعل ولا مصدر. و«أَخَذَ وَقَامَ»<sup>(٢)</sup> و«مَلَأَ وَهَبَ» بالتشبيه.

وكلُّها أي: هذه الأقسام الثلاثة تتعلَّل عَمَلَ «كَانَ» وأخواتها. وهو رفع الاسم ونصب الخبر. إِلَّا أَنْ خَبَرَهَا يَجْعَلُ كَوْنَةً جُمْلَةً. وشَدَّ مجئُه مفرداً بعد «كَادَ وَعَسَى»، كقوله: <sup>(٣)</sup>

\* فَأَبْتَأْتُ إِلَيْهِ قَهْمٍ، وَمَا كَدَّتُ آيَةً \*

(١) كذا. والصواب: «طَفْقٌ بالكسر» كما في التصريح ١: ٢٠٨. وما بين معموقين هو من م. وسقط منها «ويطفق بالفتح»، مع إشارة إلى لحق مفرد في المحاشية.

(٢) م: وأقام.

(٣) مصدر بيت لغابط شرًّا عجزه:

وَكُمْ يَعْلِمُهَا لَازِلُّهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ!

شرح الحماسة ص ٨٣ - ٨٤ والإنساخ ص ٥٥٤ وشرح المفصل ٧: ١٣ و العين ٢: ١٦٥ والمزانة ٤: ٩٠. م: «وَمَا كَتَتْ». وفهم اسم قبيلة. وأَبْ: اسم فاعل من مصدر: أَبْ، أصله في القياس «أَتَبْ». وجاز إيدال الهمزة الثانية باء، كما تقول: أَبْذَ وَكَلْبٌ. ومثلها أي: مثل هذه الخطة التي نجوت بها من الهلاك. ومارتها أي: بالخروج من البلاه. وتصفر: تصرخ وتلتف لما هي عليه من التعجب.

وَكَوْلُ الزَّبَاءِ: (١)

\* عَسَى الْغَوْرِ أَبُوسا \*

وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْجَمْلَةُ فِعْلِيَّةً. وَشَدَّ مُجِيْهُهَا اسْمَيْةً بَعْدَ  
«جَعْل»، فِي قَوْلِهِ: (٢)

وَقَدْ جَعَلْتَ قَلْوَصَ بَنِي سَهْلٍ، وَسَنَ الْأَكْوَارِ، مَرْتَهَا قَرِيبٌ  
وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْفَعْلِيَّةُ فِعْلُهَا مُضَارَعٌ. وَشَدَّ مُجِيْهُهَا ماضِيًّا (٣)  
بَعْدَ «جَعْل» فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «فَجَعَلَ  
الرَّجُلُ إِذَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا».

وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُضَارَعُ رافِعًا لِضَمِيرِ الْاسْمِ، (٤) وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يَرْفَعَ السَّبِيْبَ إِلَّا بَعْدَ «عَسَى» خَاصَّةً، كَقَوْلِهِ: (٥)

(١) مثُل يضرب للرجل يخبر بالشر فيهم به. جمهرة الأمثال ٢: ٥٠ - ٥١ وفصل المقال من ٣٣٥ والعقد الفريد ٣: ٥١ وألوضيح المسالك ١: ٢١٧ وشرح المكردي ١: ٢١٤ والتصریح ١: ٢٠٣ وكاشف المخاصة عن ألفاظ الخلاصة من ٧٠، والغیر: تصغير الغار، والأہوس: جمع باس. وهو البلاء الشديد.

(٢) الحماسة من ٣١٠ - ٣١١ والعيّني ٢: ١٧٠ والخزانة ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧ و٤: ٩٢ - ٩٣ والدرر ٢: ١٦. والقلوص: الفتية من الإبل. والرواية: «ابنی» م: «بني زهیر»، والأکوار: كور. وهو رحل البعير يادان.

(٣) كذا ذم النحاة. والصواب أن خبر «جَعْل» في قول ابن عباس هو الجملة الشرطية كلها - وهي تزوّل بمضارع: يُرسَل إِذَا اسْتَطَاعَ - لا جملة: أرسَل.

(٤) يعني اسم فعل الأفعال المذكورة.

(٥) صدر بيت للفرزدق عجزه:

إِذَا تَحْنُ جَازِزَنَا حَفِيرَ زِيَادَ؟

دبوانه ١٦٠ وحاشية الصبان ١: ٢٦٤ والعيّني ٢: ١٨٠ والدرر ١: ١٠٨. وخبر  
زياد: إمارة زياد بن أبي سفيان، وهي ما بين الشام والعراق.

\* وماذا حَسِنَ الْحَجَاجُ يَلْعُجُ جُهْدَهُ \*  
على رواية الرفع. وذلك الذي استوفى هذه الشروط نحو قوله: كادَ زَيْدٌ يَقْرَأُ.

وحيث كانت هذه الأفعال مثل «كان»، فيقال في إعرابها بمثل<sup>(١)</sup> ما قبل به في إعراب «كان» وأخواتها، فيقال: كادَ: يَفْعَلُ ماضٍ ناقصٌ. وتقدم معنى التقصان في الكلام على<sup>(٢)</sup> «كان». وزَيْدٌ: اسمُها مرفوع بها. وجُمْلَةٌ يَقْرَأُ: في موضعِ تصِيبٍ خَبِيرٌ «كادَ». وكذا البالغ من هذه الأفعال، يقال في إعرابه بمثل ما ذكر، بلا فرق. نحو:<sup>(٣)</sup>

\* تَكَبَّ القَلْبُ، فِي هَوَاً، يَذُوبُ، \*

وأوشكَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَحَرَى زَيْدٌ وَاخْلَوَتَ أَنْ يَقْوَمُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَزُورَنَا، وَانْشَأَ زَيْدٌ يَنْكُلُمُ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا، وَعَلِقَ زَيْدٌ يَسْمَعُ، وَجَعَلَ زَيْدٌ يَقْوَمُ،<sup>(٤)</sup> وَأَخْدَى زَيْدٌ يَنْكُلُمُ، وَقَامَ بَكْرٌ يُشَدُّ، وَهَلَهَلَ عَمْرُو [يَنَامُ]<sup>(٥)</sup>، وَهَبَّ زَيْدٌ يَفْعَلُ.

(١) م: مثل.

(٢) م: على الكلام في.

(٣) صدر بيت للكلحة العربي عجزه:

جِينَ شَالَ الْوُشَا؛ هِنْدٌ خَضُوبٌ

حاشية الصبان ١: ٢٦٢ والعيني ٢: ١٨٩ والدرو ١: ١٠٥ . م: «هواها». والوشَا:

جمع الواشي.

(٤) في الأصل: يقول.

(٥) تامة يتضمنها السياق.

[اقتران الخبر بـ «أن»]:

إلا أن لهذه الأفعال افتراقاً من وجهه. وذلك في اقتران الخبر أي: خبرها بـ «أن» المصدريّة. فإنّها في ذلك أي: بالنسبة لذلك أربعة أقسام: ما يمتنع اقتران خبره بها، وما يجحب اقتران خبره بها، وما يغلب اقتران خبره بها، وما يقلل اقتران خبره بها.

يُمتنع اقترانه بها مع أفعال الشروع، لأنّها للحال و«أن» للاستقبال، وبينهما تنافي.

ويجحب اقترانه بها مع «حرى واحلىّك» من أفعال الرجاء.<sup>(١)</sup>  
ويغليب اقترانه بها مع «عسى» التي هي من أفعال الرجاء نحو<sup>(٢)</sup>:  
﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْمَلَ / بَيْنَكُمْ﴾. وكان القياس الوجوب، ومن ثم قال بعضهم:<sup>(٣)</sup> جمهور البصريين على أن حذف «أن» بعد «عسى» ضرورة - و«أوشك» التي هي من أفعال المقاربة، إلحاقاً لها بـ «عسى». وفي التصریح<sup>(٤)</sup> عن الشّلّویین أن خبر «أوشك» لا يغليب اقترانه بـ «أن» إلا إن جعلت للترجي كـ «عسى»، وأما إن جعلت للمقاربة كـ «قاد» فلا.

ويقلل اقترانه بها مع «قاد وكرّب» من أفعال المقاربة، لأنّ المضارع ظاهر في الحال و«أن» تخلصه للاستقبال، وبينهما تنافي.<sup>(٥)</sup>

فإن قيل: الإخبار [بالحدث]<sup>(٦)</sup> بما اقترن بـ «أن» المصدريّة

(١) م: «المقاربة». وفي الحاشية من نسخة: الرجاء.

(٢) الآية ٧ من سورة الممتحنة. وليس في م «النحو» مع الآية.

(٣) ألمح هنا بين السطرين: أي.

(٤) في الأصل: تنافي.

(٥) من م.

يؤدي إلى الاخبار بالحدث عن الذات. أُجيب بأنه من باب: زيد عدل، أو في الكلام مضاد ممحض يقتدر قبل الاسم، أو قبل الخبر.

ثم لا يخفى أن<sup>(١)</sup> في تصریحه بأنَّ خبر هذه الأفعال يجب أن يكون جملة، مع قوله بأنَّ خبر بعض هذه الأفعال يقترن به «أن» المصدرية، نظر ظاهر، لأنَّ [الخبر]<sup>(٢)</sup> مع اقتران الفعل به «أن» المصدرية [يكون في قوة المفرد] لا جملة. فكان الأولى أن يقول: يُشترط في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلًا مضارعاً.

(١) أن: مخففة واسمها ضمير الشأن، أي: أنه. والخبر جملة: في تصریحه نظر.

(٢) ما بين ماقولين في المرضيin هو تتمة من المطار ص ١٤٠، وإنما خففت «أن» فيه جاز هذا الترکيب من دون التتمة بضمف.

## [باب خبر «ما»]

الرابع حَشَرَ منها أي: المنصوبات: خَبَرُ «ما» العجائزية. فَإِنْ أَهْلَ الحجاز أَعْمَلُوا «ما» التأْفِيَةَ عَمَلًّا «لِيُسْ»، لِقَوْةٍ شَبِيهَها بِهَا، فِي نَفْيِ الْحَالِ وَالدُّخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ، وَفِي دُخُولِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ. تَحْوُّلُ قَوْلِهِ، تَعَالَى (١): «مَا هَذَا بَشَرًا». فَ«هَذَا» أي: ذَا اسْمُهَا. وَيَشَرُّا: خَبَرُهَا.

## [شروط عملها]:

وَإِنَّمَا تَعْمَلُ أي: «ما» العجائزية هَذَا الْعَمَلُ أي: رفع الاسم وَنَصْبُ الْخَبَرِ، الَّذِي هُوَ خَلَافُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُشَتَّكَةِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا تَقْدِمُ، يُشْرُوطُهُ ثَلَاثَةُ أَحْدَاهُمَا أَلَا يَتَقَرَّبَ الْإِسْمُ بِـ«إِنْ» الْزَّائِدَةِ، وَثَانِيَاهُ: أَلَا يَنْتَهِيَ نَفْيُ الْخَبَرِ بِـ«إِلَّا»، وَثَالِثَاهُ: أَلَا يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْإِسْمِ، وَلَوْ ظَرِفَ.

فَإِنْ اتَّقَرَنَ الْإِسْمُ بِـ«إِنْ» الْزَّائِدَةِ تَحْوُّلُ قَوْلِكَ: مَا إِنْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، أَوْ انتَهَيَ نَفْيُ الْخَبَرِ بِـ«إِلَّا» تَحْوُّلُ قَوْلِهِ، تَعَالَى (٢): «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَقْتَ مِنْ قَبْلِهِ الرَّسُولُ»، أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْإِسْمِ تَحْوُّلُ: مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، بَطَّلَ الْعَمَلُ فِي الْأَمْيَلَةِ الْثَّلَاثَةِ. وَلَذِكَ وجَبَ رفعُ الْجَزَائِينَ بَعْدَهَا.

وَإِنَّمَا يَبْطَلُ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا أي: «ما» إِنَّمَا عَمِلَتْ حَمْلًا عَلَى

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

«ليس». فعملها ضعيف، لأنّه بطريق العمل والقياس،<sup>(١)</sup> و«ليس» لا تزاد بعدها «إن». فكلا ينبغي ألا يعمل ما حُمل عليها، إذا وردت «إن» بعده. لكن رُوي العمل مع «إن» الزائدة في قول القائل:<sup>(٢)</sup>

\* يَنْهِي خُدَانَةً، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَعَبَّا \*

على روایة التصب. ونخرج على أن «إن» نافية مؤكدة لـ «ما» لا زائدة. وقد ثُمِّلَ أي: «ليس» إذا انتقضَ نفيُ الخبر، أي: خبرها يـ «إلا»، نحو: ليس الطـيب إلا المـisk، بالرـفع حـملـاً عـلـى «ما»، حيث لا تعمل<sup>(٣)</sup> عند انتقادـنـ لـ نـفـيـ خـبـرـهاـ. فـأـهـالـهـاـ عـنـدـ اـنـقـاضـنـ التـفـيـ أـصـلـ مـقـبـسـ عـلـيـهـ، لأنـهـمـ قدـ يـحـمـلـونـ الأـصـلـ عـلـىـ الفـرعـ، كـمـ يـحـمـلـونـ الفـرعـ عـلـىـ الأـصـلـ.

حكى بعضهم قال: دخل بعضهم<sup>(٤)</sup> على أبي عمرو بن العلاء فقال له: يا أبو عمرو،<sup>(٥)</sup> ما شيء بلغني عنك أنت تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنت تجيز «ليس الطـيب إلا المـisk» بالرـفع. فقال له أبو

(١) سلط «عملها... والليس» من م.

(٢) صدر بيت عجزه:

و لا صـرـيفـاـ، و لـكـنـ أـنـثـمـ الـخـرـفـ

المغني ص ٢٢ وشرح أبياته ١: ١٠٦ والعيني ٢: ٩٢ والمغزاة ٢: ١٢٤ والدرر ١: ٩٥. والصریف: الفہم.

(٣) م: حيث تهمل.

(٤) هو عيسى بن عمر السعوي. النظر مجالس العلماء ص ٤ والأمثال ٣: ٢٩ والأشباه والظواهر ٣: ٢٣ و ١٦٥.

(٥) سلط «يا أبو عمرو» من متن م، وألحق بالحادية: يا أبي عمرو.

عمرو: هيهات! نمت وأذلَّت النَّاسَ. ليس في الأرض تبصي إلَّا وهو يرُفِعُ، ولا حجازي إلَّا وهو ينْصُبُ.

ثم قال أبو عمرو لخلفي الأحمر ولشخص آخر: <sup>(١)</sup> امضيا إلى أبي مهديَة أي: الحجازي، فلقنَاه الرفع - فإنه يأباه - <sup>(٢)</sup> وامضيا إلى المتنجِ ابن نبهان التميمي، فلقنَاه النصب. فإنه يأباه.

قالا: فمضينا إلى أبي مهديَة فوجدناه قائماً يصلِّي، فلما قُضِيَ صلاة أقبل علينا، فقال: ما خطبكما؟ فقلنا له: جئنا نسألك عن شيءٍ من كلام العرب. فقال: هاتيهما. فقلنا له: كيف تقول: «ليس الطيبُ إلَّا المِسْكُ»؟ ورفعنا. فقال: أنا مررت بالكذب، على كثِيرٍ سَنَّي؟ وأبي إلَّا النصب. قالا: ثم جئنا إلى المتنجِ، <sup>(٣)</sup> فقلنا له: كيف تقول: «ليس الطيبُ إلَّا المِسْكُ»؟ ونصبنا. فقال: «ليس الطيبُ إلَّا المِسْكُ». ورفع. ١٩٦ وجدهما به أن ينْصُبَ فلم ينْصُبْ، / فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده الرجل لم يبرح، فأخبرناه بما لحقنا، فأخرج الرجل خاتمه من يده، ودفعه إلى أبي عمرو، وقال: بهذا سُدَّت النَّاسَ. يا أبا عمرو.

ولا يخفى عليك أنَّ هذه القصة تضمِّنت أنَّ أهل العجاز لا يُهملون «ليس» في هذه الحالة ويرضون النصب، والمفهوم من كلام المعنف <sup>(٤)</sup> أنَّ أهل العجاز يُهملونها في هذه الحالة، ويرافقون بني تميم في الرفع حينئذ.

(١) هو أبو محمد يحيى البَيْزِيدِي.

(٢) م: يأبى.

(٣) هي الأصل و م: إلى أبي المتنج.

(٤) يعني ما قبل القصة. وانظر التصریع ١: ١٩٧. م: المؤلف.

ولِضَعْفِ (ما) هَذِهِ فِي الْعَمَلِ،<sup>(١)</sup> حِيثُ عَمِلْتَ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ، لَا يُصْرَفُ فِيهَا. فَلَذِكَ اشْرِطَ التَّرْتِيبُ فِي مَمْوَلِيَّاهَا، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ تَقْدِيمَ خَبِيرَهَا مُطلَقاً، وَابنُ عَصْفُورٍ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ ظَرِفَةً. وَيُعْلَمُ، مِنْ عَدَمِ جُوازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ، عَدَمُ جُوازِ تَقْدِيمِ مَمْوَلِهِ. وَمِنْ ثُمَّ أُهْمِلَتْ فِي قَوْلِ الْقَاتِلِ:<sup>(٢)</sup>

\* وَمَا كُلُّ مِنْ وَاقِيٍّ مِنِّي أَنَا عَارِفٌ \*

بِنَصْبِ (كُلُّ)، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ (عَارِفٌ).

نَعَمْ اسْتَثْنَيْ مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرِفَةً، فَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمَهُ نَحْوُهُ: مَا عَنْكَ زِيدٌ مَقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا، لِتَوْسُّعِهِمْ فِي الظَّرْفِ. وَهُوَ وَاضِعٌ عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ، إِذَا كَانَ ظَرِفَةً، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُهُ فَيُطَلِّبُ الْفَرَقُ بَيْنَ الْمَعْمُولِ وَالْخَبَرِ، حِيثُ يَجُوزُ تَقْدِيمَ الْأُولِيِّ دُونَ الْقَاتِلِ. وَقَدْ يَفْرَقُ بَأْنَّ التَّابِعَ يُغْتَنِي فِيهِ مَا لَا يُغْتَنِي فِي الْمُتَبَعِ.

وَأَمَّا بَنْوَتِيمِ<sup>(٣)</sup> فَيَهْلِكُونَ (ما) وَلَا يُهْلِكُونَهَا مُطلَقاً كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَا عَلِمْتَ. وَمِنْ ثُمَّ قَيْلُ عَلَى لِسَانِهِمْ:<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: وَلِضَعْفِ مَا فِي هَذَا الْعَمَلِ.

(٢) صَبَرْ بْنُ لَمَرَاحِمَ بْنِ الْحَارِثِ صَدْرَهُ:

وَقَالُوا: تَعْرِفُنَاهَا، الْمَنَازِلَ، مِنْ مِنْ

الْكِتَابِ ١: ٣٦ وَالْمَعْنَى مِنْ ٧٧٤ وَشَرَحُ أَيَّاهَ ٨: ١٠٩، ١١١ وَالْمَعْنَى ٢: ٩٨. وَتَعْرِفُهَا أَيْ: تَبَيَّنُ مَحْبُوبِكَ، يَعْنِي اسْأَلُ عَنْهَا لِتَرَاهَا. وَالْمَنَازِلُ أَيْ: فِي مَنَازِلِ الْحَجَّ. وَرَوَاهَا: جَامِعُهَا وَنَزَلَ فِيهَا.

(٣) م: أَمَّا بَنْوَتِيمِ.

(٤) الْمَهْفَفُ: الدَّقِيقُ الضَّامِرُ. وَالْأَعْطَافُ: جَمْعُ يَطْفَفُ. وَهُوَ الْجَابِبُ.

وَمُهْفَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ أَنْتِبْ فاجاب: ما قُتْلُ الْمُجَبِّ حَرَامٌ  
أي: أنا تميمٌ لا حجازيٌ. قال الأصمعي: إنَّ «ما»<sup>(١)</sup> لم تجيء في  
الشعر إلَّا على لغة تميم، ما خلا أبياتاً<sup>(٢)</sup> قليلة. وفي كلام بعضهم أنَّ  
«ما» لم تجيء في القرآن إلَّا على لغة العجمان، ما خلا<sup>(٣)</sup>: «وما أنتَ  
بِهَا دِي الْعُنْيِ عَنْ ضَلَالِهِمْ»، على قراءة حمزة.<sup>(٤)</sup>

فائدة:

مَمَّا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ أَيْ: رفعُ الاسم ونصبُ الخبر بطريق العمل  
عَلَى «لِبِسٍ»، عِنْدَ الْحَجَازَيْنِ أَيْضًا بِالشُّرُوطِ الْمُذَكُورَةِ غَيْرِ الشُّرُوطِ  
الْأُولَى لِعدَمِ تَأْتِيهِ فِيهَا فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِهِ. وَفِيهِ مَا تَقْدُمُ فِي الْكَلَامِ عَلَى  
الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ - وَيُزَادُ عَلَى الشَّرْطَيْنِ التَّافِيْيَيْنِ تَنْكِيرُ مَعْوِلِيْهِا، «لَا»<sup>(٥)</sup>  
التَّافِيَّةُ لِلْوَحْدَةِ أَوْ لِلْجِنْسِ<sup>(٦)</sup> ظَهُورًا، وَاشْتَهِرَتْ بِالْتَّافِيَّةِ لِلْوَحْدَةِ. لَكِنَّ  
عَمَلَهَا قَلِيلٌ جَدًّا، وَلَذِلِكَ لَا تَعْمَلُ إلَّا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

(١) م: قال الأصمعي هنا إن ما إنما.

(٢) في الأصل: «ما خلا أبيات». م: «أي ما خلا أبيات». والتصويب من العطار.

(٣) الآية ٨١ من سورة النمل. وليس في قراءات هذه الآية ما يعقل لغة بني تميم، فهي  
هذه المسألة. انظر معجم القراءات القرآنية ٤: ٣٧٠.

(٤) كذا. وقراءة حمزة هي: «تَهْدِي الْعُنْيِ». انظر النشر ٢: ٣٣٩ وإلحاد البشر من  
٣٣٩ وإلحاد الرموز وفتح الكنوز من ٣٤٠ والبحر ٧: ٩٦ وتفسير القرطبي ١٢:  
٢٢٣. للثِّيَّرَز.

(٥) لا: في محل رفع مبتدأ مؤخر، خبره مقدم محلوف يتعلق به: «مما». وفي الأصل  
وم: «معولها لا». وانظر العطار.

(٦) م: وللجنّس.

ولم أقف على مثال للأول<sup>(١)</sup> في شعر. وتقريبه نحوً أن يقال: لا  
رجلٌ في الدار، بل رجلان، أو رجالٌ. فلان لم يقل<sup>(٢)</sup>: «بل رجلان»،  
بأن قيل: لا رجلٌ في الدار، بالرفع احتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن  
تكون لنفي الوحدة. ويقال على توكيده على الأول<sup>(٣)</sup>: «بل امرأة»، وعلى  
الثاني<sup>(٤)</sup>: «بل رجالٌ أو رجالٌ».

ومن الثاني أي: من نفي الجنس ولا بدّ، قول القائل كما تقدم:<sup>(٥)</sup>

\* تَعَزُّ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِاقيا \*

فـ«شيء»: اسمها. وبباقيه: خبرها. وفيه ردٌّ على كثير من الناس زعموا  
أن «لا» العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، وفيه ردٌّ  
أيضاً على من قال بلزم حذف خبرها. بل هو الغالب، ومنه قول جدّ  
طرفة بن العبد:<sup>(٦)</sup>

مَنْ صَدَّ، عَنْ نِيرَانِهَا، فَلَا إِبْنُ قَبِيسٍ، لَا بَرَاحُ  
أي: لي.<sup>(٧)</sup> فـ«براح»: اسمها، وـ«لي» المعنوف: خبرها.

(١) أي: المعنى الأول، وهو نفي الوحدة.

(٢) م: فلان لم تقل.

(٣) أي: نفي الجنس.

(٤) يعني نفي الوحدة.

(٥) انظر من ٥٠٧.

(٦) البيت لسعد بن مالك، وهو الجد الثاني لطرفة. انظر شرح المعلقات العشر من  
٨٢.٣: «قول طرفة بن العبد». والبيت في الكتاب ١: ٤٨ والمقتبس ٤: ٣٦٠  
والمعنى من ٢٦٤ وشرح أبياته ٤: ٣٧٦ والعبني ٢: ١٥٠. ونيرانها أي: نيران  
العرب.

(٧) سقط «أي لي» من م.

وعن الجُزوَّلي: <sup>(١)</sup> بنُو تميم لا تلفظ بغير «لا» إلا أن يكون ظرفاً. قال الشَّلَوَيْنُ: وهذا استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد، وإن كان <sup>(٢)</sup> له وجه من اتساعهم في الظروف.

ومن التَّوادر مجيء أحد معهولَيَا معرفة، كقول المتنبي: <sup>(٣)</sup>

\* فلا الحَمْدُ مَكْسُوًّا، ولا الْمَالُ باقيا \*

وممَّا يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على «ليس» باتفاق من العرب، وهم الحجازيون والتميميون، «لات». وهي «لا» النَّافية زيدت <sup>(٤)</sup> عليها النَّاء لتأنيث اللَّفظ والمبالغة. وغير الجمهور من النَّحاة لم يُعملها، بل قال: إن جاء بعدها مرفوع فهو مبتدأ ممحض الخبر، أو منصوب <sup>(٥)</sup> فهو معهول لفعل مخلوف.

ولا تعمل إلا في اسم الزَّمان خاصة، ويكثر عملها في لفظ العين، ويقل في غيره كالساعة والأوان، ولا يجمع بين اسمها وخبرها. والغالب حذف اسمها نحو قوله، تعالى <sup>(٦)</sup>: «ولات حِينَ مناصٍ» بالتصب، <sup>(٧)</sup> أي: ولات العِينِ حِينَ مناصٍ. وقرى «ولات

(١) انظر الفالون في السعورص ١٠٢ وشرح المقلمة الجُزوَّلية من ١٠٠٦.

(٢) م: «لا أعرفه عن أحد فإنْ كان». وفي العاشبة عن نسخة: لا أعلمه.

(٣) عجز بيت صدره:

إذا الْجِمْدُ، لم يَرْزُقْ خلَاصًا مِنَ الْأَذَى،

ديوانه ٢: ٥١١ والمغني ص ٢٦٥.

(٤) م: زيد.

(٥) يعني: أو إن جاء منصوب.

(٦) الآية ٣ من سورة ص.

(٧) زاد هنا في م: أي ولات حين مناص حيناً ومتى بالتصب.

جِينُ مَنَاصِيْ بِالرَّفْعِ / أَيْ : وَلَاتَ جِينُ مَنَاصِيْ حِينَا .

وممَّا يعمل العمل المذكور عند أهل العالية، وهم ما فرق نجد إلى أرض تهامة، «إن» النافية. وأنكر عملها من النحاة أكثر أهل البصرة. سمع من أهل العالية: إن أحَدُ خَبِيرًا من أحَد إلَّا بالعافية. ومن ثم ذكر الشيخ ابن مالك أنَّ عملها نادر. ولا ينافيه قول بعضهم: إنَّ عملها أكثر من عمل «لا»، لأنَّه مع ندوره هو أكثر من عمل «لا»، لأنَّ عمل «لا» خاص بالشعر، كما علمت.

## [باب التابع للمنصوبات]

الخامس عَشَرَ منها أي: من<sup>(١)</sup> المنصوبات: التابع للمنصوب.  
وهو أي: التابع أربعة: النَّثُرُ حقيقى<sup>(٢)</sup> أو سبِيْنَ نَحُوا: رأيت زيداً  
الفاضيل، وجاء زيد القائم أبوه،<sup>(٣)</sup> والعطف نسقاً أو بياناً نَحُوا: رأيت  
زيداً وَهُمْراً، ورأيت أبا حفص عمرَ، والتوكيد لفظياً أو معنوياً نَحُوا:  
رأيت زيداً زيداً، ورأيت زيداً نفسه، والبدل بآقسامه [أي: الأربعة -  
وهي ما مثل بها: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتغال،  
وبدل غلط]<sup>(٤)</sup>. نَحُوا: رأيت زيداً أخاك، وأكلت الرغيف ثلك، وأظهر  
الله زيداً علمه، وركبت زيداً الفرس. فهذا التوابع الأربع منصوبية،  
وناصبها ناصب متبعها إلا البديل، فناصبها مُتَدَرِّجٌ مُعَالِلٌ لِنَاهِيٍّ  
متبعوها. ولذلك أُخْرِجَ.

(١) سقطت من م.

(٢) كذا، خلافاً لما سبرد مع العطف والتوكيد.

(٣) كذا أيضاً، وما فيه ليس من المنصوبات.

(٤) من حاشية م.

### [باب الفعل المضارع]

السادس عشر منها أي: [من]<sup>(١)</sup> المنصوبات، وبه تتم: الفعل المضارعُ. ولا يكون منصوباً لفظاً إلا إذا دخلَ هليه ناصِبٌ، ولم يتعين بأخره شيء يوجب إنشاء، كنون النسوة أي: الموضوعة للنسوة، وإن استعملت في غيرهن، أو نون التوكيد<sup>(٢)</sup> قبلة أو خفية. وإن<sup>(٣)</sup> لم يكن منصوباً لفظاً، وكان منصوباً محلّاً، على ما تقدم. ونواصِبُه أي: الفعل المضارع المتعلق عليها عند نحاة البلدين أربعة:

### [الأحرف الناقبة]

أحدها: «أن» يفتح التهمزة وسكون النون، أي: المصدرية لنادرها عند الإطلاق. وقيل لها: «المصدرية» لأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر. وبين تَمَّ تَسْلَطَ عليها وعلى مدخلولها العامل، فوافتها مدخلولها مبتدأ في نحو<sup>(٤)</sup>: «وان تصوموا خير لكم»، وخبراً للمبتدأ في نحو: الرأيُ أن تفعل كلًا، وفاعلاً في نحو: بدا لي أن أقوم، ومجروراً بالحرف نحو: عجبت من أن تفعل [كذا]<sup>(٥)</sup>، وفعولاً به في

(١) من م.

(٢) م: أو نون التوكيد.

(٣) يعني: وإن لم يتجرد من النونات المذكورة.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) من م.

نحو: أردتُ أن الفعل . وتقديم بعض ذلك في «أن» المفتوحة المشددة . و«أن» هذه الساكنة أم الباب ، ومن ثم بدأ بها .

وخرج بقولنا «المصدرية» المخفة من الثقبة . وهي التي فصلت<sup>(١)</sup> التین بينها وبين الفعل نحو<sup>(٢)</sup>: «علم أن سيكون منكم مرضى» أي: علم أن الشأن والحال<sup>(٣)</sup> سيكون منكم مرضى . وقد الغر في هذا الحريري<sup>(٤)</sup> بقوله: وأين تدخل التین فتعزل العامل من غير أن تُجَاهِل<sup>(٥)</sup>? فإن التین ، كما علمت ، إذا دخلت بين «أن» والفعل المضارع ارتفع الفعل بعدها ، وعُزلت<sup>(٦)</sup> عن عملها فيه النصب .

وثانيها: «لن» . وهو حرف بسيط لا إيدال فيه ، وقيل: مركب أصله «لا أن» ، حُذفت الهمزة مع حركتها تخفيفاً والألف لخوف التقاء الساكنين . وقيل: فيه إيدال ، أصله «لا» أبدلت الألف نوناً . ورُدّ بـان المعروف بإيدال النون ألفاً لا العكس .

وثالثها: «إذن» . وهو حرف بسيط ، وقيل: مركب . فقيل: أصله «إذا أن» ، نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حُذفت تلك الهمزة . وقيل: أصله «إذا أن» ، لأنها<sup>(٧)</sup> تفيد معنى «إذا» وهو الربط ، ومعنى «أن» وهو

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: «حصلت». م: وهو إن فصلت.

(٢) الآية ٢٠ من سورة العزمل .

(٣) م: علم أنه أي الحال والشأن أن .

(٤) في الأصل وم: «تعامل» . والتصويب من مقامات الحريري ص ٢٠٦ .

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: وامزقت .

(٦) كما بالتأريث بعد التذكير .

النصب، حُذفت همزة «أن» مع حركتها تخفيفاً، ثمَّ الْفُ «إذا» لخوف التقاء الساكتين. وعليها<sup>(١)</sup> فرسم التون واضح.

وقال شيخ المحققين: <sup>(٢)</sup> الذي يلوح لي ويغلب على ظني أنَّ أصله «إذا»، حُذفت الجملة المضافة<sup>(٣)</sup> هو إليها وعُوض منها التنوين. وعليه قيل: يُرسم ذلك التنوين نوناً مطلقاً. وبه قال المبرد، حتى إنَّه قال: اشتتهي أن تكوني يَدُّ من يكتب «إذن» بالألف، لأنَّها مثل «أن» ولن». وقيل: أَنَا مطلقاً.

وفيَّل: إنَّ نصبت يُرسم ذلك التنوين ألفاً، وإنَّ رُسِّمَ نوناً للفرق بينها وبين «إذا» الظرفية لِثُلُّا يقع إلَّا يقع إلَّا<sup>(٤)</sup> كما رسموا نون التوكيد ١٩٨ الخفيفة نوناً إذا حصل لبعض بسبب / رسمها ألفاً، كما علمت. وقيل: إنَّ وُصلت بالكلام رسم نوناً عملت أو لا مثل: مِنْ وَهُنَّ. وإنَّ وُقف عليها رسم ألفاً نحو: يَدَا وَدَمَا.

ورابعها: **«كَيٌّ** المصيرية المراداة عند الإطلاق.

وما اقتضاه كلامه، من أنَّ هذه الأربعة مُجمع عليها عند نحاة البلدين، فيه تنظر. فإنَّ كُلُّا من «إذن وكَيٌّ» إنما هو ناصب على الأصح عند البصريين لا اتفاقاً منهم، ومقابل الأصح عندهم أنَّ الناصب للمضارع بعدهما «أن» مضمرة لزوماً.

(١) أي: على الأقوال الثلاثة.

(٢) هو الرضي الأسترابادي. وانظر شرح الكالية ٢: ٢٣٥.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: الباس.

مثال «أن» المصدرية نحو قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «ان تَقُولَ نَفْسٌ». ذ  
«أن»: حرف نصب واستقبال. أنها أنها حرف نصب فواضحة، لأنها تعمل  
النصب أي: تنصب المضارع لفظاً أو محلأ، وأما أنها حرف استقبال  
فإنما تخلص المضارع للإستقبال أي: تعيّن زمان المضارع بعدها  
للاستقبال، بعد أن كان متحيلاً له وللحال إنما على الاشتراك، كما قال  
المحقق: <sup>(٢)</sup> «إنه الحق»، أو على الحقيقة والمجاز أي: حقيقة في الحال  
مجاز في الاستقبال، كما قال شيخ المحققين: <sup>(٣)</sup> «إنه الأقوى».

قال: لأنه إذا خلا عن القراءن يُعمل على الحال، ولا يُصرف إلى  
الاستقبال إلا بالقرينة. وهذا شأن الحقيقة والمجاز. قال السيوطي: وهو  
المختار عندي. واختاره ابن فلاح في «معنى»، <sup>(٤)</sup> وعلمه بأنه إذا  
تعارض الاشتراك والمجاز فال المجاز أولى. انتهى.

وتفوّل: فعل مضارع منصوب لفظاً بـ «أن» المصدرية، باتفاق  
أهل البلدين. وعلامة نصيحة الفتاحة الظاهرة.  
وريما جزّمت. ومنه قول الشاعر: <sup>(٥)</sup>

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) هو السعد الفتيازاني.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) المعنى في التحو في أربع مجلدات، صاحبه أبو الخير ثني الدين منصور بن فلاح  
النحوي اليمني ، توفي سنة ٦٨٠. بقية الوعاة ٢: ٣٠٢ وكشف الظنون من  
١٧٥١.

(٥) عجز بيت لأمرى القبس صدره:  
إذا ما فُدوْنا فَلَمْ يُلْدَنْ أَهْلِنَا:

\* تعالوا، إلى أن يأتينا الصيدُ، نحطبِ \*  
 وقد تهمل، فبرتفع المضارع بعدها. ومنه قول الشاعر: <sup>(١)</sup>  
 أن تقرأن على أسماء، وَيَحْكُمَا، مُنْيَ السَّلَامَ،  
 ومثالُ «لن» نحو قوله، تعالى <sup>(٢)</sup>: «لن تَبَرَّ [عليه عاكفين]». فـ «لن»: حرفٌ تفِي وتصِبُّ واستقبالٍ. أما التفِي فلأنها عند التجدد عن  
 القرينة لمجرد تفِي الحديث أي: تدلّ على انتهاء حدث المضارع في  
 الزمن المستقبل، ولا تفيد توكيده ولا تأييه، وحَ يكون قوله: «لن  
 أفعل كذا» سارياً <sup>(٣)</sup> لقولك: لا أفعل كذا، وأما النصب والاستقبال  
 فمعلومان مما تقدّم قريباً في الكلام على «أن» المصدرية. ونبَرَّ:  
 فعل مضارع منصوب لفظاً بـ «لن» باتفاق أهل البلدين. وهلامة تصيب  
 الفتحة الظاهرة.

ورُبما جَزَّمت المضارع. ومنه قول الشاعر: <sup>(٤)</sup>

= ديوانه من ٣٨٩ والمغني من ٢٨ وشرح أبياته ١: ١٢٨ - ١٣١. وخلونا أي: نهبا  
 صباحاً للصيد. والولدان: جمع ولد. وهو الصيد. وتعالوا أي: هلموا وأقبلوا.  
 والصيد: ما صيد من الوحش. ونحطب: تجمع المطح، فعل مضارع مجزوم بمعرف  
 شرط جازم محلوف مع فعله، لا بـ«أن» كما زعم العلبي وأخرون، أي: إن تقبلوا  
 نحطب. وحرك الفعل بالكسر للقافية.

(١) قسم بيت تهمته في حاشية م عن نسخة:

وَالآثِيرَا أَحَدًا

المغني من ٢٨ وشرح أبياته ١: ١٣٥ - ١٣٨ والمعني ٤: ٣٨٠ والخزانة ٣: ٥٥٩.

(٢) الآية ٩١ من سورة طه. وما بين ماقرئين من ٣.

(٣) في الأصل وم: مساو.

(٤) صهز بيت لكتير عزة صدره:

أيادي سبا، يا عَزْ، ما كُنْتُ بِعَذَّكُمْ

-

\* فَلَنْ يَحْلَ ، لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ ، مَنْظُرٌ \*

وتأتي «لن» للدعاء عند ابن عصفور، تمسكاً بقول الشاعر: <sup>(١)</sup>

لَنْ تَرَأْلُوا كَذِيلُكُمْ ، ثُمَّ لَازِلَ شَكْرُكُمْ خَالِدًا ، خُلُودَ الْجِبَالِ  
ولم يثبته ابن مالك ولا غيره، وقالوا: «لا حجة في البيت، لا احتمال أن  
يكون خبراً». وفيه بعد لمنافاته للسياق، وعدم التناسب بين المعطوف  
والمعطوف عليه.

ومثال «إذن» نحو قوله: «إذن أُكِرِّمَكَ»، جواباً لمن قال: «هذا  
أَزُورُكَ». <sup>(٢)</sup> فـ «إذن»: حرف جواب دائمًا، أي: تقع في كلام، يجاب  
به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر. فالجواب في الحقيقة هي <sup>(٣)</sup> الجملة  
التي وقعت «إذن» فيها. ولا تقع في كلام مقتضب ليس جواباً عن  
شيء. وليس المراد أنها من أحرف الجواب، كما قد يتوهم. فيقال: لو  
كانت من أحرف الجواب لجاز الاقتصار عليها، وترك الجملة بعدها،  
كـ «نعم ولا».

وهي حرف جزاء، أي: ما يكون جزاء للشرط أيضاً غالباً، وقيل:  
دائماً، أي: يقصد بما بعدها المجازاة على فعل ما قبلها، كما في المثال.  
فإنك قد أجبته، وجعلت إكرامك جزاء زيارته. وقد تمحض للجواب،

- ديوانه من ٣٢٨ والمغني من ٣١٥ وشرح شواهده ١: ٢٤٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٩.  
١٦١. ولباقي سياق أي: مشتتاً مهدد النفس والخواطر والشعل. ويحلّ: يروق ويسر.  
والمنظر: ما يُرى.

(١) الأعشى. ديوانه من ١٦٩ والمغني من ٣١٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) م: «أنا غداً أزورك». وفي الشرح والتفسير: أريد أن أزورك.

(٣) كلما بالتأنيث، لمطابقة الخبر بعد.

كتولك لمن قال لك «أنا أحبك»؛ إذاً أصدقك. فإنه لا يتصور هنا الجزاء لأن المعنى على الحال، والجزاء لا يكون إلا في المستقبل أو الماضي. وصاحب القبيل<sup>(١)</sup> تكلّف مجيء الجزاء في نحو هذا.

وهي حرف تنصب أيضاً، أي: تنصب المضارع. وأكرِمك: فعل مضارع متصوب لفظاً بـ«إذن»، على الأصح عند أهل البصرة. وقد علمت ما يقوله مُقاوله. وعلامة/ تصييئ نفع المِيم التي هي آخر المضارع. ١٩٩ ويُشترط لتصييئها، أي لجوازه، شروط ثلاثة: أحدهما: أن تكون مصدرة في أول الجواب، وثانيها: أن يكون الفعل المضارع الداخلة عليه بعدها زمانه<sup>(٢)</sup> مستقبلة، وثالثها أن يكون ذلك الفعل متصيلاً بها، بالإضافة إلى بينها فاصل غير القسم. فإنه لا يُفترض قصلاً عنها<sup>(٣)</sup> بالقسم أي: ولا [بـ«لا»] التالية، على ما سيأتي. <sup>(٤)</sup>

وقد علمت أنه،<sup>(٥)</sup> مع استيفاء هذه الشروط الثلاثة، يجوز إهمالها ورفع المضارع بعدها، وهو الأكثر، إذا وقعت بعد الواو أو الفاء. ومن قَرَا السَّبْعَة<sup>(٦)</sup>: «إِذَا لَا يَبْثُونَ بِخَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا»، «إِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ تَقْبِيرًا».<sup>(٧)</sup> قال بعضهم: وليس في نواصب الفعل ما يُلغى سوى

(١) أي: من قال: هي للجزاء دائمًا.

(٢) زمن: بدل من: الفعل.

(٣) م: منها.

(٤) سقط «على ما سيأتي» من م. وما بين معرفتين هو منها.

(٥) سقطت من م.

(٦) الآية ٧٦ من سورة الإسراء. والمراد [جماعهم على إعمال «إذا» هنا. وفي الأصل وهم: «خلفك»، انظر كتاب السبعة في القراءات من ٣٨٣ - ٣٨٤].

(٧) الآية ٥٣ من سورة النساء. والتقرير: التقرير في طرف النواة، يضرب به المثل في القلة.

إذاً . وما تقدم يخالفه .

فإن لم تستوف «إذا» الشروط المذكورة بأن لم تكن مصدراً ، بأن وقعت متأخرة نحوه: أكرمك إذاً ، أو وقت<sup>(١)</sup> حشوا أي: معتمداً ما بعدها على ما قبلها ، بأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحوه: أنا إذاً أكرمك ، فلأنني إذاً أكرمك ، أو جزاء لشرط قبلها نحوه: إن تأني إذاً أكرمك ، أو جواباً لقسم قبلها نحوه: والله إذاً أكرمك . قال شيخ المحققين: <sup>(٢)</sup> ولا يقع المضارع بعدها معتمداً على ما قبلها بالاستقراء في غير هذه المواضع الثلاثة . انتهى . أو كان الفعل الداخلة عليه زمنه غير مستقبل بأن كان للحال نحو قولك: «إذاً تصدق» ، جواباً لمن قال لك: «إني أحبك» ، إذ المراد تصديقه في الحال ، أو كان ذلك الفعل غير متصل بها بأن فصل بينهما فاصلٌ غير القسم<sup>(٣)</sup> وغير «لا» النافية ، ولو ظرفأ أو نداء ، نحو: إذاً في الدار أو يوم الجمعة أو يا زيد أكرمك ، أهملت وجواباً في الأمثلة الثلاثة أي: مثال عدم التصدر ، ومثال عدم الاستقبال ، ومثال الفصل بغير القسم . ومثله «لا» النافية . وحاجب رفع المضارع بعدها لضفافها بتأخرها ، أو بوقوعها حشوا ، أو بالفصل بينها وبين معمولها بغير القسم و«لا» النافية . <sup>(٤)</sup>

ولأنما اختبر الفصل بالقسم لأنّه مُؤكّد للكلام ، فلا بعد فاصلاً ،

(١) م: أو إن وقعت .

(٢) هو الرضي الأسترابادي .

(٣) أقحم هنا في م بين السطرين: أي .

(٤) سقط «ولا النافية» من م .

نَحُوا «إذن». والثُّو. أَكْرِمَكَ» بالنصب، جواباً لمن قال لك: أريد أن أزوّرك. وقدمنا أنَّ مثل القسم «لا» النافية. وهو ما ذكره الجمال بن هشام في «الشنور» و«المغنى». قال: <sup>(١)</sup> نحو قوله: «إذن لا أُعْيَّنكَ»، جواباً لمن قال ما تقدم. وعلَّمه بأنَّ النافية كالجزء من المبني، فلا يُعدُّ فاصلاً.

وظاهره أنَّ غير «لا» من أدوات النفي مثُلُّها في ذلك. وفي كلام الشيخ أبي حيَّان: لا يجوز أن يفصل بينهما، فيبقى عملها، إلَّا بالقسم «ولا» النافية خاصة. انتهى. وفي كلام بعضهم: لم يُسمِّ الفصل بشيء من النداء أو الظرف. فالصحيح منعه.

ومثال «أَكَيْ» نحو قوله، تعالى <sup>(٢)</sup>: «لَكِبِلا نَاسُوا». فـ «أَكَيْ»: سُكُون مُصدَّر <sup>(٣)</sup> ونَصْبٍ. أمَّا أنها مُصدَّرَة <sup>(٤)</sup> فـ «لَكِبِلا نَكَوْلُ» مع الفعل بعدها بِمُصدَّرٍ، أي: وتقديره في الآية: «الْعَدَمُ أَسَاكُمْ»، <sup>(٥)</sup> بالمعنى التحتية <sup>(٦)</sup> لا الفوقية، أي: حزنكم، لأنَّ مصدر «نَاسُوا» الأَسَى، <sup>(٧)</sup>

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) م: مصدري.

(٤) في الشرح: حرف مصدر.

(٥) م: «أَسَاكُمْ». وفي الشرح: «أَسَادَكُمْ». قال الطبلاري: ولن كون مصدر «نَاسُوا» الأَسَادَة نظر. بل الظاهر أنه الأَسَى، أي: العزَّز. إذ المعنى: لكِبِلا تحزِّنوا. انظر العطار من ١٤٨. فلت: الأَسَادَة أقرب إلى الصواب. وهي مصدر على وزن: الْمَعْلَة ، كـ«الْمَعْجَلَة».

(٦) يعني الهمزة التي ترسم كالياء.

(٧) كذلك، وهو يقتضي أن يكون التفسير: «الْعَدَمُ أَسَاكُمْ»، بلا تحجية ولا فوقة، إلَّا إذا أردَّ أن يكون الرسم: «أَسَبَّكُمْ». فليحرر.

أي: الحُزْن، لا الأُسَاءة - ففي «القاموس»: أسيِّث كرَضِبَتْ أي: حَزِنْتُ - وأما أنها حَرْفٌ تُصِّبُ فِلْمَعْنَاهَا النَّصْبَ . وعَلَامَةُ كُونِهَا مَصْدِرِيَّةٌ تَقْدُمُ لَامِ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا لَفْظًا أو تَقْدِيرًا.

ولم تُظْهِر «أن» بعدها في الصورتين. فالأول كالآية المذكورة، والثاني نحو قولك: «كِبَلا تَأْسَوا»، إن قَدِرَتِ اللَّامُ قَبْلَهَا . وتأسوا: فِعْلٌ مُضَارِّعٌ مَضْصُوبٌ بـ «كَيِّ» المَصْدِرِيَّة . وعَلَامَةُ نَصِيبِ حَذْفِ النُّونِ، فإن ظهرت «أن» بعدها في الصورتين نحو: جَنَّتُ<sup>(١)</sup> لكي أو كي أن تَكْرَمَنِي ، جاز كونها مَصْدِرِيَّة و«أن» مَوْكُدَةٌ لَهَا ، وجاز كونها تَعْلِيلِيَّةً مَوْكُدَةً لِتَلْكَ اللَّامِ الْمَلْفُوظِ بِهَا أو المَقْدَرَةِ قَبْلَهَا .<sup>(٢)</sup>

ويترجح كونها تَعْلِيلِيَّةً على كونها مَصْدِرِيَّةً لأن «أن»<sup>(٣)</sup> أُمُّ الباب ، ٢٠٠ كما عُلِم ، وما كان أصلًا في بابه لا يُجْعَل مَوْكُدًا / لغيره . قال الجمال ابن هشام: ولأن تأكيد الجاز بالجاز أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى . هذا ، وفي كلام شيخ بعض شيوخنا:<sup>(٤)</sup> «كَيِّ» بعد اللَّام بمعنى «أن»، [أي]<sup>(٥)</sup>: لأنها مَصْدِرِيَّة ، ف تكون «أن» بعدها بدلًا منها ، أي: لا تأكيدًا لها .

وخرج بـ «المَصْدِرِيَّة» التَّعْلِيلِيَّة . وسيأتي الكلام عليها .

(١) م: جَنَّتَك .

(٢) م: والمَقْدَرَةِ قَبْلَهَا .

(٣) م: لأن أي أن .

(٤) هو الشهاب عميرة البرؤسي . انظر المطار ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٥) من م .

## [النصب بـ «أن» مضمرة]:

وما جاءَ مَنْصُوبًا مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ<sup>(١)</sup> شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّوَاصِبِ<sup>(٢)</sup> الْأَرْبَعَةِ، فَالنَّاصِبُ لَهُ «أَنْ» مُضَمَّنَةٌ إِنَّا وَجَوَيْنَا وَإِنَّا جَوَازَأْ، وَتُضَمِّنُ «أَنْ» مُطلَقًا بَعْدَ سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: أَرْبَعَةٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَزْرِ، وَثَلَاثَةٌ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ. وَإِنَّمَا خُصَّتْ «أَنْ» بِالْإِضْمَارِ لِأَنَّهَا أُمُّ التَّوَاصِبِ، كَمَا عَلِمْتُ. وَهُمْ يَخْصُّونَ الْأَمْهَاتِ بِزِيادةِ أَحْكَامٍ إِظْهَارًا لِلْمَزِيزَةِ. أَمَّا حُرُوفُ الْجَزْرِ الْأَرْبَعَةِ فَأَحْدُمُهَا: لَامُ التَّعْلِيلِ. وَمِنْهَا اللَّامُ الْمُؤْكَدَةُ، وَمِنْهَا لَامُ الْعَاقِبةِ. وَتُضَمِّنُ «أَنْ» بَعْدَهَا جَوَازَأْ، وَبَعْدَ الْمُثَلَّثَةِ الْبَاقِيَةِ وَجَوَيْنَا. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: **(ثَبَيْنَ لِلنَّاسِ)**. - فَ«ثَبَيْنَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بـ «أَنْ» مُضَمَّنَةٌ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ عَنْ أَهْلِ الْبَصَرَةِ. وَقَلَامَةُ نَصِيبِ الْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ - وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: **(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُنْهِيَ عَنْكُمُ الرُّجْسَ، أَهْلَ الْبَيْتِ)**، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: **(فَالْتَّقْطَعَةُ الْأَلِّ فِرْعَوْنَ، لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَّابًا وَحَزَنًا)**. وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنِ اللَّامُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلتَّعْلِيلِ، لِأَنَّ آكِلَ فَرْعَوْنَ لَمْ يَلْتَقِطُوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَّابًا وَحَزَنًا.

وَمَحْلُّ إِضْمَارِ «أَنْ» إِذَا لَمْ يَقْتَرِنِ الفَعْلُ بـ «لَا» الزَّائِدَةِ أَوِ التَّافِيَةِ،

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: بعده.

(٢) م: من ناصب التواصب.

(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. واللام: حرف جر زائد للتوكييد. والمصدر المؤول من «أَنْ» المضمرة وما يعلمه في محل جر لفظاً ونصب على أنه مفهوم به لل فعل: يريد.

(٥) الآية ٨ من سورة القصص.

(٦) يعني ما في الآية الأخيرة.

وَلَا وَجْبٌ إِظْهَارُ «أَن» وَإِدْغَامُهَا فِي [«لَا»] نَحْوَ<sup>(١)</sup>: «لَنْلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ»، «لَنْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ».<sup>(٢)</sup>

وثانيها: لَامُ الْجَحْوِدِ أي: النفي. وفي كلام بعضهم: الجحد: إنكار ما تعرفه، لا مُطلقاً. فهو حَمْمَةٌ من إطلاق الخاص وإرادة العام. وهي المسُبُوقةُ بِسْكُونٍ ناقصٍ منفي بـ «ما أو لم» نَحْوُ: «ما كَانَ» أو «لَمْ يَكُنْ». وتُضَمِّنُ «أَن» بعدها وجوباً. فالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى: «وَمَا كَانَ<sup>(٣)</sup> اللَّهُ يُطَلِّعُكُمْ عَلَى الْقَيْبِ»). والثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(٤)</sup>: «لَمْ يَكُنْ اللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ».

فـ «بُطْلَعَ» في الأَوَّلِ، وـ «يَغْفِرَ» في الثَّانِي: <sup>(٥)</sup> مَنْصُوبَانِ بـ «أَن» مُضَمَّنَةً وُجُوبِيَّا بَعْدَ لَامِ الْجَحْوِدِ، عِنْدِ أَهْلِ الْبَصَرَةِ، أي: مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِإِطْلَاعِكُمْ، أَوْ لِلْغُفرَانِ لَهُمْ. فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ مَتَّعِلِّقٌ<sup>(٦)</sup> بِهِ ذَلِكَ الْمُنْسَبُكَ مِنْ «أَن» وَمَعْوِلُهَا. وَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ مَصْرَحًا بِهِ. قَالَ الشَّاعِرُ: <sup>(٧)</sup>

\* سَمَوْتَ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا، لِتُسْمِّي \*

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد. والإدغام هو لتون «أَن» في لام: لا.

(٢) الآية ١٦٥ من سورة النساء. وما بين معرفتين هو من م.

(٣) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران. والواو ليست في م والشرح.

(٤) الآية ١٦٨ من سورة النساء.

(٥) سقط «في الثَّانِي» من م.

(٦) م: يتعلّق.

(٧) صدر بيت عجزه:

ولَكِنَّ الْمُضَبِّعَ قَدْ يُصَابُ

الجُنُدُ الدَّائِيُّ ص ١١٩ والتصریح ٢: ٢٢٥ والهمج ٢: ٨. وسكن الفعل (تسمو) للضرورة. م: في قول الشاعر.

وخرج بالكون غيره من أخوات «كان»، وأجزاء بعضهم في ذلك نحو: ما أصبح زيداً ليضرب عمرًا، وأجزاء بعض آخر في باب «علن» نحو: ما ظنتُ زيداً ليضرب عمرًا - قال الشيخ أبو حيّان: ولم يُسمع، فيجب منعه. انتهى - وخرج بالناصص التام، فلا تُضمر «أن» بعد «كان» أو «يكون» التامة، وخرج بـ«ما أو لم»<sup>(١)</sup> غيرهما من أدوات النفي.

وثالثها: «حتى» الجارة التي بمعنى «إلى» بأن يكون ما لعدها غاية لما قبلها، أو بمعنى «كي» التعليمة بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها، أو بمعنى «إلا» بأن لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها أو مسبباً عنه. وتضمر «أن» بعدها وجوبها، [كما عُلم]<sup>(٢)</sup>، ولا يُصعب الفعل بعدها إلا إذا كان الفعل أي: زمه مُستقبلًا بالنسبة لما قبلها، سواء كان مُستقبلًا بالنسبة إلى زمن التكلُّم أو لا، بأن كان ماضياً بالنسبة لزمن التكلُّم.

فالأول أي: المستقبل زمه بالنسبة لما قبلها، وبالنسبة لزمن التكلُّم أيضًا، نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «حتى يتَبَيَّنَ لَكَ» أي: إلى أن يتبَيَّنَ. فـ«يتَبَيَّنَ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مُضمرة وجوبها بعد «حتى»، عند أهل البصرة.

ومثل ذلك: أسلم حتى تدخل الجنة، أي: كي تدخل الجنة، وقوله في الحديث:<sup>(٤)</sup> «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبُواهُ

(١) م: ولم.

(٢) من حاشية م.

(٣) الآية ٤٣ من سورة التوبة.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٩٦ والإيضاح ١: ١٠١ وأمالي المرتضى ٢: ٨٢ - ٨٦ والكتاب الشاف ص ١٢٩ وشرح الكافية ٢: ٢٧ والمغنى ص ١٣٤ و ٥٥١ و ٨٥٥ والمعجم-

هُما اللذان يُهُودايه أو يُتَّصِّرَايه»، أي: إلى أن يكون أبواه كذا. قاله ابن هشام الخضراوي. وقال ابن هشام الأنصاري في «المغني»<sup>(١)</sup> بعد حكاياته ٢٠١ ما تقدم: ولك أن تُخْرِجَه على أنَّ فِيهِ حذفًا، / أي: <sup>(٢)</sup> يُولَدُ على الفطرة ويُسْتَمَرُ على ذلك حتَّى يكونَ. انتهى. والتَّصْبُ في هذا القسم واجب.

والثاني أي: المستقبل زمانه، بالنسبة لِمَا قبْلَها، الماضي بالنسبة لِزَمْنِ التَّكْلِيمِ، نحو قولك [بعد دخول البلد]: سِرْتُ أَمْسَيْ حتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ. فإنَّ الدَّخْولَ، وإنْ كانَ مُنْقَضِيًّا وقت التَّكْلِيمِ، إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> وقت وجود السَّيْرِ كانَ مُسْتَقْبَلًا. فَحُكْمُكِي بِصِيغَةِ المُضَارِعِ نَظَرًا لِذَلِكَ، ليكونَ السَّامِعُ بِوَاسِطَةِ تِلْكَ الصِّيغَةِ كَالْمُعَايِنِ لِذَلِكَ الْأَمْرِ.

ومن ذلك قوله، تعالى<sup>(٤)</sup>: «وَزُلْزَلُوا» أي: أُزْعِجُوا بِأَنْوَاعِ الْبَلَاءِ، (حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَّى تَصْرُّ اللَّهُ؟)؟ فإنَّ قولَ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَا ذُكِرَ كَانَ مُنْقَضِيًّا وقت التَّكْلِيمِ، أي: نَزُولِ الآيةِ وإخبارنا بها، إِلَّا أَنَّهُ كانَ وقت الزَّلْزَالِ مُسْتَقْبَلًا، فَحُكْمُكِي بِصِيغَةِ المُضَارِعِ، نَظَرًا لِذَلِكَ، لِمَا تَقَدَّمَ. والتَّصْبُ في هذا القسم جائز لا واجب. ومن ثُمَّ قرأ نافع: «حتَّى يَقُولُ» بالترفع.

= ٢: ٩. وهو في الأحاديث ١٢٩٢ و ١٢٩٣ في البخاري و ٢٦٥٨ في سلم والترمذى ٣٠٣ والمتند ٢: ٢٧٥ و ٣٩٣ و ٤١٠ والجامع الصغير ٢: ١٥٨ وصحبه ص ٨٣٧ وفيه القدير ٥: ٣٣ بخلاف في الرواية.

(١) ص ١٣٤.

(٢) زاد هنا في م: قد.

(٣) هذه العبارة لا وجَه لها في العربية. انظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

ورابعها: «كَيْ» التعليلية، أي: التي هي نص في التعليل. وهي التي لم تتقدّم عليها اللام لفظاً ولا تقدّيراً، وظهرت «أن» أو اللام بعدها، نحو: جئتُك كَيْ<sup>(١)</sup> أنْ تُكْرِمَنِي، أو كَيْ لَتُكْرِمَنِي.

وإن لم تقدم<sup>(٢)</sup> عليها اللام لفظاً، ولم تظهر «أن» ولا اللام بعدها، جاز كونها مصدرية وتعليلية باستواء، نحو: جئتُك كَيْ تُكْرِمَنِي.

فإن قدرت اللام قبلها كانت مصدرية ناسبة للفعل بنفسها، وإن لم تقدم اللام قبلها كانت تعليلية، ويكون الفعل منصوباً بعدها بـ«أن» مضمرة [ضماراً لازماً]، كما في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «كَيْ تَقْرَءَ هَبَنَا»، إذا لم تنو اللام قبلها.<sup>(٤)</sup> فـ«تقْرَأ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «كَيْ» [ضماراً لازماً].

فعلم أن «كَيْ» لها ثلاثة أحوال، إما أن تكون مصدرية لا غير، وإما أن تكون تعليلية لا غير، وإما أن تكون محتملة لهما. وحينئذ إما أن يترجح كونها تعليلية، وإما أن يكون الأمران فيها على حد سواء.

ومن التعليلية ما تتصل بها «ما» الاستفهامية أو المصدرية مجردة من اللام. فالأول كقولك في السؤال عن علة الشيء: كَيْمة، أي: لِعنة؟ والثاني كقول الشاعر:<sup>(٥)</sup>

(١) سقطت من م.

(٢) م: لم يتقدم.

(٣) الآية ٤٠ من سورة طه.

(٤) م: فإن لم تقدم قبلها لام العلة. وفي الحاشية عن لخة: تنو.

(٥) قسيم بيت عبد الأعلى بن عبد الله تمحى:

إذا أنت لم تتفَعْ فَضْرَ،

ولأنما يرجح الفتنى، كيما يتضرر ويتنفع  
 أي: للضرر والتفع، أي: ليضر من يستحق الضرر،<sup>(١)</sup> وينفع من يستحق التفع.  
 وقد تُستعمل «كي» أي: هذا اللفظ اسمًا مختصرًا من «كيف»،  
 فيرفع المضارع بعدها. وفي «المغني»:<sup>(٢)</sup> ويقال فيه أي  
 «كيف»: «كي»، كما يقال في «سوق»: «سوا». قال الشاعر:<sup>(٣)</sup>  
 كي تجتئون إلى بسلم، وما ثيرت قتلائكم، ولطى الهيجاء تضطرم؟  
 وأما حروف العطف الثلاثة أي: التي تُضمر «أن» بعدها أيضًا، إذا  
 أردت معرفتها، فأخذها<sup>(٤)</sup> (أو) العاطفة التي تصلح موضوعها «إلى»  
 أو «كي» التعليمة أو «إلا أن»، وإضمار «أن» بعدها لازم. و يصلح  
 لهذه المعاني الثلاثة نحو قولك: لأنزئتك أو تقضيتي حقي، أي: إلى  
 أو كي أو إلا [أن].<sup>(٥)</sup> وتكون بمعنى «كي» خاصة، نحو قولك:  
 لأرضيَنَ الله أو يغفر لي، أي: كي يغفر لي. وتكون بمعنى «إلا أن»  
 خاصة، نحو قولك: لأقتلنَ الكافر أو بسلم، أي: إلا أن بسلم.  
 فكل من «تقضي»<sup>(٦)</sup> و«يغفر ويُسلم»: فعل مضارع منصوب به

- المغني ص ١٩٩ وشرح شواهده ٤: ١٥٢ - ١٥٣ والعيني ٣: ٢٤٥ والخزانة ٣:  
 ٥٩١ والدرو ٤: ٤.

(١) في الأصل: الضرر.

(٢) ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر المغني ص ١٩٨ أيضًا وشرح أبياته ٤: ١٤٨ - ١٥٢ وحاشية الصبان ٣: ٣٧٩  
 وسقط «وما ثيرت... تضطرم» من م.

(٤) م: فالأول.

(٥) من حاشية م.

(٦) في الأصل: تقضي.

«أن» مُضمرةً بعده «أو» إضماراً واجيناً. و«أن» وما بعدها في تأويل مصدير معطوف بـ «أو» على مصدر أيضاً، لكن مقدّر مفروض لعدم وجود السابك.

والتقدير في المثال الأول: ليكونَ مني لزوم لك أو فضاءً منك لحظي، وفي المثال الثاني: ليكونَ مني ارضاً لله أو غفران منه لي، وفي المثال الثالث: ليكونَ مني قتل للمكافير أو إسلام منه. وربما ظهرت «أن» بعد «أو» في الضرورة. ومنه قول الشاعر:<sup>(١)</sup>

\* أو أن يلوم بحاجة لزامها \*

فإن لم يصلح موضعها شيء مما ذكر، فإن سبقت باسم خالص من التأويل بالفعل، أضمرت «أن» بعدها جوازاً لا وجوبها، والإظهار أحسن من عدم الإظهار. نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «ما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحياناً، أو بنوراء حجاب، أو برسيل» / بالنصب<sup>(٣)</sup> في ٢٠٢ قراءة غير نافع بـ «أن» مضمرةً جوازاً، و«أن» وما بعدها في تأويل مصدر معطوف بـ «أو» على ذلك الاسم الخالص. والتقدير: إلا وحياناً أو برسالاً.

(١) عجز بيت لليد صدره:

أغضي البَانَةَ، لَا أُفْرِطُ بِهِ

ديوانه من ٤١٣ والخزانة ٣: ٦٦٢. والبَانَة\*: الحاجة الملحة. وأُفْرِطُ: أترك. والرِّيبة\*: الحاجة. و«أو» هنا بمعنى: إلا. وفي الأصل و م: «نلوم لحاجة». واللَّوَام\*: جمع لائم.

(٢) الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٣) يعني نصب الفعل: برسيل.

## [نصب جواب الطلب]

وثانيها وثالثها: فاءُ التَّسْبِيَّةِ أي: العاطفةُ المفيدةُ لسبيةِ ما قبلها لما بعدها، وواوُ المَعْيَةِ العاطفةُ المفيدةُ لمعيةِ أي: مصاحبةٌ ما قبلها لما بعدها في زمانٍ واحدٍ، حالةً كونهما<sup>(١)</sup> واقعتينِ في جوابِ الطلبِ، بغير لفظِ الخبرِ والمصدرِ واسمِ الفعلِ.<sup>(٢)</sup> والطلبُ له أنواعٌ، اشتهرَ أنها ثمانيةٌ.<sup>(٣)</sup> ومن ثم قال المصتفُ: في الأجوية الثمانيَّةِ:

الأولُ من تلك الأجوية الثمانيَّةِ: جوابُ الأمرِ. وسيأتي أنه طلبُ الأعلى من الأدنى رتبةُ الفعلِ. نحو قولك: تعالَ،<sup>(٤)</sup> فاحسنَ إلَيْكَ أو وأحسنَ إلَيْكَ. [ف «أحسن»]:<sup>(٥)</sup> فعل مضارعٌ مَنْصُوبٌ بـ «أن» مُضمرةً وجويًا بعد الفاءِ التي للسبيةِ، والواوُ التي للمعيةِ، في جوابِ الأمرِ. و«أن» وما بعدها اسم تأويلاً معطوفٌ بتلك الفاءِ أو الواو على اسم مؤولٍ فرضًا وتقديرًا من الكلامِ السابقِ. والتقدير: ليكنْ منك مجيءٌ، فإنْسانٌ أو وإنْسانٌ إلَيْكَ [منْيٌ].<sup>(٦)</sup> ويقال بمثل ذلك في جميعِ ما يأتي.

والثانيُّ من تلك الأجويةِ: جوابُ النهيِ. وسيأتي أنه طلبُ تركِ الفعلِ من<sup>(٧)</sup> الأعلى للأدنى رتبةً. نحو قولك: لا تخاصِمْ زَيدًا فيغضبَ،

(١) أي: الفاءُ والواوُ.

(٢) في حاشيةِ م عن نسخةِ القاعلِ.

(٣) م: منها.

(٤) في حاشيةِ م عن نسخةِ أقبلِ.

(٥) من م. وزاد فيها: إلَيْكَ.

(٦) تتمةٌ بتفصيلها السابقِ. والتقديرُ في الأمثلة الأخرى يكون بحسبِ معنى العبارةِ.

(٧) كذا ما يقوله النحاةُ. وقد يكون النهيُ عن القيام بالفعلِ.

أو ويغفَّبَ. فـ «يغفَّبَ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مُضمرة وُجُونا  
بعد الفاء والواو المذكورتين في جواب النهي.

والثالث من تلك الأجوية: جواب التمني. وهو كما تقدم محنة أي: <sup>(١)</sup> ميل النفس إلى حصول شيء الغير <sup>(٢)</sup> الواجب حصوله، مستحيلًا كان وتعلقه به أكثر، أو ممكناً غير مترب حصوله وتعلقه به قليل. ولما كان الغالب أن مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قيل في التمني: إنه طلب ما لا طمع فيه أي: في حصوله لاستحالته، أو طلب ما فيه أي: في حصوله عشر، فلا ترقبه النفس.  
فالأول، أي: طلب ما لا طمع فيه، أي: في حصوله، <sup>(٣)</sup> نحو قول من هو في زمن الشيخوخة: <sup>(٤)</sup>

[فيما] ليت الشباب يمود يوما، فأخيره، بما فعمل التشيب  
والثاني، أي: طلب <sup>(٥)</sup> ما في حصوله عشر، نحو قول منقطع الرجال:  
ليت لي ما لا فالخج منه، أو وألخج منه. <sup>(٦)</sup>

(١) م: في محله.

(٢) مثل هذا جائز وصحيح، كما ذكرنا قبله، النظر ص ٥٦.

(٣) م: ما لا طمع في حصوله.

(٤) البت لأبي العاتمية في ديوانه ص ٢٣ والمتنبي ص ٣١٦ وشرح أبياته ٥: ١٦٣ - ١٦٤ والعيني ٢: ٢٢٥. وما بين معرفتين ثالثة من الديوان. وبدل الشرط الثاني في الشرح: فلتزوج أو وأتزوج.

(٥) سقطت من م.

(٦) سقطت من م. وجاز الجمع حرفي صلف هنا، وفي الألة الأخرى، لأن العبارة مزيفة من كلامين. وفي الشرح: فلتزوج وألخج منصريان بـ «أن» مُضمرة بعد الفاء والواو.

والرابع من تلك الأجوبة: جواب الترجي. وهو كما نقدم محبته أي: ميل النفس إلى حصول شيء الممكن غير الواجب حصوله، المحبوب للنفس المتربّح حصوله، الذي لا وثيق بحصوله. ولما كان الغالب أنَّ من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قيل في الترجي: هُوَ طَلْبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ . نحو قوله: لَعَلَّي أَرَاجُ الشَّيْءَ فَيُفْهَمَنِي ، أو ويفهمني .

والخامس من تلك الأجوبة: جواب العرض، بفتح العين المهملة وشُكُون الراء وبالضاد<sup>(١)</sup> المعجمة. وهو الطلب بلين ورفق، أي: [رفق]<sup>(٢)</sup> طلب غير مؤكَّد. نحو قوله: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنَكِيرْكَ ، أو ونكيرك .

والسادس من تلك الأجوبة: جواب التحضيض، بحاء مهملة فضادين معجمتين. وهو الطلب بفتح لازعاج ، أي: طلباً متاكداً. نحو قوله: هَلَا أَحْسَنَ أَوْ أَلَا أَحْسَنَ إِلَى زَيْدٍ فَيُشْكُرُكَ ، أو ويشكرك .

والسابع من تلك الأجوبة: جواب الاستفهام. وهو طلب التفهم<sup>(٣)</sup> ولو لغير المتكلَّم بالاستفهام ، أي: أن يطلب المتكلَّم<sup>(٤)</sup> بالاستفهام من المخاطب به ، أن يحصل مضامون ذلك للمتكلَّم بالاستفهام أو لغيره.

وأما قول المصنف في تفسير الاستفهام: «أي: <sup>(٥)</sup> طلب الفهم»

(١) في الشرح: والضاد.

(٢) من مـ.

(٣) في الشرح: وهو طلب الفهم.

(٤) مـ: جواب الاستفهام وهو طلب التفهم وهو لغير المتكلَّم بالاستفهام.

(٥) انظر التعليقة القبل المعدمة.

ففيه مسامحة، لأنَّا كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عبر به. وإنَّا  
فالمطلوب من المخاطب بالاستفهام كما علمت إنَّما هو التفهم، لأنَّه  
هو المقدور له، لا تحصيل الفهم لأنَّه غير مقدور له.

فالأول، أيٌّ: طلب التفهم<sup>(١)</sup> للمتكلِّم بالاستفهام، نحو قولك:

٢٠٣ هل لزيد صديقٌ قبركَن إلَيْهِ، / أو ويركَن إلَيْهِ؟

والثاني، أيٌّ: طلب التفهم لغير المتكلِّم بالاستفهام، نحو قوله -  
تعالى - خطاباً لسيِّدنا عيسى ﷺ: <sup>(٢)</sup> (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ: اتَّخِذُونِي وَأُمِّي  
إِلَهَيْنِ)؟ فإنه - سبحانه وتعالى - طلب بهذا الكلام إقرار عيسى ﷺ،  
في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك، فيغترَّ عند النصارى كذبُهم  
فيما أدعوه. فقد طلب التفهم لغير المتكلِّم بالاستفهام. وهذا من  
الاستفهام الحقيقي كما حفَّقه ابن السُّبْكي.

والثامن<sup>(٤)</sup> من تلك الأجرية: جواب الدُّعاء. وسيأتي ما يعلم منه  
أنَّه طلب الفعل أو عدمه من الأدنى للأعلى رتبة، نحو قولك: ربُّ،  
وَفَقَرِّنِي فاعْتَلْ صَالِحًا، أو واعْتَلْ صَالِحًا، ونحو قولك: ربُّ، لا  
تواخِذْنِي فاغْفُرْ، أو وافِرْ.

والدُّعاء من أقسام الأمر والنهي. فلو سكت المصنف عنه  
لاستغنى عن ذكره. وحيث ذكره وفاء بالطريقة المعروفة، وهي طريقة

(١) م: التفهم.

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة. وجملتا الدعاء ليستا في م.

(٣) م: عليه السلام.

(٤) سقطت الواو من الأصل.

جمهور المعتزلة وجرى عليها بعض الأصوليين، سلكها لغرض التأدب،<sup>(١)</sup> وجرى عليها التحاة وجعلوها مذهبًا لهم، كان<sup>(٢)</sup> المناسب أن يذكر جواب الالتماس. وهو طلب المساوي رتبة الفعل أو عدمه من مُساويه، وفأَمَّا بذلك.

وكان المناسب أيضًا أن يذكر جواب الإشراق، حيث لم يجعل الترجي شاملًا له. نحو قوله: لعل الرَّقِيبَ ينظرُ إِلَيْ فَاهْلِكَ، أو وَاهْلِكَ. وقد قدمنا أن الترجي شامل له، لأن الإشراق يرجع إلى طلب الأمر المحبوب.

وبعد النفي التعبسي، أي: المخالف من معنى الإثبات، نحو قوله: لا يُقْنَسُ عَلَى زَيْدٍ قِيمَوْتَ، أو وَيمُوتَ. فقد انتفى الموت بسبب انتفاء القضاء، لأن بانتفاء السبب ينتفي المُسبَبُ، بخلاف نحو قوله: ألم تأتني فَاحِسْنَ، أو وَاحِسْنَ إِلَيْكَ - فلا يجب النصب، بل يجوز الرفع لأن هذا النفي ليس خالصاً من معنى الإثبات لأنه استفهم تقريري - وبخلاف نحو قوله: ما تزالْ تأتينا فتحدَّثُنا، أو وتحدَّثُنا، أو ما تأتينا<sup>(٣)</sup> إلَّا فتحدَّثُنا، أو وتحدَّثُنا. فإنه يجب فيه الرفع ولا يجوز النصب، لأنه إثبات، لأن الأول<sup>(٤)</sup> فيه نفي النفي، والثاني فيه انتقاد النفي بـ«إلَّا» قبل الفعل.

(١) م: المعتزلة التي جرى عليها بعض الأصوليين لغرض التأدب.

(٢) هذا كالجواب لنقوله: حيث ذكره.

(٣) م: ما يزال يأتينا فتحدَّثُنا أو وتحدَّثُنا أو تأتينا.

(٤) م: فإنه يجب الرفع ولا يجوز النصب لأن الأول.

فلو انتقض النفي بـ «إلا» بعد الفعل<sup>(١)</sup> لم يؤثر في وجوب التنصب، نحو قوله: ما تأثينا فتحدثنا إلا في الدار. وقد ألحق بالنفي المحضر أمور مذكورة في المطولات، لا نطيل بذكرها.

وظاهر كلامهم أن نصب المضارع بعد فاء التسبيبة وواو المعية، في الأجوية المذكورة، مسموع عن العرب. وفي كلام الشيخ أبي حيأن ما يخالفه، حيث ذكر أنه لم يُستَعِنْ النَّصْبُ بَعْدَ وَاوِ التَّسْبِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ ارْبَاعَةٍ من الأجوية: [جواب]<sup>(٢)</sup> النفي وجواب الأمر وجواب النهي وجواب التَّنْهِي. والباقي من الأجوية المذكورة بالقياس عليها.

ونظر فيه بأنه<sup>(٣)</sup> سمع بعد الاستفهام، في قول الشاعر:<sup>(٤)</sup>

الْمَمُّ الْجَازِكُمْ، وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَسْتَكْمُ التَّسْوِدَةُ، وَالْإِخْسَاءُ؟  
وفيه أن هذا لا يتم إلا إن بقيت الرواية بالتنصب. وإنما فهذا لا يجب فيه التنصب، لأنه استفهام تقريري فيه معنى الإثبات.

وخرج بـ «الفاء العاطفة المفيدة للتسبيبة» الفاء التي لمجرد التسبيبة المجردة عن العطف، ويقال لها: الاستثنافية، والفاء التي لمجرد العطف المجردة عن التسبيبة. فإن المضارع يُرفع بعدهما وجوباً، نحو:

(١) يعني الفعل المقترب بالفاء، كما قبله. أما إذا كان قبل هذا الفعل فالرفع واجب، كما ذكر قبل. انظر التصریح ٢: ٢٤٠ وحاشیة الصبان ٣: ٣٤٠ والكتاب ١: ٤٢٠.  
شرح الكافية ٢: ٢٤٨ والعبني ٤: ٣٩٠ والخزانة ٣: ٣٠٤.

(٢) تتم بتفصيلها السياق.

(٣) م: لأن.

(٤) الحطيئة. ديوانه ص ٢٦ والكتاب ١: ٤٢٤ - ٤٢٥ والمغني ص ٧٤٥ وشرح أبياته ٨: ٣٤ - ٣٦ والعبني ٤: ٤١٧.

«ما تأبّني فاكِرْمُك» بالرفع. أَنَا في الْأُولَى<sup>(١)</sup> فل تكون المضارع حـ<sup>(٢)</sup> مستأنفًا مبنيًّا على مبتدأ محنّوف، أي: فـأَنَا أَكِرْمُك بسبب عدم إتيانك. تقول ذلك إذا كنتَ كارهاً لمجيئه. فالمعنى خاصٌ بما قبل الفاء. وأَنَا [في]<sup>(٣)</sup> الثانية فل تكون المضارع يصير شريكًا للأول في الرفع والمعنى بالعطف، أي: ما تأبّني فـما أَكِرْمُك.

ومن هذا قوله، تعالى<sup>(٤)</sup>: **«لا يُؤذنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**» أي: لا يُؤذن ٢٠٤ لهم فلا يعتذرون. وكذا منه: **«لا يَقْضَى عَلَيْهِمْ قِيمُوتُونَ**»، على قراءة الرفع. فـ«يموتون»: معطوف على «يقضى» وليس جوابًا، أي: لا يقضى عليهم فلا يموتون، أي: انتهى الأمران معاً.

وكذا، إن جعلت الواو لمجرد العطف أو للاستئناف لم ينتصب المضارع بعدها، بل يُجزم على الأول ويُرفع على الثاني. نحو: لا تأكل السمك وترشبُ اللبن، بجزم «اتشرب» بالعطف على «تأكل»، ويرفعه على الاستئناف.

وخرج بـ«الطلب» بغير لفظ الخبر والمصدر واسم الفعل» الطلب بذلك. فلا ينتصب المضارع في جوابه، بل يجب رفعه. فالطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك حديثٌ فينا، أو وينامُ الناسُ، بالرفع. والطلب

(١) م: الأول.

(٢) أي: جبنة. وسقطت من م.

(٣) من م.

(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٥) الآية ٣٦ من سورة فاطر. م: ولا يقضى.

بال المصدر نحو: ضريرًا، زيدًا فيهايك، أو ويهابك، بالترفع. والطلب باسم الفعل نحو: تزال فنكرمك، أو ونكرمك، بالترفع.

### [نصب المعطوف على المصدر]:

وقد علمت من كلام المصتف أن «أن» لا تُضمر جوازًا بعد شيءٍ ممَّا ذكره إلا بعد لام التعليل. ولا يخفى أنه يُضمن إلى ذلك مما لم يذكره ثلاثة أشياء. وهي الواو والفاء و«ثم» العاطفات المسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل. فإن «أن» تُضمر بعدها جوازًا.

فالأول نحو قول ميسون زوج معاوية أم ولدِه يزيد: <sup>(١)</sup>

\* ولبس عباءة، وتقرَّ عيني \*

والثاني نحو قول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

لولا تَوْقِعَ مُعْتَرُ، فَأُرْضِيَّ، ما كنْتُ أُورِثُ إِتْرَابًا، عَلَى تَرْبِ

والثالث نحو قول الآخر: <sup>(٣)</sup>

(١) مصدر بيت عجزه:

أَخْبَرَ إِلَيْيَ منْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الكتاب ٤٢٦ والمعنى من ٢٩٥ وشرح أبياته ٥: ٦٤ والمعيني ٤: ٣٩٧ والخزانة ٣: ٥٩٢. والشفوف: الباب الرقيقة، جمع شفف.

(٢) شذور اللعب من ٣١٥ والدرر ١: ١١، والمعتر: المترعرع للسؤال. وأورث: أفضل. والإتراك: الفتن. والترب: الفقر.

(٣) مصدر بيت لأنس بن مدرك عجزه:

كالشُّورِ، يُضَرِّبُ، لَمَا عَافَتِ التَّقْرُ

شذور اللعب من ٣١٦ والمعيني ٤: ٣٩٩ والدرر ٢: ١١. وسليك: اسم رجل. وعافت أي: كرهت وروء الماء.

\* إِنِّي ، وَقُتْلَى سُلَيْكَا ، فُمْ أَعْقَلَهُ

بنصب المضارع في ذلك بـ «أن» مضمرة جوازاً.

وهي وذلك الفعل في تأويل اسم معطوف على ذلك الاسم الخالص من التأويل بالفعل. والتقدير في الأول: ولبس عباءة وقرء عيني، وفي الثاني: لو لا ترتفع معتبر فارضائي إِنَاهُ، وفي الثالث: إِنِّي وقتلني<sup>(١)</sup> سُلَيْكَا ثُمَّ عقلني إِنَاهُ.

وخرج بـ «الخالص من التأويل بالفعل» الاسم المؤول بذلك. فلا ينصح المضارع بعد تلك الواو والفاء وـ «ثُمَّ»، بل يجب رفعه. فالفاء نحو قولهم: الطائِرُ فِي غَضْبٍ زَيْدُ الذَّبَابُ، برفع «يفغضّ» لأن الاسم المعطوف عليه وهو «الطائِرُ» مؤول بالفعل لوقوعه صلة لـ «أَل»،<sup>(٢)</sup> أي: الذِّي يطيرُ. ومن ثُمَّ عُطف عليه الفعل.

---

(١) م: إن قتلي.

(٢) في الأصل: صلة لا.

## [جزم الفعل المضارع]

ثم لما ذكر نواصب الفعل المضارع أراد تتميم الفائدة بذكر الجوازم له، بقوله: **وَجَوازِمُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَحَدَ عَشَرَ جَازِمًا**. ولا يخفى أنَّ **الجزم** في اللغة: القطع، لأنَّ هذه الجوازم تقطع الحركة وما ناب عنها. وتلك الجوازم قسمان: ما أي: **قُسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا**، وما أي: **قُسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ**.

## [جوازم الفعل الواحد]:

**فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ:**

أحداها: **(لَمْ)**. وتجزم المضارع لفظاً أو محلّاً. فلفظاً نحو<sup>(١)</sup>: **(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)**. وربما رفع المضارع بعدها. ومنه قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

\* لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ \*

وهو ضرورة، وقيل: لغة. وربما تُصب المضارع بعدها نحو<sup>(٣)</sup>: **(أَلَمْ تَشَرَّحْ)**? فقيل: بها.<sup>(٤)</sup> وقيل: لا والأصل **(تَشَرَّحْ)**، بتنون التوكيد

(١) الآية ٢ من سورة الإخلاص.

(٢) قسم بيت تمنه:

**لَوْلَا فَتَوَارِثُنَّ، مِنْ نَعْمٍ، وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الْعُلَيْفَاءِ،**

المغني من ٣٠٧ وشرح أبياته ٥: ١٣١ والعبني ٤: ٤٤٦ والمغزاوة ٣: ٦٢٦. ونعم: اسم قبيلة. والصليفاء: يوم كانت فيه حرب لقوم الشاعر.

(٣) الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) أي: التصب بـ **(لَمْ)**.

الخيفية حُذفت فبقيت الفتحة دليلاً عليها. ورُدّ بأن فيه شذوذًا من وجهين: أحدهما: توكييد المنفي بـ«لم». الثاني: حذف نون التوكيد لغير وقف ولا ساكنين.

وثانيها «لَمَا» بِتَشْدِيدِ الْيَمِّ أَخْتَهَا، أي: أُخْتَ «لم» في التفي والمعجم للمضارع والاختصاص به، وهي المراداة عند الإطلاق، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «لَمَا يَا تُكُمْ». والأكثر على أنها مركبة من «لم» الجازمة و«ما» الزائدة. وقيل: بسيطة بخلاف «لَمَا» الحسينية، ويقال لها الرابطة أي: وهي حرف وجود لوجود على الأصح. ومقابله أنها اسم من الظروف، فقيل: بمعنى «حين»، وقيل: بمعنى «إذا»، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «فَلَمَا قَضَيْنَا عَلَيْهِ التَّوْتَ»، وبخلاف «لَمَا» الإيجابية أي: التي بمعنى «إلا»، نحو قولك: أقسمت عليك لَمَا فَعَلْتَ كَذَا، أي: إلا فَعَلْتَ كَذَا، أي: لا أطلب منك إلا فعل كذا.

فأنهما أي: «لَمَا» الحسينية و«لَمَا» الإيجابية لا بدخلان على المضارع، بل يدخلان على الماضي دون المضارع، وتدخل/ الثانية على الجملة الاسمية نحو<sup>(٣)</sup>: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَانِظٌ»، في قراءة من شدّ اليم.  
٢٠٥

وثالثها: لام الأمر نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «لَيُنْقِضُ دُوْسَعَةٍ مِّنْ سَعْيِهِ»،

(١) الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وفي الشرح: ولما.

(٢) الآية ١٤ من سورة سبا.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) الآية ٧ من سورة الطارق.

ولام الدُّعاءِ نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «لَيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ»، ولام الالتماس كقولك لمساويك رُتبةً لِتَفْعَلْ كذا.

ورابعها: «لا» في النهي نحو قوله، تعالى: «لَا تَغْفِرَ وَلَا تَحْزُنْ»<sup>(٢)</sup>، «لَا» في الدُّعاءِ نحو قوله، تعالى<sup>(٣)</sup>: «لَا تُوَاجِدُنَا»، «لَا» في الالتماس نحو قولك لمساويك: لا تفعل كذا.<sup>(٤)</sup>

[معاني هذه الجوازم]:

هذا بيان عمل هذه الأحرف. وأما بيان معانيها أي: هذه الأحرف الأربع:

لف «لم»: حرف ينفي أي: انتفاء حدث الفعل المضارع في الزمن الماضي مطلقاً، أي: سواء انتصل ذلك الانفاء بالحال الذي هو زمن التكلم أو لا. فإنه قد يكون مستمراً متصلة كما تقدم في المثال، وهو «لم يلد»، وقد يكون منقطعاً، كما في قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً»، لأنَّ المعنى: لمْ كان شيئاً مذكوراً.

ولا يدل على توقع حصول ما بعده، ولا يشترط أن يكون زمن الفعل بعده قريباً من الحال، فيقال: لم يكن زيداً في العام الماضي مقيماً، ولا يحلف مجزومها لقربته اختياراً، فلا تقول في جواب «هل

(١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف. والخطاب هنا هو من أهل النار لمالك خازن جهنم.

(٢) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وليس في م: ولا تحزن.

(٣) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. والدعاة هنا على لسان المؤمنين.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآية ١ من سورة الإنسان.

دخلتَ البلد؟؟: «قاربُتها ولم»، تريده: <sup>(١)</sup> أدخلْها. وأما قول الشاعر: <sup>(٢)</sup>  
 احفظْ وديعتك التي استودعها، يوم الأعازِبِ، إن وصلتْ، وإن لم  
 أي: وإن لم تصِلْ، فضرورة - وتقترن به «إن» الشرطية نحو<sup>(٣)</sup>: «فإن  
 لم تفعُلوا».

و«لتـما»: حرف لـتفـي أي: انتفاء حـدـث الفـعـل في الزـمـن المـاضـي ، لكن  
 مـتصـلاً ذـلـك الـانـفـاء بالـحـالـ الـذـي هو زـمـن التـكـلم ، ويـدلـ غالـباً عـلـى أـنـ ما  
 بـعـدـه متـوقـع حـصـولـه ، وـيـشـرـطـ أنـ يـكـونـ زـمـنـه قـرـيبـاً مـنـ الـحـالـ ، وـلـاـ يـقـالـ:  
 لـمـاـ يـكـنـ زـيدـ فـيـ العـامـ المـاضـيـ مـقـيـماـ . وـقـالـ الشـيـخـ <sup>(٤)</sup> ابنـ مـالـكـ: إـنـاـ لـاـ  
 نـشـرـطـ <sup>(٥)</sup> كـوـنـ مـنـفـيـ «لتـما» قـرـيبـاً مـنـ الـحـالـ ، بلـ ذـلـكـ هوـ الـغـالـبـ . اـنـتـهـىـ .

فالـمـتـصـلـ بـالـحـالـ تـحـوـ قولهـ ، تـعـالـىـ: «لـتـماـ يـلـدـوـقـواـ عـذـابـ» <sup>(٦)</sup> ايـ:  
 إـلـىـ الـآنـ ماـ ذـاقـوهـ وـسـوـفـ يـنـوـقـونـهـ . وـمـنـ غـيرـ الـغـالـبـ أـلـاـ يـدـلـ <sup>(٧)</sup> عـلـىـ التـوـقـعـ  
 كـهـوـلـهـ: نـدـمـ إـبـلـيـسـ وـلـمـ يـنـفـعـ النـدـمـ . <sup>(٨)</sup> وـيـحـنـفـ مـجـزـوـمـهـ لـقـرـيـةـ اـخـيـارـاـ ،  
 فـتـقـولـ فـيـ جـوـابـ «هـلـ دـخـلـتـ الـبـلـدـ؟؟: «قارـبـتهاـ وـلـمـ» ، تـريـدهـ: أـدـخـلـهاـ ،

(١) مـ: وـلـمـ تـرـدـ .

(٢) إـبرـاهـيمـ بـنـ هـرـمـةـ . دـيـوـانـهـ صـ ١٩١ـ وـالـجـنـ الدـانـيـ صـ ٢٦٩ـ وـالـمـنـفـيـ صـ ٣١٠ـ  
 وـشـرـحـ شـوـاهـدـهـ صـ ٦٨٢ـ وـشـرـحـ آـيـاتـهـ ٥ـ: ١٥١ـ - ١٥٢ـ وـالـغـرـلـةـ ٣ـ: ٦٢٨ـ .

(٣) الآية ٢٤ـ مـنـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ .

(٤) سـقطـتـ مـنـ مـ .

(٥) مـ: «أـلـاـ لـاـ أـشـرـطـ» . وـانـظـرـ المـنـفـيـ صـ ٣١٠ـ .

(٦) الآية ٨ـ مـنـ سـوـرـةـ صـ . وـفـيـ الـأـصـلـ: عـذـابـيـ .

(٧) مـ: أـلـاـ تـدـلـ .

(٨) سـقطـتـ مـنـ مـ ، وـأـنـجـعـتـ بـالـحـاشـيـةـ عـنـ نـسـخـةـ .

ولا تقرن بـ «إن» الشرطية، فلا يقال: إن لما. قال شيخ المحققين:<sup>(١)</sup>  
لأنه لكونها<sup>(٢)</sup> فاصلة قوية بين العامل الحرفي ومعموله. انتهى.

فقد علمت مما تقرر أن «لم ولما» يشتركان في الحرافية، والاختصاص بالمضارع، ونفي حدوثه، وقلب زمانه للماضي، وجزمه. وما يشتركان فيه أيضاً أنه قد تلحقهما همزة الاستفهام. وقد أشار إلى ذلك بقوله: وقد تلحّق «لم ولما» همزة الاستفهام أي التبريري - وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد المنفي - ومن ثم قال: فيشتّرئ الكلم متّهماً، وحَبْ يُجَاب بـ «بلى» دون «نعم»، نَحْوُ قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «أَلمْ نَسْأَلْكَ مَذْرِكَ؟ وَالَّتَّا يَقْنُمْ زَيْدُ؟ أَوْ الْحَقِيقَيْ كَفُولُكَ لَمْ قَالْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا؟ أَلَمْ تَفْعَلْهُ؟ أَيْ: أَسْأَلْ اتَّهَاءَ فَعْلَكَ لَهُ؟ فَيُجَاب بـ «نعم» أو «لا». واقتراح همزة الاستفهام بـ «لم» أكثر من اقتراحها بـ «لما».

وعلمت مما تقرر أيضاً أنّهما يخالفان في أنّ النفي بـ «لم» لا يجب أن يكون مستمراً إلى زمن التكلّم، بخلاف النفي بـ «لما»، فبقال: «لم يقم زيد ثم قام»، ولا يقال: «لما يقم زيد ثم قام»، للتناقض، وأن «لم» لا يطان لها بتوجّع حصول ما بعدها، بخلاف «لما» فإنّها توذن بذلك كثيراً، وأن «لم» لا يُشترط أن يكون زمن ما بعدها قريباً من الحال، بخلاف «لما»، وأن مجروم «لم» لا يُحذف اختياراً لغيره، بخلاف «لما».

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) أي: لكون: لـ لـ، النظر في شرح الكافية ٤: ٢٥١. وفيه: وكان ذلك لكونها.

(٣) الآية ١ من سورة الشرح.

ولام الأمر والدعا والاتماس، كل منها حرف موضوع لطلبِ  
الفعل من الدُّون في الأولى، ومن الأعلى في الثانية، ومن المساوي في  
الثالثة رتبة. وقد تُستعمل في غير الطلب كالخبر نحو<sup>(١)</sup>: «فليَمْدُدْ لَهُ  
الرَّحْمَنُ مَدًا»، أو التهديد نحو<sup>(٢)</sup>: «مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ  
فَلْيَكُفُرْ». وقد تُحذف هذه اللام ويبقى معمولها، في ضرورة الشعر  
٢٠٦ خاصة، / كقول أبي طالب:<sup>(٣)</sup>

\* مُحَمَّدُ، تَفِيدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ \*

ولا في النهي والدعا والاتماس، كل منها حرف موضوع لطلبِ  
الترك من الدُّون في الأولى، ومن الأعلى في الثانية، ومن المساوي في  
الثالثة رتبة. وقد تُستعمل في غير الطلب كالتهديد. وذلك كقولك لوليك:  
لا تعطني.

وقد سمع الجزم بـ «لا» النافية إذا صلح قبلها «كي»، نحو: جئته لا

(١) الآية ٧٥ من سورة مریم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الكهف. والاستشهاد بالجبلين الشرطيين يعني أن التهديد وارد  
في كل منها، كما زعم بعض المفسرين. انظر تفسير الأقوسي ١٦ - ٣٨٤ - ٣٨٥.  
والحق أن التهديد خاص باللام الثانية، والأولى طلبية للأمر قطعاً، إذ لا يكون الأمر  
بالإيمان للتهديد. ولذا يُشهد بالأولى فقط في مثل هذا المقام. المغني ص ٤٦  
و حاشية الدسوقي ١: ٢٣٥.

(٣) صدر بيت فوقه في الأصل: آخره:

إِذَا مَا خَيَّفْتَ، مِنْ أَمْرٍ، تَبَالا

وابو طالب هو عم النبي ﷺ يمدحه. المغني ص ٢٤٨ وشرح أبياته ٤: ٣٥  
والخزانة ٣: ٦٢٩. والنحال: البلاء والشر.

يكن له على حجّةٍ. لكنه قليل. وفي كلام شيخ المحققين: <sup>(١)</sup> ولا يبعد أن تجعل «لا» في مثل هذا التركيب للنفي.

فعلم أن الطلب من الأعلى إلى الأدنى رتبةً أمنَ إن كان الطلب للفعل، ونهيَ إن كان الطلب لعدم الفعل، وأن الطلب للفعل أو لعدمه من الأدنى إلى الأعلى رتبة دعاء، ومن المساوي رتبة التماس. وهذه التفرقة طريقة سلكها جمهور المعتزلة، وتبعهم بعض الأصوليين للتأذب، وجرى عليها التحاة كما تقدم. والأصح في جمع الجرائم وغيره أن ذلك يسمى أمراً أو نهياً.

#### [أدوات الشرط العازمة لفعلنين]:

هذا ما يتعلّق بما يجزم فعلاً واحداً. وأما الذي يجزم فعلنين فهو قسمان: حرفٌ واسم:

#### [الحرفان ومعناهما]:

فالحرف قسمان: متقد على حرفيته، ومتخلّف فيها. فالحرف المتقد على حرفيته: <sup>(٢)</sup> «إن» يكسر التهمزة وسُكون النون الشرطية بغيريته المقام. ولأنها المراده عند الإطلاق مجردة عن «ما» أو مقرونة بها، فإن حرفيتها باتفاق. وهي أم ما يجزم فعلنين، ومن ثم قدّمتها. والحرف المختلّ <sup>(٣)</sup> في حرفيته «إدما». فإن حرفيته إنما هي

(١) هو الرضي الأسترابادي.

(٢) م: فالمتقد على حرفيته.

(٣) م: المختللين.

على القول الأصمع الذي جرى عليه الجمال بن هشام في «الأوضاع». وهي بسيطة. وقيل: هي اسمٌ. وعليه جري في «القطر». وهي مركبة من «إذ» الظرفية، و«ما» الزائدة الكافية لها عن الإضافة.

واستدلل لاسميتها بأنَّ «إذ» كانت قبل دخول «ما» اسمًا، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه، ورُدِّ بأنه تبَّأَ لها التغيير بدخول «ما». فإنها كانت قبل دخول «ما» للماضي، وصارت بعده للمستقبل. فقد تحقق التغيير، فدلل ذلك على أنها انسلاخت عن الاسمية بدخول «ما»، كما انسلاخت «حب» من الفعلية في «جئنا» بتركها مع «ذا».

ورُدِّ بأنه لا يلزم من تغيير زمان «إذ» بدخول «ما» انسلاختها عن الاسمية بذلك، بدليل أنَّ «الم» تغيير زمن المضارع بدخولها عليه وتُصيّرُه ماضيًّا، كما علمت، ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمى مضارعاً. وكذا «إن» تغيير زمان الفعل الماضي وتُصيّرُه مستقبلاً بدخولها عليه، ولا يخرجه ذلك عن كونه يسمى ماضياً.

وهما أي: «إن وإنما» موضوعان لمجرد الدلالة، أي: لأجل الدلالة، على تعليق الجواب على الشرط. ولفظ «الدلالة»<sup>(۱)</sup> ساقط في بعض النسخ، وسقوطه واضح لأنَّ الدلالة عارضة للوضع، وليس الموضوع لها.

وقد تجزم<sup>(۲)</sup> «إن» فعلاً واحداً. وذلك إذا جيء بها في مقام

(۱) حلف الدلالة من العبارة هناك يقتضي حلف «على» بعدُ، لستغيم التركيب.

(۲) كلما، والجزم فيها يورده بعدُ غير ظاهر، وجعل «إن» في آنفاله حرفاً زائداً للتمييز وانتهاء الثانية أولى. فهي غير جازمة ولا شرطية. ولذا لم يكن لها جواب، كما سبق ذكره.

التأكيد<sup>(١)</sup> مع واد العال لمحجز الوصل والرّبطة ، نحو: زيد وإن كثُر ماله بخيل ، وعمرو وإن أعطي نعمة لشيء . فقد صرّح كبير بأنه<sup>(٢)</sup> لا جواب لـ «إن» حينئذ.

وقد يُحذف بعدها كلّ من شرطها وجوابها في الضرورة . ومنه:<sup>(٣)</sup>  
قالت بنات العَمْ: يا سَلَّمَ ، وَلَيْسَ كَانَ فَقِيرًا مُعَدِّمًا؟ قَالَتْ: وَلَيْسَ لَأَنَّ الْمَعْنَى: قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمَّ: يَا سَلَّمَ ، أَتَرْضَيْنَ بِهَذَا الْبَعْلَ ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعَدِّمًا؟<sup>(٤)</sup> قَالَتْ: رَضِيَتْ بِهِ وَلَيْسَ كَانَ فَقِيرًا مُعَدِّمًا .  
وخرج بـ «الشرطية» النافية والمخففة من التفيلة والزائدة . فإنها لا تجزم .

### [أقسام الأسماء ومعانيها]:

والاسم قسمان: مُتفق على اسميته ومُختلف فيها أيضًا . فالمتافق على اسميته ما عدا «مهما» ، والمختلف في اسميته «مهما» ، والصحيح أنها اسم . والاسم مطلقاً نوعان: ظرفٌ وَغَيْرُ ظرفٍ . فغير الظرف خمسة

(١) م: التوكيد.

(٢) م: باد.

(٣) الرجاء منسوب إلى رؤبة . المغني من ٧٢٤ وشرح أبياته ٨: ٧ . والعيني ١: ١٠٤ والخازنة ٣: ٦٣٠ . والأولى أن الواو للحال و«إن» في المرضعين هي حرف زائد للتعميم وانتهاء الغاية ، كما ذكرنا قبل وما سيذكر المؤلف في التفسير . والنون الثاني في الشطرين يقال له في علم التواقي: الفالي . ويحرك قبله بالكسر . انظر الوالي في علمي العروض والتواتقي من ٢١١ - ٢١٢ والجني الثاني من ١٤٧ م: «إن» في الشطرين .

(٤) كلّا هنا وفيما بعد ، يجعل «إن» حرفًا زائداً للتعميم ، إذ لم يذكر لها جواب . وانظر المغني من ٧٢٤ .

أشياء: «من» يفتح الميم، وما ومهما وأي وكيفما، والظرف أيضًا خمسة أشياء. وهو نوعان: زمانية ومكانية. فالظرف الزمانية شيئاً: متى وأين، والظرف المكانية ثلاثة أشياء: أين وأي وحيثما.

٢٠٧ وهي أي: أدوات الشرط تنقسم باعتبار/ الموضوع له<sup>(١)</sup> ستة أقسام: أحدها: ما وضع للدلالة، أي: لأجل الدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط. وهذا معنى في الغير<sup>(٢)</sup> غير مستقل بالمعلومية. وهو: إن إذما، كما علمت.

والقسم الثاني: ما وضع للدلالة، أي: لأجل الدلالة على مجرد من يعقل. وبهذا المعنى كانت اسمًا لأنّه معنى، وفي نفسه، مستقل بالمفهومية، كما في قوله: إنسان. ثم صُنِّفَ معنى الشرط أي: معنى هو الشرط. وهو تعليق الجواب على الشرط، أي: عقد التببية والمُسبيّة بين الجملتين بعدها. وهذا معنى في غيرها غير مستقل بالمعرفة. ولذلك يُبني كما يُبني<sup>(٣)</sup> للشبه الوضعي. وهو «من» يفتح الميم الشرطية.

فقد ظهر الفرق بين حرف الشرط واسمـه. وربما خفي على بعض الأفهام، حتى أورد ذلك الإمام السُّبكي على الجمال بن هشام فقال: أجمعوا على اسمية «من» الشرطية وعلى حرفيّة «إن» الشرطية. فكيف يختلف<sup>(٤)</sup> نوع الكلمة بالاسمية والحرفيّة، مع تساويهما في المفهوم؟ وقد علمت الجواب عنه.

(١) أي: المعنى الموضوع له.

(٢) يعني: المعاير ما وضع للدلالة على مجرد التعليق. واستعمل «الآن» هنا من فصيح الكلام.

(٣) أي: كما يبني الاسم عامة. وفي الأصل وم: «هي». وانتظر العبارة في القسم الثالث.

(٤) م: تختلف.

وقد تُستعمل في غير العاقل، في مقام التغليب. وخرج بـ«الشرطية» الاستفهامية والموصلة، والتكررة الناقصة، والتكررة التامة. فإنها<sup>(١)</sup> لا تجزم.

والقسم الثالث: ما وضع للدلالة، أي: لأجل الدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرطية. فلذلك يبني كما يبني للشبه الوضعي. وهو «ما» الشرطية.

وقد تأتي<sup>(٢)</sup> للعاقل قليلاً، فيسأل بها عن صفة من يعقل، وعن الحقيقة المجهولة. فإذا قيل: زيد ما هو؟ كان سؤالاً عن صفتة، فيجاب بـ«عالم» مثلاً. وإذا قيل: ما هذا؟ كان سؤالاً عن حقيقته، فيجاب بـ«إنسان» مثلاً. وقول فرعون لموسى<sup>(٣)</sup>: «ما رب العالمين؟»؟ يتحتمل أن يكون من الأول، فجواب موسى<sup>(٤)</sup> بقوله: «رب السماوات» إلى آخره واضح. ويتحتمل أن يكون من الثاني، وحينئذ يكون الجواب المذكور من موسى<sup>(٥)</sup> تبيها لفرعون على أنه - تعالى - لا يعرف إلا بالصفات، لأن حقيقته غير معقوله للبشر.

وخرج بـ«الشرطية» الاستفهامية والموصلة، والتكررة الموصلة، والتكررة التامة، والزيادة. فإنها لا تجزم.

وما يبني لتضمن المعنى المذكور فقط. وهو «مهما». وهي بسيطة

(١) يعني الاستفهامية والموصلة والتكررين.

(٢) يعني «ما» الموضوعة لغير العاقل. وهي غير شرطية في الأملة التالية.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الشعرا.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الشعرا. وفي الأصل: بقوله صلى الله عليه وسلم.

على وزن «فَعَلَى». فتحققا أن تكتب بالياء. وقيل: مركبة من «ما» الشرطية، ولـ«ما» الزائدة. فأصلها «ما ما»، وأبدلوا ألف «ما» الأولى هاء كراهة<sup>(١)</sup> توالى المثلين. وإنما أبدلت هاء لمجانسة الهاء للألف. <sup>(٢)</sup>

وقيل: مركبة من «مَهْ» التي بمعنى: اكْفُفْ، ومن «ما». وقد الغز في هذا الحريري<sup>(٣)</sup> بقوله: <sup>(٤)</sup> وما اسم لا ينفهم إلا باستضافة كلمتين، أو الاقتصار منه على حرفين؟ فلأنك متى نطقت بـ«مهما» وحدتها لم يتم الكلام ولا ينفهم المعنى إلا بضم كلمتين، هما الشرط والجزاء. وإذا اقتصرت على حرفين - وهو ما «مهما» التي بمعنى: اكْفُفْ، ولـ«ما» - فهو منه المعنى. <sup>(٥)</sup>

والقسم الرابع: ما وُضِعَ لِلدلالة، أي: لأجل الدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط. فلذلك بُني. وهو «مَتَى» مجردة عن «ما» أو مقرونة بها، وهي للعلوم في الزمان.

وهدليل تجرّ بـ«متى». فهي عندهم حرف جرّ بمعنى «من». قال شاعرهم في وصف السحاب: <sup>(٦)</sup>

شَرِينَ، يَمَاء الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرْفَعُتْ مَتَى لَجَّيْخُ خُضْرِي، لَهُنَّ نَشِيجُ وقد تُهْمَلْ فَيَرْتَفِعُ المضارع بعدها. ومنه قول سيدتنا عائشة،

(١) م: وأبدلوا ما الأولى هاء كراهة.

(٢) سقطت بقية الفترة من م، ثم الحفت بالحاشية.

(٣) مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٤) م: اكْفُفْ لهم المعنى.

(٥) البيت لأبي ذرتب الهلبي. ديوان الهلبيين ١: ٥١ والعيني ٣: ٢٤٩ والغزاتة ٣: ١٩٣. ربما البحر أي: من ماء البحر. والنثيج: العر السريع مع الصوت.

رضي الله - تعالى - عنها: «إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَنِ يَقُولُ  
مَقَاتِلَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ». <sup>(١)</sup>

و«أَيَّانَ» بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح التون، وسُلِيمٌ تكسرها.  
وكما تكون مجردة من «ما» تكون مفرونة بها. <sup>(٢)</sup> وهي للعموم في  
الزمان. قال ابن جنبي: وينبغي أن يكون أصلها «أَيْ أَوَانِ»، فحذفت  
الهمزة مع الياء الثانية فبقي «أَيَّانَ»، فأدغمت الواو بعد القلب ياء في  
الياء. فهي مركبة.

والقسم الخامس: ما وضع لـ<sup>للدلالة</sup>، أي: لأجل الدلالة على ٢٠٨  
المكان، ثم ضمن معنى الشرط. فلذلك يُبني. وهو «أَيَّانَ» بفتح الهمزة  
وسكون الياء وفتح التون، مجردة عن «ما» أو مفرونة بها - وهي للعموم  
في المكان. وأَيَّانَ بفتح الهمزة والتون المشددة وبعدها ألف، مجردة  
عن «ما» - وهي للعموم في المكان - و«جِئْنَا». ولا تفارقها «ما»،  
وهي كافية لها عن الإضافة. وهي للعموم في المكان.

والقسم السادس: ما هو متعدد بين الأقسام الخمسة. صوابه:  
الأربعة. وهي: من يعقل، وما لا يعقل، والزمان، والمكان. وهي  
«أَيْ» بفتح الهمزة وتشديد الياء، الشرطية بقرينة المقام مجردة عن «ما»  
أو مفرونة بها. فإنها يحسب ما تضاف إلىه من العاقل أو غيره، من  
زمان أو مكان أو غيرهما، ثم ضمن <sup>(٣)</sup> معنى الشرط. وإنما لم يُبنَ

(١) انظر الحديث ٦٨١ في البخاري وشواهد الترجيح ص ١٩ وشرح التسهيل ٤: ٨٢.  
وأَسِيف أي: رقيق القلب سريع الحزن والبكاء.

(٢) منع بعض النحاة انتران «أَيَّانَ» بـ «ما». انظر شرح الأشموني ٤: ١٠ و ١٣.

(٣) كلها بدون تاء الثانية.

لذلك ، لأنَّه عارضَ ذلك ملازمتها للإضافة إلى المفرد.

فهي في قوله<sup>(١)</sup>: «أَيُّهُمْ يَقْنُمُ أَقْنَمَةً» مِنْ بَابِ «مَنْ» أي: للعاقل ، وفي قوله: «أَيُّ الدَّوَابُ تَرَكَبُ أَرْكَبَ» مِنْ بَابِ «مَا» أي: لغير العاقل ، وفي قوله: «أَيُّ يَوْمٍ تَصْنُمُ أَصْنَمَ» مِنْ بَابِ «مَتَّى» أي: للزمان ، وفي قوله: أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسَ» مِنْ بَابِ «أَيْنَ» أي: للمكان .

وخرج بـ «الشرطية» الموصولة والاستفهامية ، فلا تجزمان .

ولا يخفى أنَّ هذه الأقسام الستة خلت عن «كيفما» ، مع ذكره لها فيما يجزم فعلين ،<sup>(٢)</sup> وسيمثل لها .

أمثلاً ذلك أي: هذه أمثلة أدوات الشرط مطلقاً ، أي: الجازمة لفعل واحد أو لفعلين . فهذه ترجمة .<sup>(٣)</sup> ولا يخفى<sup>(٤)</sup> أنه قدم أمثلة ما يجزم فعلاً واحداً . ولعله إنما ذكر أمثلة ذلك هنا ثابتاً ، لبيان كيفية الإعراب فيها ، فقال:

مثال «لَمْ» نحو قوله ، تعالى<sup>(٥)</sup>: «لَمْ تَكُنْ أَمْتَنْ مِنْ قَبْلُ». إعرابه: لم: حرف نفي ، لأنَّه ينفي حدث المضارع ، وجذم . وتنكّن: فعل مضارع مجزوم بـ «لَم» .<sup>(٦)</sup> وعلامة جزمه السكون .

ومثال «لَمَا» نحو قوله ، تعالى<sup>(٧)</sup>: «لَمَا يَلْوُفُوا عَذَابِ». إعرابه:

(١) م: قوله .

(٢) م: فلا تجزم فعلين .

(٣) يعني أن تلك الجملة عنوان لما سيرد تحته .

(٤) م: فلا يخفى .

(٥) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

(٦) سقطت من م .

(٧) الآية ٨ من سورة ص .

لتا: حرف تهـيـ، لأنـه يـنـفـي حدـثـ المـضـارـعـ، وجـزـمـ. وـبـلـوـقـواـ: فعلـ مـضـارـعـ مـعـجـزـوـمـ بـ(ـلـتـاـ). وـعـلـامـةـ جـزـمـهـ حـدـفـ النـونـ لأنـهـ مـنـ الـأـفـعـالـ الخـمـسـةـ. وقد عـلـمـتـ أـنـهـ تـجـزـمـ بـحـدـفـ النـونـ.

ثم ذـكـرـ مـثـالـ لـامـ الـأـمـرـ، وـمـثـالـ لـامـ الدـعـاءـ المـذـكـورـ بـعـيـنـهـ، فـيـما سـبـقـ، فـقـالـ:

وـمـثـالـ لـامـ الـأـمـرـ نـحـوـ قـوـلـهـ، تـعـالـىـ<sup>(١)</sup>: (ـلـتـنـفـشـ دـوـ سـعـةـ مـنـ سـعـيـتـهـ). إـعـرـابـهـ: الـلـامـ: لـامـ الـأـمـرـ. وـتـنـفـشـ: فعلـ مـضـارـعـ مـعـجـزـوـمـ بـلـامـ الـأـمـرـ. وـعـلـامـةـ جـزـمـهـ السـكـونـ. وـدـوـ: فـاعـلـ. وـسـعـةـ: مـضـافـ إـلـيـهـ.<sup>(٢)</sup>

وـمـثـالـ لـامـ الدـعـاءـ نـحـوـ قـوـلـهـ، تـعـالـىـ<sup>(٣)</sup>: (ـلـتـقـضـيـ عـلـيـنـا رـبـكـ). فـإـعـرـابـهـ: الـلـامـ: لـامـ الدـعـاءـ. وـتـقـضـيـ: فعلـ مـضـارـعـ مـعـجـزـوـمـ بـلـامـ الدـعـاءـ. وـعـلـامـةـ جـزـمـهـ حـدـفـ الـيـاـوـ لأنـهـ مـنـ الـأـفـعـالـ الـمـعـتـلـةـ، أيـ: آخرـهاـ<sup>(٤)</sup> حـرـفـ عـلـةـ. وقد عـلـمـتـ أـنـهـ تـجـزـمـ بـحـدـفـ آخرـهاـ. وـعـلـبـناـ: جـارـ وـمـجـرـوـرـ مـتـعلـقـ بـهـ أيـ: بـ(ـتـقـضـيـ). وـرـبـكـ: فـاعـلـ بـ(ـتـقـضـيـ). وـالـكـافـ: مـضـافـ إـلـيـهـ.<sup>(٥)</sup>

وـمـثـالـ (ـلاـ) فيـ التـهـيـ [ـنـحـوـ]<sup>(٦)</sup>: (ـلـاـ تـخـفـ وـلـاـ تـحـزـنـ). فـ (ـلاـ): حـرـفـ تـهـيـ وجـزـمـ. وـتـخـفـ وـتـحـزـنـ: مـعـجـزـوـمـانـ بـ(ـلاـ). وـعـلـامـةـ جـزـمـهـماـ السـكـونـ.

(١) الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) في الشرح والتتفقيع: إلـيـهـ.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٤) في الأصل: الـيـ آخرـهاـ.

(٥) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وما بين معقدين هو من الشرح والتتفقيع.

ومثال «لا» في الدُّعاء نحو قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «لا تُواخِذنَا». فـ«لا»: حرف دُعاو وجزم. وـ«تُواخِذْ»: فعل مضارع مجزوم بهما، أي: بـ«لا».<sup>(٢)</sup> وعلامة جزمه السكون. وفاعله مستتر فيه وجوبها تقديره: أنت. ونا: مفعول به.

ومثال «إن» نحو قوله، تعالى<sup>(٣)</sup>: «إِنْ تُؤمِنُوا وَتَنْقُوا بِيُوتِكُمْ». فـ«إن»: حرف شرط جازم بعجزه فعليه، الأول يسمى فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجراوته، كما سيأتي. وبين ثم قال: وـ«تُؤمِنُوا»: فعل الشرط، وهو مجزوم بـ«إن». وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة. وـ«تَنْقُوا»: معطوف على «تُؤمِنُوا». فهو مجزوم. وعلامة جزمه حذف الباء، لأنه من الأفعال المعتلة.  
٢٠٩

وقد تقرن «إن» بـ«لا» النافية، فيجب قلبها<sup>(٤)</sup> لاماً وإدغامها في «لا»<sup>(٥)</sup> فيصير مجموعهما في اللفظ كـ«إلا» الاستثنائية نحو: «إلا تنصروه»، «إلا تغزوا»، «إلا تتعللو»<sup>(٦)</sup>. فظن من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائية. وقد ظن ذلك بعض من يذهب الفضل، فقال في «إلا تعللو»: ما هذا الاستثناء؟ أ متصل أم منقطع؟<sup>(٧)</sup> قال بعضهم: وكان

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) سقط «بلا» من م.

(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد.

(٤) أي: إيدال نونها.

(٥) يعني: في لام: لا.

(٦) الآيات: ٤٠ من سورة التوبة و٣٩ منها و٧٣ من سورة الأنفال.

(٧) انظر المعني ص ١٨.

ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيلته<sup>(١)</sup> متصل بالجهل، منقطع عن الفضل.

ومثال «إفءا» [نحو] قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

ولأنك إذ ما ثأرت ما أنت أمر بـه      تُلْفِ مَسْنَ إِسَاءَ تَسَمَّرَ آتِيَا  
ذ [إذما]: حَرْفٌ شَرْطٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ. وَثَأْرٌ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ.  
وَعَلَامَةُ جَزِيمَه حَدْفُ الْبَاءِ، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ. وَتُلْفِي: بِمَعْنَى:  
يَجِدُ، مِنْ: أَلْقَى كَذَا، إِذَا وَجَدَه،<sup>(٣)</sup> جَوابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ  
جَزِيمَه حَدْفُ الْبَاءِ، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ.

[أهابها والخلاف في خبر المبتدأ]:

ومثال «من» نَحْوُ قوله، تعالى<sup>(٤)</sup>: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ». ذ [من]: اسْمُ شَرْطٍ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ، مَعْلُومًا<sup>(٥)</sup> رَفِيعٌ عَلَى الْإِبْتِداَءِ. وَيَعْمَلُ:  
فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزِيمَه السُّكُونُ. وَفَاعِلُه ضَمِيرُ مُسْتَرٍ  
يَبْعُدُ عَلَى «من». وَ«يَعْمَلُ» وَفَاعِلُه ذَلِكُ العَائِدُ عَلَى «من»: فِي مَوْضِعِ  
رَفِيعٍ عَلَى الْغَيْرِيَّةِ لـ «من» عَلَى الْأَصْحَاحِ.<sup>(٦)</sup>

(١) م: تخيله.

(٢) شرح ابن حقليل ٢: ٣٦٧ والأشموني ٤: ١١ وحاشية ابن حمدون ٢: ٩٤ والأزهار الزينية ص ١٤٩ وشرح التسهيل ٤: ٦٧ والعبيني ٤: ٤٢٥. وما بين معقوفين من الشرح. والجملة الشرطية كلها في محل رفع خبر: إن.

(٣) م: إذا أوجده.

(٤) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٥) أعاد ضمير المؤنث على «من» لاعتبارها كلمة. م: اسم شرط جازم محلهما.

(٦) م: على الصحيح.

وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية. ومن ثم لم يفتقر<sup>(١)</sup> إلى ضمير يرجع من الجواب إلى اسم الشرط الذي هو المبتدأ. قال ﷺ: <sup>(٢)</sup> «من ملكَ ذا رَحِيمَ مَهْرَمَ فَهُوَ حُرٌّ». فإن «هو» عائد إلى المملوك لا إلى «من» الواقعية على المالك. ذكره العجمان بن هشام.

وقيل: الخبر جواب الشرط، لأن به تتم الفائدة. ولا شك أن الخبر هو محظوظ الفائدة. ومن ثم ادعى شيخ المحققين<sup>(٣)</sup> أن جملة جواب الشرط كلام، كما سيأتي. وقد علمت جواب هذا.<sup>(٤)</sup> وهو أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعلق لا من حيث الخبرية. وقيل: الخبر هما.<sup>(٥)</sup> وقيل: لا خبر له. وهذه الأقوال جارية في كل اسم شرط وقع مبتدأ.

ويُعجز: جواب الشرط، وهو مجزوم. وعلامة جزمه حلف الألف. ومثال «ما» نحو قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «وَمَا تَعْلَمُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ». فـ«ما»: اسم شرط يجزم فعلين، وموضعها تنص على التفعولية

(١) هذا الدليل مردود، لأن الضمير وارد في جملة الشرط، وهي قيد للجواب. فهو مغن عن ضمير آخر. وهذا معروف بكثرة في جملة الخبر. والخلاص من الإشكال أن تكون جملتا الشرط والجواب في محل رفع خبراً، كما سيدرك بعد. م: لم تفتقر.

(٢) الأحاديث ١٣٦٥ في الترمذى و ٣٩٤٩ في أبي داود و ٢٥٢٤ في ابن ماجه. ومثل هذا الخلو من الضمير العائد يرد فيما كان الجواب علة لمحلوف مقدر.

(٣) هو الرضي الأستراباذى.

(٤) يعني جملتي الشرط والجواب معاً.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

للفعل يمْدُّها. فهُوَ أي: الفعل حاصلٌ في مَحْلِها، أي: في محل «ما» التَّصْبَّ. وهي أي: «ما» عَالِيَّةٌ في لفظِهِ، أي: الفعل الجزم. وجَازِيمَةُ جَزِيرَةِ خَلْفِ النُّونِ، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ. وَمِنْ خَيْرِ بَيَانِ لِـ«ما»، أَوْ فِي مَحْلِ نَصْبٍ نَصْبًا لِمَصْدَرِ مَحْتَوْفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَمَا تَفْعَلُوا فَعْلًا كَاتِنًا مِنْ خَيْرٍ.<sup>(١)</sup> وَيَعْلَمُ اللَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزِيرَةِ السُّكُونِ. وَمِثَالُ «مَهْمَا» تَحْوِي قولَ الشَّاعِرِ:<sup>(٢)</sup>

### \* وأنكِ مهْمَا تأمِّري القلب يَفْعَلُ \*

فـ«مهما»: اسْمُ شَرْطٍ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ مُبْتَدِأً مَحْلَهُ رفعٌ. وَجَملَةُ تَأْمِيرٍ أي: «تأمِيرٍ» مع فاعله<sup>(٣)</sup> الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرُ<sup>(٤)</sup> العائدُ عَلَى «مهما»: خَيْرُهَا. وَهُوَ أي: «تأمِيرٌ»<sup>(٥)</sup> مَجْزُومٌ بِهَا لَأَنَّهُ فَعْلُ الشَّرْطِ. وَعَلَامَةُ جَزِيرَةِ خَلْفِ النُّونِ، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ.

(١) هذا قول لأبي البقاء المكابري، نقله المؤلف عن السين الحلي. انظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٨٦ والدر المصنون ٢: ٣٢٨. وهو ضعيف لأن بيته «ما» على ليهاماها، وربما يبين ما لا يحتاج إلى بيان. ولو جعل ما: في محل نصب مفعولاً مطلقاً، والنتيجة لهذا المفعول، لكن وجهاً حسناً، ولعله لم يعين نوع المفعول فهو للذلك.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس صدره:

أَغْرِيكُ، يَسْتَنِيُّ، أَنْ حُبْكِ قَاتِيلِي

ديوانه ص ١٣ والكتاب ٢: ٣٠٣ والدر ٢: ٢٣٦. وفي الأصل: «تأمِيرٌ» بخلاف الباء لفظاً لاتفاق الساكدين، كما سبق الحلي بعد. والقياس رسماً ويكون الحال باللفظ لا بالرسم.

(٣) كذا. والصواب: مع مفعوله. يعني المفعول الثاني. والأولى أن مهْمَا: في محل نصب مفعول ثان مقدم. ولا حاجة إلى تقدير محدود لا مسرغ له، ولا إلى مبتدأ وخبر.

(٤) بل هو المتصل حرف جوازاً. والتقدير: تأمِيرٌ.

(٥) م: تأمِيرٌ.

وراء المؤنثة محلوقة<sup>(١)</sup> لانتقام الساكنيين. والقلب: مفعول به لفعل الشرط الذي هو: تأمر. <sup>(٢)</sup> ويفعل: جواب الشرط، وهو مجرّوم. وعلامة جزمه السكون، وكسر لموافقة حرف الرؤي. وهو الحرف الذي تُعزى له القصيدة. والشرط وجوابه خبر «أن».

ومثال «أي» نحو قوله، تعالى<sup>(٣)</sup>: «إِنَّمَا تَدْعُوا فِلَةً الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى». فـ«إِنَّمَا»: اسم شرط يجزم فعلين مفعول. فهو منصوب بـ«تَدْعُوا» مقدّم<sup>(٤)</sup> عليه وجواباً. وفي بعض النسخ: ...<sup>(٥)</sup> وما: صلة أي: زائدة. وتَدْعُوا: مجرّوم بـها<sup>(٦)</sup> أي: بـ«أي».

٢١٠ فالفعل الذي هو «تدعوا» / عامل في لفظ<sup>(٧)</sup> «أي» التصب، وهي عاملة في لفظه الجزم. وفي هذا ونظائره الغرّ بعضهم بقوله: وأي عامل يعمل فيه معموله، ولا ينقطع مأموله؟ وعلامة جزمه حذف الثنوين. وـ«فلة» أي: «له»<sup>(٨)</sup>: جاز و مجرّور خبر مقدّم. والأسماء: مبتدأ مؤخر. والحسنى: نعم الأسماء. ومدخل الجملة الابتدائية، أي: المصدرة بالمبتدأ التي هي «فلة الأسماء الحسنى»<sup>(٩)</sup>: جزم على أنها جواب الشرط.

(١) انظر تعليقنا على البيت قبل.

(٢) م: تأمري.

(٣) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٤) م: مقدماً.

(٥) هنا في م بياض يقدر كلمتين.

(٦) سقطت من الشرح والتفريع، وسقط «أي» من م.

(٧) م: لفظها.

(٨) م: فلة.

(٩) م: فلة الأسماء.

وِيَنْتَلُ «كَيْفَمَا». هي «كيف» مع «ما» الزائدة، وتفارقها «ما».

وستعمل مع «ما» مجردة عنها شرطاً غير جازم عند البصريين غير قطريبي، بشرط<sup>(١)</sup> موافقة جوابها لشرطها لفظاً ومعنى. نحو: كيف أو كيما تصنع أصنع، بالرفع، وستعمل شرطاً جازماً عند الكوفيين وقطرب بالشرط المذكور. نحو: كيف أو كيما<sup>(٢)</sup> تجلس أجلس، بالجزم.

ولا يجوز: كيف أو كيما تجلس أذهب، بالجزم. وكذا بالرفع اتفاقاً من أهل البلدين. وقيل: لا تجزم إلا إن اقترنـتـ بـ«ما». ومن هذا التفسير يعلم أن تمثيل المصنف لجزم «كيما» بقوله: «كيما تتجة تصادف خيراً» لا يجوزه بصري ولا كوفي، لا مع الجزم ولا مع الرفع.<sup>(٣)</sup>

فـ«كيما»: اسم شرط يجزم فعلين، كما هو سياق كلامه،<sup>(٤)</sup> في محل نصب بالفعل بعده. وهو تتجة: الذي هو فعل الشرط مجزوم بها. فهي عاملة معمولة. وتصادف: جواب الشرط مجزوم بها. وعلامة جزمه السكون.

ولم أقف له<sup>(٥)</sup> أي: للجزم بها على شاهد من شعر ولا ثني، من كلام من يتحجج بكلامه. وإنما قاس الجزم بها الكوفيون وقطرب على بقية أدوات الشرط، بالشرط المتقدم، وعورض بأنها خرجت عن بقية أدوات الشرط باشتراط الشرط المذكور، فلا يحسن القباس.

(١) م: فإنه يشرط.

(٢) م: كيما أو كيف.

(٣) سقط «لا مع الجزم ولا مع الرفع» من م.

(٤) م: كما هو سياق في كلامه.

(٥) م: عليه.

ويمثال «مئن» نحو قول الشاعر: <sup>(١)</sup>

\* مئن أضيع العِمامَةَ تَعْرِفُونِي \*

فـ«مئن»: اسم شرط يجزم فعلين، في موضع نصب على الظرفية الزمانية. وناصيّب الفعل بعده، وهو: أضيع. وأضيع: فعل الشرط، وهو مجزوم به. وعلامة جزمه السكون، وكثير لاتفاق الساكنين. فهو سكون مقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المارضة، لخوف التقاء الساكنين. وتعريفوني: جواب الشرط، وهو مجزوم. وعلامة جزمه حذف الثُنُون، والأصل: تعريفوني.

ويمثال «أيان» نحو قول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

أيان نُؤمِنْكَ تَأْمِنْ فَبِرَنَا، إِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ، مِنَا، لَمْ تَزُلْ حَذِيرَا  
فـ«أيان»: اسم شرط يجزم فعلين. وهو في موضع نصب على الظرفية الزمانية. وناصيّب الفعل بعده، وهو: نُؤمِنْكَ. ونُؤمِنْكَ: فعل الشرط، ونَأْمِنْ: جواب الشرط، وهو مجزومان. وعلامة جزمهما السكون. وفَبِرَنَا: مفعول به. ومنا: حال. ولم تزل: جواب «إذا». وحذيرا: خبر: لم تزل.

---

(١) عجز بيت لسليم بن وليل صدره:

أَنَا أَبْنَ جَلَّا، وَطَلَّاعُ الْقَنَابَا

الأسمىيات ص ١٦ والكتاب ٢: ٧ والعيني ٤: ٣٥٦ والغزارة ١: ١٢٣. وابن جلا أي: المنكشف الأمر لا يخفى على أحد لشهرته. والقنابا: جمع لنبة. وهي الطريق في الجبل. يعني أنه يخوض الصعب. وأضعنها أي: أرقعها وأزيتها.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٧١ وشرح ابن عقيل ٢: ٣٦٦ والأشتوري ٤: ١٠ وشذور اللعب ص ٣٣٦ والأزهار الزبيدة ص ١٤٩ والعيني ٤: ٤٢٣.

ومثالُ «أين» نحو قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «إِنَّمَا تَكُونُوا يُنْذِرُوكُمُ الْمَوْتَ». فـ«أين»: اسم شرطٍ جازم<sup>(٢)</sup> يجزم فعلين. وهو في محلٍ نصبٍ على الظرفية المكانية. وناصبُه الفعل بعده، وهو: تَكُونُوا. وما: صلة. وتَكُونُوا: فعل الشرط، وهو مجزوم. وعلامة جزمه حَلْفُ النُّونِ. وـيُنْذِرُوكُمْ: جوابُ الشرط، وهو مجزوم. وعلامة جزمه السُّكُونُ. والمَوْتُ: فاعلٌ: يدرك.

ومثالُ «أني» نحو قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

فأصبحت أني تأتها، تستحرز بها، تجذب حطباً جزاً، وناراً تاججاها  
أصله «اتاججن» بنون التوكيد الخفيفة. حُقْفٌ بحلف الناء [الأولى]،  
وقلبث<sup>(٤)</sup> نون التوكيد ألفاً وقفنا. والجملة صفة: ناراً.

فـ«أني» يفتح المهمزة وتشيد بـالنُّون المفتوحة: اسم شرط<sup>(٥)</sup> يجزم فعلين. وهو في محلٍ نصبٍ على الظرفية المكانية. وناصبُها<sup>(٦)</sup> الفعل

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء. وتكون: فعل تام.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: يدرك.

(٤) ميسد الله بن الحر. ولصدر البيت روايات أخرى. انظر الكتاب ١: ٤٤٦ وشرح أبياته ٦٦ وسر الصناعة من ٦٧٨ وشرح المفصل ٧: ٥٣ وكشف المخصصة من ٢٥٣ وشرح المكردي ٢: ٥٨٧ والأشموني ٣: ١٣١ وحاشية يس ٢: ١٦٢ والأزهار الزينية من ١٢٦ والخزانة ٣: ٦٦٠ والدرر ٢: ١٦٦.

(٥) م: «وقلب». وما بين معقوفين هو من حاشية م. والأولى أن المحدوف هو الناء الثانية لزيادتها، ولأن الأولى للمضارعة والدلالة على المؤنة الغائبة.

(٦) سقط «اسم شرط» من الشرح والتتفصيع ، وهو في الأصل رم بالحمراء، على أنه من المتن. انظر إعراب «حيثما» بعد.

(٧) في الشرح: وناصبها.

بعدها، وهو «تاتٍ» من «ناتتها». وناتتها: فعل الشرط، وهو مجزوم.  
 ٢١١ وعلامة جزمه حذف الباء. وتستجز: بدل منه / بدل اشتغال. وتتعذر:  
 جواب الشرط مجزوم. وعلامة جزمه السكون.  
 ومثال «حيثما» تحوّل الشاعر: <sup>(١)</sup>

حيثما تستقيم يقدّر لك الله لـ نجاحاً، في غابر الأزمان  
 أي: فوزاً في مستقبل الأزمان. لأن الغابر كما يطلق على الماضي يطلق  
 على المستقبل. فهو من الأضداد.

فـ «حيث» من «حيثما»: اسم شرط يجمّع فعلين. وهو في موضع  
 تصبّ على الظرفية المكانية. وناصبه الفعل بعده، وهو: تستقيم. وما  
 زائدة. وتستقيم: فعل الشرط، ويقدّر: جوابه أي: جواب الشرط، وهو  
 مجزومان. وعلامة جزمهما السكون.  
 [أقسام الأدوات وأفعالها]:

فقد علمت مما تقرر أن أدوات الشرط، بالنسبة للخلاف في  
 حقيقتها، أربعة أقسام: ما هو حرف باتفاق وهو «إن»، وما هو اسم  
 كذلك <sup>(٢)</sup> وهوباقي ما عدا «إذما» و«مهمما»، وما فيه خلاف والأصح  
 أنه اسم وهو «مهمما»، وما فيه خلاف والأصح أنه حرف وهو «إذما».  
 وبالنسبة لاقتراحها بـ «اما» على ثلاثة أقسام: ما لا يعمل إلا معها  
 وهو «إذ» و«حيث»، ومنها ما لا يقبلها وهو: من وما ومهمما وأئى، <sup>(٣)</sup>

(١) شرح التسهيل ٤: ٨٢ وشلور اللحب من ٣٣٧ والمغني ص ١٤١ وشرح أبياته ٣:  
 ١٥٣ والعيني ٤: ٤٢٦ وحاشية بنس ٢: ٣٩ . والغابر: القادم.

(٢) في الأصل: لذلك.

(٣) في الأصل وـ « وإن» . والصواب ما أثبتناه. انظر في الورقة ٢٠٨ الكلام على: آئى.

وما يجوز فيه الأمران وهو: أين ومتى وأي وبيان وإن<sup>(١)</sup> وكيف.

**ويُسمى الأول من الفعلين**, كما علمت، فعل الشرط أي: فعل هو الشرط، لأن المتكلم جعله شرطاً وسيماً لتحقيق الثاني، وإن لم يكن كذلك خارجاً وذهبنا، ويُسمى الثاني منهما، أي: الفعلين، جواب الشرط، لأنه يقع بعد وجود الأول كما يقع الجواب بعد السؤال،<sup>(٢)</sup> ويُسمى أيضاً جزاء الشرط، لأنه مبني على الأول ابتناء الجزاء في الآخرة ثواباً أو عقاباً على العمل في الدنيا. وفي كلام بعضهم أن تسميته جواباً وجراها مجازاً.

**سواء أكانا**<sup>(٣)</sup> أي: فعل الشرط وجوابه مضارعين كما مثلنا، أو ماضيين لفظاً نحو<sup>(٤)</sup>: «إِنْ هَذِهِمْ هُدْنَا» . ولا يجوز أن يكون الشرط ماضياً معنى . فلا يقال: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَمْتُ» إلا بتأويل: إن تبيئ - أو الأول من الفعلين مضارعاً، والثاني منها ماضياً نحو: «مَنْ يَقُولْ لَيْلَةَ الْقَنْتَرِ إِيمَانًا وَاحِسَابًا خُفْرَ لَهُ» ،<sup>(٥)</sup> أو بالمعنى أي: الأول منها ماضياً

(١) في الأصل و م: «أو أني». وإنما أجاز الكوفيون دخول «ما» عليها. والمولف لم يذكر ذلك من قبل . والصواب ما ثبتناه . انظر الورقة ٢٠٨ وشرح الأشموني ٤: ١٣ والمغني ص ٣٤٦.

(٢) م: «السؤال بعد الجواب»، مع إشارتي تقليم وتأخير.

(٣) في الشرح والتبيّع: «سواء كانا». ولهذا جاز أن ترد «أو» بعد في كلام المصنف بدلأ من: ألم . وبورود همزة التسوية لا تجوز: ألو.

(٤) الآية ٨ من سورة الإسراء .

(٥) الأحاديث ٣٥ في البخاري و ٧٦٠ في مسلم و ٨: ١١٨ في النسائي وشرح الناظم ص ٦٩٨ وأوضح المسالك ٣: ١٩٠ وشرح ابن عقبة ٢: ٣٧٢ والأشموني ٤: ١٦

والثاني مضارعاً نحو<sup>(١)</sup>: «من كان يرمي حرك الآخرة نزلاً له في حرثه». ثُمَّ لما تكلم على المرفوعات، ثم المنصوبات، شرع بتكلم على المجرورات، فقال:

---

= والتصريح ٢: ٢٤٩ وحاشية ابن سعد ٢: ١٤٣ والأذمار الزينية ص ١٥٠. وفي الأصل: «لَقَرَرَ اللَّهُ لَهُ». وفي حاشية م أن إيماناً واحسابة: منصوبان على المفعولية المطلقة، أي: مؤمناً وإيماناً ومحبباً احساباً.  
(١) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

## باب<sup>(١)</sup> أي: هذا باب المَجْرُوراتِ

والترجمة به<sup>(٢)</sup> ساقطة في أكثر النسخ. المَجْرُوراتُ المشهورةُ عند التحاة قِسْمانِ لا غَيْرِ: إِنَّا مَجْرُورُونَ بِالْعَرْفِ، وَإِنَّا مَجْرُورُونَ بِالْمُضَافِ، لَا مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ وَلَا بِالْحَرْفِ الْمُقْدَرِ، عَلَى الأَصْحَاحِ.

وقيل: ما يقال فيه: «إِنَّا مَجْرُورُونَ بِالْمُضَافِ» هو مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ التي هي النسبة بين المضاف والمضاف إليه. ورَدَ شيخ المحققين<sup>(٣)</sup> بأنه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول النسبة بينهما وبين الفعل، ولا قائل به. ورَدَ بعض شيوخ مشايخنا<sup>(٤)</sup> بأنه إنما لم يقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لأنَّه «إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَّلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ». وقيل ما يقال فيه: «إِنَّا مَجْرُورُونَ بِالْمُضَافِ» هو<sup>(٥)</sup> مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ الْمُقْدَرِ أي: الذي تكون الإضافة على معناه.

وَزَادَ بِعَضُّهُمْ عَلَى الْقَسْمَيْنِ الْمُذَكَّرَيْنِ الْجَرَّ، أي: المَجْرُورُ بِالْمُجَاوِرَةِ

(١) سقطت مع «المَجْرُوراتِ» من الشرح والتفسير.

(٢) سقطت من م. والترجمة: العنونة، يعني: باب المَجْرُوراتِ.

(٣) هو الرضي الأسترابادي.

(٤) هو الشهاب عميرة البرائسي.

(٥) مثل يضرب لما يكون فيه الدليل القاطع، أي الأصل، مُغْنِيًّا عن اعتماد الفروع أو انتراظ للدليل. ونهر الله أي: البحر والمطر والسبيل. ونهر معقل كان في البصرة يستمد الناس منه الماء. انظر ثمار القلوب من ٣٠ - ٣١ وشرح قواعد الإعراب من ٢٢٣ - ٢٢٤ و ٢٨٠، فالمراد هنا أن الفعل ظاهر ومقرر في العمل، وهو حاضر في التركيب، فلا حاجة إلى انتراظ غيره.

(٦) م: وهو.

- وسيأتي الجواب عنه أيضاً، وزاد بعضُهم على ذلك أيضاً الجَرَّ، أي:  
المجرور بالتَّوْهُمْ. وسيأتي الجواب عنه أيضاً.

### [حروف الجَرَّ ومعانيها]:

فالقسم الأول من القسمين، وهو التَّعْجُرُ بالحَرْفِ: ما يُجَرِّبُ<sup>١</sup>  
«من». وهي تجَرَّ الظَّاهِرُ والمُضْمِرُ. ومن معانيها: الابتداء الجُزْنِيُّ، أي:  
ابتداء المسافة زماناً أو مكاناً أو غيرها. وما يُجَرِّبُ «إلى». وهي تجَرَّ  
الظَّاهِرُ والمُضْمِرُ أيضاً. ومن معانيها: الانتهاء الجُزْنِيُّ، أي: انتهاء  
المسافة زماناً أو مكاناً أو غيرهما.

فالابتداء والانتهاء المكانيان، والمجرورُ ظاهر، نحو قوله تعالى<sup>٢</sup>: «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، والابتداء  
والانتهاء الزمانيان، والمجرورُ ظاهر، نحو سرتُ من أول الليل،  
و«أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ»<sup>٣</sup>، وغيرهما في «من وإلى»، والمجرورُ  
ظاهر، نحو<sup>٤</sup>: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هَرَقَلَ عَظِيمِ الرُّوْمِ»،  
وغيرهما في «من وإلى»، والمجرورُ مُضْمِرُ، نحو: الْكُلُّ مِنْهُ إِلَيْهِ.  
وتشتمل «من» فعل أمرٍ من «مان» بمعنى: كَذَبَ، وتشتمل  
اسماً. قال الزمخشري في قوله، تعالى<sup>٤</sup>: «فَاخْرَجَ يَوْمَ مِنَ الشَّمَرَاتِ

(١) الآية ١ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٣) النظر الأحاديث ٧ في البخاري و ١٧٧٣ في مسلم و المستند ١: ٢٦٣ و ص ٨١  
ومكاتب الرسول ١: ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) الآية ٢٢ من سورة البقرة. وانظر الكثاف ١: ٩٤ - ٩٥.

**رزقا لكم**: إذا كانت «من» للتبييض فهو خ موضع المفعول به.<sup>(١)</sup>  
ورزقا: مفعول لأجله.

وتُستعمل «إلى» اسمًا بمعنى النعمة. وجمعها حـ «الآلاء» بالمدـ .  
ومن ثم عـد من بلاغات الزمخشري قوله: «الآلاء أحلى من العـن». وهو  
أمرـ من الآلاء عند العـن<sup>(٢)</sup>. فإنه أراد بالآلاء الأولى النعـم، واحدتها:  
إلىـ ، وبالثانية الشجرـ المـرـ . وتُستعمل فعل أمر للاثنتين من «وـالـ»  
بمعنى: لـجـاـ ، وأـمـرـاـ للواحد فيه نون التـوكـيدـ الخـفـيفـةـ فيـ الـوقـفـ .<sup>(٣)</sup> ولا  
تـدلـ علىـ دخـولـ ماـ بـعـدهـ فـيـماـ قـبـلـهـ إـلـاـ بـقـرـيـنةـ ، ولـوـ كـانـ مـنـ الـجـنسـ .  
وـماـ يـعـزـزـ بـ «عـنـ». وـهـيـ تـجـزـ الـظـاهـرـ وـالـفـضـمـرـ أـيـضاـ . وـمـنـ مـعـانـيهـ:  
المـجاـزوـةـ حـسـيـةـ أـوـ مـعـنـوـيـةـ .<sup>(٤)</sup> وـهـيـ بـعـدـ شـيـءـ عنـ المـجـرـورـ بـهـ بـسـبـبـ  
إـيجـادـ مـصـدـرـ الفـعـلـ<sup>(٥)</sup> المـعـدـىـ بـهـ . فالـحـسـيـةـ نـحـوـ: رـمـيـتـ [الـسـهـمـ]<sup>(٦)</sup> عنـ  
الـقوـسـ ، أـيـ: بـعـدـ السـهـمـ عنـ الـقوـسـ بـسـبـبـ الرـمـيـ ، وـالـمـعـنـوـيـةـ<sup>(٧)</sup> نـحـوـ:

(١) كذا، والظاهر أن الحلي نقل عبارة الزمخشري عن غير الكشاف، لأنها خلاف صورتها الحقيقة، فكان في النقل الأول أو الثاني خطأ لفهمها. فالزمخشري يريد هنا بالمعنى لـ«أجله» **رزقاً** ولا دخل لـ«من» في ذلك. وكونها للتعييف هو من حيث المعنى التحوي، فالجبار والمجبرو متعلقان بحال مقدمة محلوفة عن: **رزقاً**. انظر شرح الكافية ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) العنوان الأول: شيء بالعمل . والثاني: ذكر المنعم للنعمه بما يقدرها.

(٣) يعني أن النون أبدلت ألفا في الرقف. وسقط «وتستعمل فعل أمر... في الوقف» من م.

(٤) سقطت من م. وانظر شرح الكافية ٢: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٥) أي: إيقاع مصدر الفعل وما أشبهه.

(٦) من م، وليس في شرح الكافية أيضًا.

(٧) سقطت من م.

رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَرَضُوا عَنْهُ .  
وَمَا يُجَزِّ بِـ«عَلَى» . وهي تجزّ الظاهر والمضرور أيضًا . ومن معانيها:  
الاستعلاء حقيقة أو حكمًا ، أي: استعلاءً ما قبلها على ما بعدها .  
فالحقيقة نحو: زيدٌ على الفرس ، والحكمي<sup>(١)</sup> نحو قوله: تَوَكَّلْتُ  
عَلَى اللَّهِ ، وَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ .

وَتُسْتَعْمَلْ اسْمًا كَقُولِ الشَّاعِرِ: <sup>(٢)</sup>

\* غَدَثْ مِنْ عَلَيْهِ ، بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْوَهَا \*

وَتُسْتَعْمَلْ فَعَلًا ماضيًّا ، كَقُولِه تَعَالَى <sup>(٣)</sup>: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ) .

وَمَا يُجَزِّ بِـ«فِي» . وهي تجزّ الظاهر والمضرور أيضًا . ومن معانيها:  
الظرفية حقيقة أو حكمية . فالظرفية الحقيقة أن يكون<sup>(٤)</sup> مدخولها له  
احتواء والمظروف له تحيز ، نحو: الْمَالُ فِي الْكِيسِ ، والْحُكْمَيَّةُ بِخَلَافِ

(١) الواجب فيما دخل على لفظ الجلالة أو أحد أسمائه أو إحدى صفاته ، أو الضمير  
المائد على بعض ذلك ، أن يستبعد لفظ الاستعلاء تأدبياً ، وأمثاله من الظرفية ...  
ويقال: الإضافة . هنا ما سمعته من شيخي الأستاذ سعيد الأفغاني . رحمه الله . فليُبَذَّلْ  
إلى ما سيرد من نحو هذا بعد .

(٢) صدر بيت لمعاذ بن الحارث عجزه

تَمْبِلُ ، وَعَنْ قَيْضِي ، يَبْتَدَأْ مَجْهَلِ

الكتاب ٢: ٣١٠ والجني الداني ص ٤٧٠ والمغني من ١٥٦ وشرح أبياته ٣: ٢٦٥ - ٢٦٩ .  
والخزانة ٤: ٢٥٤ . يصف قطة تسمى لغذاء فراخها . وغدت: طارت صلة .  
والظماء: مدة العبر عن الماء . وسقط (بعد ما تم ظمها) من م . وتصمل: تصوت  
أحتواها من العطش . والتليس: ثغر البيض . والزيزاء: الأرض الغليظة . والمجهل:  
الأرض المجهولة البعيدة عن الناس .

(٣) الآية ٤ من سورة القصص .

(٤) م: الظرفية حقيقة أو حكمية أن يكون .

ذلك نحو: **النَّبِيُّ** في الجنة، ونحو قوله تعالى: «وَرَبِّهَا مَا تَشْتَهِي<sup>(١)</sup>  
الْأَنْفُسُ»، وزيد في البرية، وأنت أخي في الله أي: في رضاه، وفي  
صدر زيد علم، وفي نفس زيد يزد.

وستعمل اسمًا بمعنى القم، في حالة الجر. ومنه الحديث: «حَتَّى  
مَا تَجْعَلُ فِي هِيَ امْرَأَكَ»<sup>(٢)</sup>. وستعمل فعل أمر للمؤثة من «وَقَى يَقِنِي».  
وما يُجزَّ بـ«رَبُّ» بضم الراء وتشديد الباء، أشهر لغاتها المتكررة.  
وهي للتکثير<sup>(٣)</sup> كثيراً وللتقليل قليلاً - بل قيل: إنها<sup>(٤)</sup> لا تفيد التقليل  
إلا بغيرته. ولا تكون إلا صدرأ و لا تجز إلا نكرة ولو معنى، موصوفة  
غالباً نحو: **رَبُّ رَجُلٍ شَجَاعٍ يَكْشِفُ هَلَوِيَّ الْفَمَةَ**. ونحو: «رَبِّهِ رَجُلًا»  
قليل<sup>(٥)</sup>. بل قيل: أن الضمير في ذلك نكرة. ومن لغاتها «رَبُّ» بفتح  
الراء، وستعمل ح اسمًا بمعنى المالك،<sup>(٦)</sup> وفعلاً ماضياً من التربية.  
وما يُجزَّ بالباء المُوَخَّلَة أي: مُسماها، وهو «ب». وهي تجز الظاهر  
والمضمر أيضاً. ومن معانيها: التعدية، أي: **تُصَبِّرُ الْفَاعِلَ مَفْعُولًا**<sup>(٧)</sup>، لا

(١) الآية ٧١ من سورة الزخرف. وعله قرأة حمزة والكسائي وأبي عمرو وأخرين.  
النشر في القراءات العشر ٢: ٣٧٠.

(٢) انظر الحديث ٢٥٩١ في البخاري.

(٣) م: للتکثير.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: رجل قليلاً.

(٦) سقطت بفتح الفقرة من م.

(٧) مثال هذا: ذهبت بالمال، أي: أ匪تة. للأصل أن يقال: ذهبَ المالُ، أي: ثني. فلما  
دخلت الباء على المال في الجملة الأولى جعلت الفاعل مفعولاً به. وانظر المعني  
من ١٠٧ والتصريح ٢: ١٢.

رسالٌ معنى الفعل إلى الاسم، لأنَّه مشترك بين سائر حروف العجز غير  
الزائدة وشبيها. نحوُ: اعتصمتُ بالله، واستعنتُ به.<sup>(١)</sup>

وما يُجَرِي بالكافِ أي: مُسماها، وهو «ك». ولا تجُرُ إلا الظاهر.

ومن معانيها: التشبيه أي: الدلالة على أن شيئاً ما شارك مدخولها في  
شيءٍ ما، نحوُ: الأدْمِيُّ كالنَّخلة، إذا قُطِعَ رأسُه مات. وتُستعمل أسماء  
بمعنى: مثل، نحوُ:<sup>(٢)</sup>

### \* يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرَدِ \*

أي: مثل البرد.

وما يُجَرِي باللامِ أي مُسماها، وهو «ل». وتُجَرُ الظاهر والمضرور  
أيضاً. ومن معانيها: المُلْكُ في نحوِ: المالُ لزيد، والاختصاصُ أو  
الاستحقاقُ نحوُ: الذُّلُّ لِلْبُغَاةِ، ولهم سُوءُ المُنْقَلِبِ.

وفي كلام ابن الخطاب<sup>(٣)</sup> أن اللام مع ما لا يصلح للتمليك  
لل اختصاص، ومع ما يصلح للتمليك.<sup>(٤)</sup> وأضيف إليه: ما ليس بملك

(١) كذا. والتعمية في مثل هذا هي غير ما ذكره قبل، لأنها لا تجعل الفاعل مفعولاً، بل  
تعدى الفعل إليه. فليتأمل. والباء في مثل هذين المثالين لا علاقة لها بالتعمية.  
 وإنما هي للاستعانة. ثم إن التعمية لا يجوز ذكرها في مثل هذا السياق تأدباً.

(٢) قيم بيت للمجاج تعمته: «الْمُنْتَهِمُ». ديوانه ٢: ٣٢٨ والجني الثاني من ٧٩  
والمعنى من ١٩٦ وشرح أبياته ٤: ١٣٥ - ١٣٨ والخزانة ٤: ٢٦٢. يصف أسنان  
فتيات، والمعنى: الذائب لطاقة وجلاه.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، نحوى أبيب حافظ لقة له معرفة بالفرائض والحساب  
والهندسة والأساس والمنطق، توفي سنة ٥٦٧. شترات اللعب ٤: ٢٢٢.

(٤) أي: ومع ما يصلح للتمليك فهي له.

للاستحقاق، وما عدا ذلك للملك. وذكر المصطف في «التصريح»<sup>(١)</sup> أنَّ  
التي للاستحقاق / ما كانت بين<sup>(٢)</sup> ذاتٍ ومعنى كـ«العماره للدار»، ٢١٣  
والتي للاختصاص ما كانت لغير ذلك كـ«السرج للذابه». وشُتُّعمل  
 فعلَ أمر تقول: لــ يا زيدــ عمرــ،<sup>(٣)</sup> كما تقدم.

وَمَا يُجَرَّ بِحُرُوفِ الْقَسْمِ، بفتح القاف والسين،<sup>(٤)</sup> أي: اليمين، أي: الباء المُوَحَّدَأي: مُسْتَاهَا وهو «ب». وهي<sup>(٥)</sup> بالجز بدل من حروف». وهي أُمُّ حروف القسم. ومن ثَمَ لم تختص بالظاهر، ورُبَّكُرُّ معها فعل القسم. تحوُّل: بالثُّروِيه، وأُقسِم بالثُّلوِ أو به -<sup>(٦)</sup> والواو، بالجز عطفاً على الباء أي: مُسْتَاهَا وهو «و». وقد تُبدل هاءً فيقال:<sup>(٧)</sup> «هَا أَلْهُ» بقطع الهمزة، و«هَا اللَّهُ» بوصلها. ولا تجر المضمر بل تختص بالظاهر.

۱۰۲

(٢) لـ الأصل وـ مـ: (معنى)، وفي حاشية مـ عن نسخة: (هـنـ)، وانظر التصریح.

(۳) م: یا زید ل همرا.

(٤) في حاشية الأصل أن هذا الفبطة احتراز من: قسم وقسم وقسم.

(٥) كلام في الأصل لبيان ما بعد من الإعراب، وسقط من م. وفي الشرح: وهي.

(٦) يعنى الباقي.

(٧) م: نمو: أقسم بالله وبه.

(٨) هذا قول للغوري أغلبه أكثر النحاة، انظر الصحاح واللسان والناتج (ها) والمنصف ١٥٦ والممعن من ٢٦٦ وشرح الملوكي من ٣٠٩ - ٣١١ والأرثاف ١: ١٦٠ وشرح الشافية ٣: ٢٢٥ والمغني من ٣٨٦ وحاشية الأمير ٢: ٢٨ وحاشية الدسوقي ٤: ١٢ وحاشية أبي النجا على شرح الأجروبة من ١٦ . وهو يتنفس هنا أن يقول: «هاله و هاله»، بحلف الأنف، أو النص على زيادتها بعد الإبدال، لأن البديل هو من الواو وحدتها. فزيادة الأنف كانت بعده للتضييم. وفي حاشية الأصل أن الواو تدخل على معرفة أو نكرة، والكاف تشارك في الظاهر، و«أرب» هي النكرة.

وهي فرع الباء، لأنها بدل منها بقرب المخرج. ولا يضر في كونها فرعاً عن الباء كونها أكثر استعمالاً في القسم من الباء. ذكره الأندلسـي<sup>(١)</sup> في «شرح المفصل». وقد ألغى الحريري في ذلك بقوله: وأي عامل ناثـبه أرحب منه وـكراً، وأعظم منه<sup>(٢)</sup> مـكراً، وأـكثـر الله - تعالى - ذـكـراً؟ نحو: والله والـرحـمـن والـخـالـقـ. ولا يـاتـيـ معـهـ فعل<sup>(٣)</sup> القـسـمـ، لـماـ قـبـيلـ: إنـهـ عـوـضـ عـنـهـ. فلاـ يـقـالـ: أـقـسـمـ وـالـلـهـ.

والثـاءـ القـوـقـانـيـةـ<sup>(٤)</sup> أي: المـشـأـةـ فـوـقـ،<sup>(٥)</sup> أي مـسـماـهاـ وـهـوـ ثـاءـ. وـهـيـ بالـجـزـ عـطـفـاـ عـلـىـ الـبـاءـ. وـلـاـ تـجـزـ الضـمـيرـ وـلـاـ كـلـ ظـاهـرـ، بلـ تـخـصـ بـنـعـ منهـ. وـهـوـ لـفـظـ الـجـلـالـةـ، عـلـىـ الـأـشـهـرـ. وـهـيـ فـرعـ الـوـاـوـ، لأنـهـ بـدـلـ منـهـ. فـهـيـ بـدـلـ منـ بـدـلـ. وـمـنـ ثـمـ ضـاقـ التـصـرـفـ<sup>(٦)</sup> فـيـهاـ وـاخـتـصـ بـلـفـظـ الـجـلـالـةـ، ليـحـصـلـ<sup>(٧)</sup> لـهـاـ الـجـبـرـ بـجـرـ أـشـرـفـ الـأـسـمـاءـ. وـفـيـ كـلـامـ اـبـنـ الـخـشـابـ: الثـاءـ، وـإـنـ ضـاقـ تـصـرـفـهـاـ، قـدـ بـُورـكـ فـيـهاـ [في]<sup>(٨)</sup> الـاـخـصـاصـ

(١) أبو محمد علم الدين القاسم بن أحمد المرسي اللوريـيـ، إمام في العربية وعلم الفرمـاتـ، تـوـفـيـ سـنـةـ ٦٦١ـ. بـهـيـ الرـوـعـةـ ٢ـ ٢٥٠ـ وكـشـفـ الـظـفـونـ منـ ١٧٧٥ـ.

(٢) سقطـتـ منـ مقـامـاتـ الـحـرـيـريـ صـ ٢٠٦ـ مـ: فيـ ذـلـكـ بـقـولـ الشـاعـرـ وأـيـ عـالـمـ نـابـهـ أـوجـبـ مـهـ ذـكـراـ وـأـعـظـمـ مـهـ.

(٣) مـ: بـفـعلـ.

(٤) يعنيـ المـنـقـطـةـ منـ فـرـقـ. وـفـيـ الشـرـحـ: الـفـوـقـيـةـ.

(٥) مـ: وـالـثـاءـ المـشـأـةـ فـرـقـ أيـ الـفـوـقـيـةـ.

(٦) مـ: التـصـرـيفـ.

(٧) فـيـ الـأـصـلـ: وـلـيـحـصـلـ.

(٨) مـ: منـ.

بأشرف الأسماء، وأجلّها. انتهى. <sup>(١)</sup>

تحوّل: بالله وبالله وتات الله، ما رأيْت فِتْنَةً أَعْظَمَ مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْوَاقِعَةِ  
في آخر سَنَةِ اثْتَنِينَ <sup>(٢)</sup> وَتِسْعِمِائَةِ، وَذَلِكَ فِي عِشْرِي ذِي القُعْدَةِ، وَاسْتَمْرَتْ  
إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ بَيْنَ أَقْبَرِدِي الدُّوِيدَارِ وَمِنْ مَعِهِ مِنَ الْعَساَكِرِ، وَبَيْنَ  
قَانْصُوهُ خَالِ السُّلْطَانِ الْمُلْكِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ أَبِي التَّسْعَادَاتِ بْنِ الْمَرْحُومِ  
قَايْتَبَايِ. وَكَانَ خَالَهُ الْمَذْكُورُ مَعَ السُّلْطَانِ بِالْقَلْمَعَةِ وَأَقْبَرِدِي مُحَاصِرًا لَهَا  
حَصَارًا شَدِيدًا، بِحِيثُ مَنْ يَصْمِدُ إِلَيْهَا أَنْ يَصْبَحَ شَيْئًا مِنْ جَنْسِ  
مَا يُؤْكَلُ. وَاشْتَغَلَ النَّاسُ بِالْهَمِّ وَالْغَمِّ، وَارْتَفَعَتِ الْأَسْعَارُ وَبَطَّلَتِ  
الْحِسْبَةُ، وَانْقَطَعَ الْجَالِبُ وَقُتِلَتِ الْأَسْوَاقُ.

وَكَانَ ابْتِدَاءُ الْفَتَالِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ،  
وَتَرَكَ السُّلْطَانُ الْخُرُوجَ مِنَ الْعَرَبِيْمِ، وَتَرَكَ الطَّائِفَتَيْنِ وَمَا هُمْ <sup>(٣)</sup> فِيهِ،  
وَاتَّهُمْ بِأَنَّهُ مَعَ أَقْبَرِدِي بِاطْنَاهُ عَلَى خَالِهِ. وَقُتِلَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ خَلْقٌ كَبِيرٌ،  
ثُمَّ انْكَسَرَ أَقْبَرِدِي وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَمْرَاءِ وَالْجَنْدِ، وَنُهِبَتْ دُورَهُمْ وَكَثِيرٌ  
مِنْ دُورِ الْعَامَةِ، وَأُطْلَقَتْ فِيهَا النَّبِرَانِ، وَأُخْذِيَتِ الْجِيَرَانُ بِذَنْبِ الْجِيَرَانِ.  
وَأَهْوَدُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ سَنَةِ ثَلَاثٍ. وَفِيهَا ارْتَفَعَتِ الْأَسْعَارُ وَعَزَّتِ  
الْأَقْوَاتُ، وَمَاتَ فِيهَا جَمَاعَاتٍ مِنَ الْجُوعِ، وَقَوِيَّتْ شَوْكَةُ طَائِفَةٍ مِنَ  
الْعَسْكَرِ، يُقالُ لَهُمْ: الْجُلْبَانُ. وَفِيهَا اشْتَدَ <sup>(٤)</sup> أَذَاهِمُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل و م: «الثَّنَيْنِ». والتصويب من الشرح.

(٣) كذا، تعبيرًا بضمير الجمع عن الطائفتين. وهو صحيح ونصيحة، لأنهما تضمان كثيراً  
من الناس. وانظر الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٤) م: المسكرية يقال لهم الغيلان أشد.

هجموا [على]<sup>(١)</sup> الحمامات ، وأخذوا النساء منها ، و فعلوا بهن ما حرمه الله - تعالى -<sup>(٢)</sup> وصاروا يخطفون العمات من [الأسواق و] الشوارع، ويؤذون من بها بأنواع الأذى ، وقبعوا جدًا . نعم إنَّ السلطان استدعهم ودفع لكل واحد منهم عشرين ديناراً ، على أن ينكروا<sup>(٣)</sup> عن تلك القبائح ، فما انفكوا . وكل ذلك استخفافاً بالسلطان الملك الناصر محمد أبي السعادات<sup>(٤)</sup> بن السلطان المرحوم قايتباي .

فإنَّه لما تولى بعد وفاة والده ، في أواخر سنة واحد<sup>(٥)</sup> وتسعمائة ، صدرت عنه حركات مستبشرة وخرافات مستحبة تقضي بسفنه ومجونه ، بل بذهاب عقله وجسونه ، منها ما يُضحك ويبكي ، ومنها ما لجراحات القلوب يُنكِّي ، انتهى بها نظام الملك وانحلت بها عرى السلطنة ، وسقط من أعين العساكر ، فسطأ<sup>(٦)</sup> عليه جماعة من معايلك ٢١٤ والده بالسيوف والخناجر ، / في يوم خرج فيه منفردًا عن خدمه متبعاً عن خَوَّله وحشمه ، وأمسقوه كأس العِجمام مُترعاً ، وقطعوه قطعاً فطعاً ، وذلك في سنة أربع وتسعمائة .<sup>(٧)</sup> والله - تعالى - أعلم بما اتفق .

(١) تامة بقتفيها السياق . أو تقول: الحمامات: منصوب بتنع الخافض .

(٢) الاعتراض ليس في م . وما بين معقوفين بعد هو منها .

(٣) في الأصل: يكفوا أذاهم .

(٤) م: «الناصر أبي السعادات». واستخفافاً أي: مستخفين ، حال من الضمير المتر في الخبر محله للمبتدأ: كل .

(٥) كذلك . وانظر ص ٣٩٧ .

(٦) م: وسطاً .

(٧) بقية الفقرة ليست في م .

وقد سُمع جزء الناء للفظ «رب» مضافاً للكعبة، وهو قليل، نحو:  
 تَرْبَّ الكعبة - وفي «الأوضع»: وما يختص<sup>(١)</sup> بالله و«رب» مضافاً  
 للكعبة أو لباء المتكلّم، وهو الناء. انتهى. وظاهره مساواة ذلك للفظ  
 الجلالة - وسمع جزئها للفظ الرحمن. وهو نادر. ففي «الأوضع»:  
 وندر: تَالَّرَحْمَنِ وَتَجْيِيلَكَ . وفي «المغني»: وتحتَّصَ بالتعجب وباسم  
 الله [تعالى]. <sup>(٢)</sup> وزَيْمَا قالوا: تَرْبَّ الكعبة وتَالَّرَحْمَنِ . انتهى.

### [المجرور بالمضاف]

والقسم الثاني من القسمين، وهو المَعْجُرُوُرُ بِالْمُضَافِ، ثلاثة أقسام:  
 ما يُقْدِرُ بِاللَّامِ الْمُلْكِيَّة أو الاختصاصية أو الإستحقاقية، بأن<sup>(٣)</sup>  
 يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر اللام<sup>(٤)</sup> مع المضاف إليه، بآل يكون  
 المضاف إليه جنساً للمضاف ولا ظرفًا له. وهو<sup>(٥)</sup> الأكثر. تَحْمُوا: خُلَامٌ  
 زَيْدٌ، وقنديل المسجد، ويد زَيْدٍ، ووجه عمرو، وذي مالٍ، وعندي زَيْدٍ،  
 ومع عمرو.

وما يُقْدِرُ بِـ«مِنْ» الْجِنِسِيَّةِ، أي: يستفاد من ذلك ما يستفاد من

(١) هذا الفرق في التعداد هو لأنّما حروف الجر المخصصة بالاسم الظاهر. فالمراد:  
 وقسم يختص. وفي الأصل و م: «وما يختص». والتصويب من أوهيم المسالك  
 ٢: ١٢٧ والنصراني ٤: ٤.

(٢) تَحْمَة من المغني ص ١٢٣ . وما مضى عنه ليس في م .

(٣) كذا. وانظر الفقرتين التاليتين.

(٤) م: إلى .

(٥) أي: ما يقدر باللام. وأنث الضمير في الفقرتين التاليتين تبعاً للخبر. م: وهي .

ذكر «إِنْ» مع المضاف إليه، بأن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف.  
وهي كثيرة. نحو: خاتم فضة.

وما يُقْدَرُ بِـ«فِي» الظرفية، أي: يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر «في»، بأن أضيف إلى زمان المضاف نحو<sup>(١)</sup>: «مَكْرُ اللَّيلِ»، أو أضيف إلى مكان المضاف نحو: اعتكاف المسجد. وهي قليلة.

فالأولٌ من هذه الأمثلة الثلاثة على معنى: غلام لزيد، وقنديل للمسجد، ويد لزيد، ووجه لعمرو، والمعنى فيما بعده: صاحب لمال، ومكان لزيد، ومصاحب لعمرو، والثانية منها على معنى: خاتم من فضة، والثالث منها [على معنى]:<sup>(٢)</sup> مكير في الليل، واعتكاف في المسجد.

قال الشهاب السعدي: <sup>(٣)</sup> والمشهور أن الإضافة إما على معنى اللام، أو على معنى «إِنْ». وكونها على معنى «في» غير صحيح. وأما قوله تعالى: «مَكْرُ اللَّيلِ» فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة. وهو التجوز في أن جعل ليتهم ونهاهم ماكرين، مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيما. نظيره قوله: نهاره صائم وليله قائم. فإنه لما كانت هذه الأشياء يكثر<sup>(٤)</sup> وقوعها، في هذه الظروف، وصفوها بها مبالغة في ذلك. وهو مذهب حسن مشهور في كلامهم. انتهى.

(١) الآية ٣٣ من سورة سبا.

(٢) من م الشرح.

(٣) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي مولداً والمصري إقامته، عالم في الفراءات والتفسير والنحو واللغة، وصاحب الدر المصنون، توفي سنة ٧٥٦. الدرر الكاملة ١: ٣٦٠.

(٤) في الأصل و م: «الكترة». والتصريب من الدر المصنون ١: ٥٢.

وفي كلام بعضهم: الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام فقط. ويتقدّر في «ثوب حَزْ»: ثوب لحَزْ، لأن التوب مستحق للحَزْ لأنَّه أصله، أي: ومثله: «خاتم فضيّة».

وببعضِهم - وهو الشيخ ابن الحاجب - لم يجعل المجرور قسمين بل قسماً واحداً، حيث حصرَ التجُزُورات في المضاف [إليه]<sup>(١)</sup> فقط. وهو حَكْلُ اسْمِ نُسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٍ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِ لَفْظًا، كالقسم الأول، أي: وهو الذي تقدّم أنه المجرور بالحرف - وفي<sup>(٢)</sup> تسمية المجرور بالحرف الظاهر مضافاً إليه خلاف المشهور - أو نُسَبَ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِ تَقْدِيرًا، كالقسم الثاني، أي: وهو الذي تقدّم أنه المجرور بالمضاف.

وعلى هذا، فالعامل في «زيد» من «غلام زيد» الجرُّ الحرفُ المقدّر لا المضاف. فالعامل عند هذا البعض ليس إلا الحرف الظاهر أو المقدّر. وقد علمت ضعفه في الحرف المقدّر. ثم إنَّ هذا البعض اعتبر في الحرف المقدّر أن يكون مُرادًا في الكلام، احترازاً عن المعمول فيه والمفعول له. قال: لأن حرف الجر وإن كان مقدّراً فيما لكنه غير مراد. وقد أغفل المصتف هذا القيد، من كلام هذا البعض.

وأما تابِعُ المَخْفُوضِيِّ أي: المخوضُ بالتبعةِ الذي زاده بعضهم على القيسمين السابقين، كما تقدّم، فلا وجه لزيادته، لأنَّه لا ينحوُم خروجه عن القيسمين،<sup>(٣)</sup> بل هو داخل فيما، إذ الصَّحيحُ في التابِعِ

(١) من م والشرح.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: الوجهين.

٢١٥ لل مجرور، [في]<sup>(١)</sup> **فَيْرِ الْبَدْلِ**، **أَنَّهُ مَجْرُوزٌ** / بما جَرْ مَتْبُوعُهُ من حرف، تَحْوُ: مررتُ بِزِيَّدِ الْفَاضِلِ أبي بكرٍ نفسيه و زيد - فـ «الْفَاضِل»، أي: وما عُطِفَ<sup>(٢)</sup> عليه من التوابع، مَجْرُوزٌ بالباء، أي: بذلك الباء الجارة لمتبوعه الذي هو «زيد». أو من مضانٍ، تَحْوُ: **غُلَامٌ هِنْدِ الْفَاضِلَةِ أُمُّ عَمِّي** و نفسيها و غلامها في الدار.

فـ «الْفَاضِلَة»، أي: وما عُطِفَ عليها من التوابع، مَجْرُوزَة بـ إضافة **الْفَلَامِ** إليها في المعنى، لأنَّه مضان لمتبوعها، أي: لما هي صفتُه، أو عُطِفَ بيان عليه أو توكيده أو معطوفٌ عليه نسقاً. فـ كانه مضان إلى ذلك. وأما في البدل فالعامل فيه مقدار مُشابه للمذكور - وهو الحرف والمضاف - تَحْوُ: مررتُ بأبي حفصِ عَمْرَ، أو جاءني غلامُ أبي حفصِ عَمْرَ، لـ **أَنَّهُ**<sup>(٣)</sup> أي: البدل على نية تكرار العامل.

وأما الجَرُّ أي: المجرور بالمجاورة، الذي زاده بعضهم على **الْقَسْمَيْنِ** أيضاً، تَحْوُ **«خَرِبٌ**

من قول بعض العرب: «هذا جُحرٌ ضَبٌ خَرِبٌ» بـ **يَجْرِي** **«خَرِبٌ**» لـ **الْمُجاوِرِيَّةِ** لـ **«ضَبٌ**» المجرور بـ **«جُحرٌ**»، وكان حقيقة أي: **«خَرِبٌ** الرُّفَعَ، أي: أن يكون مرفوعاً، لأنَّه نَعَتْ لـ **«جُحرٌ**» المعرفُ على **الْخَتَرِيَّةِ** لاسم الإشارة، والجَرُّ أي: المجرور بالتوهُّمِ، الذي زاده بعضهم على **الْقَسْمَيْنِ** أيضاً، تَحْوُ **«الْسُّتُّ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا**، بالجَرُّ عطاها على **«قَائِمًا**» المنصوب على توهُّم أنه مجرور بـ **يَدْخُولِ**

(١) من م.

(٢) هذا القول على التسلب، لأن **«نفسه»** توكيده لا معروف. وكذلك ما في الأمثلة الثالثة.

(٣) م: **«لأنَّه»**. وفي الشرح: أنه.

الباء، لأنّه يكثّر دخول الباء في خبّير «ليس»، فلا وجه<sup>(١)</sup> لزيادتهما، لأنّه لا يتوهّم خروجهما عن القسمين أيضًا، بل هما داخلان فيهما. فلأنّهما يرجّحان، هنّد التحقيق، إلى الجر بالمضارف وإلى الجر بالعُرف، كما قاله الجمال بنُ هشام في «شرح لمحة»<sup>(٢)</sup> أبي حبان.

وهذا لف ونشر مُرتَب. فالأول في المجرور بالمجاورة لأنّ الجر في «خرب» جاء من مجاورته لـ«ضبّ»، والجر الحاصل في «ضبّ» إنما هو بالمضارف الذي هو «جحر»، فكان الجر في «خرب» بالمضارف.<sup>(٣)</sup> والثاني في المجرور بالتوقّم لأنّه مجرور بحرف، غایة الأمر آله مُتوهّم.

(١) هذا جواب «أما» في أول الفقرة.

(٢) في الشرح والتنقّح: ملحة.

(٣) كرر هنا سهراً لي م: والجر الحاصل... بالمضارف.

## [باب الجملة وأقسامها]

ولما أنهى المصنف الكلام على أنواع المعرّبات شرع بتكلّم على حقيقة الجملة وأقسامها، تكثيرًا للفائدة، فقال:

### [الجملة النحوية]:

ذكر الجملة أي: بيان حقيقتها وذكر أقسامها. هذه ترجمة.<sup>(١)</sup>  
الجملة أي: حقيقتها كُلُّ مُركَب إسناديٍ بالمعنى الأعم، أي: ما وُجد فيه إسناد، ولو بحسب الأصل، بدليل قوله: أفادَ نحوً: قام زيدٌ، أم لم يُفْدِ نحوً: إن قام زيدٌ.<sup>(٢)</sup> لا بالمعنى المشهور للإسناد الذي هو ضمّ كلمة إلى أخرى على وجهٍ يفيد. وقد تقدّم ذلك أوائل الشرح.  
وقد علمت مما سبق أنه لا بدّ في الكلام من الفائدة. فالجملة أعم من الكلام مطلقاً، فكلّ كلام جملة وليس كُلُّ جملة كلاماً. وبدل ذلك قولهم: جملة الشرط، جملة الصلة، جملة الخبر، جملة الجواب، إلى غير ذلك مما ليس كلاماً، لعدم الفائدة فيه.  
وقيل: الكلام والجملة متادفان. فقيل: تُرَدَّ الجملة للكلام. فلا بدّ فيها من الفائدة. قال ابن ناظر الجيش: وهو الذي يقتضيه كلام التحادة. وأنا قولهم: «جملة الشرط» فطلاق مجازي، باعتبار ما كان. انتهى. وردَ بأنَّ الأصل في الإطلاق الحقيقة. وقيل: يُرَدُّ الكلام للجملة، أي: لا يشترط في الكلام الفائدة.

(١) أي: عنوان.

(٢) سقط حتى «أوائل الشرح» من م.

وفي كلام شيخ المحققين: <sup>(١)</sup> جملة جزاء الشرط وجملة جواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية. انتهى. وفي كلام سيد المحققين: <sup>(٢)</sup> الحق أنَّ الكلام هو مجموعُ المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاءُ وحده. وأما جواب القسم فكلام بلا نزاع. ووجه ذلك بما يطول، وقد قدمنا ذلك.

### [أنواع الجمل]:

وهي أي: الجملة، من حيث هي، <sup>(٣)</sup> تنقسم بالنسبة إلى التسمية <sup>(٤)</sup> إلى قسمين: إما أن تكون فعلية، وإما أن تكون اسمية، أي: منسوبة إلى الفعل المصدرة به، أو منسوبة إلى الاسم المصدرة به. فالاسمية هي المصدرة باسم مسند إليه غيره، أو مسند إلى غيره. / ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم لفظاً أي: ملفوظاً به صريحاً <sup>٢٦٢</sup> نحو: زيد قائم،مثال للاسم الصريح المسند إليه غيره، أو: أقام <sup>(٥)</sup> زيد؟ مثال للاسم الصريح المسند إلى غيره. وفي بعض النسخ: «قائم زيد»، بدون همزة الاستفهام. وفيه نظر ظاهر، لأنَّ الوصف لا يرفع الفاعل إلا إن اعتمد، على الرأجح. لا يقال: «هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدأ»، لأنَّا نقول: تكون الجملة م مصدرة بالنسبة إليه، لا بالمسند إلى

(١) هو الرضي الأستراباهادي.

(٢) هو السيد الجرجاني.

(٣) سقط «من حيث هي» من م.

(٤) في الأصل: بالنسبة القسمية.

(٥) في الشرح: وقائم.

غيره. ويبعد أن يمثل لأحد القسمين بمعتاليين ويترك القسم الآخر بغیرمثال - أو يكون غير ملفوظ به صريحاً بان يكون تقديراً، أي: مقدراً ومُؤولاً من «أن» والفعل تحوّ قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ».

والفعالية هي المصدرة بفعل لفظاً، أي: ملفوظاً به، نحو: قام زيد، أو تقديرًا أي: مقدرًا، نحو: يا عبد الله. فـ«عبد الله»: مفعول بفعل محنوف، أي: مقدر،<sup>(٢)</sup> تقديره: أدعوه عبد الله.

والمراد بكون الاسم أو الفعل صدرًا إنما هو بحسب الرتبة والأصلة، لا بحسب الذكر.<sup>(٢)</sup> فلذلك قال: **والمُعْتَبِرُ مِن الصَّدِرِ مَا هُوَ صَدِرٌ فِي الْأَصْلِ**، لا في اللفظ. وَ**فَجُمِلَهُ كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟ وَ(فَرِيقَاً<sup>(٤)</sup> كَلَبْتُمْ)**، فعلية لا اسمية، لأن الاسم المتقدم فيها المصدرة به - وهو **(كَيْفَ وَفَرِيقَاً)** - في **نِسْبَةِ التَّأْخِيرِ**، لأنه مفعول للفعل.

فإن قُلْتَ: بِقَيْمِ مِنَ التَّقْسِيمِ جُمْلَاتٌ، لِيَسَا اسْمَيْتَهُنَّ وَلَا فَعْلَيْتَهُنَّ.  
وَهُمَا الْجُمْلَةُ الشُّرْطِيَّةُ - وَهِيَ الْمُصَدَّرَةُ أَيْ: الْمُبَدَّوِةُ بِأَدَاءِ<sup>(٥)</sup> الشُّرْطِ -  
وَالْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ. وَهِيَ الْمُصَدَّرَةُ أَيْ: الْمُبَدَّوِةُ بِالظَّرْفِ، نَحْوُ: أَعْنَدَكَ،  
أَوْ أَفِي الدَّارِ مَا لَّا؟ لَأَنَّهُمَا لَمْ تُصَدِّرَا<sup>(٦)</sup> بِاسْمٍ وَلَا بِفَعْلٍ. قُلْتُ فِي الْجَوابِ

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل، ومقدراً.

(٣) م: الفعل مصدرًا إنما هو بحسب الذكر .

(٤) الآية ٨٧ من سورة البقرة، وفي الشرح والمطرال: قرطبا.

م: مادو، ات۔ (۵)

(٦) في الأصل و م: لأنها لم تصدر.

عن ذلك: إنما لا تُسلم خروج كل من الجملة الشرطية والجملة الظرفية المذكورتين عن الاسمية والفعلية، ونمنع أنهما لم يُصدرا بما ذكر.

أما الشرطية وإن صدرت بحرف شرط أي: جازم، كما هو المبادر عند الإطلاق، فلا يرد<sup>(١)</sup> أن «لولا» حرف شرط وهو مختص بالجمل الاسمية<sup>(٢)</sup>. على أن ابن جماعة توقف في كون «لو ولولا» من أدوات الشرط. قال: لأنهما للربط دون الشرط. قال: لا يقال: «الربط مستلزم للشرط»، لأنني أقول: منزع لا،<sup>(٣)</sup> إذ هو أعم مطلقاً. اللهم<sup>(٤)</sup> إلا أن يقال: جعلهما من أدوات الشرط مجازاً، لوجود الربط، أي: ومنه كلام المصتف الآتي، في الكلام على الجملة الواقعية جواباً لشرط جازم - فيه فعلية نحو: إن قام زيد ثم، لأنه سيأتي أنه يتظر لما بعد الحرف المصدر به الجملة.

وإن صدرت باسم، [أي: باسم]<sup>(٥)</sup> شرط فيه اسمية، إن كان ذلك الإسم مسندًا إليه بأن يكون مبتدأ، نحو: من يقُول ألم مَعْهُ. وإن يكن مسندًا إليه، بالآ يكون مبتدأ بل مفعولاً، فيه أي: تلك الجملة فعلية، نحو: ما تصنع أصنع.

فلم تخرج الجملة الشرطية عن الاسمية والفعلية. وهذا التفصيل

(١) أي: لا يرد على المبادر. وسيرد جواب «أما» في القول: فيه فعلية.

(٢) م: الفعلية.

(٣) يعني: منزع ذلك القول، فالربط لا يستلزم الشرط. وسقطت «لا» من م.

(٤) هذه العبارة مزينة لتوكيد الكلام، لا يذكر لها إعراب مفصل.

(٥) من م.

واضح، وبه يُرد إطلاق قول «المغني»: الضواب أنها، أي: الجملة الشرطية، من قبيل الفعلية.

وأما الجملة الظرفية فإن قدرت أنت فيها الظرف متعلقاً بفعل محدودٍ، كـ«استقرَّ» أي: وجعلت «مال» فاعلاً بذلك الفعل، فهي فعلية. وإلا بان قدرته متعلقاً باسم محدود، كـ«مستقرٌّ» أي: وجعلت «مالٌ» فاعلاً بذلك الاسم، فهي اسمية. فلم تخرج الجملة الظرفية عن الاسمية والفعلية. وكذا لا تخرج، إن جعلت «مال» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، لأن الجملة حـ<sup>(١)</sup> اسمية ولا بدّ، وإن جعل متعلق الظرف فعلاً كـ«استقرَّ».

وبما حملنا كلامه عليه لا يرد ما يقال، إذا أُعرب «مال» مبتدأ والظرف خبراً<sup>(٢)</sup> عنه، متعلقاً بـ«استقرَّ» مثلاً، فهي جملة اسمية بلا مبرة، وصدق على ذلك أن الظرف يتعلق بفعل، لـما علمت أن كلامه فيما إذا جعل «مال» فاعلاً لا مبتدأ. وفيه أن في «المغني» ما يفيد أن مالاً إذا جعل فاعلاً بنفس الظرف، لاعتماده على الاستفهام، فالجملة ظرفية، ولا يقال: فعلية ولا اسمية، وإن كان الظرف اسمًا.

فعلم أن جملة «أعندك أو أفي الدار مالٌ». <sup>(٣)</sup> يتحمل أن تكون اسمية - وذلك إذا جعل «مال» فاعلاً بذلك الاسم الذي قدر<sup>(٤)</sup> متعلقاً به الظرف - [ وأن تكون فعلية - وذلك إذا جعل «مال» فاعلاً بذلك

(١) م: حينئذ.

(٢) م: خبر.

(٣) م: أو في الدار مالاً.

(٤) في الأصل: «ال فعل الذي قدرته». ولبي الحاشية عن نسخة: الاسم.

ال فعل الذي قدر متعلقاً به الظرف ].<sup>(١)</sup> وأما إذا جعل «مال» مبتدأ والظرف خبره فالجملة اسمية<sup>(٢)</sup> ولا بد، وإن جعل متعلق الظرف فعلاً. وأما إذا جعل «مال» فاعلاً بنفس الظرف لاعتماده على الاستفهام، لا بمعنى المقدار، فالجملة ظرفية، ولا يقال فيها: اسمية ولا فعلية، وإن كان الظرف اسمًا، [على ما قاله في المعني].<sup>(٣)</sup>

فإن صدرت بحرف نظرت إلى ما بعد ذلك الحرف، فإن كان ما بعده اسمًا نحو: إن زيداً قائم، فهي جملة اسمية نظراً إلى مدخل ذلك الحرف، ولا عبرة بذلك الحرف، وإن كان ما بعد الحرف فعلًا نحو: ما ضربت زيداً، فهي جملة فعلية نظراً إلى مدخل ذلك الحرف، ولا عبرة بذلك الحرف.

**(ثُمَّ)** هي هنا: للترتيب الذكري تنقسم الجملة ثانية، بالنسبة إلى الوصفية، إلى الجملة الصغرى والجملة الكبرى.

فإن قلت: **النظر** في الجملة الصغرى إلى العجز لأنها التي تقع خيراً عن المبدأ، كما سيأتي، وفي الجملة الكبرى إلى المصدر لأنها التي تقع خيراً المبدأ فيها الجملة،<sup>(٤)</sup> كما سيأتي. فلابد من شيء قدّمت ما يُراقي فيه العجز، الذي هو الجملة الصغرى، على ما يُراهى فيه المصدر، وهو الجملة الكبرى؟

(١) من م.

(٢) الحق بحاشية م هنا عن نسخة: «الاعتماد على الاستفهام... في المعني». وسيرد بعد قليل.

(٣) زيادة من حاشية م عن نسخة.

(٤) أي: الجملة الصغرى. يعني أن رتبتها متاخرة عن الكبرى، لكونها خبراً لها.

**فُلْتُ:** (١) الجملة الصغرى جُزء والجملة الكبرى كُلّ، واعتبار الكلّ إنما يكون بعد اعتبار الجزء، والجزء مقدم<sup>(٢)</sup> طبعاً. فيوضع الجزء ثم الكلّ، ليُوازن التوضع الطبيعي. وفيه أنه كان مقتضى هذا الجواب أن يقدّم بيان حقيقة الجملة الصغرى، على بيان حقيقة الجملة الكبرى. وقد عكس ذلك.

فإن فُلتَ: لم فُلتَ: «الصغرى والكبرى» بالتعريف بـ «اللّ»، ولم تُقلَ: «صغرى وكبّرى» بالتشكير، كما قال الجمال بن هشام في «القواعد»؟<sup>(٣)</sup>

**فُلتُ:** لأنهما أي: «صغرى وكبّرى» من باب اسم التفضيل، أي: لأن صغرى: مؤنث أصغر، وكبّرى: مؤنث أكبر، وكل من «أصغر وأكبر» اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا تجرّد من «اللّ» والإضافة إلى معرفة يجب أن يكون مذكراً دالماً، ولو كان موصوفه الذي هو المفضل مشئ أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً. فيقال: زيد أو هند أوزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهنداث أصغر أو أكبر من عمرو، كما تقدّم فيما لا ينصرف.<sup>(٤)</sup>

وإذا افترنَ<sup>(٥)</sup> أي: اسم التفضيل بـ «اللّ» يجب مطابقته لموصوفه

(١) في الشرح: قلنا.

(٢) سلط «والجزء مقدم» من م.

(٣) يعني كتاب قواعد الإعراب. انظر شرح قواعد الإعراب ص ٧٥ - ٧٧ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٣ - ٣٤.

(٤) سلط «فيما لا ينصرف» من م.

(٥) في الأصل: فُرن.

الذى هو المفضل مُثنى أو مجموعاً مذكراً أو مُؤنثاً. فيقال: زيد الأصغرُ أو الأكبرُ، وهنَّ الصُّغْرَى أو الكُبَرَى، والزَّيْدَانِ الْأَصْغَرَانِ أو الْأَكْبَرَانِ، والهَنْدَانِ الصُّغْرَيَانِ أو الْكُبَرَيَانِ، والزَّيْدُونَ الْأَصْغَرُونَ أو الْأَكْبَرُونَ، والهَنْدَاتُ الصُّغْرَى أو الْكُبَرَى.<sup>(١)</sup>

فتأنيت المجرد مما ذُكر لحنُ. ومن ثَمَ قال الجمال بن هشام في «المغني»: إنما قلتُ: «صُغْرَى وَكُبَرَى» موافقةً لهم أي: للتحوين. وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَلَ» بـ«أَلْ» أو بالإضافة. ولذلك لُحنُ من قال، أي:<sup>(٢)</sup> وهو أبو نواس، في وصف الخمرة:<sup>(٣)</sup>

كَانَ كُبَرَى وَصُغْرَى، مِنْ قَوَاعِدِهَا، حَصْبَاءُ دُرُّ، عَلَى أَرْضِي، مِنْ الْذَّنْبِ  
ولكن رَبِّما اسْتَعْمَلَ «أَفْعَلَ» التفضيل، الَّذِي لَمْ يَرِدْ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ،  
مطابقاً مَعَ كُونِهِ مَجْرِداً. قال:<sup>(٤)</sup>

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ، أَسَوْدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَئِمَّةُ  
أَي: لِثَام. فعلى ذلك يتخرج البيت المذكور، وقولُ التحوين أي:  
جملة صُغْرَى وجملة كُبَرَى. وكذلك قول العروضيين: فاصلة كُبَرَى

(١) كذا، على إجازة وصف جمع المؤنث السالم بمفرده، كما يوصف جمع غير العاقل بجمع المؤنث السالم. وإن فالصواب: الصغيرات أو الكبيرات، والصغر أو الكبير. لنظر حاشية الصبان ٣: ٤٨ والتصريح ٢: ١٠٣ وتصريف الأسماء والأفعال من ١٧٠.

(٢) سقطت من م.

(٣) ديوان أبي نواس من ٧٢ والمعنى من ٤٢٥ وشرح أبياته ٦: ١٧٤ - ١٧٦. والف الواقع: جمع فاقعة. وهي النفحات تكون على وجه الماء.

(٤) الفرزدق. المغني من ٤٢٦ وشرح أبياته ٦: ١٧٨ والأمثال ١: ١٦٩ والمغني ٤: ٥٧. وأسود العين: اسم جبل. يعني أنهما أبديتا ذلك الجبل.

وفاصلة صُغرى . انتهى المقصود منه .  
 وإن أُضيف اسم التفضيل فإن كان إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير  
 أيضًا . لكن يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف . تقول : زيد  
 أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهن  
 أفضل امرأة ، والهنдан أفضل امرأتين ، والهنداة أفضل نساء . وإن كان  
 إلى معرفة فتارة تجب المطابقة وتارة تجوز . فالأول نحو : الناقص  
 والأشج<sup>(١)</sup> أعدلا بيبي مروان ، أي : عادلاهم . والثاني نحو<sup>(٢)</sup> : «أكابر  
 مجرّبها» ، «ولتجدنهم أحراص الناس» .<sup>(٣)</sup>

وإذا أردت معرفة الكبّرى والصُّغرى فالكبّرى : ما كان الخبر فيها  
 جملة ، والصُّغرى : ما كانت خبراً . فجملة «زيد قام أبوه» من «زيد» إلى  
 «أبوه» ، أي : زيد وأبوه وما بيتهما ، ونحوه : ظننت زيداً يقوم أبوه ،  
 جملة كبرى ، لأن الخبر [وقع]<sup>(٤)</sup> فيها جملة .  
 وهي كبرى لا غير ، وذلك أن «زيد»<sup>(٥)</sup> مبتدأ ، وجملة «قام أبوه»

(١) الناقص هو يزيد بن عبد لملك ، سمي الناقص لنفعه أرزاقي الجند . والأشج : عمر ابن عبد العزيز ، سمي بذلك لشدة أصابه بضرر دابة .

(٢) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) من حاشية م ومن الشرح والتقييع . والخبران في الجملتين مختلفان ، كما ترى . فهو  
 في الأولى خبر حقيقي ، وفي الثانية مفعول ثان وخبر حكمي ، لأنه كان خبراً للبتدا  
 «زيد» قبل دخول «ظننت» عليهما . وكذلك حكم الجملة إذا وقعت خبراً لفعل  
 ناقص أو حرف مشبه بالفعل ، وإذا كانت في موقع المبتدأ أو الفاعل . يعني أنها  
 صغرى . انظر إعراب الجمل ص ٢٥٠ - ٢٦٠ .

(٥) في م والشرح : زيداً .

من الفعل والفاعل خَبِيرٌ هُنَّهُ . والجملة<sup>(١)</sup> من الفعل وهو «قام» والفاعل وهو «أبوه»: جملة صُفرَى، لأنها وقعت خَبِيرًا عن «زيد». وهي صُفرَى لا خَبِيرُ، وكثير الجملة وصُفرَها يعَسِّب كثرة الكلمات وقتها.

وقد تكون الجملة الواحدة كُبَرَى وصُفرَى باختيارِ مخالفين، نحو: زَيْدٌ أبوه غلامٌ مُنطَلِقٌ . فـ «زيد»: مُبَدِّأُ أَوْلَى . وأبوه: مُبَدِّأُ ثانٍ.<sup>(٢)</sup> وغلامٌ: مُبَدِّأُ ثالِثٍ . ومنطليقٌ: خَبِيرٌ المُبَدِّأُ الثالِثُ . والمُبَدِّأُ الثالِثُ الذي هو «غلام» وخبيرُه الذي هو «منطليق»: خَبِيرٌ المُبَدِّأُ الثانِي وهو «أبوه» . والرَّابِطُ بينهما الهاءُ من «غلام»، لأن الخبر حِجْمَلة ليست عين المبتدأ . والمُبَدِّأُ الثاني الذي هو «أبوه» وخبيرُه الذي هو جملة «غلامه منطليق»: خَبِيرٌ الشَّبَدِ الْأَوَّلِ الذي هو «زيد» . والرَّابِطُ بينهما الهاءُ من «أبوه» لما تقدم.

والروابط فيها طريقان:

أحدهما:<sup>(٣)</sup> أن يضاف كل من المبتدآت غير المبتدأ<sup>(٤)</sup> الأولى إلى ضمير مثلك، والمبتدأ الأول يبقى بحاله ولا يضاف إليه غيره، كما في مثال المصنف . وعليه فالمعنى أي: التقدير: زَيْدٌ غلامٌ أَبِيهِ مُنطَلِقٌ ، لا غلامٌ أَبِيهِ زيد منطليق ، كما زعمه المصنف في «شرح القواعد»،<sup>(٥)</sup> لأن القصد الإخبار عن «زيد» بأن غلام أَبِيهِ منطليق ، لا مجرد الإخبار عن

(١) في م والشرح والتبيّن: وجملة قام أبوه.

(٢) في الأصل و م: ثالثي.

(٣) في الأصل: إحداهما.

(٤) سقطت من م.

(٥) يعني كتاب موسى الطلاب إلى قواعد الإعراب . انظر ص ٣٤ منه.

غلام أبي زيد بالانطلاق . فمِن «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» أَيْ : «زَيْدٌ وَمُنْطَلِقٌ» ، وَمَا يَبْتَهِمَا جُمْلَةُ كُبَرَى لَا غَيْرُ ، لَأَنَّ خَبَرَهَا جُمْلَةٌ ، وَجُمْلَةُ «غَلَامٌ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ صَغِيرَى لَا غَيْرُ ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ وَهُوَ «أَبُوهُ» ، وَجُمْلَةُ «أَبُوهُ غَلَامٌ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ كُبَرَى بِاعتِبَارِ كَوْنِ الْخَبَرِ فِيهَا وَهُوَ «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ ،<sup>(١)</sup> وَصَغِيرَى بِاعتِبَارِ كَوْنِهَا خَبَرًا عَنْ «زَيْدٍ» .

وَفِي الْمَغْنِي : «لَا غَيْرٌ لَحْنٌ» ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : لِيسَ غَيْرُ . وَرُدَّ بِأَنَّ «لَا غَيْرٌ» مَسْمُوعٌ . فَقَدْ أُورِدَ الشِّيْخُ ابْنُ مَالِكَ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلُ الشَّاعِرِ :<sup>(٢)</sup> جَوَابًا يَهُ تَنْجُو ، اعْتَمَدْ ، فَوَرَبَّا لَعْنَ عَمَلِ أَسْلَفَتْ ، لَا غَيْرُ ، تَسْأَلُ وَثَانِي الطَّرِيقَيْنِ : أَنْ تَأْتِي بِالرَّوَابِطِ بَعْدَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْآخِرِ ، وَتَأْتِي بِهَا مُرْتَبَةً ، فَتُؤْتَصِلَ<sup>(٣)</sup> كَلَّا بِضمِيرِ مَا قَبْلَهِ حَتَّى الْمُبْتَدَأُ الْأَوَّلُ ، نَحْوُ زَيْدٍ هَذِهِ الْأَخْوَانِ الرَّازِيدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ .

وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : وَقَسَ عَلَى ذَلِكَ ، أَيْ : عَلَى مَا تَقْدَمُ فِي الرَّوَابِطِ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُولَى ، مَا تَقْدَمُ فِيهَا فِي الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ ، نَحْوُ زَيْدٍ هَمَرُو بَكْرٌ مُقِيمٌ عِنْدَهُ فِي دَارِهِ . فَ«بَكْرٌ مُقِيمٌ» جُمْلَةٌ وَهِيَ خَبَرٌ عَنْ «هَمَرُو» ، وَالرَّابِطُ يَبْتَهِمَا الْهَاءُ مِنْ «عِنْدَهُ» ، وَ«عَمَرُو» وَخَبَرُهُ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ «زَيْدٍ» ، وَالرَّابِطُ يَبْتَهِمَا الْهَاءُ مِنْ «دَارِهِ» .

(١) م: فِيهَا جُمْلَةٌ وَهُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ .

(٢) شِرْحُ التَّسْهِيلِ ٣: ٢٠٩ وَشِرْحُ الْأَسْمَوْنِيِّ ٢: ٢٦٧ وَالْتَّصْرِيفُ ٢: ٥٠ وَالْفَرَائِندُ الْجَدِيدَةُ ١: ٦٧ وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ٢: ١٥ وَالْهَمْعُ ١: ٢١٠ وَالنَّدْرَةُ ١: ١٧٧ . م: أُورِدَ ابْنُ مَالِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ .

(٣) كَلَّا ، عَلَى اسْتِعْمَالِ الْفَعْلِ بِمَعْنَى : تَعْصِلُ .

قال المصنف في «شرح القواعد»:<sup>(١)</sup> ويتفرع من هذين الطريقين<sup>(٢)</sup>  
 ٢١٩ طريقة<sup>(٣)</sup> ثلاثة مُرْكَبَةٍ منها. وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ،  
 وبعضها مع الخبر، نحو: زَيْدٌ عَبْدُهُ الْزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا بِأَذْنِهِ. انتهى.  
 وقد تكون الجملة لا كُبُرَى ولا صُغَرَى لِفَقْدِ الشَّرْطَيْنِ السَّابِقِيْنِ،  
 أي: شرط الكُبُرَى - وهو كون الخبر جملة - وشرط الصُّغَرَى. وهو  
 كونها خبراً. نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، وقَامَ زَيْدٌ. إذ لا يقال في ذلك: إِنَّهُ جملة  
 صُغَرَى، لأنَّها لم تقع خبراً، ولا كُبُرَى لأنَّ خبرها ليس جملة.  
 وقد يُحتمل أن تكون الجملة كُبُرَى وَالآ تكون كُبُرَى ولا صُغَرَى،  
 نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: «أَنَا أَتَيْكَ بِهِ». فإنه يُحتمل أن يكون «أتَيْكَ» فعلًا  
 مضارعاً فالجملة كُبُرَى، وأن يكون اسم فاعل فلا تكون الجملة لا  
 كُبُرَى ولا صُغَرَى. ورجح الثاني. قال في «المعني»:<sup>(٥)</sup> ويؤيد الثاني  
 أنَّ الأصل في الخبر الإفراد.

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٤.

(٢) في الأصل و م: «الطريقين». والتصويب من موصل الطلاب.

(٣) م: طريق.

(٤) الآية ٣٩ من سورة التحل.

(٥) ص ٤٢٦.

**ذُكِرَ الْجُمْلَ الَّتِي لَا مَحْلٌ لَهَا مِنْ مَحَالِ الْإِعْرَابِ،  
وَالْجُمْلَ الَّتِي لَهَا مَحْلٌ مِنْ مَحَالِ الْإِعْرَابِ**

هذه ترجمة.<sup>(١)</sup> وقد قدم الجمل التي لا محل لها من الإعراب، موافقةً لما في «المعني» ومخالفةً لما في «القواعد»، مع أنَّ ما فيه الإعراب أشرف، لمجيءِ ما لا محل له من الإعراب على الأصل في الجمل - وهو الاستقلال وعدم حلولها محل المفرد - فقال:

**الْجُمْلَ الَّتِي لَا مَحْلٌ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ سَبْعٌ<sup>(٢)</sup>**

١- الجملة الأولى: الابتدائية أي: المبتدأ بها الكلام، اسمية كانت أو فعلية. وليس المراد بها المبدوءة بمبتدأ، كما استعمله المصطف فيما سبق، ولا ما يشمل ذلك، لأنَّ المبدوءة بالمبتدأ قد يكون لها محل. وَحَ كَانَ الأولى التعبير بالمستأنفة. وهي نوعان: مبتدأ بها الكلام حقيقةً نحو<sup>(٣)</sup>: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»، أو حكمًا نحو<sup>(٤)</sup>: «أَلَا إِنَّ أُولَيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْرَئُونَ».

وَفَسَرَ الْبَيَانِيُّونَ الْمُسْتَأْنَفَةَ بِمَا كَانَتْ جَوَابَ سُؤَالٍ يَنْشَا عَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، نَحْوُ<sup>(٥)</sup>: «فَقَالُوا: سَلَامًا». قَالَ: سَلَامٌ». فَإِنَّ جَمْلَةَ القُولِ الثَّانِيَةِ

(١) أي: عنوان. وسطط «قد» من م.

(٢) كرد أكثر هذه الفقرة هنا في م، مع إشارة إلى الزيادة.

(٣) الآية الأولى من سورة الفدر.

(٤) الآية ٦٢ من سورة يونس. وقوله «حَكْمًا» يعني أنَّ جملة «إِنَّ» هي هنا ابتدائية لورودها في أول الكلام، ولكنها في السورة الكريمة يكون لها حكم آخر. والأولى في الإعراب تبييز الابتدائية - وهي التي تقع في أول الكلام حقيقة - وبين الاستثنائية. وهي التي ترد بعد تمام كلام لاستثناف غيره. انظر إعراب الجمل ص ٣٦ - ٣٩.

(٥) الآية ٢٥ من سورة الذاريات.

جواب سؤال<sup>(١)</sup> نشا عن الكلام السابق، تلديره: فماذا قال لهم؟ ومين ثم لم تُعطف على الأولى.

٢ـ الجملة الثانية: الصلة لموصول اسمي أو حرفية. فالأولى، أي: الصلة لموصول اسمي، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «الحمد للذي أنزل على عبدِه الكتاب». فجملة «أنزل»: صلة «الذي»، فلا محل لها من الإعراب. وأما الموصول نفسه ففي محل جر صفة للجلالة. والثانية، أي: الصلة لموصول حرفية، نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «بِمَا نَسِوا يَوْمَ الْحِسَابِ». فجملة «نسوا»: صلة «ما» المصدرية.

ويفترق الموصولان، أي: الموصول الاسمي والحرفي، بأن الموصول الاسمي لا يُسبّك مع صلته بمصدر، بخلاف الموصول الحرفي. فإنه يُسبّك مع صلته بمصدر. وتقديره في المثال: بنسائهم. وتفترق صنائهما بأن صلة الموصول الاسمي تحتاج إلى رابط يربطها بالاسم الموصول، كما نقدم، وصلة الموصول الحرفي لا تحتاج إليه، أي: إلى ذلك الرابط، بل لا يصح تعلق الرابط به، إذ لا يعود الضمير إلا على الأسماء. وبافتراقهما صنائهما<sup>(٤)</sup> تفترقان أيضًا.

ويفترقان أيضًا، من حيث أنه يصح أن يقال في الموصول الحرفي مع صلته: في محل كذا. كالجر في المثال المذكور، لأنهما كالكلمة

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ١ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٦ من سورة ص.

(٤) في الأصل: «وبافتراق صنائهما». وفي الأصل و م: «بفترقان». ظلل المراد: وبافتراق صلتيهما يفترقان.

الواحدة. ولا يقال ذلك في الموصول الاسمي، حتى يكونا<sup>(١)</sup> في محل جز في المثال المذكور، وإن كان مع صلته كالكلمة الواحدة، لأن الموصول الحرفي لا إعراب له للفظاً ولا محلأً، بخلاف الاسمي. فإنه معرب محلأً.

قال الجمال بن هشام في «المغني»:<sup>(٢)</sup> وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول، أي: الاسمي، وصلته في محل كذا. محتاجاً بأنهما ككلمة<sup>(٣)</sup> واحدة. والحق ما قدمت لك، أي:

٢٢٠ أنه لا يقال ذلك. وإنما [يكون]<sup>(٤)</sup> الموصول في محل كذا، / والصلة لا محل لها، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول. قال تعالى:<sup>(٥)</sup>

**﴿رَبَّنَا، أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلُّنَا﴾**، وقال الطائي:<sup>(٦)</sup>

\* فَخَسِيرُهُمْ، مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ، مَا كَفَانِي \*

وقال العقيلي:<sup>(٧)</sup>

**تَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحًا**

انتهى المقصود منه.

(١) يعني: ليكون الاسم الموصول وصلته مثل الموصول الحرفي وصلته. وهذا التعليل داخل في النفي.

(٢) ص ٤٥٧.

(٣) في الأصل و م: كلمة.

(٤) من م.

(٥) الآية ٢٩ من سورة فصلت.

(٦) مصنف في الورقة ٧٧.

(٧) أبو حرب الأعلم. التوادر ص ٤٧ - ٤٨ والمعنى من ٤٥٨ وشرح أبياته ٦: ٢٥٣ - .

٢٥٥ والمعنى ١: ٤٢٦ والدرر ١: ٣٦. والصباح: مفهول مطلق ناتب عن مصدر:

صريح، للبيان والتركيز. وأل: مهذبة ذئنية.

٣. والجملة الثالثة: المُعْتَرِضَةُ بـبَكْرِ الرَّاءِ كـ«عيشة راضية»<sup>(١)</sup>، ويفتحها على أنه من باب الحذف والإيصال.<sup>(٢)</sup> وهي الواقعة بين شيئاً مُتلازمان أي: متطابقين يتطلب كل الآخر، كالمبدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل والمفعول، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والتاكيد ومؤكداته، و«قد» والفعل.

وهذا عند النحاة، وأما البيانيون فلا يشترطون ذلك، بل يجوزون الاعتراض في آخر الكلام، وكثيراً ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى. فقد جوز أن تكون جملة<sup>(٣)</sup>: «وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» اعتراضية، أي: ومن حالنا آتا له مخلصون التوحيد. قال في «المغني»:<sup>(٤)</sup> ويرد عليه، أي: على الزمخشري، مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حبان، توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما ي قوله النحوي. وهو الاعتراض بين شيئاً متطابقين. انتهى.

والغرض من الاعتراض بالجملة إنما تقوية الكلام أو تحسينه. ثم إن هذين الشيئين اللذين يقع بينهما الاعتراض إنما أن يكونا مفردتين أو مفرداً وجملة أو جملتين، سواء افترضت تلك الجملة المعتبرضة بـبـأو الاعتراض فيها، أي: [بين]<sup>(٥)</sup> المفردتين والمفرد والجملة والجملتين، أم لا أي: أم لم تقرن بها.

(١) الآيات ١٢ من سورة الحاقة و ٧ من سورة القارعة.

(٢) يعني أن الأصل «المعترض» بها، ثم حذفت الباء فاستمر الضمير في اسم الفاعل قبله، وأنثت هذا للدلالة على ذلك.

(٣) الآية ١٣٣ من سورة البقرة. وانظر الكثاف ١: ١٩٤.

(٤) ص ٤٤٦.

(٥) من حاشية م.

**فالْمُقْتَرِنُهُ أَيْ:** أمثلة المقترنة بالواو بأقسامها الثلاثة، نحو: **عَلَيْهِ** - رضي الله تعالى<sup>(١)</sup> عنه وإن لم يحمل السلاح - شجاع. فجملة «إن لم يحمل السلاح» جملة معتبرة<sup>(٢)</sup> بين مفردین وهم المبتدأ والخبر، وهم «عليه وشجاع». وتلك الجملة مقترنة بالواو. ونحو قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

إِنَّ الْثَّمَانِينَ، وَبِلْغَتْهَا، قَدْ أَحْوَجَتْ سَمِيعَ إِلَى تَرْجُمَانَ فِي جُمْلَةِ «وَبِلْغَتْهَا»<sup>(٤)</sup> جملة دعائية لا حالية، لأن شرط الحالية أن تكون خبرية، والدعائية إنشائية، وهي معتبرة بين اسم «إن». وهو مفرد الذي هو «الثمانين». وخبرها وهو جملة: أحوالجت. فهي بين مفرد وجملة مقترنة بالواو. ونحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاقْتُلُوا النَّارَ». فجملة «ولن تفعلوا»: معتبرة بين جملتين: جملة الشرط وجملة جوابيه مقترنة بالواو.

**وَغَيْرُ الْمُقْتَرِنِهِ بالواو، بأقسامها الثلاثة أَيْ:** **[الواقعة]<sup>(٦)</sup>** بين مفردین

(١) هذه الجملة ليست في م.

(٢) كذا. والجملة المذكورة في محل نصب حال، لأن الواو قبلها للحال والاقتران، كما ذكرنا وذكر الشارح قبل، وإن: حرف زائد للتعظيم. والمراد: على كل حال، حمل السلاح أو لم يحمله. والقائلون بشرطية «إن» هذه يقدرون شرطاً محدوداً قبلها، تكون جملته ابتدائية في الاعتراض، والشرطية الثانية مع جوابها المحذوف معطرفة عليها. فالواو عندهم حرف عطف. ثم إن جملة «تعالي» هي اعتراضية بين الفعل وفاعله وبين شبه الجملة: عنه.

(٣) عوف بن مسلم. المتن من ٤٣٤ وشرح آياته ٦: ١٩٩ - ٢٠٢ ومحاسة الظرفاء ص ٢٢ والأمثال ١: ٥٠ والدرر ١: ٢٠٧ وشرح التلخيص ٣: ١٨٠.

(٤) كذا هنا وفيما بعد، والصواب عدم ذكر الواو مع الجملة.

(٥) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٦) من حاشية م.

أو مفرد وجملة أو جملتين، أي: أمثلة ذلك نَحْنُ قوله، تعالى: **(وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ)**.<sup>(١)</sup> فجملة **(لَوْ تَعْلَمُونَ)**: مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ مُفَرَّدِينَ - وَهُمَا الْمُوْصَفُ وَصَفَتُهُ، وَهُمَا **(الْقَسْمُ وَعَظِيمٌ)**. غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِالْوَاءِ وَنَحْوُ الشَّرْءِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَبْرُوْلُ. فجملة **(إِنْ شَاءَ اللَّهُ)**:<sup>(٢)</sup> مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ مُفَرَّدَيْنِ وَجَمْلَتَيْنِ - وَهُمَا الْمُبَتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَهُمَا **(الشَّرْ وَيَبْرُولُ)**. غَيْرُ مُقْتَرَنَةٍ بِالْوَاءِ وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: **(فَلَا أُقْسِمُ)** أي: **(أُقْسِمُ)** **(بِمَوَاعِدِ النُّجُومِ)** إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: **(إِنَّهُ لِقُرْآنٌ كَرِيمٌ)**، وَمَا يَبْتَهِمَا وَهُوَ قَوْلُهُ: **(وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ)**: اعْتِرَاضٌ بِجَمْلَةٍ، فِي ضَمْنِ تَلْكَ الْجَمْلَةِ اعْتِرَاضٌ بِجَمْلَةٍ - وَهِيَ **(لَوْ تَعْلَمُونَ)** كَمَا نَقَدْمَ - وَتَلْكَ الْجَمْلَةُ الَّتِي ضَمَّنَهَا جَمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أي: **جَمْلَةُ الْقَسْمِ** - وَهِيَ **(لَا أُقْسِمُ بِمَوَاعِيدِ النُّجُومِ)**. وَجَمْلَةٌ جَوَابِيَّةٌ - وَهِيَ: **إِنَّهُ لِقُرْآنٌ كَرِيمٌ**.

وَفِي هَذَا التَّمثِيلِ نَظَرٌ، لِأَنَّ تَلْكَ الْجَمْلَةَ المُعْتَرِضَةُ إِلَيْهَا هِيَ **(وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ)** مُعْتَرِضَةٌ بِالْوَاءِ. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ قَوْلِهِ **(وَإِنَّهُ لِقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ)** مُعْتَرِضَةٌ بِالْوَاءِ، فِي ضَمْنِ هَذَا الْاعْتِرَاضِ بِهَذِهِ الْجَمْلَةِ اعْتِرَاضٌ عَظِيمٌ بِجَمْلَةٍ، فِي ضَمْنِ هَذَا الْاعْتِرَاضِ بِهَذِهِ الْجَمْلَةِ اعْتِرَاضٌ بِجَمْلَةٍ. وَهِيَ: **لَوْ تَعْلَمُونَ**. فَلَيْسَ اعْتِرَاضًا وَاحِدًا بِجُمْلَتَيْنِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقْطُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - فِي سُورَةِ **(آلِ عُمَرَانَ)**:<sup>(٣)</sup> **(رَبُّ، إِنِّي**

(١) الآية ٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) يعني الجملة الشرطية كلها مع الجواب المحدوف.

(٣) الآيات ٥٧٧ - ٥٧٨ من سورة الواقعة.

(٤) يعني أن لا: حرف زائد لتوكيد القسم.

(٥) م: وهو.

(٦) الآية ٣٦.

٢٢١ وَضَعْتُهَا أَنْقَىٰ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ، / وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأَنْثَىٰ - وَلَئِنْ  
سَمِّيَتْهَا مَرِيمَةً)، حيث اعتبر في جملتين: الأولى الجملة الاسمية  
وهي «والله أعلم بما وضعت»، والثانية الجملة الفعلية<sup>(١)</sup> وهي «وليس  
الذكر كالأنثى»، بين شيئاً فقط - وهذا الجملة معطوفة والمعطوف  
عليها المصادرتان بـ«إتي» - بل هما<sup>(٢)</sup> اعترافان كلّ منهما بين شيئاً  
مخصوصين معايير، للشرين اللذين بينهما الاعتراض الآخر:  
الاعتراض الأول بين القسم وجوابه، والثاني بين الموصوف والصفة.

ومن ثم اعتبر في «المغني» على الزمخشري، فيما أفهمه كلامه  
من مساواة ما هنا لما في سورة «آل عمران»، حيث قال في «المغني»:<sup>(٣)</sup>  
قال الزمخشري، أي: في سورة «آل عمران»: هنا<sup>(٤)</sup> جملتان معترضتان،  
كتوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ». انتهى. (٥) وفي التنظير<sup>(٦)</sup>  
نظر، لأنّ الذي في الآية الشريفة<sup>(٧)</sup> الثانية التي هي «وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ - لَوْ  
تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ» اعترافان، كلّ منهما بجملة، أي: كلّ منهما بين شيئاً  
مخالفين للشرين اللذين بينهما الاعتراض الآخر، لا اعتراض واحد

(١) هذه الجملة معطوفة على الاعترافية، وليس اعترافه في صنعة الإعراب.

(٢) يعني ما في الآيات ٥٧ - ٧٧ من سورة الواقعة. والجملة هنا معطوفة على قوله:  
ليس اعترافاً واحداً.

(٣) ص ٤٤٠.

(٤) م: إن هنا.

(٥) أي: قول الزمخشري.

(٦) هي حاشية الأصل: بمعنى جعله ظيراً.

(٧) سقطت من م.

بجملتين. انتهى .<sup>(١)</sup> أي: بين شينين فقط ، وهما المعطوف والمعطوف عليه .

وبهذا يعلم ما في كلام المصنف في «شرح القواعد» ،<sup>(٢)</sup> وقد مثل فيه لبقية ما قدمناه أنه يقع فيه الاعتراض . فراجعه .

٤- الجملة الرابعة: المفسرة لغير ضمير الشأن ، لأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وهي لا محل لها مطلقاً ، أي: سواء كان لما تفسره حظ ، أي: محل ، من الإعراب أم لا .

فالأولى أي: المفسرة لما له حظ من الإعراب ، نحو قوله تعالى: «إِنَّ مَثَلَ عَيْسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ»<sup>(٣)</sup> أي: لا [ابن]<sup>(٤)</sup> بين أبوبين . فشأن عيسى كشأن آدم من حيث الخروج عن مستمر العادة ، من التولد<sup>(٥)</sup> بين أب وأم ، لا من حيث كونه خلق من تراب ، كما بعطينا ظاهر اللفظ .

وفي «الكتشاف» أن هذا من تشيه الغريب بالأغرب ، لأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود من غير أب . وذلك أقطع للخصم وأحسم لعادة شبهته ، إذا نظر فيما هو أغرب مما استغرب . فجملة «خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ» أي: مع ما بعدها: تفسير لـ «مثلك» العجور بالكافِ .

(١) يعني قوله ابن هشام .

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب من ٥٥ - ٦٠ .

(٣) الآية ٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) من م ، وفيها: أب .

(٥) م: المتولد .

والثانية أي: المفسرة لما لا حظ له من الإعراب نحو قوله: زيداً ضربته. فجملة «ضربته»: مفسرة لجملة مقدرة - وهي «ضربت». وتلك المقىدة<sup>(١)</sup> لا محل لها من الإعراب، لأنها ابتدائية، أي: مستانفة.<sup>(٢)</sup>

ونصل أبو علي الشهريين، بفتح المعجمة واللام أو بضم اللام - وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر.<sup>(٣)</sup> فقال: التحقيق أن الجملة إن فسرت ما لا محل له، كما تقدم في المثال الثاني، فلا محل لها لأنها تابعة لما تفسرها في عدم إعرابه،<sup>(٤)</sup> وإلا بأن فسرت ما له محل، كما تقدم في المثال الأول، فهي لها محل لأنها تابعة لما تفسرها في إعرابه.

وأتفق الجميع من النحاة على أن المفسرة لضمير الشأن لها محل من الإعراب، لأنها خبر. ففي نحو: «إنه زيد قائم»: في محل رفع على الخبرية لـ «إن»، وفي نحو:<sup>(٥)</sup> «كان هو زيد قائم»: في محل نصب على الخبرية لـ «كان».

ومن ثم استثناء المصطف، واحترزنا عنها في التعريف بقولنا: «الفضلة»، لأنها<sup>(٦)</sup> كما علمت عمد़ة. وقولنا: «الكافحة لحقيقة ما تليه» يخرج صلة الموصول. فإنها وإن كانت كافية للموصول لكن لا تكشف حقيقته، بل تشير إليها بحال من أحوالها.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة الجملة.

(٢) الاستثنائية هي غير الابتدائية، كما ذكرنا في الورقة ٢١٩.

(٣) م: الأشقر الأبيض.

(٤) كررت بقية الفقرة في م سهواً.

(٥) سقط نحوه من م. والمراد بالجملتين المذكورتين هو الاستثنان اللذان بعد الضميرين.

(٦) يعني المفسرة لضمير الشأن. والعبارة الأخيرة من الفقرة لا وجه لها في العربية.

• انظر من ٦٦٦ و ٤٣١-٤٣٢.

وفي «المغني» أن<sup>(١)</sup> المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة المتقدمة، ومقرونة بـ«أي» كقوله:<sup>(٢)</sup>

\* وَتَرْبِيَتِي بِالْطَّرْفِ، أَيْ: أَنْتَ مُذِنِّبٌ \*

ومقرونة بـ«أن» نحو<sup>(٣)</sup>: «فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْبَعْ الْفُلْكَ»، إذا لم تقدر الباء قبل «أن».

٥ - الجملة الخامسة: الواقعه/ جواباً للقسم أي: لفعله، سواء ذكر فعله وحرفه، أم لا بل ذكر حرفة فقط، أو لم يذكر واحد منها.

فال الأولى نحو قوله: أقسمت بالله، إن الصلح خير من إقامة الشرور والفتن<sup>(٤)</sup> الواقعه في هذا الزمن. يعني زمن تأليف هذا الكتاب. وهو زمن السلطان الملك الناصر أبي السعادات محمد ابن العزيم السلطان قايتباي، كما تقدم. فجملة «إن الصلح خير»: جواب لفعل القسم.

والثانية نحو قوله، تعالى<sup>(٥)</sup>: «حَمٌ . وَالْكِتَابُ الْمُبِينُ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ». فجملة «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»: جواب «والكتاب» أي: للفعل المتعلق به الذي هو

(١) سقطت من م.

(٢) مصدر بيت صجزه:

وَتَقْلِيبَتِي، لِكِنْ لِتَكِ لَا أَقْلِبِي

المغني ص ٨٠ و ٤٤٧ و شرح أبياته ٢: ١٤١ - ١٤٦ و شرح المفصل ٨: ١٤٠ والدرر ٢: ٨٧ والغزارة ٤: ٤٩٠ . والطرف: العين. وقلبي: بخنس. ولكن أي: لكن أنا، مع التخفيف بالحدفين والإدغام.

(٣) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: الشر والفتنة.

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان.

«أُفِيْسِم»، لأنَّ فعل القسمِ كما علِمَت لا يُجَامِعُ الواو. والثالثة نحوُ قوله، تعالى<sup>(١)</sup>: «وَإِذَا أَخَذْنَا مِنْتَاقُكُمْ، لَا تَسْتَكْوِنَ دِمَاءَكُمْ».

٦- الجملة السادسة: الواقعةُ جواباً لِسُفْعَ شَرْطٍ غَيْرِ جازِمٍ كَـ «إِذَا» وأخواتِها، أي: نظائرِها في إِفادَةِ الشَّرْطِيَّةِ من غَيْرِ جَزْمٍ - وهي «لو ولولا» الشَّرْطيتان وـ «كَيْفَ» على ما تَقْدِمُ فِيهَا - مُطلقاً، أي: سواهُ اقتربَنِ الجواب بالفَاءِ أو «إِذَا» الفَجَائِيَّةِ أو لا، أو واقعَةٌ<sup>(٢)</sup> جواباً لِسُفْعَ شَرْطٍ جازِمٍ كَـ «إِنْ» وأخواتِها، أي: نظائرِها في إِفادَةِ الشَّرْطِيَّةِ والجزْمِ لِلْفَعْلِيَّنِ، وَلَمْ يَقْرَئُنِ الجواب بالفَاءِ وَلَا بِـ «إِذَا» الفَجَائِيَّةِ.

مِثَالُ الْأُولَى، أي: الواقعةُ جواباً لِشَرْطٍ غَيْرِ جازِمٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ». فِي جَمِيلَةٍ «أَكْرِمْهُ»: جَوابٌ «إِذَا» مُقْتَرِنٌ بِتِلكَ الجَمِيلَةِ بالفَاءِ. وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>: «إِذَا دَعَاكُمْ دَفْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ». فِي جَمِيلَةٍ «أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ»: جَوابٌ «إِذَا» مُقْتَرِنٌ بِـ «إِذَا» الفَجَائِيَّةِ. وَنَحْوُ: «إِذَا جَاءَ»<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ. فِي جَمِيلَةٍ «أَكْرِمْتُهُ»: جَوابٌ «إِذَا» غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بالفَاءِ، وَلَا بِـ «إِذَا» الفَجَائِيَّةِ.

وَمِثَالُ الثَّانِيَّةِ، أي: الواقعةُ جواباً لِشَرْطٍ جازِمٍ، نَحْوُ: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ». فِي جَمِيلَةٍ «أَكْرِمْتُهُ»: جَوابٌ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، أي: جوابٌ فَعَلَهَا غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِتِلكَ الجَمِيلَةِ بالفَاءِ، وَلَا بِـ «إِذَا» الفَجَائِيَّةِ.

(١) الآية ٨٤ من سورة البقرة.

(٢) كذا بالمعطف على «الواقعة» في أول الفقرة.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) م: جامِكَ.

وتقديرنا المضاف في كلامه . وهو لفظ « فعل » متعين لأنَّ ظاهر صنيعه أنَّ المراد بالشرط الأداة ، لوصفه بكونه جازماً وغير جازم . ومن المعلوم أنَّ الشرط بمعنى الأداة لا جواب له ، إلَّا أنْ يجعل في كلامه استخدام ، بأن يراد بالشرط فعلُ الشرط ، وبالضمير في قوله « جازم وغير جازم » الشرطُ بمعنى الأداة . والجزم محكوم به لمحل الفعل وحده ، في الشرط والجواب ، لا للجملة بأسرها .

٧. الجملة السابعة: التالية لما لا محلُّ له من الإعراب ، نحو: قام زيدٌ وقعدَ عمرو . فجملة « قعدَ عمرو »: معطوفةٌ على جملة: قام زيدٌ ، وجملة قام زيدٌ: ابتدائيةٌ<sup>(١)</sup> أي: مبتدأ بها الكلام ، أي: مستأنفة لا محلٌّ لها من الإعراب . فكذلك ما عُطِفَ عليها . وهي جملة « قعدَ عمرو »: لا محلٌّ لها من الإعراب .

فإن جعلت الواو للحال ، لا للعطف ، كانت الجملة في محل نصب على الحال من « زيد » ، وكانت « قد » مقدرة . قال ابن جماعة: ويرجح الأول أنَّ الأصل في الواو كونها عاطفة .  
هذا ما يتعلّق بالجمل التي لا محل لها من الإعراب .

### [الجمل التي لها محل]

وأنا الجُعلُ التي لها محلٌّ من الإعراب فلا يخفى أنها سبعة أيضًا .  
هو مصدرٌ: أضَنَ ، إذا رَجَعَ . يُقالُ: أضَنَ أيضًا ، إذا رَجَعَ رُجُومًا ، أي:

---

(١) في الأصل: على جملة قام زيد وهي ابتدائية .

رجوع المصطف<sup>(١)</sup> إلى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محلٌ من محال<sup>(٢)</sup> الإعراب، بعد تعداد مواضع استعمال الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

١. الجملة الأولى: الواقعة خبرًا لمبتدأ<sup>(٣)</sup> في الحال أو في الأصل، أي: لم ينسخ أو نسخ. فالأولى أي: الواقعة خبرًا لمبتدأ لم ينسخ، نحو: زيد أبوه مُنطليق. فجملة «أبوه مُنطليق» من المبتدأ والخبر: خبر<sup>(٤)</sup> «زيد»، والرابط الهاء من «أبوه»، ومحلها الرفع، وهو خبر غير منسخ ٢٢٣. [والجملة]<sup>(٥)</sup> الثانية، / أي: الواقعة خبر [مبتدأ] منسخ، نحو: كان زيد أبوه قائم. فجملة «أبوه قائم» من المبتدأ والخبر: خبر<sup>(٦)</sup> «كان» محلها النصب، وهو خبر منسخ.

٢. الجملة الثانية: الواقعة حالاً مرتبطة بالواو فقط، أو بالضمير فقط، أو بالواو والضمير معاً. فالأولى، أي: المترنة بالواو فقط، نحو: جاء زيد والشمس طالعة. فجملة «والشمس طالعة» من المبتدأ والخبر: محلها النصب على الحال من «زيد» الذي هو فاعل: جاء.

(١) كذا. والظاهر أن الأبهن هنا هو للعدد «سبع». فأيضاً: مفعول مطلق نائب عن مصدر المصدر «سبع»، أي: سبع سبعاً أيضاً. حذف الموصوف فباتت الصفة عنه. ولا حاجة إلى تقدير جملة في إعراب: أبهنا. وعلى غرار هذا يجب إعراب «أيهنا» في عبارات العلماء.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: خبر مبتدأ.

(٤) من م.

(٥) كذا، بإلحاح الواو في الجملة، خلافاً لما سبلي في الجملة الثالثة.

والثانية، أي: المترنة بالضمير فقط، نحو: جاء زَيْدٌ يَنْهَا عَلَى رَأْسِهِ - فجملة «يَنْهَا عَلَى رَأْسِهِ» من المبتدأ والخبر: في محل نصب على الحال من «زَيْد» الذي هو فاعل: جاء. والثالثة، أي: المترنة بالواو والضمير معاً، نحو قوله تعالى: (إِنَّمَا تَرَى) أي: تنظر (إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمُ الْأُولُو<sup>(١)</sup>)؟ قيل: سبعون ألفاً. فجملة «هُمُ الْأُولُو» من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الواو في «خَرَجُوا» التي هي فاعل<sup>(٢)</sup>.

٣. الجملة الثالثة: الواقعية مفهولاً للقول الحالى ذلك القول من معنى الظن، أي: المحكية بالقول المذكور، نحو<sup>(٣)</sup>: (قَالَ إِنِّي أَبْدُ الْفَرَّ). فجملة «إِنِّي أَبْدُ الْفَرَّ» من اسم «إن» وخبرها: محلها النصب على المفعولية للقول،<sup>(٤)</sup> أي: على أنها مفعول به. وقيل: مفعول مطلق مبين للتنوع، لأنها دالة على نوع مخصوص. ورده في «المغني». ولا يكون محلها النصب إلا إذا لم تنب عن الفاعل، نحو<sup>(٥)</sup>: (لَمْ يَتَالُ هَذَا الَّذِي كُشِّمَ بِهِ تَكْنِبُونَ).

(١) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة. وزاد هنا في م: حَلَّرَ التوت.

(٢) في الأصل: فاعله.

(٣) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٤) هذا هو الظاهر. ولو رجعت إلى سياق الجملة في الآية الكريمة بين ذلك أنها ابتدائية في القول، والمفعول به للقول على المحكية هو كلام مطول، آخره نهاية الآية ٣٣. وقولنا هذا خلاف لابن هشام ومن تابعوه، في الرزعم أن الآية الأولى من القول هي دائمة في محل نصب، ثم حاروا في إعراب جمل بقية القول.

(٥) الآية ١٧ من سورة المطففين. والصواب أن ما هو في محل رفع ثابث فاعل القول كله، وجملة هذا الذي: ابتدائية في القول، والرفع بالياء هنا أيضاً على المحكية.

وَكَمَا تَقْعُدُ الْجَمْلَةُ مَفْعُولًا بِهِ فِي بَابِ الْحَكَايَةِ بِالْقَوْلِ، تَقْعُدُ مَفْعُولًا بِهِ فِي بَابِ «ظَنٌّ وَاعْلَمٌ»، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «ظَنٌّ» وَثَالِثٌ لـ «اعْلَمٌ»، وَفِي بَابِ التَّعْلِيقِ لِلْفَعْلِ الْقَلْبِيِّ. وَمِنْ ثُمَّ أَطْلَقَ فِي «الْمَغْنِي»، فَقَالَ: الْجَمْلَةُ الْثَالِثَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا.

فَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ يُعْنِي الظَّنَّ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا فِي مَحْلِ الْجَمْلَةِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مُفَرَّدَاتِهَا. نَحْوُ: أَتَقُولُ زَيْدًا عَالِمًا؟ أَيْ: أَتَظَنُّ؟ فـ «زَيْدًا»<sup>(١)</sup>: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَعَالِمًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.<sup>(٢)</sup>

وَتَقْعُدُ<sup>(٣)</sup> الْجَمْلَةُ أَيْضًا مَفْعُولًا، إِذَا كَانَتْ مُحْكَيَةً لِمَرَادِفِ الْقَوْلِ. وَهُوَ نُوعًا: مَا مَعَهُ حِرْفُ التَّفْسِيرِ، كَفُولُ الشَّاعِرِ الْمُتَقْدِمِ:<sup>(٤)</sup>

\* وَتَرْبِيَتِي بِالطَّرْفِ، أَيْ: أَنْتَ مُذِنبٌ \*

وَمَا لِيْسَ مَعَهُ حِرْفُ التَّفْسِيرِ، نَحْوُ: «وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: بِاَبِنِيِّ، إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ». <sup>(٥)</sup>

٤- الْجَمْلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ أَوْ اسْمُ مَكَانٍ. فَالْأُولَى، أَيْ: الْمُضَافُ إِلَيْهَا اسْمُ زَمَانٍ، نَحْوُ<sup>(٦)</sup>: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ». فَجُمِلَتْ «جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»: مَحْلُّهَا الْجَرُّ بِإِضَافَةِ «إِذَا» إِلَيْهَا. وَالثَّانِيَةُ، أَيْ:

(١) م: فَزِيدٌ.

(٢) فِي الأَصْلِ وَم: ثَانٍ.

(٣) سَقَطَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ مِنْ م.

(٤) مَضِيَ فِي ص: ٨٢١.

(٥) الْآيَةُ ١٣٢ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ. وَقُولُ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كُلُّهُ فِي مَحْلِ نَصْبِ مَفْعُولٍ بِهِ عَلَى الْحَكَايَةِ لِلْفَعْلِ: وَصَّى. وَجَمْلَةُ النَّدَاءِ فَعْلَةٌ ابْتِدَائِيةٌ فِي الْقَوْلِ.

(٦) الْآيَةُ الْأُولَى مِنْ سُورَةِ النَّصْرِ.

المضاف إليها اسم مكان، نحو: **(الله أعلم حيث يجعل رسالته)**.<sup>(١)</sup>  
**فَجُمِلَةُ «يَجْعَلُ رسالتَه»** من الفعل والفاعل: **مَحْلُّها الجَرْ** بإضافة  
**«حيث»** إليها.

٥ - الجملة الخامسة: الواقعمة جواباً لفعل شرطٍ جازم، وهو أي:  
 ذلك الشرط الجازم «إن» الشرطية وأخواتها، إذا كانت تلك الجملة  
 الواقعمة جواباً مقتربة بالفاء، أو بـ«إذا» الفجائية.

**مِثَالُ الْأُولَى**، وهي المقرونة بالفاء، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: **«وَمَا**  
**تَفْعَلُوا، مِنْ خَيْرٍ، فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»**. فَجُمِلَةُ **«فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»**:  
**مَحْلُّها الجَزْمُ لِأنَّهَا جَوابُ «ما» الشرطية.**

**وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ**، هي المقرونة بـ«إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup>:  
**«وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَبَقُكُمْ، بِمَا قَدَّمْتُ أَبِيدِيهِمْ، إِذَا هُمْ يَقْتَلُونَ»**. فَجُمِلَةُ  
**«إِذَا هُمْ يَقْتَلُونَ»**: **مَحْلُّها الجَزْمُ لِأنَّهَا جَوابُ «إن» الشرطية**. وفي  
**«المعنى»** أن «إذا» في هذه الآية نائبة عن الفاء.

**يُخَلَّافُ** ما إذا كان الشرط غير جازم، أو جازماً ولم تقرن<sup>(١)</sup>  
 بالفاء ولا بـ«إذا» الفجائية. **فَإِنَّ** الجملة الواقعمة في جوابه لا محل لها  
 من الإعراب، كما تقدّم في الكلام على الجمل التي لا محل لها. / ٢٢٤

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وجمع الرسالة فرامة.

(٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٣) كذا، بإقصام الفاء الرابطة في الجملة.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٥) كذا، بإقصام «إذا» الرابطة في الجملة.

(٦) أي: الجملة المذكورة قبل.

والسِّرُّ في ذلك أنَّ الغاء وـ«إذا» الفجائية يهينان الجملة لربطها بالأداة، فإذا خلَّتِ الجملة عنهما<sup>(١)</sup> توجَّهت الأداة ب نفسها لل فعل فتجزمه، لأنَّه المطلوب بالأداة لا الجملة.

٦. الجملة السادسة: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ. فإنَّ مَحْلَّهَا تَابِعٌ لِذَلِكَ الْمُفْرَدِ في إعرابِهِ، مِنْ رَفِيعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍ. فالرَّفِيعُ تَحْوُّلُ قُولَهُ، تعالى<sup>(٢)</sup>: «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمًا، لَا يَبْيَعُ فِيهِ». فِي جُمْلَةِ «لَا يَبْيَعُ فِيهِ» مِنْ اسْمَ «لَا» وَخَبْرَهَا: مَحْلَّهَا الرَّفِيعُ، لِأَنَّهَا تَعْتَدُ لِـ«يَوْمًا» الْوَاقِعِ فاعلاً لـ«يَأْتِي». وَالنَّصْبُ تَحْوُّلُ قُولَهُ، تعالى<sup>(٣)</sup>: «وَاتَّقُوا يَوْمًا، تُرْجَمُونَ فِيهِ». فِي جُمْلَةِ «تُرْجَمُونَ فِيهِ» مِنْ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ: مَحْلَّهَا النَّصْبُ، لِأَنَّهَا تَعْتَدُ لِـ«يَوْمًا» الْوَاقِعِ مفعولاً لـ«اتَّقُوا». وَالجَرُّ تَحْوُّلُ قُولَهُ، تعالى<sup>(٤)</sup>: «لِيَوْمٍ لَا زَيْبَ فِيهِ». فِي جُمْلَةِ «لَا زَيْبَ فِيهِ» مِنْ اسْمَ «لَا» وَخَبْرَهَا: مَحْلَّهَا الجَرُّ، لِأَنَّهَا تَعْتَدُ لِـ«يَوْمًا»، وَيَوْمٌ: مجرور باللام.

٧. الجملة السابعة: التَّابِعَةُ لِجُمْلَةِ لَهَا مَحْلٌ مِنَ الْإِعْرَابِ. قال في «المغني»:<sup>(٥)</sup> ويقع ذلك في بابِ النَّسْقِ وَالْبَدْلِ خاصَّةً. واعتَرَضَ هذا الحصر، بِأَنَّ قولَكَ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَبُوهُ»<sup>(٦)</sup> فيهِ الجملة الثانية في

(١) في الأصل و م: عنها.

(٢) الآياتان: ٢٥٤ من سورة البقرة و ٣١ من سورة إبراهيم.

(٣) الآية ٢٨١ من سورة البقرة.

(٤) في الشرح والتفسيح: يوماً.

(٥) الآياتان ٥ و ٩٢ من سورة آل عمران.

(٦) ص ٤٧٦.

(٧) م: زيد قام أبوه زيد قام أبوه.

محل رفع، على أنها تأكيد<sup>(١)</sup> لجملة الخبر، فهي جملة تابعة لجملة لها محلّ، وليس في واحد من البابين.

فالمعطوفة نسقاً نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخْوَهُ، فجملة «قدَّمَ أَخْوَهُ» من الفعل والفاعل: مَحْلُّهَا الرَّفِيعُ، إن كانت معطوفة على [الجملة]<sup>(٢)</sup> الفعلية الصغرى، أي: الواقع خبراً عن «زيد» الذي هو المبتدأ. وهي جملة: قَامَ أَبُوهُ. فإن كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسيرها، أي: جميعها - وهي «زيد قَامَ أَبُوهُ»<sup>(٣)</sup>. فإنها لا محل لها من الإعراب، لأنها معطوفة على جملة ابتدائية، أي: مستأنفة.

وال الأول<sup>(٤)</sup> من هذين الوجهين أول لأن فيه عطف جملة فعلية على مثلها، ومن المعلوم أن تناصِبَ الْجَمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاطِفَتَيْنِ أولى من تَحَالُّهُما، اللازم على الثاني. وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية. والواقعة بدلاً، وشرطها أن تكون أوّل بتأدية المعنى المراد من الأولى، كقول الشاعر:<sup>(٥)</sup>

\* أَقُولُ لَهُ: ارْجِلْ، لَا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا \*

(١) بل التأكيد اللغطي هو كالحرف لا يكون له محل من الإعراب. انظر إعراب الجمل ص ١٢٦ - ١٢٨ - ٢٦٢ و ٢٦٤ .

(٢) من م.

(٣) زاد هنا في م: أي.

(٤) في الأصل: «الأول». وانظر الشرح والتنبيح.

(٥) صدر بيت عجزه:

وَلَا فَكُنْ، فِي السُّرُّ وَالْجَهَرِ، مُسِّلِّماً

المغني ص ٤٧٦ وشرح أبياته ٦: ٣٠٠ - ٣٠١ والتصريح ٢: ١٦٢ والعيني ٤: ٢٠٠

فإن الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد . وهو<sup>(١)</sup> إظهار الكراهة لإقامته عندهم - من الجملة الأولى . فإنَّ الثانية تدلُّ على ذلك بالالمطابقة ، والأولى تدلُّ عليه بالالتزام . كذا في «المعنى» . ومثل له أيضًا بقوله ، تعالى<sup>(٢)</sup> : **(وَاتَّقُوا الَّذِي أَمْدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمْدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَتَبَيْنَ ، وَجَنَّاتٍ وَغَيْرِهِنَّ)** ، ونفتر في ذلك الدماميني ، واعتذر عنه بما فيه نظرًّا أيضًا.<sup>(٣)</sup>

### [ضابط إعراب الجمل]:

ثم ذكر ضابطاً للجملة التي لها محلٌّ من الإعراب ، والجملة التي لا محلٌّ لها من الإعراب ، في الأغلب ، فقال: **والضابط** - وهو أمرٌ كلّي ينطبق<sup>(٤)</sup> على جزئيات الجمل<sup>(٥)</sup> التي لها محلٌّ من الإعراب - في الأغلب هو أنَّ كُلَّ جُملةً وقفتْ موقعَ المفردِ لها مَحْلٌ مِنَ الإعراب ، يَحْسَبُ ما يَسْتَحِقُهُ ذَلِكَ المفردُ مِنَ الإعرابِ ، وكُلَّ جُملةً لَا تَقْعُدْ موقعَ المفردِ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الإعرابِ .

ومن غير الأغلب فيهما ، أي في الأول والثاني: **الجملة الواقعية** بعد الفاء أو بعد «إذا» الفجائية ، إذا كانت تلك الجملة جوابًا لفعل

(١) سقطت الواو الأولى من م.

(٢) الآية ١٣٣ من سورة الشعرا.

(٣) يعني أن جملة «أمدكم» الأولى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، فالبدل منها لا محل له أيضًا . والشاهد بخلاف الموضوع . والاعتذار لذلك أن الشاهد على كون الثانية أوفى من الأولى . انظر حاشية الدسوقي ٢: ٨٠ .

(٤) م: منطبق.

(٥) هذا هو الصواب . وفي الأصل: «الكلمة» . وسقط «الكلمة... الإعراب» من م.

شرطٍ جازمٌ. فلأنَّها، أيٌ: تلك الجملة، لا تقعُ موقعَ مفردٍ يقبلُ الجزمَ أصلًا، لا لفظًا ولا مَحْلًا، لأنَّ «إذا» الفجائية مختصةٌ بالجملة الاسمية، والفاء لا تدخلُ إلَّا على ما لا يصلحُ أن يكون شرطًا. فكانَ يتبعُ الآيةَ تكونَ لها محلٌّ من الإعراب، معَ أنَّ محلَّها من الإعراب الجزمُ، كما تقدَّم. ولا يخفى أنَّ هذا إنما هو من غير الأغلب في الثاني، لا في الأول أيضًا.

### [الجمل بعد المعرفة والنكرة]:

ثم ذكر حكم الجمل الخبرية، بعد المعرفة أو بعد النكرة، بقوله:

**حكمُ الجُمْلِ الْخَبَرِيَّةِ** - وهي المعتملة للتصديق والتکذيب، مع قطع النظر عن قائلها / وعن سائر الخصوصيات . المُتَحَضَّةُ أيٌ: المُتَحَضَّةُ<sup>٢٢٥</sup> للخبرية، أيٌ: الغالية عن شائبة الإنسانية . وهي الخبرية لفظًا ومعنىًّا - الواقعَةَ بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِيرَاتِ . هذه ترجمة .<sup>(١)</sup>

إذا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ المذكورة بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، أيٌ: ممتلكة للتعريف، أيٌ: خالية عن شائبة التكثير . وهي المعرفة لفظًا ومعنىًّا، ومنها النكرة المخصوصة كما يدلُّ عليه كلامه . فهيَ أيٌ: تلك الجملة حالٌ مِنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ، حيث لا مانع يمنع من ذلك .

وذلك نحو قوله، تعالى<sup>(٢)</sup>: «وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءَ»، أيٌ: بينَ المغرب والعشاء، وقيل: آخر الليل، «يَكُونُ». فجملة «يَكُونُ»: حالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي «جَاؤُوا»، أيٌ: جاؤوا باكينَ، أيٌ: متباكيين .

(١) أيٌ: عنوان.

(٢) الآية ١٦ من سورة يوسف.

فإن منع من وقوعها حالاً مانع، بأن صدرت تلك الجملة بدليل استقبال كالسين وـ«الن»، لم تكن حالاً نحو: زارني زيدٌ - سأكافئه - ولن أنس<sup>(١)</sup> له ذلك، للتنافي.

وإذا وقفت الجملة بعد نكرة ممحض، أي: متخصصة للتكثير، أي: خالية عن شائبة التعريف - وهي النكرة لفظاً ومعنى، أي: [الثي]<sup>(٢)</sup> لم تُخَصِّسْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ - فهي أي: تلك الجملة تَعْتَدُ لِتِلْكَ النَّكِيرَةِ. نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ). فَجَعَلَهُ لَا رَبَّ فِيهِ من اسم «لا» وخبرها: تَعْتَدُ لِـ«يَوْمٍ»، كما تقدم.<sup>(٤)</sup>

فإن منع من وقوعها نعتاً مانع لم تكن نعتاً، نحو قوله تعالى<sup>(٥)</sup>: (أَوْ كَالَّذِي تَرَى عَلَى قَرْبَةِ، وَهِيَ خَاوِيَّةٌ، عَلَى عُرُوشِهَا)، لأن الواو لا يُعرض بها بين الصفة وموصوفها، خلافاً لابن جيني، وإن تبع الزمخشري فقال، في قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا

(١) يعني أن القدير: زارني ولن أنس. قلت: ويجوز أن تكون جملة «سأكافئه»: حالاً مقدرة عن الفاعل قبلها أو المفعول به، أي: مقدراً مكافأته. انظر المنفصل في تفسير القرآن الكريم من ٤٤٠.

(٢) من م. وانظر الشرح والتنبيح.

(٣) الآيات ٩ و٢٥ من سورة آل عمران. وـ«قوله تعالى» ليس في م.

(٤) انظر الورقة ٢٢٤.

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. والخارية: الخالية. والعروش: جمع عرش. وهو السقف وما هيئ ليُستظل به.

(٦) الآية ٤ من سورة العجر. وانظر الكشاف ٢: ٥٧٠. وقول الزمخشري منقول من الدر المصنون ٢: ٥٥٨، بخلاف لعبارة الكشاف.

**كتاب معلوم**): إن جملة «ولها<sup>(١)</sup> كتاب»: صفة (قرية). قال: وتوسطت الواو ليدانى بالصاق الصفة بالموصوف. انتهى.

وحـ تكون جملة (وهي<sup>(٢)</sup> خاوية): حالا<sup>(٣)</sup> من «قرية»، لوصفها<sup>(٤)</sup> بقوله «على عروشها» أي: ساقطة على عروشها. قـتـمـتـ الحال على تلك الصفة. وأـمـاـ جـمـلـةـ «يـرـجـىـ لـكـلـ عـظـيمـ»ـ من قولهم في نداء الباري:<sup>(٥)</sup> «يا عظيمـاـ يـرـجـىـ لـكـلـ عـظـيمـ»ـ فقد تقدم عن الجمال بن هشام أنها حال لا صفة، لأنـ «عظيمـاـ»ـ معرفة محضة لأنـه منـادـيـ مقصود.<sup>(٦)</sup>

ومن أدعى أنها صفة كالشيخ ابن مالك لا يخلص من ذلك، لكونه فـدـرـهـاـ صـفـةـ قبلـ النـدـاءـ كـماـ قـدـ سـبـقـ لـبعـضـ الأـفـهـامـ، لأنـ ذلك إنـماـ هوـ مـصـحـعـ لـلـتـنـصبـ،ـ لاـ مـخـلـصـ منـ وـصـفـ المـعـرـفـةـ بـالـجـمـلـةـ.<sup>(٧)</sup>  
فـإـنـ قـلـتـ:ـ كـيـفـ تـقـعـ الـجـمـلـةـ ؟ـ تـعـنـاـ أيـ لـنـكـرـةـ وـحـالـاـ،<sup>(٨)</sup>ـ مـعـ اـنـ

(١) كلـاـ، بـإـقـاحـ الواـوـ فـيـ الجـمـلـةـ،ـ وإـسـاطـاـطـهـاـ وـاجـبـ.

(٢) كلـاـ، بـإـقـاحـ الواـوـ فـيـ الجـمـلـةـ.

(٣) فيـ الأـصـلـ وـمـ:ـ حـالـ.

(٤) يعني: لوصف القرية. وفي هذا الترجـيـهـ نـظرـ،ـ لأنـ تـقـيـرـ (سـاقـطـةـ)ـ إـنـاـنـ يـكـونـ تـفـسـيـرـاـ لـخـاـوـيـةـ،ـ وـالـتـعـلـقـ بـخـاـوـيـةـ يـمـنـعـ الـوـصـفـةـ،ـ إـنـاـنـهـ صـفـةـ لـقـرـيـةـ،ـ فـهـوـ كـوـنـ خـاصـ لاـ مـسـرـغـ لـهـ هـنـاـ.

(٥) حـدـيـثـ شـرـيفـ مـضـيـ صـ ٧١٤ـ.

(٦) كلـاـ،ـ وـهـوـ يـعـنـيـ أنـ الجـمـلـةـ حـالـ مـنـ (عـظـيمـاـ)،ـ وـمـاـ ذـكـرـ قـبـلـ عنـ ابنـ هـشـامـ هوـ أنـ الجـمـلـةـ حـالـ مـنـ الـفـسـيـرـ الـمـسـتـرـ فـيـ (عـظـيمـاـ).ـ وـهـذـاـ أـصـبـحـ (عـظـيمـاـ)ـ مـعـرـفـةـ محـضـةـ.  
وـإـذـاـ كـانـتـ الـرـوـاـيـةـ (يـاـ عـظـيمـ)ـ صـحـ مـاـ ذـكـرـ الـحـلـبـيـ هـنـاـ فـيـ الـإـعـارـابـ.

(٧) سـقطـتـ مـنـ مـ.

(٨) مـ:ـ (عـنـتـاـ وـحـالـاـ مـنـ النـكـرـةـ).ـ وـانـظـرـ الشـرـحـ وـالـتـفـيـعـ.

الحال ونعت النكارة واجباً للتنكير، والجملة لا تُوصَف بِتَعْرِيفٍ ولا تنكير؟ قلْتُ في الجواب عن ذلك: الجملة وإن لم تتصف بذلك حقيقة إلا أنها<sup>(١)</sup> إذا وقعت مَوْقِعَ التَّكَرُّرِ نَزَّلتَ مَنْزِلَةَ أي: منزلة المنكر، فكانت في حكم النكارة. فهي نكارة حُكْمًا لِقِيَامِ مُوجِبِ التَّكَرُّرِ، وانتفاوِيْ مُقْتَضِي التَّعْرِيفِ.

إذا وقعت، أي: الجملة، بعد ما ليس معرفة ممحضة ولا نكرة ممحضة، بل بعد ما يَحْتَلُ التَّعْرِيفَ والتنكير، احتملت أي: تلك الجملة العالية نظراً للتَّعْرِيفِ، واحتُمِلَتِ التَّوْصِيفِيةُ نظراً للتنكير، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: (كَمَثِيلِ الْحِمَارِ، يَحْمِلُ أَسْفَارًا).

فيَجْمَلُهُ (يَحْمِلُ) من قوله [تعالى]:<sup>(٣)</sup> (يَحْمِلُ أَسْفَارًا) يُحْتَمِلُ أن تكون حَالًا من «الحِمَار» نظراً إلى التَّعْرِيفِ الحاصل لـ«الْحِمَارِ» - فإنه مُعْرَفٌ بـ«أَلٌ» الجنسية -. ويُحْتَمِلُ أن تكون صفة نظراً إلى التنكير الحاصل لـ«معناه»، لأنَّ نكرة بحسب المعنى. فإنَّ الْمُرَاذِ يُوْهِ الجنسُ، لأنَّ «أَلٌ» فيه جنسية كما علمت. فالمراد من «الحِمَار» ماهيته وحقيقة مطلقاً، أو في ضمن فرد أيٌّ فرد كان؟ لا في ضمن جميع الأفراد، ولا حِمَارٌ مُعَيْنٌ،<sup>(٤)</sup> أي: الماهية المذكورة في ضمن فرد معين.

(١) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية، وعبارة الأزهري من دون تفهم العلبي صححة فصيحة. انظر من ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٣) من حاشية م.

(٤) في الشرح: بعينه.

**والأسفار**: جَمْعُ سِفَرٍ، بالكسر. وهو الكتاب الكبير. فالأسفار: الكُتُبُ الكبار، أي: يَحْمِلُ كُتُبًا كِيَارًا - والتشديد بالكتاب لم أقف عليه لغيره. من / كُتُبِ الْعِلْمِ. فهو<sup>(١)</sup> يَمْتَشِي بِهَا، ولا يَعْلَمُ مَا فِيهَا، إِلَّا مَا مَرَّ<sup>(٢)</sup> بِجَنَاحِيهِ مِنَ الْكَدَّ وَالْتَّعْبِ.<sup>(٣)</sup>

وهذا مَثَلٌ ضربه الله - تعالى - لمن يعلم ولا يعمل بعلمه. وكُلُّ مَنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ يُعْلَمُ فَهَذَا مَثَلُهُ، لأنَّ عِلْمَ هَذَا الْعَالَمِ جَهَلٌ؛ والحاصل له من تعلم العِلْم إنما هو مَزِيدُ التَّعْبِ وَعَظِيمُ النَّصْبِ.<sup>(٤)</sup> وقد أشار إلى هذا المعنى بعض العارفين - وهو ابن حُرُوس -<sup>(٥)</sup> بقوله:

حِمَارُ الْعِنْبُ وَلَا شَمْعَنَةٌ حَامِلٌ ثَقِيلٌ الْأَرَاطِيلُ  
غَبَرُهُ مُلَادُهُ، بَخَلْوَةٌ وَمُؤْرٌ حَامِلُ الْعِجْمَلُ بَاطِلٌ

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، أي: عن الخبرية الممحضة، البُعْدُلَةُ غير الخبرية - وهي الإنسانية لفظاً ومعنى - والجملة الخبرية لكنها غَيْرُ الجملة الخبرية المتحففة، أي: المتمحضية للخبرية، بأن تكون إنسانية، ولو معنى. لأنَّهُمَا لا يَكُونانِ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ، ولا يَكُونانِ نَعْنَانًا لِنَكِيرَةٍ.

(١) أي: الحمار.

(٢) في حاشية م أن عطف التعب على الكد عطف تفسير.

(٣) أقحم هنا في حاشية م: المثلة.

(٤) م: «ابن حروس بقوله». والنَّصُّ التَّالِي هو من الرجل، يقرأ بالعافية والشطران الثاني والثالث في م متبادلان موضعهما.

## [الظروف بعد المعرفة والنكرة]

ثم شرع في حكم الظروف وال مجرورات ، بعد المعرف و النكرات ،  
بقوله: حُكْمُ الظَّرْفِ الزَّمَانِيَّةِ وَالظَّرْفِ الْمَكَانِيَّةِ، وَالْمَجْرُورَاتِ بِالْمَحْرُوفِ  
الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ الزَّانَةَ، كَحُكْمِ الْجُمْلَةِ الْعَبْرِيَّةِ الْمَحْضَةِ. وَحَتَّى تَكُونُ  
تَلْكَ الظَّرْفَاتُ أَوِ الْمَجْرُورَاتُ أَحْوَالًا أَوْ نَعْوَاتًا أَوْ مَحْتَمِلَةً لِهِمَا.

فَهِيَ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ أَيْ: الْمَعْرِفَةُ لِفَظًا وَمَعْنَى أَحْوَالٍ،  
نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، أَوْ فَوْقَ النَّافِقَةِ أَوْ عَشَاءً. فَالْمَجْرُورُ وَهُوَ  
الْفَرَسُ - وَأَنَّا قَوْلُهُ: (فَالْجَاهِرُ وَالْمَجْرُورُ) أَيْ: وَهُما «عَلَى الْفَرَسِ» فَفِيهِ  
تَسْمِعُ - وَالظَّرْفُ وَهُوَ «فَوْقُ»: حَالَانِ<sup>(١)</sup> مِنْ «زَيْدٍ»، لِأَنَّهُ أَيْ: «زَيْدًا»  
مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ، أَيْ: مَعْرِفَةٌ لِفَظًا وَمَعْنَى، كَمَا تَقْدِمُ.

وَهِيَ بَعْدَ النَّكَرَاتِ الْمَحْضَةِ أَيْ: النَّكَرَاتُ لِفَظًا وَمَعْنَى، أَيْ: الَّتِي  
لَمْ تُخَصِّصْ بِوْجُوهٍ مِنْ وَجْهِ التَّخْصِيصِ، وَمِنْهُ النَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فِي  
«بَابِ النَّدَاءِ»، فَهِيَ صِفَاتٌ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي دَارَةِ، أَوْ تَحْتَ  
السُّقْفِ. فَالْجَاهِرُ وَالْمَجْرُورُ وَهُمَا «فِي دَارَةٍ». وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ - وَالظَّرْفُ  
وَهُوَ «تَحْتَ»: صِفَاتانِ<sup>(٢)</sup> لِـ «رَجُلٍ».

وَهِيَ بَعْدَ مَا لَيْسَ مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ، وَلَا نَكْرَةٌ مَحْضَةٌ، بَلْ بَعْدَ مَا  
يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّكْبِيرَ يَحْتَمِلَانِ<sup>(٣)</sup> أَيْ: الْظَّرْفَاتُ وَالْمَجْرُورَاتُ<sup>(٤)</sup>

(١) أَيْ: مَتَعْلَقَانِ بِحَالَيْنِ مَحْلُوفَيْنِ، كَمَا سِبَّلَكَ بَعْدُ. وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِيمَا يُشَبِّهُمَا.

(٢) أَيْ: مَتَعْلَقَانِ بِصِفَتَيْنِ مَحْلُوفَيْنِ، كَمَا سِبَّلَكَ بَعْدُ. وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِيمَا يُشَبِّهُمَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَمِنْ: «احْمَلَا». وَالصَّوْبَيْبُ مِنْ الشَّرْحِ وَالِتَّقْنِيْعِ.

(٤) بَعْنَى مَا ذُكِرَ فِي مُسْتَهْلِكِ هَذَا الْمَرْسُوعِ.

الحالية والوصفيَّة، تَحُوْ: يُعْجِبُنِي التَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ، أوْ تَوْقَ الشَّجَرِ.  
 فالجَارُ والمَجْرُورُ وهمَا «عَلَى أَغْصَانِهِ». وفيه ما عَلِمْتَ - والظَّرْفُ  
 وهو «فَوْقَ» يَحْتَمِلُنِي الْحَالَيَّةَ نَظَرًا إِلَى لَفْظِ «الْتَّمَرِ». فَإِنَّ مَعْرِفَةَ لَفْظِهِ  
 لَأَنَّهُ مَتَّرَفٌ بِـ«الِّإِلِيْ» الْجِنْبِيَّةِ - وَيَحْتَمِلُنِي الْوَصْفِيَّةَ نَظَرًا إِلَى مَعْنَاهُ أَيِّ:  
 التَّمَرُ فَإِنَّهُ نَكْرَةُ مَعْنَى. فَإِنَّ الْمُرَاوَدِيِّ الْجِنْبُسُ أَيِّ: مَاهِيَّةُ التَّمَرِ وَحِقْيقَتِهِ  
 مُطْلَقًا، أَوْ فِي ضَمْنِ فَرْدٍ مَا، لَا فِي ضَمْنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ وَلَا فِي ضَمْنِ  
 فَرْدٍ مُعِينٍ كَمَا عَلِمْتَ فِي نَظِيرِهِ.

### [المتعلَّقُ بِهِ هُوَ الْحَالُ أَوِ الصَّفَةُ:]

والحُكْمُ عَلَى نَفْسِ الظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ بِأَنَّهُ حَالٌ أَوْ صَفَةٌ خَلَافُ  
 الصَّحِيحِ، كَمَا تَبَهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ: «الظَّرْفُ وَالجَارُ وَالْمَجْرُورُ  
 إِذَا وَقَعَا، أَيِّ: الظَّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ، حَالًا أَوْ صَفَةً تَعْلَقُ بِعَامِلٍ  
 مَحْلُوذِيِّ وَجُوَيِّ، بَنَاءً عَلَى وجوبِ تَقْدِيرِهِ عَامِلًا مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِلِ  
 مَحْلِ وجَبِ تَقْدِيرِهِ عَامِلًا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةٌ عَلَى الْخَصْوصِ، وَإِلَّا جَازَ  
 تَقْدِيرُهُ خَاصَّاً. وَحَ يَكُونُ جَائزُ الْحَذْفِ، كَمَا تَقْدِمُ وَسِيَاطِي أَيْضًا. وَذَلِكُ  
 الْعَامِلُ الْمَحْلُوذُ وَجُوَيَا أَوْ جَوَازًا هُوَ الْحَالُ أَوِ النَّعْتُ أَيِّ: الصَّفَةُ عَلَى  
 الصَّحِيحِ، لَا نَفْسُ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، وَلَا مَجْمِعُ الْمَحْنُوفِ وَذَلِكُ  
 الظَّرْفُ أَوِ الْمَجْرُورُ. فَإِنْ قُلْتَ أَيِّ: الْمَحْنُوفُ فِعْلًا كَانَا أَيِّ: الظَّرُوفُ  
 وَالْمَجْرُورَاتِ مِنْ قَبْلِ الْجُمْلِ، إِنْ قُلْتَ أَسْمًا كَانَا مِنْ قَبْلِ الْمُفَرَّدَاتِ.  
 فَلَا يَخْرُجُانِ عنِ الْجَمْلَةِ وَالْمَفْرَدِ - وَقَدْ تَقْدِمُ حُكْمُ كُلِّ مِنْهُمَا - فَمَا وَجَهَ  
 إِفْرَادِهِمَا بِالْذِكْرِ الْمُقْتَضِيِّ ذَلِكُ، لِكُونِهِمَا قَسْمًا ثالثًا؟

قلت في الجواب عن ذلك: إنَّ هذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرْنَا، أَيْ: ٢٢٧ تَقْدِيرٌ / الفعل أو الاسم، لَيْسْ فَوْلًا مُجْمِعًا عَلَيْهِ. فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ قَدَرُوهُ فَعَلًا، وَغَيْرُهُمْ قَدَرُهُ اسْمًا. وَفِيهِ أَنَّ مَنْ قَدَرَ الفعل لَا يَمْنَعُ تَقْدِيرَ الاسم، وَمَنْ قَدَرَ الاسم لَا يَمْنَعُ تَقْدِيرَ الفعل، وَالْمُخْلَفُ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ وَغَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا، كَمَا قَدَّمْنَا بِمَا فِيهِ، فِي الْكَلَامِ عَلَى خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ.

فَكَانَ الْأُولَى لِلْمُصْنَفِ أَنْ يَقُولَ بَدْلُ هَذَا: قَلْتُ: كُونُ الْمُقْدَرِ هُوَ الْحَالُ أَوَ التَّعْتُ لَبْسٌ مُجْمِعًا عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا نَبَهْنَا عَلَيْهِ، وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ أَنَّ نَفْسَ الظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ هُوَ الْحَالُ أَوَ التَّعْتُ، وَهُوَ مَا اشْتَهِرَ عَلَى أَسْبَابِ الْمُعَرِّبِينَ. وَقِيلَ: الْحَالُ أَوَ التَّعْتُ هُوَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ الْمُحْذَوْفِ وَالظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا ثُمَّ أَيْضًا الْكَلَامَ عَنْ تَحْقيقِ بَعْضِهِمْ أَنَّ هَذَا الْمُخْلَفُ لِفَظِيَّةٍ. وَيَقُولُ بِمِثْلِهِ هَنَا.

فَعَدَمُ ذِكْرِهِمَا، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ بِالْكُلُّيَّةِ، فِيهِ إِخْلَالٌ بِالْعِلْمِ بِحُكْمِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ، أَيْ: مِنْ بَعْضِ الْوِجْهِ - وَهُوَ الْوِجْهُ الْمُتَقْدَمُ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُخَالِفُ لِلصَّحِيحِ - لَا يَسِّمُ عَلَى الْمُبْتَدَئِينَ<sup>(١)</sup> الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ إِلَى رَجْوِعِهِمَا إِلَى الْجُمْلَةِ أَوِ الْمَفْرَدِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا ثُمَّ هَذَا السُّؤَالُ وَالْجَوابُ عَنْهُ، وَأَضْفَنَا إِلَيْهِ سُؤَالًا آخَرَ، وَالْجَوابُ عَنْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا - وَهِيَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَاتِ بَعْدَ الْمَعْرُوفَةِ الْمَحْضَةِ أَحْوَالٌ، وَبَعْدَ النَّكْرَةِ الْمَحْضَةِ صَفَاتٌ - مُسْتَقِضَةٌ

(١) فِي الشَّرْحِ: الْمُتَعَلِّمِينَ.

يُمثل قوله تعالى<sup>(١)</sup>: «وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ، إِذَا انْبَدَثَ». فـ«إذا»: ظرف وقع بعد معرفة محضة - وهي «مريم». وليس حالاً، بل هو بدل الشتمالي من «مريم»، أي: اذكر مريم حين اتبذلها، لأن الأحيان، كما قال القاضي<sup>(٢)</sup> مشتملة على ما فيها - انتهى. ونظر فيها الكواشى<sup>(٣)</sup> بأن الزمان إذا لم يكن خبراً عن الجهة<sup>(٤)</sup> ولا حالاً منها ولا وصفاً لها، لم يكن بدلاً منها. انتهى. فليتأمل - ومنتقضه أيضاً يمثل قولك: ضربت رجلاً بسيفه. فالجهاز وال مجرور - يعني «سيف». وقع بعد نكرة محضة، وهي «رجلاً». وذلك المجرور متعلق بـ«ضربت». فهو لغو، وليس نعتاً لـ«رجل».

قلت في الجواب عن ذلك: هليو القاعدة مشروطة، بوجود المقتضي وانتفاء المانع، وما أوردته ونقضته به من المثالين ليس كذلك، أي: لم يوجد فيما المقتضي ولم ينتف فيهما المانع.

فإن المقتضي للحالية والوصفية هو التخصيص أي: الغرض منهما التخصيص، وإنما المقتضي للحالية التعريف، والمقتضي للوصفية التنكير، وهو أي: التخصيص متنبئ هنا في المثالين لعدم إفادتها له،

(١) الآية ١٦ من سورة مريم.

(٢) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشبرازي البيضاوي، علامة أصولي ونحوى ومفسر، توفي سنة ٦٨٥. البداية والنهاية ١٣: ٢٠٩. وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل من ٣٠٧. وفي الأصل: كما قاله القاضي.

(٣) موفق الدين أحمد بن يوسف، برع في العربية والقراءات والتفسير، توفي سنة ٦٨٠. بقية الوعاء ١: ٤٠١ ومعرفة القراء ٢: ٦٨٥.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة الجملة.

والماينُ مَوْجُودٌ فِيهِما . وَهُوَ الْعَامِلُ الْخَاصُّ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ «اذْكُر» فِي المثالِ الْأَوَّلِ ، وَ«ضَرِبْتُ» فِي المثالِ الثَّانِي . وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعا حَالًا أَوْ صَفَةً لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَا بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبِيًّا . وَهَذَا عَامِلٌ مَذْكُورٌ .

ولِمَّا<sup>(١)</sup> كَانَتِ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَاتِ بِالْمَحْرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ الزَّائِدَةَ غَيْرَ مَسْتَقْلَةَ كَانَ لَا بُدَّ<sup>(٢)</sup> أَيْ: لَا فَرَاقٌ، لِلظَّرْفِ وَالْمَجْرُورَاتِ بِالْمَحْرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَمْ تُشَبِّهِ الزَّائِدَةَ مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهَا ، وَتَتَعَلَّقُ تِلْكَ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَاتِ بِهِ، أَيْ: بِذَلِكِ الْعَامِلِ . وَيُسَمِّيُ ذَلِكَ الْعَامِلُ فِيهِما الْمُتَعَلَّقُ بِهِ، يُفْتَحُ الْلَّامُ أَيْ: اسْمُ مَفْعُولٍ، لِتَعْلَمُهُمَا بِهِ . وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُتَعَلَّقُ فَعْلًا أَوْ مَا يُشَبِّهُ، أَوْ مَا يَرْتَوْلُ بِمَا يُشَبِّهُ، أَوْ مَا يُشَيرُ إِلَى مَعْنَاهُ .

وَاحْتَرَزْنَا بِالْمَحْرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ عَنِ الْمَحْرُوفِ الزَّائِدَةِ . وَقَوْلُنَا «الَّتِي لَمْ تُشَبِّهِ الزَّائِدَةَ» احْتِرَازًا عَمَّا يُشَبِّهُمَا .<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهَا، أَيْ: الزَّائِدَةُ أَوْ مَا يُشَبِّهُها،<sup>(٤)</sup> لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

فَمِنَ الزَّائِدَةِ الْبَاءُ وَ«مِنْ»<sup>(٥)</sup>، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ، تَعَالَى<sup>(٦)</sup>: «كَفَى بِالْمُوْشِبِ شَهِيدًا» ! وَ«هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ؟»<sup>(٧)</sup>

(١) سقطت الواو من م.

(٢) م: كان ولا بد.

(٣) م: عن التي تشبهها.

(٤) م: أي وما يشبهها.

(٥) الآيات: ٤٣ من سورة الرعد و٩٦ من سورة الإسراء و٨ من سورة الأحقاف.

(٦) الآية ٣ من سورة فاطر. م: هل من خالق.

ومما يُشبه الزائدة «لَعْلَ» في لغة عَقِيل - ومن ثُمَّ حُكِمَ على مُجْرُورِهَا بِأَنَّهَا فِي مَحْلٍ رُفْعٌ بِالابْتِدَاء،<sup>(١)</sup> فِي قُولِ الْقَاتِلِ: <sup>(٢)</sup>

٢٢٨

\* لَعْلَ أَبِي الْمَغْوَارِ، مِنْكَ، قَرِيبُ \*

كما تقدَّم - <sup>(٣)</sup> و«رُبُّ». وَمِنْ ثُمَّ حُكِمُوا عَلَى مُجْرُورِهَا بِأَنَّهَا فِي مَحْلٍ رُفْعٌ عَلَى الابْتِدَاء، أَوْ فِي مَحْلٍ نَصْبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ فِي نَحْوِ: رُبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ لِقَبْتِهِ. وَالنَّصْبُ عَلَى حَدِّ قُولِكِ: <sup>(٤)</sup> زِيدًا ضَرِبْتُهُ.

### [المستقر واللغو]:

ثُمَّ تَارَةٌ يَكُونُ مُتَعَلَّقُهُمَا أَيْ: مُتَعَلِّقٌ تِلْكَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورَاتُ مَذْكُورًا، نَحْوُ: صَلَبُتُ فِي الْجَامِعِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَنَارَةٌ يَكُونُ غَيْرُ مَذْكُورٍ بِأَنَّهَا يَكُونُ مَحْلُوفًا. وَسَيَانِي مِثَالُهُ. وَالْمَحْلُوفُ أَيْضًا تَارَةٌ يَكُونُ هَامًا - وَالْعَامُ: مَا لَا يَخْلُو <sup>(٥)</sup> مِنْهُ فَعَلَ - كَحَالِ الْإِسْتِرْوَارِ، أَيْ: حَالٌ هِيَ الْإِسْتِرْوَارُ وَالْحُصُولُ، وَتَارَةٌ يَكُونُ خَاصًا - وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ - كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ. وَالْمَحْلُوفُ تَارَةٌ يَكُونُ وَاجِبًا، أَيْ: وَاجِبُ الْحَذْفِ - وَذَلِكَ إِذَا

(١) م: عَلَى الابْتِدَاء.

(٢) عِجزُ بَيْتِ لَكْبَرَ بْنِ سَعْدٍ صَدْرَهُ:

لَقْلُثٌ: ادْعُ أُخْرَى، وَارْتَعِ الصُّوتَ ثَلِيَّاً

الأَصْعَيَاتُ ص ٩٦ وَالْمَغْنِي ص ٣١٧ وَشَرَحُ أَبِيهِ ٥: ١٦٠ - ١٦١ وَالْعَيْنِي ٣: ٢٤٧ وَالْخَزَانَة ٤: ٣٧٠ وَالدَّرَر ٢: ٣٢. يَرْتَفِي أَخَاهُ أَبِي الْمَغْوَارِ، وَيَخَاطِبُ مَنْ كَانَ يَدْعُوهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَيَطْلُبُ مِنْهُ الْمَعْرُوفَ.

(٣) انْظُرُ الورقة ١٢٤.

(٤) م: لِقَبْتِهِ عَلَى حَدِّ.

(٥) م: وَالْعَامُ لَا يَخْلُو.

كان عاماً - ونارة يكون جائزًا، أي: جائز الحذف، وذلك<sup>(١)</sup> إذا كان خاصًا. وسيأتي مثالهما، أي: مثال واجب الحذف، ومثال جائز الحذف. وبدأ بالمتعلق الممحذوف، فقال: فإن كان أي: المتعلق الممحذوف عاماً واجب الحذف، أي: ولا يكون العام إلا واجب الحذف، يُسمى الظرف والجار وال مجرور، ح أي: حين إذ كان متعلقه عاماً، مستترًا<sup>(٢)</sup> يفتح القافية اسم مفعول.

وإنما يُسمى بذلك لاستقرار الضمير المُتنقل من ذلك المتعلق العام الممحذوف بعد حذفه إليه، أي: إلى ما ذكر من الظرف<sup>(٣)</sup> والجار والمجرور واستقراره فيه. وح فالأصل أن يقال: مستتر فيهم. فخلقت منه تلك الصلة - وهي «فيه» - تخفيها على المتكلّم. وذلك الضمير هو فاعل ذلك المتعلق الممحذوف.

وذلك أي: تقديره عاماً واجب الحذف في مواضع أربعة. وعدّ واجب الحذف، لا يقيد كونه عاماً، في «المغني» ثمانية. منها أي: من تلك المواضع الأربع: الظرف والجار والمجرور، إذا وقعوا صلة للموصول الإسمي، نحو: جاء<sup>(٤)</sup> الذي عندك، أو في الدار. ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وقعا خبراً عن المخبر عنه<sup>(٥)</sup> في

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل: «مستتر». وانظر الشرح والتفريع.

(٣) في الأصل و م: الظروف.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الشرح والتفريع: عن مخبر عنه.

الحال أو في الأصل، نحو<sup>(١)</sup>: **«الْحَمْدُ لِلّٰهِ»**، **«وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ»**<sup>(٢)</sup>، وكان زيداً في الدار أو عندك، وإن زيداً في الدار أو عندك. ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعَا صِفَةً، نحو: مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ، أو في الدار. وفي كلام المحقق<sup>(٣)</sup> أن الجاز إذا كان «من» السبيبة<sup>(٤)</sup> وال مجرور بها لا<sup>(٥)</sup> يقع صفة. وهو خلاف ما في كلام شيخ المحققين<sup>(٦)</sup> وغيره.

ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعَا حَالًا، نحو: جاء زيداً على الفرس، أو قَوَقَ النَّاقَةَ، أو عشاء.<sup>(٧)</sup>

فهُما أي: الظرف<sup>(٨)</sup> والجاز والمجرور، في هليه المواقع الأربع، متَّعْلِقٌ بِإِعْمَالٍ مَعْلُوفٍ وُجُوبِيًّا، وَهُوَ عَامٌ، أي: لوجوب تقديره عاماً فعلاً أو اسمًا. ولذلك قال: وَتَقْدِيرُهُ: استقر أو حصل أو تَبَثَّ،<sup>(٩)</sup> أو

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) هو السعد التفاتازي. وفي الأصل: شيخ المحققين.

(٤) م: التبعية.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) هو الرضي الأستراباذى.

(٧) المراد أن عشاء: ظرف زمان متصل بحال مخلوقة، أي: جاء زيداً استقر أو مستمراً. وليس يعني أن عشاء: جمع عاش، مثل: قائم وقيام. فالنصب على الحال من فاعل «جاء» في الآية ١٦ من سورة يوسف: **«وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشاً يَبْكُونَ»**. انظر الدر المصور ٦: ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٨) في الأصل وم: الظروف.

(٩) م: وقت.

نحوها من الأفعال العامة، أو تقديره: **مُسْتَبِرٌ**<sup>(١)</sup> أو ثابت أو حاصل، أو نحوها من الأسماء العامة. فكل من الأمرين جائز، والخلاف إنما هو في الأولى منها.

وقد قدمنا في الكلام على الغير ما لا يختص به، بل يشركه ما ذكر معه. وهو أن الجمال بن هشام قال في «المغني»: العق عندي أنه لا يترجح تقديره فعلًا ولا اسمًا، بل يحسب المعنى. وذكر فيه أنه إذا قدر فعلًا فإن أريد المُضي قدر الماضي، وإن أريد الحال أو الاستقبال قدر المضارع. وقد أغفلوه.

وجواز الأمرين فيما ذكر محله في غير صلة الموصول، أي: غير «ال». أمّا في الصلة المذكورة<sup>(٢)</sup> فيتعين تقدير الفعل، ويمنع تقدير الاسم. وقد أشار إلى ذلك بقوله: إلا في الصلة للموصول الاسمي غير «ال». فإنه لا يقدر اسمًا، بل يتعين تقديره فعلًا، فيقدر: استقر، لا مُستقر، بلا خلاف كما في «المغني»، لأن الصلة لا تكون في الموصولات<sup>(٣)</sup> غير «ال» إلا جملة.

وقد علمت، مما سبق، أن في ذلك العامل المتعلق ضمير **مُسْتَبِرٌ** ٢٢٩ فمحذف ذلك العامل، / وحيث حلّف ذلك العامل، انتقل<sup>(٤)</sup> الضمير الذي كان فيه، وسكن<sup>(٥)</sup> في الطرف أو الجار والمجرور. وفيقي

(١) في شرح الأزهرية: مسترًا.

(٢) يعني صلة الاسم الموصول.

(٣) م: إلا في الموصولات.

(٤) م: حيث حلّف انتقل.

(٥) م: وسكن.

الضمير مرفقاً بذلك الطرف أو المجرور، كما كان مرفقاً بذلك العامل، لنيابة الطرف أو المجرور عن ذلك العامل.

ومن ثم لم يجز إظهار ذلك العامل، وسمى كل<sup>(١)</sup> من الطرف والجاري والمجرور مستقرًا، لاستقرار الضمير فيه بعد حذفه عامله. وكان الأصل أن يقال: مستقر فيه. فحذفت «فيه» تخفيفاً على المتلهم، كما تقدم.

ثم لا يخفى أن<sup>(٢)</sup> هذا، أي: القول بوجوب تقدير المتعلق في هذه الموضع عاماً مطلقاً، وأنه لا يسمى الطرف مستقرًا إلا حينئذ، أي: حين تقدير ذلك المتعلق عاماً، تبع فيه المصنف إطلاق غالب التحاة، ولا معول عليه.

فلا يجب في هذه الموضع تقدير المتعلق عاماً مطلقاً، بل يجوز تقديره خاصاً، حيث قامت قرينة على الخصوص، فيقدر<sup>(٣)</sup> في نحو «زيد من العلماء»: «معدود»، وحينئذ يكون ذلك المتعلق جائز الحذف لا واجبه. وفي «المغني»: وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص. ثم أبطله بما يطول.

وإذا حُذف ذلك المتعلق الخاص لم ينتقل منه ضمير إلى الطرف والمجرور، بل يحلف مع ضميره، كما تقدم. فلا يقال لذلك الطرف والمجرور: «مستقر»، بناء على أن المستقر ما انتقل إليه الضمير من

(١) في الأصل: كل.

(٢) غير «أن» هو جملة: تبع.

(٣) سقطت لورقة ه هنا من م، فالنحو المقصود فيها حتى «شرع يتكلّم» من ص ٤٤٨.

عامله بعد حذفه ، واستقر فيه وهو ما استقر.

وأما إذا قلنا: «إن المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه»، فيُسمى ذلك الظرف وال مجرور مُستقراً، لأنه يستقر فيه معنى عامله الخاص وفهم منه ، كما يستقر فيه معنى عامله العام ، كما قدمتنا ، وفهم منه.

وفي كلام سيد المحققين: <sup>(١)</sup> تقدير النهاة للمتعلق عاماً إنما هو مجرد تمثيل وتقريب ، أي: لا أنه متعين . فإنك إذا قلت: زيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة ، كان المقدار أي: جاز أن يكون المقدار: راكب ومعدود ومقيم ، أي: لقيام القرينة على الخصوص . فمحل وجوب تقدير المتعلق عاماً إذا لم تقم قرينة على الخصوص ، وإلا جاز تقديره خاصاً . وفي «المعني»: ولا يجوز تقدير الكون الخاص كـ «قائم وجالس» إلا لدليل . فيكون الحلف حـ جائزـ لا وجـباـ .

وفي كلام سيد المحققين: وإنما سُمي هذا القسم من الظروف ، أي: الذي قدر متعلقه خاصاً وحـلف ، مـستقراً لأنـه استقر فيـه معـنى عـاملـه وـفهمـ منه . وتقدير خصوص الأفعال لا يـخرجـ الـظـروفـ عنـ كـونـهاـ ظـروفـاـ مستـقرـةـ ، لأنـ معـنىـ ذـلـكـ الفـعـلـ الخـاصـ استـقرـ فيـهاـ أـيـضاـ . قالـ: ولـمـ كانـ تقـدـيرـ الأـفـعـالـ العـامـةـ هـنـاـ ضـابـطـاـ مـطـرـداـ اـعـتـبـرـهـ النـهاـةـ وـفـسـرـوـاـ المـسـتـقرـ بـماـ عـاملـهـ مـحـذـوفـ عـامـ . اـنـتـهـيـ .

ولأنـماـ كانـ العـامـ ضـابـطـاـ مـطـرـداـ ، لأنـهـ لوـ صـرـحـ فيـ كلـ محلـ بالـ فعلـ المـطـابـقـ لـاتـسـعـ الـأـمـرـ عـلـىـ أـفـهـامـ الـمـعـلـمـينـ . فـجـيـءـ بـالـأـمـورـ العـامـةـ تـقـرـيـباـ

---

(١) هو السيد الجرجاني.

عليهم. وهذا خلاصة توضيحتنا في «خير<sup>(١)</sup> الكلام على بسمة شيخ الإسلام».

وإن كان عامله خاصًا، أي: في غير تلك المواقع الأربع، لما علمت أنه فيها لا يكون إلا عاماً واجب الحذف عند المصتف. وتعني: تُرِيدُ به، أي: بالخاص، أن يكونَ غَيْرَ الاستقرار والحصول - سُمِّيَ كُلُّ مِنَ الظَّرْفِ وَالجَارِ وَالْمَعْجُورِ لِغَوَّا، أو مُلْفَى لِلغايةِ عَنِ الضَّمِيرِ، ولا يُسَمِّي مُسْتَقْرِراً، لِعدَمِ استقرارِ الضَّمِيرِ فِيهِ وَانْتِقالِهِ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ.

سواء ذُكِرَ أي: ذلك المُتَعَلِّقُ - وهو واضح لأنَّه لم يُحذف حتى يُتوهُمُ انتقالُ الضَّمِيرِ منه بعد حذفه، نحو: صَلَّيْتُ هِنَّدَ زَيْدَ فِي الْمَسْجِدِ. فالظَّرْفُ وهو «عند» والجَارِ وَالْمَعْجُورُ وَهُمَا «فِي الْمَسْجِدِ»: مُتَعَلِّقانِ بِصَلَّيْتُ. وهو عامل خاص مذكور. ولو كان العامل العام مذكوراً في غير تلك المواقع الأربع، / نحو: استقرَّتُ<sup>(٢)</sup> عند زيد في المسجد، سُمِّيَ ٢٣٠ كُلُّ مِنَ الظَّرْفِ<sup>(٣)</sup> وَالجَارِ وَالْمَعْجُورِ لِغَوَّا، لعدم استقرارِ الضَّمِيرِ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ ما ذُكِرَ - أَمْ حُلِّيَّفَ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقُ الْخَاصُُ.

---

(١) في الأصل: حيز.

(٢) كذلك. أي: استقرَّتْ. وهو مما يختله بعض المعاصرين، مع أنَّ له وجهًا من التباس. فالالأصل فيه أن بعض العرب يزيد الفاء بعد الإدغام للمحاقة عليه، فيقول: «استقرَّاتْ». انظر ارشاد الفرب ١: ١٦٥. وبالإمالة الشديدة تصبح الألف بينها وبين الباء، وما قبلها بين الفتحة والكسرة. ويبقى مثل هذا على الله لغة ضعيفة، لا يحسن استعمالها في نصيحة الكلام.

(٣) في الأصل دم: الظروف.

وسوأة حُلِفَ وُجُونَا، لوجود ما هو كالعَوْض منه،<sup>(١)</sup> نحو: يوم الخميس صُمِّتْ فِيهِ - فـ «يوم الخميس»: منصوب بعامل محدود وُجُونَا مفهَر بالعامل المذكور على سبيل الإشتغال بالضمير. والأصل: صُمِّتْ يوم الخميس صُمِّتْ فِيهِ، على حد قولك: زيداً ضربته. ولا يجوز ذكر عامله، أي: اليوم، لأن العامل المذكور وهو «صُمِّتْ» كالعَوْض منه. وهم لا يجمعون بين العَوْض والمُعَوْض. وعلى قياسه يقال في العامل العام نحو: يوم الخميس استقررت<sup>(٢)</sup> فيه. أم حُلِفَ ذلك المتعلق الخاص جوازاً، لعدم وجود ما هو كالعَوْض منه، نحو قولك: «يوم الجمعة»، جواباً لمن قال: متى قدمت؟ أي: وَحَ يكون المقدار: قدمت يوم الجمعة.

وعلى قياسه يقال في العامل العام: «يوم الجمعة»، جواباً لمن قال: متى استقررت<sup>(٣)</sup> ثم رأيت بعض المشايخ قال: إنما ترك المصنف العامل العام المذكور، لأنه لا يتعلق به غرض.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: عنه.

(٢) انظر تعليقنا على مثله في الفقرة المختلقة.

(٣) هنا ينتهي خرم النص من م ، وقد بدأ في من ٨٤٥ . والنظر تعليقنا على ما في الفقرة قبل المختلقة.

## [باب إعراب تعبيقي]

ثم شرع يتكلّم على إعراب الاستعادة وإعراب جملة من السور القرآنية، تمرّينا للمتعلّم، فقال:

### ١- إعراب الاستعادة:

لا يخفى أن الاستعادة ليست من القرآن اتفاقاً، وهي مندوية، وقيل: واجبة. والأصح في كيفية الصيغة المشهورة، وهي:  
أَهُوْذُ أي: أنتضم وأنتجي. وهو فعل مضارع، أصله «أَهُوْذُ» نقلت ضمة الواو للساكن قبلها لنقلها، مرتفع ليتجزّر عن الناصب والجازم، على الأصح. وفاعله ضمير المتكلّم مُستترٌ فيه، أي: في ذلك الفعل، وُجُوهًا لا يجوز إظهاره. وهو أحد المواطن السبعة التي يجب فيها استئصال الضمير، لعدم حلول الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل محله، حتى لو بُرِزَ كان تأكيداً لذلك المستتر. تقديره أي: ذلك المستتر: أنا. بالله: جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ«أَهُوْذُ». والباء: للاستعارة.

من الشّيطان: جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ أيضاً بـ«أَهُوْذُ». ومن: للتعليل<sup>(١)</sup> أو لابتداء الغاية، أي: أنتضم وأنتجي مُستعيناً بالله من أجلِ، أو مبتدئاً ذلك من الشّيطان. والشّيطان هو المتمرد من الجنّ، قيل: أو من الإنس أو الحيوان.

والجمهور على أنه مشتق من الشّطّن أي: البعد، لبعده من رحمة الله. وقيل من الشّيط أي: الاحتراق.<sup>(٢)</sup> وُضعف بوجود التّون، وسقوط

(١) أي: للسبة، والنّعاة يخلطون السبة بالتعليل أحياناً.

(٢) في الأصل: الاحتراق.

الألف في تعاريف هذه الكلمة. فعلى الأول يكون مصروفاً إذا سُمِّيَ به، وعلى الثاني يكون ممنوعاً من الصرف. وأما إذا لم يُسمَّ به يكون<sup>(١)</sup> مصروفاً، قوله واحداً لفقد العلمية، كما عُلِّمَ ذلك من الكلام على ما لا ينصرف.

والرَّجِيمُ: قَعِيلٌ بِمَعْنَى مَقْمُولٍ. أي: مرجوم بالطرد أو بالشَّهْبِ، أو بمعنى: راجِم لأنَّه يَرْجِمُ غيره بالإغواء: نَعْتَ لِـ«الشَّيْطَانِ» مُفِيدٌ لِلَّذِمَّ، أي: الغرض منه إفادة ذمٍّ ممنوعة.

## ٢- إعرابُ البِسْمَةِ:

مصدر: بَسَمَلَ، إذا قال: باسم الله. وهذا من باب التَّحْتَ لأنَّ العرب تَسْجِحُ أي: تجمع من الكلمتين كلمة واحدة، كما يَسْجِحُ التجار خشبيتين ويجعلهما واحدة.

وهو نوع من الاختصار، ومنه<sup>(٢)</sup> أيضاً: حَمَدَلَ إذا قال: الحمد لله، وَجَعَدَ<sup>(٣)</sup> إذا قال: جَعَلْتُ فِدَاكَ، وَسَبَحَلَ إذا قال: سُبَّحَ اللَّهُ، وَحَيَّلَ إذا قال: حَيَّ على الصَّلَاةِ حَيَّ على الفلاح، وَحَبَّلَ إذا قال: حَبَّهُلَا<sup>(٤)</sup>، وَطَلَبَنَ إذا قال: أطَالَ اللَّهُ بِقَامَكَ، وَدَمَرَ إذا قال: أَدَمَ اللَّهُ عِزَّكَ، وَخَسَبَ إذا قال: حَسَبَيَ اللَّهُ، وَسَمَعَلَ إذا قال: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

(١) م: «إذا لم يُسمَّ به يكون». وحلفت فاء الجواب.

(٢) يعني: مما يتَحْتَ من كلمتين. وسيذكر ما كان تَحْتَه من أكثر.

(٣) م: جعل.

(٤) سقط «حيٌ على الفلاح... حبَّهُلَا» من م.

وربما نسبوا إلى الاسم<sup>(١)</sup> الماخوذ من اسمين كقولهم: رجل عَبْشِمِي نسبة لعبد شمس، وَتَيْمَلِي نسبة إلى تيم الله، وَعَبْدَرِي نسبة إلى عبد الدار.

بِسْمٍ: <sup>(٢)</sup> جارٌ ومجرورٌ وكل مجرور بحرف أصلي، لم يُشبه/zائد، ٢٣١ لا بد له من عامل يعمل فيه ويتعلق به، من فعل أو اسم فيه رائحة الفعل، عام أو خاص، مذكور أو محنوف، على ما تقدم آنفًا. وهو <sup>(٣)</sup> متعلّق بـمَعْلُوفٍ جَوَازًا، <sup>(٤)</sup> لكثره الاستعمال. وما في بعض النسخ، من قوله «وجوّيَا» فيه نظرٌ ظاهرٌ <sup>(٥)</sup> تقديره: أثراً، أي: فعلًا خاصًا - وَحَ يَكُونُ الظَّرْفُ <sup>(٦)</sup> لغواً. أو تقديره: قراءتي، أي: اسمًا خاصًا. وَحَ يَكُونُ ذَلِكَ الاسم مبتدأً. وعليه يكون الظرف إما خبرًا، أو متعلّقاً بمحنوف، وذلك المحنوف هو الخبر لذلك المبتدأ المقدّر. والتقدير: قراءتي كائنةً أو مستقرةً باسم الله.

ولا يلزم حذف المصدر وإبقاء معهوله أي: عمل المصدر محلّوفاً كما بيّنته في «غير» <sup>(٧)</sup> الكلام على بسملة شيخ الإسلام، وبيّنت فيه

(١) م: نسبوا الاسم.

(٢) لفّها في م: الله.

(٣) سقطت من م.

(٤) في الشرح: وجوّيَا. وسقط مع «لكثره الاستعمال» من م. وسيرد بعده بعد فيها.

(٥) زاد هنا في م: لكثره الاستعمال.

(٦) يعني: الجار والمجرور. وهذا عند التحاة نوع من الظروف. انظر إعراب الجمل من ٢٧١ - ٢٧٢، م: وعليه يكون الظرف.

(٧) في الأصل: حيز.

أيضاً أنه لا يحسن أن يكون ذلك الجاز وال مجرور متعلقاً<sup>(١)</sup> بذلك المبتدأ المقتدر، لأن الخبر أو متعلقه لا يقال: إنه متعلق بالمبتدأ اصطلاحاً، بل<sup>(٢)</sup> على معنى أن له نوعاً من المتعلق.

فعلم من هذا أن الحكم على الجاز والمجرور، بأنه متعلق بذلك المحنوف، واضح في الأول دون الثاني، إلا على المعنى المذكور. فليتأمل، ولا يغترّ بما وقع لبعضهم هنا.

الله: مجرور<sup>(٤)</sup> بل لفظ «اسم»، لأنه مضاد إلى لفظ «اسم».

الرحمن الرحيم: تعلان لـ«الله» لأنهما صفتان مشتقاتان من الرحمة. وقيل أي: قال الأعلم:<sup>(٥)</sup> الرحمن: علّم بالغلبة لا صفة. فهو بدل من «الله» لا نعت له، والرّحيم حينئذ: نعث لـ«الرحمن» لا لاسم الله، لأن البديل لا يتقدم على النعت إذا اجتمعا، كما تقدم.

### ٣- إهراّب بقية سورة الفاتحة:

أي: فاتحة الكتاب العزيز لأنها مفتتحة. ومن ثم سُبّيت أم القرآن، لأنها أصله. ولها أسماء كثيرة.

(١) في الأصل متعلقان.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: التعلق. فهو مصدر مبني لل فعل: تعلق.

(٤) كذا. وفيه مجابة للأدب. فالواجب في الإهراّب لمثل هذه المواقع أن يقال: لفظ الجملة مجرور أو مرفع أو منصوب أو مضاد.

(٥) يوسف بن سليمان الشنيري، حالم أندلسي باللغة وال نحو، توفي سنة ٤٧٦. بقية الوهادة ٢: ٢٥٦.

الحمد: مبتدأ. ولو: جاز و مجرور متصل بمحذفه وجوابها،  
لتقديره عاماً لعدم قرينة الخصوص، تقديره: مستقر أي: اسم عاماً، أو  
تقديره: استقر أي: فعلاً عاماً. ذلك المحذف خير المبدل على  
التحقيق، أي: الحمد مستقر أو استقر له. فهو ظرف مستقر.

«رب» بالجز: نعمت أول لـ «الله». وهو أي: رب: مضاف،  
والماضي: مضاف إليه. فهو مجرور به. وقرئ شاداً بالتصب وبالرفع،  
وفيهما القطع ثم الإتباع، لأن قوله تعالى<sup>(١)</sup> «الرحمن» بالجز: نعمت ثان<sup>(٢)</sup>  
لـ «الله»، والرّحيم كذلك: نعمت ثالث<sup>(٣)</sup> لـ «الله»، ومالك كذلك: نعمت  
رابع له. إلا أن يقال: من رفع أو نصب «رب» فعل كذلك بـ «الرحمن  
والرحيم ومالك» لوجود القراءة فيها بذلك أيضاً. فلا إتباع بعد القطع.

وـ «مالك» فرأى به عاصم والكسائي، وقرأ غيرهما: ملك. قال أبو  
شامة<sup>(٤)</sup>: وقد أكثر المصنفوون في القراءات والتفاسير، من الترجيح بين  
هاتين القراءتين. حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يُسقط  
وجه القراءة الأخرى. وليس هذا محموداً بعد ثبوت القراءتين. حتى  
إني أصلّى بهله في ركعة، وبهله في ركعة. انتهى. ومما رجحنا به  
قراءة «مالك» أنها مدح لعموم إضافته. إذ يقال: مالك الإنس والجن  
والطير، ولا يقال: ملك الطير.

(١) من م.

(٢) في الأصل و م: للبي.

(٣) م:ثان.

(٤) شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، عالم باللغة والتاريخ  
والقراءات، توفي سنة ٦٦٥. قوات الولبات ١: ٢٥٢. وانظر الدر المصنون ١: ٤٩.

وكون «ملك» نعتا<sup>(١)</sup> واضحة، لأنّ معرفة بالإضافة لأنّ إضافته محضة. وأما «مالك» فإن أريد به المضيّ فكذلك لـما ذكر، ويؤيد ذكر قراءة «ملك» بصيغة الماضي، وإن أريد به الحال أو الاستقبال فيشكّل وقوعه نعتاً. فإن إضافته غير محضة. وأجيب بأنّ اسم الفاعل هنا، أريد به (٢) الثبوت والدّوام، من غير نظر إلى مضيّ ولا إلى غيره.

ولذلك قال المصنف: وصحّ ذلك أي: وقوع «مالك» نعتاً لـ«الله»، لـدلاليه على الدّوام والإستمرار لا التجدد والحدوث، لـكونه من صفات الباري. سُبحانه وتعالى<sup>(٣)</sup>. فالمعنى أنه - تعالى - متصف بأنه مالك يوم الدين مطلقاً.

٤٣٦ وهو أي: «ملك»: مضاف لـ«يوم» إضافة/ محضة، فينترّف بها، فصح<sup>(٤)</sup> وقوعه نعتاً للمعرفة، كما علمت. ويوم: مضاف إليه «ملك» أو «ملك»، فهو مجرور به، وهو أي: يوم: مضاف أيضاً، أي: كما أنه مضاف إليه. الدين: مضاف إليه «يوم»، فهو مجرور به. والإضافة هنا على معنى اللام.

**إياتك:** إياتا: ضمير منفصل، والكاف: حرف خطاب، على الأصح من أقوال أربعة. وذلك الضمير: مفعولٌ مقدمٌ لـ«نعبد» لافادة الاختصاص

(١) م: نعت.

(٢) إذا أريد الثبوت والدّوام باسم الفاعل صار بمعنى الصفة المشبهة، لأنّ مضاف إلى مفعوله، وجاز أن تكون إضافته محضة أو غير محضة. انظر تفسير الألوسي ١:

١٤١ .٧٧٠ م: وأجيب بأنّ إضافة اسم الفاعل غير محضة هنا أريد به.

(٣) م: «الباري تعالى». وانظر شرح الأزهري.

(٤) م: وصح.

والمحصر، لأن العبادة غاية التذلل ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، والعبودية: إظهار التذلل والخضوع.

وَتَعْبُدُ: فعل مضارع مرفوع لتجزءه عن الناصب والجازم، على الأصح. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لا يجوز إظهاره - وهذا أيضاً من المواطن السبعة التي يجب فيها استثار الضمير، كما تقدم - وتقديره: نحن. وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، إذ كان مقتضى الظاهر أن يقال: إِنَّا نَعْبُدُ.

وإِيَّاكَ: فيه ما تقدم، وهو مفعول مقدم لـ «تَسْتَعِينُ».

وَتَسْتَعِينُ: فعل مضارع - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لما تقدم، تقديره: نحن - معطوف على: تَعْبُدُ. وأصل تَسْتَعِين «تَسْتَغْفِرُونَ» استغلت الكسرة على الواو فنتقلت إلى الساكن قبلها، فسكتت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها، فقلبت ياء نحو: ميزان ورميقات.

وَقُرْئَ: «تَسْتَعِينُ» بكسر حرف المضارعة. وهي لغة مطردة في نحو هذا، أي: في المضارع الذي مضيه مبني بهمزة وصل. وهو هنا: استعان، وقدم - سبحانه - العبادة على الاستعانة لأنها وصلة لطلب الحاجة.

أهْدِ: فعل دُهَاء، أي: صيغة معناها الدعاء. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت. ونا: مفعوله الأول. الصِّرَاطُ: مفعوله الثاني.<sup>(١)</sup> المُسْتَقِيمُ: نَعَثُ الصِّرَاطَ.

والأصل: أهداه للصراط، أو إلى الصراط، لأنه يتعذر للأول

(١) م: مفعول أول والصراط مفعول ثاني.

بنفسه، وللثاني باللام أو «إلى». قال تعالى <sup>(١)</sup>: «وَإِنَّكَ لَتُهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وقال <sup>(٢)</sup>: «تُهْدِي إِلَيْتِي هِيَ أَفْوَمُ».

صِرَاطٌ: بَذَلَ مِنْ «الصِّرَاطِ» بَذَلَ كُلُّ مِنْ كُلِّ لغرض التأكيد، <sup>(٣)</sup>  
وهو مضاد. وَالَّذِينَ: مُضادٌ إِلَيْهِ. وَهُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ يَحْتَاجُ إِلَى صِلْوَةٍ وعائليٍ.

أَنْعَمْتَ: فِعْلٌ - وهو «أَنْعَمْ» - وفَاعِلٌ. وهو الناء. والجملة من الفعل والفاعل: صِلْوَةٌ «الَّذِينَ». <sup>(٤)</sup> [وصلة الموصول تقدر فعلًا. أما الظرف والجائز والمعجور يقدر <sup>(٥)</sup> فعلًا وأسماً].

وَعَلَيْهِمْ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«أَنْعَمْتَ». وَالهَاءُ وَالبِيمُ أي: وَالهَاءُ: ضَمِيرٌ حَانِدٌ عَلَى «الَّذِينَ».

غَيْرٌ: نَعْتُ «الَّذِينَ» - وفيه أنَّ «غير» نكرة لا تعرف بالإضافة كبقية أخواتها، وهي: مثل ويشبه ويخدن، و«الَّذِينَ» معرفة. وأُجِيبُ بـ«أنَّ» (غير) إذا وقعت بين ضَدَّين، كما هنا، تعرَّفت بالإضافة لانحصر الغَيْرِيَّة، أو أنَّ الموصول <sup>(٦)</sup> مستثنٍ من المعارف لأنَّه يُشبَه النكرة، من حيث إيهامه، <sup>(٧)</sup> فَصَحَّ وصفه بالنكرة - أو غير: بَذَلَ مِنْهُ أي: من

(١) الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٣) أي: مع البيان.

(٤) م: والجملة صلة النبن.

(٥) كلًا في حاشية م، وما بين معقوفين ملحق بحاشيتها.

(٦) في الأصل: وَأَنَّ الموصول.

(٧) في الأصل: «إِيهامه». وهو جائز.

«الذين». وغيره: مضاد، والمنفُضُوبِ: مضادٌ إليه.

و«الآن» في «المنفُضُوبِ»: اسمٌ موصولٌ لا حرف. و«منفُضُوب» صلةٌ «الآن»، وهو اسمٌ مفعوليٌ - والتقدير: غير الذين غُضِبَ عليهم - استُغْضِبَ<sup>(١)</sup> هن جمِيعه أي: «المنفُضُوب» بجمعِ<sup>(٢)</sup> الْفَسِيرِ بعدهُ، لأنَّ فعلَهُ «غضِب» وهو لازمٌ، وأسمَ المفعولي يحتاجُ إلى مرفوعٍ يثبتُ عن فاعلِهِ، وأسمَ المفعولي لا يُبني من اللازم إلا بعد تعليله. عليهم: جازٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ«منفُضُوب»<sup>(٣)</sup> في موضعِ رفعٍ، على أنه نائبُ الفاعلِ.

ولا: الواو: عاطفةٌ، ولا: صلةٌ لتأكيدِ النفي المستفادٌ من «غير»، ثلاثةٌ يتوهم عطف «الصالِّين» على «الذين أنعمت». قال الكوفيون: هي<sup>(٤)</sup> بمعنى «غير». قال الشهاب السمين:<sup>(٥)</sup> وهذا قريبٌ من كونها زائدةٌ أي: صلة. فإنه لو صرُحَ بـ«غير» كانت للتأكيد أيضًا. وقد قرأ بذلك<sup>(٦)</sup> عمر بن الخطاب، رضي الله - تعالى - عنه.<sup>(٧)</sup>

الصالِّين: معطوفٌ على «المنفُضُوب» / أي: وغير الصالِّين.

وأنا «آمين» فليست من القرآن إجماعاً. وهو اسمٌ فعلٌ مبنيٌ على

(١) م: واستُغْضِبَ.

(٢) في الشرح: لجمع.

(٣) كلما، والصواب أن شبه الجملة إذا ثابت عن الفاعل لا تعلق في الإعراب. أما التعلق المعنوي فشيء آخر. انظر إعراب الجمل من ٣٢٢ - ٣٣٠.

(٤) أي: لا.

(٥) الدر المصنون ١: ٧٤.

(٦) يعني القراءة: وغير الصالِّين.

(٧) الاعتراض ليس في م.

الفتح كـ «أين وكيف» لاجتماع الساكدين. ومعناه: استجابة. وفيه المد والقصر، والمد أقصح وأشهر. ومحكي معه الإملاء. وتشديد ميمه، أي: مع المد<sup>(١)</sup> روي عن الحسن<sup>(٢)</sup> وجعفر الصادق، وذكر الجوهري<sup>(٣)</sup> أنه خطأ.

#### ٤. إعراب سورة قُرْشِنِ:

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: تَقَدَّمْ إِعْرَابُهَا.** فلا عودة ولا إعادة.  
**لإِلَالِفِ:** جازٌ ومحررٌ، اختلف الناس في المتعلق به. فقيل: متعلق بقوله في السورة قبلها: **(فَجَعَلْتُهُمْ كَعَصْبَيْ مَأْكُولٍ)**.<sup>(٤)</sup> وأيدّ بآتها كانا سورة واحدة من غير فصل في مصحف أبيه، وقرأهما أيضاً عمر - رضي الله عنه - في الركعة الثانية من صلاة المغرب ، بعد أن قرأ في الأولى سورة «والتين». وردد بأنهم أجمعوا على الفصل بينهما. وقيل: متعلق بمقدار تقديره: فعلنا ذلك أي: إهلاك أصحاب الفيل لإيلال قرش. وقيل: متعلق بـ **(يَعْبُدُو)**.

**لإِلَالِفِ:** مضاف ، وقرش . وهم أولاد النضر بن كنانة . على الأصح: **مضاف إِلَيْهِ**.

**لإِلَالِفِهِمْ:** توكيد لفظي ، وقيل: بدأ من **«إِلَالِفِ»** الأولى بدأ كل

(١) زاد هنا في الأصل و م: «والقصر». هو سهر، لوروده قبل. وانظر الدر المصنون ١: ٧٧٠ - ٧٨٠.

(٢) هو الإمام الحسن البصري ابن أبي الحسن، توفي سنة ١١٥. طبقات القراء ١: ٢٣٥.

(٣) انظر الصحاح واللسان والناج (أمن) و (أم).

(٤) م: سورة لإيلال قرش.

(٥) الآية ٥ من سورة الفيل.

من كُلّ. ولا يضرّ كون الأول مطلقاً والثاني مقيداً،<sup>(١)</sup> إذ هو على حِدَّة قولك: عجبت من إحسانك إحسانك<sup>(٢)</sup> إلى زيد. وهو أي: إيلاف: مصدر: «الْفَ» بالمدّ، مضادٌ إلى فاعله.<sup>(٣)</sup>  
ورحلة: مفعوله، وهو مضاد. والشّتاو: مضادٌ إليه. وهذه الرّحلة كانت إلى اليمن. والصّيف: معطوفٌ على الشّتاو. وهذه الرّحلة كانت إلى الشّام.

فلتيعبُدوا: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الأمر. وعلامةٌ جزمه خلفُ الثُّون. والواو: فاعله. والفاء: زائدة. وقيل: دخلتِ الفاء، لِمَا في الكلامِ من معنى الشرط، أي: فإن لم يعبدوه لسائر نعمه عليهم التي لا تُحصى فليعبدوه لأجل إيلافهم. فإنه أظهرُ نعمه عليهم. وهذا بناء على أن «إيلاف»: متعلق بـ«يعبدوا».

رَبُّ: مفعوله أي: مفعول «يعبدوا»، وهو مضاد. «ذا» من «هذا»: مضادٌ إليه. البيت: عطفٌ بيانٌ على «ذا» من «هذا»، أو نَعَّثُ له. الذي: نَعَّثُ لـ«رب».

أطْعَمُهُمْ: فعلٌ، وهو «أطعم»، وفاعلٌ، وهوضمير المستتر، ومفعولٌ. وهو الهاه.

(١) في الأصل و م: مطلق والثاني مقيد.

(٢) سقطت من م.

(٣) يعني أن معنى الف: لزم راعتاد وألف. وزيادة الهمزة فيه للبالغة في الدلالة على الألفة. فهو ينتمي إلى مقول واحد، ويضاف إلى فاعله في المعنى. وهو غير ما كان بمعنى: ألزم. وهذا ينتمي إلى مقولتين.

والجملة من الفعل والفاعل: صلة «الذى». والعائد إلى الموصول ذلك الضمير المستتر في «أطعهم» الترفاع، أي: الذى في محل رفع، [أي]:<sup>(١)</sup> على الفاعلية.

من جموع عظيم أي: من أجله: متعلق بـ«أطعهم».  
و«أمنهم» فيه ما تقدم في «أطعمهم»، وهو معطوف على «أطعهم». من خوف عظيم أي: من أجله: متعلق بـ«أمنهم».

## ٥. إعراب سورة الماعون:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
ارأيتَ فِعْلًا - وَهُوَ<sup>(١)</sup> «رأى» - وفاعلٌ. وهو الناء. أي: أبصرت أو عرّفت. ونظر فيه أبو حيان بأن «رأيت» لا يُعرف كونها بمعنى: عرّفت. الذي: مفعولٌ به لـ«رأيت».

يُكذبُ: فعلٌ وفاعلٌ. وهو الضمير المستتر فيه جوازاً. والجملة من الفعل والفاعل: صلة «الذى»، وعائدها أي: تلك الصلة ذلك الضمير المستتر في «يُكذبُ». بالدين أي: بالجزاء والحساب، الجاز والمجرور: متعلق بـ«يُكذبُ».

فذلك: القاء: فاء جواب شرط مقدر، أي: إن لم تُبصره أو تعرف فهو ذلك. وقيل: هاطنة<sup>(٢)</sup>. وذا: اسم إشارة إلى «الذى يُكذبُ».

(١) من م.

(٢) م: فهو.

(٣) يعني أن ذا: معروف على: الذي، فهو في محل جر بالمعطف. والأولى أن القاء حرف استئناف، وهي الصيغة للاستئناف والسيبة. انظر تفسير القرآن الكريم ص ٢١٦٠.

مَوْضِعَةُ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ. وَاللَّامُ: لِتَبْعِدَ النَّسْيَةَ. وَالكَافُ: حَرْفٌ خَطَابٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِحْرَابِ. الَّذِي: خَبَرُ «ذَا» مِنْ «فَذِلِّكَ».

يَدْعُ أَيْ: يَدْعُ بِعُنْفِ التَّيْمَةِ فِعْلًا، وَهُوَ «يَدْعُ»، وَفَاعِلٌ، وَهُوَ الصَّمِيرُ الْمُسْتَرُ فِي «يَدْعَ» جَوَازًا مَحْلَهُ رَفْعٌ، وَمَقْعُولٌ. وَهُوَ «الْيَتَمَمُ».

وَالجملةُ مِنَ الْفَعْلِ الْمُذَكَّرِ وَفَاعِلُهُ: صِلَةُ «الَّذِي»، وَعَائِدُهَا ذَلِكَ الْفَصِيمِيُّ الْمُسْتَرُ فِي «يَدْعَ» الْمَرْفُوعُ، أَيْ: الَّذِي / فِي مَحْلٍ رَفْعٌ عَلَى ٢٣٤ الفَاعِلِيَّةِ.

وَلَا يَخْضُنُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «يَدْعُ». وَهُوَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَمَقْعُولُهُ مَحْلُونٌ تَقْدِيرِهُ: وَلَا يَخْضُنُ غَيْرَهُ، عَلَى طَعَامٍ أَيْ: إِطَاعَمٌ: مُتَعَلِّقٌ بِ«يَخْضُنُ». وَهُوَ ضَيْفٌ، وَالْمِسْكِينُ: ضَيْفٌ إِلَيْهِ.

فَوْرِيلٌ: مُبْتَدَأٌ. لِلْمُصَلِّيْنَ: مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِقْرَارٍ مَحْلُونٍ. وَذَلِكَ الْمَعْذُوفُ خَبَرُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ. وَهُوَ (فَوْرِيلٌ)<sup>(١)</sup> عَلَى مَا تَقْدِمُ.

الَّذِيْنَ: نَعْمَتْ أَوْلَى لِـ«الْمُصَلِّيْنَ». هُمْ: مُبْتَدَأٌ. عَنْ صَلَاتِهِمْ: مُتَعَلِّقٌ بِـ«سَاهُونَ». وَسَاهُونَ أَيْ: غَافِلُونَ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «هُمْ». وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ: صِلَةُ «الَّذِيْنَ».

وَالَّذِيْنَ: نَعْمَتْ ثَانِي لِـ«الْمُصَلِّيْنَ». وَهُمْ: مُبْتَدَأٌ. يُرَاوِيُونَ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ: خَبَرَهُ<sup>(٢)</sup>. وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: صِلَةُ «الَّذِيْنَ».

وَيَمْتَهُونَ: مَعْطُوفٌ عَلَى «يُرَاوِيُونَ». الْمَاهُونَ: مَقْعُولٌ «يَمْتَهُونَ».

(١) هُوَ فَوْرِيلٌ.

(٢) يَعْنِي أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَحْلٍ رَفْعٌ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ: هُمْ.

والماعون: فاعُولٌ: من التَّعْنِي، وهو الشَّيْءُ القليل. وَمِنْ قَمَّ فُسْرَ بِنْ حُو  
الإِبْرَةِ وَالْفَأْسِ. وَلَمْ يُذَكَّرِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ «يَمْنَعُونَ» الَّذِي هُو  
«النَّاسُ»، إِمَّا لِلْعِلْمِ بِهِ، أَوْ لِأَنَّ الْغَرْضَ ذَكْرُ مَا يَمْنَعُونَ لَا مَنْ يَمْنَعُونَ،  
تَبَيَّنَهَا عَلَى مُزِيدٍ خَسْتُهُمْ.

## ٦- اعْرَابُ سُورَةِ الْكَوْثَرِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّا<sup>(١)</sup> أَيْ: الْمُشَدَّدَةُ إِنْ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَتَصْبِيبٍ. وَنَا: اسْمُهَا.  
وَالْأَصْلُ «إِنَّا» بِثَلَاثِ ثُوَنَاتٍ الْأُولَى مُشَدَّدَةُ بِنُونَيْنِ، حُلْقَتِ الثُّوْنُ  
الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا لِتَوَالِي الْأَمْتَالِ، وَأَدْغَمَتِ الْأُولَى فِي نُونِ «نَا». (٢)  
أَعْطَيْنَاكَ: فِعْلٌ، وَهُوَ «أَعْطَى»، وَفَاعِلٌ، وَهُوَ «نَا»، وَمَفْعُولٌ أَوْلَى.  
وَهُوَ الْكَافُ. وَالْخَطَابُ لَهُ كَوْثَرٌ. الْكَوْثَرُ: مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَهُوَ حَوْضُهُ كَوْثَرٌ،  
الَّذِي تَرِدُ عَلَيْهِ أُمْتَهُ، وَهُوَ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ. (٣) وَجُمْلَةُ «أَعْطَيْنَاكَ»، أَيْ:  
جَمْلَةُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ مِنْ ذَلِكَ: خَيْرٌ «إِنْ».

فَصَلٌّ: الْفَاءُ: حَاطِفَةٌ. (٤) وَهِيَ لِلتَّسْبِيَّةِ: أَيْ بِسَبِّ هَذِهِ التَّنْعِمَةِ  
الْعَظِيمَةِ صَلٌّ. وَفِيهِ عَطْفُ جَمْلَةِ فَعْلَيَّةٍ إِنْشَائِيَّةٍ عَلَى جَمْلَةِ اسْمَيَّةٍ خَبْرَيَّةٍ.  
وَصَلٌّ: فِعْلٌ أَمْرٌ. لِرَبِّكَ: مُرِبِّكَ وَالْمُنْعَمٌ عَلَيْكَ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعْلِقٌ بِهِ  
«صَلٌّ». وَفِيهِ التَّفَاتٌ مِنَ التَّكْلِمِ إِلَى الْفَيْيَةِ.

(١) فِي الشَّرْحِ: إِنْ.

(٢) لِيَ الْأَصْلُ وَمَ: أَنَا.

(٣) مَ: مِنْ أَنْهَرِ الْجَنَّةِ.

(٤) الْأُولَى أَنَّ الْفَاءَ هِيَ الْفَصِيْحَةُ حَرْفُ اسْتِئْنَافٍ وَسَيْيَةٍ.

وانحرز: فعل أمرٍ، وفاعلُه ضمير مسْتَر، مَعْطُوفٌ عَلَى (صَفْلَ)،  
وَحُكْمُ مُتَعَلِّقٍ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ أَيْ: لَهُ.

إِنْ: حَرْفٌ تَوكِيدٌ وَتَعْبِيرٌ. وَشَانِثَكَ<sup>(١)</sup> أَيْ: بِأَغْضَبَكَ اسْمُ (إِنْ)،  
وَهُوَ مُضَافٌ. وَالْكَافُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَهُوَ<sup>(٢)</sup>: ضَمِيرٌ فَصِيلٌ لَا مَحْلٌ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ. الْأَبْتَرُ: مَقْطُوعٌ  
الْعَقْبُ: خَبْرُ (إِنْ).<sup>(٣)</sup> وَلَيْسَ ضَمِيرُ الفَصِيلِ مُؤَكِّدًا<sup>(٤)</sup> لـ «شَانِثَكَ»، كَمَا  
قد يُوَهِّمُهُ قَوْلُ أَبْيِ الْبَقَاءِ: (يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هُوَ) لِلتَّأْكِيدِ)،<sup>(٥)</sup> لَأَنَّهُ لَا  
يُؤَكِّدُ الظَّاهِرُ بِالْمُضَمِّنِ، لَأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ. وَيمْكُنُ أَنْ يَكُونَ  
مَرَادُ أَبْيِ الْبَقَاءِ أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمَسْتَرِ فِي (شَانِثَكَ) لَا لِنَفْسِ  
(شَانِثَكَ). وَهُوَ وَاضِحٌ لَهُ عَلَيْهِ فِي (الْمَعْنَى).<sup>(٦)</sup>

#### ٧. إِعْرَابُ سُورَةِ الْكَافِرُونَ:<sup>(٧)</sup>

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

قُلْ: فِعْلُ أَمْرٍ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرٌ فِيهِ وَجْهًا، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ.

(١) سقطت الواو من م.

(٢) سقطت الواو الأولى من م.

(٣) سقط هنا «خبر إِنْ» من م، ثُمَّ جاءَ فِي آخرِ إِعْرَابِ السُّورَةِ.

(٤) م: مُؤَكِّد.

(٥) كذا نقلًا من المعنى ص ٦٤١ بتصريفِه. وعبارة أَبْيِ الْبَقَاءِ فِي إِمْلَاهِ مَا مِنْ بِهِ  
الرَّحْمَنُ ٢: ٢٩٥؛ مبتدأً أو توكيدً أو فصلً.

(٦) ص ٥٥٠. والنظر منه ص ٦٤١. وزاد هنا في م: وهو خبر إِنْ.

(٧) الْكَافِرُونَ هُنَّا: فِي مَحْلٍ جَرْ مُضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى الْحَكَايَةِ. وَفِي الْأَصْلِ: الْكَافِرُونَ.

يا: حرف نداء. أبها: أي: مُنادٍ مبني على الفضم. وها: <sup>(١)</sup> حرف تنبية. الكافرون: نعمت «أي».  
 لا: حرف نفي. أبهد: فعل مضارع زمانه <sup>(٢)</sup> مستقبل، أي: لا أعبد فيما يستقبل من الزمان. ويجوز أن يكون بمعنى الحال، أي: لا أعبد الآن. <sup>(٣)</sup> وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبنا، تقديره: أنا.  
 ما: اسم موصول بمعنى «الذي»، في موضع نصب على المفعولية بـ«أعبد».

تعبدون: فعل مضارع زمانه حاضر، الذي هو «تعبد». وفاعله الذي هو الواو. والمفعول محذوف.  
 والجملة من الفعل والفاعل صلة «ما». والعائد الذي هو المفعول محذوف، كما تقدم، تقديره: تعبدونه، أي: لا أعبد في المستقبل الذي تعبدونه الآن.

ولا: الواو: حرف عطف. لا: حرف نفي. اثنم: مبتدأ. هايدون <sup>(٤)</sup> في المستقبل /: خبره. <sup>(٥)</sup> ما: اسم موصول بمعنى «الذي» في موضع نصب على المفعولية بـ«عايدون». <sup>(٦)</sup>  
 أبهد: فعل مضارع زمانه حاضر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». ومفعوله محذوف.

(١) في الشرح: وهو.

(٢) م: نفي.

(٣) سقط «ويجوز... الآن» من م.

(٤) م: خبره في المستقبل.

(٥) م: لعايدون.

والجملة من الفعل والفاعل صيغة «ما». والعائد الذي هو المفعول محدود، كما تقدم، تقديره: أبْتَدَأْ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل الذي أبْدَأْتُمُوهُ الآن.

ولا: نافية. أنا: مُبْتَدَأْ. عايدٌ في المستقبل: خبرٌ، أي: خبرٌ «أنا». ما: اسم موصولٍ في موضع نصب على المفعولة بـ«عايداً». عبَّدتُمُوهُ<sup>(١)</sup> فيما مضى، و«عبدَتُ» من «عبدَتُم»: فعلٌ ماضٍ. والثاء: فاعله. وهو أي: ذلك الفعل وفاعله: صيغة «ما». والعائد الذي هو مفعول «عبدَتُم» محدود، تقديره: عبَّدَتُمُوهُ، أي: ولا أنا عايدٌ في المستقبل الذي عبَّدَتموهُ فيما مضى:

ولا: حرفٌ نفي. أنتُم: مُبْتَدَأْ. عايدُونَ في المستقبل: خبرٌ. ما: موصولٌ اسمٍ مفعولٍ «عايدُونَ».<sup>(٢)</sup>

أبْدَأْ: فعلٌ مضارعٌ زمنه حاضر، أي: الآن. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». والجملة<sup>(٣)</sup> من الفعل والفاعل: صيغة «ما». والعائد الذي هو المفعول محدود تقديره: أبْتَدَأْ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أبْدَأْتُمُوهُ الآن.

لَكُمْ: جازٌ ومجرورٌ متعلق باستقرارٍ محدودٍ، خبرٌ مقدمٌ. دينكم أي: دينٌ من دينكم: مُبْتَدَأً مُؤخَّرٌ. وهو مضافٌ، والكاف: مضافٌ إليه. ولَيْ: جازٌ ومجرورٌ متعلق باستقرارٍ محدودٍ، خبرٌ مقدمٌ. ودين:<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: ما عبَّدتُمُوهُ.

(٢) في الشرح: اسمٌ في موضع نصب على المفعولة لعابدون.

(٣) في الشرح: وهو وفاعله.

(٤) في الأصل و م: «وديني»، والتتصويب من الشرح.

**مبتدأ مُؤخَّرٌ**. وهو مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة عند التسعة،<sup>(١)</sup> أي: ديني. وتسميتها الأولى<sup>(٢)</sup> من المتضاديين مضافاً<sup>(٣)</sup> إليه خلاف المشهور.

وفائدة تكرار العطف اختلاف المعاني، من ماضٍ وحالي واستقبالي، كما علمت. فقد ثبت كل جملة بزمان غير الزمان الآخر. وقيل: إن قوله: «ولا أنا عابد ما عبدتم» تأكيد لقوله: «لا أعبد ما تعبدون»، وقوله: «ولا أنتم عابدون ما أعبد» تأكيد لقوله: «ولا أنتم عابدون ما أعبد».

والغرض من ذلك نطع أطماع الكُفَّار، وتحقيق الإخبار بأنه لا يعبد الهمم في زمن من الأزمنة، رداً عليهم، حيث قالوا له: «اعبد أهمنَا سنة، ونحن نعبد إلَّا هنَّ سَنَة»، فنزلت،<sup>(٤)</sup> وأنهم لا يسلِّمون أبداً. وقد جاء في الحديث<sup>(٥)</sup> أن هذه السورة تعدل ربع القرآن.

(١) يعني الشَّاهِدُونَ السَّبْعُونَ.

(٢) الأول أي: «دين». وهو مضاف. والثاني هو الياء المحذوفة. والعلبي واهم في فهم حبارة الأزهري ومنظر في توجيهها، لأن قوله: «مبتدأ مؤخر ومضاف إليه» يذكر فيه الأزهري إعراب شبيهين: الأول هو «دين»، والثاني هو الياء المحذوفة للتخفيف. انظر إعرابه «في دين الله» و «ماله» و «مرأته» بعد. وقد حق العلبي وهو متغير مقصد الأزهري، حين أقسم «هو» بعد الواو. ولو وضع «هو» بعد «مضاف إليه» لما كان إشكال. وفي الأصل: وتسعة الأولى.

(٣) في الأصل و م: مضاف.

(٤) أي: نزلت السورة رداً على الكافرين.

(٥) رواه الترمذى تحت الرقم ٢٨٩٥ والحاكم في المستدرك تحت الرقم ٢٠٧٨ وصححه. وانظر الإتقان ٢: ٣٣٩ والكتشاف ٤: ٨٠٩.

## ٨- إعراب سورة النصر:

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا: ظرف لما يُستقبل من الزمان. اعترض في «المغني» هذه العبارة بأنها تُوهم أن «إذا» محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر. فإن الزمان قد يجعل ظرفاً للزمان مجازاً.<sup>(١)</sup> تقول: «كتبه في يوم الخميس في عام كذا».

وذلك الظرف خافض لشرطه منصوب بـ«جوابيه». وهو قول الأكثرين، وهو الصحيح.<sup>(٢)</sup> وقيل: الناصب له شرطه. وهو قول المحققين. وهو « جاء ». وهو فعل ماضٍ.

«نصر» من «نصر الله»: فاعل. وهو أي: «النصر»: مُضاف ، والله: مضاف إليه. والمفعول محنوف أي: نبيه والمؤمنين على أعدائهم. وجملة الفعل الذي هو « جاء » والفاعل الذي هو «نصر»: في محل جر بإضافة «إذا» إليها. وهذا معنى كونه خافضاً لشرطه.

والفتح أي: فتح مكة: معطوف على «نصر».

ورأيت: أبصرت: فعل وفاعل معطوف على « جاء ». والناس: مفعول بـ«رأيت».<sup>(٣)</sup>

ويدخلون: فعل وهو «يدخل»، وفاعل وهو الواو. والجملة من الفعل والفاعل: في موضع نصب على الحال من «الناس»، أي: حالة

(١) م: مجاز.

(٢) في الأصل: الأصح.

(٣) في الشرح: مفعول رأيت.

كونهم داخِلِينَ. في دِيْنِ اللَّهِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وهو مُضَافٌ، واللَّهُ: مُضَافٌ  
إِلَيْهِ، مُتَعَلِّقٌ أَيْ: ذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِـ«يَدْخُلُونَ».

أَفْواجًا أَيْ: جَمَاعَاتٍ<sup>(١)</sup> بَعْدَ أَنْ كَانَ يَدْخُلُ فِيهِ الْوَاحِدُ بَعْدَ الْوَاحِدِ. وَذَلِكَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، حِينَ جَاءَتِ الْعَرَبُ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ طَائِعِينَ.<sup>(٢)</sup> وَهِيَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يَدْخُلُونَ»، فِيهِ حَالٌ مُتَدَاخِلٌ، لِمَا عَلِمْتُ فِي «بَابِ الْحَالِ». وَيُجَرِّزُ أَنْ تَكُونَ<sup>(٣)</sup> جَمَلَةً «يَدْخُلُونَ»: فِي مَحْلٍ نَصَبَ عَلَى أَنْهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِـ«رَأَيْتَ»، بِجَعْلِهَا عِلْمِيَّةً.

سَيِّئَةً: فِعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ<sup>(٤)</sup> مُسْتَرٌ فِيهِ وَجْوِيًّا، تَقْدِيرَهُ: أَنْتَ. وَقُرِنَ بِالْفَاءِ لِأَنَّهُ جَوابٌ «إِذَا»، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا التَّصْبِيبُ، عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا نَقَدَّمُ.

يُحَمِّدُ الْبَاءَ: جَارٌ، وَحَمِيدٌ: مَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ ذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِـ«سَيِّئَةٍ»، أَوْ حَالٌ أَيْ: حَالٌ كَوْنُكَ مُتَلِبًا بِحَمْدِ رِبِّكَ. وَحَمِيدٌ: مُضَافٌ: وَ«رَبٌّ» مِنْ «رَبِّكَ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَرَبٌّ: مُضَافٌ أَيْضًا<sup>(٥)</sup> أَيْ: كَمَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَالْكَافُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَاسْتَغْفِرَةُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «سَيِّئَةٍ». وَهُوَ فِعْلُ [أَمْرٍ]، وَفَاعِلُهُ<sup>(٦)</sup> مُسْتَرٌ فِيهِ وَجْوِيًّا تَقْدِيرَهُ: أَنْتَ، وَمَفْعُولٌ وَهُوَ الْهَاءُ.

(١) م: أَفْواجًا جَمَاعَةً.

(٢) سقط «وَذَلِكَ... طَائِعِينَ» مِنْ م.

(٣) م: أَنْ يَكُونَ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَفَاعِلٌ.

(٥) سقطت مِنْ م.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَفَاعِلٌ». وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ هُوَ مِنَ الشَّرْحِ.

إنَّهُ: إنَّ: حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصِيبٌ. والهَامَةُ: اسْمُهَا فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ.  
كَانَ: قِيلٌ ماضٌ ناقصٌ، واسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَبْرٌ فِيهَا يَمْعُدُ عَلَى «رَبِّكَ».  
تَوَابَاهَا: خَبِيرٌ «كَانَ». و«كَانَ» واسْمُهَا وَخَبِيرُهَا: فِي مَوْضِعِ رَفِيعٍ خَبِيرٌ «إِنَّ».

#### ٩- إِحْرَابُ سُورَةِ تَبَّتْ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبَّتْ: خَسِيرَةٌ. تَبَّ: فَعْلٌ ماضٌ. وَالثَّاَمَةُ: حَرْفٌ تَأْيِيسٌ. يَدَا: فَاعِلُ  
«تَبَّ» مَرْفُوعٌ بِهِ. وَعَلَامَةُ رَفِيعِ الْأَلْفِ لِإِنَّهُ مُكْنَى يَدٌ. وَالْمَرَادُ جَمْلَتُهُ،  
وَخَصَّ الْبَيْدَيْنَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ<sup>(١)</sup> أَكْثَرُ الْأَفْعَالِ تُزَاوِلُ بِهِمَا. وَيَدَا: مُضَافٌ،  
وَأَيْهِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ وَمُضَافٌ أَيْضًا، أي: كَمَا هُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَلَهُ  
مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَفِي «الإِتْقَانِ»:<sup>(٢)</sup> لِبِسٍ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْكُنْتِي غَيْرُ «أَيْهِ لَهُبٌ»،  
وَاسْمُهُ عَبْدُ الْعَزِّى، وَلِذَلِكَ لَمْ يُذَكَّرْ بِاسْمِهِ، لِأَنَّ حِرَامَ شَرِعًا. وَقَبْلَهُ  
لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ جَهَنَّمِيٌّ انتهَى. وَفِي الْأُولَى نَظَرٌ، لِأَنَّ الْحُرْمَةَ إِنَّمَا هِيَ  
عَلَى الْوَاضِعِ لَا عَلَى الْمُسْتَعِيلِ.

وَتَبَّ: خَسِيرٌ، فَعْلٌ ماضٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَبْرٌ فِيهِ، يَمْعُدُ إِلَى  
«أَيْهِ لَهُبٍ».

وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ مَطْعُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أي: الْجُمْلَةُ  
قَبْلَهَا. وَفِيهِ عَطْفُ الْخَبِيرَةِ عَلَى الْإِنْشَائِيَّةِ. فَهُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: أَهْلُكَهُ  
اللَّهُ، وَقَدْ هَلَّكَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لَأَنَّهَا.

(٢) فِي ٢: ٣١١.

ما: نافية. أخنى: فعل ماضٍ. عنه: عن: جارٌ، والهاء: مجرّوزٌ،<sup>(١)</sup>  
 متعلق ذلك الجار والمجرور به «أخنى». ماله: فاعلٌ «أخنى». ومال:  
 مضاد، والهاء: مضاد إلَيْهِ. ويجوز أن تكون «ما»<sup>(٢)</sup> استفهامية، فيها  
 معنى التقي. والتقدير: أي شيء أخنى ماله؟ أي: لم يُعنِ عنه شيئاً.  
 وما: يتحمّل أن يكون موصولاً اسمياً بمعنى «الذى»، في موضع  
 رفع بالعطف على «ماله». [كَسَبَ: فعلٌ وفاعلٌ مستترٌ فيه].<sup>(٣)</sup> وجملة  
 «كَسَبَ» من الفعل والفاعل المستتر فيه: صلة «ما» لا محل لها من  
 الإعراب. والعائد الذى هو المفعول محدودٌ. والتقدير: والذى كسبه.  
 ويتحمّل أن يكون، أي: «ما»، موصولاً حرفيًا تسبك مع صلتها<sup>(٤)</sup>  
 بمقدار. وجملة «كَسَبَ»: صلتها، ولا يحتاج إلى عائد بل لا يجوز.  
 و«ما» وصلتها في تأويلٍ مصدرٍ مرتفع بالعطف على «ماله». والتقدير:  
 وكسبه.

ويجوز أن تكون «ما» استفهامية فيها معنى التقي. والتقدير: وأي  
 شيء كسب؟ أي: لم يكسب شيئاً.

سيصلى: فعل مضارع مرتفع، لتجزءه عن الناصب والجازم.  
 وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. وفاعله  
 ضمير مستتر فيه يعود إلى<sup>(٥)</sup> «أبي لهب». ناراً: مفعول «يصلى». ذات:

(١) م: عنه جار ومجرور.

(٢) يعني التي قبل فعل: أخنى.

(٣) من الشرح.

(٤) كما بالتالي، وهو جائز.

(٥) م: يعود على.

يُعنى صاحبة: نَمَتْ «ناراً». ذات: مضاف ، ولهُبٌ: مُضاف إِلَيْهِ.  
وامرأة بالرُّفْع: يُحتمل أن تكون معطوفة على فاعلٍ «يصلٌ» الذي  
هو القمير المُسْتَرٌ فيهِ، لوجود الفصل بالمفعول وصفته، أي: سيصل  
أبو لهب وأمرأة ناراً. وجتنـد لا يحسن / الوقف على: ذات لهـب.

وَحَمَّالَةً،<sup>(١)</sup> عَلَى هَذَا الْوِجْهِ، فِيهَا أُوْجَهٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَمْتَعُ  
بِ«اِمْرَأَتَهُ». <sup>(٢)</sup> ثَانِيَهَا: أَنَّهَا عَطْفٌ بِبَيَانِهِ. ثَالِثَهَا: أَنَّهَا بَدْلٌ، رَابِعَهَا: أَنَّهَا خَبْرٌ  
لِمَبْدَأِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هِيَ حَمَّالَةً.<sup>(٣)</sup>

ويجوز الا تكون معطوفة على فاعل «يصلى»، بل أن تكون «امرأة»، أي «امرأة» من «امرأة»: مبتدأ، وهو مضاد. والهاء: مضاد إليه. وحتمالة: خبرة. وحملة: مضاد، والخطب: مضاد إليه.

في چيلها في: جار، وجيد: مجرور، وجيد: مضاد، والهاء: مضاد إليه، متعلق<sup>(٤)</sup> ذلك الجاز وال مجرور باستقرار محلوب، لأنه خبر مقدم. حبل: مبتدأ مؤخر.

**وجملة المبتدأ والخبر: خبر ثانٍ لـ «امرأته» على الثاني، أو تنتهي**

١) سقطت الواو من م.

(٢) مثل هذا في تفسير الألوسي ٤٧٣: ٣٠، وهو من التر المصنون ١١: ١٤٤.  
و«أمراته» معرفة محبته بالإضافة إلى الضمير، جاز وصفه بالمشتق المضاف إضافة  
حسنة، لأن الوصف هنا مراد به **الضمير**، أي: التي تحمل العطاء.

(٤) في الأصل: يتعلّق.

أو حال لـ «حَمَالَة»<sup>(١)</sup> على جعلها بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنَّه ورد أنها يوم القيمة تحمل من حطب النار،<sup>(٢)</sup> كما كانت تحمل من حطب الدنيا. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور لفظيَّة. فهي نكرة.

والجملة بعدها: صفة على الأول [أو حال]<sup>(٣)</sup> من «امرأته»، أو من «حَمَالَةً» بناء على أنَّ معناها المُفْسِدُ، لأنَّها كانت تحمل الشوك وتطرحوه في طريقه ~~كَلْبَة~~، إذا خرج للصلوة. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور حقيقة، والجملة بعد المعرفة تكون حالاً.

هذا كله على قراءة «حَمَالَة»<sup>(٤)</sup> بالرُّفع، وأما على قراءتها بالنصب فهو مفعول لفعل محنوف واجب الحذف، أي: أَذْمَ حَمَالَةُ الحطب. وحينئذ يحسن الرؤف على: ذات لهب.

من مَسَدِيْ: مُتَّلِقٌ بِاسْتِقْرَارٍ مَحْلُوفٍ، لأنَّ صِفَةً لـ «حَبْلٍ».<sup>(٥)</sup>

---

(١) سقطت اللام الأولى من الأصل. والوصف والحال لا يجوزان في هذا الوجه، لأن «حَمَالَةً» هي فيه خبر، أي: مشتق بتصوره الوصفية، لا يوصف هو ولا تكون منه حال، على المذهب الصحيح. وإنما تكون الحال من الضمير المستتر فيه، كما في تفسير الألوسي ٤٧٣: ٣٠.

(٢) م: تحمل النار.

(٣) من حاشية م. وبجملة الجملة صفة لـ «امرأته» مردود لأن المعرفة لا يكون بعدها جملة وصفية. والحالية منها جائزة، بأن تكون مقارنة لوقت الصلي، أو حكاية لحال ماضية. وأما الحال من «حَمَالَةً» على الوجه الأول فتكون من الضمير المستتر فيها، إذا كانت صفة، ومنها إذا كانت عطف بيان أو بدلاً.

(٤) م: امرأة.

(٥) في الشرح: نعت العجل.

## ١٠- إعراب سورة الإخلاص:

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**قُلْ:** فَعَلْ أَمِرٌ، فَاعْلَمُهُ ضَمِيرُ مُسْتَبِّرٍ فِيهِ وُجُونِيَا، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ. هُوَ: ضَمِيرُ شَأْنٍ،<sup>(١)</sup> لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامٌ تَعْظِيمٌ، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى الْإِبْتِداَوْ. وَجُمْلَةُ «اللهُ أَحَدٌ»: خَبَرُهُ مَحْلُهَا رَفْعٌ، وَلَا تَحْتَاجُ لِرَابِطٍ لِأَنَّهَا عَيْنُ الْمُبَدَّأِ، كَمَا عَلِمْ. اللهُ الصَّمَدُ: مُبَدَّأٌ وَخَبَرٌ.

لَمْ يَبْلُدْ: «الْمُ» فِيهِ: جَازِمٌ، وَيَبْلُدُ: مَعْجُزُومٌ. وَلَمْ يُؤْلَدْ: «الْمُ» فِيهِ: جَازِمٌ، وَيَوْلَدُ: مَعْجُزُومٌ، مَعْطُوفٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى [مَا قَبْلَهُ].<sup>(٣)</sup>

وَلَمْ يَكُنْ: «الْمُ» فِيهِ: جَازِمٌ، وَيَكُنْ: مَعْجُزُومٌ، مَعْطُوفٌ<sup>(٤)</sup> أَيْضًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، أَيْ: كَالَّذِي قَبْلَهُ. لَهُ: جَازٌ وَمَجْرُورٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ«كَفُوا». وَكَفُوا<sup>(٥)</sup>: خَبَرُ «يَكُنْ» مُقْدَمٌ، وَاحْدَهُ: اسْمُ «يَكُنْ» مُؤَخَّرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ كَفُوا لَهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «اللهُ» مُتَعَلِّقًا<sup>(٦)</sup> بِاسْتِغْرِارٍ مَحْذُوفٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِـ«يَكُنْ»، وَكَفُوا<sup>(٧)</sup>: مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَعْتُ لِـ«أَحَدٌ»،<sup>(٨)</sup>

(١) في الشرح: ضمير الشأن.

(٢) كذا. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمحظوظ بـ«الْمُ» الثانية. فلم يزيد بالمعطوف: لم يولد.

(٣) من م.

(٤) كذا أيضًا. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمحظوظ بـ«الْمُ» الثالثة. فلم يزيد بالمعطوف: لم يكن ...

(٥) في الشرح: يكفوا وكفوا.

(٦) م: متعلق.

(٧) في الشرح: وكفوا.

(٨) في الشرح: نعت أحد.

وَأَحَدٌ نَكْرَة، وَنَعْتُ النَّكْرَةِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا انتَصَبَ عَلَى الْحَالِ.  
وَالْتَّقْدِيرُ: وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مُسْتَقْرًا لَهُ حَالٌ كَوْنَهُ مَكَافِئًا.

قال الجمال بن هشام في «شرح الشدور»: والظاهر الأول، وعليه  
المument.

وفي الحديث: «أَنَّ هَذِهِ السُّورَةُ تَعَدِّلُ ثُلَثَ الْقُرْآنِ»،<sup>(١)</sup> أي: لأنها مع  
قصرها مشتملة على جميع المعارف الإلهية، والرد على من أخذ فيها.

## ١١- إِهْرَابُ سُورَةِ الْفَلَقِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعْلُ أَمِيرٍ، وَفَاعِلُهُ مَسْتَرٌ فِيهِ وَجْوَيَا، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ.

أَهُوذُ: فِعْلُ مُضَارِعٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَبْزِرٌ فِيهِ وَجْوَيَا تَقْدِيرُهُ: أَنَا.

بِرَبِّ: الْبَاءُ فِيهِ: جَازٌ، وَرَبٌّ: مَعْجُرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ أي: ذَلِكَ الْجَازُ  
وَالْمَعْجُرُورُ بِـ«أَهُوذُ». وَرَبٌّ: مَضَافٌ، وَالْفَلَقُ: مَضَافٌ إِلَيْهِ. مِنْ شَرْ:

جازٌ وَمَعْجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ«أَهُوذُ» أَيْضًا.

ما: يُعْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا اسْمِيًّا، مَعْجُورٌ المَعْهُلُ بِإِضَافَةِ  
ـ(شَرٌّـ) إِلَيْهِ أي: بِلِفَظِ ـ(شَرٌّـ) الْمَضَافُ إِلَيْهِ. وَجُمْلَةُ ـخَلَقَـ مِنْ الفِعْلِ  
وَالْفَاعِلِ الْمَسْتَرِ فِيهِ: صِلَةُ ـ(ماـ)، وَالْعَالِدُ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ مَحْلُوفٌ.  
وَالْتَّقْدِيرُ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَهُ [الله].<sup>(٢)</sup>

(١) رواه الترمذى تحت الأرقام ٢٨٩٥ - ٢٨٩٨ ، والحاكم فى المستدرك تحت الرقم ٢٠٨٢ وصححه. وانظر الإنفان ٢: ٣٣٩ . وسقطت بقية الفقرة من م.

(٢) تَحْمِلُ بَدْ مِنْهَا، لَدْفَعِ تَوْهِمٍ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْنَى.

ويحتمل أن تكون أي: «ما» موصولاً سرقاً يُؤول مع صلته بمصدر، وجملة «خلق»: صلتها، ولا عالد في تلك الصلة / عليها، ٢٣٨ أي: على «ما». وهي أي: «ما» وصلتها: في نأي مصادر مضاف إلىه. والتقدير: من شر خلقه.

ومن شر: «من» فيه: جاز، وشر: مجرور، معطوف<sup>(١)</sup> على «من شر». وغاية<sup>(٢)</sup> مضاف إليه «شر». إذا: ظرف للمستقبل من الزمان. وهو مضاف، وجملة «وَقَبْ» من الفعل والفاعل المستتر فيه: مضاف إليه. ومن شر: معطوف على «من شر». <sup>(٣)</sup> النفاثات<sup>(٤)</sup>: مضاف إليه «شر». في العقد: جاز ومحرر متعلق بـ«النفاثات».

ومن شر: جاز ومحرر معطوف على «من شر» <sup>(٥)</sup> أيضاً. وحايد: مضاف إليه «شر». إذا: ظرف لـما يستقبل من الزمان. وهو مضاف، وجملة «حَسَدًا» من الفعل والفاعل المستتر فيه: في محل جزء بإضافة «إذا» إليها.

## ١٢- إعراب سورة الناس:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ  
قُلْ: فِعْلُ أَمِّي وَفَاعِلُهُ مَسْتَرٌ فِيهِ وَجْوَيَاً، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ.

(١) يعني أنه في محل نصب ولا يعلق. انظر إعراب الجمل من ٣٢٤ - ٣٣٠.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) يعني الأولين، وهو في محل نصب ولا يعلق أيضاً.

(٤) م: مضاف إليه ومن شر النفاثات.

أَعُوذُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ وفَاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَبْرِ فِيهِ وجوهًا ، تقديره: أنا .  
 يَرْبُّ: الباء فيه: جَارٌ ، ورب: مَجْرُورٌ ، مُتَعَلِّقٌ بـ «أَعُوذُ» . ورب: مضاف ،  
 والناس: مُضافٌ إِلَيْهِ .

مَلِكٌ: نَعْتَ لِـ «رَبٌّ» . وهو مضاف ، والناس: مُضافٌ إِلَيْهِ . وإِلَهٌ  
 نَعْتَ بَعْدَ نَعْتَ لِـ «رَبٌّ» . وإِله: مضاف ، والناس: مُضافٌ إِلَيْهِ . وأَظْهَرَ  
 المضاف إِلَيْهِ فِيهِما لِمَزِيدِ البَيَان .<sup>(١)</sup>

مِنْ شَرٍ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ «أَعُوذُ» . وشَرٌ: مضاف ، والوَسَاسِ:  
 مُضافٌ إِلَيْهِ . والخَنَاسِ: نَعْتَ لِـ «الوَسَاسِ» .

الَّذِي: اسْمٌ مَوْصُولٌ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ نَعْتَ لِـ «الوَسَاسِ» أَيْضًا .  
 وَجُمْلَةُ «يُوسُوسُ» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمَسْتَرِ فِيهِ: صِلَةُ «الَّذِي» . وَعَائِدُهَا  
 أي: تلك الصِّلَةُ فَاعِلُ «يُوسُوسُ» الْمُسْتَرُ فِيهِ . فِي صُدُورِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ  
 مُتَعَلِّقٌ بـ «يُوسُوسُ» . وصدور: مضاف ، والناس: مُضافٌ إِلَيْهِ .

مِنْ الْجِنَّةِ: مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بـ «يُوسُوسُ» .<sup>(٢)</sup> والناس: مَعْطُوفٌ عَلَى:  
 الْجِنَّةِ . وَفِيهِ أَنَّ النَّاسَ لَا يُوسُسُونَ فِي صُدورِ النَّاسِ ، وَإِنَّمَا يُوسُوسُ<sup>(٣)</sup>  
 فِي صُدورِهِمُ الْجِنِّ .

وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَ بَعْضُهُمُ «النَّاسُ» مَعْطُوفًا عَلَى: الوَسَاسِ ، أَيْ: مِنْ

(١) أي: مع التركيد والتحقيق .

(٢) هذا قول للزمخشري في الكثاف: ٤: ٨٢٧ . وهو يقتضي أن يكون التعلق بحال  
 محلولة عن فاعل يُوسوس ، أي: حال كونه من هلين الجنسين . انظر البحر المحيط  
 ٨: ٥٣٢ والدر المصور ١١: ١٦٢ - ١٦٣ وتفصير الأكوسى ٥١٢٠ - ٥١٣ .

(٣) يُوسُوسُونَ .

الوسواس والناس. وأجيب بأن الناس يُوسوسون أيضاً في صدور الناس،<sup>(١)</sup> بمعنى يلقي بهم في الظاهر، ثم تصل وسوستهم إلى القلب، وتبثت فيه بالطريق المؤدي إلى ذلك. قاله الجلال المحلي.<sup>(٢)</sup>



مكتبة لسان العرب

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

[lisanerab.com](http://lisanerab.com) رابط بديل

(١) بل إن الإنسان ليوسوس في صدر نفسه. انظر الآية ١٦ من سورة ق والمفصل في تفسير القرآن العظيم من ٢١٧١.

(٢) تفسير الجلالين الميسر من ٦٠٥.

## [الخاتمة]

وفي هذا القدر الذي أوردناه، والمنهل الذي سلكتناه، كفاية للمبتدئ، لأن المقصود تدريسه على ذلك.<sup>(١)</sup> و«الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذِهِ، وَمَا كُنَّا لِتَهْتَدِيَ، لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ».<sup>(٢)</sup> والله أعلم بالصواب.

\* \* \*

ول يكن هذا آخر ما أردنا إيراده في شرح هذا الكتاب. وأسألُ لي ولجميع الأحباب من هو أكرم مسؤول، وأعظم مأمول، أن يرزقنا النعيم المقيم، وأن يجعل هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يسلك بالمشغول به الطريق القويم، فيلتحق الخالف بالسالف، والجاهل بالعارف. ولا يدع. فإنه فوق القصور ودون الإسهاب، يفتح للطلاب مغلق الأبواب، ويندلل الآيات الصعبات، جانب القشور واحتياز اللباب.

ولعمري، لقد<sup>(٣)</sup> تمثلث به عقودُ فرائد نحره، ودراري<sup>(٤)</sup> أسلام<sup>(٥)</sup> فخره. وأعود بالله من بليد جاهل، وغبي غافل، يمد بصر بصيرته لمحاسنه الباهرة، فتتذكر عينه ضوء شمس إحسانه الظاهرة، ومن ذي فهم قويم، وطبع مستقيم، يلحظه لا بعين الإنفاق، لحسد أركبه طرق الاعتساف، فحط من قدره تكلفاً وعناء، كضرائر الحسناء. وعذرهما

(١) سقط «على ذلك» من م.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأعراف. وبقية الفقرة ليست في الشرح.

(٣) م: ولعمري ولقد.

عندى مقبول ، وموضع قولهما على رأسي / محمول . وقد قيل :<sup>(١)</sup>

\* وذُو التَّقْصِيرِ فِي الدِّينِ، يَذِي الْفَضْلِ، مُولَعٌ \*

فُلَيقِيْفِ الحسود حيث أوقفه القدر ، ولتَيَعْرِ<sup>(٢)</sup> حيث أدركه الفجر .

وهذه نفثة مصدره ، ضاقت به الأمور ، في هذا الزَّمْنَ الذي فيه ثوب العِلْمِ أخْلَقَتْ جِدَّتَهُ ، وأمْلَقَتْ ثُرُوتَهُ ، وتَكَدَّرَتْ صِفَوْتَهُ ، لَا مُعْلَمٌ يَقْبِدُ ، وَلَا مُعْلَمٌ يَسْتَفِدُ ،<sup>(٣)</sup> بَلْ هُوَ فِي فَهْمِهِ بِلِيدٍ أَسِيرٍ تَقْلِيدٍ .

ولكنَّ الْأَمْرَ لِذِي الْعَفْوِ الْمَالُوفِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِهِ الْحَمْدُ أَوْلًا وَآخِرًا ، وَبِإِيمَانِنَا وَظَاهِرًا . وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مِنْ أَرْسَلَهُ مِنْ أَبْعَدِ الْبَرِّيَّةِ هِمَّا ، وَأَظْهَرُهَا شَيْمَا ، وَأَغْزِرُهَا دِيمَا ، وَعَلَى اللَّهِ وَاصْحَابِهِ أَئْمَةُ الْاِقْتِداءِ ، وَنَجْوَمُ الْاِهْتِداءِ ، وَمَا وَقَبَ غَاسِقٌ ، وَنَفَثَ طَارِقٌ ،<sup>(٤)</sup> صَلَاةً بِالْقَبْوِلِ مُوسَمَةً ، وَبِالْوُصُولِ مُخْتَوْمَةً . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وَعَلَى أَهْلِ وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا .<sup>(٥)</sup>

(١) عجز بيت لأبي تمام مصدره :

لَقَدْ آسَفَ الْأَعْدَاءَ تَجْدُّدُ ابْنِ يُوسُفِ

ديوانه ٢: ٣٢٥ . وانظر شرح ديوان المتنبي ٣: ٣٦٠ . يمدح أبو تمام محمد بن يوسف الفري . وأسفهم أي : أغضبهم وجعلهم يأسفون . والمجد: الحسب والشرف والسود . والنفضل: الكرم والتيسير . ومولع به أي: مُفْرِي بذمه وتنفسه .

(٢) بَرُّ أَيْ: يصيغ كما تصيغ الأغانِم . وأصل الفعل «تَبَسِّرُ» حذفت الياءُ الثانية للتحفيف ، كما تختلف في نحو: تَبَسِّرُ وَتَبَسِّسُ .

(٣) سقطت بقية الفقرة من م .

(٤) وَقَبَ: أظلم . والغاسق: الليل . وَنَفَثَ: نفع في الرُّقْبَةِ للسحر . والطارق: الضارب بالحصى للتكهن والشعبدة .

(٥) م: وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقد نجز هذا الشرح في يوم الاثنين المبارك، لِسْتُ مُضيئَ من ذي القعدة الحرام، من شهور سنة تسعه<sup>(١)</sup> وستين ومائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكي السلام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، ما أضاء نور أو لاح ظلام، على يد أقر عباد الله إلى رحمة ربِّه، العبد الفقير، المعترف بالعجز والتفصير، يوسف بن حسين بن قيومجي يوسف.

عاملَه الله بلطفه الخفي، وأجراء على عوائد بره الخفي، ووفقه لما يحبه ويرضاه، وجعل الجنة مسكنه وملأه، وغفر له ولوالديه ولمشايخه ولإخوانه في الله - تعالى - ولمن دعا لهم بالرحمة والغفران، ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. وصلَّى الله على سيدنا محمدَ، وعلى آله وصحبه، وسلم. أمين.<sup>(٢)</sup>

(١) كذا في الأصل، وهو جائز. انظر الورقين ٧ و ١٦٥.

(٢) م: تم الكتاب - بعون الملك الوهاب - وكان الفراغ من تعليفه في يوم الجمعة المبارك، الخامس عشر من [كذا] شهر رمضان، من شهور سنة ثمانية [كذا] عشر [كذا] وسبعين بعد ألف، من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة وأزكي التهيبة، وذلك بحلب الشهباء. لا زالت ممحية بعون رب البرية. أمين أمين.

## **الفهارس الفنية**

# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

lisanerab.com

www.lisanarab.com



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



Instagram

مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب



مكتبة لسان العرب

## فهرس الآيات

آل عمران	١٣٠	١٤٤	الفاتحة	
٨٢٨	٩٢٥	٧٨٦	١٧٨	الصفحة الآية
٨٣٢	٢٥٩	٣٧٣ ، ٢٨١	١٨٤	٢٤٠ ، ١٧٤
٦٧٤ ، ٥٥٥	١٨	٤٦٩ ، ٣٧٥	٦٢٤	٦٦
٥٥٢	٣٥	٨٠٢ ، ٧٣٣		البقرة
٨١٧ ، ٥٥٢	٣٦	٣٧٥ ، ٣٧٣	١٨٥	٤٧٤
٥٩٢	٤٣	٧٧٦	١٩٧	٤٩٥
٨١٩	٥٩	٢٨١	٢٠٣	٧٨٦
٣١٢	٧٤	٧٦٠ ، ٧٤٦	٢١٤	٨١٦ ، ٧٦٢
٤٨٧	٩٦	٨٢٧	٢١٥	٥٧٤
٦٢٥	٩٧	٦٢٨	٢١٧	٤٠٧
٧٢٤	١٤٤	١٩٣	٢٢٨	١٩٢
٧٠٣	١٠٩	١٣٣	٢٣٣	٥٩٢
٧٤٤	١٧٩	٤١٠ ، ٢٢٧	٢٣٧	٦٥٦
٤١٤	١٨٦	٨٢٥	٢٤٣	٨٢٢
النساء		١٩٣	٢٥١	٨٠٢
٥٥٢	٢٨	٨٢٨	٢٥٤	٨٠٨
٧٣٩	٥٣	٨٣٢	٢٥٩	٣١٢
٦٦٩	٧١	٨٢٨	٢٨١	٨٢٦
٧٨١	٧٨	٧٧٤ ، ٧٦١	٢٨٦	٨١٥
٦٨٠	٧٩	٦٥٦	٣٦٥	١٣٢
				١٤٢

٢٧٤	٢٢	٧٧٢	١٥٨	٦٦٣	. ١٢٧
٢١٥	٥٨		الأعراف	٦٥٢	١٢٩
٨١٢	٦٢	٥٩٤	٤	٧٧٥	١٢٣
٦٦٤	٧١	٥٩٧	١١	٧٤٤	١٦٨ و ١٦٥
٤١٤، ٢٢١	٨٩	٤٧٨	٢٦	المائدة	
٦٨٠	٩٩	٦٣١	٧٥	٥٥٣	٣
مود		٥٩٢	١٦١	٦١٠	٣٣
٤٨٩	٨	٤٠٥، ١٣٢	١٦٤	٦٠٨، ١٩٦	٨٩
٦٧٥	٧٢	٤٧٨	١٧٠	٥٨٥	٩٧
٦٢١	٩٨	٢٠٥	١٨٢	٣٧٥	١٠٧
٥٠٤، ٤٩٦	١٠٨ و ١٠٧		الأفال	٥٨٨	١٠٩
يوسف		٣١٢	٢٩	٧٥٣	١١٦
٦٨٣، ٢٢٨	٤	٧٧٤	٧٣	١٢٧، ٩٩	١١٩
٨٣١	١٦		التوبية	٦٥١	١٠٠
٧٢٤	٣١	٤٣٥	٦	الأنعام	
٧٠٤	٥١ و ٣١	٣٧٥	١٠٦	٥٢١	١
٤١٣	٣٢		التوبية	٤٦٠	٢٨
٤٣٩	٣٥	٢٥٥	٦	٦٣٨	٨١
٤٠٥، ١٣٢	٥١	٧٧٤	٣٩	٦٢٢	٩٥
٤٦٠	٦٥	٧٧٣	٤٠	٦٢٣	١٠٠
٥٧٠	٨٢	٧٤٥	٤٣	٨٠٨	١٢٣
٣٩١	٩٠		يونس	٨٢٧، ٦٦٢	١٢٤
٣١٨	١٠٠	٦٧٢	٤	٦٥٤	١٥١

الرعد	٦	٦٠٥	١١٠	٧٧٨	الحج	٢	١٩٣
٤٣	٤٣	١٤٣٨، ١٩٤	١	٨١٣	٦٣	٥٩٦	٥٩٦
١٠	١٠	٨٤٠	٦	٥١٣	المؤمنون		
٢١	٢١	٨٤٠	٢٩	٧٦٤	١٤	٥٩٦	٥٩٦
٣٠	٣٠	٤٣٨	٣٤	٦٨٧	٢٧	٨٢١	٨٢١
٣٩	٣٩	٥٨٥	٤	٦٨٦	٧٠	٦١٤	٧٠٣
٣١	٣١	٨٢٨	١٦	٨٣٩	النور		
٤	٤	٨٣٢	١٧	٦٧٤	٣	١٩٦	١٩٦
٣٠	٣٠	٥٧٩	٣٠	٢٦٠٢٢١	٤	٦٥٢	٦٥٢
٣٩	٣٩	٥٧٨	٦٠	٦٢٧	٣٧	٦٦٢	٦٦٢
٤٤	٤٤	٧٤٣	٧٥	٧٦٤	٦٤	١٣٠	١٣٠
١٢٣	١٢٣	٦٧١	٤٠	٧٤٧	١٠	٦٢١	٦٢١
٨	٨	٦٧٦	٧٧	٣٩١	الشعراء		
١	١	٧٨٦	٩١	٧٣٧	٢٠	١١٩	١١٩
٤٣	٤٣	٦٤١	٦٤١	الأنياء	٢٤ و ٢٣	٧٦٩	٧٦٩
٧١	٧١	٢٤٠	٢٢	٦٨٩	١٣٣	٨٣٠	٨٣٠
٧٦	٧٦	٧٣٩	٣٠	٥٥١	النمل		
٩٦	٩٦	٨٤٠	٩٧	٤٧٩	١٠	٦٨٨	٦٨٨

الشوري						١٩
٥٩٢	٣	٧٦٠		١٤	٦٨٠	٣٩
٧٨٤	٢٠	٧٩٦		٣٣	٨١١	٨١
٧٤٩	٥١		فاطر		٧٢٨	
٥٠٣	٥٣	٨٤٠، ٤٦٧		٣	٧٨٨	٤
الزخرف		٤٣٧		٢٨	٧٤٣	٨
٥٢١	١٩	٧٥٦		٣٦	٦٤٨	٣١
٦٣١	٣٣		ص		٢٢١	٨٧
٧٨٩	٧١					
٧٧٣، ٧٦١	٧٧	٧٣٠		٣		
الدخان		٧٧٢، ٧٦٢		٨	٥٩٢	١٥
٨٢١	٣-١	٦٨٣		٢٣	٧٧٣، ٧٦١	٣٣
الأحاف		٨١٣		٢٦	٦٤٩، ٦٣٦	٤٤
٨٤٠	٨	٣٣٠		٤٧	٤٣٩	٥١
٣٣٤	١٧	٥٧٩		٧٣		
محمد			الزمر			
٥٨٩	٤	٥٩٧		٦	٨٢٢	٢٥
٧٧٤	٣٦	٧٣٦		٥٦	٨٢٧	٣٦
الحجارات		٦٧٥		٧٣	٤١٣	٥٨
٦٧١	١٢					
الذاريات			غافر			
٨١٢	٢٥	٥٣١		٣-١	٦٤٨	١٠
الطور			فصلت		٧٤٣	٣٣
٦٠٥	٣٩	٨١٤		٢٩	٦١٢	٤٠
					٤٢	٥٦

الإنسان	الغابن	القمر
٧٦١ ، ١٥٥	٤٣٥	٦٨٦
الرسلات	الطلاق	الرحمن
٣٤ و ٢٤ و ٢٨ و ١٥ و ١٩ و ١٥	٤١٦	٥٦٧
٤٧ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٧	٧١٣	٦٥٤
٥٦٧	التحرير	٢٧٢
٧٥٦	٦٦٤	٩
التكبير	الملك	٨١٧
٥١٥	٣١٦ ، ٣١٥	٤٣٦
المطففين		٨١٧
٨٢٠	القلم	الحديد
الانشقاق	٢٠٥	٤٧٩
٤٦٦	الحاقة	٤٣٩
البروج	٤٧٨	٦٢١
٦٢٩	٨١٥	٣١٢
الطارق	نوح	٧٤١
٧٦٠	٦٥١	٥٩٢
الأعلى	الجن	٧٤٤
٦١٤	٢٨٧	العشر
٥٩٦	٦٦٠	٥٠٩
الفجر	المزمول	المتحدة
١٩٧	٦٥١	٧٢٢
٥٦٧	٧٣٤	الجمعة
٢٢ و ٢١		٨٣٤

٨٢٦	١	٦٨٥	٧	الشرح
		العاديات		٧٦٣، ٧٥٩
٤٧٩	١	٢٨٨، ١٩٣	١	القدر
٧٥٩، ١٥٦	٢		٨١٢	١
		الهمزة		البيتة
٥٨٤	٣-١	٥٣١	٢١ او ٢	٦٦٤، ٢٤١، ٢٢٦
				١
		النصر		الزلزلة



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



Instagram

مكتبة لسان العرب



## فهرس الأحاديث

٥٩٣	ابدووا بما بدأ الله به
٣١٢	أن تصلِّيْ ذا رَجِمَكَ
٤٩	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء، من كلام الناس
٥٥١	أهلُكَ النَّاسُ الدَّرْهُمُ وَالدِّينَارُ
٤٣	أي: صلٌّ عليه، ارحمه رحمة تليق بجنباه المنيف ..
٧٨٩	حتى ما تجعل في غير أمرائك
٢٨٩	العنْ عرقه
٣٨	الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
٣٨	الحمد لله على كل حال
٥١٦	الزعيم خارم
٢٨٩	عرقة كلها موقف
قالت سيدتنا عائشة : إن أبا بكر رجل أسيف ، وإله متى يقوم مقامك	
٥٠٣	كان الله ولا شيء معه
٥٩٩	كبُّ العجاج حَبَّيْثَ
٣٦٠٣٧	كل أمر ذي بال لا يُبَدِّأُ فيه بِسْمِ الله الرحمن الرحيم فهو أجذم
٤٢	كل خطبة ، لا يصلح فيها على النبي ﷺ ، شوهاء
٣٩	كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الج Zimmerman
٧٤٦	كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبوه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه
٨٤	لا أنقول: ألف لام ميم حرف . هل الألف حرف ، واللام حرف ، والميم حرف

- لا مانع لما أعطيت  
 لا يسمع الناس  
 إلآنخنوا مصايفكم  
 لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك  
 لعل بعضكم أن يكون الحزن بمحاجته من بعض  
 ليس من امير اوصيام في سفر  
 ما بين دفتي المصحف كلام الله  
 من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفرو له ، ، ،  
 من قرأ حرفاً من كتاب الله - تعالى - فله حسنة . والحسنة بعشر أمثالها  
 من لم يؤمن بالحروف - وهي تسعه وعشرون حرفاً - لا يخرج من النار  
 من لم يتعد لام ألفي فهو بريء منه ، وأنا بريء منه  
 من ملك ذا رحم سرم فهؤحر  
 من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غير له  
 من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم  
 با عظيم يرجى لكل عظيم  
 با عظيماً يرجى لكل عظيم
- ٨٩٠

فهرس القوافي



٨١٠		تسالُ	٥٤٩	مجون ليلي	أطمع
٦٦٤		أقولُ	٣٩٠	زيان	ندع
٢٢٧	كمب	توبيلُ			
٦٨٣		والعملُ			<b>ف</b>
١٣٠	الهذلي	أناملة	٣١٠	العجباج	وفا
٢٩١	امرأة القيس	علي	٧٢٧	مزاحم	عارفُ
٧٣٨	الأعشى	الجبالِ	٧٢٥		الغرفُ
٦٦٤		أجلِ	٧٥٧	مبسون	الشفوفِ
١٢٤	الفرزدق	والجدكِ	٥١٧	أبو زيد الطائني	تلهايفي
٣٢١	أبو النجم	ونهشلُ			
٦٥٤	امرأة القيس	المتنفصل			<b>ق</b>
٨٣٥	ابن عروس	باطل			
٧٧٧	امرأة القيس	يفعل	٣٩٠	روبة	ئملقِ
٥٩٥	امرأة القيس	فحومل			
٧٨٨	مزاحم	مجهر			<b>ك</b>
٦٧٨	امرأة القيس	مرحلو	٢٢٤		تدلكي
٨٢١		أقلبي			

### ل

٤١٠ ، ٣٩		وحكما	٥١	الأخطلل	دبلا
٨٢٩		سلما	٧٠٣	الأخطلل	فمala
٧٢٨		حرام	١٩٠	ذوالرمة	بللا
٨٠٧	الفرزدق	الائمُ	٧٦٤	أبو طالب	تبلا
٧٤٨		تضطرمُ	٢٢٥	عامر بن جوين	العلنة
			٤١٩		الجملة

٣٣٠	سحيم بن وثيل	الأربعين	٣٩	العتبي	الائم
٣٢١	أبو عمرو	جمالين	٧٤٩	لبيد	لؤامها
٧٨٠	سحيم بن وثيل	تعرفوني	٢٢٦		دراسم
٢٤٤، ٣١٩	الحريري	عيين	٧٦٢	ابن هرمة	وان لم
١٥٣	المجاشعى	بالغربين			
٥٤٨		الثاني			
				ن	
			٨١٦	عوف بن مسلم	ترجمان
			٧٦٧	روبة	ولان
٦٠٠	أبو مروان	القاها	٣٩		كلمننا
٦٧٧		هواها	٢١٥		المسلمينا
			٣٧٨	ابن مالك	نصرانا
			٣٢٧	روبة	ظبيانا
٣٠٧		ذووه	٣٧٨	ابن مالك	وصحيانا
			٣٧٩	المرادي	وأليانا
			٣٢٦	روبة	العينان
			٢١٠		موضعان
٧٢٩		باتيا	٣٤٥		تمتعان
٧٣٠	العتبي	باتيا	٧٨٢		الأزمان
٧٠٥		واتيا	٢١٠		براميان
٧٧٥		آتيا	٣٢٢	الفرزدق	أخوان
٨١٤ ، ٣٠٨	الطائي	كتفانيا	٣٣٠	جرير	آخرعن

## فهرس الأعلام

٧٣١	أهل العالية	٨١٩	آدم
٦٤٦	أهل اللغة	٤٧٢	أحمد بن حنبل
٥٧٣	ابن إياز ، ٧٩ ، ١٣٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠		أحمد بن علي بن الإخشيد
٧١٠	البدر الدمامي	٢٤٨ ، ٣٢٧	الأخفش ، ١١٨
٤٧٣	بدر الدين بن جماعة	٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٤٥١ ، ٥٠٧ ، ٥٩٣	
٧٧٩	بصرى		٦٨٤
١	البعريون	١٨ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٠ ، ٥	الأزهري
٢١٤		٤٥ ، ١٩	
٣٣٩			بنو أسد
٤٥٧		٣٧٧	أبو الأسود الدؤلي
٤٤٢		٨٨ ، ٨٧	الأشعري
٤٣٩		٥٢	
٤٥٥		٧٢٨ ، ١١١ ، ١١٠	الأصمعي
٤٧٤			
٤٧٥		٥٨٣	الأعرابى
٤٨٦		٦٦	أفلاطون
٤٨٧			
٥٢٧		٥٦	إمام الحرمين
٥٩٣		٣٥٩ ، ٣١٧ ، ٢١٠	ابن الأنباري
٥٨٠		٧٠٤ ، ٦٩١ ، ٦٢٢	
٥٢٧		٥٨٣	
٦٤٢			الأندلس
٦٩٣		٤٨٩	الأندلسي
٧٠١		٦٩١ ، ٦٤٦	أهل البصرة
٧٠٣			
٧٠٧		٧٤٥ ، ٧٤٤	
٧٠٩		٧٣١	
٧٠٨			أهل الحجاز
٧٧٩	البعريون والكوفيون	٧٢٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠١	
٧٣٥			
٧٢٢			
٧٠٩			
٧٠٨			
٧٠٤			
٢١٤	بعض البصريين	٨٢٠	
٢١٤			
٤٧٥	بعض الكوفيين		
٧٠٨	البغداديون		
٨١	أبو بكر الباقي		
٧	أبو بكر إسماعيل بن عمر الشنوازي		
٦٩٠	أبو اليقاء		
٦٩٠	١٦٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤		
٦١٧	بهاء الدين بن السبكي		
٥٧	٥٧		
٧٥٣			
٦١٩			
١٤٥	بهاء الدين بن النعاس		٧٢٦

جمهور المعتزلة	765، 704	التقي السبكي
ابن جتني	١٨١، ١٩١، ٢٤٥، ٣٦١، ٣٩٢، ٥٠٠، ٥٨٣، ٦٢٢	تعيم
	٨٣٢، ٧٧١، ٧٠٩	بنو تعيم
جوهر الصقلي	٤٦	٦٤٩
الجوهري	٣٧٢، ١٠	٧٢٨
ابن الحاجب	١٠٧، ١٨٢، ١٢٢، ٥٨٠، ٦١٣، ٦٠١	٢٠٨، ٢٠١، ١٩١
	٣٨١، ٣٦٦	٢٠٨
	٧٩٧، ٦٤٩	٧٣٠، ٧٢٧
الحجاز	٧٢٨	٧٢٦
حجازي	٧٢٦	٧٢٨
العجازيون	٦٩٤، ٦٩٣، ٥٤٦	٦٩٤، ٦٩٣
العجازيون والتيميون	٦٩٥	٦٩٤، ٥٩٣
	٧٠٣، ٧٨٠، ٧٦٢، ٦٩٩	٢٨٣
الحريري	٣٤٤، ٣١٩، ١٠٠	٣١، ١٠
	٧٣٤، ٧١١، ٣٤٥	٣٥، ٣٥
حسن بن محمد العطار	١٢، ٧	الجاريدي
حلب الشهباء	١٥	الجرجاني سيد المحققين
حمير	١٢٦	٢٤٥، ٩٥، ٦٠، ٥٤
أبو حيان	١١، ٧٠، ٧٣، ٧١، ٧٤	٦٤٥، ٨٠١، ٦٤٦، ٦٤٥
	١١٢، ١١٠، ٩٠، ٨١	٧٠٣، ٣٦٠، ١٦٦
	١٦٦، ١٥٤، ١٢٩، ١١٩	٧٧، ٧٦، ٦٥٥
	١١٤، ١٨١، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩	٦٦٤
	٢٢٤، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٤٦	٩٠
	٢٨٠، ٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	أبو جعفر بن الزبير
	٢٩١، ٢٨١	أبو جعفر بن صالح
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	الجلال السيوطى
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	١٤٥، ١٣٤
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	٦٢٧، ٤٣٠، ٢٠٦، ١٥٥
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	٤١٣
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	٨٢٣، ٨٠٣، ٦٢٩
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	٤٩٩، ٥٨٨، ٦٥١
	٣٠٩، ٣٠٥، ٣٠٤	٦٩٠، ٦٧٩، ٦٧٨

٥٥٦	٤٨٢	٥٠٧	٥٢٤	٥٣٢	٥٧٤	٥٩٦	٥٩٩	٥٩٥	٥٩٢	٥٩٠	٥٨٠	٥٦٦	٥٦١	٥٧٣	٥٧٣	٣٢١	٣٢٠	٣٢٧
٦٣٨	٦٣٦	٦٣٥	٦٣٣	٦٣٢	٦٢٣	٦٢٢	٦١٦	٦١٦	٦١١	٦٠١	٥٩٣	٥٩٢	٥٩٠	٥٨٠	٥٧٩	٣٥٢	٣٥١	٣٦٠
٦٩٢	٦٨١	٦٧٩	٦٧٦	٦٥٦	٦٥٣	٦٥٣	٦٤٠	٦٣٨	٦٣٧	٦٢٣	٦٢٢	٦١٦	٦١١	٥٩٣	٥٩٢	٣٧٥	٣٦٢	٤٥١
٧٦٣	٧٤٠	٧٣٥	٧٣٢	٧٣٢	٧٣٠	٧٣٠	٧١١	٧١١	٧٠١	٧٨٥	٧٧٦	٧٦٥	٧٤٣	٧٤٢	٧٤٠	٤٦٣	٤٦١	٤٩٧
٦٤٤	٦٤٤	٦٤٣	٦٤٢	٦٣٨	٦٣٧	٦٣٧	٦٢٨	٦٢٧	٦٢٧	٥٨٤	٥٨٤	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٣	٥٧٣	٥٤٩	٥٤٩	٥٠١
٦٣٢	٦٢٧	٦٢٦	٦٢٦	٦٢٥	٦٢٥	٦٢٥	٦١٧	٦١٧	٦١٧	٥٨٥	٥٨٥	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٧٤	٥٤٥	٥٤٥	٥٤٤
٦٩٠	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٦١٧	٦١٧	٦١٧	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٧	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	٧١٠	٧١٠	٧١٠	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	٤٧٣	٢٦٢	٢٦٢	١١١
٦٤٤	٦٤٤	٦٤٢	٦٤٢	٦٤٢	٦٤٢	٦٤٢	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٢	٧٩٢	٧٩٢
٣١٣	٣١٣	٣١٣	٣١٣	٣١٣	٣١٣	٣١٣	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦
٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦	٢٦٥	٢٦٥	٤٧٣
الزمخري	٣٩	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	٦٤٤	٦٤٤	٦٤٤	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١
٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	٥٨٠	١٥٢	١٥٢	١٥٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢
٧٨٦	٧٨٦	٧٨٦	٧٨٦	٧٨٦	٧٨٦	٧٨٦	٥٨٤	٥٨٤	٥٨٤	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠	٨٣٠
٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٨٣٢	٧٨٧	٧٨٧	٧٨٧	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٦٩٩	٦٩٩	٦٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩	٤٩٩
السبكي	٦١٨	٦١٨	٦١٨	٦١٨	٦١٨	٦١٨	٦٥٠	٦٥٠	٦٥٠	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١	١١١
ابن السراج	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٢١١	٢١١	٢١١	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣
٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٤٨٩	٤٨٩	٤٨٩	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
السعد التفتازاني	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢
٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٥٧٦	٤٥١	٤٥١	٤٥١	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢
٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٨٤٣	٦٠٦	٦٠٦	٦٠٦	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢	٦٢٢
٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦
سعد الدين المغربي	٣٨١	٣٨١	٣٨١	٣٨١	٣٨١	٣٨١	٤١٤	٤١٤	٤١٤	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠	٤٣٠

٧	شمس الدين محمد الألباني	٧٧١	سليم
١٥	الشناوي	٤١٢	السُّهْلِي
٧	شهاب الدين عميرة البرلسي	١٠٥، ٩٦، ٦٢، ٤٥٤	سوريه
٧٩٦	الشهاب السمين	١٦٢، ٢٠٣، ٢٤٦، ١٥٤	
٦١٦	الشهاب بن قاسم	٣٦٢، ٢٨٨، ٢٨٢، ٣١٣	
١٥	الشهاب أحمد بن الفقيه	٣٦١، ٣٥٣، ٣٣٧، ٣٢١	
٣٦٠	الصفار	٤٢٧، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٨٨	
٣١٢	ابن الصانع	٤٧٣، ٤٧٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٠	
١	ابن الصانع	٥٠١، ٥٠٠، ٥٤٩، ٥١٦، ٥٠٠	
		٤٩٩، ٦٨٩، ٦١٣، ٦٨١، ٥٨٦	
		٥٧٣	
٥٨١	ابن الطراوة	٦٩٠، ٧٠٣، ٧٠١، ٧٠٠	
٤١٢	ابن طلحة	٥٨٣، ٦٢٦	ابن السيد
٣٧٢	العجم	٥٠٠، ٥٤٢	السيرافي
٣٧٠	العرب	٤٦٨، ٣٧٢	البيوطني
٣٧١		٤٧٢	
٣٧٢		٧٣٦	
٣٧٣		٩٠، ١٣٥، ١٢١	الساطبي
٣٧٤		٦٦١، ٣١٨، ٢١١	
٣٧٥		٣٠١، ٤٧٢، ٥٩٣	الشافعي
٣٧٦		٦١٠، ٦١٠	الشافعية
٣٧٧		١٥	الشيراملي
٣٧٨		١٢	ابن الشحنة
٣٧٩		١٠	الشرف الجرجاني
٣٨٠		٤٨٩	ابن شفیر
٣٨١		٦٦١، ٥٠، ٦٨٧	الشلوبيين
٣٨٢	أبو علي الشلوبيين	٧٣٠	
		٨	شمس الدين الرملي

٦٢٣	ابن القواس	علي بن ابراهيم العلبي
٤٦	كافور الاخشيدى	٧ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ١٨
٤٦٨ ، ٤٣٨	الكانيجي	٣٣
٤٣٨	الكرمانى	علي بن أبي طالب
٣٣٦ ، ٢٠٤ ، ١٥٢	الكسانى	صرير بن الخطاب
٦٢٧ ، ٦٢٥ ، ٥٥٥ ، ٤٧٣	الكمال بن همام	أبو علي الفارسي
٤٨٢	الكواشى	١١٠ ، ٣٣٦ ، ٣٦١ ، ٥٠٠ ، ٤٨٨ ، ٤٥٤ ، ٣٦٢
٨٣٩	كوفى	٥٢٢ ، ٥٤٩ ، ٥٢٢ ، ٥٠١ ، ٦٦١ ، ٦٣١ ، ٦٦٦ ، ٦٧٨ ، ٦٦٦
٧٧٩		أبو عمرو بن العلاء
الكونيون		٣٣٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦
١٥١ ، ١٧٨ ، ١٧٤ ، ١٥٧		صيغة البرائى
٣٠٠ ، ٢٩١ ، ٢٦١ ، ٢١٤ ، ١٨٨		٢٠١ ، ١٢٠ ، ٣١ ، ٢٠١
٤٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٣٦ ، ٣٢٣ ، ٣١٧		٦٦١ ، ٦٧٣ ، ٧٤٢ ، ٧٨٥ ، ٧٧٧
٤٧٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٢ ، ٤٣٩		مبىس
٥٢٧ ، ٥٠٩ ، ٥٠٥ ، ٤٩٦ ، ٤٧٥		٩١ ، ٩٠ ، ٣١٣ ، ٢٨٩
٥٨٠ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩		٤٦١ ، ٤٥٢ ، ٤٤٧ ، ٤٧٣ ، ٤٩٩
٧٧٩ ، ٧٠٣ ، ٧٠١ ، ٦٩٤ ، ٦٧٦		٥٩٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥٠١
ابن كبان		٦٥٧ ، ٦٥٧ ، ٧٢٧
٦٠٢ ، ٥٧٣ ، ٤٥٣		٢٠٢
٧٠٩ ، ٦٥١ ، ٤٥١		فنس
ابن مالك		الفيلوزآبادى
١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١١		٥٠ ، ١٠
١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤		القاضى اليضارى
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٨٧ ، ١٨٩		٨٣٩ ، ٤١٠
٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٣٤ ، ٢٢٩		قالون
٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥١		القاهرة
٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٠ ، ٢٩١ ، ٢٨٠		القرام
٣٨٩ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٢		قطرب
		١٢٥ ، ٢٥٨ ، ٥٩٣ ، ٦٣٣ ، ٧٧٩
		قُبل
		٣٩١

٣٧٠ ، ٣٣٤	نافع	٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣
٧٢٦	ابن نبهان التميمي	٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨٢ ، ٥٩١
٧٣١	نجد	٦٠٥ ، ٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦٢٥
٩٧	ابن النحاس	٦٤٤ ، ٦٨٠ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧٣١
٧٧٠	هذيل	٧٣٨ ، ٧٦٢ ، ٨١٠ ، ٨٣٣
٥٩٣	هشام	العيرد ١١٨ ، ١٦٢ ، ٣١١ ، ٣٦٠
ابن هشام ١٠ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٨٥		٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٦١٥ ، ٧٠٣
١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٠٧ ، ١٠٣ ، ٨٦		٧٣٥
٤١١ ، ٣٧٧ ، ٣١٩ ، ٣١٦ ، ٢٢٢		محمد ٤٤ ، ٤٠ ، ٣٣ ، ٣١
٦٠٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٠ ، ٥٦٦ ، ٥٤٤		٨٨٠ ، ٤٧٣
٦٨٠ ، ٦٤٩ ، ٦٤٥ ، ٦٢٦		سفي الدين عبد الحميد ٧
٧٤٢ ، ٧١٤ ، ٦٨٧ ، ٦٩٠ ، ٦٨٥		المرادي ١٥ ، ١١٥ ، ٨١ ، ٦٦٢
٨٣٣ ، ٨١٤ ، ٧٦٨		مصر ٤٦
ابن هشام الخضراوي ٣٦١ ، ٣٦٩		المعتزلة ٦٣٦ ، ٦٠٩ ، ٥٢
١٤٨ ، ٦٢	ابن بعيش	المعز الفاطمي ٤٦
٤١	اليعمري	ابن معطى ٥٧٣
١٣	يوسف بن حسين	أبو مهدية ٧٢٦
٦٩٦ ، ٥٠٧	يونس	موسى ٥٣ ، ٥٢
		ابن ناظر الجيش ١٩٣ ، ٣٢٠ ، ٨٠٠

### فهرس الكتب الواردة في المتن

١٤٥	السيوطى	الأشباء والنظائر
٨	علي الحلبي	أعلام الناسك بأحكام المناسب
٦٦	الفارابي	الألفاظ والمعروف
٨	إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون علي الحلبي	إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون علي الحلبي
٩	علي الحلبي	إنقاذ المنهج بمحضر الفرج
١٧٧ ، ١٥٢ ، ١٢٢ ، ١٠٩	ابن هشام	أوضح المسالك
٣٠٩ ، ٢٤٧ ، ٢٢٤ ، ٢٠٣ ، ١٨٣		
٧٩٥ ، ٧٦٦ ، ٧٠٩ ، ٦٨١ ، ٤٩١ ، ٤٥٢		
٥٧٧ ، ٥٥٥ ، ٤٨٤	شيخ الإسلام	البسمة
٥٥٩ ، ٥٥٦ ، ٣٦٠	ابن تبي الريبي	البسيط
٤٩٧ ، ١٢٤	السيوطى	البهجة المرضية
٩	علي الحلبي	تحرير المقال في بيان: وحده
١٥٨	علي الحلبي	التحفة السنية في شرح الأجرمية
٣٠٥ ، ٣٠٣ ، ٢٩٠	ابن مالك	التسهيل
٧٠٣ ، ٧٠٢ ، ٣٧٣		
١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠١ ، ٩٣	خالد الأزهري	التصريح
١٥٢ ، ١١٨ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١٢٣		
٢٧٠ ، ٢٥٩ ، ٢١٣ ، ٢١١ ، ١٨٣		
٣٢٠ ، ٣٠٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٣٢١ ، ٢٧٨		
٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٠ ، ٤٦٧ ، ٣٥٤		
٧٩١ ، ٧٢٢ ، ٥٨٩ ، ٥٦٣ ، ٥٥٢ ، ٥١٦ ، ٥١١		

		التعليق
١٦١، ٩٧، ٥٥، ١٤٤	ابن التحاس	
٢٨٨، ٣١٧، ١٩٤، ١٦٩، ١٦٢		
٧	محمد بن محمد الأنباري	تقارير
٥٦٨	القزويني	التلخيص
١٧، ٧	محي الدين عبد العميد	تفصي الأزهرية
٩	الجامع الأزهر من ملح الشيخ الأكبر علي الحلبي	
١٦٨	جلاء الأذهان أوائل سورة الدخان علي الحلبي	
٧٦٥		جمع الجوامع
١٧، ٧	حسن بن محمد العطار	حاشية أبي السعادات
٧	إسماعيل بن عمر الشنوازي	حاشية العلامة الشنوازي
٩	علي الحلبي	حسن التبيين لما وقع في المراج
٩	علي الحلبي	حسن الوصول إلى حكم الفصول
٩	علي الحلبي	حسنات الوجبات النواشر
٦٣	السيد الجرجاني	حواسي العهد
٦٧٣	السعد التفتازاني	حواسي الكشاف
٦٣	السيد الجرجاني	حواسي المطرول
٢٨٢	الشمني	حواسي المعني
٦٦	شيخ الإسلام	حواسي شرح جمع الجوامع
٤٥٢، ٢٥١، ٢٤٥	ابن مالك	الخلاصة
٨٤٧، ٤٨٣، ٩	خير الكلام على بصلة شيخ الإسلام علي الحلبي	
١٦٣، ٤٩، ٩	علي الحلبي	زهر المزهر مختصر المزهر
٧٠٩	ابن مالك	سلك المنظوم
٣٨٨	السيوطني	سلسلة الذهب
٧٤١، ٢٠٦، ٢٠٢	ابن هشام	الشذور
٢٨٨، ٢٨٣	الأزهري	شرح الأجرمية

٣٤ ، ١٧ ، ٦	الأزهري	شرح الأزهرية
١٠٦	ابن أبي الريح	شرح الإيضاح
٤٣٨	الكرمانى	شرح البخاري
٢٤٩	ابن مالك	شرح التسهيل
١٨٩	السعد التفتازانى	شرح التصريف
٧٣ ، ٨٥	خالد الأزهري	شرح التوضيح
٦٦١ ، ١٧٣ ، ١٧٥	ابن هشام	شرح الشذور
٤٥٩	ابن النفيس	شرح الشفاعة
٢٩١	العیني	شرح الشواعد
٥٢	السعد التفتازانى	شرح العقائد
٢٥٠	ابن مالك	شرح العمدة
٥٤	ابن القواص	شرح ألبة ابن معطر
٤٣٠ ، ٢٢٢ ، ٦٣ ، ١٢٢ ، ١٨٣ ، ٣٧٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣	ابن هشام	شرح القطر
٦٣٠ ، ٥٦٦ ، ٥٥٤ ، ٥٢٥ ، ٣٧١		
٨١٩ ، ٨١١ ، ٨٠٩	خالد الأزهري	شرح الفوائد
٢٠٩	الفاضل الهندي	شرح الكافية
٦٦٢ ، ٦١٤ ، ٣٦٣	ابن مالك	شرح الكافية
٥٩٢	الأنفش	شرح الكتاب
٧٩٢	الأندلسي	شرح المنصل
٤٣٥		شرح المقاصد
٦١٥	الجلال المحلى	شرح جمع الجمائع
٥٩		شرح رسالة الوضع
٧٩٩	ابن هشام	شرح لمحات في حيان
٩	علي الحلبي	صباية الصباية في ديوان الصباية

٤٨٩	الجوهري	الصحاح
٩	الطراز المفترش في أوصاف العبوش على الحلبى	
٥١٦	السبكي	عروس الأفراح
٩	علي الحلبى	عقد المرجان فيما يتعلق بالجان
٧	زين الدين الطبلاوي	العقود الجوهرية
٤١	الحافظ اليعمرى	عيون الأثر
٩	علي الحلبى	غاية الإحسان من أبناء الزمان
٢٣٦ ، ١٦٩	ابن الدهان	الغرة
٩	علي الحلبى	الفجر المنير بمولد البشير النذير
٣٤ ، ١٤ ، ٩ ، ٧	علي الحلبى	فرائد الفوائد
٧٤٢ ، ٤٥٠ ، ٥٠	الفیروزآبادی	القاموس
٧٦٦ ، ٦٠٧	ابن هشام	القطر
٨١٢ ، ٨٠٦ ، ٢٣٧	ابن هشام	القواعد
٩	القول المطاع في الرد على الابداع	علي الحلبى
٢٥١	ابن مالك	الكافية
٥١٦	سيبوه	الكتاب
٨١٩ ، ١٩١	الزمخشري	الكتاف
٣٠١		اللباب
٩	علي الحلبى	اللطائف عن عوارف المعارف
٩		المحاسن السنية في الرسالة الفضيرية على الحلبى
٩	علي الحلبى	المختار من حسن الثنا
٣٢٥	القاضي الفرخان	المستوفى
٣١٧		المصباح مختصر الصحاح
٩	علي الحلبى	مطالع البدور بين القطر والشلور

١٠٧	ابن هشام	٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٦٠	المعنى
١٩٢		، ٢١٥ ، ٢٠٧ ، ٤٨١ ، ٤٩٦ ، ٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩	
٨٠٤		٦٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧٤٨ ، ٧٤١ ، ٧١٠ ، ٧٩٥ ، ٨٠٤	
٨٢٥		٨١٥ ، ٨١٤ ، ٨١٢ ، ٨١١ ، ٨١٠ ، ٨٠٧ ، ٨٠٥	
٨٤٦		٨٤٥ ، ٨٤٤ ، ٨٣٠ ، ٨٢٨ ، ٨٢٧ ، ٨٢٦	
٧٣٦ ، ٥٥	ابن فلاح		المعنى في التحرر
٦١١			المفتاح
١٥٤	الزمخري		المفصل
٤٨ ، ٥	خالد الأزهري		المقدمة الأزهرية
٦٥١	السعـد التفازاني		المنهاج
٦٦	ابن سينا		الموسيقى
٦١٧	السهيلي		نتائج الفكر
٩	الصبيحة العلوية في الطريقة الأحمدية على الحلبـي		
٩	الفتحـة العلوية من الأجوية الجلـية على الحلبـي		
٣٥٩			الوسيط
٩	علي الحلبـي	الوفـا لـشرح شـمائل المصطفـى	



**مكتبة لسان العرب**  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)  
 رابط بديل: [lisanerab.com](http://lisanerab.com)



## محتوى الجزء الثاني

٤٢٩	الأسماء المعرفة:
٤٣٣	١ - باب الفاعل:
٤٤٠	الفاعل الظاهر
٤٤٤	الفاعل المضمر
٤٥٥	٢ - باب نائب الفاعل:
٤٥٧	المبني للمجهول
٤٦٤	الظاهر والمضمر
٤٦٦	٣ و٤ - بابا المبتدأ والخبر:
٤٦٦	المبتدأ اسم صريح أو مزول
٤٧٠	ظاهر أو مضمر
٤٧١	الشواهد والأمثلة ومصادرها
٤٧٤	الضمائر المتفصلة
٤٧٦	الخبر مفرد أو جملة
٤٨٠	الكون العام والخاص
٤٨٦	٥ - باب اسم كان وأخواتها:
٤٩٠	شروط عملها
٤٩٧	ما يتصرف منها
٥٠٢	ما يكون منها تماماً
٥٠٥	٦ - باب خبر إن وأخواتها:
٥٠٧	معاني هذه الأحرف
٥١٤	باب تتميم النواسخ:
٥١٤	ظنٌ وأخواتها

**أفعال التصير**

**٧ - باب تابع الاسم المرفوع:**

**النعت:**

المشتق الحقيقي

الجامد المزول

الإيضاح والتخصيص

الحقيقي والسيبي

موافقة المنعوت

**المعارف والنكرات:**

**المعارف:**

١ - الفيماior

٢ - الاسم العلم

٣ - أسماء الإشارة

٤ - الأسماء الموصولة

٥ - المعرف بـ «أن»

٦ - المضاف إلى معرفة

ما يكون في النعت وما لا يكون

النكرات

ما تنتعى به المعرف

**تنمية التوابع:**

**التركيد:**

اللفظي

المعنوي

بين التركيد والنعت

٥٢٠

٥٢٤

٥٢٥

٥٢٥

٥٢٦

٥٢٧

٥٢٩

٥٢٩

٥٤٠

٥٤٠

٥٤٠

٥٤٣

٥٤٤

٥٤٧

٥٥٠

٥٥٣

٥٥٤

٥٥٧

٥٦٠

٥٦٥

٥٦٥

٥٦٨

٥٨٠

٥٨١	العطف:
٥٨٢	عطف البيان
٥٨٨	عطف النسق:
٥٩١	معاني حروف العطف
٦٢٠	العطف بين النظائر
٦٢٢	البدل:
٦٢٤	أقسام البدل
٦٣٣	<b>المنصوبات:</b>
٦٣٦	١ - باب المفعول به:
٦٣٨	الظاهر والمفسر
٦٤٥	٢ - باب المفعول المطلق:
٦٤٧	المؤكد والمبيّن
٦٤٨	المصدر وما ينوب عنه
٦٥٣	٣ - باب المفعول لأجله:
٦٥٣	النكرة والمعرف
٦٥٧	٤ - باب المفعول ليه:
٦٥٧	اسما الزمان والمكان
٦٦٣	ما ينوب عن الظرف
٦٦٤	٥ - باب المفعول معه
٦٦٧	٦ - باب خبر كان وأخواتها
٦٦٨	٧ - باب اسم إن وأخواتها
٦٦٩	٨ - باب الحال:
٦٧٣	أقسام الحال المؤسسة

٦٧٩	أقسام الحال المؤكدة
٦٨٢	٩ - باب التمييز:
٦٨٣	المبين لابهام اسم
٦٨٥	المبين لاجمال نسبة
٦٨٩	١٠ - باب المستثنى:
٦٩٠	المتصل والمنقطع والمحصر
٦٩٨	المستثنى بغير وليس ولا يكون
٧٠١	المستثنى بخلاف وعدا وحاشا
٧٠٥	١١ - باب اسم (لا) التبرة:
٧٠٥	المنصوب والمبني
٧١١	١٢ - باب العنادى:
٧١١	المنصوب والمبني
٧١٦	١٣ - باب خبر كاد وأخواتها:
٧١٦	أقسامها الثلاثة
٧٢٢	اقتران الخبر بـ (أن)
٧٢٤	١٤ - باب خبر (ما):
٧٢٤	شروط عملها
٧٢٨	فاتحة
٧٢٢	١٥ - باب التابع للمنصوبات
٧٢٣	١٦ - باب الفعل المضارع:
٧٢٣	الأحرف الناقصة
٧٤٣	النصب بـ (أن) مضمرة
٧٥٠	نصب جواب الطلب

٧٥٧	نصب المعطوف على المصدر
٧٥٩	جزم الفعل المضارع:
٧٥٩	جوازم الفعل الواحد:
٧٦١	معانٍ هذه الجوازم
٧٦٥	أدوات الشرط الجازمة ل فعلين:
٧٦٥	العرفان ومعناهـما
٧٦٧	أنسـام الأسماء و معانيها
٧٨٥	إعرابـها والخلاف في خبر المبتدأ
٧٨٢	أنـسـام الأدوات وأفعالـها
٧٨٥	بابـ المـجـرـورـاتـ:
٧٨٦	حرـوفـ الـجـرـ وـ معـانـيـهاـ
٧٩٥	المـجـرـورـ المـضـافـ
٨٠٠	بابـ الجـملـةـ وـ أـنـسـامـهاـ:
٨٠٠	الـجـملـةـ النـحـوـيـةـ:
٨٠١	أـنـوـاعـ الجـملـ
٨١٢	الـجـملـ التيـ لاـ محلـ لهاـ
٨٢٣	الـجـملـ التيـ لهاـ محلـ
٨٣٠	خـاطـبـ إـعـرابـ الجـملـ
٨٣١	الـجـملـ بـعـدـ المـعـرـفـةـ وـ النـكـرـةـ
٨٣٦	الـظـرـوفـ بـعـدـ المـعـرـفـةـ وـ النـكـرـةـ
٨٣٧	الـمـتـعـلـّـبـ بـهـ هـوـ الـحـالـ أـوـ الصـفـةـ
٨٤١	الـمـسـتـقـرـ وـ اللـغـرـ

## **باب إعراب تطبيقي :**

١ - إعراب الاستعارة

٢ - إعراب البسمة

٣ - إعراب بقية سورة الفاتحة

٤ - إعراب سورة فريش

٥ - إعراب سورة الماعون

٦ - إعراب سورة الكوثر

٧ - إعراب سورة الكافرون

٨ - إعراب سورة النصر

٩ - إعراب سورة بت

١٠ - إعراب سورة الإخلاص

١١ - إعراب سورة الفلق

١٢ - إعراب سورة الناس

## **الخاتمة**

### **الفهارس الفنية :**

١ - فهرس الآيات

٢ - فهرس الأحاديث

٣ - فهرس القراءات

٤ - فهرس الأعلام

٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن

## **محتوى الجزء الثاني**

٨٤٩

٨٤٩

٨٥٠

٨٥٢

٨٥٨

٨٦٠

٨٦٢

٨٦٣

٨٦٧

٨٦٩

٨٧٣

٨٧٤

٨٧٥

٨٧٨

٨٨١

٨٨٣

٨٨٩

٨٩١

٨٩٥

٩٠١

٩٠٦